

حوار مع الرئيس

مكرم محمد أحمد



مكرم محمد أحمد

دار الهلال

تصميم الغلاف للفنان :
محمد أبو طالب

تقديم

لا أظن أن أحدا يمكن أن يختلف إن قلت اليوم ،إنه مع نهاية عقد كامل من حكم الرئيس مبارك ، تحددت سمات جديدة لعصر مصرى جديد ، أخص خصائصه ، واقعية الرؤية ، وعقلانية القرار ، واتزان المسيرة ، وسيادة المصالح العليا للوطن .

أنجز مبارك إنجازا ضخما وهائلا يمكن أن تحصيه الأرقام ، لكن الأرقام وحدها قد لا تستطيع أن تعكس مغزى هذا العصر ومعناه .

أنجز مبارك تحولا مهما ، هو أخطر التحولات فى تاريخ مصر الاقتصادى والسياسى ، من خلال ثورة شاملة فى الفكر والمفاهيم ، نقلت الإجماع المصرى من الانحياز الكامل إلى مفاهيم سائدة ، تتعلق بسيطرة الدولة على كل وسائل الإنتاج وسطوة القطاع العام على معظم مناحى النشاط الاقتصادى ، وتجاهل كامل لقوانين السوق ، نتج عنه استفحال ظاهرات الاقتصاد الخفى والسوق السوداء والثراء بغير حدود على حساب الشعب وشيوع بؤر الفساد والتوتر .. أنجز مبارك بثورته الهادئة الشاملة فى الفكر والمفاهيم أخطر تحولات مصر الاقتصادية والسياسية ، عندما هيأ المجتمع لقبول مفاهيم جديدة ، تفتح الباب واسعا ودون حدود ، لمبادرات الأفراد والمستثمرين وقوى الرأسمالية الوطنية ، كى تشارك فى أعباء تنمية شاملة متواصلة ، تحقق تقدم المجتمع واستقراره .

لم يفعل ذلك من خلال صدمة القرار المفاجئ ، وإنما فعله من خلال تراكم موضوعى لمواقف وسياسات عديدة ، كشفت حجم المشكلة الاقتصادية على حقيقتها ، وكشفت قصور الأدوات القديمة عن مجابهة أبعادها المتفاقمة وكشفت عقم الاختيارات السياسية والاقتصادية السابقة فى استبعادها لقوى وشرائح وطنية من المساهمة الفاعلة فى إنجاز مسيرة التقدم .

ثم هو وضع مصر على الدرب الصحيح لديمقراطية صحيحة ، يصعب بل يستحيل انتكاس مسيرتها ، عندما أيقظ روح الوطنية المصرية فى نفوس الجميع ، لتعود الرابطة الوطنية مرة أخرى تلم شمل الوطن فى

مســـيرة متوازنة ، تصفو من كل عوامل التناحر التى مزقت لحمة الوطن وسداه .

استبدل بعلاقات التناحر والتناقض علاقات التعاون والتكافل على أساس تكافؤ الحقوق بين الجميع ، العمال وأصحاب العمل ، الملاك والمستأجرين ، الأقباط والمسلمين ، القادرين وغير القادرين ، لتصبح مصر مرة أخرى وطنا للجميع .

وأعاد الاعتبار لحقوق الإنسان المصرى ، عندما جعل من سيادة القانون قدسا لا يمس ، يتساوى أمامه الجميع حكاما ومحكومين ، وعندما أسقط كل صور الحماية عن نخبة الحكم والسلطة ، إن أساءت أو انحرفت أو تنكبت الطريق .

وأزال كل صور القيود والرقابة على حرية الرأى والكلمة ، ليجعل من الوطن ساحة تتفاعل فيها كل الآراء ، تنير جوانبها صحافة حرة ، تكشف كل الثغرات ، تضئ كل المواقف حتى يتعرف الوطن على طريقه الصحيح .

وقاده الحذر والحكمة إلى ضرورة أن يوافق فى الخطو بين مسيرة الاصلاح السياسى ومسيرة الإصلاح الاقتصادى ، حتى لا يسبق أحدهما الآخر ، وتتعثر مسيرة الإصلاح على نحو ما يحدث فى الصين ، عندما تعثرت مسيرة الإصلاح السياسى عن أن تواكب مسيرة الإصلاح الاقتصادى ، أو على نحو ما حدث فى الاتحاد السوفييتى بشكل معكوس .

ثم هو قد هيأ مصر خلال هذه السنوات العشر لانطلاقة صحيحة ، تستند إلى أساس داخلى قوى وعلاقات خارجية وثيقة ، مستشرفا آفاق عصر جديد ، يتزايد فيه الاعتماد المتبادل ، يدعو إلى التعاون بدلا من التناقض ، تكبر فيه أحلام السلام الشامل فوق ركام الحرب الباردة .

عندما تبنى سياسة داخلية تعالج المشكلات من جذورها ، تعيد

إصلاح بنية أساسية كانت قد اهترأت ، تعيد تجديد صناعات ضخمة كانت قد تقادمت أدوات إنتاجها ، تعطى فرصة النمو المتكافئ لكل قوى المجتمع الإنتاجية ، دون تمييز بين قطاع عام أو خاص .

وعندما أعاد للثقافة المصرية وجهها المشرق الذى يرعى الإبداع ، وكسر عزلة الحكم عن المثقفين ، ، وشجع الفنون والآداب ، وأقام منارتين جديدتين للحضارة ، أوبرا القاهرة ومكتبة الإسكندرية ، وجعل من شوامخ الفكر المصرى أعلاما على رفعة الوطن وتقدمه .

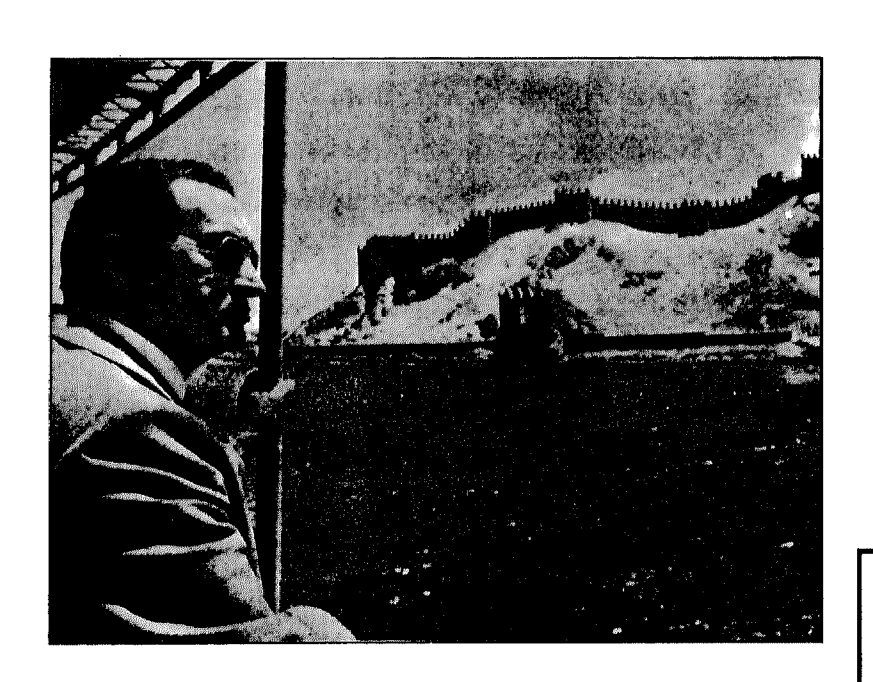
وعندما أعاد التوازن لعلاقات مصر الدولية ، وحقق لمصر مكانة فاعلة فى عالم يتزايد فيه الاعتماد المتبادل ، ورسخ دور مصر فى زعامة العالم العربى دون منازع بموقفه الصحيح والشجاع من أزمة الخليج ، وجعل من السلام الشامل هدفا استراتيجيا يحظى بإجماع عربى شامل .

سوف يذكر التاريخ لمبارك انجازاته المهمة فى كل هذه المجالات ، لكن أعظم إنجازاته أنه أدار حكم مصر على نحو عصرى ، يحترم عقل الأمة ووجدانها ، يخلو من نوازع الطموح الفردى وإغراءاته ، يستنزل الحكم من علياء الفرعون ليجعله يمشى بين الناس وفى خدمة كل الناس .

❑❑❑

هذا الكتاب هو جهد حوار تواصل مع الرئيس مبارك لأكثر من ٩ سنوات ، فى لقاءات موسعة وفى لقاءات خاصة ، حوار صريح حر لم يخضع لأى محظور أو ممنوع ، طاف بكل المشكلات التى تعرضت لها مصر وتعرض لها العالم خلال هذه الفترة .

وإذا كان الكتاب يتضمن مزيجا من المقالات والحوارات التى نشرت « المصور » معظمها ، فلقد كان الهدف من ذلك أن تتكامل كل عناصر الصورة لعصر مصرى جديد ، أخص خصائصه واقعية الرؤية وعقلانية القرار ■



١

عصر مبارك



مبارك ..عام على رئاسته
ما حدث وما لم يحدث

لو أننا فتشنا هذا العام الذى مضى ، فربما لا نجد أثرا لتلك القرارات الدرامية الساخنة والمفاجئة ، التى ميزت حقبة الحكم على أيام الرئيس ناصر ، ثم ميزت بصورة أخرى حقبة الحكم التالية على أيام الرئيس السادات !

إن الامر لا يعود فقط الى طبيعة الرئيس الجديد ، الذى لا يعتقد فى إمكان علاج أمة عن طريق قرارات تأخذ طابع الصدمات الكهربائية المفاجئة ! كما أن الأمر لا يعود فقط ، الى تلك المكتسبات التى يمكن أن تكون قد تهيأت له ، بسبب الأعوام الطويلة التى عاشها كطيار مقاتل ، لأن مهنة على هذا النحو ، تفرض على صاحبها الحساب الدائم والقراءة الجيدة لكل العوامل ، كما تكسب صاحبها نمطا من التفكير المنهجى ، لا يحكمه الإرهاص المفاجىء ولا عوامل المصادفة أو المغامرة ولا القرارات الدرامية النابعة من هذا التوحد الصوفى المغلوط بين الشعب والزعيم . هؤلاء الذين يكتسبون بحكم ظروف مهامهم هذا النمط من التفكير المنهجى غالبا ما يكونون أكثر اقتناعا بضرورة انتظام الأداء وإنتظام تقدمه فى إطار الظروف الموضوعية ، لا خروجا عنها من أجل الإدهاش أو من أجل العناوين اللافتة .

تلك كلها ، عوامل ذاتية ، ربما تكون قد تدخلت بشكل أو بآخر فى إيجاد صياغة مختلفة لطبيعة القرارات التى يمكن أن تصدر عن الرئيس الجديد ، أو التى يمكن أن نتوقعها منه ولكن ثمة عوامل أخرى موضوعية ، أكثر خطورة وأكثر أهمية.

فخلال المرحلة الأولى من ثورة يوليو ، كانت المهمة الأولى ، انتزاع السلطة من أيدى القلة التى كانت تملك كل شىء لتصبح فى صف المجموع المصرى العام ، وكان ذلك يقتضى نوعا من القرارات الدرامية التى تجد شرعيتها فى الثورة خروجا على القانون السائد الذى كان يجسد مصالح القلة .

وخلال المرحلة الثانية من ثورة يوليو ، كان تقنين الثورة وإعلاء سيادة القانون وإنهاء الحكم الشمولى وصياغة ديموقراطية تعدد الأحزاب ، هذه المهام الجديدة كانت

تقتضى أيضا نوعا من القرارات الدرامية ذات الطبيعة المختلفة ، وربما بسبب من هذه الظروف اعتادت مصر على أيام الرئيسين عبد الناصر والسادات ، أن تتوقع فى كل مناسبة قرارا مفاجئا .

وها نحن نعيش لأول مرة منذ يوليو ٥٢ عاما بأكمله دون قرار درامى مفاجىء وليس من سبب ، سوى أن ذلك بالضبط ما تحتاج اليه مصر الآن .

مصر ما بعد عبد الناصر والسادات تتوق الى أن تكون بالفعل دولة مؤسسات ، تنهض فيها كل مؤسسة بدورها فى إطار القانون والدستور .

مصر ما بعد عبد الناصر والسادات تتوق الى عمل المجموع الذى ينهض على أساس من توافق مصالح الفرد مع مصالح الجماعة دون إملاء أو قهر أو استغلال واستنزاف .

مصر ما بعد عبد الناصر والسادات ، تتوق الى حياة حزبية خصبة تقوم على اتفاق المجموع الوطنى العام على الحدود القومية التى ينبغى أن تكون فوق أى خلاف ، تتوق الى حياة حزبية ، تتوافق فيها الأهداف القومية العليا وتتنوع فيها الاجتهادات بلوغا الى هذه الأهداف .

مصر ما بعد عبد الناصر والسادات ، تتوق الى إصلاح منهجى لنظمها ومؤسساتها ، يقوم على أساس الدراسة العلمية الموضوعية لطبيعة المشكلة ، وتنفيذ حلولها فى نطاق خطط تتحدد مراحل تنفيذها وفق القدرات المتاحة .

❑❑❑

ومن ثم فإن قضية مصر الآن ، ليست فى غياب القرارات الدرامية المفاجئة التى ربما نكون قد اعتدناها ، خطأ كان الأمر أم صوابا ، وإنما قضية مصر الآن ، أن يرعى رئيسها عمل المؤسسات حتى تنهض كل واحدة بدورها ، وأن يؤكد حاجة الوطن الى جهود كل فرد وكل جماعة وكل فكر وكل قدرة ، وأن يهيىء مناخ الحوار والتفاعل الإيجابى بين قوى المجتمع فى إطار حياة حزبية سليمة وأن يتيح لأصحاب الخبرة فرصة أن يوصفوا مشاكل المجتمع ، كل فى قطاعه ، دون المصادرة عليهم بأفكار تكون موضع اختيار أو انحياز مسبق حتى تجىء حلولهم المختارة فى ضوء النظرة العلمية الموضوعية التى تستهدف الصالح العام ، لا صالح أفراد بعينهم أو جماعات بعينها ..

وذلك بالضبط ما فعله مبارك ، عندما أكد أن اليد الواحدة لا تستطيع التصفيق ، وأن مصر فى حاجة الى جهود كل أبنائها بصرف النظر عن انتمائهم الحزبى ، وعندما دعا الى الحوار بين قوى المجتمع ، وعندما طلب الى الاقتصاديين على اختلاف مدارسهم ، دراسة المشكلة الاقتصادية ، وعندما أتاح لكل المؤسسات فرصة العمل دون تدخل مسبق من أعلى ، وعندما رفض أن تكون له هيئة مستشارين يمكن أن تخلق ازدواجا بين دورها وأدوار المؤسسات المسئولة أمام الدستور والقانون أو تحول الى مراكز قوة تحوّل دون صدور القرار السليم .

وذلك بالضبط أيضا ما تتطلبه مشاكل مصر الراهنة .

فمشكلة الإدارة المصرية ، لا يمكن أن تجد حلولها فى قرارات درامية تنبع من أعلى ، ولعلنا نذكر أننا رفعنا شعارات الثورة الإدارية مرات عديدة ، على أيام عبد الناصر وعلى أيام السادات ، وحفلت صحفنا بالعناوين العريضة حول هز الجهاز الحكومى وتحطيم الروتين ، ونسف البيروقراطية ، لكن هذه العناوين العريضة ذهبت أدراج الرياح ، لأنها كانت تمثل فى الحقيقة قفزا على الواقع .. فنحن هنا إزاء مشكلة تشابكت عناصرها ، تتطلب حلولها عملا منهجيا طويل الأمد ، يقوم على أساس النظرة العلمية وتواصل الجهود وقناعة المتلقين ، وذلك ما لا يتأتى بسطوة القرار القادم من أعلى ، بل يكون بحسن التنظيم وكفالة الثواب العاجل والعقاب العاجل وإدراك معنى الحافز ، وتهذيب الفروق الواسعة التى حدثت بين مستويات الإدارة العليا والوسطى فى قطاعات العمل المختلفة ، والتصرف الشجاع فى فائض قوة العمل بإعادة تدريبها لتغطى أوجه النقص فى المجالات المختلفة وعديد من العوامل الأخرى ، التى ربما تتطلب فى المقام الأول ، تعزيز الانتماء الوطنى لدى الجميع ، وتعزيز الاعتقاد لدى الجميع بأنهم مدعوون للمشاركة فى الإصلاح دون امتياز مسبق لأحد .

والمشكلة الاقتصادية ، لا يمكن هى الأخرى أن تجد حلولها فى قرارات فورية تصدر من أعلى وانما تجد حلولها فى الاتفاق على توصيفها والاتفاق على برمجة حلولها فى إطار خطة تستهدف رفع كفاءة الإنتاج بإصلاح القطاع العام ، وتهيئة المناخ المناسب للمشاركة المنتجة من القطاع الخاص ، وتأصيل الوعى لدى كل المصريين بأن أحدا غيرهم لن يحمل عنهم همومهم ، وأن المستقبل المصرى مرهون بالسواعد المصرية وحدها وأنه لا طريق آخر سوى الاعتماد على النفس .

باختصار أود أن أقول إن الذين ينتظرون حلولا فورية لمشاكل مصر تستند الى قرار الرئيس وحده ، يخطئون فهم طبيعة المشاكل المصرية الراهنة ، لأن مشكلة مصر الراهنة ، ليست انتزاع حق السيادة الوطنية بقرار سياسى من أعلى وليست فى إحداث تحولات جذرية فى المجتمع ، وليست فى صياغة فلسفة أو نهج مصرى جديد ، بل مشكلة مصر الآن ، أن نضع القاطرة على القضبان ، أن نطلق قوى العمل لدى الأفراد والمؤسسات وفق خطط تلتزم أهدافا قومية ليست موضع الخلاف وتتبنى الأسلوب العلمى طريقا لتنفيذ الحلول .

ولست أعتقد أن أحدا يمكن أن يخالفنى الرأى إذا ما قلت إن ذلك كله كان يمكن أن يصبح أضغاث الريح أو نوعا من الحرث فى البحر مالم يتهيأ المناخ المناسب لذلك ، ولست أعتقد أن أحدا يمكن أن يخالفنى الرأى إذا ما قلت إن العام الأول لمبارك كان يمثل نجاحا لا يمكن إغفاله فى تهيئة مناخ أكثر صحة وأكثر قبولا وأكثر توافقا .. شاهدى على ذلك أن نعود بالذاكرة الى ما قبل أحداث سبتمبر وأكتوبر ١٩٨١ ، لنرى كيف كانت مصر الداخل ، وقد اختلطت عليها الرؤية ، واضطربت على نفسها ، وفقدت وحدتها الوطنية وهى تعيش خلافا مخيفا مزق الشارع والبيت والوطن .

❑❑❑

ربما يكون التغيير وهو يحدث ، قد بدا للبعض بطيئا بأكثر مما ينبغى ، لأننا تصورنا أن التغيير ينبغى أن يكون أولا فى نطاق الأشخاص ، لا فى نطاق المناخ الذى يمكن أن يبدد أية جهود مخلصة مالم تتهيأ فرصة إصلاحه ، ولأن كلا منا قد فسر التغيير المنتظر ، على هواه وحسب موقعه ووفق مصالحه وتبعا لانتمائه الشخصى ، ولأننا أيضا ، اعتدنا انتظار القرار الدرامى ، مهما يكن متصادما مع حاجتنا الأصلية للاستقرار وللديموقراطية وذلك وجه المفارقة الغريب !

بدعوى مقاومة الفساد والانحراف ، كان هناك من يطلبون ويلحون على سلطة ردع خارج سيادة القانون ، لتأخذ بالشبهات كل من أثرى فى السنوات الأخيرة .

وبدعوى المشكلة الاجتماعية وأخطاء الانفتاح كان هناك من يريدون أن ينهوا الى الأبد دور الرأسمالية الوطنية برغم أن التراكم الرأسمالى الوحيد فى مصر موجود الآن فى يد القطاع الخاص الذى يستحيل أن نأخذه جملة ، بجريرة بعض الطفيليين الذين كان ظهورهم أمرا متوقعا مع بداية الانفتاح وفى إطار المناخ الذى كان سائدا .

وبدوافع المصالح الخاصة التى كانت قد تشابكت الى حد مخيف ، كان هناك من هم على استعداد لأن يبثوا فى الداخل والخارج شكوكا مفتعلة ، وأن يرسموا للحاضر صورة من الماضى ليجسدوا للآخرين مخاوف غير قائمة . وللحقيقة ، فلقد كان معظم هؤلاء ، من المطففين الذين أحسوا أن الطريق مغلق بنزاهة الحكم وسيادة القانـون أمام مكاسبهم غير الشرعية والمهولة التى صنعوها ، لا لأنهم رصفوا شارعا ، أو أقاموا طريقا أو شيدوا مبنى أو فتحوا مصنعا أو استصلحوا أرضا أو حتى أقاموا تجارة ولكن لأن ظروفا خاصة مكنتهم من أن يفرضوا الاتاوات لأنهم قادرون على تمرير ما يستحيل تمريره ..

كان يمكن لمبارك أن يجد فى كل هذه المفارقات ، فرصة القرار الدرامى المدوى وحسنا أنه لم يفعل ، حسنا أنه اكتفى بأن يؤكد على المناخ الصحى الجديد ، تاركا للمؤسسات فرصة أن تعمل ، لأن التجارب قد علمتنا أن الذين يخرقون قواعد اللعبة الديموقراطية باسم الديموقراطية يمكن أن يخرقوها لصالحهم الفردى ؛ ولأن التجارب قد علمتنا أن الذين يتجاوزون سلطة القانون ومؤسسات العدالة مهما تكن بطيئة باسم مقاومة الانحراف يمكن أن يتجاوزوا سلطة القانون لأهداف أخرى ؛ ولأن التجارب علمتنا ألا نسارع بالتعميم لنأخذ الكل بجريرة البعض ؛ ولأن التجارب علمتنا أن مثال الحكم هو الـذى يستطيع أن يفرض بمسلكه نزاهة الحكم على الجميع .

❑❑❑

ربما يصعب على الغرب وصحافة الغرب ، التى اعتادت منا العناوين المثيرة أن تفهم ما حدث فى هذا العام ، على أنه إنجاز ضخم ، لأننا كنا قد عودناهم مرة كل عام على قرار درامى أو لأنهم ربما لم يفهموا بعد طبيعة المرحلة الراهنة ، وطبيعة المشاكل الراهنة ، وحاجة مصر الملحة الآن ، إلى رئيس يرعى المؤسسات لا إلى رئيس يكون عوضا عن المؤسسات ، فالمرحلة الراهنة تتطلب ذلك ، مثلما تطلبت مرحلة سابقة دور عبد الناصر ومثلما تطلبت مرحلة أخرى دور السادات ، وقيمة مبارك فى إدراكه الواعى لهذا الاحتياج المصرى الملح إلى دور المؤسسات وهو لذلك يفسح لها الطريق .

قيمة مبارك فى وعيه الكامل بدور مصر ومهمة هذا الدور ولست أجد في هذا المجال بديلا عن صيحته وهو يقول أخيرا : « إننا لن نقبل من أحد أن يرسم لنا دورنا ، أو أن يضع حدودا من أى نوع كان على دور مصر فى عالمها العربى وفى منطقة الشرق الأوسط ، وفى عالمها غير المنحاز » .

قيمة مبارك فى وعيه الكامل بطبيعة المشكلة المصرية التى تحتاج حلولها الى جهود كل المصريين « فأنا وحدى لا أستطيع أن أفعل شيئا » .

قيمة مبارك فى وعيه الكامل بعوامل قوة مصر ، وإلا ما كانت وقفته ضد الابتزاز الإسرائيلى الذى كان قد استشرى ، وما كان خلافه العلنى مع الأمريكيين قبل مبادرة ريجان ، لأنهم تركوا للإسرائيليين الحبل على الغارب حتى تصوروا أنهم قوة هيمنة فى المنطقة ، كان مبارك يريد أن يقول بوقفته مع أولئك وهؤلاء ، ليس لأحد أن يأخذ الموقف المصرى على أنه محسوب أو مضمون مسبقا .

❑❑❑

أعلم أن الآمال عندما تكبر خصوصا مع بداية مرحلة جديدة فإن الجميع يتعجلون الإنجـاز الضخم ، وربما يغفلون عن هذا التراكم اليومى فى مواقف متتابعة ، يكون حصادها فى النهاية غير مدرك بنفس الصورة التى يجسدها القرار الدرامى .. خصوصا إذا ما كنا قد اعتدنا ذلك .. لكن المؤسسات وحدها هى التى تستطيع أن تجسد فى وعى الجميع تراكما من هذا النوع الذى يتعلق باختيارات أساسية تنتمى الى صلب الوطنية المصرية .

ومع الأسف ، أقولها بوضوح ، إن بعضا من المؤسسات لم يلتقط الخيط ، كما أن هناك من لا يحسن رؤية طبيعة المرحلة الراهنة ، يتصورونها ظلا لما مضى لأنهم يريدون ذلك .

غير أن ما يدعو الى الطمأنينة ، أن الوطنية المصرية تستنفر جنودها فى كثير من المواقع ليأخذوا زمام المبادرة ، كما أن إحساسا عارما بضرورة الإصلاح المنهجى الشامل ينهض الآن فى كل مؤسسة ، فى الصناعة وفى الزراعة وفى البترول وفى القضاء ، وفى التعليم الذى يشهد انقلابا جذريا يعلى من شأن التعليم الفنى بعد أن كان مهدرا رغم حاجة مصر الماسة إليه ، وفى نطاق سياسة خارجية

تمليها الآن دواعى الوطنية المصرية ، وفى إطار قوات مسلحة تدرك احتياج المجتمع الى جهودها فى ميدان العمل العام ، إن لم يمس ذلك نطاق قدراتها القتالية ، ثم فى رفض اجتماعى كامل لصور الانحراف .

وذلك يكفى إنجازا لعام مبارك الأول ، رغم الآمال الكبيرة التى لا تزال تنتظر الإشباع .

المصور – ٢٢ / ١٠ / ١٩٨٢

الثقافة والحكم

ربما لم يتهيأ لمصر فى تاريخها الحديث ظروف أكمل من ظروفنا الراهنة ، لكى تكون هناك علاقة صحيحة بين الثقافة والحكم ، وقد كانت ، علاقة الثقافة والحكم ولا تزال ، واحدة من أبرز مشكلات عالمنا الثالث ، بل لعلها كانت أشد وضوحا فى مصر .

وعندما نتحدث عن الثقافة ، فإننى أعنى المثقفين ، لأنهم فى البداية والنهاية ، أصل الابداع فى كل فكر وحضارة ، ولأنهم ملح الأرض ، بدونهم يصعب أن تزدهر حياة أمة أو ترى – عبر مفارق الطرق العديدة – طريقها الصحيح إلى مستقبل أفضل .

فى مصر ، كان الحكم يستند إلى تراث طويل من سيطرة الدولة ، قلت فيه فرص المشاركة وندر فيه إمكان أن تكون هناك مساحة من استقلال حقيقى ، تسمح بحوار صحيح بين الثقافة والحكم .. لم يكن هناك مكان آخر ، للمثقفين ، حتى فى أصولهم التاريخية البعيدة ، إلا أن يكونوا سدنة الحكم وحملة مباخرة ، ارتدوا ثوب الكهان أو أردية السحرة أو جلسوا القرفصاء يدونون التاريخ كيفما يراه الفرعون ، أو وقفوا فى باحات القصور الملوكية ، يجدلون المديح شعرا ، انتظارا لعطاء الوالى .

بالطبع ، كان هناك دائما من يخرجون على السياق العام ، لكن ذلك لم يغير كثيرا من ملامح الصورة . حتى تهيأ للثقافة المصرية فى عصر التنوير ، كوكبة فريدة من المثقفين المصريين ، فتحوا عيون أمتهم ، على حقها فى المعرفة وحقها فى الكرامة .. وتراكم للثقافة المصرية وللمثقفين المصريين ، بدور هؤلاء ، ميراث معقول فى النضال من أجل إعلاء قيمة العقل واحترام حقه فى التفكير وفى النضال من أجل استنقاذ روح العلم من براثن الخرافة وفى النضال من أجل حق الوطن فى الكرامة وحق المواطن فى حياة آمنة وفى النضال من أجل أن يتحقق للإنسان المصرى حقه فى حرية الرأى والتفكير .

لكن هذا الميراث على تعدد جبهاته ، لم يستطع أن يقيم جسور علاقة صحيحة ومستقرة بين الثقافة والحكم .

نعم ، اختلفت طبيعة العلاقة عن صورتها القديمة ، وتغير بعض من وجوه المشكلة ، لكن هذا الاختلاف وهذا التغير لم يعطيا الفرصة الكافية لقيام حوار صحيح بين الثقافة والحكم .

ربما ، لأن الدولة كانت تمسك بيدها قوت الجميع !

ربما ، لأن الحكم كان لم يزل حكم الفرد ، حتى وإن أحاط دوره بالمستشارين أو المؤسسات الواجهات .

ربما وربما ، يمكن أن نرصد أسبابا عديدة ، لكن جوهر المشكلة كان يكمن فى غياب الديمقراطية .

فى الغيـاب الديمقراطى ، كان يمكن للحكم أن يحتفى بظاهرات ثقافية عديـدة ، كان يمكن أن يمنح أرفع الأوسمة أو يعطى قدرا من المكانة لعدد من المثقفين ، لكن التربص والتوجس ، كانا لا يزالان هاجس تلك العلاقة غير المستقرة بين الثقافة والحكم .

فى هذا المناخ ، كان من الطبيعى أن تسود اللامبالاة أو أن تسود المنفعة ، وكان من الطبيعى - رغم مظاهر الحفاوة - أن تنفرط وظيفة الثقافة بمفهومها المتكامل فى حياة الأمة ، لأن المعيار كان لم يزل فى جوهره : التوظيف السياسى المحدود لدور المثقف ، خدمة للأمر الواقع وخدمة للرأى الواحد .. وتلك هى أزمة الثقافة والمثقفين ، كما عكستها السنوات الثلاثون الماضية .

❑❑❑

لقد كانت مشكلة العلاقة بين الثقافة والحكم - خلال السنوات الثلاثين الماضية ، فـوق غياب الحوار الحقيقى والصحيح بين طرفىّ العلاقة - أن الحكم سعى ، تحت نوازع عملية وسياسية محدودة ، إلى تكريس القسمة أو افتعالها بين صفوف المثقفين ليصبح المثقفون حربا على المثقفين .

فى الستينيات ، شاعت النظرة الضيقة لمعنى الالتزام فأصبح الالتزام إلزاما يتوجس خيفة وشكوكا من كل حوار ، ويصم آذانه عن كل رأى ، وينعزل على ذاته ، مشهرا أصابع الاتهام لكل فكر مخالف .

يمكن أن نتحدث فى الستينيات ، عن دور ثقافى محدد ، يمكن أن نتحدث عن مسرح جسور وحر ، انتصبت خشبته فوق أطلال النكسة ، يمكن أن نتحدث عن مطبعة نشيطة ، كانت تصدر كتابا كل ٦ ساعات ، لكن مشكلة الستينيات أنها ضاقت بالحوار مع الرأى الآخر ، وصدَّرت لمهمة الثقافة ، كما يراها الحكم ، كتيبة بعينها من المثقفين وربطت حجم الحرية المتاحة لكل مثقف ، بحجم الثقة التى ينالها من النظام .

وبسبب من هذه الظروف ، التى أحاطت بدور الثقافة والمثقفين ، لم تستطع الستينيات رغم الإنجاز الكمى الواضح لها ، أن تحدث التحول الكيفى المأمول فى قضيتين أساسيتين ، لا تزالان تمثلان حتى اليوم ، أبرز إشكالاتنا الثقافية وأعنى بهما :

● غياب فلسفة واضحة للتعليم تنهى عصر كرومر الذى لا يزال ممتدا حتى يومنا الراهن ، تنهى عصر التكدس فى الدواوين ، وتعطى لمصر من خلال مؤسساتها التعليمية المتنوعة ، هيكلا صحيحا لقوة العمل المصرية ، يوائم تحديات عصرنا الراهن .

● ثم غياب رؤية صحيحة لمكانة الفكر السياسى الدينى ودوره فى الحياة المصرية .

تجاهلت الستينيات ، المشكلة الأولى ، وقفزت فوق المشكلة الثانية ، وهما باليقين ، أبرز إشكالاتنا الثقافية الراهنة . فى السبعينيات حدث ما يمكن أن يكون خصومة كاملة بين الحكم والثقافة وجرى تصنيف المثقفين ، باعتبارهم ، أفنديات المدن ، الذين لا هم فى العير ولا فى النفير .

كانت الصورة مختلفة ، أو فلنقل إنها ، كانت صورة الستينيات مقلوبة على وجهها الآخر ، نزلت كتيبة من عليائها ، لتصعد كتيبة أخرى ، أقل حجما وأقل براعة وأقل تأثيرا ، ولكن السمة الغالبة كانت لم تزل الخوف من الثقافة والضيق بها والتشكك الدائم فى كل رموزها .

فى السبعينيات ، كانت أيضا ، سنوات المهجر ، عندما هيأ الخصام بين مصر وجاراتها العربيات - خصوصا الدول البترولية - الفرصة لهجرة واسعة من المثقفين وجدوا فى تلك البقاع أكثر ساحات النضال نعومة وعائدا .

وفى الحالتين ، فى الستينيات وفى السبعينيات ، كان جوهر المشكلة وصلب الأزمة ، غياب الديمقراطية الحقيقية ، وكانت مظاهرها المشتركة ، تضييق مفهوم الانتماء الوطنى ، إلى حد أصبح فيه الشخص هو الوطن ، فضلا عن التصنيف المسبق للمثقفين الذى أسهم فى تبويبه كتاب التقارير وأدعياء الثقافة وصبية السدنة وطابور طويل من المستفيدين .

❑❑❑

لعلنى أزعم ، أننا نعيش الآن بدايات عصر مختلف ، عصر تسمح ظروفه الراهنة - رغم كل المصاعب - بإنضاج علاقة صحيحة بين الثقافة والحكم ، عصر تنبع قيمته من احترامه للثقافة فى مفهومها الصحيح ، الذى يحترم حق التنوع والاختلاف والرأى الآخر ، ويعتبر كل ذلك روافد صحيحة ، تصب فى عقل الوطن أفكارها المتنوعة التى تحقق نضج العقل المصرى وتقدمه .

ولا أخال ، أن يختلف أحد من المثقفين على مغزى أن يرفع الحكم شعارا يحدد وجهة الانتماء بالوطن وحده ويعتبر المواطنة وحدها دون أى تصنيف آخر ، عقائديا كان أم طائفيا ، جواز حرية الرأى والفكر لكل مصرى .

ولا أخال ، أن يختلف أحد من المثقفين ، مهما تضاربت انتماءاتهم ومهما أخذهم شطط اللعبة الحزبية بعيدا عن مجرى التيار ، لا أخال أن يختلف أحد من هؤلاء جميعا على التزام الحكم الكامل بالحق الدستورى لكل مواطن فى حرية الرأى والفكر ، فى إطار ديمقراطية صحيحة ، سيدها الأوحد هو القانون لا غير .

يمكن أن نتحدث عن عديد من الظاهرات التى تؤكد صدق المنحى .. الصحف - حزبية كانت أو قومية - التى تمارس الآن حريتها كاملة دون إلزام أو حتى دون التزام إلا حكم الرأى العام على ما يصدر أو ينشر أو يكتب ، الأقلام المهاجرة التى عادت بعد غياب ، الحرص الكامل على أن يستشعر المثقفون دورهم وأهميتهم فى

هذا الوطن ، رفض التصنيف المسبق واعتبار الجميع وعلى قدم المساواة مصريين ووطنيين قبل أن يكونوا أى شىء آخر .. إعلاء قيمة الحوار وتشجيعه .. اعتبار الثقافة والمثقفين جزءاً أساسياً لا غنى عنه فى المشروع الإصلاحى الضخم الذى يستهدف عودة مصر إلى ذاتها وعودتها الى دورها ، لكى تكون – كما ننشد جميعا – مصر الدور ، مصر الحضارة والفكر ، مصر النموذج والمثال .

هذه الظاهرات تعنى ، أمرا واحدا ، أن تحولا حقيقيا قد حدث فى مفهوم الحكم إزاء قضية الثقافة والمثقفين ، فالوجه الثقافى لمصر ، يتقدم الآن كل ماعداه ، لأن الحكم يستشعر ، أن مصر الفكر والحضارة هى التى أعطت للدور المصرى قيمته وهى التى حصنت هذا الدور ، عندما استطاعت أن تلزمه وجهة التاريخ الصحيح وأن تكسبه طابعه الإنسانى وأن توظفه لصالح المستقبل وأن تجعله منحازا بالضرورة إلى كل قضايا المواطن المصرى البسيط .

لكل هذه الأسباب أزعم ، أننا نعيش بدايات عصر مختلف ، عصر تسمح ظروفه الراهنة – رغم كل المصاعب – بإنضاج علاقة صحيحة بين الثقافة والحكم .

المصور – ١٩٨٧/١/٢٣

مبــارك والثقـــافة !.

سوف يكتمل لمصر فى عصر مبارك ، إنجازان ثقافيان عظيمان ، الأوبرا الجديدة التى تستعد الآن لموسمها الاحتفالى الأول ، ثم مكتبة الإسكندرية التى وضع الرئيس حجر أساسها ، لكى يعيد مجدا ثقافيا تليدا كان زهو الحضارة الإنسانية وفخـارها .. وإذا كانت مصر مـبارك ، حتى فى أزمتهـا الاقتصادية الصعبة ، تضع قضايا الثقافة والمثقفين ضمن أولويات اهتمامها ، فذلك يعنى أن مصر على الطريق الصحيح لأنه ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان أو تتقدم الحياة ..

أنا لا أتحدث عن رعايته الشخصية التى تتجسد فى اهتمامه اليومى برموز مصر من المثقفين وحرصه على أن يلقاهم فى كل مناسبة ، لقاء حضاريا ، ترتفع فيه الكلفة ويخلو من كل قيود الرسميات ، ولا أتحدث عن زهوه وفخاره المستمر بهذه الرموز التى يراها شموع مصر الحضارة والثقافة ، لا أتحدث عن احترامه البالغ لشخوصهم الذى يكشف عن خصال شخصية فى الرجل ، ولكننى أتحدث عن رؤيته المغايرة لدور المثقفين فى الأمة والتى تنبع من فهم مختلف لمصر الثقافة والحضارة .

وكما قلت .. كانت آفة يوليو فى مرحلتيها ، الناصرية والساداتية ، أنها لم تستطع صياغة علاقات صحيحة مع المثقفين المصريين ، وإذا كان بعض الذين أرخوا لتاريخ يوليو قد تحدثوا طويلا عن أزمة المثقفين فى المرحلة الناصرية ، فإن هذه الأزمة قد استحالت الى شقاق خطير فى المرحلة الساداتية ، وما من مؤرخ منصف ، يستطيع أن يتجاهل أن هذه الأزمة التى استحالت شقاقا ، قد أثرت بالسلب ، وعلى نحو مخيف على كل أطرافها ! على مجريات النظام ومصداقيته وعلاقته بالجماهير ، وعلى لُحمة الوطن الذى افتقد ، بهذه الأزمة وذاك الشقاق ، دور المثقفين فى تعزيز وحدته وترابط مسيرته تجاه الأهداف التى ينشدها ، وعلى المثقفين أنفسهم ، على نحو جماعى وعلى نحو شخصى ، على نحو جماعى عندما تحولت اجتهادات فرقائهم الى حرب صليبية ، كل فريق يتصور أن وجوده لابد أن يكون نفيا لوجود الآخر ، وعلى نحو شخصى عندما هزل دور المثقف فى المجتمع الى حدود ضيعت مصداقية الرأى والكلمة .

فى المرحلة الناصرية ، يمكن أن نقول إنه قد جرت بالفعل ، إن صح التشبيه ، إقامة بنية أساسية وعصرية للثقافة المصرية ، تمثلت فى عديد من المعاهد العلمية التى انضوت جميعا تحت لواء أكاديمية رفيعة للفنون ، أمدت فنون الثقافة بأجيال جديدة ، أكثر معرفة بقواعد العلوم ، فى الموسيقى وفى المسرح وغيرهما من ألوان الفن والثقافة ، ونهضت مؤسسات القطاع العام فى المسرح والسينما بدور لا يستطيع أحد إغفال جدواه ، وأخرجت المطابع آلاف الكتب وآلاف الترجمات فى جهد عظيم ، يستهدف وصول المعرفة بثمن معقول ، إلى هذه الجحافل من أجيال جديدة وجدت فى التعليم المجانى فرصة الهرب من ظلام القرية وفاقتها .

لكن الوجه الآخر للقضية ، المتمثل فى العلاقة مع المثقفين كان مختلفا ، لأن النظام الناصرى كان قد اعتمد قاعدة وحيدة فى علاقته بالمثقفين ، التصنيف الى قائمتين لا ثالثة لهما : الموالين وغير الموالين ، ولأن النظام الناصرى لم ير للمثقفين دورا أبعد من أن يكونوا الشراح التوابع ، يلهثون وراء إنجازاته .

وحتى عندما فرضت الظروف ، فى بداية الستينيات ، ضرورة توسيع الحوار الوطنى بغية الاتفاق على وثيقة فكرية شاملة ، ترسم معالم الطريق الى تحقيق الأهداف المرجوة ، كان الحوار يتحول الى زجر مخيف يأتى من المنصة ، لو أن أحدا جاوز الخط الأحمر ، ليتحدث عن ضرورات توسيع الحقوق الديمقراطية للفرد وللجماعة ، أو ضرورات إعطاء فرصة أوسع للرأسمالية الوطنية كى تنهض ببعض الدور فى عبء التنمية الى جوار الدور القائد للقطاع العام ، أو ضرورات الموازنة بين حقوق الأفراد وسلطة الحكم !

.. فى هذا المناخ تم احتضان كثير من الأفكار غير المكتملة التى تحولت بعد ذلك الى أبقار مقدسة ، لا يستطيع أحد أن يمسها لأنها وردت فى « *الميثاق* » .

وفى المرحلة الساداتية ، مضت الأمور شوطا أبعد فى اتجاه تعقيد الأزمة ، عندما جرى تصوير كل المثقفين على أنهم « أفنديات المدن الذين لا هم فى العير ولا فى النفير ، يبالغون فى تقدير وزنهم فى المجتمع ، لا يعرفون أنهم مجرد هوامش بالنسبة لقوى أخرى تستطيع إرغامهم على الصمت » .

كان الخطأ الفادح للرئيس السادات ، أنه سمح لوسطاء السوء أن يوقعوا بينه وبين معظم المثقفين ، يمينا ويسارا ووسطا ، فلم ير فى المثقف سوى

أنه أداة تخريب وعنصر بلبلة وشغب ، لأن الوطن كان قد أصبح فى نظره ، المرادف للشخص .

وكان الخطأ الآخر ، أنه تصور أن الدور الثقافى لمصر ، يمكن تفصيله على قدر اختيارات سياسية موقوتة ، فإذا كانت مصر على خلاف مع العرب فعلى مصر أن تغير انتماءها لتسقط من تاريخها كل من يمكن أن يجسد هذا الانتماء العربى أو يذكّر به .

وكان الخطأ الثالث ، أنه اعتبر الخلاف مع كامب دافيد ، قضية فاصلة فى تحديد الانتماء الوطنى ، رغم أنه شهد فى الكنيست الإسرائيلى ، جاؤولا كوهين ، عضو الكنيست عن اليمين المتطرف ، وهى تقذف باتفاق السلام فى وجه بيجين ، لأن اتفاق السلام انطوى على شرط باستفتاء الإسرائيليين حول إلغاء مستعمرة ياميت القريبة من العريش .

كان فى وسع الرئيس السادات أن يدرك ، أن التنوع والخلاف حول كامب دافيد يمكن أن يشد أزره فى تفاوضه الصعب مع الإسرائيليين ، لكنه كان راغبا فى الوجه الآخر من الصورة ، فى أن يبدو للعالم كله ، القادر على أن يفعل ما لا يستطيع غيره أن يفعل .

❑❑❑

ومع بداية حكم الرئيس مبارك ، اختلف مسار الرؤية ومنظورها لقضية المثقفين ، لأن مبارك كان قد عاش أزمة المثقفين التى استحالت شقاقا مع الرئيس السادات ، ولأنه رأى من موقعه السابق حجم التفكك الذى لحق بمصر نتيجة اختيارات عديدة ، ضيقت الخناق على كل صاحب رأى أو مشورة ولأنه كان مختلفا بالطبع والسليقة عن سلفيه السابق والأسبق .

كان استقبال مبارك لرموز المعارضة وبعض من رموز المثقفين فى مقر رئاسة الجمهورية فور خروجهم من ليمان طرة ، يعنى بداية مرحلة جديدة فى حكم مصر ، تنشد مشاركة كل الذين يودون الإسهام فى بناء الوطن أيا كان اختلاف مواقعهم .

وتهيأ بهذا النهج الجديد المناخ لعودة الطيور المهاجرة من أشتات المثقفين المصريين الذين كانوا قد غادروا مصر فى فترة حكم الرئيس السادات بدوافع شتى : الخلاف مع كامب دافيد والخصومة التى استحكمت بين الرئيس وفصائل اليسار والتمزق والخلاف المهنى الذى استحال بالوقيعة الى خلاف سياسى مع الدولة والبترودولار والانشقاقات العربية التى وجدت فى خصومة السادات مع المثقفين فرصة لتفريغ مصر من أقلام عديدة هاجرت الى الخارج .

عاد لطفى الخولى ، وعاد محمود السعدنى ، وعاد ألفريد فرج وعاد محمود أمين العالم ورجاء النقاش وغالى شكرى وأحمد عبد المعطى حجازى ، وعاد آخرون ، عادوا بمحض إرادتهم ، لم يفاوضهم أحد على العودة ، ولكنهم أدركوا فى غربتهم الصعبة ، أن مصر قد اختلفت وأن مرحلة جديدة من الحكم قد بدأت ، أبرز سماتها : العزم الجاد على الانتقال الصحيح بالمجتمع إلى ديمقراطية صادقة ، والقبول المستنير بالحوار الوطنى ، للخروج من مأزق شمل الوطن الذى كانت قد مزقته فتنة طائفية تتحدث عن شعبين فى مصر الشعب القبطى والشعب المسلم ، واستقطاب حاد جعل الوطن فى جانب والحكم فى جانب ! ونوع من الشيزوفرانيا المخيفة ، تتفشى فى معظم شخوص الحكم الذين اعتادوا أن يتكلموا لغتين مختلفتين ، لغة العوام والشعب بين الأصدقاء ولغة الحكم فى دوائر السلطة .

إن أيا من هؤلاء الذين عادوا ، ما كان يتصور وهو يقدم جواز سفره الى الجوازات فى موانىء الوصول ، أن أحدا لن يسأله : أين كنت ولماذا عدت وماذا تريد من العودة ؟! لأن اختلافاً جذرياً كان قد حدث لمفهوم الوطن ، فالوطن ليس الحاكم وليس الشخص ، والوطن ، إن لم يكن الشخص فهو ليس عزبته ، الوطن هو الجميع ، والوطن أيضا ليس وطن اليمين دون اليسار أو اليسار دون اليمين ، بل هو وطن الكل بلا تمييز .. عاد هؤلاء ليشارك كل فى الموقع الذى يريد ، لم يخضع أى منهم لأى من صور الابتزاز أو المساومة التى كانت مألوفة فى مثل هذه المواقف ، لم يوقع عريضة إبراء من موقف ، كتبوا جميعا فى الصحافة القومية أو فى الصحافة الحزبية ، كل من منظور رؤيته ، دون أن يصادر أحد أيا من مواقفهم ، لأن أحدا لم يعد يملك حق المصادرة .

□□□

كان ذلك يعنى فى جوهره ، أن قيمة ثقافية جديدة ، قد تم غرسها فى التربة المصرية ، قيمة تقديم الانتماء الوطنى على أى انتماء آخر .

أعرف أن هذه القيمة ينبغى أن تكون من بديهيات مجتمع متحضر ، يحترم مثقفيه ، لكننى أعرف أيضا ، أن هذه القيمة ، كانت قد اختفت من سلم القيم المصرية عقـودا طويلة من الزمن ، منـذ جرى تصنيف المثقفين الى يسـار ويمين ووسط ، وموالين وغير موالين ، اعتمادا على تقارير أمن ، مدفوعة الأجر ، جاء أغلب كتابها من ذات المهنة ، ممن يهمهم ضرب الموهوبين وأصحاب المبادرات والمطالبين بحق النقاش والمدافعين عن الوطن قبل الشخص ، والحريصين على التفرد أو الاستقلال .

وبسبب هذه التقارير التى اعتمدت فى الخفاء ، شهادات الزور ، كانت تجرى تباعا عمليات تصفية نخبة المثقفين ، مرة تحت شعار تنقية جداول النقابات المهنية ، ومرة تحت شـعار تقليم أظـافر اليمين ، ومرة أخرى ، تحت شعار تقليم أظافر اليسـار ، لأن المسئولين عن الثقافة كانوا قد اعتمدوا نظرة وحيدة : « من ليس معنا فهو عدونا » ، دون أن يكون لمصلحة الوطن دور فى هذا الفرز الذى كان يتم وفق ظنون ومصالح صغيرة .

كانت تصفية نخبة المثقفين تجرى تباعا وعبر وسـائل متنوعة وعديدة ، تعتمد « سيف المعز وذهبه » وكان صك الأمان ، أن تكون عضوا فى شلة أو تابعا لكبير ، أو خادما فى جهاز ، أما الأغلبية فيكفيها أن تتعلم من رأس الذئب الطائر ، أن لقمة العيش ترتبط بالصمت أو غياب الموقف أو القبول بعقلية القطيع .

لقد شهد جيلنا ثلاث تصفيات تمت فى إطار مهنة الصحافة وحدها ، تصفية أولى ، ذهب ضحاياها إما إلى البيت فى معاش مبكر ، أو موظفين فى محلات القطاع العام ، وكان بينهم نجوم لامعة ، قدمت للثقافة المصرية إنجازات أصبحت جزءاً من تاريخ الحضارة المصرية ، كان بينهم عميد الأدب العربى طه حسين ، وتصفية ثانية ذهب كل ضحاياها الى التقاعد ، وتصفية ثالثة ذهب نصفها الى التقاعد ، ونصفها الآخر الى مصلحة الاستعلامات ، يقبضون رواتبهم شريطة ألا يذهبوا الى المكاتب ، غير الحالات الفردية التى كان يتم إبعادها بقرارات مفاجئة لأن هناك من اشتموا فيما وراء سطور كتاباتهم ، نوعا من ضعف الولاء !.

كان طبيعياً أن تضيق هذه العلاقات عن أن تستوعب فهم ضرورات التنوع على مسرح الثقافة الوطنية ، أو أن تدرك أن اليمين واليسار والوسط ، يمكن أن يكونوا ، جميعا ، اجتهادات وطنية ، تستطيع عبر الحوار الصحيح أن تتفق على حدود الإجماع الوطنى على المصالح العليا التى ينبغى أن تسمو فوق كل خلاف .

نعم كان هناك يمين ويسار ووسط ، ولكنهم جميعا كانوا فرقاء فى حرب طاحنة ، باعدت بينهم عوامل الشحناء والبغضاء ، الى حد أن كل فريق كان يتصور أن وجوده على الساحة يعنى نفيا لوجود الآخر ، فضلا عن مصادرة حقه فى أن يقول ما يعتقد .. وامتنع الحوار إلا أن يكون اتهامات متبادلة جرى فيها استخدام أقذع الاتهامات بالخيانة والعمالة ، وتبادل الفرقاء – كل الفرقاء – مهمة تحريض الحكم كى يساعده على نفى الفريق الآخر وإبعاده .

وما أظن أن أحدا يستطيع أن ينكر ، أن حرب اليسار على اليمين التى جرت فى ظل الحكم الناصرى تحت شعار « تقليم أظافر ما يُحتمل أن يكون ثورة مضادة » قد انقلبت فى ظل الحكم الساداتى الى حرب اليمين على اليسار تحت شعار «مقاومة الفكر المستورد » .. وكان يكفى الحكم فى الحالين أن يجلس فى مقعد المتفرج ليشهد الحرب الطاحنة صراعاً على التفرد بحق الولاء .

عندما ينهض فى حكم مبارك ، فوق هذا التمزق ، تصور جديد يرى أن اليمين واليسار والوسط مجرد اجتهادات تصب فى مجرى الوطن ، وعندما يعف الحكم عن أى أساليب عملية تناقض هذا التصور .

وعندما لا يجد الحكم مصلحته فى أن يصبح الخلاف بين هؤلاء الفرقاء جميعا شقاقا لا يجد حله الا فى أن ينفى كل فريق حق الآخر فى الوجود .

وعندما يرتفع الحكم عن أن يكون طرفا فى الصراع ، لأنه يرى المصلحة الوطنية فى حوار كل الفرقاء ، بغية الوصول الى اتفاق حول حدود المصالح العليا للوطن .. فإن ذلك يعنى إصلاح الخلل الذى أصاب سلم القيم المصرية عندما تقدم على الانتماء الوطنى صورا أخرى من الانتماء قد لا تتعلق بها مصالح الوطن .

إن كانت مهمة الثقافة فى المجتمع أن تسعى ، عبر إبداعاتها المتنوعة ، الى ترقية وجدان الفرد ووجدان الجماعة ، وأن تساعد المجتمع على وضوح أهدافه ، وأن تعمل على ترسيخ مجموعات القيم التى تساعد على تحقيق هذه الأهداف ، وأن

تستحث الضمير الوطنى لكل فرقاء الوطن لصالح الاتفاق على هذه الأهداف .. إن كان ذلك هو مفهوم الثقافة ، يصبح واجبا على الثقافة والمثقفين أن يتصدوا للموروث من القيم لكى يفرزوا عاطبها من صالحها ، وأن يبحثوا وراء الظاهرات التى تطفو على السطح ، عن الجذور والبذور - على حد تعبير فيلسوفنا زكى نجيب محمود - وأن يكون لهم موقفهم النقدى الواضح من سلوك الجماعة إن كان فى سلوك الجماعة ما يقتضى التقويم .

❑❑❑

هذه المهمة ، لا يمكن إنجازها بغير مثقفين يحسنون دورهم فى المشاركة ، فى إطار مجتمع ديمقراطى ، يصون حق الرأى ويكفل حرية الكلمة ، ذلك هو الإطار الوحيد الذى يكفل للثقافة ازدهارها وإبداعها وتجدد قدرتها على العطاء والخلق ؛ لأن الثقافة لا يمكن إلا أن تكون عملا ديمقراطيا ، وإلا أصابها الانفصام ، لأنها سوف تصبح نوعا من الحوار المعزول فى دائرة مغلقة ، طرفاها نخبة الحكم ونخبة المثقفين والمعيار الحقيقى لدور الثقافة إنما يتبدى فى قدرتها على أن تُنمى فى المجتمع رأيا عاما واعيا ورصينا ، ذكيا لا يخدعه الزيف مهما يكن بريقه الكاذب .

وأحسب أن هذا الإطار قائم فى مصر ، منذ أن تحققت للكلمة حريتها وللرأى حصانته ، ومنذ أن تقلصت يد السلطة التنفيذية عن أن تمس الاستقلال الأكيد لسلطة القضاء ، ليصبح القانون هو السيد الأوحد .. وما أظن أن أيا من هذه الشروط اللازمة لازدهار الثقافة قد تحقق إلا فى عصر مبارك ؛ لأنه قبل هذا التاريخ كان يكفى أن يدق جرس التليفون أو جرس الباب - ظهرا أو فجرا ، لا يهم - ليسود الخرس أو الصمت زنزانة الدار أو زنزانة السجن .

ومع ذلك نسأل أنفسنا :

لماذا لا نستشعر وجود هذا الرأى العام الرصين الذى لا يخدعه الزيف ، أيا كان بريقه الكاذب ؟!

ولماذا لم يقع الاتفاق الوطنى بين كل الفرقاء حول قضايا نستشعر جميعا أنها الأولى بالرعاية والاهتمام ؟

ولماذا يستشرى التعصب الكريه بين أجيالنا الجديدة ، فهماً ضيقاً ومغلقاً لرسالة الدين ؟

ولماذا الصمت على ظـاهرات خطيرة تهـدد مسـيرة الوطن ومسـتقبله الديمقراطى؟!

ولماذا الصمت على قضية أخرى أكثر خطورة مثل قضية النمو السكانى ، التى أصبح علاجها منوطاً ، فقط ، بالفكاهة التليفزيونية مبلورة فى نوع جديد من أفيشات الإعلانات ؟!

لماذا لم نستطع أن نجعل من قضية التنمية ، مشروعنا القومى الذى يسانده كل وجدان الأمة ؟!

لماذا لم ننجح فى أن نصون بأنفسنا تراثنا الأثرى ، الذى يتهدم من حولنا واحدا وراء الآخر ، لأننا لم نزل نعامله بسفه لا يخلو من قسوة ؟!

لماذا ، ولماذا ؟

❑❑❑

لقد استطاعت نخبة محدودة من مثقفى مصر ، فى الثلاثينيات والأربعينيات أن تُودع الضمير المصرى وفى ظروف بالغة الصعوبة ، ظروف تفشت فيها الأمية بين كل فئات الشعب . استطاعت هذه النخبة المحدودة من المثقفين أن تفتح أمام مصر الطريق الى المطالبة بالعدل الاجتماعى وتحديث الدولة وتقديم أخُوة الوطن على أخوة الدين وتحرير المرأة وضمان حق الجميع فى تعليم مجانى ؛ لأن العلم كالماء والهواء ، فلماذا لم تستطع هذه الأعداد الكثيفة من المثقفين المتخصصين فى كل الميادين أن تودع الضمير المصرى بعضا من قضايانا المعاصرة ؟ .

ليس فى وسع أحد أن يتعلل بغياب الحرية أو افتقاد المنابر ، فالمنابر على كثرتها لا يقول معظمها سوى الهراء .

❑❑❑

لعل بعضا من جوانب المشكلة ، أننا نتعجل النتائج على حين يأتى أثر الثقافة فى ضمير المجتمع كنوع من التراكم الهادىء المستمر عبر أجيال الأمة .

ولعل بعضا من جوانب المشكلة ، أن المثقفين الأكثر فاعلية قد توزعوا على أحزاب جديدة الاسم قديمة المضمون .

الليبراليون القدامى ، مازالوا يحاربون بالكلمات الضخمة معاركهم القديمة ، وكأن مصر لم تزل مصر الأربعينيات ، يختصرون الأزمة فى قالب محفوظ لا يصمد للتحليل ولا للواقع ، « ليبرالية كاملة فى السياسة وليبرالية كاملة فى الاقتصاد » ونسأل ويسأل غيرنا ، أين الليبرالية الكاملة فى الاقتصاد والسياسة ، أين هى فى عالمنا الراهن ، حتى نتكلم عن الليبرالية المدرسية القديمة التى لم يعد لها وجود ؟

ونسأل ويسأل غيرنا ، ألا تعنى ليبرالية الاقتصاد رفع الدعم وإطلاق قوى السوق وإبراء الدولة من أى التزام لحماية الفئات الأقل قدرة فى المجتمع ؟.. فلماذا الصخب والضجيج إذن حول خطوات الإصلاح الاقتصادى المتدرج الذى تسعى الدولة جهدها لحصار آثاره السلبية على الفئات الأقل قدرة ، حتى تكون فى أضيق نطاق ؟!.

والإسلام السياسى ، ممثلا فى عديد من تياراته يختصر هو الآخر الأزمة فى قالب محفوظ « الحل هو الإسلام » ونسأل ويسأل غيرنا كيف وأين البرامج فلا نجد الجواب !

واليسار الاشتراكى لم يزل حبيس صيغة النظرية القديمة ، حول مثالب مبادرات الأفراد ودور الرأسمالية الوطنية والاستثمار المشترك ، دون أن يرى عمق التغييرات العنيفة التى حدثت أخيرا فى معاقل الفكر الاشتراكى ، فى الصين وفى الاتحاد السوفييتى وفى أوربا الشرقية .

وبين هؤلاء وأولئك والآخرين ، صبية يمسكون السكاكين بين أسنانهم ، يصطنعون فى سوق الكلمة دور القراصنة الجاهزين لسفح دماء كل من يرفضون ديماجوجية القول والرأى .

نعم كل الأقلام مشرعة ، وكل الأصوات تقول ، ولكن أين ذلك كله من أولويات الوطن ؟

لعلنا نجد بعض الضوء فى عديد من المؤتمرات النوعية للمثقفين المهنيين كل

فى اختصاصه ، ولعلنا نجده فى الجهد المخلص لبعض من أندية التدريس فى الجامعات ، وفى حلقات النقاش التى تعقدها بعض من كليات الجامعة ، خصوصا ما يجرى فى كلية الاقتصاد .. ولكن مشكلة هذا الجهد الثقافى الذى يعتمد النظرة العلمية الواعية ، أنه لم يزل رافدا صغيرا ومحدودا من روافد الحركة الثقافية الراهنة .

ويبقى أن نقول فى النهاية ، إن مشكلة المثقفين الآن ، ليست فى أزمة الثقة وليست فى افتقاد المنابر ، وليست فى غياب الإطار الديمقراطى الذى بدونه يستحيل أن يكون هناك عمل ثقافى ، المشكلة لم تزل فى بقايا التمزق والشتات .

المصور - ٨٨/٧/١

مخاطر ديمقراطية بلا ضوابط

أكون صادقا ، لو قلت اليوم إن اكثر ما كان يخشاه الرئيس مبارك أن يجئ يوم تكفر فيه الجماهير المصرية بالاختيار الديمقراطى ، إذا ما سارت الأمور على هذا النحو من ممارسة خاطئة ، تتجاهل الأخطار التى تحدق بهذا الوطن ، تتغافل عن حجم التآمر الضخم الذى يستهدف مصيره ، تتجاهل الظروف الصعبة التى يمر بها ، تغمض العين عن حقائق دامغة تقول بكل الوضوح إن الوطن مستهدف من الخارج ، لأسباب عديدة وشتى ، أكثرها احتمالا أن تتفكك قدرته على ان يواجه تحديات حاضره ، متسلحا بحد معقول من اتفاق وطنى ، يفتح الطريق ، مستنيرا وواضحا إلى آفاق جديدة تعيد للإنسان العربى قدرته على أن يكون طرفاً مشاركاً فى تحديد مصيره .

أكون صادقا ، لو قلت اليوم إن سقوط الديمقراطية فى مصر ، بإظهار عجزها عن أن تواجه مشكلات الوطن ، هدف ربما يكون موضع اتفاق أطراف متباعدة وعديدة : الإسرائيليين الذين يريدون ان يقولوا لكل العالم إنه ما من حاضرة أخرى فى الشرق الاوسط غير إسرائيل تقدر على مجابهة الاختيار الديمقراطى والوفاء بشروطه الصعبة ، ثم بعض من الأنظمة العربية التى لم تزل تتصور أنها قادرة على أن تصادر حق الشعب فى أن يحكم أو يشارك تحت دعاوى وصاية الحزب الواحد والاوحد أو تحت ظـلال مقولات ، تتحدث عن بدعة الديمقراطية التى هى شئ مستورد ، لأنه لا مكان فى بلد مسلم إلا لحزب واحد ، حزب الله ، أما الآخرون فجميعهم ينتمى إلى حزب الشيطان .

.. كان أكثر مايخشاه مبارك بالفعل ، أن يجئ يوم تفقد فيه الجماهير المصرية ثقتها بالاختيار الديمقراطى ، ويعود الحديث مرة أخرى ، عن ضرورات المستبد العادل ، الذى تتوحد فى شخصه مصالح الوطن ، وتزوى فى إرادته إرادات الجميع ، لأنه فى بلد كثيف السكان ، كثيف المشاكل لا مناص من ان يستوعب تناقضات المجتمع قرار فوقى علوى ، يحسم خلاف المصالح ، وخلاف الرؤى لصالح المستبد العادل ، ولأنه فى بلد ينتمى إلى عالمنا الثالث ، لا يكفى أن تكون مهمة الرئيس حراسة الحق الديمقراطى لأفراد المجتمع وقواه ، لأن هذا الحق يمكن أن يخضع لعملية تضليل وتزييف تقود المجتمع إلى هاوية بلا قرار ، وإنما ينبغى للرئيس

أن يعلو بدوره عن دور الحكم ، وأن ينحاز وان يواجه باختياره دفة المسيرة إلى مايراه هو وجهة صحيحة للاختيار الوطنى ، مادام قد أصبح موضع إجماع الأمة وثقتها .

أخشى أن أقول ان الحس العام فى مصر الآن ، ينادى على هذا الدور ، يلح على ضرورته رغم تجارب سابقة ومريرة أكدت لنا أن العدل والاستبداد لايجتمعان لأن المستبد العادل ، كالعنقاء والغول والخل الوفى ، اشياء يسهل ان نتحدث عنها ، يصعب أن ندرك وجودها ، لكن فحوى القضية فى النهاية ، أننا نوشك أن نقترب مما حذر منه مبارك ، قبل وقت بعيد ، فالوطن بأكمله الآن على شفا الاعتقاد بأن الديمقراطية بممارساتها الراهنة على الساحة يمكن ان تقود مصر إلى عكس النتائج المرجوة .

❑❑❑

سألنى الصديق ، وقد ضيع العمر كله ، دفاعا عن حق مصر فى ديمقراطية صحيحة ، خاصم عبد الناصر لهذا الهدف ، لكنه لم يشتر بخصامه ثمنا بخسا ، كان كريما على نفسه ووطنه ، لم يزيف بطولة ولم يفتعل موقفا ، سألنى الصديق ، إلى أين تقود مصر ديمقراطيتنا الراهنة ، إن كانت كل الدلائل تقول ، إن الضمير الوطنى مغيب فى صحافة حزبية لاتعرف مصالح الوطن العليا ، إن كانت الأحزاب جميعا لا تدرك حجم الخطر المحدق ، إن كان الاسلام قد أصبح إرهابا وتجارة وسياسة فى ظل تواطؤ صامت ممن يتحدثون عن الاعتدال أو نفاق ممجوج ممن يتحدثون عن الديمقراطية .. أخشى أن أقول أن الديمقراطية الراهنة يمكن أن تقود مصر إلى هاوية بلا قرار ، ما لم نسارع إلى اتفاق وطنى يحدد المكروه والمحظور والمباح والمستباح .

أخشى أن ينتصر الإرهاب فيكره الجميع على أن يغلقوا أفواههم كرها وخوفا !

أخشى أن تكون كل قوى مصر السياسية غافلة بالقصد أو بالصمت أو بالتواطؤ عن ابعاد مخطط رهيب يستهدف تقويض أمنها الداخلى لصالح وهم وسراب ، حصاده الوحيد ، الفوضى أو انتظار المجهول .

اخشى ان يفوت الوقت ، فلا نرى حلا ، إلى ان ننادى مرة أخرى على المستبد العادل .

لعلى أقول ، إن مبعث هذ الحس الطارىء ، الذى يوشك أن يصبح حسا عاما فى مصر هو ادراك الجميع أن ما يجرى على الساحة السياسية الآن لا يصلح بصورته الراهنة لأن يشكل جبهة مقاومة وطنية صحيحة وسليمة ، لمخطط ارهابى يستهدف ان ينال من استقرار مصر بتقويض أمنها الداخلى .

وإذا كان الأمن المصرى قد استطاع أخيرا أن يمسك بزمام المبادرة ، وأن يلاحق واحدة من أخطر بؤر الإرهاب وان يكشف كل عناصرها وأن يستمر فى حصارها ومطاردتها ، فإن ذلك لايعنى أن الوطن قد أصبح آمنا ونظيفا .

فثمة شواهد عديدة تقول لنا ، إن هذه البؤرة جزء من تيار أوسع لا يرى مستقبلا آخر لمصر ، إلا أن يتم بالعنف والإرهاب تقويض مجتمعها بجميع مؤسساته لصالح وعد مشئوم بإقامة مثال جديد ، يكون صنوا لما يجرى فى طهران .

وما يميز هذه البؤرة « النشطة » عن غيرها من بؤر الإرهاب « الكامنة » فارق محدود ، هو الفارق بين جماعة لم تزل تؤهل نفسها للعمل ، تشترط له توافر بعض ظروف النجاح ، وجماعة أخرى اختارت أن تعمل بالفعل بصرف النظر عن إمكانات النجاح ، بل لعلى أحسب أن هذه الفروق التى أخذت طابع الإنشقاق العقائدى بين جماعات الجهاد وجمعات الأخوان ، لا تعدو ان تكون جزءا من برنامج تتغاير فيه المواقف التكتيكية لهذه المجموعات المتناثرة ، رغم اتفاقها على الهدف النهائى .

وثمة شواهد أخرى عديدة ، تقول لنا بكل الوضوح الآن ، إن الأمر كله ليس معلقا بعوامل الداخل أو أسبابه ، وانما هناك روافد خارجية هيأت ، لهذا التيار مدده الفكرى وزاده الاقتصادى .

ولا أظن أن أحدا يستطيع ان يتغافل عن الدور المخطط لروافد فكرية جاءت من الخارج ، تجسدت فى شخوص بعينها من امثال صالح سرية ، الذى قدم إلى مصر ، ليزرع فى تربتها افكار التكفير والهجرة ، أو سالم النحال الذى جاء بعده ليزرع فى تربة مصر ، أفكار جماعة الجهاد .

ولا أظن أن أحدا يستطيع ان يتغافل أو يغفل عن خطورة الروافد الاقتصادية ، التى امدت هذه الجماعات بما يمكنها من إنفاق واسع وسخى ، يغطى

إعالة الأسر والأفراد ، بتقديم خدمات واسعة تبدأ من الكتاب الجامعى ، إلى مصاريف الزواج فضلا عن الإنفاق على شراء السلاح وتجهيز العمليات وجذب الأنصار وتدبير الأوكار .

وبالتالى فليس هناك ما يحول دون ان تنشط فجأة – وعلى غير موعد – بؤرة إرهاب جديدة فى إطار هذا البرنامج الذى تحددت خطوطه خارج الوطن ، فالقضاء على بؤرة إرهاب لايعنى بالضرورة أن الوطن قد أصبح آمنا ونظيفا .

بل لعلى أستطيع أن أقول إنه سوف يكون ، على مصر أن تتعايش مع هذا الخطر ، حتى يتهيأ لمجتمعها بكل مؤسساته قدرة حصاره وتصفيته ، وتلك مهمة غير سهلة أو يسيرة فى ظروف تؤكد أن تصدير الإرهاب إلى مصر الداخل يمثل واحدا من الأهداف التى تسعى إليها جهات خارجية عديدة ، وفى مناخ دولى يساعد على نمو هذه الحركات فى منطقة لم تزل تفور بمزيد من عوامل التوتر وفقدان الاستقرار .

❑❑❑

لم يكن وجه الخطورة فى القضية أبدا أن الإرهاب قادر على تحقيق أهدافه فى تقويض أمن مصر ، لأن أمن مصر معلق بثوابت ضخمة ، لاتقدر عليها بؤر الإرهاب حتى ان تعددت نشاطاتها : مركزية الدولة ، وسماحة الشعب ، وتجربة سابقة مع هذا اللون من العنف ، وجهاز أمن قادر على أن يجهض هذا التوجه ، فضلا عن إمكانات مؤسسة عسكرية وطنية ، تستطيع تحقيق السيطرة الكاملة ، إن بلغت الامور حد الأزمة .

الخطورة لم تكن أبدا فى قدرة بؤر الإرهاب – حتى ان تعددت نشاطاتها – على تقويض سلطة الدولة أو مؤسساتها ولكن مبعث الخطر ، أن ينجح الارهاب – بتكرار جرائمه – فى تشتيت الجهد الوطنى ، وفى إثارة نوع من القلق العام لا يهيئ للوطن ظروف استقرار صحيحة ، الخطورة أن يتم تقويض ثقة المصريين فى قدرة الاختيار الديمقراطى على مجابهة الخطر .

لقد حاولت بؤرة الإرهاب – التى تجرى ملاحقة بقاياها الآن – أن تطول ثلاثة شخوص محدودة ، وزيرين سابقين ، لا دور لهما الآن فى تسيير دفة الأمور فى الدولة ، وصحفيا يحاول أن يمارس حقه فى ان يقول الرأى صريحا وواضحا .

ما الذى كان يمكن أن يحدث ، حتى لو نجحت المحاولة واختفى الشخوص الثلاثة برصاص الإرهاب ! .. لاشئ بالمرة ، أكثر من مجرد اختفاء ثلاثة شخوص لايتعلق بمصائرهم شئ من مصير هذا الوطن .

لكن المحاولات الثلاث ، أفلحت فى أن تثير قدرا من القلق العام ، خصوصا أن رصاصات الإرهاب الطائش اصابت عديدا من الإبرياء الذين وضعتهم المصادفة فى طريقها ، مثلما افلحت فى أن تضع المصريين جميعا أمام هذا السؤال : هل تستطيع الديمقراطية فى صورتها الراهنة أن تحرس أمن الوطن واستقراره ؟ .

لقد عيل صبرنا من كثرة ما كررنا القول ، بأن الاختيار الديمقراطى فى مصر مقصود ومستهدف ، لأن أحدا فى الدائرة القريبة من حولنا ، لا يريد لهذا الاختيار أن يكتمل صحيحا وقادرا على مجابهة تحديات المجتمع ، ولأن الباقين - كبارا كانوا أم صغارا ، بعدت أو قربت بهم المسافات - يودون لو أن هذه الأمة ظلت تدور حول نفسها فى حلقة مفرغة ، لا تخرج منها إلى طريق صحيح يعزز تقدم إنسانها .

ان كان الاختيار الديمقراطى ، واحدا من الأهداف التى ينشدها تآمر منظم ، قادم من الخارج فإن مما يضاعف الحزن والأسى أن تكتمل الحلقة وأن نكون على شفا تلك المخاوف التى تحدث عنها مبارك قبل وقت بعيد ، عندما كان يحذرنا جميعا ، من يوم تكفر فيه الجماهير المصرية بالاختيار الديمقراطى ، إذا ما سارت الأمور على هذا النحو من ممارسة خاطئة ، تتجاهل الأخطار التى تحدق بهذا الوطن ، تتغافل عن حجم التآمر الضخم الذى يستهدف مصيره ، تغمض العين عن حقائق دامغة ، تقول بكل الوضوح ، إن الوطن مستهدف من الخارج .. وها نحن الآن ، نسمع همسا ، فى كواليس المدينة ، عن ضرورات المستبد العادل ، عن حاجة الوطن إلى أن ينفض الرئيس يده من كل ما يجرى ، ليعيد بقوة القرار الفردى وسلطته توجيه دفة السفين ، بعيدا عن مزايدات الأحزاب وفوضى الممارسة وغياب المسئولية .

لماذا نحن الآن على شفا هذه المخاوف ؟

لأن الممارسات الحزبية الراهنة ، تكاد تفكك قدرة المجتمع على مواجهة وطنية وصحيحة لمخططات الإرهاب التى تستهدف أمن الوطن وأمان المواطن !

لأن الجماعة الديمقراطية - ممثلة فى قوى مصر السياسية - لا تجد حتى الآن مسوغا لتكاتف وطنى يحمى الشرعية من شرور تتهددها .

لأن الجميع ، لم يدركوا بعد ، أن هناك دائرة المحظور التى لا ينبغى أن تكون موضع عبث أى من أطراف اللعبة .

لأن البلاهة ، قد بلغت حدا تصور فيه البعض ، أن الديمقراطية نقيض الأمن ، وأن أمنا قادرا سوف يكون بالضرورة على حساب الاختيار الديمقراطى .

إن أى مراقب ، يستطيع أن يجد التجسيد الفعلى لهذه المخاطر ، فى معالجات ، بلغت حد افتقاد الوطنية ، لقضية الإرهاب فى مصر .

ماذا يعنى ، أن تبلغ حملة التشهير بجهاز الأمن المصرى هذا الحد ، الذى يستهدف شل يده عن أن يلاحق كل ما هو عمل غير شرعى ، إلا أن يكون القصد غير وطنى ؟

ماذا يمكن أن نكسب من جعجعات هؤلاء ، إذا ما جرى تغييب دور الأمن المصرى فى حراسة الديمقراطية والشرعية ، لسنا من البلاهة بحيث نصدق ، ادعاءاتهم الفارغة ، بأنهم سوف يكونون البديل الحارس ، سوف يختفون جميعا ، كالفئران المذعورة ، مثلما اختفوا سابقا ، ليواروا أنفسهم النسيان ٣٠ عاما قبل أن نعود لمطالعة وجوههم .

ماذا يعنى ، أن ينضوى تحت مظلة الشرعية وبعديد من وسائل المقامرة السياسية ، تيار إسلامى يسمى نفسه التيار الأكثر اعتدالا ، لكنه يصمت حتى الآن عن أن يقول رأيه واضحا فيما يجرى ، وكأنما تتطلب الإوضاع الراهنة ، الابقاء على قدم « هنا » وقدم « هناك » ؟ .

ماذا يعنى أن تفرد الصفحات لمبالغات شديدة حول قضايا التعذيب ، ثم نصمت حتى عن أن نقول كلمة حق فى ظروف بالغة الخطر ، أحاقت بهذا الوطن فى سبتمبر عام ٨١ ، عندما كان يجابه - باغتيال رئيسه - مجهولات عديدة ، تكشفت بعض أبعادها فى مصرع مائة ضابط وجندى ، جرى إهدار دمائهم فى أسيوط ؟

لم نقرأ تحقيقا واحدا عن أسر هؤلاء الضباط الضحايا ، لم يكتب أحد إشفاقا على الأم الثكلى أو الأب المكلوم .

ماذا يعنى أن تطالبنا كل الظروف بقانون يردع الإرهاب ، قانون نتفق جميعا على ضرورة تحديده لمفهوم واضح ومحدد لمعنى العمل الإرهابى ، قانون يستوعب كل

هذه القوانين الاستثنائية ، ثم يكون رد الفعل صراخا وعويلا من لبيراليينا الذين هم أكثر ليبرالية من قادة الأحزاب البريطانية ، الذين وقفوا صفا واحدا يناصرون القانون ؟

لعل لبراليينا بتاريخهم النضالى العريق ، يكونون أكثر حرصا على الديمقراطية المصرية ، من حرص البريطانيين على ديمقراطيتهم المنقوصة !

ماذا ، وماذا ، وماذا ، إلا أن يكون البديل الوحيد أمامنا – لحظة تفاقم الخطر – أن نعود لنصرخ جميعا على الحل الناصرى لمشكلة العنف ، أن نطالب بفتح المعتقلات كى تبتلع فى عنابرها ، الضالع والبرىء ، العضو والصديق ، الكل بمن فى ذلك ركاب الأتوبيس !! وما من بديل آخر ، لهذا الاختيار الكريه ، ان اخفقت ديمقراطيتنا الراهنة فى حراسة أمن الوطن وأمان المواطن .

ليكن واضحا ومفهوما ، أن أحدا لا يريد ديمقراطية مقصوصة الأجنحة ، أليفة وداجنة ، معقمة ملفوفة بالشاش والقطن ، على حد تعبير أستاذنا خالد محمد خالد ، إننا فقط نريد ديمقراطية صحيحة ، ديمقراطية قيدها وضابطها الوحيد أن نعرف أن أولى مسئوليات القوى السياسية الديمقراطية فى مصر ، أن تكون سدا وحاجزا ضد كل ما يتهدد الديمقراطية والشرعية من مخاطر العمل السرى والإرهابى ..

ديمقراطية ، ترتفع فى إطارها مسئولية الجميع ، فوق عوامل النفاق والزيف والتصور الواهم بإمكان أن يصبح الإسلام السياسى مطية تختصر الطريق إلى السلطة .

المصور – ٨٧/٩/١١

والآن .. ماذا بعد ؟

والآن .. ماذا بعد ؟

هذا هو السؤال الذى ينبغى أن يسأله كل المصريين لأنفسهم ، وهم يرقبون بعين الحذر ما هو قادم من أخطار شتى ، نراها تومض بنذر السوء ، عواصف راعدة فى مواقع عديدة من حولنا ، تسعى أن تطول مصر ، ومصر الداخل بالذات ، لأن مصر الداخل إن انهارت أو تفككت - لاقدر الله - انهار ما يمكن أن يكون قد تبقى فى المنطقة من عوامل أمن واستقرار ، وانهار مايمكن أن يكون قد تبقى من أمل فى أن يستطيع الإنسان العربى تجاوز محنته الراهنة إلى غد عربى جديد ، أكثر توافقا مع العصر ، وأكثر قدرة على مواجهة تحدياته ، وأكثر التزاما بحقوق إنسانه الديمقراطية .

ولست أشك فى أن واحدا من دوافع هؤلاء الذين يخططون كى تطول ريح السموم العاصفة مصر الداخل ، إدراكهم أن فى وسع مصر الآن - رغم مصاعبها الاقتصادية الضخمة - أن تقيم وسط ركامنا العربى الراهن ، نموذجا ومثالا لنظام عربى جديد ، ترتفع حدود قدرته إلى مستوى التحديات الضخمة التى تستهدف مصالحه وأمانيه .

فالشواهد فى مصر تقول ، إن إحساسا قويا بالانتماء قد بدأ يسرى - بعد طول غياب - فى الوجدان المصرى رغم الضائقة الاقتصادية الصعبة .

والشواهد فى مصر تقول ، إن ثمة فرصة قوية ، كى ينهض فى مصر الآن ، مجتمع مغاير لما حوله ، تتقلص فيه سطوة القبيلة أو سطوة العائلة ، أو سطوة الحاكم الفرد ، لصالح مؤسسات دستورية يمكن أن تنهض بواجبها فى إطار ديمقراطى صحيح .

والشواهد فى مصر تقول ، إن انبعاث الوطنية المصرية يمكن أن يجد أساسه القوى فى جبهة داخلية قادرة على التماسك ، رغم التفاوت الاجتماعى الواسع الذى جاءت به السبعينيات .

ولا أظن أن أحدا من هؤلاء الذين يسوءهم أن يبزغ الأمل - مرة أخرى - من مصر رغم ظروف القهر العربى ، لا أظن أن أيا من هؤلاء قد غفل عن مغزى تلك الشـــواهد التى كان قد غاب حضورها عن الحياة المصـــرية سنوات عديدة .

❑❑❑

فمصر قبل يوليو ٥٢ ، كانت قد تمزقت عراها ، بافتئات القلة القادرة على حقوق المجموع العام وانحياز قواها السياسية الطافية على سطح المجتمع إلى مصالحها الخاصة حتى وإن دفعها ذلك إلى التعاون مع سلطات الاحتلال على حساب الحقوق الوطنية للأمة .

ولست أعتقد - رغم كل الضجيج المثار الآن من حول يوليو - أن ذرة من الشك يمكن أن تتسرب إلى تلك المقولة التاريخية الثابتة الآن ثبوت القاعدة العلمية ، والتى تقول : إنه لولا يوليو ٥٢ ، لكانت مصر وقودا لحرب أهلية ، الكفة الراجحة فيها ، لأى من هذين التيارين ، جماعات الأخوان أو جماعات اليسار ، الذين كانوا يترقبون جميعا - تحت السطح - فرصة الوثوب على السلطة ، فى غمار الفوضى الشاملة التى بدأت منذ منتصف الأربعينيات بحوادث الإرهاب والنسف والاغتيال السياسى واكتملت ذراها الكئيبة مع بداية الخمسينيات فى حريق القاهرة ، الذى جاء تجسيدا لانهيار النظام القائم وعجزه عن الاستمرار .

ومصر عبد الناصر ، لم تسلم ، هى الأخرى ، من عوامل عديدة أثرت على تماسك جبهتها الداخلية ، حتى إنه لم يكن يمضى زمن قصير ، حتى تخرج علينا الصحف بتفاصيل مؤامرة جديدة ، من أجل انقلاب وشيك على السلطة !

كان هناك تناحر مجموعات الضباط فى صراعهم الداخلى على الحكم ، وكانت هناك تحديات الخارج ، وكانت هناك مشاكل فترة التحول الاجتماعى ، وكانت هناك آثار المعارك الخاسرة فى الخارج والداخل ، وكانت نتائج ذلك كله ، إحكام السيطرة وفرض الوصاية على المصريين .

وانتهت مصر الناصرية ، بالفعل إلى قسمة غير عادلة ، أخرجت من بين صفوف « الشعب وقواه العاملة » قطاعات عريضة ، جرى استبعادها من إطار الوطنية وجرى تصنيفها تحت مسميات عقائدية شتى ، وبالطبع - كما فى مصر ، قبل يوليو ٥٢ - امتنعت ، فى مصر الناصرية ، المشاركة واستشرت اللامبالاة وآثرت

الغالبية الصامتة أن تبقى فى مقاعد المتفرجين ، وبقيت الجبهة الداخلية محروسة بالأمن أكثر من أن تكون محروسة بالمشاركة الواعية المسئولة من كل مواطن .

فى مصر السادات ، وقع فى سبتمبر ، الاستقطاب المريع ، ووجدت مصر نفسها أمام مخاطر بغيضة لم تعرفها من قبل ، أهمها خطر القسمة الطائفية .

❑❑❑.

لقد قصدت من هذا السرد أن أقول : إن الذين يتوقون إلى أن يغلقوا كل فرصة أمل فى عالمنا العربى الراهن ، والذين لا يريحهم أن يروا مصر على الدرب الصحيح ، هؤلاء ما كانوا يخطئون الترجمة الصحيحة لمعنى أن يكون لمصر جبهة داخلية سليمة ، تسرى فيها روح الانتماء بعد طول غياب ، وتنهض داخلها مؤسسات دستورية فى إطار ديمقراطى ، يتكامل يوما عن يوم .

وأظن أن من واجب الحقيقة أن نقول ، إن مبارك ، قد أسهم فى تحقيق ذلك الإنجاز ، مع احترامى الكامل لهذه المقولة الصحيحة ، التى ترى ، أن الديمقراطية لم تكن منحة الحاكم أو هبته .

نعم كانت الديمقراطية ، اختيارا وحيدا لمصر بعد الذى جرى فى سبتمبر عام ٨١ ، وكانت الديمقراطية ، هى التى مكنت مصر الراهنة ، من جبهتها الداخلية المتماسكة رغم المشاكل الصعبة ، لكن ميزة مبارك أنه فتح ، بولايته ، صفحة جديدة تميزت بسلوك فريد فى حكم مصر ، أثمر هذا الإنجاز .

لم يكن مبارك من طراز هؤلاء الحكام الذين يرون أن توازن الحكم ، إنما يجئ عبر الوسائل الميكافيللية العديدة التى يستطيع بواسطتها من يرث حكم الفرعون ، أن يضع فريقا من الشعب فى مواجهة فريق ، أو أن يخيف فريقا بفريق .

ولم يكن من طراز هؤلاء الحكام ، الذين أجهدوا أنفسهم غضبا على المثقفين وحاملى مشاعل التنوير لأنهم لم يقدموا أختامهم على بياض، أو لأنهم يوقظون الجموع النائمة . أو لأنهم مجرد « أفنديات » همهم الأول ، الثرثرة على أوضاع الحكم فى مصر .

كان ـ ولا يزال – يقول ، كل المصريين بلا استثناء ، ماداموا يساعدون على قيام المجتمع المنتج .

وكان - ولا يزال - يقول ، كل العقول مهما اختلفت توجهاتها واجتهاداتها مادامت وجهتها الصالح الوطنى العام .

فلماذا إذن نفوت على مصر هذه الفرصة ؟ ولماذا نساعد ريح السموم وهى تومض بنذر الخطر من حولنا تسعى أن تطول مصر الداخل ؟

ولماذا نغلق عيوننا عن طبيعة الأخطار والمصاعب القادمة ، ليفتعل البعض منا معارك وهمية ، وبطولات بغير بطولة ، بينما طوق نجاتنا جميعا ، أن نتكاتف على إنجاح الديمقراطية المصرية ، التى يناصبها الكثيرون العداء ، لأن الديمقراطية كبذور النبت ، يمكن أن تحملها الريح إلى كل مكان ، ولأن الديمقراطية تسرى بالمحاكاة وتنتقل بالعدوى .

وأقولها دون مواربة ، ليس من صالح مبارك - أو حكمه - أن يضرب الديمقراطية ، ولن يكون ذلك اختياره ، لأن الديمقراطية هى التى حرست نظام حكمه وبالتالى فقضية الرجل ليست مع الديمقراطية ، كما يحاول البعض تصوير الموقف تصويرا خاطئا ، وانما قضية الرجل مع الممارسة غير الصحيحة ، التى تقوم على زيف الحقائق ، واختلاق ادعاءات غير صحيحة لكسب سريع فى الشارع السياسى ، ومثلما قلت قبل ذلك ، فإن أحدا لا يطلب معارضة مدجنة ، كل المطلوب ، معارضة أمينة ونزيهة تعلو على خداع الواقع والحقيقة .

أعرف ، كما يعرف الجميع ، أن بعضا من الأحزاب لا يزال يشكو من أن البعض لا يزال يعتبرها أحزابا يدوية الصنع ، لأنها نشأت بقرار وتسلمت مقاعدها بقرار !

وأعرف كما يعرف الجميع ، أن بعضا من رجال الأحزاب ينحصر كل اهتمامهم ، الآن ، فيما يمكن أن يكتبه التاريخ جديدا ، عن شخوصهم ، فيما تبقى لهم من سنوات العمر ، وبالتالى فان القضية من وجهة نظرهم ، ليست ماذا يحدث لمصر وإنما هل تستطيع صفحات جديدة ، أن تمحو صفحات قديمة ؟!

وأعرف كما يعرف الجميع ، أن بعضا من الأحزاب يتصور ، أن الصوت العالى ، والعناوين المدوية يمكن أن يعوضا قلة الحجم وضآلة الوجود .

لكن أمراض المعارضة المصرية ، النابعة من ظروف نشأتها ، أضفت على أدائها ظلالا ، كان يمكن أن تذوى وأن تنسحب ، لو أن هذه الأحزاب ، اختارت

الطريق الأصعب والأشق ، الذى يفرض عليها أن تكون معارضة أمينة تعلو على التلهى بقضايا وهمية ، ترفض خداع الواقع والحقيقة .

لعل جزءا من هذه الأمراض إنما يعود بالفعل إلى إحساس معظم هذه الأحزاب بأن قانون الانتخاب بنسب التمثيل التى فرضها ، لا يعطيها فرصة التواجد تحت قبة البرلمان حتى بحجمها المحدود ، ومن ثم فإنها لم تجد لها دورا ، أكثر من الصراخ على الحكم من خارج الأسوار .

لكننى أعرف ، ويعرف الجميع أيضا ، أن الانتقال من المجتمع الشمولى إلى المجتمع الديمقراطى ، يتطلب إدراكا واعيا من الجميع بحجم الأخطار والمصاعب القادمة على الطريق ، والديمقراطيون الحقيقيون ، فى مثل هذه الظروف ، ليسوا هم أصحاب الصوت العالى ، بل هم الذين يضعون ضمن أهدافهم الأولى ، تثبيت الديمقراطية فى كل خطوة تخطوها ، بحيث يصبح النكوص عنها بفعل قوى المجهول أمرا غير وارد ، وغير جائز ، وغير ممكن . وتثبيت خطى الديمقراطية تكفله الممارسات الصحيحة التى يمكن أن ترسخ تقاليد للعمل الحزبى الديمقراطى لايزال ميراثنا منها ضعيفا ومحدودا .

□□□

ربما يقول قائل ، لقد ألقيت الحمل كله على المعارضة ، فأين مسئولية الحزب الوطنى وأين مسئولية حكومته ؟ . ولو أن الحزب الوطنى موجود فى الشارع السياسى على نحو فعال ومؤثر ، لما استطاعت أحزاب الأقلية أن تثير كل هذا الهياج والتهييج ؟!

لعلى أبادر إلى القول بأن الحزب الوطنى لا يختلف كثيرا فى طبيعة نشأته عن باقى أحزاب المعارضة ، فهو مثلها يدوى الصنع ، نشأ بقرار .

وربما كانت ميزة الحزب الوطنى ، أنه يضم بين حشوده الواسعة ، قوى ديمقراطية ، وعقولا مستنيرة ذات توجهات سليمة وخبرات عديدة تستطيع أن تثرى المسار المصرى على طريق التنمية والديمقراطية ، ميزة الحزب الوطنى الأخرى ، أنه يرى نفسه الأجدر بميراث يوليو الصحيح ، لكن مشكلة الحزب الوطنى كانت - ولا تزال - فى قدرته على أن يدفع بهذه العناصر كى يكونوا واجهة الحزب فى منافسته مع الاحزاب الاخرى .

لقد ساد الحزب الوطنى فى ظروف الانتخابات الماضية ، فلسفة عملية كانت ترى ضرورة أن يركز الحزب فى حملته الانتخابية على ما أسموه يومهابالمفاتيح الانتخابية ، الوجهاء وأصحاب النفوذ ورءوس العائلات القديمة ، وذلك نهج صحيح لحزب يريد أن يقلص مساحات التأييد للأحزاب الأخرى المنافسة ، لكن هذا النهج يصبح غير صحيح بالكامل ، إذا لم يترافق معه جهد الحزب كى يعبر عن طموحات أجيال مصر الجديدة ، الشباب الذى ضيعه عراكنا الوهمى حول الناصرية والساداتية ، والذى ضيعه انتصارنا الأبله لقيم الاستهلاك على قيم العمل والعرق .

يصبح هذا النهج غير صحيح بالكامل ، إن كانت نتيجته طمس المنطلقات التى يرى الحزب أنه الأولى والأكثر جدارة بالتعبير عنها .

ما العمل ، إن كان ذلك حال المعارضة وحال الحزب الوطنى ؟

العمل ، أن نتمسك جميعا بالفرصة المتاحة لمصر الآن ، والتى من شأنها أن تساعد على قيام المؤسسات بدورها كاملا ، وأن نعض بالنواجذ على تماسك الجبهة الداخلية التى تهيأت لمصر فى ظل قيادة مبارك . وألا نغضب من مكاشفة الشعب بالحقائق ، إن لم يفلح التحذير تلو التحذير فى أن ينبه البعض إلى أخطاء جسيمة وقعت فى الممارسة ، فمكاشفة الشعب ، لا تعنى إهدار فرصة الديمقراطية ولا تعنى سبتمبر جديدا ، فسبتمبر لن يكون ، بل تعنى مزيدا من إشراك الشعب فى رقابة كل الأطراف .

وأظن أن ما يجمع المصريين الآن - أحزابا وجماعات - أقوى بكثير مما يمكن أن يمزق عراهم .

يجمعهم الاتفاق على حجم المخاطر التى تطل من حولهم ، تريد أن تطول مصر الداخل .

ويجمعهم الاتفاق على ضرورة أن تزيد مصر - وفى أسرع وقت ممكن - من اعتمادها على الذات ، وذلك لن يتحقق بالصراخ أو بالشعارات أو بدعاوى الطفولة اليسارية ، وإنما بأن يتحول المجتمع كله إلى مجتمع منتج ، يفسح مكانا لكل من يريد الإسهام .

ويجمعهم الاتفاق على ضرورة أن تصون مصر سلامها ، فى إطار يحفظ كرامتها واستقلال إرادتها بعيدا عن أى ضغوط .

ويجمعهم الاتفاق على أن أمن الوطن وسلامه الاجتماعى فى الداخل مرهون بالانتصار للحقوق الصحيحة للفئات الأوسع من شعبنا .

وتجمعهم تجربة طويلة ومريرة تقول فى النهاية ، إن الديمقراطية هى مرفأ الأمان لمصر . وهى غرسها الجديد من أجل أن ينهض نظام عربى جديد ، يكون - بالديمقراطية وحرية إنسانه - أكثر قدرة على مواجهة التحديات الضخمة التى تستهدف مصيره بعد مصالحه وأمانيه .

فهل نبدد بأيدينا هذه الفرصة ؟!

المصور - ١٩٨٦/٢/٧

رجال اليوم ومعـارك اليـوم

رغم الجو المكفهر الذى ساد المناخ السياسى فى مصر ، خلال الأسابيع الثلاثة الماضية ، عندما هبطت لغة الحوار على أعمدة الصحف ، تدمى وجه مصر وتدمى إنجازها العظيم فى حرب أكتوبر ، وتدمى تاريخ رجل يمكن أن يختلف البعض على بعض سياساته ، لكنه كان باليقين مثالا للاختيار الوطنى الجسور بحثا عن كرامة الوطن واستقلاله .

.. رغم هذا المناخ الذى اكفهر فجأة ورغم التجاوزات العديدة والمتصاعدة من بعض صحف المعارضة وأقلامها ، ممن تصوروا خطأ ، أن رواج التوزيع بالإثارة المفتعلة ، يمكن أن يخفى ضآلة بعض من أحزاب المعارضة أو يحجب حقيقة حجمها فى المجتمع .

وبرغم جهود أطراف أخرى عديدة إعتادت حكم الفرد لا تريد حتى الآن ، أن تؤهل نفسها على التعايش مع الاختيار الديموقراطى ، تسعى تحت دعاوى عديدة إلى أن تهز ثقة الحاكم والمحكوم بهذا الاختيار ، مرة لأننا إزاء شعب تتجاوز فيه نسبة الأمية نصف كهوله ورجاله ، والديمقراطية ينبغى أن تكون فقط امتياز المتعلمين وحقهم ! ومرة أخرى بدعوى الحفاظ على النظام وهيبة الحكم ! ومرات عديدة تحت دعاوى الأمن ، بحجة أن الديموقراطية يمكن أن تكون عبئا على الأمن لا عاملا مساعدا على الاستقرار .

برغم كل عوامل الإحباط ، الصحيح منها والمفتعل ، خرج مبارك ليقول على الملأ ، إن الديموقراطية لم تعد مجرد تجربة نخوضها الآن لنرى على ضوء النتائج ، ان كانت تلائم مصر أو لا تلائمها ، ولكنها أصبحت اختيارا لا عدول عنه ، تعدت أن تكون تجربة نخوضها ، لتصبح سمة المسيرة وطابعها النهائى .

هل يمكن أن يستقر فى وعينا جميعاً ، أن الديمقراطية قد أصبحت بالفعل « عقداً إجتماعياً » جديداً ، يمثل إختيارنا الجماعى الراهن من أجل تكريس طاقات المجتمع لبناء إنسان حر ، مبدع ، خلاق ، قادر على المشاركة .

هل يمكن أن يستقر فى وعينا ، وعلى ضوء التجارب العديدة التى خضناها ، أن المشاكل الضخمة التى تواجهها مصر الآن ، وهذا الإرث البالغ الصعوبة الذى نعرفه جميعا ، كل ذلك لن يجد حلوله الصحيحة إلا بالمشاركة الحرة من كل قوى المجتمع وطاقاته .

أقول إنه فيما لو استقر فى وعينا أن الديموقراطية قد أصبحت « عقد حياتنا » وسمة مسيرتنا ، واختيارنا الذى لا اختيار سواه ، فإن حماية هذه الديموقراطية تصبح مسئولية كل الأطراف .

مسئولية الحاكم باعتباره حارسا على قيم المجتمع وحكما بين السلطات ومسئولية المحكومين لأنها تمثل حقهم فى المشاركة ، لا ينبغى أن يردهم عنه أحد مهما يكن هذا الاحد ، بدعوى الوصاية على المستقبل ، أو الأبوة الرشيدة أو الحق المقدس فى أن يطابق بين شخصه ومصير أمته .

مسئولية الأحزاب جميعاً ، الأغلبية والمعارضة على حد سواء .

وربما كان واحدا من مشاكل أحزاب المعارضة فى مصر أنها لم ترسخ فى وعيها الداخلى منذ البداية أن الاختيار الديموقراطى يمكن ان يكون بالفعل اختيارا نهائيا .

ولو أن ذلك كان قد استقر فى وعيها الداخلى فلربما اختلف الجانب الأكبر من أدائها عما نراه اليوم ، ولربما تغيرت وسائلها فى الممارسة ، بل ولربما كان ذلك حافزا لها على أن تصبح أكثر فعالية وأكثر قدرة بالعمل المتصل على أن تصبح أحزابا حقيقية ، تستند بالفعل إلى واقع جماهيرى فى الشارع السياسى ، لا كما هو الحال فى بعض منها ، مجرد هياكل فوق قبة متضخمة ، تفتقد البنية الأساسية للحزب ، أو على أحسن الفروض مجرد هيئات برلمانية ، يصعب أن نرى إمتدادها فى الشارع السياسى .

لقد تقلصت بعض من أحزاب المعارضة فى مصر ، إلى حدود أن تصبح مجرد صحيفة ، لأنها تصورت أن الصحيفة الحزبية يمكن أن تكون عوضا عن غياب بناء تنظيم حزبى حقيقى داخل الشارع السياسى ، أو لأنها تصورت أن الصحيفة يمكن أن تستر ضعف الحزب وهزال بنيته الاساسية ، وافتقار خطه السياسى ليس فقط إلى التميز بل إلى الوضوح والاقناع .

ما أغرب أن يتبنى حزب سياسى ، موقفا اقتصاديا يدعو إلى تقليص دور الدولة فى التخطيط والتوجيه الاقتصادى ، لأنه يؤمن بجدوى الاقتصاد الحر وديناميكية السوق فى قانون العرض والطلب ، ثم نرى فى صحيفته هذا الخلط المشوش بين أقلام اليسار واليمين والوسط ! وعندما تسأل أين الحزب وأين موقفه ولماذا هذا الخلط ؟ تكون الإجابة ، لأننا قررنا أن نكون منبرا لكل الآراء .

ما أغرب أن تتبنى صحيفة حزب سياسى آخر فى فترة من الفترات ، الترويج لبعض الجماعات الدينية المتطرفة ، برغم أن واحدا من مهمات هذا الحزب الأساسية ، المساعدة على خلق تيار دينى مستنير ، يستطيع أن يوائم بين عقائد الدين والأفكار الاشتراكية التى يتبناها .

وعندما تسأل ، أين الحزب وأين مواقفه ، ولماذا هذا الخلط ؟ تكون الإجابة ، لأننا قررننا أن نكون منبرا لكل من لايجد منبرا !

ولو أن الأمر كان دفاعا عن الحريات الشخصية لبعض من هؤلاء الأفراد لما كان هناك مبرر للنقد ، ولكن الأمر تجاوز ذلك إلى حد نشر مقتطفات من منشورات هذه الجماعات .

ومن غريب ، أن هذا الكرنفال الأسبوعى المثير الذى يطغى على معظم الصفحات ، يفتقد فى الاغلب ، العرض الشائق والجذاب لبرنامج الحزب ذاته أو لأى من أفكاره فى المشاكل المطروحة .

بالطبع ، هناك أقلام مصرية فى بعض من صحف المعارضة ، تستحق منا كل الاحترام ، لأنها ناضلت بالرأى الموضوعى الحر إزاء عديد من القضايا الوطنية الكبيرة .

بالطبع هناك كتاب فى بعض من صحف المعارضة ، حاولوا جهدهم أن يقدموا الفكرة البديلة ، وألا يقفوا عند حدود النقد السلبى ، بل لقد أثرت كتابات هؤلاء النقاش الموضوعى حول عديد من مشاكل الإسكان والغذاء والديموقراطية والتخطيط الاقتصادى ولكن المشكلة أن الطابع العام لصحف المعارضة بقى فى نطاق حرفة الإثارة بحثا عن الرواج فضلا عن التدنى المخيف فى لغة الحوار وغياب الرسالة والهدف بدافع التكنيك الصحفى أو التكتيك السياسى ، لست أدرى !

صحيح أن تاريخ الحياة الحزبية فى مصر ، يقول إأن بعضا من أحزاب الأقلية ، لم تكن أكثر من صحيفة الحزب وإن الحزب كان هو الصحيفة .. كانت

« الجريدة » لسان حال حزب الأمة تكاد تكون هى الحزب ، وكانت « السياسة » لسان حال الاحرار الدستوريين ، تكاد تكون هى الحزب ، لأن أحزاب الأقلية لم تكن يومها أكثر من نخبة محدودة من السياسيين تحركهم طموحاتهم ونوازعهم وحدود رؤاهم لأبعاد اللعبة السياسية بين القصر والمحتل والأغلبية مجسدة فى الحزب الوطنى على أيام الخديو أو فى حزب الوفد على أيام الملك .

اختلفت الأيام عن ذى قبل ، اختلف العصر واختلفت مشاكله واختلفت البنية الأساسية للأحزاب كما اختلفت وظائفها ، واختلفت همومها ، ولم يعد يكفى الحزب الآن أن يكون مجرد صحيفة !

كان العصر فى مجمله ، عصر المشــاركة السياسية المحدودة بنطاق من يملكون ومن لا يملكون ، وكانت أحزاب الأقلية فى مجملها تكاد تكون مجرد شخوص القائمين عليها وكانت الساحة السياسية وقفا على قضية واحدة « الاستقلال التام أو الموت الزؤام » .

لم يكن قد تعاظم دور الدولة فى حيــاة الأفراد على النحو الذى تعاظمت به الآن ، ولم تكن الدولة قد انحازت بالقرار السياسى ليصبح فى صالح الأغلبية الساحقة من الشعب ، ولم يكن هناك هذا الحجم المهول من المال العام المتجسد فى قطاع عام نبعت ضروراته من الحرص على انتفاء سيطرة رأس المال على الحكم ثم أضيفت إليه وظائف أخرى لا تقل أهمية وخطورة ، أن يكون عماد التنمية الشاملة المخططة ، ووسيلة الوطن إلى المشروعات الضخمة التى لا يقوى عليها الأفراد ، وأداة القرار السياسى فى الموازنة بين قوانين السوق فى العرض والطلب وحق السواد الأعظم من الشعب فى أن يحصل على حاجاته الأساسية دون استغلال .

ولعلنى لاأبالغ ، إذا قلت إن المشكلة الاقتصادية تكادن تكون وحدها الآن هى المحور الأساسى والفيصل النهائى فى الخلاف والتنوع بين أحزاب أوربا الغربية حيث يطغى الاهتمام بمشاكل الحياة اليومية على كل اهتمام آخر ، ذلك يحدث للناخب الأمريكى والناخب الأوربى وهو أمر طبيعى كذلك بالنسبة للمواطن المصرى .

لا غرابة إذن فى أن يحس المواطن المصرى أن ما يراه الآن فى معظم الصحف الحزبيــة ، حتى وإن كان يشكل بالنسبــة له عامـل تسلـية وإثارة مـوقوتة لا يعكس بالفعل جدية الرغبة فى المشاركة أو تحمل جانب من المسئولية .

بل لعلنى لا أبالغ إذا قلت ، أن هذا الإسراف فى ألوان الصباغة والإثارة الذى يطغى على صحافتنا الحزبية يضعف ثقة المواطن بأهلية هذه الأحزاب لأن تكون بديلا صحيحا يمكن الاطمئنان إليه ، ومن هنا كانت تلك المفارقة الغريبة ، أن يزداد توزيع الصحافة الحزبية دون أن يعكس ذلك أى مردود فى حساب عضويتها .

أعود لأقول مرة أخرى ، لو أنه رسخ فى داخل أحزاب المعارضة أن الديموقراطية قد أصبحت هى المسيرة ، وهى الاختيار فى طابعه النهائى ، لاختلف مسلك أحزاب المعارضة عن مسلكها الراهن ، ولاختلفت صورة الصحافة الحزبية عن صورتها الراهنة حفاظا على الديموقراطية وحراسة لها من أعدائها الكثيرين .

❑❑❑

الأمر منوط أيضا بحزب الأغلبية الذى ينبغى أن يراجع موقفه على ضوء هذا الاختيار النهائى ليعرف أن حقه فى الشرعية والحكم إنما هو إعمال لشرعية السواد الأعظم من الشارع السياسى وليس ركونا إلى شخص الزعيم أو الحاكم أو قدرة الحزب الراهنة على إنجاز قوانين بعينها من واقع أغلبيته العددية .

وإذا كان الاتجاه الأغلب داخل دوائر الحزب الوطنى يدعو الآن إلى رفض صورة الانتخاب بالقائمة المطلقة ، لأنها تعنى فقدان شروط المنافسة بينه وبين أحزاب المعارضة ، ويدعو إلى رفض الانتخاب بالقائمة النسبية لطبيعة العلاقات الراهنة داخل المجتمع المصرى والتى لم تزل - خصوصا فى ريف مصر - تقوم على أواصر اجتماعية لا يمكن تجاهلها أو القفز عليها ، أو لأن الممارسة الديموقراطية داخل حزب الأغلبية نفسه لا تعطى الاطمئنان الكافى لقدرة الحزب على أن يضع فى صدر قوائمه النسبية أكثر مرشحيه صلاحية واستحقاقا .

مهما تكن الأسباب فإن اتجاه حزب الأغلبية الراهن إلى أن تجرى الانتخابات القادمة على أساس فردى يعنى تهيئة المناخ الصحيح أمام المسيرة الديموقراطية .

ويبقى السؤال ولماذا الإصرار على أن يكون ذلك فقط فى الانتخابات القادمة لمجلس الشعب ، لماذا لا يمتد إلى انتخابات مجلس الشورى والمجالس المحلية ، لتجرى هى الأخرى على نفس القاعدة ؟

إننى على يقين من أن دوائر عديدة داخل الحزب الوطنى تفضل ذلك وتسعى إليه ، بل لعل فى وسعى أن أقول إن ذلك هو التيار الأغلب فى فكر الحزب الراهن ، اتساقا مع الاختيار الديموقراطى كاختيار نهائى للمسيرة المصرية .

سوف يكون على الحزب الوطنى وفى إطار مناخ جديد أكثر صحة أن يفسح بابا أوسع للمشاركة ، لأن فكرة الـ ٩٩ فى المائة لم تعد مستساغة من أحد ولم تعد فى صالح أحد ولم يعد ينتظرها أحد ! ماذا يضير الحزب أن يحكم بـ ٧٠ أو ٦٠ فى المائة حسبما تكون أصواته الصحيحة فى صناديق الانتخاب ؟ !

سوف يكون على الحزب الوطنى أن يقدم للناس أفضل الوجوه وفق معايير موضوعية ترتفع فوق علاقات الشللية وفوق الارتجال ، وفوق أهواء المكاتب، وتلك هى أصعب مهمة أمام الحزب لأن نتائج كثيرة سوف تترتب على ذلك .

إننى على يقين من أن النظام الذى يرفع اليوم شعار طهارة اليد ، سوف يرفع فى الانتخابات القادمة ذات الشعار ، ولعلها تكون نهاية تاريخ طويل من تدخل الإدارة فى الانتخابات ، تاريخ شهدنا أسوأ صوره فيما قبل ٢٣ يوليو عندما كنا نشهد - ونحن لم نزل صبية صغارا - آباءنا وأقاربنا يخرجون من لجان الانتخابات تتلقفهم أمام ساحات الإدارة ، العصى والشوم ، يضربونهم ضربا مبرحا لأنهم لم يمتثلوا لأصحاب السطوة والنفوذ .

□□□

إن بساطة الرجل الذى استطاع فى خطاب أول مايو ، أن يرى رغم الجو المكفهر ورغم التجاوزات ، ورغم قوى التحريض ، صدق الحقيقة التى تقول ، إن الحل هو المزيد من الديموقراطية ، تؤكد لنا ، أنه فاعل ذلك دون شك .. فهل تعاود كل الأطراف النظر فى مواقفها ليصدق فينا القول ، رجال اليوم ومعارك اليوم . وليتحقق لنا قدر أوسع من المشاركة يسمح بإخراج الجميع من تلك اللامبالاة ، وليتهيأ لنا توجيه كل طاقاتنا من أجل بناء مصر النهضة والمستقبل .

المصور - ٨٣/٥/٦

مبارك يراهن
على الوطنية المصرية

« لن أقول لكم ، إن الرخاء على الأبواب ولكننى أقول ، إننا قادرون على أن نصنعه بعزيمة الرجال وصحوة الانتماء ...»

بتلك الكلمات ، اختتم الرئيس مبارك واحدا من أكثر خطاباته صراحة ووضوحا ، وهو يتحدث إلى كل المصريين ، من فوق منبر المؤتمر الرابع للحزب الوطنى الديمقراطى ، مؤكدا مسئولية كل مواطن عن صنع الغد الذى نريد .. فالوطن ليس ، ولا ينبغى ، أن يكون قرارا من حاكم فرد أو من حزب واحد .

والوطن ليس ، ولا ينبغى ، أن يكون مسئولية الحكومة وحدها .

وإنما الوطن ، مشروع مشترك ، يتكاتف على صنعه الجميع ، الحكومة والأهالى ، الأغلبية والمعارضة ، القادرون وغير القادرين ، العمال وأصحاب رءوس الأموال ، الملاك والفلاحون ..

الوطن هو انتماؤنا المشترك وغزلنا الجماعى ، وحوارنا الحر الأمين .

هو الكلمة المسئولة والطليقة من أى قيد إلا قيد الضمير .

هو شرف الأمانة ومسئولية الغد ، نصنعه كدا وعرقا حتى لاتتوه أقدام شبابنا على الطريق .

ليس الوطن أن يهرب جيل من مسئولية حاضرة يلقيها على جيل قادم .

ليس الوطن أن تتصور أمة أنها تستطيع بلوغ غدها المنشود بغير سواعد أبنائها .

ليس الوطن أن نطلب أو نطالب دون أن نعرق ونكابد .

❑❑❑

أحيانا كان يبدو وكأن مبارك يتحدث إلى أعضاء حزبه ، أحيانا كان يبدو وكأنه يتحدث إلى بعض من فصائل المعارضة ، لكنه فى كل الأحوال كان يقصد المواطن المصرى البسيط فى الشارع ، فى المصنع ، فى المتجر ، فى المكتب ، فى المؤسسة .

حكى له كل الظروف ، ليعرف أن مصر وإن كانت تعانى من متاعب اقتصادية صعبة ، لكن مصر ليست الرجل المريض فى غرفة الانعاش كما يقولون .

....

بدأ الخطأ فى الخمسينيات ، عندما أكلنا الأرض الأم ، أكلنا مليون فدان من أرض الوادى الخصبة ، ابتلعها التوسع العمرانى على حساب رقعة الأرض الزراعية ثم زادت فجوة الغذاء اتساعا ، بهذا السيل الجارف من المواليد الجدد ، وبدخول فئات جديدة من المجتمع سوق الاستهلاك .

شكا له حتى يعرف أبعاد الحقيقة ، إن كان نصف الموازنة يذهب كل عام إلى الأجور والرواتب ، فما الذى يمكن أن نفعله بالنصف الآخر ، وأمامنا مهام التنمية المستمرة حتى لا يدهمنا خطر الجوع ، وأمامنا مهمة أن نعيد بناء مرافق تآكلت ، لأن أحدا لم يهتم بتجديدها على امتداد خمسين عاما ماضية ، وأن نجدد مصانع تقادمت آلاتها لأن أحدا لم يهتم بتحديثها .

❑❑❑

كان الخطاب بأكمله رسالة إلى المواطن المصرى البسيط حتى يعرف أبعاد الحقيقة وحتى يدرك عمق الصورة ، بعيدا عن زيف دعاة التحريض ، الذين يتصورون أنهم يستطيعون استثمار انعكاسات الأزمة الإقتصادية على الشارع المصرى ، لبلوغ أهداف ليست فى صالح الوطن أو صالح المواطن .

اختار مبارك ، المواطن المصرى البسيط ، موضوعا لخطابه ، لا لأنه يريد أن يحصن ضمير هذا الإنسان من ذاك السيل الجارف من أكاذيب مختلقة ، تريد أن تسمم غده وأن تقتل فيه روح الانتماء وأن تزرع داخله اليأس بديلا عن الأمل ، وإنما اختاره موضوعا للخطاب ، لأن التجارب علمت مبارك أن هذا المواطن البسيط ،

بحسه العفوى الصحيح ، الذى تولد داخله من تجارب عديدة طويلة ، هو وحده الذى يصمد حين العاصفة ، وهو القادر أبدا على أن يدافع عن الاختيار الصحيح ، حين يتصور أن العاصفة آتية وأنها لن تبقى ولن تذر .

لقد استطاع مبارك بوضوحه الصريح أن يضع النقاط على كل الحروف .

لم يعد بشئ ، لأننا جميعا مسئولون ، مواطنون لارعايا ، ولأن المستقبل رهن بجهدنا الجماعى ، وعملنا المشترك ، وانتمائنا الواعى ، وصحوتنا لمخاطر الطريق .

لم يلون الحقائق ، لأن الشعب ينبغى أن يعرف ، ولأنه مهما تكن قسوة الأزمة التى تواجهنا فإن مسئوليتنا المشتركة ، أن نضاعف الجهد ، لا أن نضاعف المطالب ، أن نبذل المزيد ، لا أن نحرص على الإضراب ، أن نحسن استخدام امكاناتنا ، لا أن نشتتها فى الفراغ .

لم يطلب إلينا ، ما هو فوق طاقاتنـــا ، كل الذى طلب ، أن نعرف أبعاد الصورة ، وأن ندرك الأسباب من جذورها ، وأن تكون المطالب على قدر الظروف والواقع ، وأن يبذل كل منا بعضا من فائض جهده ، وأن يتخلى القادرون طواعية عن دعم الدولة ومعاونتها حتى تستطيع أن تأخذ بيد غيرالقادرين ، أن نعطى للمشاركة معناها الحقيقى بالاسهام فى بناء المجتمع وتطويره ، بالجهد الذاتى يتكامل مع جهد الدولة ويغطى قصور امكاناتها ، بالإسهام فى صياغة صحيحة لسلوكنا اليومى ، فى الشارع والمتجر والمكتب .

كان كل الذى طلب أن نتجرد من ذواتنا عند التقييم وعند المفاضلة ، فالأزمة الاقتصـــادية التى داهمتنـا كما داهمت غيرنا على غير توقـع ، ينبغى أن تتقـدم كل الأولويات ، خصوصا بعد أن انخفضت مواردنا من العملات الصعبة إلى هذه الحدود الحرجة .

وبالتالى فإن الذين يخطئون - بالعمد - تحديد أولويات مصر هم الذين يريدون إلهاء مصر عن مشاكلها الحقيقية ، وإلا لما كان إلحاحهم على تغيير الدستور حتى يشتعل بيننا العراك الجانبى ، يشغلنا عن قضايانا الملحة .

❑❑❑

إن كان رهان مبارك أن مصر يمكن أن تعبر أزمتها الاقتصادية ، اعتمادا على الوطنية المصرية فإن رهانه الأكبر لايزال فى اعتقاده الراسخ فى أن الوطنية المصرية ، قادرة على أن تعبر كل المصاعب وأن تصنع المعجزات ، إذا ما تأكد لكل مواطن ، أن حقه الديمقراطى ليس منحة من أحد وأنه اختيار نهائى لاعودة فيه ، وإذا ما تأكد له ، أن الطهارة أساس راسخ من أسس الحكم ، وإذا ما تأكد له ، أن القانون ، قانون الجميع لافارق بين زيد وعمرو .

وتلك بالفعل هى مرتكزات الحكم الراهن وسماته الفريدة .

لكن مبارك يرى أن من بين مسئولياته الواجبة أن ينبه هؤلاء الذين لاينظرون إلى أبعد من مواقع أقدامهم ، والذين يتصورون أن الأزمة الراهنة تصلح لاستثمار مخادع ، تغلب فيه الحزبية الضيقة روح المسئولية الوطنية ، يخلطون بين حرية التعبير وأساليب التشهير ، يفرغون العمل السياسى من مضمونه الأخلاقى ، يسوغون لأنفسهم - باسم الديمقراطية - الكذب وانتهاك الحرمات وتشويه كل قيمة نبيلة والافتئات على الحقيقة .

ذلك أخطر ما يواجه مصر الآن ، لأن نتيجته الوحيدة ، أن يعشش اليأس فى نفوس الجميع ، وأن تتفكك وحدة المجتمع وأن يسود التخاذل ويضعف الانتماء ويعمق الصراع حتى يفجر نفسه فى أمة يسودها التناحر ، فهل ذلك هو الهدف الذى من أجله يخططون ؟!

إن كانت مسئولية مبارك أن يدق النواقيس مراهنا على الوطنية المصرية ، فإن مسئولية كل مواطن أن يستقرئ ضميره ، وأن يصون بسلوكه المسئول الممارسة الشرعية ، وأن يكون على يقين من أن فى استقرار مصر صلاحاً لأحوالنا وصلاحاً لأحواله .

والاستقرار تعززه المشاركة الجادة وتعززه الديمقراطية الصحيحة ، لأن فى المشاركة والديمقراطية حياتنا جميعا .

المصور - ٢٥ / ٧ / ٨٦

كيف يحاسب مبارك وزراءه ؟

بعد عودته من رحلته الإفريقية ، دعا الرئيس مبارك الى اجتماع غير مسبوق لمجلس الوزراء والقيادات السياسية ، يوم الخميس ، الثلاثين من يوليو الماضى ، استغرق أربع ساعات كاملة ، ناقش الرئيس مع مجلس وزرائه خلالها قضايا الداخل والخارج باستفاضة تامة .

قدم الاجتماع - ولأول مرة - طريقة جديدة لحساب الوزراء ، كل فى اختصاصه . وخلال الاجتماع أصر الرئيس على أن يستمر النقاش فى كل قضية إلى النهاية وصولا الى تكليفات محددة ببرامج زمنية موقوتة يتابعها رئيس مجلس الوزراء . كذلك نوقشت قضية العلاقة المتشابكة بين مسئولية القرار السياسى وضرورات إصلاح المسيرة ، وبدا حرص رئيس الجمهورية على أن يتحقق لفريقه الوزارى قدر كبير من وحدة التصور حول المشاكل الحيوية .

لكن القضية الأهم التى طرحت نفسها على الإجتماع هى قضية الإنسان المصرى البسيط وكيف تكون الدولة فى خدمته ، ابتداء من رئيس الدولة وحتى أصغر موظف .. بصرف النظر عن أى اعتبارات أخرى ، لقد تكررت كلمة المواطن المصرى البسيط عند مناقشة كل قضية من قضايا مصر الداخل ومصر الخارج فى هذا الاجتماع المهم غير المسبوق .

كان التصور الذى ساد أعضاء مجلس الوزراء ، أن الرئيس قد دعا الى هذا الاجتماع الخاص فور عودته من أديس أبابا ، لينقل إلى الحكومة تفاصيل لقاءاته الإفريقية وليحيط وزراءه علماً بما يمكن أن يكون قد انبثق عن هذه اللقاءات من سياسات ينبغى أن تكون تحت نظر مجلس الوزراء ، شروعا فى تنفيذها .. وكان يعزز هذا التصور لدى عدد من الوزراء ، أن الرئيس قد دعا الى هذا الاجتماع الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب ، والدكتور على لطفى رئيس مجلس الشورى ، ليضع كل المؤسسات فى صورة ما حدث فى هذه اللقاءات الإفريقية التى بدأت فى أعقاب وصوله إلى العاصمة الأثيوبية واستمرت إلى ما قبل نصف ساعة فقط من موعد إقلاع طائرته عائدا إلى القاهرة ، ثلاثون لقاء مع قادة إفريقيا ، غير

لقاءاته الثلاثة الأخرى التى جرت مع ياسـر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، ثم مع الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد ، ثم مع السيد رشيد صفر رئيس وزراء تونس .

ولقد كان ذلك ماحدث بالفعل ، استهل الرئيس اجتماعه الذى استمر ٤ ساعات بالحديث عن رحلته الإفريقية ، غير أن الرئيس ما لبث أن انتقل بعد ذلك إلى شئون الداخل ، ليناقش الوزراء ، كل فى اختصاصه ، مناقشة مستفيضة شملت أدق التفاصيل وتطرقت إلى كل ما يمكن أن يمس حياة المواطن المصرى .

كان واضحا أن الرئيس قد جاء وفى جعبته حقائق ووقائع ومشاهدات ، أراد أن يواجه بها حكومته ، حتى يتأكد للجميع أن مصر على أبواب مرحلة جديدة ، وأن أمورا كثيرة لم تعد تحتمل التسويف أو الإرجاء ، وأن مصالح العباد لا ينبغى أن تعوقها مشكلات تنازع الاختصاص بين الوزراء ، أو اختلاف تصوراتهم الفكرية حول معالجة قضايا حيوية أصبحت مهيأة للحسم واتخاذ القرار .

لم يقرأ الرئيس الوقائع ، من تقارير أعدها له بعض من أفراد مكتبه ، وإنما قرأ الوقائع من خلال تلك الحصيلة الضخمة من المعرفة بالواقع المصرى ، التى اختزنها خلال جولاته الميدانية العديدة ، وهو يتابع المدن الجديدة ، وهو يتحدث إلى العمال فى عنابر المصانع ، وهو يزور الفلاحين فى قراهم ، وهو يستمع إلى شكاوى المستثمرين حين زيارته لهم ، فى مشروعاتهم العديدة .

ولأن الرئيس كان يقرأ الوقائع من تجربته المباشرة ورؤيته الميدانية فضلا عن تقارير المتابعة ، فلقد كان عسيرا بالفعل أن يكون هناك فرصة إفلات ، بدعوى أن التقارير ليست دقيقة ، أو أن هناك وجهة نظر أخرى فى الموضوع لم تكشفها كل الأوراق .

.. والحق أنه برغم أن الرئيس كان يتطرق فى بعض الأحيان خلال حواره مع الوزراء من مناقشة السياسات العامة إلى المشاكل المتعلقة بالتطبيق ، إلى مشكلة محددة فى موقع محدد ، فإن ردود رئيس الوزراء وبعض الوزراء كانت تنطوى بالفعل على معرفة دقيقة بأبعاد هذه المشكلات المحددة ، وذلك ما أعطى الرئيس إحساسا بالارتياح لأن هناك قدرا محمودا من يقظة المتابعة ، مكن رئيس الوزراء وبعض الوزراء من الإلمام بكل تفاصيل مشكلات التطبيق اليومى .

لماذا اختار الرئيس هذا الموعد بالذات ، لاجتماع مهم وشامل ، أبسط مايمكن أن يقال عنه إنه اجتماع غير مسبوق ، بدا فيه أن الرئيس لا يريد أن ينهى مناقشته ، مع أى من الوزراء الذين ناقشهم ، قبل أن يتم الوصول إلى تكليفات محددة بالتنفيذ فى مواعيد محددة ، يدخل فى نطاق مسئولية رئيس الوزراء متابعتها أولا بأول حتى تمام الانتهاء من التكليف فى الزمن المتفق عليه ؟ .

ولماذا اختار الرئيس هذا الموعد بالذات ، لكى يقول لكل وزير تقييمه الشامل لأداء العمل التنفيذى فى وزارته ، من واقع ملاحظات ربما كان الرئيس قد لمسها قبل وقت سابق لكنه اختزنها بعض الوقت لكى يختبر بنفسه كل الأبعاد المتعلقة بهذه الملاحظات ؟.

لعل الرئيس أراد أن يشارك حكومته ، وهى توشك أن تبدأ خطة التنمية الجديدة الوصول إلى تقييم حقيقى للأداء الوطنى على ضوء الإنجازات والمشاكل التى أثارتها مشاكل التطبيق فى الخطة الخمسية السابقة .

ولعله أراد أن يبشر بمرحلة جديدة ، يرى فيها أن الأداء الوطنى للعمل التنفيذى ينبغى أن يرتفع ويتسارع ويكبر ، حتى يستطيع المجتمع المصرى أن يحقق انطلاقته المنشودة ، خصوصا أن الجزء الأغلب من مشاكل البنية الأساسية قد تم التغلب عليه ، خلال الخطة الخمسية السابقة التى كرست كل جهودها ومعظم استثماراتها من أجل مواجهة مشكلات كان يصعب إرجاؤها ، بعد أن انهارت كل المرافق بفعل التقادم والتآكل والإرجاء المستمر .

ولعله أراد أن يقيم ، بنفسه ، وحدة الفكر داخل حكومته ، خصوصا أن الظروف قد نضجت لحسم مشكلات ينبغى أن تتضح فيها صورة القرار ، مشكلات من نوع : وجهة الاقتصاد المصرى ومساره .. مجانية التعليم .. العلاقة بين القطاعين الخاص والعام .. الرؤية الواقعية لقضية استصلاح الأراضى .. العلاقة بين الإدارة والإنتاج .. مشكلات التمويل واضطراب علاقات الائتمان المصرفى .

يصعب أن نقول سببا محددا ، فلقد كانت هذه كلها رءوس موضوعات ناقشها الرئيس تفصيلا فى اجتماعه غير المسبوق مع حكومته ، لكن رءوس الموضوعات على تنوعها كانت تصب فى قناة واحدة ، أو بالأحرى كانت تتوجه نحو قيمة وحيدة : تكريس حقوق المواطن المصرى ، أى مواطن مصرى ، بصرف النظر عن قيمة المكانة

أو الثروة ، أو فلنقل : تكريس حقوق المواطن المصرى البسيط لدى الإدارة المصرية ، حقه فى أن يلقى خدمة لائقة تحترم حقوقه كإنسان ، وتضع فى اعتبارها مكانته كمواطن فى نظام ديمقراطى ، يصعب أن ينمو وأن يتواصل بغير حماس الناس وتعزيز انتماءاتهم الوطنية ، لأن الأصل والمنبع فى الحياة البشرية أن الأنسان خلال تقدمه الاجتماعى ، كان هو الذى اخترع الحكومة لكى تكون فى خدمته لا لكى تتسلط عليه ، ولأن الأصل والمنبع فى الاختيار الديمقراطى ، أن المواطن هو الأساس ، هو المرجع الأول والأخير .

مدخل جديد لعلاقات مصرية إفريقية

صدقت بعض من توقعات الوزراء ، عندما استهل الرئيس اجتماعه بالحديث عن رحلته الإفريقية ، لكنه حتى فى مثل هذه القضية التى كانت تتم مناقشتها فى إطار سياسى محض ، كان المدخل مختلفا هذه المرة .

فى البداية نقل الرئيس إلى مجلس الوزراء ، كيف سمع من القادة الأفارقة الذين زاروا مصر خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة ، انطباعاتهم وشهاداتهم عن مصر التى بهرتهم بمصانعها ومدنها الجديدة وانتاجها المتنوع ، مصر الحضارة والمعرفة والإنتاج ، حكى لهم كيف حدثه الرئيس الأوغندى موسيفينى والرئيس الأثيوبى مانجستو والرئيس الزامبى كاوندا وآخرون .. عن مصر التى هى بالفعل حلم كل إفريقى ، ليقول لوزرائه فى النهاية :

« أنا لا أقول قصصا للتسلية ولا أقول حكايات لكى تعرفوا قدر مصر السياسى ، فذلك أمر تدركون أبعاده ، ولكننى أقول ذلك لكى ندرك جميعا ، أن لمصر فى إفريقيا ساحة خصبة للعمل والتعاون فى إطار متبادل يحترم التكافؤ فى الحقوق والواجبات » .

فجأة وجد الوزراء أنفسهم ، تحت ما يمكن أن يكون نوعا من الاستجواب المفاجىء ، استجواب للأفكار لا للأشخاص ، للمألوف من حلولنا التقليدية التى درجنا عليها منذ زمان بعيد .

● لماذا نشترى اللحم من أوربا ولا نشتريه من إفريقيا ، إن كنا سوف ندفع ثمن اللحوم بضائع من منتجاتنا المصرية يتوق إليها الأفارقة ؟ !

● ولماذا نشترى الأخشاب من طرف أوربى ثالث ، إن كان يمكن أن نجد

احتياجاتنا فى أوغندا أو الجابون أو سيراليون أو إفريقيا الوسطى ؟!

● ولماذا ننفق ملايين الدولارات كى نشترى خام النحاس ، ربما من أمريكا اللاتينية ، بينما يمكن أن نشتريه من زامبيا عبر علاقات التبادل التجارى ؟!

لماذا ؟ ولماذا ؟ ولماذا ؟ .. إلا أن يكون السبب أن نكون مصرين على أن نظل دائما أسرى العملات الصعبة ، بينما باب التبادل التجارى مفتوح على مصراعيه لخير مصر وخير إفريقيا ، هم فى حاجة إلى صناعاتنا ونحن فى حاجة إلى موادهم الخام ، ومهمتنا ، نحن وهم ، أن نقلص هذا الدور الوسيط ، عبر علاقة مباشرة عادلة ومتكافئة ، لأن فى ذلك صالحنا المشترك . الذى يمكن أن يسهم فى تقليص اعتمادنا المشترك على مؤسسات التمويل الدولى من أجل توفير النقد الأجنبى .

إن كانت أقدامنا قد تعودت الطريق إلى الشمال ، فإن مصالحنا الحقيقية والمتكافئة يمكن أن ترتبط بالجنوب .

طلب وزير الانتاج الحربى الكلمة ، ليقول : سيادة الرئيس لقد نجحنا فى أن نصدر لأوغندا بعضا من معداتنا الصناعية .

رد الرئيس : نعم أعرف ذلك ، ولكن الرئيس موسيفينى يشكو من بعض عيوب الصناعة فى بعض مما صدرناه .

قال الوزير : أخشى ياسيادة الرئيس ، أن تتعلق المشكلة ، ربما بنقص التدريب على هذه المعدات .

قال الرئيس : إذن فمهمتك أن تسافر على الفور إلى أوغندا لتبحث الأمر على الطبيعة ، لأننا لا ينبغى أن نخسر سوقا فتحناها بالكاد ، ولأننى أود أن يتيقن الأشقاء الأفارقة من أننا نعطيهم بالفعل أجود ما نستطيع .. إننى أحذر من أن نسىء فهم الأفارقة أو نتعامل معهم على أساس أنهم يمكن أن يقبلوا أى شىء .

قبل أن تنتهى المناقشة حول الرحلة الإفريقية ، كان قد تم توزيع تكليفات محددة على الوزراء ، كل فى اختصاصه ، تتعلق بأمر التبادل التجارى مع إفريقيا ، وكان بين التكليفات أن يعرف سفراؤنا فى الخارج ، أن رعاية مصالح مصر الحقيقية إنما تكون باستثمار علاقاتها السياسية الخارجية فى إطار متكافىء من أجل صالحها الاقتصادى ، فالسياسة ينبغى أن تكون فى خدمة الاقتصاد ، والدبلوماسية ينبغى أن تكون عملا سياسيا يوميا ومستمرا من أجل خدمة أهداف الداخل

ومصالحه ، وأهداف الداخل المصرى تتركز الآن فى أسبقية قضية التنمية ، لأنها قضية حياة ومصير ولأنها تمثل مشروع مصر القومى الذى ينبغى توجيه كل الطاقات لإنجازه .

أولاد الوزراء ومستشفيات المدارس

وعندما جاء الدور على قضايا الداخل ، لم يكن الرئيس مبارك فى حاجة إلى مقدمات طويلة لكى يطرح على الوزراء الحقائق والوقائع والمشاهدات التى اختزنها خلال جولاته الميدانية .

فى اختصار مفيد ، قال الرئيس : « إننى اعتقد أن مهمتنا فى كل المواقع التى نشغلها ، ابتداء من موقع رئيس الجمهورية إلى أصغر منصب فى البلاد ، أن نكون جميعا فى خدمة الإنسان المصرى البسيط ، أن نعرف همومه ومشاكله ، وأن يكون شاغلنا الوحيد العمل المستمر فى خدمته ، ذلك هو المفهوم الصحيح لمعنى الحكم وواجب الحكومة ، وإذا كنا نعتقد فى صدق ذلك فإننى أود أن أسأل السيد وزيـر الصحة إن كان يرضى لابنه التلميذ أو يرضى لأى من أبنائكم التلاميذ أن يذهب ، إن مرض ، إلى مستشفى الصحة المدرسية فى القاهرة » .

وصف الرئيس لمجلس الوزراء ، وصفا دقيقا ، المكان ومواعيد حضور الأطباء والتخصصات الموجودة وغير الموجودة ، والمعاملة التى يلقاها التلاميذ من القائمين على الخدمة الطبية فى المستشفى وطبيعة الخدمة التى يلقاها التلاميذ فى حالات المرض المختلفة .

● كانت الصورة بائسة فى مرفق علاجى ، ربما يكون هو أول مرفق حكومى يتعامل معه طالب لم يزل فى مقتبل العمر ، لتتشكل داخله ومن خلال هذه التجربة ، فكرته الأولى عن الحكم والحكومة ، بل ربما فكرته الأولى عن دور الدولة وواجباتها تجاه مواطنيها .

ورد الوزير ، إننى أوافق الرئيس على كل ماقال ، غير أن هناك مشروعا تجرى دراسته الآن من أجل تطوير الخدمة الصحية المدرسية ، شرح الوزير مشروعه على نحو مفصل ، أكد للرئيس أن الرجل يدرك أبعاد المشكلة لكن قضية الصحة المدرسية فتحت باب الحوار واسعا لمناقشة قضية الخدمة الطبية فى المستشفيات العامة خصوصا مع المغالاة الراهنة فى أسعار المستشفيات الخاصة .

سأل الرئيس ، لماذا لم يتم استكمال أقسام مستشفى المطرية وقد تم افتتاحه بالفعل ؟ ولماذا يسير العمل ببطء فى استكمال تجهيزات مستشفى ناصر على ساحل النيل فى منطقة شبرا ؟ .

لم يغلق الرئيس باب النقاش حول قضية الخدمات الطبية للمواطن المصرى ، إلا بعد أن قدم الوزير برنامجه الزمنى لاستكمال المؤسسات العلاجية التى لم تزل تعانى نقص التجهيزات وإصلاح الخدمة الطبية فى المستشفيات العامة .

وربما كانت قضية الطاقة واحدة من أبرز القضايا التى تعرضت لنقاش عميق خلال هذا الاجتماع ، عندما أثار وزير الكهرباء حاجة مصر إلى استخدام الطاقة النووية باعتبارها الحل الوحيد لحاجات مصر المتزايدة من الطاقة مع النمو المطرد فى سكانها ومع التوسع المتوقع فى استخدامها بسبب مشروعات التنمية .

كان النقاش صريحا حرا بلا أى قيود .

الوزير ، فى صف استخدام الطاقة النووية ، لأنه يرى أن حادث انفجار المفاعل النووى فى تشيرنوبيل لا ينبغى أن يقف حجر عثرة أمام مشروعات مصر لاستخدام الطاقة النووية ، خصوصا مع التقدم الهائل فى معاملات الأمان لمحطات الطاقة النووية الحديثة .

حجة الوزير فى ذلك ، أنه رغم تزايد المخزون الاحتياطى لحقول البترول فى مصر ، نتيجة جهود الاكتشافات الحديثة والمستمرة ، فإن مصر سوف تجد نفسها فى موقف صعب بسبب احتياجها المستمر إلى الطاقة لمواجهة خطط التنمية التى ينبغى أن تتواصل مع تواصل الزيادة السكانية الهائلة فى أعداد المصريين .

والرئيس يرى ، أنه – وإن كان من ناحية المبدأ ، لا يرفض استخدام الطقة النووية – لن يسمح بإقامة محطة نووية واحدة فى مصر إلا بعد أن تكون معاملات الأمان النووى فى محطات التوليد قد وصلت إلى نسبة مائة فى المائة ، بحيث يستحيل وقوع خلل طارىء .

حجة الرئيس فى ذلك ، أنه حتى فى نطاق الدول المتقدمة التى تعرضت لبعض من حوادث الخلل فى المحطات النووية ، فلقد كانت مواجهة الأخطار الناجمة عن هذا الخلل بكل المقاييس كارثة ضخمة يصـعب استيعابها ، سواء بالنسبة لقضايا التهجير من المناطق الملوثة ، أو مشاكل إخماد الحريق النووى الذى ينجم عن احتراق

المفاعل النووى .

حجة الرئيس الثانية فى هذه القضية ، أننا إذا كنا نفكر فى استخدام الطاقة النووية فى مصر فى مرحلة قريبة قادمة ، فإن علينا أولا ، أن نكون على يقين من أننا قد استثمرنا بالفعل وعلى النحو الأكمل ، مخزون الغاز الطبيعى الذى تم اكتشافه أخيرا فى بعض من مواقع الدلتا والصحراء الغربية وشبه جزيرة سيناء .

أخذ النقاش بين الرئيس ووزير الكهرباء أبعادا أخرى ، عندما بدأ الرئيس يوجه أسئلته المتتابعة إلى وزير البترول ، أسئلة عن حجم المخزون البترولى وحجم مخزون الغاز الطبيعى فى مصر ، وأسئلة أخرى حول ما إذا كان قد تم استثمار المخزون الأخير بصورة أكثر اكتمالا ، أم أن هناك معوقات لم تزل تحول دون الاستثمار الأكمل لحقول الغاز الطبيعى .

وعندما اتضحت أبعاد المشكلة من خلال الحوار الحر والصريح ، كانت قد نضجت فى نفس الوقت ، أبعاد التصور المصرى لمواجهة قضية الطاقة وتوحدت المفاهيم من حول خطة مصر لمواجهة المشكلة .

إننى أسوق على نحو أكثر تفصيلا ، ما جرى من نقاش فى اجتماع مجلس الوزراء الأخير حول قضية الطاقة لكى ندرك معا ، معنى أن يترك الرئيس للحقائق وحدها حق حسم الخلاف فى الرؤية بينه وبين أى من وزرائه إن كان الأمر يتعلق بقضية خطيرة مثل قضية الطاقة النووية ، فاحتراز الرئيس مما حدث فى تشيرنوبيل وغيرها ، لم يمنع وزير الكهرباء من أن يواصل النقاش دفاعا عن وجهة نظره ، متسلحا بالأرقام والإحصاءات التى تؤكد حاجة مصر المتزايدة إلى الطاقة النووية رغم الزيادة التى حدثت أخيرا فى مخزونها البترولى ، وحماس الوزير للطاقة النووية لم يخفف من معارضة الرئيس ، إلا أن يكون هناك ما يؤكد أن نسبة الأمان النووى قد ارتفعت بضمانات السلامة إلى حدود مائة فى المائة ، وأن نكون قد تمكنا بالفعل من الاستثمار الأكمل لمخزون الغاز الطبيعى .

إن جاز خلاف الرأى بين الرئيس وأى من وزرائه حول قضية الطاقة النووية - والخلاف جائز - فذلك أمر لا يحسمه احتراز الرئيس أو اقتناع الوزير وإنما تحسمه الحقائق والأرقام والتأكد من ضمانات السلامة والحساب الاقتصادى السليم لتكاليف الاختيارات المتنوعة لحل مشكلة الطاقة ، لأن الهدف فى النهاية محدد وواضح ومتفق

عليه ، الهدف فى النهاية أن تتوافر لمصر مصادر طاقة نظيفة ، تفى باحتياجاتها القادمة .

.. خلاف الرأى هنا ، مطلوب وحيوى ، لأن الأمر ، رغم خطورته ، لا يتعلق بسياسات تؤثر على توازن المجتمع أو اتزان مسيرته .

ولكن ماذا تكون الحال ، إن تعلق الأمر بسياسات يمكن أن تؤثر على اتزان مسيرة المجتمع .. لا مفر هنا من أن يسلم خلاف الرأى نفسه - فى النهاية - إلى تصور شامل ومحدد ، ينبع من مسئولية القيادة السياسية التى من أخص مسئولياتها ، أن تتحسس خلال إدراكها لنبض الجماهير سلامة اختيار القرار السياسى .

إن مهمة الرئيس هنا ، أن يستمع إلى كل الاختيارات المطروحة وأن يتدارسها على نحو شامل ، لكن إقرار هذه السياسات ينبع فقط من مسئوليته السياسية .

أقول ذلك ، لأن النقاش الذى دار فى مصر أخيرا وعلى أوسع نطاق ممكن ، حول قضايا السياسة التعليمية ، كان ينبغى بالضرورة ، أن يكون له بعض من رجع الصدى داخل الاجتماع الأخير لمجلس الوزراء ، فالوزراء فى البداية مواطنون مصريون لا يعيشون فى أبراج عاجية ، وهم يشكلون فى النهاية اقتناعاتهم من خلال تركيبة فريدة ، تمزج داخلها بين وقائع الحياة فى سيرها اليومى ومسئولياتهم عن قيادة العمل الوطنى فى إطار فريق ينبغى أن يتكامل له حد معقول من وحدة التصور والفكر .

الرئيس يرى ، أن اصلاح المسيرة المصرية منبعها وجذورها مرهون بسياسات تعليمية جديدة ، تضمن لمصر فيضا متواصلا من نخبة قادرة على أن تحمل عبء المستقبل المصرى فى عصر يشكل العلم قوته الدافعة الأولى .

وبالتالى فإن المسافة بيننا وبين العالم المتقدم يمكن أن تزداد اتساعا ، مالم نعاود النظر فى سياستنا التعليمية الراهنة ، التى لم تستطع أن توازن بين الكم والكيف ، والتى جاءت فى النهاية على حساب المستوى التعليمى للخريجين .

والوزير يشاطر الرئيس هذه الرؤية ، يسعى بالفعل إلى ترجمتها فى سياسات تعليمية جديدة ، تضع فى اعتبارها حاجة مصر المتزايدة إلى المتخصصين والفنيين والعلميين ، الذين يستطيعون مواجهة متطلبات تكنولوجيا العصر وغرسها فى العقل والتربة المصريين .

والوزيـر يرى ، أن أولى الخطوات ينبغى أن تتمثل فى إحداث انضباط صارم يعيد للعملية التعليمية قدسيتها ، بعد أن أصبح الغش على المشاع لأن الانضباط التعليمى هو الذى يمهد الطريق لهذه السياسات الجديدة المرتجاة .

والرئيس يناصر وزيره ، يشاركة الرؤية فى ضرورات هذا الانضباط التعليمى الذى ظهرت بوادره الأولى فى موسم الامتحانات الماضى .

لكن ماذا يكون الأمر ، إن كان النقاش الدائر فى المجتمع قد ربط - والربط صحيح - بين إصلاح المسيرة التعليمية وضرورات إعادة النظر فى مجانية التعليم بهدف ترشيدها بل لعل البعض قد تساءل - عن حق - عن جدوى مجانية التعليم ، إن كان الفصل الدراسى ومدرس المدرسة وكتاب الوزارة ، لم يصبحوا جميعا حجر الزاوية فى النظام التعليمى الراهن ، الذى استبدل بهؤلاء ، الدرس الخصوصى والمدرس الخاص ، والكتاب خارج الوزارة .

أقول ذلك وقد نضجت الظروف فى مصر بالفعل من حول ضرورات إصلاح تعليمى يضع المسائل فى إطارها الصحيح ، فمجانية التعليم ، لا ينبغى أن تكون مظلة للمتقاعسين والمهملين ، ومجانية التعليم لا ينبغى أن تكون بابا مفتوحا على مصراعيه لأصحاب القدرة والاستطاعة فى المجتمع ، ومجانية التعليم لا ينبغى أن تكون مـجرد طريق إلى نوع من التعليم ، يزيد على حاجة المجتمـع ، هو التعليم العام على حين تعانى مصر نقصا مروعا فى الفنيين والكوادر المتعلمة من العمالة الماهرة والمتخصصة .

ومع ذلك فإن مجانية التعليم ، لا ينبغى أن تكون الشماعة التى نعلق عليها كل أخطاء وفساد نظامنا التعليمى الراهن ، فأصل الفساد فى الفلسفة التى قام عليها النظام التعليمى وعجزه الشديد عن أن يوازن بين متطلبات الكم والكيف .

ثمة تداخل موجود ، من يستطيع أن يفضه ؟ ومن يستطيع - رغم التشابك - أن يضمن للقرار سلامة الاختيار السياسى الذى يحفظ للمجتمع اتزان مسيرته وحق كل أبنائه فى فرص متكافئة ؟ . تلك لا شك مسئولية القيادة السياسية وحدها ، بعد أن تتدارس كل البدائل والاختيارات .

فى اجتماع مجلس الوزراء الأخير ، استمع الرئيس بقلب مفتوح إلى كل وجهات النظر ، لكى تكون مهمة القرار السياسى ، فض هذا الاشتباك والتداخل بين

التقاعس ومجانية التعليم وبين من يستطيعون ومن لا يستطيعون وبين حق التعليم ومضمونه .

المسألة الزراعية وجهود القطاع الخاص

امتدت مناقشات الرئيس ، على هذا النحو ٤ ساعات كاملة ، يصعب أن نعرف كل مادار فيها من حوار ، لكن الذى نعرفه على وجه اليقين ، أن الرئيس لم يشأ أن يفض الاجتماع ، قبل أن يتيقن من أن هناك قدرا من وحدة الفكر والتصور ، تجمع الفريق الوزارى حول قضيتين أساسيتين : المسألة الزراعية ، ثم طبيعة التوجه الاقتصادى الراهن لمصر .

وخلال مناقشة هاتين القضيتين المركزيتين كان طبيعيا أن يمتد الحوار الى عديد من القضايا الأخرى المرتبطة بهما ، المواد الغذائية والأسعار ، دور الحكومة فى الزراعة ، مشاكل استصلاح الأرض الجديدة ، العلاقة الصحيحة بين القطاعين العام والخاص ، أهمية تشجيع قوى الرأسمالية الوطنية التى تسعى للمشاركة الجادة فى مشروعات الإنتاج ، ضوابط الائتمان التى تمكن المصارف من أن تساعد على تنمية مشروعات استثمارية حقيقية وأن تضبط ، فى نفس الوقت ، سوء علاقات الائتمان التى أوضحتها بعض القضايا الأخيرة ، التى تؤكد ، أن التسيب فى علاقات الائتمان لم تزل له ذيول من الانحراف ، مكنت البعض من اقتراض مبالغ ضخمة دون ضمانات حقيقية أو بضمانات وهمية .

وفى إطار مناقشته للمسألة الزراعية ، أكد الرئيس على عدد مهم من الحقائق :

☐ أولا ، أن السياسة الزراعية الراهنة ، التى تقوم على حفز المزارعين وتشجيعهم وتقليص دور الحكومة فى حدود مساعدة المنتجين الزراعيين على الاستثمار الأكمل لأراضيهم ، بتنفيذ مشروعات الصرف المغطى وانتقاء أجود البذور والبحوث العلمية الميدانية التى تساعد على تحديث الزراعة ، هذه السياسات قد حققت لمصر زيادة ملموسة فى الإنتاج الزراعى وضح أثرها :

(١) فى الاكتفاء الذاتى الذى تحقق لمصر فى عدد من المحاصيل الحيوية ، مثل الفول والأرز الذى حقق هذا العام ولأول مرة فائضا معقولا ، زاد من حصيلة الصادرات الزراعية . ثم الفاكهة التى استطاعت بإنتاجها المتميز والكثيف فى الأعوام الأخيرة ، أن تستعيد أسواقا عالمية كانت قد غابت عنها .

(٢) ثم فى تزايد قدرة الإنتاج الزراعى على ملاحقة أعباء النمو السكانى بمعدلاته التى تزيد الآن على مليون وربع المليون نسمة كل عام ، أفواه جديدة تطلب الغذاء .. حدث ذلك برغم أن عديدا من الظروف لم تساعد على التنمية الأفقية للقطاع الزراعى ، بسبب الأعباء الباهظة لتكاليف مشروعات استصلاح الأراضى ، فضلا عن التعقيدات المتشابكة التى لم تزل تحول دون وجود مفهوم واضح لدور القطاع الخاص فى استصلاح الأراضى الجديدة .

□ ثانيا : أنه إذا كانت الخطة القادمة ، تفرض على مصر – فى اختيار لا مفر منه – ضرورة إصلاح ١٥٠ ألف فدان سنويا ، فإن الدروس والتجارب الماضية تؤكد أنه مالم ينهض القطاع الخاص بالجزء الأكبر من هذا العبء فربما يصبح الهدف نوعا من الأحلام صعبة التحقيق ، وبالتالى تصبح قضية تذليل الصعوبات التى تحول دون مشاركة فعالة من القطاع الخاص ، قضية محورية يتعلق بها صلب المسألة الزراعية فى مصر ، شريطة أن يلتزم المساهمون فى مثل هذه المشروعات برنامجا زمنيا يتوجه إلى استصلاح هذه الأراضى لا احتجازها من أجل المضاربة على أسعارها .

□ ثالثا ، أنه إذا كانت مشكلة استصلاح الأراضى تكمن فى التمويل الضخم الذى تحتاج إليه الأعباء الهائلة لتكاليف الاستصلاح ، فإن القضية لا تصبح : كم من الأرض يمكن استصلاحها ؟ . وانما وجه القضية الأهم ، كم تكون تكاليف هذا الاستصلاح ، ومتى يمكن أن يحقق هذا الانفاق عائده المتوقع ؟ .

وفى إطار هذه القضية . قال الرئيس بكل الوضوح « إنه على يقين من أن القطاع الخاص سوف يكون أقدر من الحكومة على خفض تكاليف الاستثمارات فى مشروعات استصلاح الأراضى ، وبالتالى فإنه يحبذ أن يكون جهد الدولة محصورا عند حدود تهيئة البنية الأساسية لمشروعات استصلاح الأراضى ، سواء فى مد شبكات المياه أو الطرق أو الكهرباء » .

□ رابعا ، أن ما يعوق المستثمرين عن المساهمة الملموسة والواضحة ، فى هذه المشـروعات ، هو تضارب الاختصاصات بين عديد من الأجهزة ، لم تستطع حتى الآن ، أن تنسق جهودها لإحداث تغيير شامل فى المفاهيم ، يشجع المستثمرين على أن ينهضوا بهذا العبء الذى يصعب على الحكومة أن تنهض به بكفاءة وحسن تدبير فى الإنفاق والاستثمار .

فالتضارب لم يزل قائما بين أجهزة المحليات والزراعة واستصلاح الأراضى ، والجيش والرى والآثار ، بما يضع حواجز وموانع ضخمة تحول دون أن يقتحم المستثمرون هذا المجال على نحو يفى بمتطلبات الخطة « ١٥٠ ألف فدان كل عام »

والحل الأمثل ، أن يتوافر أصحاب هذه الاختصاصات المتشابكة والمتضاربة على تنسيق جهودهم لرسم خريطة واضحة ومحددة لحدود التوسع فى مشروعات استصلاح الأراضى ، تسقط احترازات الجيش والآثار والحكم المحلى وغيرها من جهات الاختصاص العديدة .

ومثلما حدث فى مناقشة الموضوعات السابقة ، لم ينه الرئيس مناقشته للقضية قبل أن تتم ترجمة هذه الرؤية فى خطة محددة التوقيت ، يشارك فيها أصحاب الاختصاص من الوزراء المعنيين ، لرسم هذه الخريطة فى أسرع وقت ممكن تحت الإشراف المباشر لرئيس الوزراء .

هوية الاقتصاد المصرى واختياراته

إن كان الرئيس على اقتناع كامل بأن وحدة الفكر والتصور بين أعضاء الفريق الوزارى ، أمر ضرورى لمواجهة الأبعاد المتباينة للمسألة الزراعية فى مصر ، بخطة ذات فلسفة واضحة ، محورها ، أن الزراعة نشاط إنسانى يزدهر وينمو بحوافز الأفراد لكنه يخبو ويذبل كلما قويت قبضة الحكومة والدولة على مقدراتها ، وربما تكون النتيجة – فوق ضعف الإنتاج الزراعى – تزايد بؤر الانحراف والتسيب فى المجتمع .

فلقد عزز اقتناع الرئيس ، التوجهات الراهنة فى مسار الاقتصاد العالمى ، التى أسقطت الأيديولوجية عن عرشها فى الميدان الزراعى ، لصالح سياسات عملية وواضحة محورها إثارة حوافز الأفراد .

ذلك ما حدث أخيرا فى الاتحاد السوفييتى ، وحدث ، قبل ذلك ، فى الصين ، التى كانت أكثر تشددا فى قضايا العقائد والأيديولوچيات ، فالدولتان الاشتراكيتان الكبيرتان ، تسعيان الآن إلى حل المسألة الزراعية عن طريق سياسات أكثر ليبرالية ، تضع فى اعتبارها حوافز المنتجين الزراعيين بعد أن نتج عن السياسات القديمة ، الاعتماد المتزايد من جانب الاتحاد السوفييتى على قمح غريمه ومنافسه الأساسى ، الولايات المتحدة الأمريكية ، التى تبيع السوفييت كل عام ـ ٦٠ مليون طن من القمح – ، تسهم فى مواجهة قضية أمنه الغذائى ، والصين التى كانت – برغم كل

الإنجازات التى تحققت فى فترة ماو - قد تقلص إنتاجها الزراعى استطاعت أن تحقق بقفزة هائلة فى معدلات الإنتاج الزراعى برغم أن التطبيق الليبرالى للإصلاح الزراعى فى الصين لم يتجاوز فى العمر ، ثلاث سنوات على الأكثر .

وبالتـالى ، لم يكن محض مصادفة ، أن تفتح مناقشة المسألة الزراعية فى مصر ، الباب واسعا ، لنقاش واضح ومحدد حول حقيقة التوجه الاقتصادى الراهن لمصر ، ردا على هؤلاء الذين لا يملون من إثارة ذاك السؤال المغلوط : ما هوية الاقتصاد المصرى ؟ وكيف يمكن لمصر أن تحقق تقدمها المنشود ، إن كنا لم نحسم بعد ، اختيارنا فى عالم لم يزل تقتسمه فلسفتان متغايرتان متناقضتان ، فلسفة النظام الرأسمالى ، وفلسفة النظام الماركسى ؟ إننا نكون ، إذن ، أشبه بمن يقف على مفترق طريقين ، لا يعرف أيهمـا يختـار ، أو نكون - على حد تعبير المثل العامى - كمن وقف على منتصف السـلم ، لم ينظره من يسـكنون فى القاع أو من يسكنون فى القمة .

والحـق ، أن الدوافـع من وراء إثارة هـذا السـؤال مثلمـا هى واضحـة فهى مغلوطة .

فالذين يرون ، الآن ، أن الإسهام الرأسمالى يستطيع أن ينهض بدور حيوى فى مشروع التنمية المصرية ، هم بلا شك محقون ، لأن المقصود بالتنمية هو حشد الجهد المصرى كله وراء هدف تنمية المجتمع تنميـة متوازنة تحـافظ على تقـدمه ، وتساعده على مواجهة تحدياته ، وتمكنه من إحداث تقدم مطرد فى حياة إنسانه ، والقطاع الخاص يستطيع أن يلعب دورا حيويا فى هذا المجال .

لكن بعض أصحاب المصالح ، من ذوى النظرة الضيقة ، ممن لم يستوعبوا الأبعاد الخطيرة للمشكلة الاجتماعية فى مصر ، لا يرون إمكان الجمع بين قطاع عام قادر وقوى ، وقطاع خاص نشيط ومنتج ، فأحدهما لابد من أن ينفى الآخر ، وإذا كنا فى معرض النفى المستمر لتاريخ مصر منذ يوليو ٥٢ ، فإن الأولى بالنفى هو القطاع العام ، الذى ينبغى أن يكون مصيرة الاندثار ! لأنه إرث هؤلاء العسكر ، الذين تجرأوا على تغيير واقع قديم ، يعرف الجميع أنه كان قد انهار بالفعل قبل أن يخرج ضباط الجيش من ثكناتهم ليحاصروا مبنى القيادة العامة مع أول ضوء من يوم ٢٣ يوليو .

وعلى الجانب الآخر يقف فريق آخر ، لم يزل يتصور ، رغم التطورات الأخيرة التى طرأت على مسار الاقتصاد العالمى ، أن توظيف حوافز الأفراد من أجل إنعاش قضية الإنتاج ، يمثل انحرافا وخروجا عن الاشتراكية فى صورتها المدرسية القديمة .

هؤلاء وأولئك ، لم يدركوا ، بعد ، عمق التغيرات التى طرأت على عالمنا المعاصر ، والمشاكل الجديدة التى طرحها الدور الفريد والخطير لارتباط العلم بتكنولوجيا الإنتاج ، والآفاق الخصبة التى جاءت مع التحديث الأخير فى علوم الإدارة .

ولو أن هؤلاء وأولئك ، أمعنوا النظر فيما يجرى فى عالمنا ، لاكتشف المناصرون لفلسفة الإنتاج القائم على الاختيار الرأسمالى وحده أن الرأسمالية ، فى صورتها المدرسية القديمة ، لم تعد موجودة إلا فى بطون الكتب ، ولاكتشف المناصرون للاختيار الماركسى ، أن الماركسية قد ذوت عن عرشها القديم ، وأنها لم تعد قائمة فى صورتها القديمة حتى فى معقليها الكبيرين : الصين والاتحاد السوفييتى .

فالولايات المتحدة الأمريكية ، الآن ، وتحت ضغط المنافسة الشديدة من جانب إنتاج اليابان الذى غزا الأسواق الأمريكية وهدد صناعات السيارات والصلب والنسيج فى معقل الرأسمالية العالمية ، تفرض ، الآن ، حواجز الحماية الجمركية حماية لصناعاتها .

وعندما نسأل أين شعاراتكم القديمة ، أين ما قاله آدم سميث واعتبر لزمان طويل ، ناموس الرأسمالية العالمية . أين هذا الشعار ، « دعه يعمل » ، « دعه يمر » ؟ تكون الإجابة : كل شىء إنسانى قابل للتغيير والتطور .

والاتحاد السوفييتى ، لا يرى الآن حلا لاعتماده المتزايد على غريمه ، الولايات المتحدة الأمريكية ، فى قضية حيوية مثل قضية أمنة الغذائى ، سوى أن يعترف بحاجته إلى معالجة أكثر ليبرالية ، لقضية الإنتاج ، لأن قوانين السوق لا يكفى لنفيها أن يصدر قرار أيديولوجى من المكتب السياسى للحزب أو من لجنته المركزية ، سوف تختفى بالفعل ، قوانين السوق من واجهات المجتمع ، من الشوارع الرئيسية ، لتعشش فى الدروب الخلفية وفى الشوارع المظلمة وفى بؤر متناثرة للسوق السوداء ، تقوم عليها عصابات منظمة ، تعمل بدأب حتى تتمكن من إفساد

المجتمع بأكمله ، وتصبح هى السوق الفاعلة المؤثرة ، بل لعلها تصبح وجه الحقيقة ، رغم إنكارها .

هذا هو مجمل الأفكار التى عرضها الرئيس مبارك وهو يقول وجهة نظره فى هذا السؤال المغلوط عن مسار الاقتصاد المصرى ووجهته .

والنتيجة ، كما حددها فى اجتماعه الأخير مع مجلس الوزراء ، أن تشجيع الرأسمالية الوطنية واجب وطنى ، لأن الأمر يتعلق بحشد كل طاقات المجتمع وراء هدف التنمية ، ولأننا نستطيع أن نلمس ، الآن ، بدايات خصبة لدور رأسمالى مصرى وطنى فى مجالات الإنتاج على تنوعها .. وإذا كان الانفتاح قد تعرض فى بدايته لمجموعة من المغامرين كان كل همهم النهب والسرقة ، فإننا نعيش الآن بدايات ظهور مجموعات جديدة من رجال الأعمال المصريين ، أكثر وعيا بدورهم الإنتاجى وأكثر إحساسا بعمق المشكلة الاجتماعية ، لأنهم يرون أن أمنهم إنما ينبع من أمن مصر الاقتصادى ، ومن قدرتهم على أن يخاطبوا بعقلانية ووعى مشاكل مصر الراهنة .

□□□

إن كنا قد وصلنا الآن إلى ختام مادار فى هذا الاجتماع غير المسبوق للرئيس مع وزرائه فالجديد فى الأمر لم يكن طريقة حساب الوزراء ، كل فى اختصاصه ، ولم يكن فى إصرار الرئيس على أن يستمر النقاش وصولا الى تكليفات محددة ببرامج زمنية موقوتة يتابعها رئيس مجلس الوزراء ، ولم يكن فى العلاقة المتشابكة بين مسئولية القرار السياسى وضرورات إصلاح المسيرة ، ولم يكن أيضا فى هذا الحرص من رئيس الدولة ، على أن يتحقق لفريقه الوزارى قدر من وحدة التصور والفكر حول عدد من المشاكل الحيوية .. كان الاجتماع ينطوى على كل هذه القضايا ، لكن القضية الأهم ، قضية القضايا التى كانت وراء هذا النقاش الواسع والعريض ، هى كيف يكون الحكم فى خدمة الشارع المصرى ؟ فى خدمة إنسانه البسيط ، الذى هو الأصل والسبب والرجاء والأمل ، والذى هو فى النهاية والبداية الأساس فى بنيان ديمقراطى راسخ ومتطور .

المصور - ١٩٨٧/٨/٧

مبـــارك ومســـئولية
السلطات الثلاث

ما الذى كنا نرجوه ، أبعد مما قاله الرئيس مبارك فى خطابه الأخير أمام مجلسى الشعب والشورى ، تعلقيا على ما جرى فى حوادث الأمن المركزى ؟.

لقد وصف الرئيس – بموضوعية وعدالة وشمول – أبعاد ما حدث ، ومارس باقتدار وتجرد مسئوليات دوره كحكم بين السلطات ، وأعطى الحكم فى مصر مثالا فريدا للحاكم الحريص على ديمقراطية حقيقية ومكتملة .

قدم السلطة القضائية وأعطاها الفرصة الأولى ، كى تنظر فيما حدث على وجه التدقيق ، تبحث المسئولية والأسباب والمشكلات ، تسأل وتسائل من تريد ، ابتداء من وزير الداخلية السابق مرورا بكل القيادات إلى الجنود الذين شاركوا والذين قاوموا والذين شهدوا ... هدفها أن تجمع من شتات الأحداث والأقوال ، أكمل صورة للحقيقة ، وأن تحدد مسئوليات الجميع : الأشخاص والنظم ، دون رؤية تتداخل فيها أى ظنون مسبقة .

وطلب إلى السلطة التشريعية – ممثلة فى مجلس الشعب – أن تؤجل نقاشها للموضوع ، انتظارا لما سوف يسفر عنه تحقيق النيابة العامة ، حتى يكون النقاش على هدى صورة مكتملة ، تحددت كل أبعادها : لماذا ؟ وكيف ؟ وما هى المؤثرات ؟ وأين قصور الأفراد ؟ وأين قصور التنظيم ؟ ، لأن أى نقاش تغيب عنه كل هذه الحقائق وكل تلك الدلالات ، لن يسفر عن فهم صحيح ومتكامل لأبعاد ما جرى ، ولن يمكن السلطة التشريعية – المنوط بها أمر الإصلاح – من إدراك أبعاد الخلل الذى ينبغى إصلاحه .

ثم هو قد أبدى – باعتباره رأس السلطة التنفيذية – نوعا من عدم الارتياح ، قد يصل إلى حد الضجر من بطء التنفيذ ، عندما ذكر الحكومة بالواجبات التى كان قد حددها فى خطاب التكليف ، مشيرا إلى أنه يعتقد أن قدرا كافيا من الوقت قد مر ، وأن الأمور لم تعد تحتمل المزيد من الانتظار ، وأن المطلوب حكومة قوية تواجه

مشكلات مصر بأداء جديد ، مرتكزاته الأولى : طهارة الحكم والانحياز إلى مصالح الأغلبية الساحقة من المجموع الوطنى ...

لقد مارس الرئيس - باقتدار وتجرد - دوره ، حكما عدلا بين السلطات ، موازنا بين مسئولياتها إزاء ما حدث ، ودورها إزاء ما ينبغى أن يكون ، لكن الرئيس أعطى الشعب حقه ، فالشعب هو البطل ، والشعب هو المعلم ، والشعب هو الذى تصدى وانتصر ، وهو الذى يستحق الإشادة والمكافأة .

● يستحق الشعب الإشادة ، لأنه أخرس ألسنة هؤلاء الذين كانوا يتصورون أن عود ثقاب يكفى لإشعال فتنة ضروس ، وأن الجميع - وقد أرهقهم الضيق الاقتصادى - سوف يخرجون عند بادرة الفتنة الأولى ، لا يهمهم ما الذى يمكن أن يأتى به الغد ، وماذا يمكن أن تسفر عنه الفتنة ؟

كان الشعب واعيا بأبعاد الخطر الذى يمكن أن ينجم عن فوضى محتملة ، غاب عنها الوعى فلم تعد تملك سوى التدمير ، خرج الشعب يقاوم الفتنة ، ينصب المتاريس دفاعا عن حقه فى الاستقرار وفى الديمقراطية .

● يستحق الشعب المكافأة ، لأنه أثبت أهليته واستحقاقه لديمقراطية حقيقية ومكتملة دون وصاية ، فلقد كان الشعب وحده الحارس خلال الفراغ الأمنى الموحش الذى حدث ، وعندما غاب جهاز الأمن ووزير الداخلية ، وفقد قانون الطوارىء قدرته على الردع بغياب الشرطة ، كان إصرار الجموع المصرية على حماية الاستقرار عنصرا كافيا ، يوازن خلل الصورة ويغطى غياب الأمن .

وسط هذه الظروف الصعبة ، لم يجد الرئيس نفسه مضطرا كى ينافق شعبه ، لم يقدم - تحت وطأة الأزمة - وعودا براقة أو عناوين ضخمة ، وإنما كان الذى قدمه إصرارا على طهارة الحكم ووطنيته ، ووعدا متجددا بالانحياز إلى مصالح الأغلبية الواسعة ، ثم عزما على تهيئة المناخ لعمل جاد وعارق ، يشارك فيه المجتمع من أجل الخروج من الضائقة الاقتصادية التى تعتصر الحياة فى مصر الآن ..

كان الصدق هو جسر الثقة المشتركة ، الذى صاغ هذه العلاقة الفريدة ، التى جعلت مبارك واثقا من ردود أفعال شعبه .

لقد جاء أخطر ما أصاب حكامنا فى السابق ، من هزال وضمور وخيبة ، من أنهم لم يفسحوا - داخل أنفسهم - مساحة كافية ، تستوعب الثقة فى الشعب ، كان

النفاق والخوف والخداع جزءا من هذه العلاقات المعقدة الكثيفة التى تصوغ علاقة الحاكم بالمحكومين . وفى ظل هذه العلاقات التى اكتنفها التوجس المشترك سادت مفاهيم الوصاية ، لتصبح فلسفة كاملة ، تتهم الشعب بالقصور ، وتحرمه حقه فى المشاركة والمعرفة .. وكانت النتيجة دائما ، عزلة الحاكم عن نبض شعبه ، وتلهى الشعب عن حاكمه معتصما بالسلبية واللامبالاة وضمور الانتماء .

❑❑❑

ليس لنا مطلب مع الرئيس مبارك بعد خطابه الأخير ، فمطالبنا ينبغى أن تكون أولا تجاه أنفسنا ، وتجاه مؤسسات الحكم والدولة ، ممثلة فى الحكومة والمجلس التشريعى ، وباقى الهيئات الأخرى ، الأحزاب والنقابات والاتحادات والجمعيات التى ترى دورها فى تنظيم وتعبئة الجهد الشعبى لأهداف وطنية .

البعض كان يرجو قرارات فورية وعاجلة ، لكنه كان يطلب فى نفس الوقت الحفاظ على الديمقراطية ، هؤلاء - وربما أكون واحدا منهم - لم يدركوا أبعاد التداخل بين المطلبين ، فالقرارات الفورية ، قد تروى بعض الظمأ ، وقد تعطينا عناوين براقة ومدوية ، ولعلها تمنحنا فرصة أن نلتقط أنفاسنا ، فنتحسس قدرا من الراحة الوهمية ، بأن القرارات الفورية مادامت قد صدرت فإن كل شىء سوف يكون على ما يرام .. لكن ذلك يعنى مصادرة حق المؤسسات فى أن تستكشف أبعاد ماحدث ، لتعرف عمق الصورة ، ويعنى أننا لا نزال نتصور القرار منعزلا عن أداء المؤسسات المنوط بها تجسيده فى الواقع ، ويعنى أننا نعزل دورنا - كأفراد ، ومواطنين ، ومؤسسات - عن مسئولية هذا القرار .

كان لابد للرئيس من أن يتيح الفرصة كى تتفاعل كل هذا العوامل ، فالقرار لا يصدر الآن ولا ينبغى أن يصدر إلهاما من موقع الرئيس فى تفرده على قمة موحشة ، يجد نفسه فيها المسئول الأوحد والأول والأخير .

إن دور مؤسسة الرئاسة ، ليس أن تختار فى تفردها على مقعد القمة الموحشة القرار بديلا عن الجميع ، بل أن تختار فى زحمة وصالها مع الجماهير القرار تعبيرا عن الجميع ، وأظن أن ذلك ما حدث فى الأزمة الأخيرة .

كان يكفى مبارك ٣ قرارات ، انتظارا لدور المؤسسات ، قبل أن يعمل سلطته فى القرار وفى التغيير :

● قرار سياسى عريض ، يشكل حجر الزاوية فى رؤيته للمستقبل بأن صلاح مصر فى ديمقراطية « حقيقية ومكتملة » ، وأن الشعب يقدر على حراسة استقراره .

● ثم قرار بتخويل النيابة العامة ، وحدها سلطة التحقيق فيما حدث وإعطائها كل الفرصة كى تتمكن من تحقيق أبعاد الموضوع فى استقلال وحياد .

● ثم قرار ثالث ، بإعلان مسئولية الدولة والمجتمع وتكافلهما من أجل تعويض الأفراد والمؤسسات عن الخسائر التى نجمت عن عمليات التخريب .



ماذا بعد ؟

ما الذى يمكن أن نطلبه إلى حكومة الحزب الوطنى بعد أن أبدى الرئيس قدرا من عدم الارتياح لأن الحكومة لم تزل تتحسس طريقها ، لمواجهة مشكلات صعبة وضخمة بات من الضرورى اقتحامها ؟ .

● ● أولا : أن تدرك الحكومة أن ما حدث شىء ضخم ، لا ينبغى التهوين من أمره ، وأن المصاعب الراهنة يصعب تجاوزها ، إلا من خلال حكومة لا يلجمها الخوف من المبادرة ، أو يعوقها افتقاد روح الفريق .. حكومة أخص ميزاتها ، أداء غير تقليدى ، تواجه به مشاكل غير تقليدية .

وأعتقد أن مجلس الوزراء يناقش الآن على ضوء نظرة نقدية شاملة طريقة العمل التى درج عليها منذ عشرات السنين . بصرف النظر عن اختلاف الوجوه والأسماء ، فلم يعد ممكنا إزاء هذا الحجم الضخم من المشاكل المتراكمة ، أن يستمر المجلس فى أسلوبه المعتاد عند كل اجتماع ، جدول أعمال من ثلاثة بنود تضم : الموقف الخارجى والموقف الداخلى ، ثم تقارير لجان المجلس ! .

إن هذا الأسلوب ، لم يمكن أيا من الحكومات السابقة – على حسن نواياها ورفعة بعض من شخوصها – من اقتحام حقيقى لأى من مشكلات مصر الضخمة .

● ● ثانيا : أن تكون لدى الحكومة الشجاعة فى أن تتخفف من الأعباء التى يمكن أن تنهض بها حوافز الأفراد ، فلا معنى ولا مسوغ ، لأى نشاط اقتصادى

تقوم به الحكومة ، إن كان فى الإمكان أن ينهض به الأفراد أو مؤسساتهم ، لأن الأفراد ، ومؤسساتهم ، سوف ينهضون بهذه النشاطات بكفاءة أكثر وتكلفة أقل .

● يكفى الحكومة حجم العمل الذى تديره الآن ممثلا فى القطاع العام ، وأظن أن الجميع على اتفاق ، فى أن الحكومة لم تبلغ حد الاستثمار المعقول - لا أقول الأمثل - لهذه القاعدة الإنتاجية الضخمة التى تقول كل الأرقام وكل التقارير ، إنها تستطيع - إن تم رفع كفاءتها الإنتاجية إلى الحدود المقبولة - أن تخفف إلى حد مؤثر من حجم المشكلة الاقتصادية فى مصر .

● يكفى الحكومة أن تقيم هياكل البنية الأساسية ومرافقها العامة ، وأن تدع للأفراد فرصة المشاركة فى البناء ، فمستقبل العمل الوطنى فى مصر سوف يبقى إلى حد كبير رهنا بقدرتنا على حشد طاقات المجتمع والأفراد ، حيث يتراكم فائض نقدى ضخم ، يتوق إلى استثمار آمن ، على حين تشكو الخزانة العامة من عجز وضمور فى الموارد ، يقعدها عن أن تطمح فى أن تنهض بالعبء كله .

تلك فلسفة تصلح لاستصلاح الأراضى ، كما تصلح للمدن الجديدة ، وعديد من مشروعات الخطة التى ما كان ينبغى أن يضعها التخطيط فى نطاق مسئولية الدولة أو القطاع العام .

ولعلنا نتساءل هنا ، كم من الزمن يمكن أن تبقى الأراضى الجديدة فى حوزة جهاز حكومى قبل أن تتولاها شركات الاستثمار والأفراد ؟ ، وكم من الزمن يمكن أن تدير المدن الجديدة الأجهزة الحكومية التى قامت على نشأتها قبل أن يوكل أمر هذه المدن إلى مجالس من سكانها تحمل عبء مسئولية تنمية هذه المدن وإدارتها ؟

يكفى الحكومة ، أن تساند حق الطبقات والفئات الأولى بالرعاية فى الحصول على مطالبها الأساسية ، قياسا على دخولها المنظورة والشريفة .

وإذا كان صعبا ، أن نذهب إلى حد الاعتقاد الذى يروج له اليسار الآن ، من أن مصر تمر الآن بمرحلة يحتدم فيها الصراع الطبقى ، فإن من السذاجة أيضا أن نتغافل عن الأبعاد الاجتماعية للمشكلة الاقتصادية فى مصر .

وأحسب أن اليسار المصرى قد وجد فى قضية جنود الأمن ما يعزز وجهات نظره فى قضية الصراع الطبقى ، عندما توجهت فلول المتمردين لتضرب منشآت ، تمثل من وجهة نظر اليسار ، رموزا لمرحلة الانفتاح التى أخلت بتوازن الهيكل الاقتصادى والاجتماعى لمصر .

لكن اليسار يتغافل فى توصيفه المتعسف عن حقيقتين أساسيتين :

أولاهما ، أن هؤلاء يقضون فترة تجنيد ، لاسخرة شأنهم في ذلك شأن مجندى القوات المسلحة ، وتلك ضريبة وطنية يدفعها الجميع .

ثانيا ، أن هؤلاء عند عودتهم إلي حياتهم المدنية - بعد انتهاء فترة التجنيد - يمثلون قوة عمل ، يمكن لأقل أفرادها كفاية ومهارة ، أن يحصل علي سبعة جنيهات أجرا فى اليوم الواحد ، إن أراد .

وبالتالى فليس فى تمرد بعض قوات الأمن ما يشى باحتدام الصراع الطبقى فى مصر . وما حدث يعكس بعدا آخرا ربما يكون أكثر أهمية وأكثر خطورة ، هو « البعد التنظيمى » المتعلق بسوء الإدارة وسوء الرعاية وكثافة المعسكرات ، وافتقاد القيادات المسئولة التى تحس نبض هذه الحشود من خلال المعايشة ، فضلا عن البلبلة الواسعة ، التى أثارتها حكاية مد التجنيد الإجبارى عاما آخر للمتخلفين ليصبح ٤ أعوام بدلا من ثلاثة .

● ● ثالثا : المطلوب لمصر الآن ، حكومة أخص ما يميزها ، المسئولية التضامنية لأفرادها ، فالوزراء فى قراراتهم التنفيذية لا يمثلون شخوصهم ولا يمثلون توجهاتهم ، وإنما يمثلون سياسات مكتملة ، تحكمها منطلقات محددة ، وبالتالى فإن اجتهاد أى وزير ، ينبغى أن يكون فى نطاق سياسات الحكومة لاخروجا عنها .

أقول ذلك وفى الذهن تصريح لرئيس الوزراء أرجو ألا يكون صحيحا .. ، فقد أعلنت إحدى الإذاعات الأجنبية ، على لسانه ، أن ما حدث فى معسكرات الهرم وشبرا والمعادى أمر يخص وزير الداخلية وحده .

أقول ذلك ، أخيرا ، لأن المسئولية التضامنية للوزارة ، هى التى ترعى روح الفريق وهى التى تجعل من عمل الوزراء - كل فى مجاله - سيمفونية يكتمل بها العمل الوزارى ، دون نشاز أو خروج أو امتياز لوزير عن آخر

● ● رابعا : أظن أيضا أننا يمكن أن نطلب إلى الحكومة ، أن تتخلى عن مركزيتها الشديدة كى تنهض فى الأقاليم صحوة ومسئولية جديدة .

لقد حفظت المركزية الشديدة للمصريين وحدتهم الوطنية ، وحفظت لهم واديهم عندما كان الوادى يتسع لهم مساحة ورزقا ، عندما كانت الحياة تلاصق شريط النهر

ودلتا النيل ، لكن الأمر قد اختلف الآن ، فالوادى قد ضاق بساكنيه ، وثمة مليون نسمة جديدة تعمر بهم الحياة كل عام ، أفواه تطلب الطعام ، وأيد تطلب العمل ، وأجساد تنشد المأوى .

المركزية الشديدة ، لن تساعد على الانتشار الواسع لسكان مصر ، بقدر يتكافأ مع مساحات الصحارى والشواطىء والسواحل ، والمركزية الشديدة لن تساعد – مهما ساندتها قوة التخطيط المركزى – على أن تخرج بالحياة المصرية من المعمور إلى اللامعمور لكى تعمره وتبنيه .

ما يساعد على ذلك تخطيط إقليمى ، يسد ثغرات التخطيط المركزى ، تخطيط إقليمى يركز دوره على حشد قوى الإقليم من أجل تطوير ذاته اعتمادا على المشروع الخاص والمبادرات الخلاقة .

❑❑❑

ماذا يمكن أن نقول أخيرا لأحزابنا – يمينا ويسارا ووسطا – بعد أن تأكد – للجميع – أن الديمقراطية ، اختيار نهائى أثبت الشعب المصرى – قبل أى طرف أخر – أهليته واستحقاقه لها ، وقدرته على حراستها ؟

نقول للوسط أولا ، لأنه الحزب الحاكم ، إن قوانين الطوارىء تلاشت وذابت وفقدت قوتها على الردع خلال اليومين العصيبين ، لكن الجميع التفوا حول مبارك ، لا لأنه رئيس الحزب الوطنى ، ولكن لأنه رئيس كل المصريين ، وبالتالى فإن مكانة الحزب الوطنى وسط الجماهير ، ينبغى أن تتحدد على ضوء جهد الحزب ذاته ، فى صفوف الجماهير ، لا استنادا فقط ، إلى رئاسة مبارك .

نقول للوسط ، إن القوى السياسية الأخرى أظهرت خلال الموقف العصيب قدرا من المسئولية الوطنية ، يحتم على الحزب أن يعاود النظر فى موقفه من قانون الانتخابات ، بما يسمح بمشاركة كل القوى السياسية ، كل على قدر حجمه ولا أظن أن الانتخاب بالقائمة المطلقة يتيح ذلك .

ما ينبغى أن يدركه الحزب الوطنى ، أن الحزب يمكن أن يكون أكثر صحة وأكثر حيوية ، لو اتسعت فرصة التمثيل لكى تشمل كل القوى السياسية الموجودة على الساحة . وإذا كان الحزب الوطنى قد تحصل وفق الأصوات التى أحرزها فى الانتخابات الأخيرة على ٧٥ فى المائة من مجموع الأصوات ، فإن عدالة التمثيل

تقضى بضرورة تعديل قانون الانتخابات بما يسمح بتواجد ممثلى ٢٥ فى المائة من هذه الأصوات ، هم حجم المعارضة ، تحت قبة البرلمان ، وفى قاعة الشورى ، وفى مقاعد مجالس المحافظات ، والحكم المحلى .

نقول لليسار ولليمين معا ، إن البعد الاجتماعى للمشكلة المصرية واضح ، لايحتاج إلى المزايدة ولا ينبغى التغافل عنه وبالتالى فإن أخطر ما يمكن أن يعكر صفو المسيرة أن ينسى البعض الدرس ، أو أن يتصور البعض أن مصر يمكن أن تحتمل الآن المزايدة على بعض المطالب الفئوية ، المطلوب عقد سياسى واجتماعى جديد، غير مكتوب ، عقد تقول ديباجته الأولى ، نحن المصريين قد اخترنا الديمقراطية الحقيقية والمكتملة ، منهاجا لمسيرتنا ، نرى أن المستقبل المصرى لن يكون بغير المصريين ، جهدا وفكرا وإمكانات وطاقة ، ونؤكد على ضرورة تلاحم المسيرة المصرية بكل فئاتها من أجل العبور إلى وضع أفضل تتحسن فيه ظروف الجميع .

المصور - ١٤ / ٣ / ١٩٨٦

المعركة على الفساد

يمكن أن يكون فى حوزتك ، أكثر البذور المنتقاة صحة وعافية ، لكن البذور تبقى بـذورا ، إن لم يرعها الدأب حتى تصبح غرسا يانعا ، يورق خصبا وحياة نضرة .. البذور يمكن أن تبقى ، لألف عام مجرد بذور ، إن بقيت فى أكياسها ، لن تصبح غرسا إلا أن يحتضنها دفء التربة .

والنوايا كالبذور ، مهما يكن صلاحها ، تبقى مجرد نوايا ، أفكارا خيرة ، تقع فى دائرة الحلم أو فى دائرة الممكن ، لكن النوايا تصبح غرسا وحياة ، إن جسدها التطبيق الإنسانى ، قيما وسلوكيات يرعاها المجتمع وترعاها المؤسسات .

أقول ذلك ، لأننا مع الأسف ، وبعد خمس سنوات من تولى الرئيس مبارك أمر مصر ، لم نزل نحارب معركة الطهارة ، معركة كان المفروض أن نكون قد انتهينا منها قبل ثلاث سنوات سابقة ، على أقل تقدير ، لكن قضية الرشوة ، التى تكشف الستار عنها أخيرا ، تقول لنا ، إن جيوب الفساد لم تزل تعشش فى مكامن ودوائر خطيرة تقترب من أخطر قرارات مصر الاقتصادية .

ماذا يعنى ، أن تدمغ الشبهات صفا كاملا من قيادات قطاع بأكمله ؟

يعنى أن الفساد لم يزل قائما وموجودا ، وأن المساحة لم تزل قائمة بين التوجهات التى أطلقها الرئيس مبارك والصورة كما لم تزل فى واقعها .

نعم ، إن أحدا لا يمكن أن ينشد المدينة الفاضلة التى تخلو تماما من عناصر الشر ، فالشر والشراهة شيئان إنسانيان ، والمدينة الفاضلة يمكن أن تكون فاضلة ، فقط ، إن خلت من البشر !

نعم ، إن المسائل نسبية وربما يكون حجم الفساد فى مصر أقل كثيرا من بلاد أخرى قريبة أو بعيدة ، لكن مصر شىء آخر ، لا يجوز القياس عليه . فالضائقة الاقتصادية تعتصرها فضلا عن الضمور الذى يصيب بعضا من مواردها الهامة ، لأسباب ربما لا يكون لها دخل فيها ، ثم هناك الوعى المتزايد بالحقوق المتكافئة لكل

الأفراد ، والميراث الثقافى حول حقوق القلة والكثرة وصورة الأمس القريب وصورة الأمس البعيد ، كل تلك عوامل تقول لنا بكل الوضـوح ، إن مصر شىء لا يجوز القياس عليه ، وإنها لا تستطيع أن تحتمل ما قد يحتمله غيرها من بعض مظاهر الفساد .

نعم ، إن علينا نوطد أنفسنا ، على أن بعضا من الجرائم الاقتصادية بما فى ذلك جريمة الرشوة ، هى بالضرورة جزء من طبيعة المجتمع الليبرالى الذى يقوم على قوانين السوق وينشد المشاركة من قطاع خاص قادر .. لكن المجتمع الليبرالى الصحيح هو الذى يقيم ، إلى جوار حريته الاقتصادية ، الرادع الصحيح ، متمثلا فى الضوابط والمعايير والقوانين لكى يجعل تأثير هذه السلبيات فى نطاق هامشى ومحدود ، حتى لا يستشرى الفساد ليصبح السمة الغالبة على قطاع اقتصادى قادر ، يمكن أن يتحول إلى عصابات من المافيا تمزق أواصر المجتمع ، لأنها تأكل حقه العام .

لقد كشفت قضايا الرشوة عن حقيقتين متوازيتين ؟

أولاهما ، أن النظام فى مصر لا يحمى منحرفا مهما يكن قدره أو مكانته ، وهو لا يتواطأ بالصمت على أى من مظاهر الانحراف التى يمكن أن تتكشف ، حتى إن كان العطب قد نال بعضا من دوائره المهمة والمؤثرة .

ثانيتهما ، أن جيوب الفساد ، لم تزل قادرة على أن تصل إلى مواقع خطيرة فى حياتنا الاقتصادية ، برغم كل المعارك الضـارية التى خاضها النظام ضد بؤر الفساد .

لذلك يبقى السؤال المهم .

لماذا ظلت هذه المساحة القائمة بين توجهات الرئيس مبارك والصورة فى واقعها ، وكما كشفت عنها قضية الرشوة الكبرى ؟ !

ولماذا لم يتحقق الأثر الرادع لكل معارك النظام السابقة مع الفساد .

❑❑❑

يصعب أن أقول إجابة قاطعة ، بل يصعب أن ندرك كل العوامل والأسباب ، إلا أن نحيط – أولا – بمجمل الصورة منذ أن تولى مبارك أمر مصر ، معلنا عزمه على أن تصبح طهارة الحكم عنوانا عريضا ، بل أعرض العناوين على فترة حكمه .

لقد كانت تلك الصيحة فى حد ذاتها ، مؤشرا بالغ الوضوح على أن الحكم فى مصر قد اختلف ، وأننا إزاء مرحلة جديدة لا ينبغى أن تقيد خطاها بخطى من سبقوها .

وكانت تلك الصيحة فى حد ذاتها ، مؤشرا على أن المعركة مع الفساد سوف تكون شرسة ، وأن التوقف عند منتصف الطريق غير ممكن ، لأن ذلك سوف يغرى أصحاب المصالح الضخمة على التكاتف ، فى محاولات تستهدف التعويق ، والتطويق ، والاستيعاب ، حتى تتهيأ الفرصة لضرب هذا التوجه .

لكن هذه الصيحة وقد حفت بها قلوب المصريين ، الذين أعطاهم مبارك الأمل كان يمكن أن تستنهض كل مؤسسات الدولة من أجل أن تتعاون على تحقيق مجتمع الطهارة .. غير أن الذى حدث كان شيئا آخر .

جاء مبارك ليزرع الطهارة فى تربة أصابها نشع الفساد .

كانت قد اكتملت بنهاية السبعينيات - وقبل مجيئه - ملامح مجتمع يعانى من تفاوت اجتماعى حاد ، أصاب هيكله بخلل جسيم غير من تركيبه وأدائه ، وتمثلت صفوة المجتمع الجديد ، فى عصابات المعلمين ، وقبضايات السوق ، ومفسدى الأنبياء وفرق المافيا التى كان كل همها أن تستثمر كل فرصة وأى فرصة من أجل تحقيق مكاسب مهولة على غير قاعدة الإنتاج أو أسسه ، وضمرت صفوة البيروقراطية السابقة بضمور مكانتها وسط مراكز نفوذ جديدة تمثلت فى الوكلاء ، والسماسرة وتجار العملة ، ومضاربى الانفتاح .

كانت قد اكتملت لهذا المجتمع أيضا ، مجموعة من القيم المغايرة ، التى جعلت من الكسب السريع دون جهد ، المثال والقدوة والطريق ، وإذا بالمجتمع يطحن بعضه بعضا فى سعار مخيف ، الجميع يستنزف الجميع بلا رحمة ، وبلا استثناء ، الأطباء ، والمدرسون ، والمهنيون ، والحرفيون ، والعمال ، وأصحاب الورش والتجار .. كل يستنزف الآخر من أجل إشباع حاجات جديدة وقيم استهلاكية كان يمكن أن نكون فى غنى عنها .

ثم جاءت قضايا الفساد ، لتكشف صدق توجهات مبارك ، ولتكشف أيضا حاجة مصر الملحة إلى مرحلة مغايرة ومتميزة لا تقيد خطاها بخطى من سبقوها .

جاءت قضية عصمت السادات ، لتكشف عن المخاطر التى يمكن أن تنهش وحدة المجتمع إذا ماتفشت الاستثناءات على هذا النحو المريع .

وجاءت قضية رشاد عثمان ، لتكشف مدى قدرة جماعات النفوذ على أن تنهب كل شيء حتى أملاك الدولة وأراضيها .

وجاءت قضية توفيق عبد الحى ، لتكشف حجم التسيب فى البنوك ، إلى الحد الذى مكن أشخاصا بلا أى تاريخ اقتصادى من قروض جاوزت مئات الملايين دون ضمانات حقيقية .

وجاءت قضية سماسرة العملة لتكشف النفوذ الضخم الذى تحقق لسماسرة العملة على مسار الاقتصاد المصرى وقطاعاته المختلفة .

كان يمكن لهذه القضايا ، أن تكون دليل عمل ، لمؤسسات الدولة من أجل رؤية شاملة ، ترصد حجم ظاهرة الفساد فى مصر وأخطارها ، وترسم للعمل العام والخاص ، خريطة تكشف مواطن الضعف وثغرات التسلل ، وكان يمكن لتعاون هذه المؤسسات أن ينتهى إلى تصور شامل لمعركة مع الفساد ، تتقصى جذوره ، وتقلص دائرته ، وتسد كل الثغرات التى يتسلل منها ، بإنشاء ضوابط وأحكام وقوانين ونظم تحجب الفساد وتحجب المفسدين .

ومع الأسف ، فإن ذلك لم يحدث ، وإنما الذى حدث ، معارك «دونكيشوتية» اختلط فيها الحابل بالنابل ، معارك أطرافها ، المؤسسات المنوط بها أن تتعاون وأن تشكل فريقا متكاملا فى وجه ظاهرة الانحراف ، المدعى الاشتراكى والقضاء ، ومجلس الشعب والصحافة - قومية وحزبية - وبعض من دوائر السلطة التنفيذية الأخرى . انشغل الجميع فى عراك حول الاختصاص والتجاوز .

وفى مواجهة مؤسسات شغلت نفسها بمعاركها الجانبية حول الاختصاص والمسئولية ، تمكن أنصار الأمر الواقع من أن يقيدوا الخطو وأن يحفظوا للأمر الواقع ثباته وثوابته ، تمكنوا من إرجاء مواجهة شاملة كان يمكن أن تسفر عن علاج جذرى يحصر مظاهر الفساد فى الحدود الهامشية غير المؤثرة ، بل لعل البعض قد تمكن من الإفلات إلى حين .

لقد أثبت قضاة مصر فى قضايا الفساد الأخيرة ، أنهم أكثر الجميع حرصا على أهداف هذه المرحلة ، استطاعوا ، بأحكامهم أن يستعيدوا لمصر الأمل فى مجتمع نظيف ، لا يتميز فيه الفساد ، واستطاعوا أن يجسدوا لمصر صدق الحقيقة التى تؤكد أن المصريين جميعا سواسية أمام القانون ، وأن ليس فى وسع أحد أن يحمى فاسدا أو فسادا ، واستطاعوا أن يستنهضوا مهنة القضاء ذاتها من محاولات عديدة كانت تستهدف أن تطول بعضا من قدرها .

المصور - ٢١ / ٢ / ١٩٨٦

أولويـات مبـارك
فى الفترة الثانية لرئاسته

الحق ، أن الرئيس مبارك كان أسعد الجميع بهذا الخروج الجماهيرى الواسع يوم الاستفتاء ، لا لأن هذا الخروج ، يمثل الرد العملى الواضح على من تصوروا أن «لا» سوف تجد بعضا من الاستجابة لأن الجماهير مرهقة متعبة ، ومن ثم فإن العزف على هذا الوتر قد يكون له بعض الصدى فى صناديق الاستفتاء .

وعندما سألت الرئيس مبارك ، قبل يومين ، كيف وقع فى نفسه هذا الخروج غير المسبوق من جماهير مصر للمشاركة فى الاستفتاء ، رد ببساطته المعهودة : « لقد كان أكثر ما أسعدنى أننى رأيت فى هذا الخروج الاستجابة الواضحة لصحوة الانتماء الوطنى التى كثيرا ما ألححت عليها .. والمهم الآن أن نكون جميعا على مستوى الآمال التى يتطلع إليها كل مصرى وأن نحدد أولوياتنا فى العمل الوطنى بما يكفل الوفاء بأمانى هذا الشعب العظيم »

ماذا نتوقع من قرارات خلال الفترة القادمة ؟ !

ثم ماذا عن توجهات المستقبل القريب ؟ !

كان ما أسعد مبارك حقا ، هو أنه رأى فى هذا الخروج الجماهيرى الواسع ، ترجمة عملية لصحوة الانتماء الوطنى التى كثيرا ما ألح عليها ، فالخروج يعنى أن الجماهير المصرية قد نفضت عن نفسها هذه اللامبالاة التى طالما شكونا منها ، والخروج يعنى أن الشارع المصرى يستطيع أن يحرس حقه الديمقراطى دون وصاية والخروج يعنى استجابة المصريين لنداء المشاركة ، والخروج يعنى أن الناس تأمل فى غد أفضل وهم على استعداد لأن يشاركوا فى صنع هذا الأمل .

وعندما سألت الرئيس مبارك ، كيف يرى الفارق بين خروج الجماهير المصرية فى الاستفتاء الأول على رئاسته ، وخروج الجماهير كى تمنحه تأييدها لفترة حكم ثانية ، كان رد مبارك ، إن كانت الجماهير المصرية قد خرجت قبل ٦ سنوات فى الاستفتاء على فترة الرئاسة الأولى ، فلعل باعثها ، أنها كانت تريد أن تعتصم

...

بالشرعية ، خوفا من مجهول بانت مقدماته فى حوادث سبتمبر ٨١ ، لكن خروج الجماهير فى الاستفتاء الأخير ، يعطينى يقينا جديدا ، بأن المصريين على استعداد لأن يشاركونى المسئولية ، لأن يتحملوا معى بعض العبء ، لقد كان أكثر ما أسعدنى ، أننى رأيت فى هذا الخروج ، الاستجابة الواضحة لصحوة الانتماء الوطنى .

ماذا عن أولويات مبارك فى الفترة الثانية لرئاسته ؟

الأمر المؤكد ، أن الرئيس يرى أنه مامن أولوية أخرى يمكن أن تسبق المشكلة الاقتصادية ، فالاقتصاد أولا والاقتصاد أخيرا ، لأن الرئيس يعتقد اعتقادا صحيحا وجازما ، بأن صلابة الاقتصاد المصرى تمثل القاعدة الأساس ، التى يمكن أن تنهض فوقها ، ديمقراطية مكتملة تستجيب لأوسع مدى من الحريات دون ضابط إلا ضوابط القانون .

وبالتالى فإن التركيز على قضايا الإصلاح الاقتصادى وزيادة الإنتاج ، فوق عائدها المباشر فى إحداث تقدم حقيقى فى حياة كل مصرى ، يعنى فى نفس الوقت ترسيخ الأساس لمرحلة أخرى من التطور الديمقراطى ، تسقط فيها كل الضوابط حول قيام الأحزاب أو تغيير الدستور ، أو أى من قائمة المطالب الأخرى التى تعج بها صحف الأحزاب .

والحق أن الذين يأملون فى اكتمال ديمقراطى يكون صنوا لاكتمال ديمقراطيات الغرب ، يتجاهلون أن الديمقراطية هناك تستند إلى ركائز صلبة ، تتمثل فى قدرة المجتمع الإنتاجى ومؤسساته على الوفاء بمطالب مستويات من الحياة المعقولة لكل قطاعات المجتمع ، لأن الديمقراطية لايمكن أن تكون ملهاة تغنى الجماهير عن حقها فى حياة كريمة .. وليعذرنى الأخوة فى الخرطوم ، إن اضطرنى السياق ، أن أستعيد مما حدث فى السودان أخيرا بعض العبرة والدرس .

لقد كان خروج الجماهير السودانية إلى الشارع يعنى فى أبسط دلالاته ، المطالبة بأن يتواكب جهد الدولة فى الإصلاح الاقتصادى وفى التخفيف من معاناة القطاعات الأغلب من الشعب ، أن يتواكب جهد الدولة فى هذا المجال مع جهدها فى إنعاش الحياة السياسية للبلاد ، بفتح الأبواب على مصاريعها لقيام خمسين حزبا أو أكثر دون ضابط أو قانون .

وبالتالى فجوهر القضية فى درسها المستفاد ، أن يساير التطور الديمقراطى ، تعزيز القدرة الاقتصادية والإنتاجية للمجتمع والعكس صحيح ، لأن الجوعى يحلمون برغيف العيش قبل أى شىء آخر ، وربما يكونون على استعداد لأن يبادلوه بصوتهم الانتخابى .

يدخل ضمن اعتقاد الرئيس مبارك بأولوية المشكلة الاقتصادية ، إصراره على أن ترتفع معدلات الإنجاز فى الخطة الخمسية القادمة إلى نسبة نمو تكافىء مطلبين أساسيين :

أولهما ، مطالب مليون و٢٠٠ ألف فم جديد ، يمثلون عبء الزيادة السكانية كل عام وهو عبء يلتهم النسبة الأغلب من معدلات التنمية .

ثانيهما ، ضرورة تحقيق تقدم محسوس فى حياة المصريين بزيادة قدرة المجتمع على الإنتاج بما يلبى مطالب تحسين الخدمات والمرافق والإسكان

وإذا كانت معدلات التنمية قد وصلت فى متوسطاتها خلال سنوات الخطة الاولى إلى حدود تقرب من ٨ فى المائة فإن النسبة الأكبر قد التهمتها الزيادة السكانية ، الأمر الذى يعنى ضرورة رفع معدل النمو على هذه النسبة ، لكى يبقى ، بعد مطالب الزيادة المئوية فى السكان ، ما يفى بضرورات تحسين ظروف الحياة المصرية .

ومن ثم فإن الحكومة الجديدة سوف تكون مطالبة بنظام أكثر كفاءة وقدرة فى متابعة تنفيذ خطط التنمية . وإزالة العقبات أولا بأول لكى يرتفع معدل التنمية السنوية إلى حدودها المأمولة .

يدخل أيضاضمن أولويات الرئيس مبارك فى الفترة الثانية من رئاسته ضرورة إعطاء دفعة قوية لقضية الإنتاج ، يستوى فى ذلك القطاع العام ، الذى يجرى تجديد طاقاته وإصلاح هياكله التمويلية ، وترشيد أدائه وإدارته ، والقطاع الخاص الذى يرى الرئيس مبارك ضرورة أن يتسع دوره ونشاطه دون قيود أو عقبات وربما تكون القاعدة الأصل فى العلاقة بين القطاعين الخاص والعام فى المرحلة القادمة ، أن يقتصر دور القطاع العام فقط على المشروعات الضخمة التى لا يقدر القطاع الخاص على النهوض بأعبائها ، وأن يتوسع دور القطاع الخاص إلى حد يكافىء قدرته ، مع إزالة المشاكل التى تحول دون نمو هذا الدور وتعاظمه ، وبالتالى فربما يكون متوقعا أن يعاد النظر فى عدد من المشاكل ، التى أعاقت القطاع الخاص عن القيام بدوره .

يدخل ضمن أولويات الرئيس مبارك أيضا ، ضرورة العمل على تخفيف الأعباء عن أصحاب الدخل المحدود والسعى إلى تجنيبهم الآثار التى يمكن أن تنجم عن بعض مطالب الإصلاح الاقتصادى .

على أن القضية الكبرى التى تشغل بال الرئيس مبارك فى فترة رئاسته الثانية هى قضية توسيع فرص العمل أمام الخريجين من الشباب ، شريطة أن يكون عملا منتجا ، يحقق فيه الشباب ذواتهم ويشكل فى نفس الوقت إضافة حقيقية إلى طاقة مصر الإنتاجية .

وسوف تكون تلك القضية على رأس التكليفات التى سوف يتضمنها خطاب الرئيس مبارك إلى الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء والذى يعكف الرئيس على صياغة خطوطه الأساسية .

ويتجه التفكير فى هذا المجال إلى التوسع فى توزيع الأرض الجديدة على الخريجين ، الذين سوف يكونون محل رعاية خاصة من الرئيس مبارك ، بإصراره على أن يتابع ميدانيا هذه المشروعات فى زيارات متكررة لكى يضمن التنفيذ السليم دون عوائق .

كما يتجه التفكير أيضا الى إنشاء مؤسسة مالية لتشجيع المشروعات الصغيرة تقوم على إقراض الشباب بشروط ميسرة حتى يتمكن من إنجاز مشروعاته .

وترتبط بقضية الشباب ، قضايا عديدة ، لعل أهمها – من وجهة نظر الرئيس – ضرورة البدء بإصلاح جذرى فى فلسفة التعليم ووظيفته ، لأن التعليم ، من وجهة نظر مبارك ، استثمار ينبغى أن نحسن تخطيطه حتى يضمن كل شاب بعد تخرجه عملا منتجا ، يشبع طموحاته ويحقق فى نفس الوقت إضافة صحيحة لقدرة مصر وطاقاتها .

ماذا عن توجهات المستقبل القريب ؟ .

يمكن أن نقول إن المستقبل القريب سوف يشهد خطوة جديدة ومهة على طريق الإصلاح الديمقراطى ، وذلك بالعمل على إنشاء قانون جديد للانتخاب ، يستوعب الأخطاء والمشاكل والمصاعب التى كشفتها الممارسة ، ويستوعب أيضا هذا التنوع القائم فى نظم انتخابية تختلف باختلاف المؤسسات ، بحيث يكون هناك

قانون انتخابى موحد يصلح لانتخابات مجلسى الشعب والشورى والمجالس المحلية ، وتتجه النية - على ضوء مصاعب التطبيق - إلى العودة إلى نظام الانتخاب الفردى ، خصوصا أن طريقة الانتخاب بالقوائم النسبية أو المطلقة كانت صعبة على الناخب الذى لم يستطع استيعابها ، كما أنها خلقت مشاكل عديدة فى طريقة حساب النتائج .

يمكن أن نقول أيضا إنه على ضوء قانون الانتخاب الجديد ، ربما يكون هناك تفكير فى المستقبل غير البعيد فى مجلس جديد للشورى ، على أن تتوسع بعض من اختصاصات هذا المجلس .

يبقى بعد ذلك سؤالان مهمان :

لماذا لن يشهد المستقبل القريب تغييرا فى الدستور ؟

ولماذا لن يجرى فى القريب العاجل تعيين نائب لرئيس الجمهورية ؟

فى قضية تغيير الدستور ، يرى الرئيس مبارك - باختصار - أن مصر أحوج ما تكون الآن الى قدر من الإجماع الوطنى يساعدها على العبور باقتصادها من مرحلة النقاهة إلى مرحلة الانتعاش ، وسوف يفتح تغيير الدستور فى الوقت الراهن ، الباب لخلافات عميقة بين قوى المجتمع المصرى ، خصوصا أن كل طرف يريد تغيير الدستور على ضوء مصالحه وأفكاره وهواه .

هناك من يرغبون فى تغيير الدستور ، لكى يرفعوا من بنوده كل ما يتعلق بحقوق المواطن فى مجانية التعليم ، أو حقوق العمال والفلاحين فى ضمان نسبة تمثيل فى المؤسسات الشعبية تصل إلى حدود خمسين فى المائة .

وهناك من يرغبون فى تغيير الدستور ، ليصنعوا دستورا جديدا ينهى التعدد الحزبى ، لصالح حزب واحد ، يرونه حزب الله ، أما الأحزاب الأخرى فلا مجال لها فى حكم ينهض على شريعة الإسلام كما يفهمونها .

هذه الرغبات المتصادمة ، سوف تفتح الباب لانشقاقات عميقة فى المجتمع المصرى ، لا مسوغ لها ، ولعلها تكون مدخلا لمن يريدون أن يعصفوا باستقرار مصر ، بتصدير أنواع الفتن إليها ، ابتداء من فتنة الإرهاب إلى الفتنة الطائفية ،

إلى الفتنة الطبقية ، وتلك قضايا لا تستطيع مصر أن تتحمل آثارها مع اقتصادها الذى خرج بالكاد من غرفة الانعاش إلى مرحلة النقاهة .

أما قضية نائب رئيس الجمهورية ، فهى لا تزال مؤجلة من وجهة نظر الرئيس ، لأنه لا خطر ولا ضرورة ، فالدستور الحالى يقنن بكل الوضوح أوضاع الخلافة ، إذا ما تعذر على الرئيس القيام بواجبه ، والرئيس يرى أنه لا يزال يحتاج إلى مزيد من الوقت حتى يجىء اختياره لنائبه ، اختيارا صحيحا ودقيقا .

المصور - ٢٦ / ١٠ / ١٩٨٧

من مصر الصحوة إلى مصر النهضة

إن كان الرئيس مبارك قد قدم ، وعدا ، بأن تكون ولايته الثانية ، انتقالا بمصر الصحوة إلى مصر النهضة ، فأحسب أن ذلك ينبغى أن يكون واجب كل المصريين ، لا واجب الرئيس وحده ، فالنهضة تعنى أن نشارك جميعا فى تحمل المسئولية ، وأن نحمل بعضا من أعبائها ، وأن نكون على مستوى الواجبات التى تفرضها ضرورات النهضة .

وإذا كان الرئيس مبارك ، قد حمل إلينا فى خطابه الوطنى الضافى ، رنة تفاؤل ، وإشارة أمل ، بأن الهدف ممكن ، وأننا قادرون على بلوغه ، لأن مصر تملك ركائز قوية يمكن أن ينهض على أساسها مجتمع منتج ، قادر متكافل ، يسوده وئام الوحدة الوطنية ، ويظلله العدل الاجتماعى ، فلقد حمل إلينا الرئيس فى خطابه أيضا ، ما يشير إلى كثير من المخاوف التى يمكن أن تعوق المسيرة أو تعطل الهدف .

النهضة هدف ممكن ، لأن فى مصر حضارة وتاريخا ، ولأن فى مصر حشدا هائلا من المثقفين والعلماء والمبدعين ، ولأن فى مصر قاعدة وطيدة لصناعة يمكن أن تكون متقدمة ومنتجة ، ولأن فى مصر أعظم من بنوا وشيدوا ، ولأن فى مصر نيلا وافر العطاء وأرضا كان فلاحوها هم أول من علموا الإنسانية الحرث والغرس والحصاد .

النهضة هدف ممكن ، لأن داخل كل مصرى طاقة يمكن أن يترجمها إلى قوة إبداع هائلة إن توفر الحافز ونظام العمل الرشيد والثواب والعقاب ، والثقة بالنفس ، وتكافؤ الحقوق والواجبات ، والإحساس بأهمية المشاركة ..

وإذا كان المصريون كأفراد ، قد أبدعوا وأضافوا فى كل مجال ، خارج أوطانهم ، فإن علينا أن نعرف ، أن المشكلة لم تكن أبدا فى الفرد ، وإنما كانت فى المناخ الذى لم يهىء للأفراد أجواء تمكنهم من أن يشكلوا من هذه الذوات الفردة ، الفريق المتكامل المتناغم ، الحريص على الهدف ، مترفعا عن صغائر الحزازات التى يخلقها سباق المنافع فى أسواق النفاق .

إن كان خطاب مبارك قد حمل إلينا رنة تفاؤل وإشارة أمل ، فلأن متطلبات النهضة قائمة وموجودة ، فى ركائز الموقع والمكان ، فى سمات الفرد المصرى وخصوصيته ، فى ميزات شعب يتألق معدنه متوهجا بالأصالة عند كل اختبار ، ثم فى ذلك المناخ الذى ساد مصر منذ فترة ولايته الأولى ، عندما تبددت ريح سموم كادت تعصف بالوطن ، تريد أن تأخذه إلى المجهول ، وعندما اتسع حق المشاركة ليضع المعارضة والحكم معا فى إطار مسئولية الدولة والتزامها ، وعندما أصبحت الطهارة عنوانا على الحكم ، وعندما تغيرت العلاقة بين الحاكم والمحكوم ونزلت من عليائها الفرعونى .

لقد كان أخطر مافى دلالات الاستفتاء الأخير على رئاسة مبارك لفترة ثانية ، هذا الحضور الكثيف ، الذى لمسناه جميعا ، إلا أن يكون زيغ البصر والفؤاد قد حجبا قدرة البعض منا على أن يرى وجه الحقيقة ، كان الحضور يعنى فى دلالته الكبيرة ، تجسيد الصحوة المصرية فى جماهير خرجت لكى تشارك وتؤكد مسئوليتها فى المشاركة .

إن كانت ركائز النهضة قائمة وموجودة ، إن كان المناخ قد تبدل وتغير ، فلماذا تساورنا المخاوف ، ولماذا القلق من أن تتعوق المسيرة أو يتعطل الهدف ؟

مصدر القلق والمخاوف ، أن نهضة الأمة ، تتطلب اتفاقا عريضا من كل قواها وأحزابها السياسية على تجسيد المصالح الوطنية العليا فى أهداف واضحة ، لايجوز فيها الخصام ولا المزايدة ، وعلى ترتيب أولويات مسيرتها بما يكفل اتساق خطو المجتمع على طريق النهضة ، وعلى تنظيم علاقاتها الداخلية ، بما يمكن المسيرة من أن تستظل بقيم وتقاليد صحيحة ، يزدهر فيها الرأى والرأى الآخر .

ومأظن أن مبارك ، كان يقصد شيئا آخر وهو يمد يده الى كل القوى السياسية فى مصر ، داعيا الى حلف نزيه ، أمين ، صادق ، يضع فى اعتباره الأهداف الوطنية العليا ، ويضع فى اعتباره أولويات المسيرة لتحقيق هذه الأهداف ، والقيم التى ينبغى أن يستظل بها كل المصريين ، بصرف النظر عن انتماءاتهم الحزبية ، فهل يكون لهذه الدعوة أصداؤها الواجبة والصادقة فى أحزابنا المصرية ، أم تمضى الأمور على عواهنا الراهنة بلا ضوابط او معايير ، حتى لو كانت ضوابط المصلحة الوطنية العليا ومعاييرها ؟

ليس من المصلحة الوطنية فى شىء أن نهيل التراب على كل مامضى ، لأننا نريد الثأر منه ، ولأننا نتصور – وهما – أن الأمس البعيد يمكن أن يعاود سيرته الأولى !

وليس من المصلحة الوطنية فى شىء ، أن نتشبث بصيغ جامدة تحت دعاوى الأيديولوجية ، ونغلق عيوننا عن كل ما يجرى فى العالم ، شرقا وغربا ، لأننا نخاصم - عنادا - الانفتاح الاقتصادى ورأس المال الخاص والاستثمار المحلى والأجنبى ، والعلاقات المتوازنة مع الشرق والغرب ! .

وليس من المصلحة الوطنية فى شىء ، أن يأخذنا شطط المواقف إلى الحد الذى لا نستطيع أن نميز فيه بين أنصار الديمقراطية وأعدائها ، فنجهد أنفسنا فى أن نجد المبررات للإرهاب ، نفاقا وخوفا أو شماتة وكرها ! .

وليس من المصلحة الوطنية فى شىء أن نختلق زور القول وكذب الوقائع ، لكى نغتال كل فجر ونقتل كل إنجاز لندفع الجميع إلى حافة اليأس !

هذه القضايا على بداهتها الشديدة - مع الأسف - لا تزال موضع جدل ونقاش ، لا يثمران سوى الشتات والفرقة والجدب ، على حين تؤكد ديمقراطيات العـالم كله ، أن ثمة قواعد وأصولا ينبغى أن يتعارف عليها الجميع ، لكى تكون عقدا وميثاقا ، يضمن أن تكون الديمقراطية فى خدمة أهداف الشعب ومصالحه ، لا عبئا على مسيرته .

ان حلف التقدم ، الذى ينشده مبارك وينشده معه كل المصريين الذين يتوقون إلى اكتمال صحيح لديمقراطيتنا ، لا يمكن أن يقوم إلا فى إطار ميثاق يبنيه الحوار الحر والبناء بين كل أحزابنا السياسية ، دون عناد من الأقلية أو تسلط من الأغلبية ، وبفهم موضوعى لضرورات النهضة وشروطها ، وبإدراك شامل لصعوبات المرحلة وضروراتها ، وتمييز صحيح للتحديات التى تواجه الوطن ، خصوصا تحديات الخارج ، سواء تلك التى مصدرها هؤلاء الذين لا يريدون لمصر أن تنهض ، حتى تبقى مقعدة بغير حراك على حافتى اليأس والأمل ، أو أولئك الذين يريدون أن يعصفوا باستقرارها وديمقراطيتها لكى نظل أبدا فى الحلقة المفرغة .

والميثاق الذى أعنيه ، لا يعنى اللوح المحفوظ الذى يقيد كل اجتهاد أو يقتل كل مبادرة أو يعيد من الباب الخلفى - بدواعى الإلزام - بعضا من طبائع النظام الشمولى .

الميثاق الذى أعنيه ، إتفاق وطنى واسع حول ما ينبغى أن يكون .

المصور - ١٦ / ١٠ / ١٩٨٧

التسعينيات المصرية وتحدياتها
فى عالم جديد جديد

لأن الأمس جزء من الغد ، ولأن الماضى يُورث المستقبل بعضا من ملامحه ، تأتى التسعينيات ونحن على مشارف عالم جديد جديد شكلت نهاية الثمانينيات بعض قسماته .

مع نهاية الثمانينيات ، حدث الإعصار الكبير ، اجتاحت رياح الحرية شرق أوربا ، تعصف بأنظمة الحكم هناك ، تتساقط واحدا وراء الآخر كأوراق الخريف ، تنهى مصداقية الحكم الشمولى والحزب الواحد وعبادة الفرد وتضرب فى العمق العقيدة الماركسية ، فكرا وتطبيقا ، لأن البشر ما عادوا يطيقون أن يصبحوا أنماطا وقوالب تقتل داخلها حرية المبادرة والإرادة وحق التنوع والخلاف .

تأتى التسعينيات ونحن على مشارف عالم جديد جديد ، أكثر حرية وأكثر ديمقراطية ، لكنه أيضا أكثر صعوبة وتعقيدا !

حواجز العقائد تتساقط بين شرق أوربا وغربها لصالح « البيت ، الأوربى الكبير » ، رغم تحذيرات موسكو ورغم مخاوف واشنطن من ضياع خطوط التقسيم التى فرضتها " يالتا " فى قسمة النفوذ التى أعقبت الحرب العالمية الثانية .

تكنولوجيا الغد تثبت تفوقها الساحق على أيديولوجيا الأمس لأنها الأكثر تأثيرا فى تقدم الإنسان .. وفى موسكو وسائر أوربا الشرقية يبادلون أيديولوجية ماركس ولينين بتكنولوجيا الغرب ، لأن الأيديولوجية لم تستطع أن تضمن سباق السلاح أو سباق التقدم .

الموازين القديمة تتبدل باختفاء ثنائية " القطبين الأعظم " لأن واحدا من القطبين يعيش زلزال التغيير ، تأخذه هموم الداخل وانفجاراته المتتابعة الى موقع مختلف عن موقع الند القديم .

الأولويات المألوفة تتبدل .. الوفاق الجديد يحاصر بؤر التوتر الساخنة ، يستل منها عناصر الصدام ، والتكنولوجيا الحديثة تقلص دور المواد الأولوية ، تسحب

إمكان أى دور ضاغط لدول المواد الخام ، والعالم الثالث بأكمله يكاد يتجرد من معظم عناصر قوته ، إلا هؤلاء الذين يستطيعون أن يستبقوا أقدارهم ليلحقوا بركب التقدم .. أما الباقون ممن لا يستطيعون ، فربما يصبحون إضافة ثقيلة نصيبها الهامشى بعض المواساة وبعض العطف ، عندما تصبح المجاعات المستمرة خبرا يؤذى مشاعر العالم الغنى !

على هامش هذا الاختيار الصعب ، تقف مصر التسعينيات ، يواجهها تحد فريد ، خياره الأوحد أن تكون جزءا من هذا العالم المتقدم ، لأننا نملك بالفعل كل الامكانات وكل المقومات ، ولأن الثمانينيات المصرية ، رغم صعوباتها ، قد هيأت لهذا الاختيار بعضا من شروطه الناجحة .

لقد فعلتها تايوان وسنغافورة وهونج كونج وكوريا ، ويفعلها الآن عدد آخر من الدول الآسيوية الصغيرة ، فلماذا لا نستطيع أن نفعلها ؟! .. فى الثمانينيات قفزت هذه الدول إلى مصاف الدول الأكثر تقدما ، فلماذا لا يكون فى وسعنا أن نقفز نحن إلى هذا الركب ؟!

- ليس مستحيلا بكل المقاييس أن نكون فى السياحة مثل اليونان وإسبانيا !
- وليس مستحيلا بكل المقاييس ، أن نكون فى الصناعة صنو الإسرائيليين أو الكوريين !
- وليس مستحيلا بكل المقاييس ، أن نكون فى الزراعة مثل الهند ، نُصمم ثورة خضراء ، تُوفر القدر الأكبر من غذائنا !
- وليس مستحيلا بكل المقاييس ، أن نصنع هذا المزيج المركب من عناصر تقدم ، تشمل مجالات عديدة نملك فيها كل الإمكانات ، لكنها إمكانات مبعثرة مشتتة ، لم يزل يحول دون حشدها وحسن استخدامها بقية من عوائق زال معظمها فى الثمانينيات .

❑❑❑

الثمانينيات المصرية ، رغم صعوباتها قد هيأت لهذا الاختيار بعضا من شروطه الناجحة .

تأكد الاختيار الديمقراطى ، باعتباره الطريق الذى لا طريق سواه ، لتقدم الوطن وضمان استقراره وأمنه .. رسخت فكرة التعدد الحزبى بديلا عن فكرة النظام وترسّخت حرية الكلمة بديلا عن الرأى الواحد والصوت الواحد ، ولم يعد هناك حصانة مقدسة أو مسبقة لأى من الأشخاص أو الأفكار أو الأعمال إن لم تكن إضافة مخلصة جادة إلى الجهد الوطنى .

كان هناك أكثر من فرصة للنكوص ، وكان هناك أكثر من مبرر للردة ! لكن المسيرة الديمقراطية استمرت عبر مصاعب عديدة ، وربما دون تقاليد راسخة ، لكنها أثمرت فى النهاية نوعا من الإجماع الوطنى على قضايا عديدة ، إجماع وطنى على رفض الإرهاب وإجماع وطنى على ضرورة الاعتراف بالدور المهم الذى يمكن أن يلعبه القطاع الخاص ، وإجماع وطنى على ضرورة رفع العراقيل أمام فرص الاستثمار ، وإجماع وطني على ضرورة أن نزيل عن القطاع العام ترهله وأن يتحدد دوره فقط فيما لا يقدر عليه أو لا يستطيعه القطاع الخاص .

اكتملت لمصر علاقاتها العربية ، لتعود مرة أخرى قوة إقليمية فاعلة فى محيطها العربى ، دورها الأساسى أن تساعد – فى إطار متغيرات عالمنا الجديد – على خلق وفاق عربى ، يحشد طاقات العرب على طريق تنمية شاملة ، يصعب بل يستحيل بدونها ، أن يكون للعالم العربى مكان متوازن فى عالم الغد .

قاومت مصر إغراء أن تعزل طرفا عربيا أو أن تكون طرفا فى محور عربى يواجه محورا عربيا آخر ، لأن مصر تدرك أن الوفاق العربى على هدف التنمية الشاملة هو طريق الخلاص العربى فى عالم جديد ، تتوحد كياناته الكبيرة بحثا عن الأسواق وسباقا على التقدم .

ومثلما اكتملت لمصر علاقاتها العربية ، توازنت فى الثمانينيات علاقاتها السياسية مع كل دول العالم ، انطلاقا من رؤية مستقبلية تضع فى اعتبارها الأول ، التزايد المستمر فى حجم الاعتماد المتبادل فى عالمنا ، لأنه إن كان صحيحا أن علينا أن نأخذ أنفسنا دائما بمبدأ الاعتماد على الذات ، فالصحيح أيضا أن أحدا لا يستطيع أن يكتفى بذاته ليقول : إنه قادر على إنتاج كل شىء ابتداء من الإبرة إلى الصاروخ وما بينهما ! .. رؤية مستقبلية تضع فى اعتبارها أيضا ، أن فرص الصدام تنسحب من عالمنا الجديد ، لتفسح المجال أمام توافق دولى قد يساعد على إيجاد حلول سلام عادلة لمشاكلنا الإقليمية .

الثمانينيات المصرية شهدت أيضا رغم مصاعبها الكبيرة ، إنجازا هو بكل المقاييس إنجاز ضخم وهائل ، بدونه قد لا يكون فى وسع مصر إحداث التقدم الذى تنشده فى التسعينيات .

جددت مصر بنية أساسية كانت قد اهترأت وتآكلت وحدَّثت مصانع كانت قد تقــادمت وتهالكت وأنقذت وأضافت مرافق عـامة كانت قد وصلت إلى أســوأ حال : « المجارى ، الكهرباء ، السكك الحديدية ، الطرق ، التليفونات ، شبكات المياه » وفرشت فوق الأرض المصرية خريطة عمران وحياة جديدة ، يقوم عليها عدد من المدن والمجتمعات الجديدة التى أصبحت عنوانا على إمكان خروج المصريين من زحام واديهم الضيق وعنوانا فى الوقت نفسه ، على قدرة القطاع الخاص المصرى على الإنجاز .

تحملت مصر من أجل هذا الإنجاز ديونا ضخمة ترتب عليها وجود فجوة تمويلية تصل أعباؤها الى حدود ٤ آلاف مليون دولار كل عام . لكن ذلك كله لم يذهب هباء ولم يضع سدى .

لعل أبرز ملامح الثمانينيات المصرية أخيرا ، هذا التقدم المحسوس فى دور المؤسسات ، والذى ساعد على اتزان علاقة الفرد بالسلطة وعلاقة السلطة بالمجتمع ، فالسلطة التنفيذية قد فقدت حصانتها البيروقراطية التقليدية ، التى مكنتها من الاستعلاء طويلا على الجماهير ، لتصبح الآن فى وضع الدفاع وموضع النقد والنقاش والمساءلة اليومية ، وفى المقابل تكرس للسلطة القضائية استقلال قادر ، كرس سيادة القانون وكرس ضمانات العدالة للجميع بلا تميز أو تمييز .

وما أظن أن أحدا يستطيع أن ينكر أن هذا التنوع الخصب فى السلطة التشريعية ، ممثلة فى مجلس الشعب ، قد مكن المؤسسة التشريعية من نضج ملحوظ فى دورها التشريعى والرقابى .. فإذا ما تحدثنا عن الصحافة فهى حرة مطلقة بلا حدود فوق منابرها الحزبية ، وهى حرة ومسئولة فوق منابرها القومية ، يتأكد كل يوم حقها فى أن تسأل وأن تسائل ، فى أن تعرف وأن تقول كل الحقيقة ، لا سلطان عليها سوى القانون .

ذلك لا ينفى أوجه قصور عديدة لا تزال تعيش بين ظهرانينا ، تمنع الاستثمار الأكمل لكل هذه الظروف المتاحة ، تحول دون حشد كامل لكل قوى المجتمع من أجل إنجاز صحوته الكبرى .

ذلك لا ينفى أيضا حاجة مصر إلى تعميق مسارات ديمقراطية صحيحة تفتح الطريق أمام تعدد حزبى كامل تكون فيه الجماهير ، هى الحكم وصاحب القول الفصل أو حاجة الصحافة المصرية الى تخفيف القيود التى تضع العراقيل أمام التوسع فى حق الإصدار بإعادة النظر فى القوانين التى كانت تعبر عن مرحلة الانتقال إلى التعدد الحزبى بأكثر مما تعبر عن مرحلة التعدد الديمقراطى ذاتها .

ذلك لا ينفى ثالثا ، أننا نشكو من بطء الإجراءات وغلبة الروتين ، وسطوة الموظفين وفساد الذمة فى بعض المواقع .. تلك أوجه قصور نعرفها جميعا ، لكن ذلك لا ينفى أن الثمانينيات على مصاعبها ، تعطى مصر ربما لأول مرة فى تاريخها فرصة واقعية لإحداث التقدم الذى ننشده فى التسعينيات .

❑❑❑

تُجابهنا فى التسعينيات فجوة الغذاء ، باعتمادنا المتزايد على الاستيراد من الخارج وعجزنا عن أن نجد الحل الصحيح لهذه المنافسة القاسية بين الإنسان والحيوان فى مصر على رقعة الأرض الخضراء ، وقصور سياستنا عن أن تجد حلا واقعيا وعمليا لمشكلة الأعلاف وتعثر جهودنا من أجل أن نحقق بعض الاكتفاء الذاتى فيما يمكن أن نسميه " طعام المصريين الأساسى " .

تحكمنا فى ذلك رقعة الأرض ومحدودية المياه ، لأن إمكاناتنا فى المجالين ، حتى فى صورتها النهائية لن تعطينا على أحسن الأحوال سوى مضاعفة مساحة الرقعة المنزرعة ، فى وقت ربما يكون عدد المصريين قد وصل فيه إلى حدود ٨٠ مليونا .

ما من حل تطرحه التسعينيات إزاء هذا الموقف الصعب غير أن تنسحب الدولة تماما من أى نشاط إنتاجى زراعى ، لأن حوافز الأفراد والمؤسسات الخاصة والاستثمارية ، سوف تمكن الأرض المصرية من عائد أكثر وفرة وإنتـاجا ، ينبغى أن تنسحب الدولة من أى نشاط إنتاجى زراعى ، لكى تتفرغ لإحداث ثورة خضراء ، تستطيع أن تزيد من كثافة الإنتاج الزراعى ، عبر أساليب حديثه تضع فى اعتبارها تكنولوجيا الزراعة المتقدمة .

تجابهنا فى التسعينيات فجوة تمويلية ضخمة ، هى الآن فى حدود ٤ مليارات ونصف المليار دولار كل عام ، فمن أين يمكن أن نسد هذه الفجوة ؟!.

سوق الاقتراض الدولى تضيق عاما وراء عام ، لأن الوضع لم يعد مثلما كان فى سنوات فوائض البترول ، والطلب على الاقتراض يشهد زبائن جددا : دول أوربا الشرقية التى يريد الغرب أن يساعدها على العودة إلى " عالمه الحر " وأظن أننا فى مصر قد بلغنا سقف الاقتراض ولم تعد هناك فرصة لمزيد .

ما من حل تطرحه التسعينيات سوى أن نحسن الخطاب إلى المصريين الذين يحتفظون بأموال فى الخارج والداخل تقول أبسط التقديرات إنها ما بين ٤٠ و ٦٠ مليار دولار .

لماذا لا نساعد هؤلاء على تحويل أموالهم الى ثروات دائمة وثابتة ، لماذا لا نبيعهم أرض الدولة الزراعية ؟ ، لماذا لا نبيعهم عقاراتها ؟ لماذا لا نبيعهم أنشطة سوف يكونون الأقدر على إدارتها ؟ متاجر التوزيع أو فنادق السياحة وشركاتها ؟ لماذا لا نبيعهم حتى بعض أنشطة القطاع العام الصغيرة التى تحتاج إلى رعاية المالك وحرصه ؟

سوف يسهم عائد البيع فى فيض نقدى هائل ، تستطيع الدولة أن تعيد استثماره وليس هناك ما يمنع من أن يكون دور الدولة ، أن تستثمر لتبيع ، وأن تبيع لتستثمر ، لأن الهدف فى النهاية هو رفع معدلات النمو إلى حدود تستطيع أن تجابه فيض المواليد وأن تحقق فى الوقت نفسه تقدما محسوسا فى حياة المصريين .

إن معدلات التنمية الراهنة والتى هبطت فى مجالات إنتاجية عديدة إلى حدود قد لا تصل إلى ثلاثة فى المائة لابد أن ترتفع إلى مستويات أخرى حدها الأدنى ١٠ فى المائة ، وليس ذلك هدفا مستحيلا ، إن استطعنا أن ندير هذه العلاقة الجديدة « نستثمر لنبيع ونبيع لنستثمر .. »

لقد طرح فؤاد سلطان وزير السياحة أفكارا من هذا النوع ، غير أن هذه الأفكار جُوبهت بالتسفيه أو الرفض ، انطلاقا من بقايا مواقف عقائدية وأيديولوجية لم تعد تُلزم أحدا في عالم اليوم ، بعد أن أثبتت تجارب مريرة لشعوب عديدة ، أن هذه العقائد والأفكار عاجزة عن مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل .

لم يناقش أحد على نحو جدى وموضوعى ، أفكار وزير السياحة فى ضوء واقعنا الراهن ، حيث يدخل سوق العمل كل عام ما يقرب من نصف مليون شاب وشابة !

كيف نجد لهؤلاء أعمالا مثمرة تضيف إلى الناتج القومى ؟ كيف يمكن أن تستوعبهم سوق العمل ، إن كانت الدواوين تعانى من اكتظاظ فظيع هو فى حقيقته نوع من البطالة المقنعة ، وإن كان القطاع العام يشكو من زحام له مردوده السلبى على إنتاجية العمل ! ثم إلى متى نستطيع الانتظار إن تراكمت هذه الأعداد ، نصف مليون كل عام ، لتضيف إلى مشاكلنا تضخما مخيفا فى مشكلة البطالة ؟!

لا حل سوى أن نضاعف حجم استثماراتنا بغير طريق القروض التى بلغت سقفها الأعلى ، وأن تدور عجلة الاستثمار دون توقف ، وذلك لن يتحقق بقروض الصندوق أو البنك الدولى ، كما أنه لن يتحقق بمساعدة الأشقاء أو الأصدقاء ، وإنما سبيله الأمثل « أن نستثمر لنبيع ونبيع لنستثمر » وأن نضمن انتظام هذه الدورة على نحو سليم ونزيه .

سوف يساعدنا أيضا على عبور الفجوة التمويلية ، أن نبحث وأن ندقق فيما يقوله المستثمرون العرب من أن أيا من المشروعات التى أقاموها فى مصر لم تحقق ربحا وأن العائد كان فى مجمله خسارة لا تغرى بالاستمرار أو الحماس !

أعرف أن كثيرين منهم قد خسروا لأنهم لم يدققوا فى اختيار شركائهم أو المشرفين على أعمالهم أو لأنهم أداروا بكثير من السفه مشروعاتهم ، أو لأنهم لم يقيموا المشروعات استنادا الى دراسات جدوى صحيحة ، ولكن إن صح ما يقولونه من أن أيا من مشروعات الاستثمار العربى لم تحقق ربحا حتى الآن ، فتلك قضية ينبغى التوقف عندها لعلاج أسبابها ، إن كان لهذه الأسباب دخل فى إجراءات الدولة أو قوانينها .

إن مجمل الظروف المحيطة بالاستثمار العربى فى العالم الآن تؤكد لهؤلاء المستثمرين أن المناخ أكثر أمنا فى عالمهم العربى ، وأن كل قوانين الاقتصاد الليبرالى يمكن أن يتم شطبها أو تجاهلها بجرة قلم ، إن دعت ظروف الغرب إلى تقليص هذه الاستثمارات أو تقييدها أو عقابها حتى على نحو سياسى .. فلماذا لا تكون مصر منطقة جذب حقيقية لهؤلاء ؟

تجابهنا فى التسعينيات أخيرا مشكلة الفجوة التكنولوجية بينما العالم يدخل الآن مرحلة جديدة يسمونها « مابعد العصر الصناعى » بالتركيز على صناعات الإلكترونات ، التى أصبحت قاسما مشتركا فى كل مجالات الإنتاج البشرى ، والتى

تحولت إلى صناعة قائمة بذاتها جاوز عائدها فى العالم المتقدم ألف مليار دولار .. صناعات جديدة لا تقوم على المادة الخام ، لا تحتاج إلى استثمارات مهولة ، فقط تحتاج إلى العقول المدربة على الابتكار والإبداع وتحتاج الى التنظيم العلمى الدقيق .. والمدهش ، أن لنا فى هذا المجال أفرادا عديدين بلغوا من الشهرة حدا عالميا وأصبحوا نجوما تعتمد عليهم هذه الصناعة فى أوربا والولايات المتحدة .

لقد حققت ٤ دول آسيوية صغيرة ، عائدا من هذه الصناعة جاوز الخمسين مليار دولار ، لأنها استطاعت أن تقتطع لنفسها ٢٠ فى المائة من حجم السوق فى هذه الصناعة الجديدة ، والمؤسف أن لدينا كل الإمكانات والمطلوب فقط حشدها وتشجيعها وتهيئة المناخ الصحيح الذى يعطيها فرصة النجاح .

❑❑❑

التسعينيات تحمل لنا تحديات جادة ، فى قدرتنا أن نجابهها وليس أمامنا سوى أن ننجح لأن عالمنا الجديد ، لا يعطينا أى خيار آخر ، إما أن نلحق بالركب وإما أن نبقى فى طابور من ينتظرون العطف أو المساعدة ! وإمكانات النجاح هائلة لأننا نملك كل القدرات وكل الإمكانات ولأن الثمانينيات المصرية قد هيأت شروطا عديدة تساعدنا على النجاح .

المصور – ١٩٨٩/١٢/٢٩

القطاع العام ماذا نبيع وماذا نبقى ؟

مرة أخرى ، يعود الجدل صاخبا عاليا من حول قضية التصرف بالبيع ، فى بعص وحدات القطاع العام ..

هناك من يريدون أن يجعلوا من الأمر ، قضية اختيار عقائدى ، يتعلق بأمزجة نخبة محدودة فى الحكم تود لو استطاعت أن تنهى ولأسباب عديدة دور القطاع العام بين يوم وليلة ! .

هناك أيضا من يصورون الأمر ، وكأن هناك عراكا داميا بين خطين متناقضين داخل الحكم ، خط يناصر الإبقاء على القطاع العام فى صورته الراهنة رغم مشكلاته وقصوره ، وخط آخر ينتصر لضرورة أن ترفع الدولة يدها عن كل نشاط اقتصادى !

فى خضم هذا اللغط الكبير تبدو الصورة ، وكأن هناك افتقادا كاملا لخطة شاملة تعيد النظر فى أوضاع هذه الوحدات الاقتصادية ومستقبلها .

.. واقع الأمر ، أن هناك خطة واضحة المعالم ، اولى مراحلها ، الاتفاق الكامل على ضرورة التصرف بالبيع فى هذا العدد الضخم من المشروعات الصغيرة التى تمتلكها المحافظات ووحدات الحكم المحلى ، يتبع ذلك التصرف بالبيع فى حصة القطاع العام فى شركات الاستثمار المشترك ، يتبع ذلك التصرف بالبيع فى بعض من وحدات القطاع العام التى لم تفلح كل الجهود فى إصلاح أحوالها .

وإذن فإن القضية الآن لم تعد : ماذا نبيع من القطاع العام ؟ وإنما ، لمن نبيع ؟ وكيف نبيع ؟ ولماذا أصبح البيع ضرورة ؟ !

١ - لأسباب عديدة ، ينبغى أن تكون البداية من هذا العدد الضخم من المشروعات التى تمتلكها المحافظات ووحدات الحكم المحلى .

أول الأسباب ، أن معظم هذه المشروعات تفتقد النظام المحاسبى الصحيح ، لا موازنة ولا مراجعة ولا متابعة تضمن تحقيق نوع من الرقابة يستهدف تقييم الأداء

أو حساب النتائج على نحو اقتصادى سليم يكفل لهذه المشروعات فرصة الاستمرار دون أن تكون عبئا على خزانة المحافظة .. هى - فى الأغلب - عزب صغيرة يديرها موظفون صغار ، دون أن يسألهم أحد عن النتائج ، وبرغم هذا العدد الضخم الذى يزيد على ٢٤٠٠ مشروع ، فإن نصف هذه المشروعات فقط هو الذى يمسك حسابات شبه صحيحة ، تتحدد فيها الأصول والخصوم ، والأرباح والخسائر ، أما الباقى فسداح مداح ، يتكفل صندوق الخدمات بتمويل خسارته المستمرة ، أو تختلط موازنته مع موازنة المحافظة .

ثانيا ، أن هذه المشروعات التى تتنوع أنشطتها ما بين الأمن الغذائى ، والصناعة والنقل والخدمات ، هى ، فى الأغلب ، مشروعات صغيرة . مزارع للدواجن تضم ثلاثة عنابر أو أربعة ! ، مزارع لتسمين الأبقار طاقتها فى حدود ٣٠ ذبيحة كل أسبوع (!) ، أسطول صغير لنقل الركاب قوامه خمسة أوتوبيسات أو عدد من سيارات الركوب الصغيرة .

.. هذه المشروعات الصغيرة يمكن أن تتحول فى يوم وليلة إلى مشروعات ناجحة ، إذا ما تملكها القطاع الخاص ، لأنه سوف يكون أكثر قدرة على تشغيلها تشغيلا منضبطا ، يضمن كفاءة الأداء ، وحسن الاستثمار ونمو المشروع ، على حين هى الآن ، وبكل المقاييس ، لا تحقق عائدا يتناسب مع استثماراتها ، بل إن بعضها يحقق خسائر تزداد ضخامة كل عام .

وإذا كانت الأرقام تقول ، إن جملة استثمارات هذه المشروعات تصل الآن إلى ٤٠٠ مليـون جنيه ، فإن العائد من جميع هذه المشروعات لا يزيد على ٢٢ مليون جنيه ، على حين تصل خسائر ٤٠٠ مشروع منها إلى ثلاثة ملايين جنيه كل عام . بل لعل بعضا من هذه المشروعات قد أغرقته الديون والخسائر !

فى الاسكندرية تبلغ خسائر هذه الشركات كل عام ٩٦ ألف جنيه ، وفى أقاليم وسط الدلتا تصل الخسائر إلى حدود ٢٩٨ ألف جنيه ، فى أقاليم القناة ومحافظة الشرقية تتصاعد الخسائر إلى ما يقرب من مليون جنيه ، فى أقاليم وسط الصعيد وصلت الخسائر إلى حدود نصف المليون .

ثالثا ، أن هذه المشروعات - برغم الادعاءات الكثيرة - لا تقوم بأى دور حقيقى فى موازنة أسعار السوق ، لإنتاجها المحدود ، ثم لأن هذا الانتاج المحدود يتم توزيعه على موظفى الديوان ونخبة المحافظة ، كل حسب وظيفته أو مكانته .

بل لعل المؤسف فى الصورة أن عددا من هذه المشروعات قد استحال إلى مجرد عناوين ولافتات لا تعكس شيئا حقيقيا ، لأن إنتاجها لا يظهر فى أسواق المحافظة أو أســواق المدن ، إلا أن يكون معطوبــا أو فاســدا ، ومع ذلك ثمة من لا يزالون يدافعون عن هذا الهراء ، لأنهم استمرأوا خداع النفس وخداع الآخرين !

هناك من يتشدقون بأن واحدا من فضائل مشروعات الأمن الغذائى فى المحافظات أنها هبطت بأسعار اللحوم إلى حدودها الدنيا ، على حين لا يسمع أحد من سكان المحافظة عن هذا « السعر الخاص » الذى لا يدركه سوى عدد محدود من موظفى المحافظة !!

هناك من يتشدقون ، بأن بعضا من هذه المشروعات ينبغى الحفاظ عليها ، لأنها تستهدف التصدير إلى الخارج ، وعندما تسألهم عما يصدرونه تجىء الأرقام هزيلة ومضحكة !!

لا أود أن أحكى قصصا ونوادر ، عن مشروعات أبقار وهمية ، استعارت عددا من أبقار المحافظات المجاورة ليوم الافتتاح المشهود ! لكن السيارات انقلبت بالأبقار وهى فى الطريق لتكشف قصة خداع معيبة ! أو عن المندوب الخاص الذى يسافر كل أسبوع من إحدى محافظات الصعيد إلى القاهرة ، يحمل فى مهمة عاجلة أمخاخ ٤٠ ذبيحة إلى مطعم يديره ابن مسئول فى المحافظة !!

رابعا ، أن معظم هذه المشروعات غير محمل بعمالة كثيفة يصعب التصرف فيها ، لأن معظم العاملين فيها هم من موظفى المحافظة الذين يتم انتدابهم بعض الوقت أو كله من أجل العمل فى هذه المشروعات .. وبالتالى فليس من المتوقع أن يترتب على بيع هذه المشروعات إهدار أى من حقوق العمل التى يمكن أن يلحقها التغيير بتغيير طبيعة ملكية هذه المشروعات .

وتكاد تكون المشكلة الوحيدة فى بيع هذه المشروعات هى الخوف من أن تئول ملكية هذه المشروعات إلى جماعات النفوذ فى كل محافظة ، يشترونها بأبخس الأثمان لغياب قواعد واضحة ومحددة تقدر وعلى نحو عادل أسعار هذه المشروعات .

من واقع هذا الاحتــراز وتلك المخاوف ، طلب الرئيس مبارك إلى رئيس الوزراء ، أن يتولى خبراء متخصصون حصر هذه المشروعات وتقييمها فى إطار أسعار السوق الراهنة ، بما يضمن بيع هذه المشروعات وفق أسس وقواعد محددة

واضحة ، لا مجال فيها لتلاعب لجان التقدير أو التثمين ، على أن تضمن هذه القواعد تكافؤ فرص البيع ، ومعقولية الثمن وضمانات استمرار المشروع .

ما يصدق على مشروعات الحكم المحلى ، يصدق على أراضى الدولة التى تركت نهبا لواضعى اليد ، لأن الدولة وهيئاتها تفتقد حصرا شاملا دقيقا لهذه الأراضى المتناثرة فى كل مكان ، والتى تقول أبسط التقديرات إن قيمتها تربو على خمسة مليارات جنيه .

ماذا يمنع الدولة من أن تبيع هذه المساحات وفق قواعد واضحة محددة تضمن تكافؤ فرص البيع ومعقولية الثمن ؟

٢ - يأتى فى مرحلة تالية ضرورة التصرف فى حصص القطاع العام فى شركات الاستثمار المشترك ، بنقل ملكية هذه الحصص إلى شركاء آخرين ، لكى تصبح بأكملها ملكا للقطاع الخاص فى صورة شركات مساهمة .

وطبقا للأرقام المتاحة ، فإن عدد هذه الشركات يصل إلى ٣٣٥ شركة بدأت إنتاجها بالفعل ، إضافة إلى بضع شركات أخرى لم تزل تحت التأسيس ، ويتوزع نشاط هذه الشركات على قطاعات عديدة ، أهمها الزراعة والأمن الغذائى «٣٢ شركة » والتشييد والتعمير « ٣٣ شركة» والصناعة « ٤٣ شركة» والسياحة « ٢٤ شركة» والبنوك« ٤٤ شركة» .

وطبقا للأرقام المتاحة فإن جملة مساهمات القطاع العام فى هذه الشركات تصل الآن إلى ٢,٦ مليار جنيه ، تمثل ٥٤ فى المائة من إجمالى رءوس أموالها ، بنسب متفاوتة تصل فى بعض القطاعات إلى ٩٢ فى المائة ، كما هو الحال فى قطاع النقل وتتدنى إلى حدود ٤٠ فى المائة فى قطاع السياحة ، و٤٤ فى المائة فى قطاع البنوك .

وإذا ما تحدثنا عن حسابات الأرباح والخسائر ، فإن نصيب القطاع العام من الأرباح ، لم يتجاوز ٢٦٩ مليون جنيه ، بنسبة تصل إلى ما يقرب من ١٦ فى المائة من جملة رءوس الأموال المستثمرة فى هذه الشركات ، لكن نصيب القطاع العام من الخسارة يصل إلى ما يزيد على ٢٨١مليون جنيه بنسبة ٣٥ فى المائة من رأس المال المستثمر ، وفى كل الأحوال لم يتجاوز معدل العائد على مجمل الأموال المستثمرة فى الشركات الرابحة والخاسرة ٤,٥ فى المائة وهى نسبة جد ضعيفة ومتدنية .

والواقع أن ثمة أسبابا عديدة لخسائر هذه الشركات وضعف عائدها، لكنها جميعا تكمن فى طبيعة العلاقة غير الصحيحة التى نشأت بين القطاع العام والقطاع الخاص فى هذه الشركات ، فالصورة – كما تكررت فى شركات كثيرة – لا تخلو من شريك أجنبى قادر وذكى وشريك مصرى أقل خبرة ومهارة .

يأتى الشريك الأجنبى بنصيبه المحدود فى رأس المال ليشارك القطاع العام ، لكنه يستثمر هذه العلاقة استثمارا ضخما يتيح له الاستدانة من بنوك القطاع العام ، وخلال فترة إنشاء المشروع غالبا ما ينفرد الشريك الأجنبى بكل شئون الإدارة ، فهو المسئول عن الإنشاء والتجهيز والتاثيث ، وهو المسئول عن تعاقدات الخارج ،وهو المسئول عن دراسات الجدوى والقروض الأجنبية ، وفى جميع هذه المراحل يتحقق للشريك الأجنبى فوائد وأرباح هائلة ، ربما تفوق قيمة إسهامه فى رأس المال ، فشركاته الأخرى هى التى تقوم بالإنشاء وهى التى تقوم بالتجهيز والتأسيس وهى التى تتعاقد على المواد الوسيطة .

وفى الأغلب ، تسفر عملية النزح المستمرة التى يقوم بها الشريك فى كل مراحل الإنشاء عن أعباء ضخمة ترهق كاهل المشروع حتى من قبل أن يبدأ الإنتاج .

وبالطبع هناك أسباب أخرى لخسائر هذه الشركات لكن معظم هذه الأسباب يرتبط بهذا السبب الأول الذى يكمن فى طبيعة العلاقة غير الصحيحة مابين الشريك الأجنبى والقطاع العام .

هناك ضخامة المصروفات الإدارية ، خصوصا فى الرواتب المذهلة ، وبدلات السفر غير المعقولة ومكافآت حضور اللجان ، حيث بلغت المصروفات الإدارية فى هذه الشركات ١٢٠٥ ملايين جنيه ، أى أن المصروفات الإدارية تستهلك ٣٥ فى المائة من جملة مصروفات الشركات ، وهى نسبة عالية ، بكل المقاييس .

هناك خلل الهياكل التمويلية بسبب زيادة حجم السحب على المكشوف لتمويل الاستثمارات ، حتى بلغت أموال البنوك الدائنة نسبة تقرب من ٢٠ فى المائة من جملة الأموال المستثمرة ، وترتب على ذلك فوائد ضخمة بلغت نحو ٢٠٠٥ ملايين جنيه كل عام بنسبة وصلت إلى حدود ٦٠ فى المائة من جملة المصروفات .

هناك أيضا انعدام الدقة فى دراسات احتياج السوق والمغالاة الشديدة فى الأسعار لتعويض هذا الإنفاق الضخم ، لكن مغالاة الأسعار تؤدى فى الأغلب إلى نقص المبيعات وتعطل الطاقات الانتاجية أو عدم استغلالها على نحو كامل .

هناك شبق فى الاعتماد فى هذه الشركات على كل ما هو مستورد من الخارج ، خصوصا فى المواد الوسيطة ، وتكاسل مريع فى البحث عن مواد أخرى محلية تصلح بديلا لهذه المواد المستوردة .

إن تصحيح هذا الوضع لا يمكن أن يتم بدون تصحيح هذه العلاقات التى أثمرت أخطاء فادحة كبرت إلى حد الخطر ، ولن يكون هناك تصحيح لشركات الاستثمار المشترك إلا من خلال دخول شركاء آخرين ، يشترون حصة القطاع العام ، لتصبح الشركات بأكملها ملكا للقطاع الخاص ، يتحمل وحده مسئولية إنجاحها فى ظل رقابة يقظة ومستمرة لمساهمين أقوياء يراقبون أعمال مجلس الإدارة ويشاركون فى خطط التصحيح لتحويل هذه الشركات الى شركات رابحة .

سوف يتطلب ذلك بالضرورة تصحيح الهياكل المالية لبعض الشركات الخاسرة ، قبل طرح حصص القطاع العام لمساهمات القطاع الخاص ، لكن ميزة هذه الشركات المشتركة أنها غير معبأة بعمالة ضخمة وفائضة ، لأن معظمها يستند إلى قاعدة إنتاجية ذات مستوى تكنولوجى عال يغنى عن العمالة الكثيفة ، وذلك عامل إغراء ضخم فى عملية البيع .

٣ - فى إطار هذا التصور يأتى التصرف فى بعض من شركات القطاع العام ، كمرحلة أخيرة من خطة متكاملة ، تستند إلى قواعد واضحة ، تضع فى اعتبارها عديدا من الضوابط المعلنة حتى لا تكون هناك فرصة التباس يستثمرها أعداء الإصلاح .

أول هذه الضوابط ، أنه إن جاز التصرف فى بعض من مؤسسات القطاع العام وشركاته ، فإن هذا التصرف ينبغى أن يبدأ أولا بالشركات التى لم تفلح كل الجهود فى تصحيح أوضاعها ، لأنها مؤسسات صغيرة ، ربما يكون القطاع الخاص هو الأقدر على إدارتها واستثمارها على نحو أمثل .. وفى القطاع العام أمثلة عديدة لمؤسسات لا تعدو أن تكون ورشا متناثرة ، أو محلات للتوزيع والبيع لا تخرج عن أن تكون مجرد دكاكين صغيرة .

وفى جميع الأحوال فإن هذا التصرف ينبغى أن يرعى حقوق العاملين ، التى لا ينبغى أن تؤثر عليها عملية تغيير الملكية .

ثانيا ، أن التصرف فى بعض من شركات القطاع العام لا ينبغى أن يمس المؤسسات والقلاع الصناعية الضخمة ، لأنها لم تزل ركيزة التقدم المصرى ، ولأنها لم تزل تلعب دورا حاسما فى إشباع مطالب سوق ضخمة لا تقوى عليها مؤسسات القطاع الخاص .. وبالتالى فليس من المتصور أن تمتد عملية البيع إلى مؤسسات صناعية ضخمة كالمحلة الكبرى وكفر الدوار وصلب حلوان والمونيوم نجع حمادى ، ومعامل تكرير البترول وغيرها من هذه القلاع الصناعية الكبيرة .

ثالثا ، أنه حتى فى إطار الشركات التى يمكن الاتفاق على ضرورة التصرف فيها ، ثمة أولويات ينبغى تحديدها ، وعلى سبيل المثال فربما تكون الأولوية لبيع فنادق القطاع العام والتى تبلغ قيمتها ٥ مليارات جنيه مع الاحتفاظ بحق الدولة فى ملكية النسبة الأكبر من بعض الفنادق التى تشكل قيمة تاريخية .

يمكن أن يدخل ضمن هذه الأولويات أيضا ، شركات الاستصلاح التى لم تزل تدير مساحة من الأرض تربو على ٣٠٠ ألف فدان ، سوف تزداد باليقين انتاجيتها بتحويلها إلى القطاع الخاص ، لأنه مامن تجربة فى أى من بلاد الدنيا ، تقول لنا إن الدولة يمكن أن تكون مزارعا ناجحا .

رابعا ، أن هناك عددا من الشركات التى أنشئت كقطاع العام ، لكن القطاع الخاص لا يزال يسهم فيها ، وعلى سبيل التحديد فإن القطاع الخاص لا يزال يسهم فى ٣٢ شركة قطاع عام بنسب متفاوتة تصل إلى حدود ٣٤ فى المائة فى شركة الخزف والصينى ، و٥٠ فى المائة فى شركة النصر للأدوات الكهربائية ، و٣٢ فى المائة فى الشرقية للكتان ، و٤٠ فى المائة فى غزل الاسكندرية .

هذه الشركات التى يشارك القطاع الخاص فى إدارتها ، من خلال مقاعده فى مجلس الإدارة ، أو جمعياتها العمومية ،قد أثبتت قدرتها على النجاح ، لأنه من بين ٣٢ شركة من هذا النوع تنحصر الخسائر فى خمس شركات فقط .

ما الذى يمنع من توسيع إسهام القطاع الخاص فى هذه الشركات ، حتى تكون قادرة على مواجهة أعباء التجديد ، فضلا عن أن توسيع إسهام القطاع الخاص سوف يؤدى إلى مزيد من رقابة المساهمين على أداء هذه الشركات .

خامسا ، أن التصرف فى شركات القطاع العام الصناعية ينبغى أن يتم وفق خطة ترعى ضرورات التكامل الإنتاجى وترابطه ، لأن جوهر القضية ليس مجرد بيع مصنع هنا وهناك ، جوهر القضية أن الإصلاح الإدارى مطلوب لهذا القطاع حتى يصبح أكثر قدرة على النمو والاستمرار ، وحتى لا يظل عبئا على خزانة الدولة ، وحتى يتحقق لهذا القطاع نوع من الاستثمار الأكمل لقدراته وطاقاته .

❑❑❑

أن كانت تلك هى الملامح الرئيسية لخطة التصرف فى بعض من مؤسسات الحكومة والقطاع العام ، ألا يكون من واجبنا أن نسأل : لماذا نبيع ولمن نبيع وكيف نبيع ؟

أن الإجابة الدقيقة والصحيحة عن هذه الاسئلة مهمة وحيوية ، لأن هناك من يريدون أن يجعلوا من القضية قضية اختيار أيديولوجى ، يتعلق بأمزجة نخبة محدودة فى الحكم ، تود لو استطاعت أن تنهى بين يوم وليلة دور القطاع العام وإسهامه ، ثأرا من يوليو أو تأثرا بنهج غريب عن هذا الوطن ، جرى تطبيقه فى بريطانيا فى ظل زعامة تاتشر التى جعلت من التخصيص قضيتها الكبرى ، ولأن هناك من يتصورون الأمر وكأن هناك عراكا داميا بين خطين متناقضين داخل الحكم ، خط يناصر الإبقاء على القطاع العام رغم مشاكله وقصوره ، وخط آخر ينتصر لضرورة أن ترفع الدولة يدها عن كل نشاط اقتطادى ، لأن الصلاح الكامل لهذا المجتمع لن يتأتى إلا فى ظل ليبرالية اقتصادى كاملة ، تسقط حواجز الحماية ، وتفتح السوق المصرية على مصراعيها ، وتهدر كل ضرورات أنماط التخطيط لصالح المنافسة الحرة أو إيمانا مطلقا بقانون العرض والطلب .

وواقع الأمر أن القضية فى جوهرها ليست قضية اختيار أيديولوجى ، كما أنها ليست صراعا بين خطين متناقضين داخل الحكم ، لأن ثمة اتفاقا كاملا على خطة شاملة لإعادة النظر فى هذه الوحدات الاقتصادية فى ضوء رؤية متكاملة لضرورات الاصلاح الاقتصادى ؟

وبالتالى فإذا كان السؤال الأول : لماذا نبيع ؟ فربما تكون إجابته الأولى : لأن بيع بعض الوحدات الاقتصادية يمكن أن يكون مدخلا صحيحا لإصلاحها الاقتصادى ، فليس المطلوب من الدولة أن تدير ورشا ومحلات متناثرة وصغيرة ، ليس مطلوبا من الدولة أن تقوم بدور المزارع ، لأن الزراعة نشاط إنسانى لا يثمر بغير حوافز الأفراد وحماسهم ! وليس مطلوبا من الدولة أن تضخ وبلا نهاية أموالا بغير حساب أو عائد فى مشروعات يمكن أن يديرها الأفراد إدارة ناجحة تستثمر كل طاقاتها !

ويخطىء المقارنة هؤلاء الذين يتصورون أن ما يجرى فى مصر الآن هو تطبيق مصرى لأفكار تاتشـــرية تتعلق برؤية عقائدية جديدة ، لأن حكومة تاتشر تبيع لكنها لا تستثمر ، وفى مصر يتحدد أول أهداف البيع فى ضرورات تمويل الاستثمارات الجديدة .

كيف ؟

تلك هى المعضلة المصرية الراهنة التى تفرض البيع حلا صحيحا لمشكلة التنمية !

وجه المشكلة المصرية وأزمتها ، أنه بدون تنمية مستمرة تلاحق فيض المواليد الجدد ، فإن مصر يمكن ، فى غضون زمن محدود ، أن تصبح بنجالاديش أخرى .

وإذا كانت مصر قد استطاعت خلال فترات سابقة أن تجد الحل فى الاقتراض ، من أجل تمويل استثماراتها الجديدة ، فإن ديون مصر قد وصلت إلى دائرة الخطر ، لم يعد الاقتراض متاحا ، ولم يعد فى قدرتها أن تتحمل المزيد من أعباء الديون وفوائدها .

لابد إذن من حل مصرى ، يحفظ استمرار التنمية على جبهتين أساسيتين :

أولا : الاستثمار الأمثل للقدرات والطاقات التى تمت إقامتها بالفعل على أرض مصر ، لأنه من غير المعقول أن تكون لدينا قاعدة استثمار ضخمة تتمثل فى قطاع عام يبلغ حجمه ٢٦ مليار جنيه لايزيد ربحه الصافى على ١٢٣٨ مليون جنيه بنسبة ربح تصل بالكاد إلى حدود ٤ فى المائة من جملة الأموال المستثمرة .

ثانيا : ضرورة ضمان التمويل لاستثمارات جديدة ، تلاحق فيض المواليد الجدد ، وتعطى المجتمع فرصة تحسين مستويات حياته .. وفى مصر تتطلب ضرورات التنمية تدبير نصف مليون فرصة عمل كل عام تحتاج إلى حجم من الاستثمارات يصل إلى ١٠ مليارات جنيه كل عام .

من أين لمصر هده الموارد إن كانت قد بلغت حد الاقتراض فى سقفه الأعلى ؟ إن كانت مواردها السيادية تكاد تكفى رواتب موظفيها وبعض الإنفاق الشحيح على خدمات تعانى من تدهور الأحوال ؟!

ماذا يمنع مصر إذن من أن تبيع مشروعات وحدات الحكم المحلى أو أن تبيع حصة القطاع العام فى مشروعات الاستثمار المشتركة ، أو أن ترتب أولويات صحيحة للتخلص من بعض وحـدات القطاع العام التى لن تثمر فيها جهود الإصلاح ؟

ماذا يمنع مصر من أن تبيع فنادق القطاع العام «٥ مليارات جنيه » أو أن تبيع الأراضى التى لم تزل تديرها شركات الإصلاح الزراعى ، أو دور السينما التى تهالكت وتقادمت ؟ أو أرض الدولة المتروكة نهبا لأصحاب النفوذ وعصابات الإجرام وواضعى اليد ؟

ماذا يمنعها من ذلك إن كانت سوف تستثمر عائد البيع فى مشروعات استثمارية جديدة ؟

ماذا يمنع من أن نبيع أرض الإصلاح القديمة ، لنستصلح المزيد من الأرض الجديدة ؟

ماذا يمنع أن نبيع فندق المريديان لنبنى بعائد بيعه فندقا جديدا ؟

ماذا يمنع من توسيع إسهام القطاع الخاص فى بعض من شركات القطاع العام ، لكى نوفر لهذه الشركات أموالا تمكنها من النمو والتوسع ؟

تلك بوضوح هى أسباب البيع ودوافعه .

إن سألنا أنفسنا هذا السؤال الآخر : لمن نبيع ؟ فإن علينا أن نتعظ من تجاربنا السابقة ، وأن نقدم حق المصريين على غيرهم ، وأن نقدم حق العرب على الأجانب ، وأن نضع فى كل الأحوال الضمانات التى تبقى لهذا البلد مقـدراته فى أيـدى أبنائه ، حتى لانرى أنفسنا يوما ما غرباء فى وطن ينهبه الآخرون .

المصور – ١٩٩٠/٤/١٣

نحو استراتيجية شاملة للعمل الوطنى

فى خطابه خلال افتتاح الدورة البرلمانية الأولى لمجلس الشعب الجديد ، طلب الرئيس مبارك وضع استراتيجية شـــاملة للعمل الوطنى تســتهدف أمــورا ثلاثة :

١ – تحرير الاقتصاد المصرى وفق برنامج زمنى حده الأقصى ألف يوم لا تزيد .

٢ – تعزيز قدرة المجتمع الإنتاجية بما يضمن الوفاء بعجز الموازنة والتيسير على المواطنين فى احتياجاتهم الحياتية من خلال المزيد من التدفق السلعى .

٣ – مواجهة بعض المشاكل الضخمة والكئود والتى يصعب مواجهتها دون تكاتف جهد المجموع الوطنى .

والاستراتيجية بهذا المعنى الشامل الذى يقصده الرئيس مبارك تعنى :

رؤية شاملة للأهداف العليا التى يصطلح عليها المجموع الوطنى فى مرحلة مهمة من تاريخ الوطن ، تقوم على تحقيقها سياسات مستقرة ثابتة لا تخضع لأهواء جماعات النفوذ أو المصالح ولا تتغير بتغير الأشخاص .

سياسات يضمن تنفيذها تناغم الأدوار وتكاملها بين كل مؤسسات الدولة والمجتمع ، لا تتمزق إربا تحت وطأة الحرب الدائرة بين القيادات صراعا على الاختصاص وتوسيع مناطق النفوذ .

شرط النجاح لهذه الاستراتيجية الشاملة أن ترعى التكامل بين صالح الفرد وصالح المجموع الوطنى ، وأن تبدأ من الحقائق الصلبة على أرض الواقع ، لا تستسلم لأسر الأفكار المسبقة أو النظريات الجاهزة ، تخلع القداسة عن كل موروث إنسانى إلا أن تتأكد صحته ومصداقيته ، تبحث عن الحلول العملية فى كل التجارب

الإنسانية ، تستلهم روح العصر ، توازن بين الطموح والقدرة حتى لا يأخذها شطط الخيال إلى أن تصبح مجرد شعارات رنانة .

❑❑❑

ما يفرض وجود استراتيجية بهذا المعنى الشامل ، أن هناك ظروفا محلية وإقليمية وعالمية مواتية يمكن أن تكون عونا على إنجاز هذه الأهداف الوطنية ، إذا ما استطعنا الاستثمار الأمثل لهذه الظروف ، كما أن هناك مشاكل ضخمة وعقبات كئودا يصعب مواجهتها من خلال حلول أحادية الجانب يقوم عليها فرد أو مسئول ؛ لأنها بطبيعتها مشاكل متشابكة تحتاج فى حلولها إلى عمل متكامل على جبهات عديدة ، فى إطار خطة واعية تناغم بين كل الأدوار .

❑❑❑

لعل من المفيد أن نتحدث أولا عن الظروف المواتية على المستوى الوطنى والإقليمى والتى تستوجب هذه الاستراتيجية الشاملة لمرحلة جديدة من العمل الوطنى :

أولا : لقد تعززت مكانة مصر فى عالمها العربى من خلال مواقفها المبدئية على نحو قطع جهيزة كل الشكوك التى كانت تراود البعض قلقا من أن تعود مصر " القوية " إلى دورها القيادى المسئول .

بعض هؤلاء كانوا يحجمون عن المعاونة قلقا من أن تعود مصر إلى سابق دورها ، قوة إملاء على الآخرين ، أو أن تنتكس اختياراتها الجديدة القائمة على التعدد الحزبى وتحرير الاقتصاد المصرى تحت ضغوط بقايا مفاهيم قديمة احتجزت عن ساحة العمل الوطنى بدوافع أيديولوجية قوى السوق والرأسمالية المصرية ورأس المال العربى والأجنبى ليبقى الاقتصاد المصرى قائما على ساق واحدة هى القطاع العام .

لكن ما حدث كان غير ذلك ، تعزّزت المسيرة الديمقراطية رغم تحديات صعبة وعديدة ، وتعزّزت مسيرة الإصلاح الاقتصادى فى نهج متوازن حقق ثورة كاملة فى المفاهيم ، ثورة جديدة رسخت الاعتقاد المصرى بضرورة إفساح الفرصة دون سقف أو حدود للرأسمالية المصرية كى تسهم بدورها فى العمل الوطنى ، كما رسّخت الاعتقاد بالأهمية القصوى لدور الاستثمار العربى والأجنبى فى تعزيز قدرة المجتمع المصرى .

جاءت مواقف مصر المبدئية من أزمة الخليج لتسقط كل الهواجس القديمة إزاء الدور المصرى ولتجعل من الارتباط بين قوة مصر واستقرار عالمها العربى يقينا لا يحتمل الشكوك أو الريبة ، خلق حماسا دافقا فى عدد من الدول العربية للعمل من أجل مصر القوية بتعزيز فرص الاستثمار والتنمية على أساس من الفهم المترابط بين قضية الأمن القومى وقضية التنمية المصرية .

من هنا تأتى ضرورة وجود استراتيجية مصرية واضحة تحدد سقفا زمنيا لفترة تحرير الاقتصاد المصرى ، حتى يصبح أكثر قدرة على استيعاب هذا الحجم المتوقع من الاستثمارات الجديدة ، من خلال منظومة جهد مشترك ، تسقط ما قد يكون باقيا من قيود البيروقراطية ، تختصر الإجراءات وتغير اللوائح والقوانين ، وتنهى دور الوصاية المكتبية التى تتجسد فى مؤسسات نشأت بدعوى حماية الاستثمار ، لكن وجودها فى الحقيقة يفتقد أى مسوغ ، لأن المستثمر وحده هو الأقدر على حماية فرص مشروعاته .

سوف نسمع من يقولون إن تحرير الاقتصاد المصرى هدف ملح ينبغى إنجازه فى أمد زمنى لا يطول إلى ألف يوم ، على نحو ما فعلت دول أوربا الشرقية ، لكن هؤلاء ينبغى أن يضعوا فى حساباتهم ضرورة أن تأخذ مصر ببعض التدرج حفاظا على مصالح الفئات الأقل قدرة ومراعاة لميراث اجتماعى مختلف وإدراكا للفروق الكبيرة فى حجم القاعدة الإنتاجية ومؤهلاتها البشرية هنا وهناك ، فضلا عن أن التغيير المتسارع الذى يتم فى أوربا الشرقية يجرى بمساندة دولية واسعة تسعى إلى اجتثاث عاجل لكل جذور النظام القديم لكى تصبح أوربا بشقيها الشرقى والغربى نسيجا واحدا فى أقرب زمن ممكن .

بين الظروف المواتية أيضا أن مصر - رغم مشاكلها الضخمة - قد استطاعت أن تحصد أخيرا جهد عمل ضخم ودءوب بدأ منذ الثمانينيات وأثمر مع بداية التسعينيات ظروفا جديدة تهيىء فرص الانطلاق أمام المجتمع المصرى .

جرى الإصلاح الشامل للبنية الأساسية فى خطة عملاقة ، بدونها كان يستحيل على مصر أن تحقق أى تقدم إنتاجى .

وقطعت مصر شوطا لا بأس به على طريق الإصلاح الاقتصادى ، أعادت تأهيل القطاع العام الذى كانت قد تقادمت قاعدته الإنتاجية وأعادت الاعتبار إلى القطاع الخاص بالتأكيد على ضرورة دوره وتكافؤ فرصته مع القطاع العام دون انحياز أو تمييز ، وقلصت سطوة الدولة على كثير من أوجه النشاط الاقتصادى وأعادت النظر فى كثير من الظروف التى كانت تحول دون حماس المنتجين خصوصا فى المجالين الزراعى والصناعى ، باختصار أعطت الأولوية المطلقة لقضية الإنتاج .

استطاعت مصر أخيرا أن تحرز كسبا كبيرا ، عندما أسفرت سياساتها الرشيدة عن قناعة دولية وعربية بضرورة تخفيف أعباء الديون عن كاهلها ، سقط عبء الدين العسكرى الأمريكى وسقط عبء الدين العربى « ١٤ مليارا » وثمة ما يشير إلى أن الدين المصرى الذى كان قد وصل إلى حدود ٤٨ مليار دولار يمكن أن يهبط إلى حدود ٢٨ مليارا ، بما يعزز فرص الانطلاق أمام الاقتصاد المصرى .

ثانيا : ما يفرض أيضا ، وجود هذه الاستراتيجية الشاملة أنه رغم التقدم الذى أنجزته المسيرة الوطنية خلال الثمانينيات فإن مصر لم تزل تواجه عددا من المشاكل الصعبة التى ربما يكون مستحيلا مواجهتها بمعزل عن تكاتف جهد المجموع الوطنى ، تواجه مشكلات بطالة فادحة تعانى منها شرائح متنوعة من الشباب المصرى متعلمين وغير متعلمين ، تواجه انفجارا سكانيا يصعب أن نتصور إمكان تخفيف حدته اعتمادا على الوعى أو حسن النوايا ، تواجه ظاهرة العنف من جماعات محدودة تريد أن تفرض بالإرهاب سطوتها على المجتمع .. مثل هذه المشاكل الكئود تدخل فى إطار المخاطر الضخمة التى يمكن أن تهدد استقرار المجتمع ومسيرته .

فالبطالة فضلا عن أنها إهدار لطاقات شابة تعانى الإحباط من افتقاد فرصة العمل ومن افتقاد فرصة تحقيق الذات فى عمل مثمر هى مصدر خطر على استقرار

المجتمع ؛ لأنها يمكن أن تكون رافدا يغذى جماعات العنف والإرهاب التى تبحث عن ضحاياها بين هؤلاء التائهين المحبطين ، ينهش أرواحهم الصغيرة فراغ الوقت والإحساس القاتل بعدم الأهمية .

والحلول التى تقدمها الدولة لمشكلات البطالة من خلال قوائم التعيين فى القوى العاملة هى فى حقيقتها نوع من الالتفاف على المشكلة ، لأنها تستبدل - وبعد طول انتظار - البطالة الفعلية ببطالة مقنعة تتمثل فى تكدس الموظفين بلا عمل فى المكاتب ، حتى يتحقق لهؤلاء الجدد فرصة الأجر والدخل دون أن يكون لهم عمل حقيقى يحققون فيه ذواتهم .

مثل هذه المشكلة يصعب مواجهتها بمعزل عن سياسات متكاملة تشارك فيها كل مؤسسات الدولة وأولها المؤسسة التعليمية التى لم تزل تعانى غياب فلسفة تعليمية واضحة ترعى مطالب سوق العمل وتضمن الاكتمال الصحيح لقوة العمالة المصرية التى لم تزل تعانى فائضا ضخما فى تخصصات غير مطلوبة ونقصا مروعا فى المهن الحاكمة والوسيطة .

وبالمثل تواجهنا مشكلة الانفجار السكانى التى حصرت أهداف التنمية ومشروعاتها رغم التكاليف الباهظة فى أن تكون مجرد خط دفاع همه الأول أن يمنع مستويات الحياة فى مصر من أن تتدنى إلى ما تحت خط الفقر والجوع ؛ لأن الزيادة الرهيبة فى معدل النمو السكانى تبتلع أولا بأول فائض التنمية الذى لم يستطع أن يلاحق الفيض الكثيف من مواليد جدد تطلب فرصة الطعام والعلاج والتعليم والسكن .

لقد آن الأوان لكى نفكر بصوت عال فيما إذا كان يمكن وقف هذا الخطر الضخم اعتمادا على جهود التوعية بخطورة المشكلة أم أن الواقع السكانى يتطلب الآن تدخلا محدودا بالتشريع وبالقانون ، على الأقل لكى نوجد بعض الحوافز التى تحض على أسرة صغيرة يستطيع المجتمع أن يهيىء لها فرصة الحياة المقبولة .

إن لدينا الآن سندا دينيا قويا يتمثل فى هذا التفسير المستنير الذى قدمه شيخنا الفاضل مفتى الديار المصرية وهو يؤكد أن المباهاة بالنسل التى قصدها الإسلام لا تعنى مجرد المباهاة بالعدد فى عصر يتزايد فيه دور المعرفة والعلم وإنما تكون المباهاة بالكيف والنوع ؛ لأن المسلم القوى خير من المسلم الضعيف .

ومع ذلك فإن المواجهة الصحيحة للمشكلة السكانية تتطلب تضافر جهود متكاملة لعديد من مؤسسات الدولة والمجتمع حتى تثمر حلولا صحيحة يقبلها المجتمع رغم موروثه الخاطىء عن الحلال والحرام فى قضية تنظيم الأسرة .

وعلى هذا النحو من تكامل أدوار المؤسسات وتناغمها ينبغى أن تكون مواجهتنا لمشكلات التطرف والإرهاب ؛ لأن المواجهة الأمنية وحدها لن تقدم الحل الصحيح لمشكلة تداخلت دوافعها وتشابكت ظروفها ، لقد تداخلت الدوافع وتشابكت الظروف ؛ لأن هناك تآمرا من الخارج يستثمر بعض ظروف الداخل « الأزمة الاقتصادية وبطالة الشباب » ، ولأن هناك فكرا مستوردا يلتقى مع الطموحات السياسية لبعض قوى الداخل التى تريد أن تفرض على المجتمع مرة أخرى - بدعاوى الحاكمية والدين - نظاما شموليا جديدا تستحيل مساءلته أو محاسبته .

وبسبب تداخل الدوافع وتشابك الظروف تتجسد ظاهرة العنف الآن فى أعداد متزايدة من شباب أكرهته ظروف عديدة على أن يعتنق فكرا خاطئا لا سبيل لدحره إلا من خلال مواجهة شاملة تستنكر العنف وتناهضه لا أن تصمت عليه أو تنافقه ، تبحث عن جذوره فى نفوس شباب تائه يفتقد الأسوة الحسنة ويفتقد فرصة تحقيق ذاته ، تضع فى اعتبارها أن الفكر الخاطىء يلزم لتصحيحه فكر مستنير يتجسد فى خطة شاملة تتوافر عليها كل المؤسسات المعنية بقضية الشباب فى مصر لأن المشكلة قد أصبحت خليطا من عناصر متشابكة : الظروف الحياتية الصعبة ، والآمال المحبطة ، والمتآمرين من الخارج ، والمتربصين فى الداخل .

إن أيا من هذه المشكلات الثلاث « البطالة وفيض المواليد والإرهاب » لا يمكن مواجهتها من خلال حلول أحادية الجانب يقوم عليها فرد أو جهاز مسئول ، لأنها إفراز لعوامل عديدة يستحيل مواجهتها دون استراتيجية شاملة تقوم على تحقيقها سياسات متعددة الأوجه متكاملة الأدوار ، لا يضرب بعضها بعضا بدوافع النزاع على الاختصاص أو الحرص على الانفراد بالدور أو الجهل بخطط من يعملون فى نفس الميدان .

ثالثا : لعلنا نستطيع أن نضيف إلى تلك العوامل التى تفرض وجود استراتيجية شاملة فى هذه المرحلة المهمة من العمل الوطنى عاملا أخيرا يتمثل فى المناخ الجديد الذى تفرضه على عالمنا اليوم مؤشرات عصر جديد أشهر فيه الفكر الشمولى إفلاسه وعجزه عن تحقيق تنمية شاملة تحقق للإنسان التقدم المطرد .

لقد نجح الاتحاد السوفييتى فى أن يقيم فى ظل نظام شمولى ترسانة مسلحة هائلة نقلت الاتحاد السوفييتى إلى مصاف الدولة العظمى ، لكن النظام السوفييتى كشف عن عجز مروع فى أن يحقق للإنسان السوفييتى تقدما حياتيا ملموسا ، نجح السوفييت فى الصعود إلى القمر ، وفى امتلاك قوة نووية هائلة وفى إنتاج صواريخ قارية بعيدة المدى ، لكنه فشل فى أن يقدم لمواطنيه المسكن الملائم والغذاء المنتظم والملبس المعقول .

وفضلا عن ذلك أشهرت النظم الشمولية عجزها عن أن تقدم الحلول الاقتصادية لمشكلات إنتاجية عديدة خصوصا فى مجالات الزراعة والتكنولوجيا المتقدمة والتصنيع الخفيف ، لأنها تجاهلت آلية السوق وحوافز الأفراد والحق الديموقراطى للإنسان .

سقطت الأيديولوجيات الشاملة جميعا تحت ثورة جماهيرية كاسحة هدمت فى غير زمن حصون الحزب الواحد والرأى الواحد ، وانهارت مع حائط برلين أسوار العزلة الحديدية وأسباب الحرب الباردة ، ليدخل عالمنا عصرا جديدا يدعو إلى التوافق الدولى والاعتماد المتبادل والكتل الاقتصادية الكبيرة ، وتعزيز حرية التجارة الدولية ونبذ الحرب وتسوية المشاكل الإقليمية والارتقاء بالمنافسة الدولية إلى ميادينَ تخدم التقدم الإنسانى والحفاظ على البيئة .

فى هذا المناخ الدولى الجديد لن يكون هناك مكان لمن يتجاهلون لغة العصر ، يتصورون أن فى وسعهم الإبقاء على أنماط متخلفة للحكم وراء أسوار عزلة موهومة أو أنماط متخلفة فى الإنتاج وراء أسوار الحماية الوطنية .

من هنا يصبح ضروريا وجود استراتيجية مصرية شاملة تتوافق مع طبيعة العصر القادم ، تحرر قوى الاقتصاد المصرية من قيودها ، تجعل من مصر مركزا جاذبا لمزيد من الاستثمارات ، تزيد من رقعة السوق الدولية أمام الإنتاج المصرى ، تحدد المجالات التى يمكن أن يكون لمصر فيها مركز تنافسى واضح .

ولا أظن أن ذلك أمر صعب لأن مصر كانت قد أدركت وقبل وقت مبكر ، أن العالم سوف يدخل عصرا جديدا ، وأن النظام الشمولى عاجز بطبيعته عن أن يحقق تطلعات الجماهير ، وأن السلام والديموقراطية والتنمية مطالب أساسية لمجتمع يريد أن يحقق الرفاهية لإنسانه .

❑❑❑

ما الذى يضمن التطبيق الصادق لمثل هذه الاستراتيجية الشاملة التى تقتضى تكاتف كل الجهود وتناغم كل الأدوار من أجل إنجاز أهدافها المحددة .

لا شىء غير أن نزاوج بين مسيرة الإصلاح الاقتصادى ومسيرة الإصلاح السياسى لأنهما مترادفان ضروريان ، كل منهما يكمل دور الآخر .

لقد تحدث كثيرون عن الإصلاح السياسى باعتباره شرطا أول للإصلاح الاقتصادى ، وتحدث آخرون عن الإصلاح الاقتصادى باعتباره المدخل الصحيح للإصلاح السياسى ، وربما كان للخلاف مبرراته فى مرحلة سابقة ونحن نقطع أولى الخطوات على الطريقين ، لكننا الآن إزاء متطلبات استراتيجية شاملة تقع مسئولية تطبيقها على الجميع : الفرد والدولة ، الحكم والمعارضة ، المؤسسات الشعبية والمؤسسات الرسمية .. هنا لابد أن تتكاتف كل الأدوار ، ولن يتم ذلك بغير توسيع المشاركة والتقدم على نحو متوازن على طريق الإصلاح السياسى .

نريد مواطنا أكثر حماسا لمسيرة الإصلاح الاقتصادى .

نريد مؤسسات قادرة ذات سياسات مستقرة لا تتغير بتغير الأفراد

نريد جهازا تنفيذيا قادرا على الإنجاز لا تنشغل قيادته بمعاركها الصغيرة .

نريد أحزابا ذات جذور حقيقية فى الشارع السياسى .

تلك هى الشروط الواجبة لضمان تطبيق استراتيجية شاملة تفتح آفاق النهضة المصرية ، وهى شروط تقع مسئولية تطبيقها على الجميع ، وذلك ما يجعل من التزاوج بين الإصلاح الاقتصادى والإصلاح السياسى أمرا واجبا ، وإذا كنا نطمح إلى تحرير الاقتصاد المصرى خلال مدة زمنية حدها الأقصى ألف يوم ، فسوف يساعد على إنجاح هذا الهدف أن يكتمل البناء الديموقراطى خلال نفس الفترة ؛ ـ ليبرالية الاقتصاد ، تقتضى ليبرالية السياسة ، ولأن المهمة حتى فى شقها الاقتصادى تقتضى توسيع المشاركة .

لقد استطاعت سياسات مبارك أن تضمن انتقالا واعيا ورشيدا إلى ديموقراطية حقيقية تقوم على التعدد الحزبى ، ترعى حق التنوع والاختلاف ، تصون حرية الرأى والكلمة ، تضمن للصوت الانتخابى حريته ونزاهته .. قطعت مصر

معظم الشوط إلى اكتمال ديموقراطيتها ولم يعد ينتظرنا على الطريق سوى ثلاث قضايا محددة :

١ – توسيع حق إصدار الصحف وضمان حقها فى تدفق المعلومات .

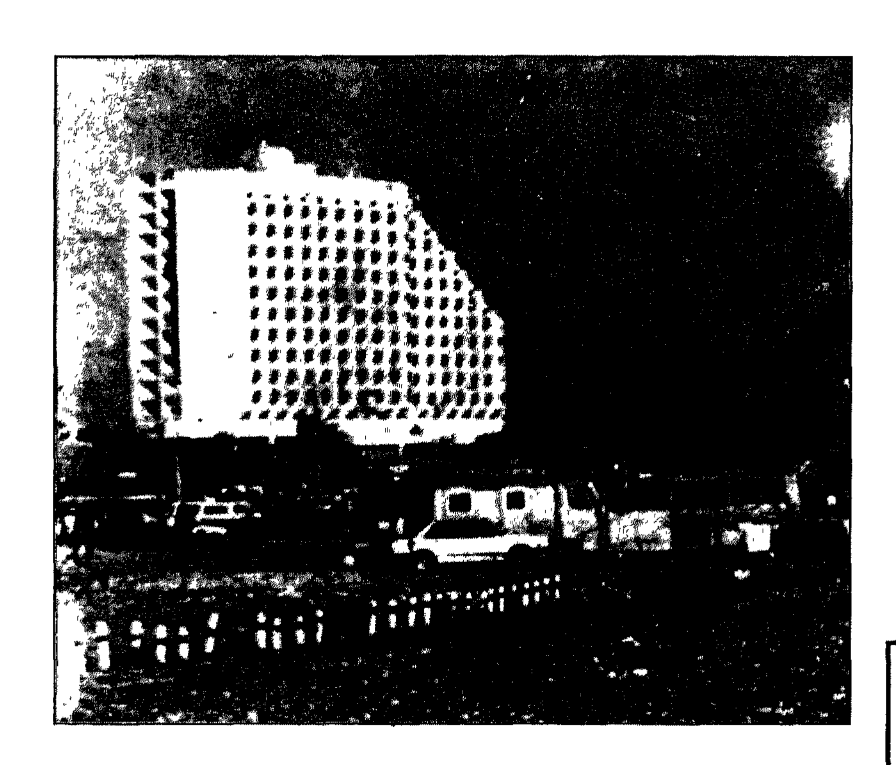
٢ – تخفيف القيود التى تحول دون قيام أحزاب جديدة .

٣ – إصدار قانون لمكافحة الإرهاب يغنينا عن قوانين الطوارىء .

ولن يكون عسيرا فى ضوء الذى قطعناه أن ننجز تمام الهدف الديموقراطى فى ذات الفترة التى يتم فيها تحرير الاقتصاد المصرى .

المصور – ١٩٩٠/١٢/٢١






٢


طابا ..



طابا .. أسباب النجاح

لم تكن طابا تشكل فى المساحة أكثر من ٨٠٠ متر مربع لكن الإسرائيليين الذين انسحبوا من كل سيناء أرادوا - لأهداف عديدة - أن يجعلوا من طابا قصة وحكاية ، نازعوا مصر ملكيتها لأكثر من سبع سنوات انتهت بصدور قرار لا يقبل الطعن ولا الاستئناف توجب المحكمة الدولية تنفيذه على وجه السرعة وبدون ابطاء .

التحية واجبة الآن وبعد صدور قرار المحكمة لمجموعة الرجال أعضاء اللجنة القومية لطابا ، هذا الفريق الذى استطاع من خلال عمل تكاملت كل أبعاده أن يكسب لمصر قضيتها رغم مناورات الإسرائيليين

كان الاسرائيليون يودون أن تكون طابا نقطة اختبار لمبارك الذى كان لم يزل فى بداية فترة توليه ، لعله يقبل شروطهم فى أن يزور القدس وأن يقدم تعهدا كتابيا يملى بعض شروط التطبيع على مصر ، بما يعطى إسرائيل ميزة الطرف الأقوى .

لكن مبارك رفض كل صور الابتزاز فى معركة ضارية ربما لم يتهيأ بعد الوقت لكشف كل تفاصيلها .

ثانيا : كان الإسرائيليون يرجون أيضا لو أن المصريين هوّنوا من الأمر وازدردوا الطعم الإسرائيلى بعد أن عادت لهم كل سيناء ، لأن اقتناء طابا يعنى توسيع بقعة إيلات المحصورة فى مساحة محدودة على خليج العقبة ، ولأن اقتناء طابا يعنى عدم انسحاب الإسرائيليين إلى الحدود الدولية ، بما يشكل سابقة مهمة يمكن أن تحكم التسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى ، سابقة تضرب القاعدة الأساسية التى أقرها القرار ٢٤٢ فى عدم جواز أن يجنى المعتدى أى فائدة من عدوانه .

كان فى اعتبارهم ثالثا أنه حتى إن رفضت مصر ابتلاع الطعم وأصرت على إثارة النزاع فلعل التفاوض بين الطرفين يجبر مصر على قبول حل وسط : أن تقبل مصر سيادة مصرية إسرائيلية مشتركة على المكان ، أو أن تصبح طابا بوابة الإسرائيليين إلى شبة الجزيرة يدخلونها دون قيد أو شرط أو اعتبار لأى من إجراءات

السيادة المعترف بها فى العالم كله ، أى ان تكون نقطة البداية فى مشروعات مشتركة فى سيناء .

كان الاسرائيليون رابعا يضعون فى تقديراتهم أن فرص الاختيار محدودة بالنسبة لمصر ، فمصر التى استردت معظم سيناء لن تغامر بدخول حرب من آجل هذه البقعة المحدودة المساحة ، وبالتالى فليس أمامها إلا أن تقبل التفاوض أو تلجأ إلى التوفيق أو أن تصر على التحكيم ، وتلك إجراءات طويلة ومعقدة ربما تدفع مصر إلى قبول حل وسط ، حل لا يستطيع المصريون معه أن يقولوا إنهم قد استردوا كامل السيادة المصرية على سيناء ، أو إنهم أعادوا الحدود المصرية الى ما كانت عليه قبل عام ٦٧ .

.. المهم فى كل الأحوال أن تصبح طابا علامة على أن مصر لم تسترد كامل حدودها ولم تسترد كامل سيناء .

❑❑❑

إن مسلسل الواقع الذى كشفت عنه وثائق القضية وأوراقها يكشف كيف بدأت اسرائيل مبكرا فى تنفيذ مخططها .

قبل نهاية أكتوبر عام ٨١ كان الفريقان المصرى والإسرائيلى من أعضاء لجنة الاتصال المشتركة قد انتهيا من تحديد معظم أماكن العلامات على طول خط الحدود المصرية من رفح إلى خليج العقبة استعدادا لانسحاب إسرائيل من كل سيناء ، لم يكن باقيا سوى العلامة ٩١ فوق رأس جبل طابا غير أنه أيضا لم تكن هناك حتى هذا التاريخ بين الجانبين أية خلافات.

كانت معظم العلامات قائمة بشواهدها الحجرية منذ أن أقامتها لجنة مصرية عثمانية عند تعليم خط الحدود عام ١٩٠٦ لكن بعض العلامات فى المنطقة الشمالية على الحدود كانت قد اختفت من مواقعها بتأثير عوامل المناخ ، ولم يكن الأمر فى تقدير أعضاء اللجنة يتطلب أكثر من أن يجلس الطرفان معا ليحددا مكان العلامات المندثرة وفقا لأوصافها المسجلة فى وثائق تبين موقع هذه العلامات على خطوط الطول والعرض .

يوم ٢٩ أكتوبر كان الطرفان يعاينان معا ، فوق جبل طابا ، الموقع الاخير من الحدود ، موقع العلامة «٩١» وفقا لأوصافها المسجلة فى وثائق تاريخية ، اكتشف الجانب المصرى يومها أن العلامة قد نزعت من مكانها وان ثمة آثارا واضحة لعملية هدم حديثه جرت فى شاهد العلامة .. وعندما أطل العقيد الشناوى عضو لجنة الاتصال على سفح التل اكتشف بمحض المصادفة القضيب الحديدى للعلامة ملقى على مسافة خمسة أمتار من موقعها واكتشف بعضا من قطع الحجارة التى تهدمت من شاهدها ، لكن بعض الإسرائيليين أصروا على أن العلامة لم تكن فوق التل لأن مكانها فى وادى طابا .

فى اجتماع لجنة الاتصال قدم المصريون لأعضاء اللجنة أسانيدهم ، قدموا الخرائط والبطاقات التاريخية الموقعة التى تحمل أوصاف العلامات والآثار الباقية من عملية تخريب علامة الجبل . لكن ماذا تفيد هذه الأسانيد فى إقناع الإسرائيليين إن كان ثمة قرار فى إسرائيل وتكشف فيما بعد ، أبطاله بيجين وشارون وديفيد ليفى الذين أخذوا على عاتقهم مهمة تنفيذ المؤامرة وأوفدوا إلى طابا لجنة مساحية نزعت العلامة المصرية من فوق الجبل فى اليوم التالى .

إزداد الموقف وضوحا فى لجنة الاتصالات عندما قدم الأعضاء الإسرائيليون كومة من الاعتراضات على علامات كان الطرفان قد اتفقا على صحتها خصوصا فى منطقة النقب حيث تقوم العلامات ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ .

حدد الإسرائيليون لعلامات النقب مكانا جديدا يستقطع من العمق المصرى مسافة تصل فى أبعد نقاطها الى كيلو مترين ، وعندما اعترض المصريون لأن العلامات ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ مازالت فى مواقعها قائمة بشواهدها الحجرية منذ أن دقتها اللجنة المصرية العثمانية فى عام ١٩٠٦ ، عندما اعترض المصريون سمعوا أحد الردود : لقد أخطأت اللجنة المصرية العثمانية عام ١٩٠٦ فى تحديد أماكن العلامات وفقا لأوصاف الخرائط والمهم - هكذا أكمل الإسرائيليون - أن نصحح خط الحدود وفقا لاتفاقية عام ١٩٠٦ . وفى النقاش المحتدم بين الجانبين كانت رسالة الإسرائيليين واضحة الى أعضاء لجنة الاتصال المصرية .. (لو أسقط المصريون اعتراضاتهم على العلامة الإسرائيلية فى وادى طابا نسقط كل اعتراضاتنا حول باقى علامات الحدود) .

لم تستطع لجنة الاتصال أن تجد الحل للمشكلة ولم تستطع اللجنة المصرية - الإسرائيلية لمعاهدة السلام أن تجد الحل أيضا لهذا النزاع الذى أثير أخيرا ، وانتقل النزاع إلى مستوى ثالث عندما اجتمع كمال حسن على وزير الخارجية يومها مع شارون فى القاهرة .. وانتهت مباحثات شارون وكمال حسن على فى القاهرة باتفاق على أن يسافر الاثنان إلى طابا ليعاينا الموقف على الطبيعة ، وفى موقع طابا أصر شارون على أن العلامة الإسرائيلية هى العلامة الصحيحة . وعندما تساءل عن مصير فندق سونستا لو أن علامة الحدود فى موقعها المصرى رد كمال حسن على بأننا على استعداد لأن نشتريه مثلما اشترينا باقى المنشآت السياحية فى سيناء وحدد للفندق ٥٠ مليون دولار ، لكن شارون رفض العرض وبدأ نزاع طابا يخرج الى العلن .

حاول الجانبان أن يصلا بالتفاوض الى حل فى هذا النزاع لكن ثلاث سنوات مضت من التسويف الإسرائيلى خلالها أخذ النزاع شكله الحاد وبات واضحا أن استمرار التفاوض لن يسفر عن شىء أكثر من مضيعة الوقت كما يريد الإسرائيليون .

فى النهاية استقر رأى الخارجية المصرية على ضرورة أن تذهب مصر إلى التحكيم .

كانت الخارجية المصرية ترى أنه مع وضوح حق مصر فى طابا إلا أن التحكيم ينطوى على نوع من المخاطرة لأن التحكيم يعنى أن يقبل الجانبان حكما نهائيا لا يقبل الطعن والاستئناف ، يتطلب سرعة التنفيذ . وبالتالى فإن على مصر أن تحسن تقديم قضيتها وأن تدعمها بكل الأسانيد والواقع وأن يتم ذلك من خلال لجنة قومية تضم كل من تؤهله خبرته لأن يقدم شيئا مفيدا للقضية .

كان الدكتور عصمت عبد المجيد هو الذى اقترح إنشاء لجنة قومية تضم نخبة مصرية من خبراء القانون الدولى وأساتذة التاريخ والجغرافيا وعلماء المساحة والطبوغرافيا ، نخبة لا يحكمها الانتماء الحزبى أو العقائدى ضمت ضمن أعضائها المرحوم الدكتور وحيد رأفت على رأس مجموعة ممتازة من أساتذة القانون الدولى : الدكاترة طلعت الغنيمى ، ومفيد شهاب ، وأحمد القشيرى ، وصلاح عامر ، والأستاذ

سميح صـــادق المحامى ، مثلما ضمت الدكتور يونان لبيب رزق أستاذ التاريخ الحديث ، والدكتور يوسف أبو الحجاج أستاذ الجغرافيا ، كذلك ضمت لجنة طابا القومية ثلاثة من خبراء المساحة العسكرية يعرفون طابا كما يعرفون أكف أيديهم اللواء محمد عبد الفتاح محسن المدير السابق للمساحة العسكرية ثم خلفه اللواء صلاح الخطيب ثم العقيد محمد الشناوى الذى كان عضوا فى لجنة الاتصال واكتشف من فوق جبل طابا آثار تدمير العلامة «٩١» .

ضمت لجنة طابا أيضا اثنين من كبار القانونيين رشحتهما وزارة العدل المصرية وهما : المستشاران أمين المهدى وكيل مجلس الدولة وفتحى نجيب نائب رئيس محكمة النقض .

كانت اللجنة القومية لطابا تعمل بالتعاون مع مجموعة عمل ضمت عنـــاصر وطنية قديرة من الخـــارجية المصرية ، الســـفير د . نبيل العربى الذى حمل على عاتقه عبء التنسيق بين أعضاء هذه اللجنة . والسفير أحمد ماهر وعددا آخر من الســـفراء والمستشارين والسكرتيريين كانوا فى خدمة اللجنة القوميــة ينسقون أعمالها .

كانت مهمة اللجنة القومية إعداد مشارطة التحكيم وفحص الوثائق والأدلة والأسانيد وإعداد خطط الدفاع ثم تشكلت هيئة الدفاع المصرية عن طابا من مجموعة من أعضاء اللجنة ومصرى عظيم لعله واحد من أبرز علماء القانون الدولى هو د . جورج صعب الذى تطوع للدفاع عن قضية طابا دون أن يطلب أحد ، وهو أستاذ القانون الدولى فى جامعة زيورخ ، وواحد من القضـــاة الذين اختارتهم دولة مالى فى نزاعها الحـــدودى مـــع بوركينا فاسو ، وهو أيضا الذى تولى الدفاع عن الموقـف التونسى فى نزاعها مع ليبيـا حـــول قضية الجرف الافريقى .

مع جورج صعب كان هناك البروفسير باوت أستاذ القانون الدولى فى جامعة كامبريدج واللورد سنكلير المستشار القانونى السابق لوزارة الخارجية البريطانية . والحق أن الاثنين قدما إسهاما عظيما فى قضية طابا ، لعب دورا أساسيا فى أن تكسب مصر قضيتها أمام المحكمة .

والحق أيضا أن تشكيل اللجنة القومية لطابا على النحو الذى تمت به كان بكل المقاييس خطوة النجاح الأولى فى مسيرة طويلة وصعبة انتهت فى الأسبوع الماضى

عندما أصدرت المحكمة حكمها بصحة علامة الحدود المصرية فوق طابا وبصحة العلامات الأربع فوق منطقة النقب وبصحة خمس من العلامات المصرية فى المنطقة الشمالية من الحدود .

❑❑❑

كان الدكتور وحيد رأفت رحمه الله من أكثر الجميع إدراكا لخطورة الجانب الفنى فى قضية طابا . كان يرى انه كلما حشدت مصر لقضيتها المزيد من أسانيد التاريخ والجغرافيا ساعد ذلك هيئة الدفاع على أن تؤسس دفاعها على سند من الواقع والتاريخ وقواعد القانون الدولى . ولشدة اهتمام الدكتور وحيد رأفت بالجوانب الجغرافية والتاريخية فى القضية فلقد شارك بنفسه مع الدكتور يونان لبيب رزق فى صياغة الأدلة التاريخية على أن طابا كانت طول التاريخ جزءا من حدود مصر التى لم تكن أبدا موضع خلاف أو نزاع أو مناقشة .

والحق أيضا أن الدكتور يونان لبيب رزق قد بذل هو الآخر جهدا هائلا فى تجميع وثائق التاريخ المتعلقة بطابا والحدود الشرقية لمصر . سافر أكثر من مرة للأرشيف البريطانى فى لندن ينقب عن الوثائق التى تخدم وجهة النظر المصرية وحصل بجهد دءوب وشاق على كمية هائلة من الوثائق والمستندات كان لها دور حاسم فى كشف ادعاءات إسرائيل .

.. وعندما حاولت إسرائيل أن تشكك فى مصداقية عمليات الترميم التى أجرتها مصر لعلامات الحدود فى سيناء عام ١٩٢٠ مدعية أن مصر قد قامت بنقل بعض من علامات حدودها خارج مواقعها الحقيقية خلال ترميم هذه العلامات عام ١٩٢٠ . كان الرد المصرى جاهزا فى وثيقة تاريخية حصل عليها الدكتور يونان لبيب رزق . وثيقة تؤكد أن لجنة مصرية عثمانية هى التى قامت بعمليات الإصلاح وأن الدولة العثمانية بذاتها لم تثر أى اعتراض من أى نوع على عملات الترميم التى جرت فى الحدود .

.. وبالتالى فإن ما تثيره إسرائيل الآن حول أن بعض العلامات القائمة بالفعل لا تطابق التوصيف الذى تم وضعه فى اتفاقية عام ١٩٠٦ أمر لا يستند إلى أى أساس تاريخى فضلا عن تصادمه مع قواعد القانون الدولى ، لأن الحدود متى تمت

إقامتها واعترف بها أصحاب المصلحة تصبح فى واقعها هى الأساس والفيصل بصرف النظرعن الخرائط وبالتالى فليس هناك ما يوجب إثارةالخلاف من حولها حتى لو كانت العلامة لا تطابق أوصاف الاتفاق.

وكان الدكتور يونان لبيب رزق أيضا هو الذى عثر فى الأرشيف البريطانى على مجموعة مهمة من الوثائق أكدت أن مصر كانت مسئولة حتى اتفاقية عام ١٩٠٦ ليس فقط عن طابا ، بل عن ترميم قلاع العقبة وإمدادها بالمؤن ، بمعنى أن حدود مصر المتعارف عليها قبل اتفاق ١٩٠٦ لم تكن تضم طابا وحدها ولكن كانت تمتد إلى ميناء العقبة . . .

ومن أغرب ما قدمه الدكتور يوسف أبو الحجاج أستاذ الجغرافيا اكتشاف مجموعة من الخرائط تؤكد أحقية مصر لطابا كلها : الوادى والبئر والجبل ضمن حدودها فضلا عن أنه هو الذى كشف خطأ الترجمة الإنجليزية لاتفاقية ١٩٠٦ .

.. ذلك أن اتفاقية عام ١٩٠٦ فى أصلها التركى تؤكد أن الحدود المصرية تمتد من رفح شمالا إلى رأس طابا جنوبا وبامتداد شبه مستقيم حتى شاطىء العقبة ، لكن الترجمة الإنجليزية للاتفاقية أضافت إلى هذا الوصف مالم يكن موجودا فى الاتفاقية ذاتها عندما حددت موقع الحدود فى منطقة طابا (بنقطة فوق رأس الجبل) وليس كما قيل فى الاتفاقية بوضوح مباشر رأس جبل طابا .

كان من أغرب ما قدمه خبراء المساحة العسكرية الثلاثة ، الأوصاف الدقيقة لعلامات الحدود المصرية موثقة بتوقيع عدد من مديرى المساحة المصرية البريطانية على أيام الاحتلال البريطانى، وكان واضحا من هذه الأوصاف الدقيقة وقوع جميع العلامات المصرية على خط الحدود فى كل الخرائط التى جرى تصميمها منذ عام ١٩٠٦ باستثناء خريطة واحدة .

وبالمثل جرى التعاون فى صيغة تكاملية فريدة بين مجموعة أساتذة القانون الدولى من أعضاء لجنة طابا لكيلا تكون هناك ثغرة واحدة يمكن أن ينفذ إليها الجانب الإسرائيلى . كانت مجموعة أساتذة القانون والقانون الدولى هم الذين صاغوا المبادىء التى ينبغى أن تتمسك بها مصر خلال المفاوضات العسيرة التى استغرقت عشرة أشهر من أجل الاتفاق على مشارطة التحكيم التى وقعها الجانبان المصرى

والإسرائيلى فى حضور وشهادة ريتشارد ميرفى مساعد وزير الخارجية الأمريكى .

ركز المستشاران أمين المهدى وفتحى نجيب جهدهما القانونى من أجل تحديد الإجراءات التى ينبغى أن تنص عليها مشارطة التحكيم حتـى تنتهى المحكمة من نظر القضية فى يـوم محـدد لا تستطيع تجاوزه وبإجراءات محددة تضمن حيدة المحكمة وسلامة الإجراءات وضمانات الدفاع .

وركز الدكتور جورج صعب المصرى الجنسية ، أستاذ القانون الدولى فى جامعة زيورخ جهده القانونى فى إبراز وتحديد دور المحكمة بحيث تكون مهمة المحكمة محددة فى نقطة واحدة لا تقبل أى تأويل أو تفسير أو مناقشة ، هذه النقطة هى الفصل فى مواقع العلامات المتنازع عليها (١٤ علامة) على ضوء الموافقة التى قدمتها مصر لهذه العلامات أو التى قدمتها إسرائيل لذات العلامات وبالتالى تصبح مهمة المحكمة أن تقول أيا من العلامات المصرية أو الاسرائيلية التى تشكل الموقع الصحيح للعلامة .

كما كانت وجهة نظر الدكتور جورج صعب انه لا ينبغى أن تكون للمحكمة سلطة رسم جديد للحدود على أساس توفيقى ، ولأن ذلك قد يفتح الباب لخروج المحكمة على قواعد القانون الدولى سواء بدوافع التوفيق أو بأى من الدوافع الأخرى التى تدخل فى نطاق السياسة أو فى نطاق المواءمة .

وركز الدكتور مفيد شهاب على مبدأ عدم تقديم أوصاف لاحقة مستندا إلى مذكرة أجرتها الخارجية الإسرائيلية فى عام ١٩٥٦ موجهة إلى السكرتير العام للأمم المتحدة يومها همرشولد تؤكد فيها إسرائيل اعترافها بحدود مصر من رفح شمالا إلى رأس طابا جنوبا ، ومنها فى خط مستقيم إلى العقبة وقـد قبلت إسرائيل هذه الوثيقة خلال خلافها مع مصر حول قضايا المرور فى خليج العقبة ، فضلا عن اتفاقيات الهدنة عام ٤٩ والتى ورد بها فى أكثر من ١١ مرة التأكيد على خط الحدود المصرى كما ورد فى اتفاقية عام ١٩٠٦ .

وركز الدكتور أحمد القشيرى على دراسة الأوضاع القانونية لعلامات الحدود الشمالية المختلفة . وركز الدكتور صلاح عامر على عدم جواز أن يستفيد المعتدى من عدوانه . وركز الدكتور طلعت الغنيمى على انسحاب القوات الإسرائيلية عام ٤٩ وعام

٥٦ إلى خطوط هدنة ، وهى ذاتها خطوط الحدود المصرية التى أقرتها اتفاقية عام ١٩٠٦ .

.. هذا الجهد العظيم الذى استطاع السفير نبيل العربى باقتدار ومهارة أن ينسق بين أطرافه فى تكامل فريد كانت نتيجته ، المذكرات الأولى التى قدمتها مصر إلى المحكمة فى ٧٠٠ صفحة حشدت فيها كل أسانيدها التاريخية والجغرافية والقانونية .

وفى المقابل جاءت مذكرة إسرائيل الاولى إلى المحكمة خلوا من أية حجج ذات قيمة ، .. ربما لأن إسرائيل آثرت أن تجعل مذكرتها الأولى على هذا النحو انتظارا لما ستحويه المذكرة المصرية .

كان التكتيك الإسرائيلى أن تكون مذكراتها الأولى فى المحكمة خالية من أية حجج قيمة ، انتظارا لما سوف يقوله المصريون فى مذكراتهم . ثم ركزت إسرائيل بعد ذلك كل جهدها فى محاولة التشكيك فى دفاع مصر وأدلتها . لم تقدم إسرائيل أية أسانيد مهمة ، لم تقدم أية وثائق ذات بال . كان كل همها أن تحاول التشكيك فى أسانيد مصر ووثائقها .

حاولت أن تثير شكوك المحكمة حول مصداقية خط الحدود كما تم انشاؤه عام ١٩٠٦ ، مدعية أن علامات الحدود على الواقع لا تطابق أوصاف الاتفاقية لأن الرؤية المستقيمه بين بعض علامات الحدود غير قائمة على غير ما تنص عليه اتفاقية عام ١٩٠٦ . لكن المحكمة لم تأخذ بوجهة نظر إسرائيل لأن القانون الدولى يرسخ قيمة الحدود فى مواقعها على الأرض متى تم انشاؤها ومتى تجسدت فى الواقع علامات محددة واقعية حتى ان كان الطرفان اللذان اشتركا فى إنشاء خط الحدود قد ارتكبا بعض الأخطاء فى إقامة هذه العلامات .

ثم حاولت إسرائيل بعد ذلك أن تشكك فى أهلية المحكمة للفصل فى هذا النزاع عندما أثارت اعتراضا أخيرا بأن النقطة ٩١ ليست هى النقطة الأخيرة فى خط الحدود لأنه بعد هذه النقطة كانت هناك علامة حدود أخرى تقع على ساحل العقبة تحمل اسم « باركر » محافظ سيناء الإنجليزى فى بداية فترة الاحتلال البريطانى ، وأن هذه العلامة التى كانت قائمة فوق منحدر التل تمت إزالتها عام ١٩٦٠ والإسرائيليون يفتحون طريقا جديدا ما بين طابا وإيلات .

لم تأخذ المحكمة بوجهة نظر إسرائيل استنادا إلى أن العلامة ٩١ كما نصت مشارطة التحكيم تمثل العلامة الأخيرة وأن الخلاف المعروض عليها هو أن تحكم فى أى من الموقعين كانت العلامة الأصلية ، الذى حددته مصر فوق رأس جبل طابا ، أو فى أى من الموقعين البديلين اللذين حددتهما إسرائيل داخل الوادى .

استمعت المحكمة أيضا إلى الـ ١٢ شاهدا كان من بينهم ٩ شهود بناء على طلب الجانب المصرى و ٣ شهود تم سماعهم بناء على طلب الجانب الإسرائيلى .

شهد السيد كمال حسن على وزير الخارجية ورئيس الوزراء الأسبق أنه حاول أن يفض النزاع حول طابا فى مفاوضات ثنائية مع شارون عندما التقيا إثر تصاعد نزاع الجانبين فى لجنة الاتصال وقال إن مصر عرضت على إسرائيل ٥٠ مليون دولار ثمنا للفندق وللقرية السياحية لكن شارون رفض العرض المصرى .

كان بين شهود المصريين أيضا اللواء عبد الحميد حمدى الذى أكد انه كان فى موقع طابا قبل عدوان ٥٦ .

واللواء محمد حمدى الذى أكد أنه كان فى الموقع بعد انسحاب إسرائيل إثر حرب ٥٦ .

كان بين الشهود رابعا إسماعيل شيرين زوج الأميرة فوزية الذى كان وزيرا للحربية فى آخر حكومة مصرية قبل ثورة ٢٣ يوليو .لكن اسماعيل شيرين الذى فاجأته أزمة قلبية لم تمكنه من الذهاب للمحكمة أصر على أن يرسل شهادته مسجلة فى شريط بصوته ليؤكد للمحكمة أنه كان مسئول موقع طابا فوق رأس الجبل خلال عامى ٤٨ و ٤٩ .

كان شهود إسرائيل ثلاثة : ضابط المخابرات الاسرائيلية سيمون الذى كان فى إيلات عام ٧٦ لكن سيمون تحت وطأة استجواب متواصل من المحكمة اضطر إلى أن يعترف ان العلامة ٩١ كانت فى مكانها فوق رأس جبل طابا . كان بين شهود إسرائيل أيضا اثنان من البريطانيين خبيران جاءت بهما إلى المحكمة ليقولا إن الخرائط البريطانية التى جرى رسمها فى الفترة ما بين ١٩١٥ و ١٩٢٢ لم تكن بالثقة الواجبة . لم تأخذ المحكمة بوجهة نظر الشاهدين البريطانيين تأسيسا على قواعد القانون الدولى التى تقول إن الحدود ترسخ مصداقيتها على الواقع مادام الأطراف

المعنيون اتفقوا على صحتها . والثابت والمؤكد أن لجنة مصرية عثمانية هى التى أقامت الحدود عام ١٩٠٦ ، والثابت والمؤكد أن عمليات الترميم التى جرت عام ١٩٢٢ جرت بمعرفة لجنة مصرية عثمانية أيضا ، والثابت والمؤكد أخيرا أن أيا من الجانبين المصرى والعثمانى لم يثيرا أيا من الشكوك حول صحة هذه العلامات فى أماكنها .

فشلت جهود إسرائيل للتأثير على المحكمة من خلال الوثائق أو الوقائع أو قواعد القانون الدولى ، ولم يجد الدفاع ما يقوله فى جلسات المحكمة الأخيرة سوى أن يلفت نظر المحكمة ، إلى أن تلك هى المرات الأولى التى تقبل فيها إسرائيل اللجوء إلى التحكيم الدولى . استطرد الدفاع الاسرائيلى قائلا : وعلى المحكمة أن تضع فى اعتبارها وقع الحكم على الإسرائيليين .

.. لكن المحكمة التى حدت مشارطة التحكيم اختصاصها بدقة كاملة لم تكن مؤهلة فى أن تنظر إلى المسائل على ضوء اعتبارات السياسة أو اعتبارات المواءمة ، فالمحكمة محددة فقط بالرجوع إلى قواعد القانون الدولى .

❑❑❑

والآن فإن إسرائيل تسعى إلى مماطلة أخيرة لأنها لا تستطيع أن تماطل فى تنفيذ حكم نهائى دعت المحكمة إلى ضرورة الإسراع فى تنفيذه بحسن النية الواجبة .

ذلك أن الاسرائيليين يسألون الآن إن كانت علامة طابا هى العلامة ٩١ فوق رأس الجبل فأين تكون علامة الحدود الأخيرة « علامة باركر » فى مسافة ١٧٠ مترا هى المسافة بين رأس الجبل وشاطىء العقبة . والسؤال مردود عليه بأكثر من إجابة : أن اتفاقية عام ١٩٠٦ تقول إن خط الحدود يمر برأس طابا باتجاه مستقيم إلى مياه الخليج ، وبالتالى فليست هناك مشكلة وليس هناك لغز يبحث عن حل .

إن إسرائيل تحاول الآن أن تجعل من علامة باركر لغزا غير قابل للحل ، غير أن موقع التل الذى أزاله الإسرائيليون لا يزال مدونا على الخرائط ، وإذا كان الإسرائيليون يراودهم وهم التعلق بهذا التل الذى لم يعد قائما ليختلقوا صعابا مفتعلة تحول دون تنفيذ حكم المحكمة فما أظن أن هذا التعويق ممكن أن يعطى للإسرائيليين أى سند من القانون خصوصا أن المحكمة قد أكدت للجانبين أستعدادها

لأن تنعقد مرة أخرى خلال ٢١ يوما إذا وجد أى من الطرفين صعوبة فى تنفيذ الحكم ، وأظن أنها سوف تكون مماحكة سخيفة وصغيرة إن عادت إسرائيل إلى المحكمة تسألها أين كان موقع باركر حيث تكون نهاية الحدود فى مسافة ١٧٠ مترا هى المسافة الأخيرة فيما بين رأس طابا وخليج العقبة . على أى الأحوال فإن الفندق والقرية السياحية يقعان بأكملهما داخل الحدود المصرية أيا كان امتداد هذا الخط المستقيم الذى يمكن أن يصل ما بين رأس طابا والخليج .

المصور - ٧/ ١٠/ ١٩٨٨

رسالة سلام من طابا

فى الساعة الواحدة من بعد ظهر الأحد الماضى ، ١٩ مارس عام ١٩٨٩ ، اكتملت لمصر سيادتها الوطنية على كل الأرض المصرية حتى حدودها الدولية ، عندما رفع مبارك العلم المصرى فوق منطقة طابا، فى حفل مصرى بسيط ، لم يستغرق أكثر من ساعة زمان من يوم دخل التاريخ ، لأنه اليوم الذى طوت فيه مصر الصفحة الأخيرة من هزيمة يونيو ١٩٦٧ .

كانت طابا ، الفصل الأخير من مسيرة نضال صعبة وطويلة خاضتها مصر ، ابتداء من حرب الاستنزاف إلى حرب أكتوبر المجيدة ، إلى حرب السلام إلى حرب التفاوض .. وعندما رفع مبارك العلم فوق سارية طابا ، فى أقصى ركن من الأرض المصرية ، استعادت مصر كامل فخارها واستردت كبرياءها غير منقوص لأن كل شبر فى أرض الوطن ، كان قد تطهر فى هذه اللحظة من دنس الاحتلال .

تلقفت ريح الخليج الدافئة العلم وهو لم يزل يرتفع فوق سارية ، تنشره مرة واحدة فى سماء طابا ، خفاقا عريضا يموج مع الريح ، يحدثان معا حفيفا عالى الصوت ، يسمعه الجميع فيرددون فى صيحة واحدة ، الله أكبر ، ثم تلتهب الأكف بتصفيق متواصل ، بينما الفرحة تملأ بالدموع عيون الجميع .

ما أعظم هذه اللحظات التى يرتفع فيها علم مصر تعبيرا عن السيادة الكاملة لشعب مصر على أرضه الطاهرة ! .

مياه طابا أكثر زرقة من مياه كل البحار .

وريح طابا أكثر طراوة من أى ريح ربيعية فى أى من البقاع.

وشمس طابا غير كل الشموس فى ذلك النهار.

وطابا فى النهاية جائزة اقتدار وحكمة ، لقائد شجاع استطاع أن يستعيد لمصر سيادتها على كل شبر من أرض الوطن ، فى واحدة من أعظم معارك السلام التى خرجت منها الارادة المصرية ، أكثر صلابة وقوة ، وأكثر ثقة بقدرة السلام العادل على الانتصار .

كان الجميع يتوقعون من مبارك أن يحكى ما لم يزل خافيا من تفاصيل معركته الضارية مع الصلف الإسرائيلى من أجل استعادة طابا ، لكن مبارك آثر أن يجعل من طابا رسالة سلام إلى الجميع ؛ « لأن السلام لا ينبغى له أن يكون أبدا الهدف المستحيل ولأن السلام هدف نبيل يستطيع الإنسان أن يحققه فى كل زمان ، ولأن إرادة الشعوب قد تجلت فى كل مكان تريد السلام هدفا دائما تحرص عليه ، فالحرب خراب ودمار ، والحرب دماء ودموع ، لا غالب ولا مغلوب ، الإنسان هو المغلوب هنا وهناك أما هؤلاء الذين يعيشون بعقيدة أن الحرب هى التى تصون وجودهم ومصالحهم فهم لا يستلهمون حكمة التاريخ ولا يعبرون عن نبض الشعوب » .

عندما انتهى مبارك من خطابه سأله صحفى إسرائيلى : ماذا تود أن تقول فى هذا اليوم لشامير ؟!.

ورد مبارك فى بساطة وقوة ، لقد قلت فى خطابى ما أود أن أقوله له .

وعندما سأله الصحفى الإسرائيلى مرة أخرى، ماذا تود أن تقول هذا اليوم للإسرائيليين ؟

رد مبارك ، أود أن أقول لهم ، ليس فى السلام ما يخيف، لأن السلام هو احتياجنا جميعا ، مصريين وعربا ، إسرائيليين وفلسطينيين .

❑❑❑

الحكمة هى ما فعل مبارك ، عندما جعل من طابا رسالة سلام إلى كل الأطراف ، لأن طابا تمثل بالفعل انتصار إرادة السلام العادل على هؤلاء الذين لا يزالون يعيشون بعقيدة أن الحرب هى التى تصون وجودهم ومصالحهم .

لم تكن طابا تشكل فى المساحة أكثر من ٨٠٠ متر مربع لكن صقور الإسرائيليين الذين انسحبوا من كل سيناء ، أرادوا أن يجعلوا من طابا قصة وحكاية .

أرادوا أن تكون طابا نقطة اختبار لمبارك الذى كان لم يزل فى بداية توليه ، نازعوا مصر فى ملكيتها ، لحظة انسحابهم الأخيرة من سيناء ، لعل مبارك يقبل شروطهم فى أن يزور القدس وأن يقدم تعهدا كتابيا يملى بعض شروط التطبيع على مصر ، بما يعطى لإسرائيل ميزة لا تستحقها .. لكن مبارك رفض كل صور الابتزاز الإسرائيلى .

لسبع سنوات ، من المماطلة والمناورة والتسويف حاول خلالها الجانب الإسرائيلى أن يجعل من طابا الجزء المنقوص من سيادة مصر على كل أراضيها ، لكن مصر أدارت صراعها مع الجانب الإسرائيلى بحكمة واقتدار إلى أن صدر قرار المحكمة الدولية فى جانب الحق المصرى .

وحتى بعد صدور الحكم لصالح مصر حاول الإسرائيليون أن يصنعوا من قضية الفندق ، الذى أقاموه هناك مشكلة ثانية ، لكى يماطلوا فى تنفيذ حكم نهائى دعت المحكمة الدولية إلى ضرورة الإسراع فى تنفيذه بحسن النية الواجبة .. ومرة أخرى استطاع مبارك أن يحكم حصاره حول الموقف الإسرائيلى الذى بدا متهافتا رخيصا ، غير مقبول وغير مستساغ ، خصوصا بعد أن أعلن شارون أن الاسرائيليين يفكرون فى هدم الفندق قبل انسحابهم من طابا .

كان رد مبارك الذى حملته صفحات « المصور » سخرية مرة من منطق الهدم الذى يتحدث عنه الإسرائيليون على حين يشكون من علاقات سلام بارد مع مصر ، وسخرية أكثر مرارة من تصرفات الحكم الإسرائيلى الذى يرتهن علاقات السلام وحسن الجوار بين دولتين جارتين على قضية فندق ، أقيم بغير سند من الحق والقانون فوق أرض مصرية .

❑❑❑

طابا تمثل بالفعل رسالة سلام إلى كل الأطراف ، لأنها تعنى أن الحقوق يمكن أن تعود إلى أصحابها ، إن تسلحوا بإرادة واثقة فى أن السلام يمكن أن ينتصر رغم كل التحديات .

ولأنها تعنى فشل كل الجهود التى مارستها إسرائيل كى تجعل من قضية طابا سابقة تكرس رفض الانسحاب الإسرائيلى إلى الحدود الدولية المعترف بها .

ولأنها تعنى ، أن إدارة الصراع لصالح القضية العربية يمكن أن ينجز أهدافه بغير طريق الحرب ، إن استطاعت الإرادة العربية أن توحد جهودها فى خطاب سياسى شجاع ، يتقبله عالم جديد ، ينبذ الحرب ويصر على تسوية النزاعات الإقليمية العديدة ، عبر تفاوض كل الأطراف ، تحت مظلة الشرعية الدولية أو فى إطار الأمم المتحدة التى تستعيد الآن جزءا كبيرا من دورها .

هى رسالة سلام إلى الفلسطينيين ، كى يوحدوا جهودهم ، خلف الاختيارات الصحيحة التى أقرها المجلس الوطنى الفلسطينى الذى انعقد أخيرا فى الجزائر ،

والتى استطاعت أن تكسب للحق الفلسطينى مساحة واسعة من التأييد الدولى ، تحاصر شامير الذى أصبح معزولا بعد أن سقطت كل حججه .

وأكثر ما يُقلق شامير الآن ، بدايات التحول التى ظهرت فى تصريحات وزير الخارجية الأمريكى الجديد ، عندما أعلن قبل أيام محدودة أنه سوف لا يكون هناك من حل آخر أمام حكومة إسرائيل ، سوى قبول التفاوض مع منظمة التحرير ، إذا لم تستطع إسرائيل أن تجد فى الداخل الطرف الفلسطينى الذى يقبل التفاوض معها .

إن تصريحات وزير الخارجية الأمريكى الجديد تمثل بالنسبة لشامير نوعا من اجتراع دواء مُرّ على دفعتين ؛ لأن الأمريكيين يعرفون ، ولأن العالم كله يعرف ؛ ولأن شامير يعرف قبل - الأمريكيين وقبل العالم - أن إسرائيل لن تجد فى الداخل الفلسطينى طرفا يقبل التفاوض معها بعيدا عن منظمة التحرير .

وهى رسالة سلام إلى الإسرائيليين تقول بكل الوضوح ، إن التسويف والمماطلة والهروب إلى مسالك جانبية ، كل تلك أدوات ووسائل قد تفلح بعض الشىء فى كسب بعض من الوقت ، لكنها أبدا لن تستطيع أن تغتال أو تخفى الحقائق .

لقد ظلت إسرائيل ، رغم وضوح الحقائق ، تماطل فى قضية طابا حتى صدر حكم المحكمة الدولية بعد سبع سنوات ، ليؤكد أن الإسرائيليين قد ارتكبوا جريمة تزوير فاضح ، يصعب إخفاؤها عندما نقلوا علامة الحدود ٩١ من فوق رأس الجبل إلى الوادى لكى يستولوا على ٨٠٠ متر مربع من مساحة الأرض المصرية .

وما أظن أنه قد أصبح فى وسع الإسرائيليين أن يماطلوا طويلا فى قضية الحق الفلسطينى وهم يواجهون الآن انتفاضة شاملة فى الأرض المحتلة وَضح عجز الإسرائيليين عن اخمادها بكل وسائل القهر وبات واضحا للعالم كله ، أن الانتفاضة مستمرة حتى يتحقق للفلسطينيين هدفهم المشروع ، فى دولة فلسطينية ترتبط باتحاد كونفدرالى مع الأردن ، تقبل وجود إسرائيل فى تعايش آمن داخل حدودها المعترف بها قبل عام ٦٧ .

□□□

إن كانت طابا تُمثل رسالة سلام إلى كل الأطراف ، فإن طابا تمثل بالنسبة لمصر درسا مستفادا ينبغى أن نستوعب جميعا مغزاه ومعناه .

لقد كان وراء نجاح مصر فى قضية استعادة طابا ، جهد وطنى جاد ، تمثل فى لجنة قومية ضمت كل من تؤهله خبراته لأن يقدم شيئا مفيدا للقضية ، بصرف النظر عن انتمائه السياسى والفكرى ، كان مبارك يدرك أن على مصر ما دامت قد لجأت إلى التحكيم أن تحسن تقديم قضيتها أمام المحكمة الدولية وأن تدعم حقها الأكيد فى أرض طابا بكل الأسانيد والوقائع ، وأن يتم ذلك من خلال لجنة قومية عليا ، تضم نخبة مختارة من خبراء القانون الدولى وأساتذة التاريخ والجغرافيا ، وعلماء المساحة وخبراء الطبوغرافيا ، نخبة لا يحكمها الانتماء الحزبى أو العقائدى ، رائدها الأول والوحيد مصالح الوطن العليا .

إن تجربة اللجنة القومية لطابا ، تقول بكل الوضوح درسا مستفادا واحداً ، إن مصر تستطيع من خلال لجان قومية عليا تتفق رغم خلافها فى العقائد والأفكار حول الأهداف الوطنية الكبيرة ، أن تجد الحلول الواقعية والعلمية ، المقبولة والصحيحة لأكثر مشكلات مصر تعقيدا ، وأن تضمن حشد الجهد الوطنى وراء هذه الحلول ، دون أن يتفتت هذا الجهد بدواعى المزايدة ، أو المعارضة من أجل المعارضة بصرف النظر عن المصلحة الوطنية .. وأستطيع أن أؤكد أن تجربة اللجنة القومية لطابا ، تصلح على وجه التحديد لأن تكون مثالا ناجحا للجنة قومية عليا تكون مهمتها وضع خطة قومية متعددة الأبعاد لمعالجة مشكلات العنف والتطرف الدينى .

إن كان ثمة درس آخر لمصر ، فالدرس هذه المرة من الإسرائيليين الذين استطاعوا أن يستثمروا موقعا مصريا فريدا عند رأس النقب ورأس الخليج ، ليكون واحدا من أجمل بقاع العالم وأكثرها نجاحا فى سوق السياحة .

والشواهد الأولى تؤكد أن المصريين سوف ينجحون ، وأن طابا سوف تكبر وتكبر فى ظل سيادة مصرية كاملة وإدارة مصرية ناجحة .

وربما كانت أولى علامات النجاح ، هذا الطريق المعجزة الذى استطاع المصريون أن يشقوه من رأس قمة النقب إلى ساحل طابا . ليصل طابا بالقاهرة فى ٥ ساعات على الأكثر ، الطريق هو بكل المقاييس الفنية والدولية واحد من معجزات الإنشاء التى لا يقدر عليها سوى هؤلاء الذين يقبلون التحدى لأنهم واثقون فى قدرتهم على النجاح .

المصور - ٢٤/ ٣/ ١٩٨٩

❑❑❑





٣

مصر والعرب ..



سياسة مبارك العربية

يوم التاسع من يناير سنة ١٩٨٨ ، قام الرئيس حسنى مبارك بجولة عربية، لها أكثر من دلالة وأكثر من مغزى ، فى هذه الجولة زارالرئيس حسنى مبارك ، وخلال الفترة من التاسع إلى السادس عشر من يناير ، ست دول عربية هى : المملكة العربية السعودية ، والبحرين ، والكويت ، ودولة الإمارات العربية المتحدة ، وقطر ، وسلطنة عمان .

قبل هذه الرحلة ، كانت القمة العربية التى عقدت فى عمان فى الفترة من ٨ إلى ١٢ من نوفمبر ٨٧ قد تركت لكل دولة عربية أن تتخذ القرار الذى يناسبها فى شأن العلاقات مع مصر ، وبعد هذه القمة ارتفعت فى سماء القاهرة أعلام تسع دول عربية استأنفت علاقاتها الدبلوماسية مع مصر .

يمكن القول إن ما جرى كان تتويجا لسياسة عربية متكاملة اتخذها الرئيس مبارك منذ اليوم الأول لولايته ، حدد الرئيس أسس سياسته العربية على مرتكزات واضحة تحدد دور مصر فى المجال العربى فى الإسهام الفعال فى حماية الأمن القومى العربى للأمة العربية والحفاظ على مصالحها الاستراتيجية الحيوية ، وزيادة التعاون والترابط بين شعوبها ، إذا ما توافرت العناصر الآتية :

أولا : التوصل الى تصور مشترك بين الأقطار العربية للأهداف القومية العليا ، وبالذات لكيفية الحفاظ على الأمن للأمة العربية ، ومواجهة الأخطار التى تعترض مسيرتها فى هذه المرحلة .

ثانيا : الحفاظ على استقلال الإرادة العربية ، والعمل على توفير الحرية للقرار العربى ، لأنه ما دامت هناك مؤثرات خارجية ، ونفوذ أجنبى يتدخل فى صنع القرار، فلن يأتى هذا القرار عربيا فى فحواه .

ثالثا : التزام كل قطر عربى باحترام المواثيق الأساسية التى قصد بها أن تحكم الحركة العربية الواحدة .. وفى مقدمة هذه المواثيق : ميثاق جامعة الدول العربية ، ومعاهدة الدفاع العربى المشترك .. ولا يستطيع منصف أن ينكر أن مصر ظلت دائما فى طليعة القوى العربية التى تمسكت بهذه المواثيق .

رابعا : التزام جميع الأقطار العربية بمبدأ الاحترام المتبادل وبعدم التدخل فى شئون الدول الأخرى .. فلا تستطيع الدول العربية أن تطالب العالم الخارجى بعدم التدخل فى شئونها إذا كانت هى أول المخالفين لهذا الالتزام .

خامسا : توصل الأقطار العربية إلى صياغة الأساس الذى يحكم العلاقات بينها وبين الدول غير العربية الموجودة فى المنطقة ، بعيداً عن العنصرية والتمييز العرقى والطائفى .

سادسا : العمل على تعزيز الجبهة العربية ، عن طريق تعميق التضامن بين الأقطار العربية وتسوية المنازعات القائمة وديا ، ودون حاجة إلى اللجوء إلى أساليب القوة والأطراف الأجنبية لتقوم بدور الحكم بين الأطراف أن تناصر طرفا على آخر

سابعا : الحفاظ على موارد الأمة العربية وتعزيز التنمية فى الوطن العربى على امتداده ، ويتطلب هذا فى المقام الأول أن نتجنب تبديد الموارد العربية وإهدارها ، وأن نركز جهودنا على العمل لتسخيرها لخدمة أهداف التنمية فى المدى الطويل .

كان الرئيس مبارك قد أعلن تصوره للأسس الرشيدة التى ينبغى أن يقوم عليها العمل العربى المشترك فى خطاب هام ألقاه فى الثانى عشر من أكتوبر عام ٧٨ مؤكداً أن مصر لن تتردد فى الاضطلاع بدورها وأداء رسالتها .. لأن الدور لا يتحدد من جانب واحد ولا ينطلق من فراغ ، بل هو جزء من حركة نشطة تقوم على المصالح المتبادلة بين جميع الأطراف .

وفى التاسع من يناير ١٩٨٨ بدأت رحلة مبارك إلى الخليج تتويجا لسياسة العمل فى صمت ، والبعد عن المهاترات الكلامية ، فمصر التى يعود اليها الوطن العربى ، ومصر التى تدخل الخليج العربى إنما تدخله من باب مساندة الحق العربى .. غاية ما تهدف اليه مصر من هذه المساندة ان تعى إيران جيدا ان الحوار العربى الفارسى يجب أن يقوم على أساس سليم . وان كل ما يجرى فى ميادين القتال ، سواء فى البر أو البحر أو الجو لن يحسم أى قضية .

ورحلة الرئيس مبارك إلى الخليج العربى لم تكن رحلة مقايضة ، وهو المعنى المريض والساذج الذى وجد لنفسه مكانا على صفحات بعض الصحف ، فلن

تقدم مصر ما لديها مقابل أن تقدم دول الخليج ما تقدر عليه ، ذلك خيال مضحك .. فالعلاقات المصرية أثمن من أن يجرى توظيفها لهدف مرحلى ..

وإن كان الرئيس مبارك قد قرر ان تشمل جولته سلطنة عُمان ، وهى من الدول العربية التى لم تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع مصر .. إلا أن قرار الرئيس يأتى فى سياقه الصحيح لأن عُمان اختارت من قبل ، وفى زمن الفرقة والشتات العربى .. الاختيار السياسى الصائب والسليم .

❑❑❑

لقاء فى الكويت

« إننى على يقين من أن عودة مصر إلى المؤتمر سوف تكون عطاء لعالمها الإسلامى يماثل عطاء نيلها غير المقطوع وغير الممتنع ، ومن هذا المنطلق فإننا نرحب بعودة مصر إلى المؤتمر الإسلامى ممثلة فى شخص الرئيس حسنى مبارك » .

بتلك الكلمات التى قالها أمير الكويت فى خطابه الافتتاحى للمؤتمر الإسلامى الخامس جرى إسدال الستار على نهاية معركة شرسة دارت فى لجان المؤتمر واجتماعاته التحضيرية قبل أربعة أيام من جلسة الافتتاح .

وعندما قرر مبارك الذهاب إلى قمة الكويت الإسلامية كانت تحدوه ثلاثة دوافع أساسية :

أولها : أنه كان يريد أن يؤكد مساندة مصر للكويت التى تعرضت لحملة تهديد وإرهاب إيرانية بالغة القسوة حتى يتأجل أو يمتنع انعقاد مؤتمر ينظر فى أمر الحرب التى ضج العالم الإسلامى من جنونها المدمر ، وحار فى فهم إصرار ايران على استمرارها رغم أنها لا تملك قدرة الوصول بها الى الحسم الكامل .

كان مبارك على استعداد للذهاب الى الكويت حتى إن وصلت قذائف الحرب إلى باحات المؤتمر الداخلية لأنه كان يرى فى ذهابه نوعا من الوفاء والتقدير لدولة حاولت قدر استطاعتها أن تقوم بدورها القومى .

وعندما بدا للجميع أن الإيرانيين يدقون أبواب البصرة يريدونها مع بدء انعقاد المؤتمر قرر مبارك أن يكون أول القادمين إلى الكويت مقدما موعد وصوله أربعا وعشرين ساعة .

وربما كان الدافع الثانى أن الرئيس مبارك كان يرى فى انعقاد المؤتمر فرصة لكى يلتقى قادة العرب فى إطار مؤتمر أوسع من القمة العربية التى عجزوا عن دعوتها ثلاثة أعوام متواصلة ، تدهورت خلالها أحوال العالم العربى إلى حدود بالغة السوء ، فلعل فى هذا اللقاء ما يهيىء المناخ العربى لاتفاق يضع فى اعتباره المصالح العربية العليا .

كان مبارك على استعداد لأن يمد يده إلى الجميع بلا استثناء ، وعندما سألته

إن كان على استعداد لأن يلتقى بالرئيس الأسد الذى سوف يحضر المؤتمر رد بوضوح : نعم .. لأننى راغب فى أن أناقش معه وبصراحة كاملة كل أبعاد الموقف .

لعل الدافع الثالث للرئيس مبارك هو رغبته فى أن يكون حضور مصر إلى أول مؤتمر إسلامى ، يعقد بعد عودتها على مستوى رئيس الدولة ، تقديرا لعديد من قادة العالم الإسلامى خصوصا القادة الأفارقة الذين أفسدوا مؤامرة إبعاد مصر عن المؤتمر الإسلامى .. مَنْ منا ينسى دور الحكيم الإفريقى سيكوتورى ، ومَنْ منا ينسى كلماته الشجاعة وهى تكشف زيف النفاق فى مواقف أصحاب المؤامرة .

لم يدخل فى خطط مصر ، ولم يكن ضمن أهدافها أن يكون المؤتمر بابا خلفيا ، أو فرصة يتم خلالها إعلان عودة العلاقات المصرية العربية ، فالمؤتمر ليس مؤتمر العرب وحدهم وإنما هو مؤتمر ست وأربعين دولة إسلامية يمتد وجودها عبر قارتين من حدود الصين شرقا إلى المحيط الأطلسى غربا ، وأظن أن الحكمة والتجربة قد علمتا مصر ، بالقدر الكافى ، أن لكل شىء مجاله ، يكفى المؤتمر الإسلامى جدول أعماله المشحون بمأساة الحرب العراقية الإيرانية ، والمشكلة الأفغانية ، ومشكلة تشاد ، وحقوق الإنسان المسلم ، وليس من العدل فى شىء أن يلقى العرب أعباءهم ومشاكلهم فى ساحة المؤتمر ليضاعفوا من عوامل أزمته وانقسامه ، يكفى ما فعلوه فى منظمة الوحدة الإفريقية درسا مستفادا لا ينبغى تكراره فى العالم الإسلامى .

لقد كان كل ما ترجوه مصر من المؤتمر أن يتهيأ تحت مظلته مناخ عربى أكثر صحة ، وأكثر سلامة ، يمكن قادة العرب من أن يدركوا أبعاد الصورة بمخاطرها الجمة التى يتجسد مثلها المخيف على مسافة أميال محدودة فى تلك الحرب المجنونة التى تجرى على شط العرب .

وعندما كان أمير الكويت يرحب فى كلمته الافتتاحية بعودة مصر إلى المؤتمر ممثلة فى شخص الرئيس حسنى مبارك ، مؤكدا ثقته فى أن عودة مصر سوف تكون عطاء لعالمها الإسلامى كعطاء نيلها غير المقطوع وغير المتنع ، كانت كلمات الأميرتسدل الستار على نهاية معركة شرسة دارت فى لجان المؤتمر التحضيرية قبل

يوم الافتتاح .

❑❑❑

لم تكن مصر راغبة فى أن تخوض هذه المعركة الشرسة مع أحد ، على العكس كانت مصر راغبة فى أن تداوى الجراح ، وكانت تحض الجميع على أن يكون المستقبل أولى بالاهتمام المشترك ، خصوصا أن المخاطر القادمة جمة ومخيفة .

قبل المؤتمر بثلاثة أسابيع على وجه التحديد استشعرت مصر أن البعض يخططون مرة أخرى لإثارة قضية شرعية تواجد مصر داخل المؤتمر الإسلامى ، برغم أن قرار عودة مصر تم بتصويت إجماعى جرى فى مؤتمر الرباط ، وشارك فيه قادة العالم الإسلامى ملوكا ورؤساء ، لم يعترض على قرار العودة سوى ثلاثة أعضاء وامتنع عضوان عن التصويت ، وكانت الغالبية الساحقة فى صف العودة ، وجاءت لجنة سيكوتورى إلى القاهرة ، وكتبت بعد لقائها بالرئيس مبارك تقريرا أشادت فيه بقرار العودة ، لأن عودة مصر إضافة ذات شأن إلى عالمها الإسلامى .

وكان السؤال : إلى أى حد يمكن أن تذهب دمشق داخل المؤتمر الإسلامى وهى تسعى إلى اختلاق هذه المشكلة ؟ .

كان وزير الخارجية الأسبق ، وأمين الجامعة العربية محمود رياض قد حمل رسالة إلى دمشق ، مشفوعة بنصيحة خالصة بأن الأجدى بعالمنا العربى أن يركز البلدان مصر وسوريا ، اهتمامهما على المستقبل ، خصوصا أن المخاطر القادمة جمة ومخيفة وخصوصا أن هناك ما يمكن أن يشكل أساسا لعمل مستقبلى مشترك بين البلدين ، برغم اختلافهما الأساسى حول اتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية ، فدمشق لا تستبعد اختيار السلام ، ومصر ودمشق تعتقدان أن سلاما عادلا وشاملا يمكن أن يتحقق من خلال مؤتمر دولى تحضره كل الأطراف المعنية ، بما فى ذلك الطرف الفلسطينى ، وبالتالى فإن الجهود ينبغى أن تكرس من أجل إنجاح المؤتمر الدولى الذى ينبغى أن ينعقد رغم اعتراض إسرائيل ، ورغم اعتراض الولايات المتحدة .

فى دمشق فوجئ محمود رياض بمطالب سورية غريبة وصلت إلى حد مطالبة

مصر بإلغاء اتفاق السلام المصرى الاسرائيلى حتى وإن كان ثمن هذا الإلغاء عودة الاحتلال الإسرائيلى لسيناء ، لأن سيناء ينبغى أن تلقى مصير الجولان على حد تعبير السوريين ! ولأنه لاضير من أن تنتظر الأرض العربية فى احتلالها ألف عام حتى يتهيأ لموازين القوى أن تكون فى صالح العرب !

كانت إجابات دمشق تعنى أمرا واحدا ، أن دمشق لا تريد النصيحة .

مساء الثلاثاء - والمصور ماثل للطبع - التقى الرئيس مبارك بالرئيس الأسد قبل انعقاد الجلسة المسائية للمؤتمر ، تصافحا ودخلا معا قاعة الاجتماع متشابكى الأيدى وخلفهما أعضاء الوفدين المصرى والسورى ، بينما علت الدهشة ممزوجة بالارتياح وجوه كل الحاضرين .

هل يعنى هذا اللقاء أن الغيوم الكثيفة قد تبددت فجأة عن سماء علاقات البلدين؟

إن أحدا لا يستطيع أن يتكهن الآن بما إذا كان هذا اللقاء سوف يسهم فى نقل العلاقات المصرية السورية إلى جو أكثر صحة واستقرارا ، أم أن الأمر لا يعدو أن يكون لقاء عابرا على طريق هذه العلاقات التى لا تزال مليئة بالشوك .. هذا ما سوف تكشفه الأيام القادمة بأحداثها المتسارعة ومواقفها المتغايرة ، وقديما كانوا يقولون : « ليس غير الأفعال يكشف صدق النوايا » .

المصور - ٣٠ / ١ / ١٩٨٧

مصر - الجزائر
ضرورات استمرار الحوار

إن كانت القاهرة تمد يدها الآن إلى كل الأطراف العربية ، حتى هؤلاء الذين يصرون على أن يفتعلوا معها معارك وهمية ، إن كان دافع القاهرة إلى ذلك حرصها القومى على أن يتهيأ للموقف العربى أول شروط قوته : تضامن حقيقى يستند إلى اتفاق واسع حـول المصالح القومية ، فأظن أن استمرار الحوار بين القاهرة والجزائر ، يدخل فى إطار هذا الواجب القومى ، الذى ينبغى أن يعلو على أية حساسيات شكلية .

.. لأن الجزائر لم تزل قوة رشد فى عالمنا العربى ، ولأن الجزائر حتى وإن بعدت المسافات ، لم تزل رقما مهما فى حسابات المشرق العربى وقضاياه ، ابتداء من القضية الفلسطينية حتى حرب الخليج ، ثم أخيرا لأن بين القاهرة والجزائر تراثا من نضال مشترك وإذا كان المصريون قد مدوا يد العون إلى ثورة الجزائر ، حتى أصبحت علامة نصر لعالمنا الثالث فلقد مد الجزائريون يد الوفاء إلى مصر فى حرب ١٩٦٧ وفى حرب ١٩٧٣ ، وما من فضل يمكن أن يسبق فضلا ، إن كان الحساب النهائى رصيد قوة لعالمنا العربى .

الحوار بين القاهرة والجزائر ، لابد من أن يستمر وأن يعلو فوق أية حساسيات شكلية وأن يتجاوز دهشة المصريين من الموقف الجزائرى من قضية عودة العلاقات ، فربما تكون للجزائر حساباتها الخاصة التى تدفعها الآن إلى بعض التريث ! ، لأن غاية الحوار ينبغى أن تكون إسهاما مشتركا فى تعزيز مسيرة التضامن ، ولأن غاية الحوار ينبغى أن تكون حشدا لكل عناصر القوة فى الموقف العربى أيا كان تنوعها ، وما من أحد يستطيع أن ينكر قدرة الجزائر على الإسهام فى ذلك .

أما قضية عودة العلاقات فبرغم الأحاجى والألغاز التى تحيط بالموقف الجزائرى فلقد كانت دائما فى حسابات القاهرة قضية جانبية ، لأن القضية الأكبر

فى الاهتمام المصرى الراهن، كيف ندرأ بالتضامن العربى ، مغبة أخطار مخيفة تحدق بعالمنا العربى ؟ وكيف نحشد لهذا التضامن كل عناصر قوته ؟ وكيف نجعل الحق العربى موضع احترام عالم يتقاسمه نفوذه الكبار ، فى غيبة الآخرين ، أو فى شتاتهم ؟

وعندما يقول الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد « إنه إذا كان العرب يرون الآن ، أن المؤتمر الدولى يمكن أن يصلح إطارا لتسوية عادلة فى الشرق الأوسط ، فإن واجب الأطراف العربية أن تجلس معا كى يتحقق لها قدر من وحدة الموقف قبل انعقاد المؤتمر » .

عندما يقول الرئيس الجزائرى ذلك ، فإن أحدا لا يستطيع أن يجادل فى صدق المقولة ، كما أن أحدا لا يستطيع إلا أن يصف هذا الموقف بالحكمة السياسية .

بالفعل ... !

ما فائدة أن يذهب الفلسطينيون والمصريون والأردنيون والسوريون إلى المؤتمر الدولى بلا اتفاق يجمعهم حول موقف عربى واحد ؟ !

الأفضل بالفعل ، ألا ينعقد المؤتمر ، وألا تذهب الوفود العربية ، لأن ذهابها ، دون حد أدنى من الاتفاق على المصلحة العربية ، لا يعنى فقط فشل المؤتمر – وتلك نتيجة مؤكدة – ولكن أخطر ما يعنيه أن يقدم العرب للعالم كله دليلا مجانيا ، على أنهم غير قادرين ، أو غير راغبين ، أو غير متفقين على طبيعة التسوية ، وما من تسوية عادلة يمكن أن يأمل فيها الجانب العربى ، فى غيبة اتفاقه أو تضامنه .

ولست أعتقد أن ثمة خلافا ، يمكن أن ينشأ بين القاهرة والجزائر حول صدق مقولة الرئيس الشاذلى ، فلقد عبر الرئيس مبارك هو الآخر عن هذا المعنى بوضوح بالغ أكثر من مرة ، بل لعل الرئيس مبارك قد تجاوز القول إلى مبادرة الفعل ، عندما أعلن استعداده لأن يلقى الرئيس الأسد فى دمشق أو فى القاهرة ، أو فى أية عاصمة عربية أخرى ، لكى يتحقق اتفاق لابد منه ، قبل أن يدهمنا الموقف ويصبح المؤتمر حقيقة واقعة .

أعاد مبارك التأكيد على هذا العرض أكثر من مرة ، دون أن يمنعه من تكرار العرض ، استمرار إذاعة دمشق وصحفها فى حملتها ، خصوصا بعد قرارات قمة

عمان الأخيرة ، التى غيرت موازين العلاقات فى عالمنا العربى .

كان وراء عرض القاهرة ، عاملان لا ثالث لهما :

أولهما ، أن يقع هذا الحد المأمول من الاتفاق بين القاهرة ودمشق حول الأهداف التى لا ينبغى أن تكون موضع خلاف ، إذا ما تهيأت لمسيرة التسوية فرصة انعقاد مؤتمر دولى ، تشارك فيه كل الأطراف على قدم المساواة ، وتحضره القوتان العظميان والأعضاء الدائمون فى مجلس الأمن ، لأن اتفاق القاهرة ودمشق ، ومعهما كل الأطراف المعنية ، يعنى تماسك الموقف العربى وقوته ، ولأنه إذا كان صحيحا أن لا حرب بغير مصر ، فإن الصحيح أيضا أن نقول ، إن السلام الشامل والعادل يتعذر ضمانه بغير مشاركة سورية ، ثم لأن اتفاق القاهرة ودمشق حول خطوات المستقبل ، يعنى إغلاق كل فرصة أمام هؤلاء الذين يريدون أن يتحللوا من مسئوليتهم ، إزاء أمن وسلام منطقة تنشد العدل وتنشد الاستقرار .

حافز القاهرة الثانى ، على هذا العرض الذى تكرر أكثر من مرة ، يدخل فى نطاق الدافع الأخلاقى ، خصوصا بعد قرارات قمة عمان التى تركت لكل دولة عربية حرية اتخاذالقرار الذى يناسبها بشأن عودة العلاقات مع مصر فالقاهرة غير راغبة فى أن تأخذ قرارات عمان، على أنها رجحان كفة على كفة أو أنها انتصار طرف على طرف ، بل إنها تعتبر قرارات عمان ، خطوة على طريق لابد من استكماله ، حتى يقع التضامن الذى يحشد للموقف العربى كل عناصر قوته ، وبالتالى فبقاء دمشق فى جانب أقلية عربية ، تعزل نفسها عن مجرى التيار العربى العام ، يعنى إشكالا عربيا جديدا لابد من مواجهته بالرشد والحكمة .

إننى أسأل الأخوة الجزائريين بكل الود وكل الرغبة فى الفهم ، لماذا ظل الموقف الجزائرى عند حدود التحذير من مغبة أن يذهب العرب إلى المؤتمر الدولى بلا اتفاق يجمعهم حول حدود المصلحة القومية العليا ؟ ولماذا لم يتقدم الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد ، خطوة أخرى إلى الأمام ، لكى يحاول إعطاء مقولته الصحيحة ، فرصة الخروج من دائرة الفكر إلى حيز العمل ؟ !

إن كان الهدف من التحذير، مجرد إبراء الذمة والقصد ، فذلك هدف ربما يصلح لدولة محدودة الدور والأثر ، لكن الجزائريين يرون أن بعد المسافات ما بينهم وبين المشرق العربى لا يكفى مسوغا لانطواء الجزائر أو عزلتها عن مشكلات

المشرق ، وهم يستشعرون مسئولية جزائرية خاصة تجاه القضية الفلسطينية التى استضافوا من أجلها اجتماعات المجلس الوطنى الفلسطينى أكثر من مرة ، وفوق ذلك ، فلقد كان للجزائر - ولم يزل - اهتمامها الخاص بحرب الخليج ، وهى قد حافظت على علاقات ذات وزن خاص مع إيران ، على أمل أن تنضج الظروف فرصة صحيحة للوساطة ، أو هكذا يقولون .

لا يكفى إذن ، أن تصدر عن الجزائر مقولة صحيحة ، إن لم يتبعها جهد مخلص من أجل إنفاذها ، خصوصا إن كان الجزائريون يعيبون دائما على أهل المشرق أنهم لا يتبعون القول بالعمل ، أو أنهم يفصلون بين الكلمات والأفعال .

ليس المطلوب وساطة جزائرية ولكن المطلوب دور جزائرى ، أن يقول لنا الجزائريون كيف يمكن أن يتحقق على أرض الواقع العربى صدق المقولة الجزائرية التى تؤكد على ضرورة اتفاق كل الأطراف العربية قبل الذهاب إلى المؤتمر الدولى .

لعل مسئولية الجزائر ، أنها اكتفت بالقول لم تتبعه بالعمل .

ولعل مسئولية مصر ، أنها لم تسأل الجزائر كيف يمكن أن يتحقق هدف لا يختلف أحد على صحته .

هل يتحقق هذا الهدف ، بأن تعلن مصر ابتداء - وكما تريد دمشق - إلغاء اتفاقية السلام ، لتعود الأوضاع على الجبهة المصرية إلى ما كانت عليه صبيحة وقف إطلاق النار فى حرب ١٩٧٣ ؟ !

هل المطلوب ، أن نبدأ جميعا من نقطة « الخيار الصفر » حتى نكون مؤهلين لدخول المؤتمر الدولى أطرافا على قدم المساواة ؟ ! .

ما الذى حال دون أن تقوم الجزائر بهذا الدور ؟ وما الذى منع القاهرة من أن تسأل الجزائر رؤيتها المثلى للوسيلة التى يمكن أن نتجنب بها مخاوف الرئيس الشاذلى بن جديد ، من أن يذهب العرب إلى المؤتمر الدولى على غير اتفاق حول أهداف التسوية وطبيعتها ؟ .

سؤالان ، يصعب أن نجد لهما الإجابة الواضحة ، إلا أن نضرب أخماساً فى أسداس لكى نخمن من مجمل الملابسات التى مرت بها ، أخيراً ، علاقات البلدين ، ما قد نتصوره إجابة صحيحة أو معقولة .

كان الحوار مستمراً ونشطاً بين العاصمتين ، منذ أن التقى الرئيس مبارك والرئيس الشاذلي بن جديد في كواليس قمة إفريقيا الأخيرة ، التي انعقدت في العاصمة الأثيوبية ، والحق أن اللقاء أزال كثيراً من عوامل الفتور التي ربما نشأت ، لأن الجانبين كانا قد سمحا لقنوات فرعية أن تكون أداة اتصال بينهما ، بدلاً من حوارهما المباشر .

كان لدى الجزائر بعض القلق من أن تكون سياسات مصر الإفريقية جزءاً من سباق وتنافس يستهدف المكانة الجزائرية الممتازة في إفريقيا ، وكان لدى القاهرة بعض من التساؤلات حول دور الدبلوماسية الجزائرية تجاه مصر في إفريقيا والعالم العربي .

وعندما جلس الرجلان معاً ، يفتشان الوقائع والشواهد في حضور معاونيهما ، اكتشف مبارك والشاذلي بن جديد جسوراً عديدة لتنسيق مصري جزائري ، يكتمل به دور عربي ناضج في القارة الإفريقية ، فالهدف في النهاية ، توثيق العلاقات الإفريقية العربية ، وتعميق حوار الجنوب مع الجنوب ، وتهيئة مناخ أكثر عدالة للعلاقات بين دول المواد الخام والدول الصناعية المتقدمة ، وتلك جميعاً مصالح مصرية ، جزائرية ، عربية ، إفريقية ، يصعب أن يقع بينها التعارض .

وكان لدى القاهرة ، بعض من التساؤلات حول انحياز السياسة الجزائرية المسبق لكل لافتة تحمل كلمات الصمود والتصدي ، حتى إن خلت من الهدف والمعنى ، وكان لدى الجزائر بعض من التساؤلات حول مدى اعتقاد القاهرة في ضرورات المؤتمر الدولي ، وأي مؤتمر دولي يتحدث عنه المصريون .

وعندما فتش الرجلان الشكوك والأفكار في اجتماعهما الذي تم في قاعة جانبية لمقر انعقاد قمة أديس أبابا ، اكتشف الشاذلي ومبارك ، في حضور معاونيهما قدراً واسعاً من اتفاق الرؤية .

فالجزائر ترى ، أن معيار أية علاقة عربية مع مصر ، إنما ينبغي أن يكون مؤشرها الأول والصحيح ، العلاقة بين مصر والفلسطينيين ، ممثلين في منظمة التحرير ، لأنه ما من أحد له حق المزايدة على الطرف الفلسطيني فهم الطرف الأكثر تضرراً والأكثر حاجة إلى الدعم والمساندة والأكثر إدراكاً لأصدقاء الزيف من أصدقاء الحقيقة .

والقاهرة ترى ، أن المنظمة ينبغى أن تكون طرفاً موجوداً على قدم المساواة فى مؤتمر دولى ، تتسع صلاحياته لدور مهم لا أن يكون مجرد محفل عالمى ، دون صلاحيات تذكر .

وإذا باللقاء الذى بدأ ، يحوطه قدر من الحذر ، ينتهى بفضل صراحة الرجلين ، إلى اتفاق حول ضرورات استمرار التنسيق والتشاور فى حوار مباشر ، يمتنع فيه الوسطاء .

كان الرئيس الشاذلى بن جديد ، يزمع السفر صباح اليوم التالى ، عائداً إلى بلاده وكان قد اختار مطار لارناكا القبرصى محطة ، تتوقف فيها طائرته لاستراحة تتزود خلالها بالوقود ، لكن معاونى الرئيس الجزائرى أجروا ليلة السفر ، اتصالاً مع الوفد المصرى فى العاصمة الأثيوبية يخطرونه ، أن الرئيس الشاذلى راغب فى أن يتوقف في مطار الأقصر بدلاً من لارناكا ، ليبدد أى ظلال من شكوك يمكن أن تثار من الآن فصاعداً حول علاقات مصر والجزائر .

كان الرئيس الشاذلى يعلم أنه سوف يكون بذلك أول رئيس عربى بعد الملك حسين تهبط طائرته أرض مصر ، منذ اتفاقات السلام ، وكان يعرف أن العلم الجزائرى سوف ينتظره مرفرفاً فوق سماء الأقصر فى استقبال رسمى يحضره رئيس الوزراء المصرى والوزراء .

منذ ذاك اللقاء اتصل الحوار ، صريحاًوواضحاً بين العاصمتين ، حتى كان مؤتمر عمان الذى أعادت فيه معظم الدول العربية علاقاتها مع مصر ، واختارت الجزائر أن تقف فى موقع الأقلية العربية .

نعرف أن الرئيس الشاذلى كان بين الذين اعترضوا على عبد السلام جلود ، وهو يحذر الرؤساء والملوك العرب مهدداً بعظائم الأمور ، إن أعطوا موافقتهم على قرار عودة العلاقات مع مصر وكان رد الرئيس الشاذلى أنه ما من أحد يمكن أن تكون له سلطة الولاية على قرار هو جزء من سيادة كل دولة عربية .

لكننا نعرف أيضاً ، أن الطرف الجزائرى كان يود لو أن الموضوع بأكمله قد جرى إرجاؤه فترة أخرى ، بدعوى التفريق بين جدول أعمال قمة طارئة أوجبتها ضرورات خاصة وقمة عادية ، يمكن أن يتضمن جدول أعمالها قضية العلاقات المصرية .

لذلك بات موقف الجزائر فى قمة عمان ، لغزاً يصعب فهمه أو فك أحاجيه .

لا نعرف السبب على وجه التحديد ، وسوف نظل نضرب أخماساً فى أسداس ، إلا أن يكون السبب ، بُعد المسافات بين الكلمات والأفعال ، غير أن الكلمات وحدها .. لم تعد تكفى لإبراء الذمة .

المصور – ١٩٨٨/١/١

مبـــارك
والتئام الجرح العربى

الشـواهد كلهـا تقـول : إن مصر سوف تشارك فى القمة العربية القادمة ، وإنه ربما لن يمضى وقت طويل ، حتى تستكمل مصر علاقاتهـا العربية مع الأطراف الباقين ، خصـوصا بعـد أن أعادت الجزائر علاقاتها مـع مصر .. كما أن هناك رغبة مشتركة ، يفصح عنها الآن الجانبان المصرى والسورى فى تحسين علاقات البلدين ، وثمة شواهد أخرى على تحسن نسبى فى المناخ حتى مع نظام العقيد الليبى .

والشواهد كلها تقول : إن الجرح العربى فى طريقه للاندمال ، وإن الظروف مواتية كى يستعيد العرب تضامنهم المفقود ، بعد فترة شتات وتمزق ، بددت طاقات العرب وهددت أمنهم القومى وأضعفت وجودهم على الساحة الدولية .

ثمة ما يؤكد أن الصراعات الجانبية التى استنفدت طاقات العرب طويلا ، تخبو الآن ، لأن التحديات الراهنة فرضت على الجميع أولويات أكثر جدية وضرورة .

فى المغرب العربى ، يتراجع الصراع حول قضية الصحراء ، التى استنفدت جهد الجزائر والمغرب وآخرين ، لصالح جهد مشترك يستهدف إقامة وحدة المغرب الكبير ، لأنه مالم تتوحد أقطار المغرب العربى ، فسوف يسوء وضعها التفاوضى فى مواجهة أوربا الموحدة عام ٩٢ ، خصوصا مع تشابك العلاقات الاقتصادية بين أقطار المغرب والسوق الأوربية المشتركة .

فى شبه الجزيرة ، تستقر العلاقات بين يمن الشمال ويمن الجنوب عند نقطة توازن جديدة ترعى مصالحهما المشتركة ، بعد أن وصل صدامهما العسكرى أكثر من مرة إلى حافة الخطر .

فى الخليج ، تسفر الحرب العراقية الإيرانية عن كيان إقليمى جديد هو

مجلس التعاون الخليجى الذى استطاع بالتنسيق المشترك أن يواجه تحديات صعبة ، وأن يلتزم خيارات سياسية صحيحة حصرت دائرة الحرب التى لم تتسع لتصبح حربا فارسية عربية .

فى السودان ثمة ما يؤكد ، أن أنصار التسوية السلمية لقضية الجنوب ، يحرزون تقدما رغم تيار سلفى قوى ، لم يزل عاجزا عن أن يدرك أن أخوة الوطن ينبغى أن تسبق كل علاقات الانتماء الأخرى ، حتى إن كانت أخوة الدين .

ثمة ما يشير إلى أن الحلم القومى الذى كان قد خبا وضاع ، يستعيد نفسه بالتضامن ، فى صورة ربما لم تكتمل كل ملامحها ، لكنها باليقين أكثر رشدا وأكثر عقلانية من صورتها السابقة .

فالجميع على اقتناع الآن ، بأنهم لن يقدروا على مواجهة تحديات المستقبل، إن انتهجت كل دولة عربية لنفسها مسيرة خاصة ، أو حبست نفسها فى إطار أهدافها القطرية المحدودة ، أو تصورت - بالوهم أو بالغرور - أنها قادرة بالحجم أو بالثروة أن تكون بمعزل عن هموم الآخرين .

والجميع على اقتناع الآن ، بأن الأمن العربى قضية مصير مشترك ، لا فكاك من التزاماتها بعد أن كشفت ضروراتها الملحة ، الحرب العراقية الإيرانية التى دقت أبواب البصرة وهددت أمن الخليج ، ثم الهوس الإسرائيلى الذى أغرى الإسرائيليين بأنهم يمكن أن يصبحوا فى ظل التفكك العربى قوة هيمنة وتسلط ، تغزو لبنان وتضرب عمق تونس وتهدد بذراعها الطويلة الأمن العربى من المحيط إلى الخليج .

والجميع على اقتناع الآن ، بأن الاختيار العربى الصحيح ، لا يمكن أن يكون انحيازا لأى من المعسكرين ، لقد جرب العرب الاعتماد على موسكو ، وجربوا الاعتماد على واشنطن، وفى الحالتين تأكد لهم أنه ما من حليف أو صديق يمكن أن يكون بديلا عن عناصر القوة الذاتية التى ما زالوا يملكون العديد من أوراقها .

ثمة ما يشير أيضا إلى أن العرب قد استفادوا من دروسهم السابقة ، فالحلم القومى - على صحته - لا يكفى لترسيخه فى أرض الواقع أن يكون صحيحا أو أن يكون صدى لإلهام الزعيم ، أو حتى أن تتشيع له الأغلبية .. تلك جميعا عوامل يمكن

إن تغيرت الظروف ، أن تذروها الريح ، إلا أن يتجسد الحلم فى تخطيط علمى صحيح يستند إلى بنية أساسية ، تقوم على تكافؤ المصالح المشتركة وعلى قاعدة اقتصادية تربط كل الأقطار .

لقد كان يمكن للأوربيين ، أن يُضيعوا - مثلماضيع العرب - تلك السنوات الطويلة ، إن ظلت الوحدة الأوربية مجرد دعوة وشعار ، لكن الأوربيين الأكثر التصاقا بالنظرة العلمية ، اختاروا الطريق الصحيح واختاروا بداياته الصحيحة ، عندما رسخوا للوحدة الأوربية أساسها الاقتصادى السليم فى سوق مشتركة تربط مصالح الأقطار الأوربية ، وشبكة مواصلات موحدة تصل بين أطرافها ، وعديد من الصناعات الضخمة المشتركة ، تضطلع كل دولة بإنتاج جزء من مكوناتها حتى يشارك الجميع .. وعندما أصبح ذلك كله واقعا معيشا ، تهيأ الطريق لإعلان وحدة اقتصادية كاملة حددوا موعدها عام ٩٢ ، وحدة لن يهددها انقلاب عسكرى ، يقع فجرا فيحار الجميع فى مواجهته إلا أن يذرفوا الدمع السخين على دولة اختفت صبيحة يوم من الوجود ! .

ثمة ما يشير أخيرا إلى أن العرب قد أصبحوا أكثر نضجا من ذى قبل ، علمتهم مرارات السنوات الماضية أن التطور المأمون على طريق واضح المعالم ، واضح الأهداف ، ربما يكون أكثر الطرق اختصارا لتحقيق هذه الأهداف ، وهو باليقين أكثر ضمانا من القفز المغامر على مراحل التاريخ .

وعلمتهم مرارات السنوات الماضية ، أن الوطن لا ينهض إلا بمشاركة كل أفراده ، وأن أى تصنيف يستبعد فريقا وطنيا من ساحة العمل الوطنى ، تحت أى دعاوى عقائدية ، هو فى النهاية استلاب جزء من قوة الوطن وطاقاته .

وعلمتهم مرارات السنوات الماضية ، أنهم جزء من عالم متغير ، عليهم أن يواكبوا مسيرتهم مع ظروفه ومتغيراته حتى يصل خطابهم إلى عالم لا يستطيعون أن يكونوا بمعزل عن تحدياته وقواه .

إن الترجمة الواضحة لنضج العقل العربى ، تتمثل فى عديد من التوجهات والاختيارات الجديدة التى تسود الفكر العربى الآن ، حيث يجرى الاعتراف فى كل الدول العربية - حتى من اختارت سابقا نهج اليسار المتشدد - بأهمية دور المجموع

الوطنى فى تحقيق مسيرة التنمية ، بما فى ذلك الرأسمالية الوطنية التى كانت موضع الشكوك والنكران ، وحيث اختفت التصنيفات القديمة التى فرقت العالم العربى ، إلى محافظين وليبراليين ، وملكيين وجمهوريين ، بما أعاق مسيرة التضامن وأوقعها فى وحل الخلافات والصراعات الجانبية ، مثلما اختفت أيضا ، الأهداف الخطابية لكثير من قضايانا القومية ، فالتعايش والاعتراف المتبادل والتسوية السياسية على أساس تكافؤ المصالح ، والحفاظ على حقوق الأقليات ، كل ذلك ، أصبح جزءا من قاموس العرب السياسى فى ظروف جديدة ، يتطلع فيها الإنسان العربى إلى حقه فى الحرية والديمقراطية وتحسين مستويات حياته .

ما أبعد المسافة بين صورة الأمس القريب التى لم نزل نعايش بعضا من أثارها وصورة اليوم التى ربما لم تكتمل كل تفاصيلها وإن كان قد تبدى الكثير من ملامحها .

نعم كان للتحديات التى واجهت العرب دور كبير فى استنقاذ التضامن العربى من وضعه المتردى ، لأن القضية أصبحت ، أن نكون أو لا نكون .

نعم كانت هناك أدوار لشخوص وقيادات عربية ، سياسية وفكرية ، استطاعت أن تمد بصرها خارج المأساة لترى حجم الخطر القادم وتدعو إلى تداركه .

لكن أحدا لا يستطيع أن يغفل أن البدايات الصحيحة جاءت مع مبارك الذى استطاع ، بصبر وأناة وحكمة ، أن يفتح الطريق العربى جديدا ، عبر غابات الشوك وتلال المرارة وركام المأساة التى أسفرت عنها سنوات الشتات والتمزق .

جاء مبارك إلى الحكم ، ليرث ضمن تركة صعبة ، مصر المعزولة عن عالمها العربى تفترسها الشكوك والحيرة بين توجهات عديدة بلغ تناقضها حد اللا معقول .. ، توجهات سياسية ذهبت فى الشطط حد الغلواء إلى درجة التفكير العلنى فى إمكان أن تنسلخ مصر عن هويتها وماضيها وثقافتها لتصبح جزءا من حلف الأطلنطى !! وتوجهات أخرى ذهبت فى الشطط المقابل حد إنكار مصر ، الواقع والعصر والحضارة ، والهرب بالمجتمع والحياة والأفكار إلى عصور سحيقة فى التاريخ ، أملا فى إحياء عصر الخلفاء الراشدين أو استدعائه بقوة القهر وسلاح الإرهاب .

ومابين هذين النقيضين ، اضطربت صفوة الأمة فلم تعد قادرة على إفراز رؤية صحيحة ، تحفظ لمصر توازنها فى ظروف بالغة القسوة ، استشرت فيها الفتنة حتى كاد الوطن يضيع .

كان الجرح المصرى غائرا يشكو جحودا عربيا ، أنكر على مصر دورها وتضحياتها ، وكان الجرح العربى غائرا يشكو تفرد مصر بحل يمكن أن يجئ على حساب القضية العربية ، وهنا وهناك ارتفعت أصوات التشنج على الجانبين ، فى مصر تدعو إلى العزلة والانكفاء ، وفى العالم العربى تدعو إلى العقاب كى تنفض مصر يدها من كل التزام ، حتى إن ترتب على هذا الموقف عودة الإسرائيليين إلى احتلال سيناء .

لعل مما ساعد مبارك على أن يعبر هذا الزمن المزروع بالشكوك والمرارة ، بعض من صفاته الشخصية ، قدرته الفائقة على ضبط النفس ، وحساباته الدقيقة لكل خطوة يخطوها ، ونفوره الشخصى من المهاترات التى تضاعف حجم الفرقة ، وعزوفه الشديد عن المقامرة أو المغامرة .

لكن مبارك كان قد صاغ لنفسه معادلة صحيحة ، تتجاوز هذه الشحناء البغيضة التى هبطت بالقضية إلى حدود إنكار مصر بدون عالمها العربى ، أو إنكار العالم العربى فى غيبة مصر ، كان مبارك منذ البداية على اقتناع كامل ، بأنه مهما تكن قيمة الدور المصرى فى عالمه العربى ، فإن مصر فى النهاية جزء من كل عربى يمثل هويتها وانتماءها .

كان مبارك قد صاغ لنفسه أيضا التزاما جادا وصارما يحول دون أن يقحم مصر طرفا فى المشاكل الداخلية لأى طرف عربى ، مادامت مصر ترفض تدخل أى طرف عربى فى شئونها الداخلية ، وكان قد صاغ لنفسه اعتقادا صحيحا ، بأنه مهما طال الوقت أو قصر فالخلافات العربية ، سوف تختفى يوما ما ، لأن عوامل الفرقة لا تعمل وحدها على الساحة العربية حتى وإن كانت قد أخذت مكان الصدارة ، لأن عوامل التضامن سوف تفرض نفسها على الموقف ، وسوف يساعد على ذلك التزام مصر المبدئى بالعمل الدءوب من أجل سلام عادل وشامل ، يصون حق تقرير المصير للفلسطينيين ، لأنه بدون ذلك ، يصبح السلام العربى الإسرائيلى كيانا هشا يستحيل أن يستمر منفردا .

هيأت أفكار مبارك مناخا جديدا فى العالم العربى ساعد على انتشاره أن الأفكار لم تنفصل عن المواقف ، وأن الكلمات لم تنفصل عن الأفعال .

فوجئ العالم العربى بأزمة شديدة بين الرئيس المصرى الجديد والإسرائيليين حتى من قبل أن يكتمل انسحابهم من سيناء ، لأنه يرفض بإصرار منح إسرائيل أى تنازلات جديدة ، ولأنه يعبر علنا عن رفضه القاطع لهذا الأسلوب الذى درجواعلى استخدامه لابتزاز العلاقات المصرية الإسرائيلية تحت شعارالتطبيع حتى ألزمهم العدول عن استخدامه .

وفوجئ العالم العربى بالتزام مصر المسئول فى مباحثات الحكم الذاتى ، بإصرارها على أن ترتبط المرحلة الانتقالية بضرورة الاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين وإلا فقدت كامب دافيد مسوغاتها ومعناها بل ومبرارات وجودها .

ثم كان الرد المصرى الواضح على غزو لبنان ، عندما ربطت مصر بين إمكان عودة سفيرها إلى إسرائيل والذى كان قد تم استدعاؤه وانسحاب القوات الإسرائيلية الغازية من أرض لبنان .

يخطئ من يتصور أن هذه الخطوات التى أملاها التزام مصر بقضاياها القومية ، كانت تخاطب على وجه الخصوص العلاقات العربية المقطوعة ، لقد كانت تستهدف فى المقام الأول ، وضع العلاقات المصرية الإسرائيلية على جادة الطريق ، خصوصا أن الوهم كان قد داخل الإسرائيليين بأن علاقاتهم مع مصر يمكن أن تكون مميزة وخاصة ، تطغى على التزاماتها العربية .

والحق أنه كان هناك على الساحة العربية من أدركوا منذ وقت مبكر أن المؤشرات الجديدة فى سياسات مصر الخارجية ، تفتح الطريق مرة أخرى أمام إمكان تضامن عربى يستنقذ الوضع العربى بأكمله من تمزق الفرقة والشتات .

كان الملك حسين قد اختصر القضية فى مقولة صريحة ، عندما قال إن غياب مصر عن العالم العربى أشبه بغياب الولايات المتحدة عن حلف الأطلنطى أو غياب الاتحاد السوفييتى عن حلف وارسو .

وكان عرفات يناضل بين رفاقه حتى وهو تحت الحصار فى بيروت من أجل

إقناعهم بأن الحل الفلسطينى العادل سوف يكون متعذرا فى غيبة مصر عن عالمها العربى .

وكان السلطان قابوس أسبق حكام العرب والخليج إلى إدراك مغبة غياب مصر عن ساحتها العربية .

وكان الشيخ زايد ، بفطرته وشفافية رؤاه ، يرى أن أعداء العرب ، هم وحدهم المستفيدون من غياب مصر عن ساحتها العربية .

وغير هؤلاء القادة كان هناك آخرون ، كان هناك أيضا مفكرون وكتاب وصحفيون ساعدوا بمواقفهم على أن تندمل الجراح العربية ، حتى جاءت قمة عمان فى نوفمبر ٨٧ التى أتاحت للدول العربية أن تعيد علاقاتها مع مصر ، فإذا بأعلام اثنتى عشرة دولة عربية تعود مرة أخرى إلى سماء القاهرة ، إضافة إلى أربع دول عربية حافظت رغم القطيعة العربية على علاقاتها مع مصر .

❑❑❑

إن كانت جراح العرب تندمل الآن فإن الجسد العربى لم يبرأ بعد .

لم يزل لبنان ندبا غائرا فى الوجه العربى !

لم يزل هناك ، شقاق عراقى سورى ، ينبغى وقف مخاطره !

لم يزل هناك من يقعدهم الحذر عن أن يجربوا إرادتهم المستقلة !

لم نزل نستشرف غدا عربيا جديدا ، لا نعرف كيف يصاغ فى غيبة اتفاق عربى على مصالح عليا ينبغى أن تكون فوق أى خلاف !!

المصور - ١٥ / ١٢ / ١٩٨٨

مصر وقمة الدار البيضاء

أصبح فى حكم المؤكد ، الآن ، أن تتلقى مصر – شأنها شأن باقى الدول الأعضاء فى الجامعة العربية – بطاقة دعوة لحضور القمة الطارئة التى تنعقد فى الدار البيضاء فى الثالث والعشرين من هذا الشهر ، دون انتظار لجلسة إجراءات تمهيدية يعقدها الملوك والرؤساء العرب قبل افتتاح المؤتمر .

وأصبح فى حكم المؤكد أيضا أن يلتقى فى الدار البيضاء الرئيس حسنى مبارك والرئيس السورى حافظ الأسد فى جلسة مباحثات ثنائية ، خصوصا بعد أن أعلنت دمشق ترحيبها بعودة مصر إلى اجتماعات القمة ، وحرصها على علاقات تضامن جديدة مع القاهرة .

والواضح من مجريات الأمور فى ساعاتها الأخيرة أن جوا من التفاؤل يسود العالم العربى الأن بإمكان أن يكون هذا المؤتمر بداية جديدة لعلاقات عربية أكثر نضجا ورشدا وأن يكون فاتحة مرحلة جديدة من التضامن العربى أكثر وضوحا فى أهدافها ومراميها .

ثمة آمال فى أن تجد المشكلة اللبنانية ، رغم غياب لبنان عن قاعة المؤتمر ، بداية حل صحيح يسهم فى إخراج لبنان الممزق من محنته .

وثمة آمال فى أن يقع نوع من الإجماع العربى على مبادئ واضحة ومحددة تتعلق بالقضية الفلسطينية .

وثمة آمال أخرى فى أن تتعزز مسيرة التضامن العربى ، بالاتفاق على المصالح العربية التى ينبغى ألا يقوم بشأنها أى خلاف .

والحق أن عـودة مصر إلى اجتماعات القمة بعـد الغيـاب الطويل يعنى أشـياء كثيـرة ، يعنى نهاية التمزق والشتات ، ويعنى عـودة الروح إلى الجسد ، ويعنى مرحلة جـديـدة من التضـامن العربى فى ظروف عالميـة وإقليمـية توجـب هذا التضامن .

لعل فى إمكاننا أن نقول ، إن مصر مبارك قد استطاعت بالصبر والأناة والدأب والتزام المصالح العربية العليا أن تعيد إلى النسيج العربى الذى كان قد تهلهل وتمزق عناصر وحدته ، لكن واجب الحقيقة يقتضى منا أن نقول اليوم ، إن عودة مصر وعلى هذه الصورة الكريمة ، قد حدثت بفضل قادة عرب ، انتبهوا منذ وقت مبكر إلى خطر الشقاق وخطر الغياب وخطر التمزق .

ومع ذلك يبقى السؤال : أى علاقات مصرية عربية يمكن أن تنشدها مصر مبارك ، وما الذى تريده مصر على وجه التحديد من قمة الدار البيضاء ؟

❑❑❑

لا أظن أن مصر مبارك ، تريد لدورها فى عالمها العربى أن يكون ترديدا لنفس الدور الذى لعبته مصر الستينيات ، لأن كل شىء قد اختلف الآن ، الفكر والمسار وعلاقات القوى بل وطبيعة الأهداف ذاتها .

اختلف الفكر ، لأنه ما من أحد يستطيع أن يتصور أن وحدة العرب ، صفا أو فكرا ، يمكن أن تتحقق عبر تفرد دولة عربية واحدة ، أيا تكن قدراتها ، بمسئولية الاختيار نيابة عن الأمة العربية كلها .. ذلك زمان مضى أوانه .

وإنما تتحقق وحدة العرب - فكرا أو صفا - عبر اتفاق مشترك على المصالح العربية العليا التى ينبغى ألا يكون عليها الخلاف ، وعبر تكامل كل الأدوار فى خطة ذات مسئوليات مشتركة وأهداف واضحة .

اختلف المسار ، لأن العقل العربى قد أصبح الآن أكثر عقلانية ورشدا ، بعد أن بات واضحا من تجاربنا المؤلمة العديدة أن الطريق إلى وحدة الفكر أو وحدة الصف لا بد أن يمر عبر مراحل يصعب القفز عليها أو تجاهلها ، فالتنسيق والتكامل ووحدة المصالح الاقتصادية وإقامة البنية الأساسية المشتركة ، كل تلك مراحل ينبغى أن يجتازها العمل العربى المشترك حتى تتحقق له وحدة الفكر والمصير .

اختلف المسار لأن تجاربنا السابقة والمريرة ، قد أوضحت لنا ، أن الوحدة لن

تتحقق بضربة واحدة ، فى غمرة جيشان عاطفى ، يذكيه زعيم ملهم ! أو عاصمة ذات دور رائد ! .. وإنما تتحقق وحدة الفكر والمصير ، من خلال عمل منظم ، طويل الأمد ، يبدأ من الاعتراف بواقع الاختلاف والتجزئة والاعتراف بواقع تميز المصالح الاقتصادية واختلافها ، ويبنى على هذا الاعتراف خطة عمل واقعية ورشيدة ، تستهدف أولا التنسيق بين المصالح بإزالة أسباب تضاربها ، وربط هذه المصالح بالتكامل لكى تصبح ، بالفعل ، مصالح مشتركة ، حتى تكتمل لوحدة الفكر والمصير ، البنية الأساسية الصحية التى يمكن أن ينهض عليها بناء قوى سليم راسخ الأساس ، لا يستطيع مغامر أن يقوضه بضربة مفاجئة .

إختلف المسار واختلفت علاقات القوى ، لأن مصر لم تعد - كما كانت - أكثر الجميع حشدا وثروة . لم تعد مصر قادرة على أن تقوم بذات الدور أو تضطلع بكامل المسئولية نيابة عن الجميع ، أعلنوا هذه الإنابة أو لم يعلنوها كما كان الأمر فى الستينيات ، فلقد أصابها ذلك بالإرهاق وجر عليها الكثير من المشاكل وألزمها - وهى التى دفعت الثمن من دماء أبنائها ومن مستقبل أجيالها - مواقع الدفاع .

وأعتقد أن علاقات القوى التى تغيرت فى عالمنا العربى ، بتغير موازين الثروة تفرض الآن نوعا جديدا من توزيع الأعباء يتوافق مع علاقات القوى الراهنة فى العالم العربى ، ولست أتصور أن إعادة توزيع الأعباء تعنى الانتقاص من مكانة مصر أو الانتقاص من دورها وإنما هى فى الحقيقة ترشيد لهذا الدور فى إطار مهامه الصحيحة ، لأن مصر سوف تبقى - لعوامل ثقافية واجتماعية عديدة فوق اعتبارات الموقع والمكان ، ضمير الأمة العربية ومنارة فكرها ، ولأن مصر تستطيع فى إطار هذا الدور الرشيد ، أن تكون أمل الديمقراطية فى عالمنا العربى ، وأن تكون الدولة المثال التى يمكن أن تقترب فيها حقوق الإنسان العربى من صورتها المثلى المنشودة ، وفضلا عن هذه الاعتبارات جميعا ، سوف تبقى مصر مخزن الخبرة والكفاءة والمهارة الذى يمكن أن يغذى المستقبل العربى بعناصر قادرة على أن تشارك فى أعبائه .

واختلفت طبيعة الأهداف المنشودة ؛ ولأن الهدف العربى فى ترجمته

الصحيحة الآن ، ليس « الولايات العربية المتحدة » ولا « الدولة الواحدة الكبرى من المحيط إلى الخليج » ، ذلك يدخل فى إطار الحلم القومى العام الذى يصلح لأن يكون أملا نسعى إلى تحقيقه ، ولكن الهدف العربى فى ترجمته الصحيحة ، الآن ، أن يتحقق للعرب فى وجودهم الراهن ، مظلة أمن تكفل حماية المستقبل العربى وسط متغيرات عالمنا الراهن .

ثمة خطـر فارسى لا يمكن تجاهله إلا أن يتحقق تصـالح عربى فارسى يحفظ - لجارين سوف يتعايشان معا أبدا الدهر والخليقة - مصالحهما المشتركة على أسس تكفل ضمان علاقـات حسن الجـوار ونبذ التدخل فى الشئون الداخلية لأى طرف .

ثمة خطر كامن فى الشرق ، برغم معاهدة السلام المصرى الإسرائيلى ، لا يمكن تجاهله إلا أن يقع اتفاق فلسطينى إسرائيلى يستعيد فى ظله الفلسطينيون حقهم فى تقرير المصير ، ويكفل للإسرائيليين وجودا آمنا ومعترفا به فى إطار الحدود التى كانت قائمة قبل حرب ٦٧ .

وثمة خطر كامن فى الشمال ، لأن العلاقات العربية الأوربية الأطلنطية ، لا تعبر تعبيرا حقيقيا عن توازن المصالح ، ولأن عالمنا العربى - حتى من هم أوفر ثروة ومالا - يعانى من هذه القسمة الظالمة بين الشمال والجنوب ، بين دول المواد الخام والدول الصناعية المتقدمة .

وثمة أخطار أخرى فى العمق ، وفى الجنوب وفى كل الأطراف ، لأننا لم نستطع أن نضع الحلول الصحيحة لمشاكل القوميات التى تعيش على مناطق التخوم العربية أو فى كنفها ، الزنج فى جنوب السودان والأكراد فى شمال العراق والبربر على حافة الأطلنطى .

❑❑❑

لأن الفكر قد اختلف ولأن المسار قد اختلف ، ولأن علاقات القوى قد تغيرت ، ولأن الأهداف لم تعد هى ذات الأهداف ، لكل هذه الأسباب لا أعتقد أن مصر مبارك تريد لدورها الجديد فى العالم العربى أن يكون ترديدا لدور مصر فى الستينيات ، ذاك زمان مضى أوانه .

لقد صاغت مصر مبارك لنفسها دورا عربيا أكثر توافقا – فى فكره ومساره وأهدافه – مع متغيرات عصرنا الراهن ، وأكثر مصداقية ورشدا واقترابا من واقع يصعب القفز عليه أو تجاهله ، صاغت مصر مبارك لنفسها دورا عربيا يحترم حق الاختلاف والتنوع ، ويطالب بالتنسيق وبالتكامل قبل أن يطالب بالوحدة ، دورا تتوازن معه وبه كل الأدوار بلا إملاء أو هيمنة ، دورا تحددت أهدافه ، فى سلام عادل واستقرار آمن للمنطقة تستطيع فى ظلهما أن تكرس جهودها من أجل إعادة بناء الحياة لصالح إنسانها .

يبقى بعد ذلك عدد من الملاحظات المصرية على مسيرة العمل العربى فى طورها الجديد :

أولى هـذه الملاحظات أن مصر ترى أنه لا يكفى أن تجتمـع القمـة العربية لكى تواجه موقفا طارئا أو أزمة حالّة .. ومـع الأسـف فان الأمـور كانت قد تردت إلى الحد الذى أصبح فيه العرب عاجزين حتى عن أن يلتقوا لمواجهة موقف طارىء أو أزمة حالّة ، وأظن أن الجميع الآن على يقين من أن الجامعة العربية فى إطار مهامها الراهنة وميثاقها القائم ، لا تستطيع أن تنجز شيئا ذا بال فى غيبة القمة أو فى حضورها المتقطع .

ما تطلبه مصر أن تتحول القمة العربية إلى مؤسسة سياسية ، قائمة ومستمرة ، تجتمع فى إطار دورى ، على خطة عمل واقعية تحدد أولويات العمل العربى المشترك وتـوزع أدواره ، ذلك كفيل بأن يخـرج العمـل العـربى المشتـرك عن إطـاره المحدد الذى ألزمه أن يكون فى دائرة ردود الأفعال لا فى دائرة الأفعال ، وأن يبقى فى مواقع الانتظار لا فى مواقع المبادرة ، وأن يحبس دوره فى « لملمة » المشاكل بأسلوب هو الى التلفيق أقرب من أن يكون توفيقا .

الملاحظة الثانية تتعلق بهذا التقيلد العربى ، الذى لم يزل يصر على أن يكون الإجمـاع العربى الكامل هـو القـاعدةالتى يمكن أن تستند إليها شرعية القرار العربى .

ولست أعتقد أن أحدا يمكن أن يختلف على أن الإجماع العربى هدف ينبغى

الحفاظ عليه والحرص على تحقيقه ، إلا أن يُصبح هذا الاجماع نوعا من الاتفاق غير المعلن على الهرب من المواجهة ، أو نوعا من الحفاظ على الشكل لأننا لم نستطع أن نعالج الجوهر .

ما من أحد يمكن أن يختلف على أن الاجماع العربى ، يعطى للقرار العربى أبعادا تعزز قوته وشرعيته .. لكن الإجماع العربى ينبغى ألا يكون قيدا يشل فاعلية العمل العربى المشترك ، إن كان تحقيق هذا الإجماع متعذرا ، إن كانت هناك أطراف تصر على النشاز ، إن كان هناك من يحاول أن يستثمر شرط الاجماع لكى يُبطل فاعلية العمل العربى المشترك .

❑❑❑

ربما يكون لمصر غير ملاحظاتها على ضرورات تنظيم العمل العربى المشترك بما يكفل للقمة أن تصبح مؤسسة سياسية قائمة ومستمرة ، ربما يكون لمصر وجهة نظر خاصة فى الأولويات التى ينبغى أن يركز عليها جـدول أعمال قمة الدار البيضاء .

وإذا كانت مصر ترى أن مما يعزز مسيرة التضامن العربى أن تصبح القمة العربية مؤسسة سياسية ثابتة ومستقرة ، تنعقد دوريا لكى تواجه المشاكل أولا بأول ، قبل أن تستفحل أو تتراكم ، لكى تزيل عوامل الخلاف الطارىء قبل أن يحتدم الخلاف ليصبح صراعا أو قتالا ، فإن مما يعزز مسيرة التضامن العربى أن يكون هناك احترام عربى كامل لمبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للآخرين ، وأن يكون للعرب مؤسسة قضائية ذات طبيعة دولية – مثل محكمة لاهاى – تلجأ إلى تحكيمها الأطراف العربية إذا ما احتدم الخلاف حول أى من مشاكل الحدود .

لعل مصر ترى ، أيضا ، أن مما يساعد على التضامن العربى أن يكون هناك تنسيق بين هذه الكيانات الاقليمية الجديدة فى العالم العربى ، حتى لا يقع مستقبلا صدام المصالح بين هذه الكيانات ، ولأن التنسيق المشترك سوف يعزز روابط الوحدة بين هذه الكيانات بحيث يستحيل أن تصبح محاور تعترض طريق العمل العربى المشترك .

فالمغرب العربى الكبير ، ودول التكامل الرباعى ، ومجلس التعاون الخليجى ، كل تلك مؤسسات يمكن أن تقود الأمة العربية على طريق صحيح يحقق وحدتها ،

لكنها أيضا يمكن أن تكون عوائق ضخمة تسد طريق الوحدة ، إن تضاربت المصالح بين هذه الكيانات ، ومن ثم فإن التنسيق المبكر بين هذه الكيانات سوف يتيح فرصة توسيع قاعدة مصالحها المشتركة بما يضمن تعزيز العمل العربى المشترك وتوجهه نحو أهداف صحيحة لا تتصادم فى المستقبل .

وفى النهاية ....

فإن غاية ما تريده مصر من قمة الدار البيضاء ، أن تكون بداية جديدة ، لعلاقات عربية عربية أكثر نضجا ورشدا ، وأن تكون فاتحة عصر جديد من التضامن العربى أكثر وضوحا فى أهدافه ومراميه .

المصور -١٩ / ٥/ ١٩٨٩ .

الوفاق والقمة العربية

عندما سألت الرئيس مبارك : ماذا تريد من قمة الدار البيضاء ؟.

كان الرد مباشرا وصريحا :

« لا شيء أكثر من أن تكون بداية صحيحة لوفاق عربى ، أهدافه من أهداف عصرنا الراهن ، إن أحدا لا يستطيع أن يطلب من قمة الدار البيضاء أن تزيل ، بين يوم وليلة ، تراكمات فترة عصيبة من شتات وتمزق .. وكل المطلوب ، الآن ، أن نكون أكثر عقلانية ورشدا ، أن نبحث عن عوامل الاتفاق بيننا كى نطورها وننميها وأن نحاصر عوامل الخلاف حتى لا تكبر أو تتفاقم .

لقد بدأنا مسيرة العمل العربى المشترك منذ فترة مبكرة ، لكن المسيرة تعثرت ، لأننا بددنا الجهد فى معارك جانبية كثيرة ، والآن أصبح علينا أن ننظر فيما استطاع الآخرون أن يحققوه ، لنعرف : لماذا تعثرت جهودنا على الطريق ؟ . كانت لدينا منذ منتصف الستينيات آمال عربية فى أن يكون هناك تكامل وسوق عربية مشتركة ، وكان لدى الأوربيين نفس الآمال ، وربما فى نفس الفترة ، والآن توشك أوربا أن تحقق وحدتها الاقتصادية الكاملة ، على حين لم نزل نحن على بداية الطريق » ! .

❑❑❑

كنا نصحب الرئيس فى طائرته إلى الدار البيضاء ، فى رحلة أضيف إليها ساعة زمان ، لأن الطائرة أقلعت فى عمق المتوسط قبل أن تأخذ وجهتها بمحاذاة الشاطىء المغربى إلى الدار البيضاء .

كان الرئيس سعيدا ، لأن عودة مصر إلى الجامعة العربية قد تحققت وفق ما كان يرجو ويريد ، عودة كريمة لم يصحبها أى خدش لكبرياء مصر أو كرامتها .

فى أقصى ركن من الأرض العربية جنوبا عند مشارف المحيط الهندى ، جاء الرفض الأول لمقاطعة مصر من السلطان قابوس ، وفى الجزيرة والخليج كان ثمة

إجماع عربى على أن الأمن العربى مهدد بغياب مصر عن ساحة العمل العربى المشترك ، وفى بؤرة المشرق كان الفلسطينيون أشد الجميع حماسا لعودة مصر ، لأن فى عودة مصر ضمان الحقوق الفلسطينية ، وبغداد التى استضافت المقاطعة ، هى نفسها التى قالت : لن تكون هناك قمة بغير مصر .. ومن مسقط حتى الدار البيضاء تسرى ريح تفاؤل عربى تسدل الستار على فترة عصيبة من الشتات والتمزق العربى .

وعندما بدا أن هناك مشكلة إجرائية تتطلب اجتماعا تمهيديا للملوك والرؤساء قد لا تحضره مصر ، كان رد مبارك : إننى لن أنتظر برقية استدعاء لحضور القمة ، لأن مصر ينبغى أن تتلقى بطاقة دعوة شأنها شأن كل العواصم العربية .

اتصل الملك فهد ، ليقول للرئيس مبارك : إنه لا يرى أى مبرر لاجتماع تمهيدى لا تحضره مصر ، وأرسل الرئيس اليمنى على عبدالله صالح رسالة تفيض حماسا وعاطفة للملك الحسن يطلب توجيه الدعوة إلى مصر ، وأرسل الرئيس صدام رسالة مماثلة ، واتصل الملك حسين يطلب الشىء نفسه ، أما دمشق فقد أعلنت موقفها واضحا فى بيان رسمى يرحب بعضوية مصر الكاملة فى الجامعة ، وحضورها قمة الدار البيضاء .

وصلت طائرة الرئيس مبارك إلى الدار البيضاء ، ليجد فى انتظاره تقريرا من الدكتور عصمت عبد المجيد وزير الخارجية ، عما جرى فى اجتماع وزراء الخارجية العرب إعدادا لقمة الدار البيضاء .

كان وزراء الخارجية ، العرب قد اجتمعوا قبل ٤٨ ساعة من انعقاد القمة العربية ، لينظروا فى جدول أعمال القمة الذى اقتصر على بحث ثلاث قضايا أساسية :

(١) المشكلة اللبنانية التى جاوزت حد الخطر ، لأن لبنان يوشك على الهلاك ، بعد أن اندثرت شرعية الحكم وأصبح التقسيم أمرا واقعا وراء حواجز الحرب الأهلية ، تذكيها تدخلات الخارج وأمراء الطوائف وغياب الوطن الواحد .

(٢) القضية الفلسطينية ، على ضوء التطورات التى أعقبت قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى بتوجهاته الجديدة نحو قبول تسوية عادلة تحفظ للفلسطينيين حقهم فى تقرير المصير .

(٣) تعثر مفاوضات السلام بين إيران والعراق برغم الجهود التى تبذلها بغداد حتى لا يصبح وقف القتال مجرد هدنة موقوتة .

لم تكن قضية عودة مصر إلى الجامعة العربية ، على جدول أعمال وزراء الخارجية العرب ، لأن القضية كان قد تم حسمها بالفعل بالدعوة التى وجهها الملك الحسن إلى الرئيس حسنى مبارك ، إثر المشاورات التى جرت بين العواصم العربية ، واتفاقها جميعا على ضرورة أن تحضر مصر اجتماعات القمة ، دون انتظار قرار يصدر عن اجتماع تمهيدى للملوك والرؤساء العرب .

ومع ذلك كانت هناك مشكلة إجرائية تتعلق بقرارين صدرا عن قمة المقاطعة فى بغداد : القرار ١٠٨ والقرار ١٠٩ اللذين يدعوان إلى مقاطعة مصر ! .

ماذا يفعل وزراء الخارجية العرب بصدد هذين القرارين ؟ وهل يمكن تجاوزهما دون صدور قرار جديد يدعو إلى إلغائهما ، وإذا ما أصدر وزراء الخارجية العرب قرار الإلغاء ، ألا يصبح مطلوبا أن يتم عرض قرار الإلغاء على القمة العربية .. ذلك باليقين ما سوف ترفضه مصر فضلا عن أن الدعوة تم توجيهها بالفعل إلى الرئيس مبارك .

كان لابد من حل آخر يبطل هذين القرارين ويتجاوز فى نفس الوقت المشكلة الإجرائية .

دخل وزراء الخارجية العرب وبينهم الدكتور عصمت عبد المجيد وأعضاء الوفد المصرى إلى قاعة الاجتماع فى مناخ يسوده الإحساس بالارتياح والتفاؤل ، لأن العرب سوف يطوون اليوم الصفحة الأخيرة من فترة شتات وتمزق ، الجميع سعداء بعودة مصر لأنها سوف تكون فاتحة عصر جديد من التضامن العربى .. فى الطريق إلى قاعة الاجتماع ووسط حفاوة الجميع بأعضاء الوفد المصرى ، التقى الدكتور عصمت عبد المجيد بوزير الخارجية السورى فاروق الشرع ، تصافحا فى ود وحرارة .

اكتمل الحضور ، وبدأت أعمال الجلسة التى رأسها وزير خارجية المغرب عبد اللطيف الفلالى الذى بدا أنه استطاع أن يجد حلا سعيدا لهذه المشكلة الإجرائية .

بدأ وزير خارجية المغرب ، أعمال الجلسة ، معلنا سعادته « لأننا نعيش اليوم

حدثا تاريخيا بارزا يتمثل فى مشاركة مصر العربية فى هذا الاجتماع التمهيدى لمؤتمر القمة العربى الاستثنائى بعد غياب طويل ، ولأن عودة جمهورية مصر العربية إلى الجامعة العربية واستئنافها عضويتها الكاملة فى المنظمة العربية سوف يسهم فى تعزيز العمل العربى المشترك ودعم التضامن العربى لما فيه مصلحة الأمة العربية وتحقيق أمانيها وعزتها وازدهارها » .

وفى الكلمة ذاتها أعلن وزير خارجية المغرب ترحيبه باسم كل وزراء الخارجية العرب بالدكتور عصمت عبد المجيد والوفد المرافق له .

تحدث بعد ذلك الشاذلى القليبى الأمين العام للجامعة العربية ، ليؤكد أن العمل العربى المشترك لا يمكن أن يكتمل إلا بعودة مصر إلى الجامعة العربية ، مرحبا بهذه العودة بعد غياب ما كان ينبغى أن يطول .

ثم تكلم الدكتور عصمت عبد المجيد ، موجها التحية إلى وزير خارجية المغرب ، والأمين العام للجامعة العربية على حفاوتهما بعودة مصر ، مؤكدا أن مصر لم تتخل أبدا عن مسئولياتها القومية .

ثم اقترح وزير الخارجية العراقى ، طارق عزيز ، أن يوافق وزراء الخارجية العرب على اعتبار الكلمات التى ألقاها وزير خارجية المغرب وأمين الجامعة العربية ووزيرالخارجية المصرى ، فى شأن استئناف مصر عضويتها كاملة فى جامعة الدول العربية وجميع المنظمات والمؤسسات والمجالس التابعة لها ، وثائق رسمية لمؤتمر القمة .

كانت موافقة وزراء الخارجية العرب على اقتراح الوزير العراقى باعتبار الكلمات الثلاثة وثائق رسمية لمؤتمر القمة ، تمثل الحل الأمثل لتجاوز المشكلة الإجرائية ، لأنها تعنى سقوط القرارين (١٠٨ و ١٠٩) دون الحاجة إلى قرار جديد يكون مطلوبا من القمة أن تصادق عليه .

❑❑❑

انتقل المؤتمر بعد ذلك إلى جدول أعماله ، ليناقش البند الأول المتعلق بالقضية اللبنانية ، ولم يكن مطلوبا من وزراء الخارجية أكثر من التصديق على قرار بأن ترفع لجنة المصالحة التى رأسها الشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت تقريرها إلى

مؤتمر القمة لكى ينظر الملوك والرؤساء فى المقترحات العاجلة التى قدمتها اللجنة من أجـل إنقـاذ لبنـان من محنته التى جـاوزت حـد الخطر لأن لبنـان يوشـك الآن على الهلاك .

غير أنه عندما بدأ وزراء الخارجية العرب مناقشة البند الثانى من جدول الأعمال ، وهو المتعلق بالقضية الفلسطينية ، حدثت مفاجأة جديدة ، أعادت وزراء الخارجية العرب مرة أخرى إلى موضوع عودة مصر إلى الجامعة العربية .

كان الوفد الفلسطينى قد قدم ورقة عمل إلى القمة العربية تحوى عددا من البنود المتعلقة بالقضية الفلسطينية ، ثم طلب وزير الخارجية السورى الكلمة لكى يقـدم ورقة مقابلة تحوى عـددا من البنـود ، تعكس وجهـة نظر دمشق فى القضية غير أن فاروق الشرع بدأ حديثه معلنا رغبة دمشق فى أن تعلن ترحيبا مباشرا بعودة مصر لاستئناف عضويتها الكاملة فى الجامعة العربية ، ولكى تواصل دورها القومى بما يدعم العمل العربى المشترك فى جميع المجالات ويعزز قدرة الامة العربية على تحقيق أهدافها القومية .

لم يكد فاروق الشرع ينهى كلمته حتى غمر القاعة تصفيق حاد متواصل ، ثم طلب الشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت الكلمة ، ليطلب - استنادا إلى كلمة الوزير السورى - إضافة فقرة جديدة الى قرار وزراء الخارجية العرب ، باعتبار الكلمات التى قالها وزير جارجية المغرب والامين العام للجامعة العربية والدكتور عصمت عبد المجيد حول استئناف مصر لعضويتها الكاملة فى الجامعة وثائق رسمية لمؤتمر القمة .

وكانت الفقرة الجديدة التى اقترحها وزير خارجية الكويت ووافق عليها كل وزراء الخارجية العرب ، تؤكد على : « إجماع كل رؤساء الوفود المشاركين بالترحيب بعودة مصر لاستئناف عضويتها الكاملة فى الجامعة » بما يعنى أن العودة تمت بإجماع كل المشاركين وترحيبهم .

هنا توالت على المنصة طلبات كل الوزراء ، لكى يعلن كل من الحاضرين ، ترحيبه بعودة مصر ، ومرة أخرى أصبحت عودة مصر عرس الاجتماع وشاغله ، وتوقف الاجتماع بعض الوقت حتى تستطيع الوفود العربية أن تشد على أيدى أعضاء الوفد المصرى فى مقاعدهم .

وعندما استأنف الوزراء النظر فى جدول الأعمال لكى يواصلوا مناقشة الورقة الفلسطينية والورقة السورية المضادة ، استأنفت مصر على الفور دورها العربى فى أن تكون جسر وفاق وأداة وصل وحوار من أجل موقف عربى مشترك .

كانت الورقة الفلسطينية تحوى عددا من البنود تركز على ضرورة دعم انتفاضة الداخل الفلسطينى حتى لا تخبو جذوتها ، وعلى ضرورة ان تساند القمة العربية القرارات التى اتخذها المجلس الوطنى الفلسطينى فى دورته الأخيره ، بقبول تسوية عادلة تعترف بحق تقرير المصير للفلسطينيين ، وتنهض على أساس الإقرار بقبول مبدأ «الأرض مقابل السلام » والتأكيد على ضرورة انعقاد المؤتمر الدولى وقبول القرارين (٢٤٢ و ٣٣٨) .. باختصار كانت الورقة الفلسطينية تعكس الرؤية الفلسطينية لبرنامج سلام واضح المعالم محدد التفاصيل .

وكانت الورقة السورية تلتزم بنودا عامة يعكس أغلبها عمق الخلاف السورى الفلسطينى ، لم يكن فى الورقة السورية التزام محدد تجاه منظمة التحرير وكان ذكر المؤتمر الدولى عابرا يتجاهل القرارين (٢٤٢) و (٣٣٨) وكان هناك إصرار كامل على تغييب قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى .

احتدم الخلاف بين وزير الخارجية السورى فاروق الشرع وعبدالله الحورانى رئيس وفد منظمة التحرير .

اختلفا حول تفسيرهما للقرار (٢٤٢) ، واختلفا حول قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى ، واختلفا حول أهمية استناد المنظمة الى قرار التقسيم باعتباره سندا يؤكد الشرعية الدولية لقيام دولة فلسطين .

هنا طلب الدكتور عصمت عبد المجيد الكلمة ، ليعلن رغبة مصر فى ان يتوصل الاجتماع الى ورقة موحدة للقضية الفلسطينية تضم مايمكن أن يكون هناك من عناصر مشتركة بين الموقفين الفلسطينى والسورى .

وكان الموقف المصرى واضحا ومحددا تجاه عناصر الاختلاف ، لأن دمشق لا تستطيع ان تتحدث عن المؤتمر الدولى وتتجاهل فى نفس الوقت القرارين (٢٤٢) و (٣٣٨) ، ولأن دمشق لا ينبغى أن تلوم الفلسطينيين على أنهم وجدوا فى قرار

التقسيم سندا من الشرعية الدولية ، لحقهم فى إقامة دولتهم المستقلة بحجة أن هذا القرار هو الذى أعلن الكيان الإسرائيلى ، ولأن دمشق ينبغى أن ترى فى قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى تعبيرا عن مطالب الانتفاضة الفلسطينية فى الأرض المحتلة .

انتهى النقاش الى موافقة وزراء الخارجية على تشكيل لجنة تضم مصر وسوريا والأردن ومنظمة التحرير وتونس والمغرب ، تكون مهمتها بحث مشروع الورقة الفلسطينية الموحدة التى قدمتها مصر ، على أن تقدم اللجنة تقريرها إلى مؤتمرالقمة بعناصر الاتفاق المشترك التى أمكن الوصول إليها وعناصر الاختلاف ليبحثها الملوك والرؤساء فى جلسات القمة .

كان قد تبقى على جدول أعمال وزراء الخارجية ، بعد ذلك ، البند الأخير الذى يتعلق بمشروع قرار يطلب تضامن العرب ومساندتهم للجهود التى يبذلها العراق من أجل الوصول إلى سلام دائم مع إيران ، وبرغم أن النقاش لم يستمر طويلا حول هذا البند الأخير ، فإنه كان يعكس أيضا عمق الخلاف السورى العراقى .

طلب وزير الخارجية العراقى طارق عزيز تضامن العرب مع العراق ، لكن وزير الخارجية السورى تحفظ على مطلب بغداد ؛ لأن دمشق لا تستطيع أن تتضامن إلا مع من تضامنوا معها ! .

❑❑❑

مغزى ما حدث فى مؤتمر وزراء الخارجية العرب أن الوفاق العربى الذى تنشده مصر وينشده العقل العربى لم تزل تعترضه صعاب كثيرة ، لعل أخطرها عمق الخلاف السورى العراقى وعمق الخلاف السورى الفلسطينى ، فهل يكون فى وسع قمة الدار البيضاء أن تساعد على فتح صفحة جديدة ؟ .

إن أحدا لا يستطيع أن يطلب من قمة الدار البيضاء أن تزيل بين يوم وليلة تراكمات فترة عصيبة من شتات وتمزق ، ولكن المطلوب من قمة الدار البيضاء نهج عربى جديد ، أكثر عقلانية ورشدا .

.. نهج يسعى إلى وفاق عربى عريض ، ينبذ العزلة والمقاطعة والاستقطاب ، لا يستبعد من الحوار طرفا ، إلا أن يؤثر هذا الطرف العزلة بدواعى الشطط والجموح والخيلاء الكاذب والرغبة المريضة فى الخروج عن مجرى التيار العام .

.. نهج متحضر لا يرى فى خلاف وجهات النظر نهاية العالم ، أو نهاية الوفاق ، يلتزم الحوار والتفاوض والحفاظ على الشرعية القانونية سبيلا لحل هذه الخلافات ، يرفض حملات التجريح والهبوط إلى مستوى الحزازات الشخصية .

.. نهج عملى ، يرنو إلى المستقبل ، يبحث عن عوامل الاتفاق المشترك كى يطورها وينميها ، يحاصر عوامل الخلاف بحثا عن أساليب علاجها حتى لا تكبر أو تتفاقم .

لأن المطلوب وفاق عربى أهدافه من أهداف عصرنا الراهن ، وعصرنا الراهن يتجه إلى كيانات إقليمية كبيرة ، تستطيع أن تحشد كل عناصر التقدم ، لكى تواجه عصرا جديدا سوف تستعر فيه المنافسة على الأسواق إلى حد أن تصبح حربا تجارية .

فى أقصى الأطلنطى ، يسعى الأمريكيون لكى يضاعفوا من عناصر قدرتهم بالوصول إلى صيغة تتكامل فيها قدراتهم مع قدرات جيرانهم فى الشمال ، الكنديين ، كى تصبح أمريكا الشمالية كلها وحدة اقتصادية متكاملة .

وأوروبا الموحدة اقتصاديا ، سوف تصبح حقيقة واقعة مع بداية عام ١٩٩٢ لتكون بذلك أضخم كيان اقتصادى عالمى .

والآسيويون ليسوا أقل نشاطا فى هذا المجال .

ومع الأسف فإن الجميع يتطلعون إلى عالمنا العربى على أنه مجرد سوق لتجارتهم الدولية .

الغريب أن العرب كانوا أسبق الجميع إلى محاولة تنظيم علاقاتهم الاقتصادية فى سوق عربية مشتركة ، بدأوا ذلك منذ منتصف الستينيات ، لكن المسيرة تعثرت ، لأننا بددنا الجهد فى معارك جانبية كثيرة ، ولأننا لم نستطع أن نحدد أهدافنا الصحيحة من أهدافنا المغلوطة ، ولأننا لم نعرف كيف نتفق وكيف نختلف ، ولأننا تركنا عوامل الاتفاق المشترك تضمر وتتضاءل ، على حين سمحنا لعوامل الخلاف أن تكبر وأن تتفاقم !!

تستطيع قمة الدار البيضاء ، أن تكون بداية صحيحة على الطريق الصحيح ، لو أننا تعلمنا من دروسنا المستفادة ، لو أننا أدركنا أهدافنا الصحيحة من أهدافنا

المغلوطة ، لو أننا لم نبدد الجهد فى معارك وهمية ، لو أننا كنا أكثر صراحة وصدقا فى مواجهة عيوبنا ومشكلاتنا ...

والحق ، أن كل الظروف تؤكد إمكان أن تكون الدار البيضاء نقطة البدء الصحيح .

فثمة اتفاق عربى كامل على ضرورة إسدال الستار على مرحلة عصيبة من الشتات والتمزق ، وريح التفاؤل والأمل تسرى فى الوجدان العربى من مسقط فى أقصى الركن الجنوبى من عالمنا العربى إلى الدار البيضاء على حافة المحيط .

وثمة إحساس عربى شامل بأن عودة مصر سوف تفتح الطريق إلى مرحلة جديدة من التضامن العربى .

المصور - ١٩٨٩/٥/٢٦

ماذا جرى فى لقاء مبارك بالقذافى والأسد ؟

لو أردنا دقة التقييم لأعمال قمة الدار البيضاء فلن يكون فى وسع منصف إلا أن يقول :

إن قمة الدار البيضاء كانت عرسا يزف الحضور المصرى إلى العالم العربى بعد غيبة عشر سنوات من شتات وتمزق .

كان مبارك فى القمة وهو يلقى خطابه الذى ظل موضوع تعليق المؤتمر طوال أيام انعقاده ، لأن الخطاب - على حد تعبيرالرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد - يمثل رؤية علمية عصرية لدور العمل العربى المشترك فى ظل متغيرات عالمنا الراهن .

وكان مساعدوه ، قمة الكفاءة فى سعيهم الدوب إلى أن يصوغوا من أبعاد الخلاف العربى - وقد كان حادا وشديدا - مواقف عملية يمكن أن تحظى بقبول كل الأطراف .

كانت ورقة العمل المصرية الموحدة ، هى التى لمت شتات الموقفين السورى والفلسطينى ، لتصوغ من واقع هذا الخلاف رؤية واقعية شكلت عناصر القرار الذى صدر عن قمة الدار البيضاء حول القضية الفلسطينية .

وكانت ورقة العمل المصرية الكويتية ، هى التى لمت شتات مواقف عربية عديدة ، تباعدت رؤاها وهى تنظر أبعاد الأزمة اللبنانية .

بدت قمة الدار البيضاء وكأنها فاتحة عصر جديد فى العلاقات العربية العربية .

كان النقاش حرا ، جادا ، صريحا أمينا ، لا تتخفى فى دروبه رغبة المجاملة أو تبويس اللحى أو لملمة المشاكل ، وكان التوجه بأكمله انتصارا للعقلانية والرشد ، بعيدا عن زيف الشعارات البراقة ، لأن العالم يتغير ، وليس فى وسع العرب أن يتجاهلوا حركة عالم يسعى إلى الوفاق انتصارا لأمنه وسلامه .

فى قمة الدار البيضاء تهيأ أيضا ، مناخ عربى جديد ، جرى فى ظله تصالح عربى واسع ، قارب بين مواقف فصلت بينها طويلا مساجات من خلاف شاسع .

ومع ذلك يبقى ، رغم الذى قيل ورغم الذى كُتب ، كثير من أسرار القمة ، خصوصا ما جرى فى جلساتها المغلقة .

ماذا جرى فى لقاء مبارك والقذافى ؟

وماذا جرى فى لقاء مبارك والأسد ؟

هل حدث تصافح أم تصالح ؟

ثم لماذا استحكم الخلاف السورى العراقى واستعصى على أى جهود للمصالحة ، رغم جهود الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد ، ورغم ما بذله الملك الحسن ؟ اللذين استطاعا أن ينسقا جهدا مشتركا هيأ لقمة الدار البيضاء ، أن تكون بالفعل قمة القمم .

فليكن سؤالنا الأول ماذا حدث فى لقاء مبارك والقذافى ؟

وصل العقيد القذافى إلى الدار البيضاء ، قبل ٤ ساعات من افتتاح القمة ، وسط تساؤلات عديدة أثارها بيان أصدره العقيد فى طرابلس ، قبل ليلة واحدة من وصوله يعلن عن عزمه على الحضور وعزمه الانسحاب من المؤتمر ، لو أن الرؤساء والملوك بحثوا قضية تمس موضوع الاعتراف بإسرائيل .

لماذا قبل العقيد الحضور إلى الدار البيضاء ؟

حاول العقيد فى البداية أن يعوق انعقاد المؤتمر ، ثم جرت بعد ذلك اتصالات جزائرية سورية أسفرت عن انعقاد قمة رُباعية فى ليبيا ، حضرها الرئيس السورى حافظ الأسد والرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد والرئيس التونسى زين العابدين بن على فى محاولة لإقناع العقيد بحضور المؤتمر ..

عاد الرئيس التونسى إلى بلاده وغادر الرؤساء الثلاثة ، حافظ الأسد والشاذلى بن جديد والعقيد القذافى طرابلس إلى وهران فى الجزائر، لكى يحضروا منها إلى الدار البيضاء ، ثم وصل الرؤساء الثلاثة تباعا يوم افتتاح القمة قادمين من الجزائر .

لماذا جاء العقيد ؟

كان ذلك سؤال كل المراقبين يوم افتتاح المؤتمر ، الكل يتكهن أو يحسب !

لعله قبل نصيحة الرؤساء الثلاثة ، الشاذلى والأسد وزين العابدين .

.. تضاربت تكهنات المراقبين حول أسباب حضور العقيد ، برغم التأكيدات الجزائرية بأن العقيد سوف يلتزم ، إن جاء إلى المؤتمر، مسلكا يعزز التضامن العربى .

ماذا يكون موقفه من مصر فى المؤتمر ؟

كان هناك احتمالان لا ثالث لهما :

.. إن صحت تأكيدات الجزائر بأن العقيد سوف يلتزم مسلكا يعزز التضامن العربى ، فإن حضور العقيد سوف يعنى الإجماع العربى الكامل حول عودةمصر إلى الجامعة ، وهذا ما تنشده مصر وما تأمله ..إلا ان يعلن العقيد ، وسوف يكون وحده المعترض ! لأن دمشق كانت فد أعلنت فى بيان رسمى صدر قبل أيام من انعقـاد القمة ، ترحيبها بعضوية مصر الكاملة فى الجامعة ، لأن فى عودة مصر تعزيزا لفرص العمل العربى المشترك .

ثم ما الذى يمكن أن يتغير باعتراض العقيد المنفرد على عودة مصر ؟ لا شىء . لأن مصر مدعُوة وحاضرة منذ اللحظة الأولى ، شأنها شأن كل الدول الأعضاء ، بعد أن رفضت مصر أن تتأخر بطاقة دعوتها ، انتظارا لجلسة تمهيدية تسبق الافتتاح الرسمى للمؤتمر .

تلك حسابات المراقبين .

لكن مصر كانت تحسب الموضوع بأكمله على نحو آخر :

.. فى الطائرة التى أقلت الرئيس الى الدار البيضاء ، سأل زميل منا الرئيس مبارك ، ماذا ياسيادة الرئيس ، إن حضر العقيد القذافى ؟!

ورد الرئيس ضاحكا ، سوف أصافحه إلا أن يتصور أننى سوف أصافحه وهو يرتدى قفازه الأبيض ، وسوف ألقاه ، إن رغب ، وسوف أكون مستعدا للحوار معه ، إلا أن يضع هو الحوار فى مأزق جديد ، بالاعتداء على مصر ، ولا أظن أنه سوف يفعل ذلك ..

عندما سألت الرئيس مبــارك بعد ذلك : ما الذى يدعو مصر الى تغيير موقفها من العقيد وما هى الضمانات ؟

رد الرئيس : لا أعتقد أن هناك تغيرا فى موقف مصر ، لأننى منذ اليوم الأول لرئاستى قلت بكل الوضوح : إننى راغب فى علاقات حسن جوار مع الأشقاء فى ليبيا ، وإذا كانت مصر قد سعت الى سلام مع اسرائيل فلقد كان من غير المعقول أن تصل علاقتها مع أى من الدول العربية إلى حافة الحرب ، ولعلك تذكر ، أننى فى هذه الأيام أصدرت أوامرى بسحب حشود المدرعات المصرية من الجبهة الغربية .

كان أملى يومها أن يتفهم الأشقاء فى ليبيــا ، مغزى هــذه الرســالة ، لكن الأحداث سارت فى غير الاتجاه الصحيح ومضت عشر سنوات من التمزق والشتات ، ضيّعت العمل العربى المشترك ، وبددت تضامنه ، وأغرقت به أطرافا عديدة ترى فى صالحهاهوان العرب وتمزقهم .

فى ضوء هذه الرؤية المكتملة ارتبط التوجه المصرى فى مؤتمر الدار البيضاء بمبادىء محددة :

أولا : إن كان جزءا من ثوابت سياسات مبارك ، أن تسعى مصر الى علاقات حسن جوار مع ليبيا ، فإن مصر سوف تكون على استعداد لأن تتقدم على هذا الطريق خطوتين ، إن تقدم الطرف الليبى خطوة واحدة ، يحدوها صدق النوايا والرغبة المخلصة فى فتح صفحة جديدة فى ملف العلاقات المصرية الليبية .

ثانيا : أن رسالة مصر الأولى وقد عادت الى الجامعة العربية ، أن تكون عامل وفاق يعلو فوق سياسات المحاور لا تستبعد من الوفاق العربى طرفا ، إلا أن يصر هذا الطرف على إيثار العزلة بالرغبة الجامحة فى الخروج عن مجرى التيار العام .

ثالثا : أن التنوع والخلاف فى وجهات النظر هو من طبائع الأمور ومن سنن الحياة ، والمهم أن نعرف كيف نختلف وكيف نتفق ، وأن نكون أكثر صراحة وصدقا فى مواجهة أسباب هذا الخلاف ، بالحوار والتفاوض والتزام الشرعية القانونية واحترام مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية لأى من الأطراف .

وصل العقيد القذافى الى الدار البيضاء ، وكانت البداية فوق توقعات كل المراقبين .

يوم الافتتاح التقى الرئيس مبارك فى ردهة المؤتمر بالعقيد القذافى ، مثلما

التقى بالعديد من الملوك والرؤساء ألعرب ، كان العقيد يرتدى الجلباب والعباءة الليبية ولم يكن يضع فى يده قفازه الأبيض ، مد الرئيس مبارك يده للعقيد مصافحا لكن العقيد آثر ان يكون لقاء مبارك بالأحضان وتبادل الاثنان العناق بين دهشة الجميع .

كان الرئيس مبارك قد التقى قبل دقائق بالرئيس السورى حافظ الأسد ، وكانا قد تصافحا فى لقاء عابر ، وعندما اكتمل حضور الملوك والرؤساء ، دعا الملك الحسن رؤساء الوفود الى اجتماع مغلق يعرض فيه على الملوك والرؤساء العرب ، اقتراحا بأن تقتصر الجلسة الافتتاحية ، على خطاب افتتاحى يلقيه الملك باعتباره رئيسا للمؤتمر ، يعرض فيه للقضايا الثلاثة الاساسية التى تواجه قمة الدار البيضاء ، ويرحب فيه ، باسم الملوك والرؤساء جميعا ، بعودة مصر الى عضويتها الكاملة فى الجامعة العربية وكل منظماتها الفرعية ، على أن يعقب خطاب الملك ، خطاب الرئيس مبارك ، ثم تنفض الجلسة الافتتاحية .

عرض الملك على الملوك والرؤساء اقتراحه ، متسائلا ، إن كان هناك أى اعتراض على هذا البرنامج ، لكن الملوك والرؤساء جميعا أعلنوا موافقتهم بإجماع الأراء .

انفضت الجلسة المغلقة ، لكى يعقبها بعد نصف ساعة ، جلسة الافتتاح العلنية ، وما بين الجلستين ، سأل الملك الحسن الرئيس مبارك ، أن يتوجها معا إلى غرفة مكتب الملك لحديث قصير .

فى داخل الغرفة كان الرئيس الشاذلى بن جديد يجلس والى جواره العقيد ، تصافح الرؤساء الثلاثة ، وعانق العقيد مرة ثانية الرئيس مبارك ، وبدأ حديث ودى ، لكن الملك الحسن غادر الغرفة ليعود بعد دقائق ومعه الرئيس السورى حافظ الأسد ، وبقى الملك والرؤساء الأربعة ، الشاذلى بن جديد ومبارك والأسد والقذافى معا لأكثر من ٣٥ دقيقة حتى حان موعد جلسة افتتاح المؤتمر .

نقل خبر الاجتماع الى الصحفيين وزير الإعلام المصرى صفوت الشريف ، الذى حرص على أن يحكى بدقة وقائع اللقاء ، وعندما سأله الصحفيون عما إذا كان هذا اللقاء مجرد تصافح بالأيدى أم أن الأمر قد جاوز ذلك الى المصالحة ..؟

رد الوزير : أستطيع أن أقول إن الحديث كان وديا ، وكان متشعبا ، ولكننى لا أستطيع أؤكد أن الأمور قد وصلت الى حد المصالحة الكاملة ..

❑❑❑

فى اليوم التالى ، جرت جلسة المصالحة فى مقر الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد .

وكان العقيد يستمع بكل الاهتمام .

شرح مبارك رؤيته لمتغيرات عصرنا الراهن ، ماذا يجرى فى الاتحاد السوفييتى ؟وماذا يجرى فى الصين ؟ وماذا بعد أوربا الموحدة التى سوف تصبح كيانا اقتصاديا واحدا مع بداية عام ٩٢ ؟ وما هى أبعاد جهود الوفاق الراهن بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، وبين الاتحاد السوفييتى والصين ، وما نتائج هذا الوفاق على العلاقات الدولية ؟ وهل يكون فى وسع عالمنا العربى أن يعترض طريق وفاق عالمى يصر قطباه الرئيسيان ، الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة ، عل أنه ما من طريق آخر ، غير جهود التسوية والتفاوض للوصول الى حل عادل للمنازعات الإقليمية ؟

شرح الرئيس أيضا أبعاد معركة السلام الراهنة مع اسرائيل ، مؤكدا أنها أشد قسوة وضراوة من الحرب ، مشددا على أهمية أن نلتزم جميعا كعرب بأهداف النضال الفلسطينى ، التى تحددت فى برنامج سياسى واضح يدعو إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة .

لم يفت الرئيس مبارك أن يؤكد فى حديثه على أن واحدا من مخاطر التشدد الذى لا يستند الى قوة فاعلة وجاهزة ، أن يعطى العرب للطرف الآخر المبررات التى تمكنه من تفوق عسكرى كاسح عبر علاقاته مع حليفه الأكبر .

سأل العقيد القذافى الرئيس مبارك ، لماذا تبيع مصر بترولها للإسرائيليين ؟ وكان رد مبارك واضحا ، لأنهم يدفعون الثمن الأعلى ، ولأنهم يستطيعون الحصول عليه من السوق العالمية عبر وسطاء آخرين ، ولأن أحدا من الأطراف العربية لا يستطيع أن يحكم مسار بتروله ، مادام قد باعه لأى من وسطاء سوق النفط الدولية .

تكلم العقيد طويلا ، ليقول فى النهاية ، إنه مهما تكن أسباب الخلاف المصرى الليبى ، فإن ليبيا ترغب فى تطبيع علاقاتها مع مصر لكى يصبح هناك بالفعل علاقات حسن جوار ومودة .

ورد الرئيس مبارك ، هذا ما عرضته منذ أول يوم لولايتى ، والمهم أن يحترم كل منا حقوق الآخر ، وان نلتزم جميعا بمبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للطرف الآخر .

فى غمرة الحديث المتصل لأكثر من ساعة ونصف ، وصف العقيد القذافى الرئيس السادات وصفا لم يرض عنه الرئيس مبارك ، وكان رد مبارك :

أنا لا أوافق العقيد على ذلك ، بل وأعترض عليه ، لأن السادات كان حاكما وطنيا ، اجتهد من أجل صالح مصر وصالح أمتها العربية ، مثلما كان عبد الناصر حاكما وطنيا ، اجتهد هو الآخر من أجل صالح مصر وصالح أمتها العربية ، وعلينا أن ننظر الى التاريخ بمنظور أكثر عدالة وواقعية ، ولعلنى أقول للعقيد : إنه ربما ينتقد المصريون داخل بلدهم زعماءهم انتقادا مرا وقاسيا ، لكنهم لا يحبون أن يسمعوا هذا الانتقاد من آخرين ..

ورد القذافى قائلا : هذا ما أحسسته بالفعل ، عندما التقيت بعدد من الصحفيين والكتاب المصريين ، والمفروض أن معظمهم ينتمون للمعارضة ، ولقد أكبرت فيهم هذا الموقف .

انتهت جلسة المصالحة عندما قال الرئيس مبارك للعقيد القذافى ، إن مصر سوف تسعى إلى علاقات حسن جوار مع ليبيا وهى على استعداد لأن تتقدم على هذا الطريق خطوتين ، إن تقدم الطرف الليبى خطوة واحدة ، يحدوها صدق النوايا والرغبة المخلصة فى فتح صفحة جديدة .

.. فى نهاية لقائهما ، عرض العقيد القذافى أن يمر الرئيس مبارك فى طريق عودته بطرابلس .

ورد الرئيس ، سوف أزور ليبيا ، عندما يتأكد الشعبان الليبى والمصرى ، أن صفحة جديدة فى علاقات البلدين قد بدأت بالفعل .

سأل العقيد القذافى ، ماذا يحول دون أن نفتح هذه الصفحة الآن ؟

ورد الرئيس ضاحكا ، أن تدفع ليبيا مستحقات المصريين الذين كانوا يعملون هناك .

ضحك القذافى مؤكدا أن ليبيا سوف تفى بحقوق الجميع .

عندما انتهت جلسة المصالحة ، استقل الرئيس مبارك والعقيد القذافى سيارة الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد ، وذهب الثلاثة معا ، لكى يحضروا اجتماعات القمة المغلقة .

وفى الجلسات المغلقة للمؤتمر ، تشاور الرئيس مبارك والعقيد القذافى أكثر من مرة حول بعض من نقاط المشكلتين الأساسيتين أمام قمة الدار البيضاء . المشكلة الفلسطينية والأزمة اللبنانية ، وفى إحدى المرات خرج الاثنان معا من جلسة الاجتماع ليكملا مشاوراتهما فى إحدى القاعات الجانبية ، ثم عادا معا إلى القاعة وسط دهشة الحاضرين !

ما الذى يمكن أن نتوقعه فى أمر العلاقات المصرية الليبية ؟

يصعب أن نتحدث عن رؤية مستقبلية بعيدة لأسباب عديدة ، لكننا نستطيع أن نتوقع فتح الطريق الجوى بين البلدين ونستطيع أن نتوقع ترتيبات جديدة على الحدود تمهد لفتح الطريق البرى .

نستطيع أن نتوقع أيضا عودة متدرجة للعلاقات الاقتصادية وعودة متدرجة للأوضاع الطبيعية فى مناطق الحدود .. وتلك جميعا بدايات صحيحة يمكن بتزايد الثقة المتبادلة أن تفتح الآفاق لخطوات أخرى فى علاقات البلدين .

أعرف أن كثيرين سوف يسألون عن الضمانات ، وما أظن أن فى وسع أحد أن يتحدث بثقة مطلقة عن ضمانات النكوص عن الطريق الصحيح .

لكن ثمة اتفاقا بين الرئيس مبارك والعقيد القذافى ، على ان يواجها معا وبشكل مباشر ، وعبر الاتصال المشترك ، وبدون أى وسطاء ، أية مشاكل يمكن أن تنجم عن سوء الفهم لأى من مواقف البلدين .

ثمة اتفاق أيضا ، على ان الطفرة فى مسيرة العلاقات لن تخدم أية رؤية مستقبلية : لأن المهم فى أى بناء أن يقوم على أساس راسخ وقاعدة سليمة .

وثمة اتفاق أخير على أن احترام الشرعية القانونية والشرعية الدولية سوف يوفر مناخا جديدا يمكن ان تزدهر فى ظله علاقات البلدين .

❑❑❑

وماذا حدث فى لقاء مبارك والأسد ؟

كان التوقع السائد ، أن يسفر لقاء مبارك والأسد عن نتائج سريعة ، ربما أكثر دفئا وحرارة من النتائج التى يمكن أن يسفر عنها لقاء مبارك والقذافى .

وربما كان الرئيس مبارك واحـدا من القلائل الذين تحفظوا على توقعات تنثر - بغير حساب حقيقى - المزيد من التفاؤل حول هذا اللقاء المتوقع .

نعم ، لقد التقى الرئيس مبارك والرئيس الأسد مرة سابقة فى اجتماعات المؤتمر الإسلامى بالكويت .

نعم ، لقد كانت تصريحات الرجلين ، مبارك والأسد تعكس دائما اعتزازهما الشخصى بعلاقاتهما القديمة ورفقة السلاح المشترك .

نعم ، لقد أصدرت دمشق قبل أيام من انعقاد القمة بيانا يعلن ترحيبها بعودة مصر إلى كامل عضويتها فى الجامعة العربية ومنظماتها الفرعية .

برغم هذه الشواهد ، كان مبارك أكثر الجميع تحفظا حول النتائج التى يمكن أن يسفر عنها هذا اللقاء .

بالطبع هناك أسباب عديدة ، يتعلق معظمها بطبيعة الدور الذى تريده دمشق ، والأهداف التى تنشدها من قمة الدار البيضاء ، والاختيارات الصعبة التى تواجه الرئيس الأسد فى إطار متغيرات دولية وإقليمية عديدة .

❑❑❑

ولو أننا تحدثنا عن الدور ، فربما يحق لنا أن نقول ، إن خطط الرئيس الأسد أكثر تشابكا وتعقيدا ، فالرئيس الأسد يتطلع إلى دور إقليمى لدمشق ، يزيد من وزنها فى حسابات القوى المتعلقة بأبعاد الصراع فى الشرق الأوسط .

● لهذا كان حرصه على أن تظل الورقة الفلسطينية فى يده ، حتى إن اضطره ذلك إلى اختيارات دامية ، وعندما استحال على دمشق أن تحتفظ بالورقة

الفلسطينية كاملة حاولت أن تعوق بعضا من فاعليتها ، باحتضانها جماعات المنشقين عن منظمة التحرير .

● والرئيس الأسد كان يتصور أيضا أن وقوفه إلى جوار إيران فى حربها مع العراق سوف يمكنه من الخلاص من بعث العراق ، غريمه اللدود ، وسوف يمكنه من أن يصبح جسر الخليج إلى تصالح إيرانى .

● كانت الورقة اللبنانية ، هى الورقة الثالثة التى تصورت دمشق أنها سوف تتوج دورها الإقليمى ، لأن الوجود العسكرى السورى الضاغط فى لبنان ، سوف يزيد من وزن دمشق على الساحة الدولية .

لكن الرياح جاءت بما لاتشتهى السفن .

ضاعت الورقة الفلسطينية ؛ لأن انتفاضة الداخل الفلسطينى فرضت على منظمة التحرير ، نهجا أكثر عقلانية ورشدا ، تجسد فى قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى الذى انعقد فى الجزائر ، ليعلن قبول الفلسطينيين للقرار ٢٤٢ والقرار٣٣٨ أساسا لانعقاد المؤتمر الدولى وقبول مبدأ الأرض مقابل السلام والإقرار بحق الفلسطينيين فى دولة مستقلة .

وضاعت الورقة الإيرانية باندحار الغزو الإيرانى وضمور الخطر الإيرانى على منطقة الخليج .

وبقيت فى أيدى دمشق ورقة وحيدة هى الورقة اللبنانية ، لن يكون فى وسع دمشق أن تفرط فيها ، لأن دمشق تتصور أنها سوف تصبح عارية من أية عناصر للقوة ، إن فرطت فى هذه الورقة الأخيرة والوحيدة .

لو أننا اضفنا إلى كل هذه العوامل ، ما حدث على الساحة الدولية من تغيرات عميقة ، اسفرت عنها جهود الوفاق بين العملاقين ، أمريكا والاتحاد السوفييتى ، واتفاقهما المشترك على ضبط بؤر التوتر الإقليمى ، بالتأكيد على التفاوض والتسوية السليمة كسبيل وحيد لإقرار حلول عملية للمنازعات الإقليمية وأولها الشرق الأوسط .

.. بهذا الوفاق ، لم يعد الاتحاد السوفييتى قادرا على أن يلعب مع دمشق

دور الحليف الاستراتيجى من أجل تغيير ميزان القوى العسكرى لصالح سوريا ، كما كان يأمل الرئيس الأسد .

❑❑❑

كانت القراءة الدقيقة لمجمل الظروف التى تحيط بالموقف السورى قبل انعقاد قمة الدار البيضاء تؤكد مسبقا :

١ - أن دمشق لن تضع العراقيل أمام قضية عـودة مصر إلى الجامعة العربية ، لأن عودة مصر أصبحت مطلبا عربيا على مستوى الشعوب وعلى مستوى الحكومات ، بعد ما أحسوا جميعا أن نهاية التمزق والشتات العربى ، لن تكون بغير عودة الروح إلى الجسد ، عودة مصر إلى عالمها العربى .

٢ - أن دمشق ربما تكون للمرة الأولى أكثر تسامحا مع الفلسطينيين ، أملا فى أن يخفف الفلسطينيون من حملتهم على الوجود السورى فى لبنان ، أو رغبة منها فى أن تكرس كل جهدها فى المؤتمر ، من أجل مواجهة موقف عربى غاضب مما يجرى فى لبنان الذى يوشك على الهلاك ، فى ظل وجود قوات سورية تتواجد فى البقاع وبيروت ، وقوات إسرائيلية تحتل شريط الحدود فى منطقة الجنوب اللبنانى .

بهذه الحسبة الأكثر تعقيدا ، جاءت دمشق إلى قمة الدار البيضاء ، تأمل فى موقف مصرى اكثر ليونة من قضية وجود قواتها العسكرية فى لبنان وتأمل فى أن تحول دون أن تصل قمة الدار البيضاء إلى قرار يجمع على ضرورة الانسحاب العاجل لكل القوات الأجنبية من لبنان بما فى ذلك القوات السورية ، كشرط مسبق ، يهيىء مناخا صحيحا تستطيع فيه الأطراف اللبنانية أن تجد صيغة جديدة للوفاق الوطنى ، توازن بين مصالح طوائفه المختلفة . المارون والدروز والسنة والشيعة .

❑❑❑

كانت المفاجأة الأولى فى خطاب مبارك أمام المؤتمر ، وهو يؤكد على ضرورة انسحاب كل القوات الأجنبية من أرض لبنان حتى يتمكن جميع الفرقاء اللبنانيين من الجلوس معا دون وصاية خارجية ، لصياغة وفاقهم الوطنى الجديد على أسس أكثر

توازنا وعدلا ، وحتى تستطيع المؤسسات الدستورية القيام بواجبها فى انتخاب رئيس الجمهورية .

ثم تعزز هذا الموقف ، بورقة عمل مصرية قدمها الدكتور عصمت عبد المجيد إلى وزراء الخارجية العرب حول القضية اللبنانية ، ورقة مصرية تؤكد على عروبة لبنان ووحدة أراضيه واستقلال إرادته وقراره ، تدعو إلى تأكيد المسئولية العربية العامة عن الوضع فى لبنان وتطالب بإخلاء بيروت من أية قوات أجنبية ومن جماعات الميليشيا المسلحة حتى يستطيع مجلس النواب اللبنانى الاجتماع ليقوم بواجبه الدستورى فى انتخاب رئيس الجمهورية .

تأكد لدمشق إذن منذ اليوم الأول ، أن القاهرة لن تساوم على قضية الوجود العسكرى الأجنبى فى لبنان ، وكان هذا الموقف هو الذى حكم بظلاله الكثيفة معظم الحوار الذى جرى بين الرئيس مبارك والرئيس الأسد ، عندما التقيا فى مقر الرئيس على عبدالله صالح رئيس جمهورية اليمن الشمالية .

حاول الرئيس الأسد أن يقنع الرئيس مبارك بأن يستبعد القوات السورية من تعريفه للقوات الأجنبية الموجودة على أرض لبنان ، لكن الرئيس مبارك كان واضحا فى إصراره على أن لبنان لن يستعيد أمنه وسلامه فى ظل وجود قوات سورية تحتل البقاع وبيروت ، تشاركها بعض الفصائل الإيرانية ، وقوات إسرائيلية تحتل الشريط الحدودى من أرض الجنوب اللبنانى .

حاول الرئيس الأسد ان يتذرع ، بأن وجود القوات السورية يمثل وجودا شرعيا تم بناء على استدعاء من حكومة شرعية .

وكان رد الرئيس مبارك متسائلا : أين هى الشرعية الآن فى لبنان ؟ ! .

ومع ذلك ، فلقد جرى الحوار بين الرئيس الأسد والرئيس مبارك ، رغم خلافهما حول قضية لبنان فى مناخ جديد، متحضر ، يحترم حق الخلاف لا يحيله إلى بغضاء أو شحناء ، يسعى بالحوار الجاد إلى البحث عن نقاط الالتقاء المشترك ،

ومع الأسف كم كانت قليلة ومحدودة نقاط الالتقاء المشترك بين الموقفين المصرى والسورى حول القضية اللبنانية .

واحدة من نقاط الالتقاء المشترك ، أن القاهرة كانت ترى أن أى قرار يتعلق

بالأزمة اللبنانية لا يضع فى اعتباره الموقف السورى ، سوف يبقى قرارا على الورق لأن للسوريين ٣٠ ألف جندى على أرض لبنان ، ولأنه ما لم تكن دمشق جزءا من عملية الخروج من المأزق ، فلن يكون هناك حل للأزمة اللبنانية .

لذلك طالبت الورقة المصرية فى ترتيباتها العملية ، بإخلاء بيروت كمرحلة أولى من أى قوات أجنبية ومن أى ميليشيات لأطراف الصراع الداخلى حتى يتهيأ لمجلس النواب اللبنانى فرصة أن يجتمع فى مناخ آمن لانتخاب رئيس جديد للجمهورية يعيد إلى لبنان شرعية الحكم ومسئولية القرار .

واحدة أخرى من نقاط الالتقاء المشترك ، أن القاهرة كانت ترى أن المواجهة العنيفة للموقف السورى سوف تؤدى إلى دمار ما تبقى من لبنان ، وأن الجهد العربى ينبغى أن يتناغم من أجل إقناع دمشق بأن المخرج من هذا الموقف المأساوى لن يتحقق إلا برفع الوصاية عن فرقاء الداخل حتى يتمكنوا من حوار حر حول ضرورات وفاقهم الوطنى : لأن لبنان بغير ذلك سوف يهلك فى قبضة اليد السورية ، وسوف تكتشف دمشق ، ربما بعد فوات الأوان ، أن يدها لا تمسك بالورقة اللبنانية ، وأن ما تبقى فى اليد السورية هو رماد ورقة أكلتها نار الحرب الأهلية .

❑❑❑

كانت الأزمة اللبنانية هى الموضوع الذى استغرق معظم جلسات المؤتمر ومعظم جهده ، وكان هو الموضوع الذى تنوعت من حوله خلافات الأعضاء بحثا عن حل يكفل للبنان وحدته واستقلال إرادته .

كان العراق متحمسا لإنشاء قوة عربية محاربة ، تشارك فيها الدول الأعضاء تتولى إخراج القوات الأجنبية من أرض لبنان حتى إن استدعى ذلك استخدام القوة.

وفى الجلسات المغلقة للرؤساء ، استعر الخلاف بين صدام حسين والرئيس الأسد إلى حد التنابذ بجارح القول ، اتهمت بغداد دمشق ، واتهمت دمشق بغداد ، وفى جلسات وزراء الخارجية كان هناك أكثر من ورقة عمل حول الأزمة اللبنانية تعكس هذا الخلاف المستعر .

وكان المخرج فى النهاية اتفاق وزراء الخارجية العرب على أن تقوم مصر والكويت بتقديم ورقة عمل مشتركة تمثل حد الاتفاق الممكن بين كل الأطراف المختلفة حول الأزمة .

قدم الجانبان المصرى والكويتى ، ورقة عمل مشتركة ، تدعو إلى تشكيل لجنة ثلاثية تضم فى عضويتها الملك فهد والملك الحسن والرئيس الشاذلى بن جديد ، يكون لها حق دعـوة مجلس النواب اللبنانى إلى الاجتمـاع خارج الأرض اللبنانية أو داخلها ، ويكون لها صلاحية أن تهيئ مكانا آمنا فى بيروت خاليا من القوات والميليشيات حتى يستطيع مجلس النواب أن يجتمع لبحث صيغة جديدة للوفاق الوطنى ولانتخاب رئيس الجمهورية .

ومثلما كان الدور المصرى فاعلا ونشيطا فى الأزمة اللبنانية ، يبحث عن حدود التوافق العربى ، حتى يستطيع أن ينجز حلولا عملية يمكن أن تقبلها الأطراف ، كان الدور المصرى فاعلا ومؤثرا فى مناقشة القضية الفلسطينية .

❏❏❏

انتهت قمة الدار البيضاء ، ولم يكن فى الإمكان أبدع مما كان .

كانت عرسا زف الحضور المصرى بعد ١٠ سنوات من شتات وتمزق .

وكانت فاتحة عصر جديد فى العلاقات العربية لا تتخفى فى دروبه الرغبة فى المجاملة أو تبويس اللحى أو لملمة المشاكل .

وكانت علامة على مناخ عربى جديد جرى فى ظله تصالح عربى قارب بين مواقف فصلت بينها طويلا مساحات من خلاف شاسع .

كانت أكثر مؤتمرات القمة العربية طولا فى جلسات الانعقاد ، وأكثرها زحاما بحضور الملوك والرؤساء .

.. كانت بالفعل قمة القمم

المصور - ٢/ ٦/ ١٩٨٩

دمشق تطلب علاقة خاصة مع مصر

لأكثر من خمس عشرة ساعة ، تواصلت مباحثات الرئيسين مبارك والأسد ، على امتداد زيارة استمرت ثلاث أيام ، لم يفترق خلالها الرئيسان.

ناقشا معا مستقبل السلام ، والعلاقات العراقية السورية ، والوضع الراهن فى عالمنا العربى فى إطار رؤية شاملة لمجمل المتغيرات الدولية وآثارها على منطقة الشرق الأوسط .

ولأكثر من عشر ساعات ، جلس الوفدان المصرى والسورى على امتداد أيام الزيارة ، من أجل الاتفاق على صيغة جديدة غير مسبوقة لتعاون مصرى سورى ، فى إطار خطة طموح تضع فى اعتبارها خصوصية العلاقة بين القاهرة ودمشق .

والواضح من مجمل وقائع هذه الزيارة المهمة :

أولا : أنه لم يعد هناك بين البلدين مساحة من خلاف سياسى يمكن أن تعوق تعاونهما الوثيق والعميق فى كل المجالات .. ثمة اتفاق أساسى على أن السلام الشامل والعادل اختيار صحيح وهدف يستحق النضال ويستحق التضحية .

وإذا كانت دمشق لا تبدى حماسا كافيا لفكرة الحوار الفلسطينى الإسرائيلى لكنها لا تكتم قبولها لفكرة المؤتمر الدولى أساسا لتفاوض مباشر يجرى مع الإسرائيليين ، وهى لا ترى ما يحول دون قبول مؤتمر دولى يقوم على أساس الاعتراف بالقرار ٢٤٢ ، لا يفرض عليه الكبار حلا من الخارج ، يقتصر فيه دور الدول الخمس الكبرى على تقديم ضمانات التسوية الشاملة بما فى ذلك ترتيبات أمن على هضبة الجولان ، تماثل ترتيبات الأمن على جبهة سيناء .

ثانيا : أن لقاء القاهرة ودمشق فى النهاية هو جزء من إعادة صياغة الواقع العربى الجديد على ضوء المتغيرات الدولية وآثارها على الشرق الأوسط ، بما يساعد على إعادة الاتزان إلى ساحة الشرق الأوسط التى أصابها الخلل الجسيم بغياب قوى

حليفة كانت تناصر الحق العربى وتعزز قدراته القتالية .

ولأن القاهرة ترى فى لقائها مع دمشق ما يساعد على دفع جهود التسوية العادلة فى إطار حل شامل يحفظ للعرب حقوقهم ، ويحفظ للمنطقة سلاما تستطيع فى ظله أن تتفرغ لجهود التنمية والتقدم الاقتصادى .

ثالثا : أن هذا التعاون بين القاهرة ودمشق . ومهما تكن خصوصيته ، يجرى فى إطار تضامن عربى واسع ، يستبعد التصنيفات والتقسيمات السابقة، وينتصر ، لضـــرورة إنهاء ما تبقى من الخلافات العربيـــة ، لأن الوضـــع لم يعـد يحتمل الشتات أو الفرقة .

❑❑❑

إن كان صعبا أن نعرف ما دار على وجه التفصيل بين الرئيسين الأسد ومبارك فى مباحثاتهما الثنائية التى استغرقت خمس عشرة ساعة ، فربما يلقى على هذه المباحثات بعض الضوء ما دار فى اجتماعات الوفدين المصرى والسورى .

فى البداية تكلم عبد الحليم خدام نائب الرئيس السورى ، شرح المتغيرات التى يمر بها عالمنا المعاصر ، وانعكاساتها المحتملة على منطقة الشرق الأوسط ، ولم يكن فى معظم ما قال مساحة خلاف تُباعد رؤية القاهرة عن رؤية دمشق .

قال فيما قال :

١ – إن العالم يدخل الآن مرحلة جد مختلفة عن حقبة سابقة ، تميزت بالحرب الباردة وتوازن القوى وثنائية القطبين ، وإن هذه المرحلة تفرض على العرب رؤية واضحة تحفظ الحقوق العربية ، فى ظروف دولية جديدة قد تبدو أكثر مواءمة لمصالح الإسرائيليين .

٢ – إن هناك مخاطر من تهميش مصالح عالمنا العربى فى عصر جديد ، يبدو فيه الاتحاد السوفييتى أكثر انشغالا بمصالحه وهمومه ، وتتفرد فيه الولايات المتحدة – ولو إلى حين – بسلطة القرار ، ويفقد فيه العرب أنصارا وحلفاء عديدين كانوا يناصرون الموقف العربى ويدعمونه ، لكنهم ينقلون الآن مواقعهم على أحسن الأحوال إلى الحياد .

٣ - إنه ما من اختيار عربى أخر تُتيحه الظروف الراهنة سوى تضامن عربى وثيق ، حلقته الأولى والأساس وفاق مصرى سورى ، لأن مصر وسوريا هما مفتاح الحرب ومفتاح السلام ، ولأن توافق القاهرة ودمشق على خطو واحد يعنى حشد التضامن العربى على قاعـدة صحيحة ومتينة ، تتوازن بها علاقات القوى فى المنطقة ، ويعنى ضمان استمرار مسيرة التضامن العربى تجاه الأهداف القومية الصحيحة .

٤ -إنه إذا كانت نقطة الانطلاق الصحيحة هى فى علاقات وثيقة بين القاهرة ودمشق ، تكون أساسا لتضامن عربى واسع ، فإن واجبنا أن نخرج من هذا الاجتماع بصيغة خاصة ومميزة ، تضع علاقات البلدين فى وضعها الصحيح .. لقد كانت لنا على طول التاريخ علاقات تحالف عميقة الجذور قوية ومتينة وفى أكثر الأحيان كنا شعبا واحدا وكنا دولة واحدة ،خصوصا فى الظروف الصعبة التى تعرضت فيها الأمة العربية لأخطار جسيمة . حاربنا معا المغول ، وحاربنا التتار وحـــاربنا الصليبيين ، وتوافق خطو جنودنا فوق الجولان وسيناء فى أكتوبر المجيد .

٥ - إن الوفد السورى يأتى اليوم تحدوه دوافع قوية وصحيحة فى أن نصوغ معا علاقات مصرية سورية جديدة ، فى إطار غير تقليدى ، لأنه لايكفى الموقف أن نعلن اتفاقنا على تنشيط لجان التعاون الثنائى ، أو أن نوافق على زيادة حجم الصفقات المتبادلة بين البلدين ، أو نتفق على إنشاء لجان خبراء للتنسيق والتكامل فى كل المجالات ، كل هذه الخطوات لاتكفى لكى تسد مطالب العلاقات المصرية السورية كما ينبغى ، إننا جاهزون لقبول خيارات سياسية أخرى ، ترقى بمستوى هذه العلاقات إلى حد الوحدة ونقطة البداية الصحيحة - من وجهة نظرنا - أن نتفق على إنشاء قيادة سياسية موحدة للبلدين ، وتعاون وثيق فى اطار خطة ترعاها القيادة السياسية للبلدين ، وإلا فسوف يتعثر عملنا المشترك فى متاهات الخلاف بين رؤى الخبراء والفنيين .

❑❑❑

فتح اقتراح الرئيس السورى الباب لنقاش واسع وعميق ، شارك فيه أعضاء الوفدين بصراحة كاملة ، لأن المطلوب كما أوضح عبد الحليم خدام ، قيادة سياسة موحدة للبلدين ، وعلاقة خاصة ترقى إلى الوحدة ، تكون محور ارتكاز لتضامن عربى

واسع .. تحدث الدكتور عاطف صدقى ، وتحدث الدكتور عصمت عبد المجيد ، وتحدث الدكتور كمال الجنزوري ، وتحدث السيد صفوت الشريف وتحدث الدكتور أسامة الباز تحدثوا جميعا فى إطار منظور يرى :

١ - أن كل ماأكده الجانب السورى حول المتغيرات الدولية صحيح فى جملته وتفصيله ، وإذا كانت هناك مخاوف عربية من خطر هذه المتغيرات على تهميش مصالح عالمنا العربى ، فإن الحل الصحيح هو فى تضامن عربى واسع لأن العرب يستطيعون بتضامنهم أن يحفظوا مصالحهم فى عالم الغد ، اعتمادا على قدراتهم الذاتية ، وما من سبيل لإحراز هذا التضامن العربى الذى يحشد أوسع الطاقات العربية دون الاتفاق أولا على ضرورة إنهاء الخلافات العربية العربية ، ودون الاتفاق ثانيا على ضرورة رفض استبعاد أى طرف عربى ودون الاتفاق أخيرا على أنه من حسن الفطنة ، ألا ندع الفرصة لتبديد هذا التضامن . بإثارة مخاوف الآخرين من مخاطر قيام محاور عربية تتقاطع فى أهدافها ، لنرى أنفسنا مرة أخرى ، أمام عالم عربى تحكمه الشكوك والظنون والحذر المتبادل والخوف من العودة إلى تقسيمات وتصنيفات فات أوانها .

٢ - إن أحدا لايستطيع أن يُمارى فى حقائق التاريخ التى تؤكد على أن القاهرة ودمشق هما مفتاح الحرب ومفتاح السلام ، كما أن أحدا لايستطيع أن يُغفل حجم المشاعر التى تنطوى عليها علاقات الشعبين ، كما أن أحدا لايستطيع أن ينكر أن الوحدة الآن ، ربما تكون هى الرد الوحيد والصحيح على تحديات عصرنا الراهن ، فالدول الشظايا لن يكون لها مستقبل أو مكان فى عالم يتجه الآن إلى التكتل والتوحد فى كيانات قوية كبيرة وقادرة ، توحدت مصالحها الاقتصادية وتوحدت إراداتها السياسية .

وإذا كانت الوحدة المصرية السورية التى قامت على مجرد توافر الإرادة السياسية لكل من القاهرة ودمشق ،قد أكدت للعالم العربى الذى كان قد اعتاد التجزئة والانقسام . أن الوحدة هدف يمكن إنجازه وتحقيقه ، وكان ذلك واحدا من مآثرها ، لكن مجرد توافر الإرادة السياسية فى البلدين لم يكن كافيا لضمان الاستمرار وضمان المناعة والقوة لهذه الوحدة الوليدة .

استطاعت حفنة من المغامرين أن تغتال الوحدة فى الظلام ،وأن تغتال معها حلما عربيا كبيرا ، لأن الوحدة ظلت مجرد اتفاق سياسى لايستند إلى بنية أساسية صحيحة ، تقوم على تشابك المصالح بين البلدين ، ولأنها ظلت مجرد زُخم عاطفى يتأكل بتأثير تراكم الأخطاء الصغيرة دون علاج ، حتى جاء من سرقوا ماتبقى منها ليلا ولم يكن قد تبقى منها سوى الحسرة على حلم كبير ضاع واندثر .

٣ - أنه على قدر التجارب العديدة التى دخلتها الوحدة العربية ، بعد التجربة المصرية السورية ، فإن أيا من هذه التجارب لم يعمر طويلا ، ولم يسفر عن قبول عربى عام أو عن قيام الدولة العربية النواة التى تكبر مع الأيام .. اندثرت كل التجارب تباعا ، لأنها تجاهلت شرط البدء الصحيح ، وشرط البدء الصحيح ، أن تستند الوحدة إلى توافق المصالح وتشابكها ، أن تبدأ من الاقتصاد لا من السياسة ، أن تنهض من القاعدة وصولا إلى القمة ، أن تسعى إلى التنسيق وصولا إلى التكامل ، حتى تقوم السوق المشتركة وتصبح الوحدة الاقتصادية حقيقة يعيشها الجميع ، هنا تصبح الوحدة السياسية تتويجا لعلاقات راسخة تربط الأفراد وتربط الشعوب .

□□□

استشهد الدكتور كمال الجنزورى بتجربة السوق العربية المشتركة التى بدأ التفكير فيها عام ٦٥ وتجربة السوق الأوربية التى بدأت فى غضون هذه الفترة ، ليقول من خلال رؤية مقارنة ، أن السوق العربية المشتركة لم تزل حلما على الورق ، لأن العرب توقفوا عند بداية الطريق ، على حين استمر الأوربيون فى مسيرتهم الجادة حتى أصبحوا اليوم على مشارف وحدة اقتصادية اندماجية كاملة ، تتيح لأوربا الموحدة ، أن تصبح قرارا سياسيا موحدا مع بداية عام ٩٢ .

استشهد أيضا بما حدث بين الألمانيتين أخيرا عندما اختار المستشار الألمانى كول أن يبدأ مشروعه للوحدة الألمانية بالتركيز على الوحدة النقدية للبلدين .

لكن نائب الرئيس السورى عبد الحليم خدام ، التقط مرة أخرى طرف الخيط عندما تساءل : لماذا توقفت السوق العربية ؟ ولماذا مضت السوق الأوربية إلى أهدافها ؟ .

لابد أن يكون السبب ، كما نعرف جميعا – هكذا أكمل عبد الحليم خدام – أن الارادة السياسية العربية لم تتوافر بالقدر الكافى لكى تجعل من السوق العربية حقيقة واحدة ! لقد ظل مشروع السوق العربية مجرد حبر على ورق الخبراء ، لأن الارادة السياسية العربية لم تتوافر على إنشاء هذه السوق ، على حين توافرت الإرادة السياسية الأوربية ، لكى تجعل من فكرة السوق حقيقة واقعة .. وبالتالى فإن السؤال المطروح لم يزل قائماً : لابد من إرادة سياسية واحدة للبلدين وإلا ضيعنا الهدف فى متاهات الخلاف التى يمكن أن تنشأ بين لجان الخبراء والفنيين .

قال خدام أيضا : نحن لا نطلب إعلان الوحدة الفورية غدا وإن كنا نرجوها ، ولا نطلب إعلان السوق المشتركة بين مصر وسوريا اليوم ، وإن كنا على استعداد لها ، لكننا نطلب صيغة جديدة ، لتعاون وثيق غير مسبوق بين القاهرة ودمشق ، ترعاه القيادة السياسية للبلدين ، فى إطار خطة طموح ذات توجه سياسى واضح ، يضع فى اعتباره خصوصية العلاقة بين القاهرة ودمشق .

انتهى الاجتماع الأول على أن يعد كل وفد مشروعا بتصوره على أن يلتقى الوفدان مرة أخرى فى اليوم التالى .

❑❑❑

فى اليوم التالى ، كان الوفد المصرى قد طرح للنقاش مشروعا تقضى خطوطه الأساسية بأن تقوم لجان من الخبراء بدراسة إمكانات التعاون والتنسيق فى المجالات المختلفة ، على أن تجتمع اللجنة العليا برئاسة رئيسى الوزراء فى البلدين ، فى غضون شهر أكتوبر القادم لكى تنظر فى تصور لجنة الخبراء ، وتقر أولوية المشروعات التى يتم اختيارها للتنفيذ .

وكان الوفد السورى قد طرح للنقاش مشروعا أخر يقضى بأن تكون هناك لجنة سياسية عليا تكون بمثابة قيادة سياسية للبلدين ، تجتمع على نحو دورى ، لتضع تصورها لمسيرة علاقات التعاون بين القاهرة ودمشق ، على أن تتولى لجنة تنفيذية عليا يرأسها رئيسا الوزراء فى البلدين ، مسئولية تنفيذ هذا التصور من خلال اللجان الوزارية المختصة .

سأل السوريون : لماذا تكون البداية من لجان الخبراء ؟

ورد المصريون : لأننا لا نعرف إمكانات بعضنا البعض ، وواجب الخبراء أن يجتمعوا أولاً ، لكى يحددوا مجالات التعاون المختلفة .

سأل المصريون : ما المقصود بلجنة سياسية عليا ، تكون بمثابة قيادة سياسية للبلدين ؟ إن هذه الصيغة يمكن أن تكون غير دستورية لأنها توحى بأننا اتفقنا على إقرار قيادة سياسية موحدة للبلدين ، وذلك ما يخرج عن حدود سلطاتنا الدستورية .

ورد السوريون بقبول تغيير الصيغة إلى « تشكيل لجنة عليا من القيادة السياسية للبلدين » لأن الصيغة الأولى غير دستورية بالفعل .

انتهى الاجتماع إلى الموافقة على دمج المشروعين فى مشروع واحد يقضى بإنشاء لجنة عليا من القيادة السياسية للبلدين ، تجتمع مرة كل عام ، لكى تتابع أعمال اللجنة التنفيذية العليا التى تجتمع مرة كل ٦ شهور برئاسة أى من رئيسى الوزراء فى البلدين .

كذلك نص المشروع على أن تنتهى لجان الخبراء من الاجتماع فى غضون شهر ، لتبدأ اجتماعات اللجان الوزارية المختلفة على أن تجتمع اللجنة التنفيذية العليا فى غضون شهر أكتوبر القادم للنظر فى مشروعات التعاون المشترك التى قدمتها اللجان الوزارية .

تم الاتفاق أيضا على تشكيل اللجان الوزارية المختلفة ، لتغطى أحد عشر مجالا للتعاون المشترك .

فى مجال الطاقة والكهرباء ، تم الاتفاق على التعاون المشترك فى الطاقة البديلة والكشف البترولى وشبكة الكهرباء الموحدة .

فى مجال التعليم الاتفاق على تنسيق وتوحيد المناهج الدراسية ، وتبادل الخبرات العلمية والتعليمية .

فى مجال الاقتصاد تم الاتفاق على تنشيط الصفقات المتكافئة ، بدلاً من الاستيراد من الخارج ومنع الازدواج الضريبى .

ملحوظة :

أكد السوريون أنهم يشترون سلعاً ومواد بما تربو قيمته على ٤٠٠ مليون دولار كل عام ، معظمها يمكن الاستغناء عنه بسلع ومواد يتم إنتاجها فى مصر .

فى مجال الصحة تم الاتفاق على تبادل الخبرات فى التصنيع الدوائى ، وإدراج الأدوية ضمن الصفقات المتكافئة .

فى مجـــال الثقافة تم الاتفاق على التعاون فى مجالات إعداد الكوادر الثقافية والفنية .

فى مجال الإعلام تم الاتفاق على إنجاز بروتوكول التعاون الإعلامى والاستفادة من القناة القمرية الدولية وتبادل برامج البث المباشر .

❑❑❑

ماذا يعنى كل ذلك ؟

يعنى ، أنه لم يعد هناك بين البلدين مساحة من خلاف سياسى يمكن أن تمنع تعاونهما المشترك ، فى كل المجالات .

ويعنى أن هذا التعاون ، ومهما تكن دوافعه ، هو جزء من إعادة صياغة الواقع العربى ، على أسس جديدة تفرضها المتغيرات الدولية الراهنة وأنه مهما تكن خصوصية هذا التعاون ، فمن الأفضل أن يتم فى إطار تضامن عربى واسع ، يستبعد التصنيفات المسبقة ويستبعد حساسية الآخرين .

المصور ١٩٩٠/٧/٢





٤

أزمـــة الخـــليج ..



رسالة الى صدام حسين :

هل لا يزال العرب في حاجة إلى زعيم ؟ !

بعض العرب لا يزال يداخله بعض الوهم ، يتصور خطأ أن ما ينقص الأمة العربية الآن زعيم يقدر على أن يفرض بسطوة القوة إرادته على الأمة ، من الخليج إلى المحيط يأمر فيطاع ، يتحدث من عاصمته فتهتز صدى لقوله جدران القصور فى كل العواصم ، يُوحد فى شخصه طموحاته وطموحات الأمة ، يختار لها المسار على ضوء رؤاه الملهمة وحسه التاريخى وموعده مع القدر !

البعض لم يزل يداخله الوهم ، بأن الأمة لم تزل تنتظر فارسها الجديد ، يفرض على الجميع وحدة الصف ووحدة الهدف يُخاطب الشعوب من فوق أعناق حكوماتها ، يلزم الكل نوعا من التضامن باعثه المهابة والهيبة ، يفرض على الجميع احترام إرادته التى يراها تجسيدا لإرادة الأمة ، يقود الجميع قسرا صوب الطريق إلى مصالحهم لأن التجارب السابقة تقول إن العرب ينزعون بطبيعتهم إلى الشتات والفرقة ، وما لم تكن هناك اليد القوية التى تسوق الجميع ، فسوف يكون هناك دائما الخارجون على الإجماع العربى ، والخارجون على المصلحة القومية العليا ، ممن يضعون الوطنية الضيقة فوق المصالح مصالحهم القومية التى يقررها الزعيم !

.. هل نبادر فنقول ، مثل هؤلاء يتحدثون عن عصر مضى أوانه ، لأنه ما ينقص الأمة العربية الآن ليس الفارس الغائب ولا الزعيم الأوحد ، تلك مرحلة مضت وانتهت وليس فى المقدور أن نستعيدها مرة أخرى ، لأن استعادتها مشروطة باستعادة مرحلة تاريخية كاملة بكل عناصرها : الوضع العربى العام ، والظرف الإقليمى المناسب ، والظروف الدولية التى تسمح ، والتحديات المفروضة والإمكانات المتاحة والمزاج العربى العام وأولوياته الراهنة ، فضلا عن ملابسات الشخص وصفاته : النشأة والتاريخ ، الدور والمهمة ، وتلك أيضا ، هى فى حد ذاتها نتاج ظروف يستحيل تكرارها ، لأن التاريخ لا يكرر نفسه ولأن الزمان لا يتناسخ فى دورات متشابهة ، ولأن ما تريده الأمة وما هو فى صالحها الآن شيء مختلف ، لأن الظروف مختلفة ولأن المهام المطروحة أكثر اختلافا.

أحسب أنه من الضرورى أن نضع هذه القضية الآن موضع النقاش الصريح لأكثر من سبب :

أولها ، أن ننفض أيدينا من التباس خطير لا يزال يعيشه البعض منذ أن رحل عبد الناصر عن ساحته العربية ، وتصور هؤلاء ، أن الساحة خالية تنتظر فارسها الموعود .

السبب الثانى ، أن نعرف على وجه اليقين ، إن كان جوهر القضية أن العرب يفتقدون الآن الزعيم الملهم والمهاب ، الذى يخوض بهم البحار والوهاد والمحيطات ليحقق المحال ، يصنع التقدم ويُحقق الوحدة ويدخل القدس على فرسه الأشهب أو الأبيض ، أم أن الشكوك والهواجس لم تزل تساور العرب خوفا من تكرار مشاهد سابقة من رحلة سابقة لم تحقق أهدافها المأمولة .

السبب الثالث ، أن يستقر فى رؤانا القومية – دون شكوك أو هواجس – أن المطلوب الآن تضامن عربى صحيح على أسس من علاقات متكافئة ، تخلو من كل عناصر الإذعان ، لا تفسدها المحاور ، ولا تعوقها الشكوك ولا يقتلها غياب الوفاق بين المصالح الوطنية والمصلحة القومية .

□□□

ولو أننا استعدنا بعضا مما مضى ، وأحسب أن ذلك ضرورى الآن ، فإن واجب الصدق يقتضى منا أن نقول : إن عبد الناصر ظاهرة غير قابلة للتكرار ، لأن عبد الناصر كان ضرورة قومية أملتها ظروف تاريخية محددة ، يصعب بل يستحيل تكرارها ، وأننا نملك الآن قدرة ناضجة على أن نرى أبعاد تجربته القومية ، ليس فقط فى إطار التحديات الدولية المخيفة التى تكاتفت على إجهاضها ، ولكن فى إطار أخص خصائص التجربة الناصرية ، التى قامت على الفرد البطل، الذى يستطيع أن يختصر مراحل التاريخ ليحقق المستحيل بضربة عصا واحدة : الساحر الماهر الذى يستطيع أن يعوض نقص القدرة بمهارته الفائقة فى أن يحفظ توازنه وهو يخطو فوق حد السيف المرهف ، القادر على مجابهة كل الخصوم ، مستندا إلى مكانته فى القلوب !

كان عبد الناصر ضرورة قومية أملتها ظروف محددة يستحيل تكرارها ، لكن عبد الناصر كان قبل ذلك ضرورة وطنية أملتها ظروف مصر التى أعجزها الشتات والتمزق الحزبى وسطوة السراى وغياب الإجماع الوطنى حول سبل مواجهة الاحتلال البريطانى ، رغم الاتفاق على هدف الاستقلال ، مثلما أعجزها قصور الرؤى السياسية المطروحة على الساحة المصرية ، عن أن تواجه تفاقم المشكلة الاجتماعية ، التى تمثلت فى هذا البون الشاسع من فوارق طبقية حادة ، قسمت مصر إلى قلة تملك وتحكم وغالبية دون حد الكفاف .

لكن عبد الناصر لم يكن نبتا بغير جذور ..

كانت مصر الفكر قد رسخت فى الضمير الوطنى – حتى من قبل مجيئه – كثيرا من المبادىء التى أصبحت من معالم الحركة الوطنية المصرية .. حدث ذلك من خلال كوكبة مستنيرة من مفكرى مصر ومبدعيها ، رسخوا فى الضمير الوطنى المصرى أهمية العدالة الاجتماعية للحفاظ على اتزان مسيرة المجتمع ، وحق الطبقات المحرومة فى المشاركة وفى العدالة ، والحقوق الواجبة للمواطن ، حتى تتوازن العلاقات بين الفرد والدولة ، وضرورات الحياد حفاظا على دور مصر وموقعها ، وضرورات الانتماء القومى لأنه قضية حياة ومصير .

كان عبد الناصر يمثل أيضا ضرورة قومية ، تعكس احتياجا عربيا ، لأنه حتى الخمسينيات من هذا القرن كانت معظم الدول العربية لم تزل تعانى سطوة الاحتلال الأجنبى ، وكانت الثروة العربية لم تزل نهبا لمصالح المستعمرين ، وكان الوطن العربى يموج بسخط عارم على قوى الاحتلال التى نهبت أمواله وتقاسمت أراضيه وزرعت إسرائيل فوق أرض فلسطين ، وكان مما ساعد على انتشار هذا السخط بروز قوى اجتماعية جديدة فى العالم العربى ، وسط مناخ دولى جديد ، أثمر فى أعقاب الحرب العالمية الثانية تطورات فكرية وسياسية جديدة ، أتاحت فرصة الوجود وفرصة المناورة لتيار القومية العربية الذى كان لم يزل وليدا .

ساعدت الظروف الدولية التى تمثلت فى تقليص النفوذين البريطانى والفرنسى بعد الحرب العالمية الثانية ، وساعد النظام العالمى الجديد الذى نهض على أساس ثنائية القطبين ، وساعدت الحرب الباردة التى أصبحت طابع المناخ الدولى الجديد على إتاحة هامش واسع للمناورة مكن حركات التحرر والاستقلال ومكن التيارات القومية الصاعدة من أن تصبح عنصرا فاعلا على مسرح دولى جديد ،

تتقاسمه القوتان العظميان ، ويحفظ توازنه الرعب النووى والخوف من صدام كونى لا يبقى ولا يذر .

لا غرابة إذن أن تجد حركات التحرر فى العالم العربى وحركات التحريرفى العالم الثالث كله فى هذه الظروف الدولية الجديدة الفرصة الملائمة كى تحقق بعضا من أهدافها ، مستفيدة من ظروف الاستقطاب والقسمة ، ومن سعى القوتين العظميين وتنافسهما على مناطق النفوذ ، ومن تعاظم دور الأيديولوجية التى جعلت من الاتحاد السوفييتى نصيرا لحركات الشعوب ، أملا فى امتداد رقعة نفوذه إلى دول عديدة جديدة استطاعت أن ترفع رايات الاستقلال .

لكن عوامل القوة قد أصبحت بفعل تطورات جديدة ، هى ذاتها عوامل الضعف والتآكل ، لأنه – فى ظل الحرب الباردة – تصور الكثيرون – ونحن منهم – ان توازن الرعب النووى يكفى أن يكون عامل أمن وسلامة ، ولأنه فى ظل لعبة التوازن الدولى ، تصور الكثيرون – ونحن منهم – أن الحليف يمكن أن يغنى عن سند القوة الذاتية .

ثم جاءت هزيمة ٦٧ لتؤكد ، ضمن حقائق عديدة ، أن النظام العربى الذى يقوم على الفرد البطل لم يعد صالحا لتحقيق الأهداف القومية ، وأن الاستقطاب الحاد يمكن أن يشل فاعلية الحشد العربى ، وأن الأهداف النبيلة لا يكفى لتحقيقها حشد العواطف أو حسن النوايا ، أو المهارة فى لعبة التوازن الدولى ، خصوصا إذا ما تربصت بهذه الأهداف قوى عاتية شرسة .

نعم استطاعت تجربة عبد الناصر القومية أن تجسد صحة الأهداف العربية .

فالعرب مرصودون لأنهم يملكون كل ممرات العالم الحيوية والاستراتيجية ، ويملكون ثروة بترولية ضخمة تتزايد الحاجة إليها رغم بحوث الطاقة البديلة .

والوحدة العربية ، ضرورة حياة ومصير ، لأنه بدونها لن تكون لدولنا الصغيرة والشظايا قيمة فى عالم يتجه الآن إلى التكتلات الضخمة والكبيرة .

والتنمية العربية الشاملة ، قضية صحيحة ، لأنه بهذه التنمية الشاملة وحدها ، تتكامل القدرات العربية لتكون فى مستوى الحفاظ على الموقع العربى .

استطاعت تجربة عبد الناصر أن تثبت صحة كل هذه الأهداف ، لكنها أخفقت لعوامل عديدة فى أن تحشد وراء هذه الأهداف كل أسباب القوة الذاتية العربية ، انقسم العالم العربى إلى محاور وكتل ، وجرى التصنيف على أساس عقائدى وغير عقائدى ، وضاعت فرص الوفاق بين المصلحة الوطنية والمصلحة القومية ، ودخلت الشكوك والهواجس نفوس الجميع ، وأصبحت الاتفاقات مجرد توقيعات إذعان على الورق تفتقد نوايا التطبيق .

❑❑❑

والآن ثمة من يداخله الوهم بأن التجربة يمكن أن تتكرر وأن الأيام يمكن أن تعود سيرتها الأولى ، وأن ما ينقصنا كعرب زعيم يقدر على أن يفرض بسطوة القوة إرادته على الأمة ، من الخليج إلى المحيط يأمر فيطاع ، يتحدث من عاصمته فتهتز - صدى لقوله - جدران القصور فى كل العواصم .

إن كانت تجربة عبد الناصر القومية قد كشفت صحة الأهداف القومية فهى قد كشفت فى الوقت نفسه قصور وسائلها إلى تحقيق هذه الأهداف ، مثلما كشفت تجارب آخرين عن أساليب صحيحة تمكنوا بها من إنجاز أهداف كانت تماثل أهدافنا ، إننى أعنى هنا ، التجربة الأوربية التى قاربت إنجاز هدفها الكبير فى أوربا الموحدة ، على حين لم نزل نتعثر نحن على بدايات الطريق .

كان ديجول يأمل فى دور سياسى متميز ، يختصر به مراحل الوحدة الأوربية ، وكان يأمل فى زعامة تحقق لفرنسا مكانة خاصة فى الوحدة الأوربية ، لكن الأوربيين ، صححوا الفهم وصححوا المسيرة ، عندما استعاضوا عن فكرة الزعامة بالخطو المشترك ، فى خطة واضحة تبدأ من السفح وصولا إلى القمة ، يلتزم فيها الجميع بخطو أقلهم قدرة على مسايرة المجموع .

وصل الأوربيون إلى نهاية الشوط لكننا لم نزل نتعثر فى أول الطريق لأن بعضنا لم يزل يبحث عن زعيم !

تجربتنا وتجارب الآخرين تقول بكل الوضوح ، إنه لن يضمن تحقيق أهدافنا القومية سوى تضامن عربى واسع ، ينهى قضية الزعامة ، ينهض على أسس من علاقات متكافئة ، تخلو من كل عناصر الإذعان والإرهاب، تضامن حقيقى أساسه المشاركة المسئولة من جانب الجميع ، ينزع كل الشكوك وكل الهواجس من كل النفوس ، يلتزم فيه الجميع بخطو واحد ، إيقاعه الصحيح خطو أقلنا حماسا

وأكثرنا شكوكا ، لأن مسيرتنا المشتركة لن تنجح بغير جسور من الثقة المشتركة تنهى كل الهواجس وتعلو على كل المحاور وتحشد كل الطاقات .

لقد احتشد العرب وراء المصريين والسوريين فى حرب أكتوبر المجيدة فصنعوا للأمة العربية أعظم أيامها ، واحتشد معظمهم وراء العراق فى حربه مع إيران ، فتمكن العراق من أن يُلزم المعتدين عودة خائبة إلى ما وراء الحدود ، وفى وسعنا أن نحشد قوانا من أجل أهدافنا الصحيحة إن نحينا معارك جانبية تستنزف الجهد والطاقة ، تهدد تضامننا الوليد .

الزعامة ليست إذن ، هى قضية العرب الآن وليست هى احتياجهم ، احتياج العرب الأكثر إلحاحا ، أن يدركوا أن التقدم تجاه أهدافنا الصحيحة مرهون بشروط جديدة تفرضها ظروف عالمنا المتغير ، وتفرضها طبيعة التحديات التى تواجهنا الآن ، ويفرضها المزاج العربى الراهن .

عالمنا المتغير يفرض علينا أن نكون جزءا من متغيراته ، أن نحسن خطابنا السياسى إلى الجميع ، ألا نستعدى طرفا دون مسوغ أو مبرر ، أن نصلح علاقات الجوار مع قوى عديدة يمكن أن تكون صديقة ، أن نبنى أنفسنا طوبة طوبة دون صخب أو ضجيج .

والتحديات التى تواجهنا تقول - بكل الوضوح - إن نقطة البدء الصحيح ، أن ندرك أننا نواجه تحديات حضارية لن نستطيع مجابهتها بغير إنسان عربى قادر على المشاركة ، ترتفع قدراته إلى مستوى تحديات عصر يقوم على العلم والمعرفة ، يستطيع أن يُنتج غذاءه .

والمزاج العربى الراهن يفرض علينا مسلكا جديدا تجاه بعضنا البعض ، لأنه مزاج لم تزل تحكمه وساوس الخوف من علاقات الإذعان والخوف من التدخل فى الشئون الداخلية لبعضنا البعض ، والخوف من التهديدات المستترة والمكشوفة باستخدام القوة لحسم قضية خلافية يمكن أن تجد حلها الصحيح فى الحوار وفى التفاوض .

ولن نجنى من وراء ذلك كله سوى استدعاء الآخرين ، لكى يكونوا طرفا فى نزاع عربى عربى ، يوسعون مداه ليصبح شقاقا ، نعود بعده مرة أخرى إلى مرحلة جديدة من شتات وتمزق .

١٩٩٠/٧/٢٧

◘ ملاحظة : نشرت المصور هذا المقال فى بداية أزمة الخليج وتصادف نشره فى نفس اليوم الذى بدأ فيه مبارك رحلته إلى بغداد والكويت وجدة فى محاولة لإيجاد تسوية للنزاع العراقى الكويتى .

لماذا هذا السعار العراقى تجاه مصر ؟

.. والآن لماذا هذا السعار العراقى تجاه مصر ؟ !

كان المفروض ، أن نصمت عن غزو الكويت !

وكان المفروض ، أن نصمت عن هذا الذعر الذى انتاب دول الخليج ، بعد ان اجتاحت دبابات العراق واحدا من أوطانهم !

وكان المفروض ، أن نرفض طلب السعودية بمساعدة القوات المصرية فى الدفاع عن أمنها الوطنى .

وكان المفروض أن نبتلع الخديعة ونزدرد وعدا كاذبا قدمه العراق لمصر ، عندما أخطر صدام مبارك بأنه لن يُقدم على أى عمل عسكرى !

.. كان المفروض أن نعتبر كل ما حدث مجرد شأن عراقى داخلى ، لا ينبغى لأحد أن يرفع تجاهه صوت التحذير أو صوت النصيحة .

ولأننا لم نصمت ، فإن علينا أن ننتظر عقاب الرئيس صدام وتهديداته .. سوف يدعو الرئيس صدام مرة أخرى إلى سحب الجامعة العربية من مصر ! وسوف يشن حملات الكراهية لأننا إمبرياليون عملاء ، نرفض التدخل فى شئون الآخرين ونرفض مبدأ الاستيلاء على الأرض بالقوة ، ونرفض أن تقوم العلاقات العربية - العربية على أساس الإرهاب والابتزاز !

جريمتنا الكبرى ، أننا حاولنا جهدنا احتواء ما حدث فى إطار عربى ، يدعو الى انسحاب القوات العراقية من الكويت وعودة الشرعية الى الحكم هناك مع الالتزام بتحقيق مصالحة كويتية عراقية ، تضع فى اعتبارها المصالح المشروعة للعراق .

جريمتنا الكبرى ، اننا حاولنا ان نجنب العالم العربى كارثة محدقة سوداء ، وان نجنب العراق اختيارا قاسيا لم يكن هناك ما يبرره ، وأننا حتى اللحظة الأخيرة كنا لا نزال نأمل فى أن يكون هناك طوق نجاة للجميع لكن العراقيين أغلقوا بصلف كل فرصة حل وحوار .

كان يمكن أن تكون قمة القاهرة الطارئة طوق نجاة للجميع :

للعراق الذى يتهدده الآن خطر الدمار الاقتصادى ، بفعل الحصار الذى

توحدت من خلفه كل قوى المجتمع الدولى ، ويتهدده خطر الدمار العسكرى بعد أن تجمعت نذر الحرب فى حشد بحرى وجوى ضخم ، يتحين أى سانحة لكى يوجه للعراق ضربة جوية شاملة .

للعرب الذين يدخلون مرة أخرى مرحلة شتات وتمزق ، بددت تضامنهم الوليد ، لأن بعضهم يفتقد شجاعة مواجهة خطأ العراق الفادح ، عندما اكتسح بدباباته وطنا عربيا ، عضوا فى الجامعة وعضوا فى الأمم المتحدة .

للخليج الذى يعيش هواجس الخوف والقلق ، يلتمس أمنه وأمانه خارج أمته العربية ، لأن المصالح الصغيرة أعجزت بعض العرب حتى عن أن يدينوا العدوان ، ولأن القدرة العربية لم تستطع أن ترد الموقف العراقى إلى حدود الصواب .

كان يمكن لقمة القاهرة الطارئة أن تكون طوق النجاة للجميع ، لكن العراق أوصد كل الأبواب ، فى صلف مخادع ، مستعينا على ذلك بأطراف عربية ، بعضها اختار الغياب وبعضها اختار الصمت وبعضها اختار الهرب من مواجهة الأسباب ، لكى تغيب القضية الأصل فى زحام مناورات جانبية ، استهدفت تسويف القمة وتعقيد مهمتها .

❑❑❑

جاء الوفد العراقى إلى قمة القاهرة الطارئة يطرح أولا عدم مشروعية تمثيل الوفد الكويتى الذى يرأسه الأمير ، لأن ثورة ليبرالية قامت فى الكويت ! ، طلبت من العراق الدعم والمساندة ، ثم ناشدته الوحدة الاندماجية الفورية تحقيقا لأصالة الشعبين !

رفض الرئيس مبارك بكل الوضوح وكل الحزم حجة العراق التى لم تقنع طفلا واحدا فى العالم العربى ، مثلما رفض اقتراحا آخر قدمه آخرون ، يقضى بتغييب الوفدين العراقى والكويتى عن حضور القمة ، لأن مبارك رأى أن أحدا من حضور القمة لا يملك هذا الحق إزاء عضوين فى مجلس الجامعة العربية .

عندما رفض مبارك طلب الوفد العراقى عاد وفد العراق ليطرح فى كواليس المؤتمر اقتراحا جديدا يؤكد استعداد العراق لأن يقدم ضمانات الأمن التى تطلبها

السعودية ، حتى تتأكد من أنها لن تتعرض لعدوان عراقى ، فى مقابل أن تمتنع السعودية عن استقبال أى قوات أجنبية فى أراضيها .

كان الاقتراح العراقى يعنى :

١ – غلق ملف الكويت وتغييب قضيته عن ساحة المؤتمر .

٢ – أن تعلق السعودية أمنها على وعد عراقى بأنها لن تتعرض للعدوان .

٣ – ترك دول الخليج نهبا لمخاوفها ، بحيث لا يصبح أمامها سوى أن ترضخ لابتزاز العراق وإرهابه .

❑❑❑

فى كواليس المؤتمر كان لنا لقاء مع الملك فهد ، لم يكن الملك على استعداد لأن يصدق أى وعد عراقى جديد ،

لأن الرئيس صدام كان قد وعده مثلما وعد مبارك ومثلما وعد بوش ومثلما وعد رئيس وزراء اليابان ، بأن العراق لن يقدم على أى عمل عسكرى تجاه الكويت ، ثم تكشفت هذه الوعود عن خديعة كبيرة .

ولأن الحشود العراقية كانت قد قاربت منطقة الحدود الكويتية السعودية ، فضلا عن الصواريخ العراقية التى تم نقلها للكويت وأصبحت جاهزة فوق منصات الإطلاق ، وجهتها المناطق الشرقية من السعودية ، فى الظهران والدمام .

ولأن خضوع العرب لمطلب الوفد العراقى بإغلاق ملف الكويت يعنى الامتثال لشريعة الغاب وهو أمر غير متصور وغير مقبول على المستوى العربى بينما العالم كله يستنكر الغزو ، مصرا على ضرورة عودة الشرعية إلى الكويت .

فى لقائه معنا تساءل الملك فهد : ماذا يكون فى وسعنا أن نفعل عندما يكون الأمن الوطنى مهددا على هذا النحو ؟ هل ننتظر حتى يتم اجتياح حدودنا على نحو ما حدث فى الكويت ؟

– قال الملك أيضا :

كنا نود أن يتم تطويق القضية كلها فى إطار عربى ، ولقد بذل الرئيس مبارك وبذلنا معه جهودا كبيرة فى محاولة إقناع العراق بالانسحاب ، لكن الرئيس صدام

كان يفاجئنا كل يوم بخطوة جديدة ، وعندما اجتمع الوفدان العراقى والكويتى فى جدة كنا نأمل فى أن يتواصل الحوار فى لقائهما الثانى فى بغداد ، لكن العراق فاجأنا بالغزو ، كان فى وسع الرئيس صدام أن يتصل بى أو بالرئيس مبارك ، لكى نبذل جهدا جديدا من أجل تضييق مساحة الخلاف بين الجانبين ، لكن الحوادث تؤكد لنا الآن ، أن العراق كان جاهزا باختياره العسكرى حتى من قبل أن يتم لقاء جدة .

أكمل الملك :

كنا نود وكنا نرغب فى أن نستعين فقط بقوات عربية تدعم القوات السعودية فى الحفاظ على أمننا الوطنى ، لكن ما من قوات عربية جاهزة لهذا الأمر ، لجأنا إلى كل العالم ، طلبنا من الأمريكيين وطلبنا من السوفييت وطلبنا من البريطانيين وطلبنا من بعض العرب ، واشترطنا على الجميع أن يكون بقاء هذه القوات رهنا بإرادتنا ، ترحل عن أراضينا فى الوقت الذى نريد .

❑❑❑

عندما خاب الاقتراح العراقى فى كواليس المؤتمر ، عاد الوفد العراقى ليعزف على مخاطر الاستعانة بقوات أجنبية تكون طرفا فى مشكلة عربية ، محاولا أن يجعل من هذه القضية محور الاهتمام ليحرف المؤتمر عن مهمته .

كان المطلوب من المؤتمر وفقا للاقتراح العراقى ، أن يسقط إدانة الغزو العراقى للكويت ليصدر فقط ، بيانا يدين وجود القوات الأجنبية فى السعودية لمساعدتها فى الحفاظ على أمنها الوطنى .

حاول الوفد العراقى مع العقيد القذافى ، لأن العقيد القذافى ، على ضوء تجربته الخاصــة ، لم يزل يحس التوجس من أى تدخــل أجنبى ، وكان رد القذافى « إنه ضد الغزو العراقى للكويت وضد إنهاء شرعية بلد عربى بقوة السلاح لكنه أيضا ضد وجود قوات أمريكية فوق أى أرض عربية » واقترح القذافى تزامن الانسحاب العراقى من الكويت مع انسحاب القوات الأجنبية من السعودية .

وافق الرئيس مبارك على هذا التزامن بين الانسحابين لكن العراقيين كانوا يصرون على إغلاق ملف الكويت أو إرجاء بحثه إلى ما بعد انسحاب القوات الأجنبية من السعودية ، ولم يكن ذلك يرضى بالطبع دول الخليج التى تعيش منذ الغزو العراقى

للكويت ، وسيف الإرهاب مسلط على رءوسها ، تفتقد الأمان لأن العراق غدر بدولة شقيقة .

وعندما سألت الرئيس السورى حافظ الأسد ، ماذا يرى فى هذا الخلط بين قضية انسحاب العراق من الكويت وقضية انسحاب القوات الأجنبية من السعودية جاء رد الرئيس السورى واضحا .

قال الأسد : « علينا ألا نخلط النتائج بالأسباب ، لقد جاءت القوات الأجنبية لأن هناك من يفتقدون الأمن ولأن دولة بأكملها قد تم ابتلاعها خلال ساعات والضرورة تقضى بأن تزول الأسباب أولا » .

قال الأسد أيضا ، إن أحدا منا لا يريد أن يرى جنديا أجنبيا فوق أية أرض عربية ولكن علينا أن نسأل أنفسنا لماذا جاء هؤلاء ومن الذى أتى بهم ؟

لقد أتى بهم الذعر والتوجس والخوف الذى نشره الغزو العراقى فى كل دول الخليج .

قال الأسد ، إننى أقول ذلك والجميع يعرف أن الولايات المتحدة لم تزل تمارس عقوباتها الاقتصادية على سوريا ولسنا فى وفاق مع السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط .

كانت أكثر المواقف غموضا فى كواليس المؤتمر موقف الأردن ، فالملك لم يكتم فى حديثه لنا أنه ضد الغزو وضد الاحتلال وضد إنهاء شرعية دولة عربية بقوة السلاح لكن الملك كان يرى فى الوقت نفسه ، أن وجود القوات الأجنبية فى السعودية قد قطع الطريق على محاولات احتواء الأزمة فى إطار عربى ..

وعندما سألنا الملك : هل يمكن أن تكون هناك فرصة احتواء عربى لهذه الأزمة ، بينما العراق يرفض حتى أن يناقش فكرة انسحاب قواته من الكويت ؟ .. جاء رد الملك ابتسامة حائرة غامضة ودعاء إلى الله أن يكلل المسعى العربى بالنجاح!

.. نعم كانت هناك فرصة لاحتواء الموقف داخل إطار عربى لكن العراق هو الذى تعنت .. تلك كانت رواية الشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت ، عندما التقينا به فى كواليس المؤتمر :

طلبوا منا إسقاط الديون ولم نمانع .

طلبوا جزيرة بوبيان فوافقنا على أن نعطيهم جزيرة واربة ، لأن بوبيان تشكل ربع مساحة الكويت ولأن واربة تكفى مصالحهم فى أن يكون لهم مرفأ عميق على مياه الخليج ، يساعد على تصريف بترول حقل الرميلة .

طلبوا ملكية الجزيرتين وعرضنا إيجار واربة لأن مجلس الأمة الكويتى كان قد أصدر قرارا يحظر على الحكومة الكويتية التنازل عن أى من أراضيها .

فى كواليس المؤتمر كان عرفات يروج لضرورة أن ترجئ القمة قراراتها وأن تسافر بعثة من الرؤساء إلى الرئيس صدام ، بحثا عن مخرج للأزمة .

سأل الرئيس مبارك كل الملوك وكل الرؤساء وهم فى كواليس المؤتمر ، إن كان أى منهم يود الاشتراك فى هذه البعثة لكن أحدا لم يقبل .

تساءل الكثيرون منهم : ماذا فى وسع البعثة أن تفعل ، إن كانت رسالة الرئيس العراقى واضحة للمؤتمر من خلال الوفد العراقى ، الذى يؤكد على إغلاق ملف الكويت برفض انسحاب القوات العراقية .

اقترح القذافى أن يرأس البعثة الرئيس مبارك ، لكن الرئيس مبارك اعتذر لأن المصريين لن يقبلوا خديعة أخرى ، بعد الوعد الكاذب الذى قدمه صدام للرئيس مبارك .

عرض القذافى أن يذهب إلى التليفزيون المصرى ، يطلب من المصريين الموافقة على ذهاب مبارك ، لأن الأمر يتعلق بقضية قومية خطيرة ، وعندما سأله أحد الحاضرين : ماذا يضمن أن يكون المصريون قد اقتنعوا بخطابك ؟ .

رد القذافى قائلا سوف أطلب من كل مصرى يوافق ، أن يعلق شارة خضراء على باب منزله !

❑❑❑

استمرت مشاورات الملوك والرؤساء فى كواليس المؤتمر بينما وزراء الخارجية يحاولون الوصول إلى أنسب صيغة يمكن أن تساندها الأغلبية العربية ، كان هناك مشروع قرار تقدمت به مصر وسوريا والمغرب والصومال إضافة إلى دول مجلس التعاون الخليجى ، يؤكد على إدانة الغزو وتأكيد سيادة الكويت وشجب التهديدات العراقية لدول الخليج وتأييد الإجراءات التى اتخذتها المملكة السعودية إعمالا لحقها

فى الدفاع الشرعى والاستجابة لطلب السعودية ودول الخليج لنقل قوات عربية لمساندة قواتها المسلحة دفاعا عن أراضيها .

قبل أن ينتهى وزراء الخارجية من اجتماعاتهم الصاخبة ، جاء الخبر بأن الشيخ صباح الأحمد قد أصيب بإغماء حاد ، بعد أن تعرض لإهانات متكررة من الوفد العراقى تتهمه بالعمالة والخيانة .

وجاء الخبر بأن المواقف قد تحددت خلال اجتماع وزراء الخارجية على النحو الذى كان متوقعا ، ثمة اتفاق عربى عام على إدانة الغزو لكن القمة سوف تشهد انقساما فى الرأى بين أغلبية مؤيدة وستة أصوات تتأرجح بين التحفظ والاعتراض .

❑❑❑

فى الطريق الى قاعة اجتماعات القمة وعلى مرأى من الملوك والرؤساء العرب وبينما الجميع يدخلون الى الجلسة المغلقة التى تأخر انعقادها ثلاث ساعات ، حاول عرفات أن يصطنع أزمة يبرر بها انسحابه من المؤتمر ، اختلق شجارا مع الزميل محفوظ الأنصارى رئيس تحرير الجمهورية ولم يكن الزميل محفوظ قد مسّه بلفظ جارح ، على العكس ضبط أعصابه فى مواجهة اتهامات متلاحقة من أبو عمار ، تشكك فى وطنية الكتّاب المصريين ، حاول الرئيس مبارك أن يحتوى هذا الموقف ، طلب الى شخصى باعتبارى نقيبا للصحفيين التدخل من أجل إنهاء خلاف عرفات مع الزميل محفوظ ، واستمر النقاش حادا بينما الملوك والرؤساء وقوفا على باب القاعة ، لم يكن لدىّ ما أقوله لعرفات سوى : « أبو عمار أنت تعرف حجم المساندات التى قدمتها الصحافة المصرية للقضية الفلسطينية ، لكنك تعرف فى الوقت نفسه ان عديدا من المخربين داخل القيادات الفلسطينية ، يستمرئون الهجوم على مصر وصحافتها لأسباب غير فلسطينية ، والمؤسف انك لم تستطع أن توقف ذلك ... » بدا واضحا منذ البداية أن جوا من التوتر والانقسام سوف يخيم على اجتماعات القمة حتى من قبل أن تبدأ .

الكل فى دهشة من انحياز عرفات ، يتساءل عن مغزى حسبته الخاطئة التى تجعله ينحاز إلى صف عدوان استهدف الاستيلاء على أرض الآخرين ووطنهم بقوة السلاح .. أليس ذلك ما يعانيه الفلسطينيون !! .. وأليس ذلك ما يخشاه الأردن !!

كانت هناك آمال عربية وفلسطينية فى أن يصبح جيش العراق القوى درعا للفلسطينيين ، يولى وجهه غربا بعد نهاية الحرب العراقية الإيرانية ، فإذا بالعراق يفتح دون مسوغات حقيقية ، وفى مقامرة غير صحيحة جبهة لا أحد يعرف كيف تكون نهايتها .

ثمة حشود على الحدود العراقية التركية ، وقرار من البرلمان التركى يخول الرئيس هناك حق إعلان حالة الحرب فى أى وقت يراه ، وثمة تلمظ فى إيران يساعد عليه غزل من الغرب ، لعل إيران تتحرك ضد العراق بدافع الثأر والانتقام ، غير حشود الأساطيل الغربية التى تزدحم بها مياه الخليج ، تبحث عن غريم لتنهى قوة العراق .

ماذا يفيد عرفات وهو يساعد على تأجيج الموقف العراقى ، إن كانت أكثر التقديرات تفاؤلا تقول : إن أبسط نتائج ما جرى هو غياب العراق لسنوات أخرى عن ساحة المعركة الفلسطينية .

كان بوسع عرفات أن يحافظ على علاقة طيبة مع العراق بأن يكون وسيطا يسعى بالخير بين كل الأطراف ، لكنه استعدى بموقفه كل دول الخليج ، ووضع مواطنيه فى هذه الدول فى مأزق صعب وسط المخاوف والهواجس والشكوك .

ثم لماذا يصبح عرفات طرفا فى قضية مفتعلة تحمل زورا اسم العدالة الاجتماعية بين العرب ، إن كانت مساهمات الخليج هى التى مكنت عرفات من أن يواصل دوره وقضيته ؟! .

هل وحّد عرفات حسبته مـــع حسبة الرئيس العراقى ، لتصبح الكارثة ، كارثة الجميع ، وبدلا من أن يكون هناك شعب فلسطينى مشرد يصبح هناك مشردون من دول أخرى عربية ، يفتقدون الأمن ، ويفتقدون الوطن على النحو الذى يعيشه الفلسطينيون ، أم أن الحسبة فى النهاية حسبة يأس لشخص يرى فى نقل مواقعه إلى بغداد الآن ، ما يمكن أن يغفر له اختيارات سياسية سابقة ، كانت تدعو إلى تعايش يهودى فلسطينى على أساس من الاعتراف المتبادل .

والآن : ماذا يجرى على الساحة العربية التى تعانى من كابوس فظيع ، يجمع الكل على أن نهايته سوف تكون فى كارثة لا أحد يستطيع أن يتنبأ بحجمها المهول .

الواضح من مجمل ما وقع أن العراق سوف يتعرض لحصار تكتمل الآن حلقاته ، وثمة ما يشير بأن هذا الحصار قد بدأ ينتج آثارا صعبة ، وضُحت من هذه النداءات المستمرة من الرئيس صـــدام إلى ربات البيوت كى يكن أكثر حرصا ، ووضُحت من تلك العقوبات الصارمة التى أعلنها الرئيس صدام ضد كل من يخوّل لنفسه احتكار شىء أو إخفاء سلعة .

والواضح أيضا أن الملك حسين لم يزل فى حيرة من أمره ، هل يمضى مع المقامرة العراقية حتى نهايتها المأساوية ، أم يعاود ترتيب أوراقه ليؤكد عزمة على الالتزام بقرارات مجلس الأمن ، ويتم إغلاق ثغرة يمكن أن يتسرب منها الدعم إلى اقتصاد العراق .

ما من أحد كان يرجو للأمة العربية هذه الكارثة السوداء وما من أحد كان يرجو أن يضع العراق نفسه وأمته فى هذا المأزق الصعب الذى لم يزل يفتقد المخرج الصحيح .

ماذا فى وسع الرئيس صدام ان يفعل ؟

لم يزل فى وسعه ان يحتكم الى صوت العقل وأن يعاود النظر فى مجمل الأمر فى إطار حلول واقعية ، يتحقق بها انسحاب قواته من الكويت وانسحاب القوات الأجنبية من أرض السعودية ، لكن – مع الأسف – ما من شىء يؤكد ان الرئيس العراقى راغب فى إعادة النظر فى مجمل موقعه ، على العكس من ذلك تُشير كل الدلائل إلى ان الرئيس صدام قد اختار المقامرة الى نهايتها .

قد يدخــل فى مقامرة الرئيس صدام أن يبادر الى الهجوم على السعودية الآن ، لكنه يعرف أنه بهذا الهجوم سوف يفك العقال عن كل هذه الحشود العسكرية الهائلة فوق مياه الخليج .

قد يدخل فى مقامرته أن يستحث اسرائيل على ان تدخل المعركة ، يستنفرها لكى يكون الرد ضربة جوية إسرائيلية محدودة على العراق ، تعطيه فرصة أن يقدم نفسه للعالم العربى فى صورة مغايرة ، صورة الفارس البطل الذى يتعرض لعدوان الصهاينة ، لا صورة الغازى الذى فتح بغزوه للكويت أبواب كارثة عربية كان يمكن ألا تكون وألا توجد .

ثمة ما يشير الى ان الرئيس العراقى يسعى الآن الى هذا الاختيار الأخير ، فجأة خلع كل أرديته العديدة ليكتسى عباءة الخمينى ، يستنفر المسلمين من أجل مقدساتهم لأن السعودية طلبت حماية أمنها الوطنى فى الدمام والظهران على مسافة تزيد على ألف كيلو متر من مكة والمدينة ، يصرخ من أرض الكويت التى احتلها واإسلاماه ! يحاول إقناع الشارع العربى الان بأنه احتل الكويت ، لا لأنه كان يريدها ، ولكن فقط كى تكون رهينة يقايض بهـا الأمريكيين والإسرائيليين على الأرض المحتلة ، يخاطب الفقراء والمعوزين وأصحاب الحاجة ، يعدهم بتوزيع عادل لثروة الملوك والأمراء إن مكنوه من رقابهم ، هدفه من كل ذلك ان يسود اللغط الشارع العربى والإسلامى وأن يتمكن فى زحمة شعارات ديماجوجية خاطئة من أن يفلت بما فعل .

وأكثر المخاوف الآن ان يخطىء الرئيس العراقى الأهداف وأن يتصور أنه قادر على عقاب مصر أو أنه يستطيع النفاذ إلى جبهتها الداخلية ، مستعينا بمأجورين من الخارج يعبثون بأمن مصر واستقرارها ، هدفه أن تتراجع مصر عن موقفها المبدئى وأن يثمر تهديدها تراجعا عربيا عن استنكار الغزو وإدانته أو تفككا فى صف الأغلبية العربية التى اختارت مواجهة العدوان .

لكن ذلك كله لن يكفى لإخفاء القضية الأصـل والقضية الجوهر ، لأن القضية لم تزل فى جوهرها ، قضية اختطاف وطن عربى تحت ستار كثيف من أكاذيب دعائية يرفضها العقل ويرفضها الضمير العربى .

المصور - ١٧/ ٨/ ١٩٩٠





مبـــارك وافريقيــا ..



مبارك ورسالته الإفريقية

مسك الختام لفترة رئاسة مبارك الإفريقية ، مشهدان تاريخيان ، شهدتهما الجلسة الافتتاحية لقمة أديس أبابا الأخيرة .

المشهد الأول . سام نجوما ، رئيس جمهورية ناميبيا ، يدخل قاعة إفريقيا ، يجلس بين الرؤساء على رأس وفد بلاده عضوا فى المنظمة ، فى العام الماضى كان سام نجوما يجلس فى مقاعد حركات التحرير .

هذا المشهد يعنى أن إفريقيا قد استكملت الآن سيادتها السياسية ، لم يعد يرتفع فى سمائها علم احتلال أجنبى بعد أن أصبحت ناميبيا الدولة الإفريقية الحادية والخمسين .

المشهد الثانى : الزعيم الإفريقى نلسون مانديلا داخل قاعة إفريقيا لأول مرة يتحدث واثقا عن حتمية سقوط كل حواجز التمييز العنصرى رغم تباطؤ حكومة دى كليرك التى فتحت باب الحوار والتفاوض مع ممثلى الأغلبية السوداء .

كيف توافقت الأقدار ؟ ولماذا توافقت ، لكى يتم هذان المشهدان التاريخيان فى جلسة أخيرة يرأسها مبارك ؟

مصادفة زمان .. ربما !

لكن مصادفة الزمان تعطى هذه المرة معنى الوفاء ومغزى الحكمة .

تعطى معنى الوفاء ، لأن مصر احتضنت منذ الستينيات سام نجوما ونلسون مانديلا مثلما احتضنت كل ثوار حركات التحرر الإفريقى .

وتعطى مغزى الحكمة ، حتى يستقر فى الضمير المصرى أن ما بذلته مصر من أجل تحرير إفريقيا لم يضع سدى ولم يذهب هباء .. وها هى الأقدار ترتب نفسها ترتيبا صحيحا ، تختار مبارك رئيس مصر ، رئيسا لجلسة ختامية يقع فيها هذان الحدثان الكبيران .

الأخطر من مصادفة الزمان قصد الإرادة . لذا ، اختار مبارك أن تكون فترة رئاسته للمنظمة رسالة من نوع آخر ، رسالة عصرية إلى إفريقيا التى نحن منها ، تربة وماء ، موقعا وحضارة ، مستقبلا ومصيرا .

وبالقصد والعناية ، توافقت رسالة مبارك الإفريقية مع زمن جديد تقول متغيراته :

إن الاستقلال السياسى يمكن أن يكون مجرد وهم كاذب إن لم يعزز دعائمه الاستقلال الاقتصادى .

إن العالم يتغير ، وما لم نصبح جزءا من هذا العالم المتغير فسوف نبقى جزءا من زمن مضى ، ننتظر عطف الآخرين دون أن نقوى على مطالبتهم بالمشاركة .

إن التقدم الإنسانى مرهون بنبذ الحرب وتصفية النزاعات واحترام حقوق الإنسان وإشاعة الحق الديمقراطى للأفراد والجماعات .

اختار مبارك أن تكون فترة رئاسته الإفريقية صيحة على عصر جديد ونداء من أجل المستقبل .. لذا كانت عناوين مهمته الإفريقية : مشاكل الديون ، إنهاء النزاعات ، البحث عن مستقبل القارة وسط المتغيرات العاصفة لعالمنا الراهن ، الإصرار على علاقات أكثر عدالة بين الشمال والجنوب ، إحياء الحوار العربى الإفريقى ؛ لأن فى تجديد الحوار العربى الإفريقى المخرج الصحيح لكل من العرب والأفارقة .

لم يكن فى وسع أحد أن يطلب من مبارك أن يجد خلال عام رئاسته كل الحلول لمشكلات المديونية أو مشكلات النزاع بين السنغال وموريتانيا ، أو مشكلات الاختيار الإفريقى الصحيح فى عالم تحددت قسمته بين الشمال والجنوب ، فمثل هذه المشكلات يتطلب زمنا . حسبه من هذا العام أنه استطاع أن يوقظ الفهم الإفريقى على واقعه الصعب وعالمه المتغير ، وأن يجعل من هذه المشكلات عناوين اهتمام جاوز الدائرة الإفريقية إلى العالم كله .

❑❑❑

حمل مبارك عبء قضية الديون ، لأننا أفارقة ولأننا مدينون :

١ - مارس من أجلها ضغوطا مستمرة ، متواصلة على العالم الغنى يطالبه بالعدالة :

– لأن إفريقيا لن تقوى على أن تدفع ديونا وصلت الآن إلى حدود ٢٢٠ مليار دولار ، تبتلع فوائدها وأقساطها نصف الموازنات فى بعض الدول الإفريقية ، وتبتلع كل حصيلة الصادرات والخدمات فى عديد من الدول الأخرى ، على حين أعلنت ٢٠ دولة أخرى أنها بلغت حد العجز عن السداد .

– ولأن إفريقيا تبيع للعالم الغنى موادها الأولية ومنتجاتها الأساسية بأسعار تتهاوى عاما وراء عام ، على حين تتصاعد أسعار وارداتها الصناعية القادمة من الدول الغنية .

– ولأن وضع التدفقات المالية قد أصبح معكوسا ، تفوق فيه تحويلات الدول النامية إلى الدول المتقدمة ما تتلقاه الدول النامية من مساعدات بنحو ٥٠ مليار دولار من التحويلات الصافية .

– ولأنه مهما تصور أحد أن العالم يمكن أن يعيش قسمة عازلة بين الأغنياء والفقراء ، فالحقيقة غير ذلك ، لأن الجميع شركاء فى مركب إنسانى واحد ، ثمة وضع جديد يهدد سلامة النظام المصرفى العالمى طوال السنوات القادمة ، بعد أن بلغ الأمر بكثير من الدول المدينة حد العجز عن السداد ، وثمة مخاطر تهدد استقرار العالم وأمنه إذا استمرت الأوضاع فى تدهورها فى العالم الثالث .

٢ – وضع القضية فى إطارها الصحيح عندما طالب بالحوار لا بالمواجهة :

– لأن تعثر جهود التنمية فى إفريقيا بنضوب مواردها – سدادا للديون والفوائد – سوف يخلع آثاره على الدول الصناعية ، سوف تتقلص صادرات الدول الأكثر تقدما ، لأن الفقراء ما عادوا يملكون ما يمكنهم من الشراء ، وسوف تتأثر التجارة الدولية ويأخذ الكساد طابعا عالميا .

– ولأن أفريقيا لا تطلب الامتناع عن السداد ، لكنها تطلب الإنصاف ، تطلب معالجة قضية المديونية على نحو شامل يغطى كل أنواع الديون ، وكل فئات الدول المدينة ، بلا تفرقة ولا تمييز ، تطلب خفض الدين وخفض الفوائد وتوسيع أمد السداد ، فى إطار إصلاح اقتصادى يرعى ظروف الواقع ، دون ضغوط من مؤسسات التمويل الدولية ، تؤدى إلى مصاعب اجتماعية حادة وعدم استقرار سياسى ، وآخر الضغوط التى تمارسها مؤسسات التمويل الدولى على إفريقيا الآن القبول بالتعدد الحزبى شرطا لاستمرار المعونة .

٣ – أثار مبارك مشكلة المديونية الإفريقية فى اجتماع الدول الصناعية السبع فى باريس ، وأثارها فى مؤتمر عدم الانحياز ، وأثارها من فوق منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وأثارها فى رسالته الأخيرة إلى رؤساء الدول الصناعية السبع الذين تصادف أن يكون موعد اجتماعهم فى هيوستن موافقا لموعد اجتماع قمة الفقراء فى أديس أبابا .

نجح مبارك فى أن يدفع عددا من الدول الغنية إلى إلغاء ديونها على الدول الإفريقية الأكثر فقرا جنوب الصحراء .

– ونجح فى أن يلزم الأمم المتحدة أن تأخذ موقف المساندة من مطالب القارة الأفريقية عندما جاء كراكسى ممثلا للأمم المتحدة ليقول من فوق منبر المنظمة إن على الدول الصناعية أن تنظر بعين الاهتمام والجدية إلى مشكلة الديون الإفريقية ، التى يكمن حلها الوحيد فى تحويلها إلى قروض ميسرة ، طويلة الأجل ، مع خفض قيمتها بنسبة ٥٠ ٪ للدول الأكثر فقرا وإلغاء الفوائد .

– ونجح فى أن يجعل من مؤتمر الشمال والجنوب ، مطلبا ضاغطا على الدول الغنية من أجل إرساء علاقات أكثر عدالة بين الأغنياء والفقراء ، بين دول الشمال الصناعى ودول المواد الخام فى الجنوب .

❑❑❑

حمل مبارك أيضا خلال فترة رئاسته الإفريقية ، مسئولية إيقاظ الفهم الإفريقى على متغيرات عالمنا الراهن .

– لأن أحدا لن يستطيع فى ظل هذه المتغيرات العاصفة أن يحمى مستقبله أو مصالحه بالانزواء المنفرد وراء أسوار العزلة ، فأسوار العزلة تتساقط فى كل مكان ، ولا خيار إلا أن نكون جزءا من هذه المتغيرات ، والبديل الوحيد أن نصبح جزءا من ماض مندثر لايعبأ أحد بمصالحه .

– ولأن مواجهة هذه المتغيرات لايمكن أن تكون من خلال مواقف منفردة ، فسمة عالمنا الراهن فى علاقاته الاقتصادية الجديدة ، هذا التوجه المتزايد نحو

إقامة تكتلات اقتصادية وتجارية ضخمة ، أوربا الموحدة عام ٩٢ ، والسوق الأمريكية الكندية المشتركة وقد انضمت إليها المكسيك واليابان ، ودول الأسين ، كوريا الموحدة التى تبزغ بداياتها رغما عن اختلاف العقائد بين الشمال والجنوب .

– ولأن ثمة أخطارا ضخمة تهدد بتهميش مصالحنا العربية والإفريقية ، فى عالم تغيرت ملامحه من قسمة الشرق والغرب إلى قسمة الشمال والجنوب ، فالبيت الأوربى يتوحد ، سقط حائط برلين وأصبحت وحدة الألمانيتين النقدية والاقتصادية واحدا من أحداث الأمس ، وسقطت كل النظم وكل العقائد فى دول أوربا الشرقية فى تحولات سريعة لم تكن تخطر على تصور أحد ، توحد الشمال شرقا وغربا .. والعالم الغنى يستجيب بسرعة بالغة لهذه التحولات الخطيرة ، يصب فى دول شرق أوربا موارده المالية ، فى شكل قروض ومعونات واستثمارات مشتركة وغير مشتركة ، على حين تتباطأ ردود أفعاله تجاه أزمة المديونية التى تمسك بخناق كل الدول الإفريقية ، تعصف بمستويات حياة إنسانها ؛ لأن الأداء الاقتصادى لأفريقيا تحت وطأة الديون ، إما متجمد أو فى حالة انحسار فعلى .

– ولأن العرب والأفارقة يستطيعون أن يشكلوا جبهة واحدة ، تحفظ مصالحهم فى عالم لا مكان فيه إلا للقادرين على علاقات الأخذ والعطاء ، فى إطار تبادل المصالح على أسس متكافئة وصحيحة .

لم يعد ممكنا اليوم التمسك بقسمة عالمية قديمة ، يرى فيها العرب أو يرى فيها الأفارقة فى أى من القطبين ، فرصة الحليف الطبيعى ، وإذا كانت دول أوربا الشرقية تتجه الآن إلى توثيق علاقاتها مع إسرائيل انطلاقا من دوافع المصلحة فثمة مؤشرات عديدة تؤكد نزوع هذه الدول إلى توثيق علاقاتها مع جنوب إفريقيا على نحو ما تفعل المجر .

حمل مبارك مسئولية إيقاظ الفهم الإفريقى على هذه الحقائق ، لكى يتأكد للجميع ، للعرب والأفارقة ، أن السوق العربية المشتركة التى لم تزل حلما هى خط الدفاع الصحيح عن مصالح الافارقة ، وأن جبهة واحدة من العرب والأفارقة ، أساسها تبادل المصالح ، يمكن أن تحفظ للعرب وللأفارقة مصالحهم فى عالم لا مكان فيه إلا للقادرين على علاقات الأخذ والعطاء على أسس متكافئة وصحيحة .

ليس من باب المصادفة إذن أن يدعو مبارك إلى تجديد الحوار العربى الإفريقى .

وليس من باب المصادفة أن يكون واحدا من إنجازات فترته الإفريقية بزوغ الهيئة العربية الإفريقية للاستثمار والتنمية .

وليس من باب المصادفة أن يعطى أكبر الجهد من أجل احتواء النزاع السنغالى الموريتانى والحيلولة دون تفاقم آثاره على علاقات حسن الجوار العربى الإفريقى فى مناطق التخوم الزنجية العربية .

ليس من باب المصادفة أن تكون تلك هى المهام التى يضطلع بها مبارك ؛ لأن مبارك - صنو مصر - إفريقى الانتماء عربى الهوية .

حمل مبارك أيضا عبء قضية المصالحة الإفريقية وإذا كان النزاع السنغالى الموريتانى يمثل تكليفا معلنا من قادة إفريقيا لرئيس مصرى هو بالطبيعة إفريقى الانتماء ، عربى الهوية ، فلقد حاول مبارك كل جهده أن يجعل من قضية المصالحة عنوانا على فترة رئاسته الإفريقية ، لأن أخطر ما يهدد القارة الإفريقية نزاعاتها العديدة ، المستمرة والمتنوعة .

ثمة نزاع تشادى ليبى قديم ، تم حصار مخاطره لكنه لم يزل يبحث عن تسوية نهائية ، وفى القرن الإفريقى أكثر من نزاع مسلح ، القوميات المتمردة الثائرة فى أثيوبيا تكاد تهدد وحدة أراضيها ، والحرب التى لم تزل مستعرة فى جنوب السودان وعوامل الاضطراب الداخلى التى يعيشها الصومال ، وفى كينيا ونيجيريا وساحل العاج وليبيريا ، يضطرب الاستقرار الداخلى تحت ضغوط الأزمة الاقتصادية والعلاقات القبلية ، وفساد نخبة الحكم والصراع الدامى على اقتسام السلطة أو توزيع الثروة .

يمكن أن يكون لبعض من هذه النزاعات أصولها القديمة ، فى الحدود المتعسفة التى ورثها الزعماء الأفارقة عن فترة الاحتلال أو فى إذكاء عناصر الصراع العرقى بالقصد والتخطيط ، كما هى الحال فى مناطق التخوم جنوب الصحراء ، حيث يتجاور فى البلد الواحد أو فى البلدين الجارين ، عناصر سكانية من أصل عربى وعناصر سكانية من أصل زنجى .. والنتيجة فى كل الحالات ، استنزاف الموارد الإفريقية فى صراعات دامية ، حصادها خمسة ملايين لاجىء و١٢ مليون مشرد ، طردتهم الحرب الأهلية خارج ديارهم إلى الدول الجيران ، ليزيدوا من وطأة البؤس الإفريقى ، ولتصبح إفريقيا - لعقدين كاملين من الزمان - أكثر القارات زحاما بمشاكل اللاجئين .

لأن مبارك جعل من قضية المصالحة عنوانا آخر لفترة رئاسته ، أصبحت قضية النزاعات الإفريقية موضوعا مهما على جدول أعمـــال قمة أديس أبابا الأخيرة ، فى إطار برنامج يشدد على ضرورة التزام الدول الإفريقية بايجاد حلول سلمية لكل النزاعات المثارة وعلى احترام حقوق الإنسان الإفريقى بإشاعة الحق الديمقراطى وتوسيع حق المشاركة . فالحزب الواحد كان ولم يزل ستارا تتخفى وراءه سطوة القبيلة التى تنتمى اليها النخبة الحاكمة ، والتعدد الحزبى يكاد فى بداياته يكون تجسيدا للتعدد القبلى ، وما بين الاختيارين لم تزل إفريقيا تبحث عن طريق صحيح ، بدايته الوحيدة احترام حقوق الإنسان الإفريقى .

المصور - ١٣ / ٧ / ١٩٩٠

مهمة سلام إفريقية

استغرقت رحلتنا إلى نواكشوط ٧ ساعات ونصف الساعة .

كنا قد غادرنا بلجراد فى الثامنة والنصف صباحا ، بينما المطر يقطر رذاذا خفيفا يغسل شوارع المدينة ، يجلو نضرة أشجارها فى جو خريفى لم يزل تنعشه نسمة صباح باردة .

٧٢ ساعة مضت فى هذه العاصمة الجميلة ، شهدنا خلالها إنجازا ضخما ، استنقذ حركة عدم الانحياز من مأزق مصيرى يتعلق بهويتها ، يشكك فى قدرتها على أى دور إيجـابى فى عالم جديد تسحب فيه الحرب الباردة ذيولها من فوق أركانه الأربعة ، وتتم فيه عملية إعادة ترتيب واسعة النطاق لعصر من الوفاق بين القوتين العظميين .

كان لمصر دور فعال وكبير فى نجاح عملية التصحيح التى وحدت جهود الحركة نحو أهداف أكثر واقعية وأكثر استجابة لمطالب عالم تعتصره مشكلات جد مختلفة عن مشكلات الخمسينيات .

مشكلات اقتصادية ضخمة ، تنذر بمخاطر أن يصبح الاستقلال السياسى لدول العالم الثالث مجرد واجهة لنوع من التبعية الاقتصادية ، ينعدم فيها التكافؤ بين مصالح الكبار ومصالح الصغار ، ومشكلات خلل فى العلاقات بين دول الشمال ودول الجنوب ، بين دول المواد الخام والدول الصناعية ، بين الدول الدائنة والدول المدينة ، بين الرفاهية المطلقة والفقر المدقع .

كان مبارك أنشط الرؤساء .

وكان دبلوماسيونا أكثر الجميع حرصا على أن تتم عملية التصحيح ، رغم مخاضها الشاق ، دون انقسام يهدد وحدة الحركة أو يأكل مصداقيتها .

❑❑❑

كانت الطائرة قد عبرت قبل ٥ ساعات البحر المتوسط إلى الساحل الجزائرى قبل أن تقطع الصحراء الكبرى طولا حتى مدينة نواكشوط .. لا شجر ولا ظل ، فقط لوحة ساكنة من رمال ممتدة بلا أول ولا آخر ، يقطعها بين الحين والحين زوابع تهب كالإعصار ، تصنع فى الأفق أعمدة من الأتربة ، تدور حول نفسها كجنى خرج لتوه من قمقم مغلق .

أخذتنا صدمة المفاجأة عندما أعلن قائد الطائرة وهو يلامس بعجلاتها أرض المطار ، أن درجة الحرارة خارج الطائرة تصل إلى ٤٥ درجة مئوية ، وفى ثوان معدودة تحولت الطائرة التى هبطت من ارتفاع ٣٥ ألف قدم من كتلة من الثلج البارد إلى فرن يصهد بسخونة خانقة تصبب لها عرق الجميع .

رغم القيظ البالغ ورغم الرطوبة الخانقة ، كانت نواكشوط بأكملها فى استقبال مبارك .

من المطار إلى مبنى الرئاسة الذى يقرب من أن يكون «دوارا» فى قرية مصرية اصطف الموريتانيون ، بيضا وسودا ، عربا وزنوجا ، على طول الطريق يدقون الطبول ، ينشدون الأهازيج ، يهتفون للسلام بشعارات اختلطت فيها كلمات الفرنسية بالعربية .

ماذا يمكن أن تفيد الحرب شعوبا فقيرة على هذا النحو ؟

وماذا يمكن أن يكون حصادها ، إن كان الموريتانيون أنفسهم يحملون كشعب هذه السمات المشتركة ما بين العرب والأفارقة ؟

لقد لعبت موريتانيا على طول التاريخ – حتى من قبل أن تكون دولة – دورا كان همزة الوصل ما بين عرب الشمال فى المغرب الكبير والقبائل الزنجية فى العمق الإفريقى .

كانت قوافل التجارة تأتى من الساحل إلى الداخل تحمل ، غير التجارة ، بشارة الإسلام وحضارة العرب .

وبسبب هذا الدور وصل الإسلام ووصلت الحضارة العربية أو بعض من آثارها إلى السنغال ومالى ونيجيريا وغيرها من بلاد غرب إفريقيا ، وبسبب هذا الدور

أصبحت مناطق الجوار الإفريقى العربى خليطا مشتركا من العرب والزنوج بعد أن أسقط الإسلام عنهما فروق العنصر واللون .

كيف يستقيم ، إذن ، أن يتحول النزاع بين السنغال وموريتانيا إلى صراع بين العنصر العربى والعنصر الزنجي ؟

لقد كان أول ما طالعنا فى الأرض الموريتانية ، هذا المزيج البشرى من سكان بعضهم يحمل سمات العرب ، وبعضهم يحمل سمات الزنوج ، وهناك من يحملون سمات مشتركة من الزنوج ومن العرب ، اصطفوا جميعا على جانبى الطريق من المطار إلى قصر الرئاسة يهتفون للسلام .

❑❑❑

فى إحدى قاعات قصر الرئاسة الموريتانى ، اجتمع الرئيس مبارك مع الرئيس معاوية ولد طايع لأكثر من ساعتين يناقشان أبعاد المشكلة فى حضور عدد من معاونيهما ، وعندما انتهى الاجتماع كان واضحا أن الجانبين قد توصلا إلى اتفاق محدد حول عدد من المبادىء المهمة ، كان واضحا أيضا أن عناصر كثيرة قد تداخلت فى أمر النزاع بين الدولتين الإسلاميتين الجارتين ، لتصنع منه مشكلة يصعب فض عناصرها على نحو حاسم أو عاجل ، لأن الأمر لم يعد يخص الحكومتين وحدهما بعد أن أصبح الشعبان بالرغم منهما جزءا من مصاعب المشكلة وتعقيدها .

كانت البداية ، كما يعرف الجميع ، مجرد حادث عابر فى منطقة الحدود يقع مثله آلاف الحوادث كل يوم فى آلاف من مناطق الحدود ، دون أن يقود أى منها إلى هذه المأساة المروعة التى جعلت السنغاليين يخرجون إلى شوارع داكار يتوعدون بالموت ١٠٠ ألف موريتانى كانوا يقيمون هناك منذ عشرات السنين ، وجعل الموريتانيين يخرجون إلى شوارع نواكشوط يطاردون ٣٠ ألف سنغالى كانوا يقيمون فى موريتانيا منذ عشرات السنين .

كان الحادث الصغير الذى وقع فى قرية موريتانية صغيرة على نهر السنغال قد استحال إلى فتنة كبرى ، أذكت مشاعر الشعبين بالغضب وبالضغينة وحركت دوافع الانتقام المشترك ، ولأن المشاعر لم تزل ساخنة سخونة الدم الذى أريق ، ولأن

المرارة لم تزل عالقة فى النفوس فلقد كان صعبا على أى وسيط أن يأمل فى حل حاسم وسريع .

كان مبارك يدرك منذ البداية صعوبة المهمة التى يحملها باعتباره رئيسا لمنظمة الوحدة الإفريقية :

ثمة قتلى على الجانبين ، بالغ الطرفان فى تحديد أعدادهم .

الموريتانيون يقولون إن ضحاياهم فى السنغال لا يقلون عن ١٠ آلاف موريتانى جرى قتلهم غيلة وغدرا فى الشوارع .

والسنغاليون يقولون إن عددا يقرب من هذا العدد قد أصابه الضرر فى المطاردات التى حدثت للسنغاليين فى شوارع نواكشوط .

وثمة مطالب للتعويض ، بالغ الطرفان فى تحديد قيمتها .

الموريتانيون يقولون إن السنغاليين صادروا ما تربو قيمته على ١٢٠ مليون دولار ، تمثل مجموع الأموال التى استولت عليها السلطات السنغالية من ١٠٠ ألف موريتانى عبروا الحدود فرارا من مذابح داكار .

والسنغاليون يقولون إن الموريتانيين قد صادروا أيضا أموالا بلا حصر من السنغاليين الذين تم ترحيلهم من نواكشوط إلى داكار .

وثمة أطراف عديدة فى الداخل والخارج حرضت على الفتنة حتى اشتعل حريقها .

المعارضة السنغالية التى لم تعرف أين تكون الحدود الفاصلة بين مصالحها الحزبية ومصالح الوطن القومية حرضت على الفتنة كى يبدو الحزب الحاكم ضعيفا غير قادر على الرد الفورى .

والمعارضة الموريتانية المهاجرة إلى السنغال جعلت من أزمتها مع الحكم ، أزمة بين الزنوج والعرب ، لأن بعضا من قادتها كان ينتمى إلى العنصر الإفريقى .

تتشابك مع هذه الصورة البالغة التعقيد ، عناصر أخرى عديدة أسهمت فى أزمة الثقة التى جرفت البلدين بعيدا عن مجرى التيار الصحيح .

وعلى الرغم من أن حادث الحدود الذى وقع فى قرية موريتانية صغيرة ، عندما عبرت ماشية الرعاة الموريتانيين أراضى الفلاحين السنغاليين ، هو حادث

متكرر فى كل المجتمعات التى يتجاور فيها الرعاة مع المزارعين ، فإن أزمة الثقة قد عكست نفسها فى عمليات الانتقام المتبادل التى جرت للموريتانيين فى مدن السنغال ، بحجة أنهم يسيطرون على تجارة التوزيع ، والتى جرت للسنغاليين فى المدن الموريتانية بحجة أنهم طابور خامس لقوى المعارضة الموجودة خارج الأرض الموريتانية .

أزمة الثقة تجد أسبابها أيضا فى إحساس الموريتانيين بأنهم أقل الاطراف استفادة من نهر السنغال ، النهر الذى يتقاسم ماءه السنغال ومالى وموريتانيا ، للسنغال خمسون فى المائة ولموريتانيا ١٥ فى المائة من موارد النهر ، والأنصبة قد تم تحديدها منذ أن كانت الاقاليم الثلاثة تحت الاحتلال الفرنسى .

وحتى عامين سابقين كانت الدول الثلاث تشارك بأنصبة متساوية من تكاليف المشروعات التى يتم إقامتها على النهر لتحسين موارده ، إلا أن موريتانيا استطاعت أن تقنع بالتفاوض الشريكين الآخرين ، السنغال ومالى ، بأن تتوازى تكاليف كل دولة مع حجم عائدها من النهر .

أزمة الثقة تجد بعضا من أسبابها أيضا فى إحساس الموريتانيين بأنهم لا يملكون جهاز إعلام قويا كالذى يملكه السنغاليون ، وهم يأخذون على السنغاليين أنهم أشاعوا فى العالم كله أن موريتانيا لا تزال البلد الوحيد فى العالم كله الذى يحتفظ حتى الآن بنظام الرق ، على حين يؤكد الموريتانيون أن الرق قد انتهى من موريتانيا منذ زمن بعيد ، وأن حقوق الزنوج الموريتانيين تتساوى تماما مع حقوق الموريتانيين الآخرين ، سواء كانوا من قبائل البيضان العربية الأصل أم من أى قبيلة أخرى .

□□□

لأن مبارك كان يدرك منذ البداية عوامل التعقيد التى أدخلت الشعبين الموريتانى والسنغالى ، طرفين فى مشكلة جاوزت حد النزاع إلى أن أصبحت فتنة ، ولأن مبارك كان يدرك منذ البداية أن الوصول إلى حل حاسم وسريع ربما يكون متعذرا الآن على الحكومتين فى داكار ونواكشوط .

لذلك حدد أهدافه فى أربع قضايا محددة :

أولا : احتواء المشكلة وضمان عدم تصعيدها من خلال إقناع الجانبين بأن التفاوض وحده هو السبيل الأمثل لحل هذا النزاع ، لأن الحرب لن تحسم الصراع

لصالح أى من الطرفين ، فضلا عن أعبائها الباهظة على اقتصاد البلدين اللذين يعانيان من مشاكل عديدة .

ثانيا : وضع النزاع السنغالى الموريتانى فى إطاره الصحيح ، باعتباره نزاعا بين دولتين إفريقيتين حتى لا تمتد آثاره لكى يصبح كما يريد البعض صراعا بين العنصر العربى والعنصر الزنجى فى مناطق التخوم المشتركة ، خصوصا أن هناك بالفعل من يسعون تحت دوافع عديدة إلى فصل الدول الزنجية جنوب الصحراء عن الدول الإفريقية شمال الصحراء ، بل ويسعون من خلال هذا المنطق إلى أن تصبح منظمة الوحدة الإفريقية منظمة زنجية تقتصر عضويتها على الدول الإفريقية جنوب الصحراء .

ثالثاً : الاتفاق على بعض الخطوات العملية التى تمنع نكوص الموقف والتى يساعد تطبيقها على أن يواصل الطرفان الاستمرار فى طريق التفاوض والسلام .

بين هذه الخطوات : الاتفاق على وقف الحملات الإعلامية بين الجانبين ، واستئناف علاقات التبادل الدبلوماسى بينهما ، وتعهد الطرفين بتأمين من تبقوا من مواطنى كل طرف لدى الجانب الآخر .

رابعاً . اعتبار المهمة مهمة استطلاعية ، لكشف نقاط الاتفاق الممكن بين الجانبين على أن تعود الأمور كلها الى اللجنة السداسية التى تم تشكيلها خلال القمة الإفريقية لمعاونة رئيس المنظمة فى أمر هذه الوساطة ، ودعوة اللجنة إلى الاجتماع فى نيويورك يوم ٥ أكتوبر القادم خلال وجود وزراء الخارجية لحضور الجمعية العامة للأمم المتحدة .

❑❑❑

استغرقت مهمة الرئيس مبارك فى نواكشوط ٤ ساعات غادرت بعدها الطائرة موريتانيا فى رحلة استغرقت ساعة ونصف الساعة حتى داكار .

قبل وقت قليل من المغيب ، وصلت الطائرة إلى داكار لكن القيظ كان لا يزال شديدا ، والرطوبة لم تزل خانقة .

استمرت المفاوضات مع الرئيس السنغالى عبده ضيوف حتى منتصف الليل ، وخلال هذه الساعات جرى الاتصال مع موريتانيا ٤ مرات من أجل إيضاح بعض نقاط الخلاف بينهما .. وفى المرة الأخيرة ، اعتذر الرئيس الموريتانى بأنه لن

يستطيع أن يأخذ قرارا منفرداً إلا أن يجمع مجلس وزرائه ليعرض عليهم نقطة الخلاف الأخيرة وبالفعل دعا الرئيس ولد طايع مجلس وزرائه إلى الاجتماع عند منتصف الليل .

كان الموريتانيون قد أكدوا للرئيس مبارك أنهم على استعداد لعودة العلاقات الدبلوماسية وأنهم جاهزون لإعلان التزامهم بوقف الحملات الإعلامية إن وافق الرئيس السنغالى على ذلك ، شريطة أن يكون الالتزام السنغالى شاملا لصحف الحكومة وصحف المعارضة على حد سواء ، وكانت حجتهم فى ذلك ، أن النزاع السنغالى الموريتانى قد تصاعد إلى حد أن أصبح واحدة من القضايا القومية التى ينبغى أن تكون موضوع التزام من صحف الحكومة ومن صحف المعارضة ، لأن صحف المعارضة هى التى أثارت السنغاليين على الموريتانيين وصبت فوق الحريق مزيدا من الزيت حتى استحال إلى فتنة كبرى شملت أبناء الشعبين .

وكان الموريتانيون أيضا جاهزين للتفاوض حول قضايا التعويضات ، لكنهم كانـوا قد أكدوا للرئيس مبارك أنهم لن يقبلـوا التفاوض حول قضية الحدود بين البلدين ، انطلاقا من التزامهم بواحد من مبادئ منظمة الوحدة الافريقية التى أكدت على ضرورة احترام الحدود التى تم وضعها خلال فترة الاستعمار لأن إثارة أى من قضايا الحدود المشتركة بين الدول الإفريقية كفيل بإشعال الحرب بين معظم دول القارة ، أو لأنه على الأقل يمكن أن يفتح الباب واسعا أمام نزاعات عديدة سوف تستنفد جهد العديد من الدول الإفريقية .

على الجانب الآخر ، كان الرئيس مبارك يعرف ضراوة الحملة التى شنتها صحف المعارضة السنغالية حتى على حكم الرئيس عبده ضيوف ، لكنه كان واثقاً من أن الرئيس السنغالى عبده ضيوف سوف يتغلب بحكمته على هذه العقبة .

اقترح الموريتانيون على الرئيس مبارك أن يصدر البرلمان السنغالى قانونا يلزم المعارضة السنغالية باحترام العلاقات السنغالية الموريتانية ، لكن الرئيس مبارك رفض أن يناقش أيا من هذه المقترحات لأن مناقشتها مع الجانب السنغالى تعنى التدخل فى أموره الداخلية .

صبـاح اليوم التالى كانت هناك جلسـة مباحثات ثانية مع الرئيس عبده ضيوف ، وفى ضوء نتائج هذه الجلسة تحددت نقاط لقاء عديدة بين الجانبين السنغالى والموريتانى .

كان واضحا أن ثمة اتفاقا على ضرورة احتواء النزاع وعدم تعقيده .

وكان واضحا أن ثمة اتفاقا ، من حيث المبدأ ، على عودة العلاقات الدبلوماسية ووقف الحملات الإعلامية المتبادلة .

وكان واضحا أن ثمة اتفاقا من حيث المبدأ ، على ضرورة تأمين رعايا كل طرف لدى الطرف الأخر .

وكانت المشكلة الوحيدة هى خلافهما حول بحث مشاكل منطقة الحدود .

الموريتانيون يصرون على أن الملف مغلق لا يمكن فتحه ، والسنغاليون يرون أن هناك مشاكل عملية تقتضى اتفاق الجانبين على كيفية التعامل معها .

❑❑❑

فى الطريق إلى الجزائر ، سألت الرئيس مبارك ، إن كانت مهمته قد ضيقت خلاف الطرفين ؟

رد الرئيس :

« فى مشكلة تداخلت فيها مشاعر الشعبين على هذا النحو ، وتشابكت فيها عوامل التعقيد إلى حد كادت معه أن تتحول إلى فتنة زنجية عربية ، يصبح نزع الفتيل المهمة الأولى لأى مفاوض واقعى النظرة ، إننى واثق من أن الطرفين سوف يحترمان التزامهما بعدم تصعيد الموقف ، كما إننى واثق من أن نوايا الطرفين صادقة تجاه ضرورة الوصول إلى تسوية سلمية من خلال التفاوض ، ولعلهما يحتاجان إلى بعض من الوقت ، ثم إن علينا فى النهاية أن نعرف أن هناك لجنة سداسية ينبغى الرجوع إليها ، برؤيتنا لنقاط الالتقاء المشتركة بين الموقفين السنغالى والموريتانى والتى تكشفت على ضوء هذه الرحلة الاستطلاعية» .

هبطت طائرة الرئيس مطار الجزائر ظهرا وسط عاصفة رملية شديدة أعاقت الرؤية .

وفى الجزائر وعد الرئيس الشاذلى بن جديد الرئيس مبارك بأن يبذل جهدا لدى الجانب الموريتانى حتى تضيق مساحة الخلاف التى لم تزل قائمة مع السنغال حول طبيعة المشكلات المثارة حول منطقة الحدود .

صباح اليوم التالى كانت الطائرة تغادر مطار الجزائر إلى تونس كى نقضى ٤ ساعات فى زيارة عمل وصداقة ، كانت خاتمة مهمة سلام إفريقية .

المصور - ١٥ / ٩ / ١٩٨٩

مبـــارك رئيسا لمنظمة إفريقيـــا
٣ تحـــديات تواجه فتـرة رئاسته

اختارت إفريقيا مبارك لكى يكون رئيسا لمنظمتها الإقليمية .

اختارته فى فترة تحديات قاسية ، ثقة منها فى قدرته على مواجهة هذه التحديات . ثمة فتنة كبرى تحاول أن تفصم عرى العلاقات العربية الزنجية فى مناطق التخوم جنوب الصحراء ، ابتداء من داكار على المحيط الأطلسى إلى عصب فى أقصى الشرق على البحر الأحمر ! .

ثم هناك قضية الديون بأبعادها الخطيرة فى الدول الإفريقية الأقل دخلا والأكثر فقرا ، وأبعادها الشائكة فى دول إفريقية أخرى ، بينها مصر ، دول متوسطة الدخل لكنها تعانى من نقص الفوائض التى يمكن أن تتيح لها استمرار التنمية حفاظا على حياة إنسانها .

ثم هناك ثالثا مخاوف إفريقية عديدة من أن يعوق التآمر الدولى والعنصرى استقلال ناميبيا ، آخر دولة إفريقية ترفع علم استقلالها فى نوفمبر القادم .

اختارت إفريقيا مبارك كى يصلح من أمر العلاقات العربية الإفريقية .

واختارته محاميا ومدافعا عنها فى قضية ديونها الإفريقية التى أصبحت عبئا على الضمير الإنسانى .

واختارته لكى يضمن بجهوده الدولية استقلال آخر دولة إفريقية فى الموعد المحدد .

❑❑❑

أعرف أن كثيرا من المصريين يشفقون على الرجل من أعباء جديدة فوق أعبائه الضخمة .

أعرف أيضا أن هناك من تساورهم الظنون فى أن يتم ذلك على حساب الداخل ، أولئك وهؤلاء ينبغى أن يدركوا أن المصالح المصرية تطابق المصالح الإفريقية ، وأنه ما من رباط لمصر بأى من دوائر عالمها الخارجى ينبغى أن يسبق أو يعوق رباطها الإفريقى لأنه ما من رباط يمكن أن يكون أكثر قوة وعمقا من رباط النيل .

ربما يكون واحدا من أهم التحديات التى تواجه فترة رئاسة مبارك لمنظمة الوحدة الإفريقية ، تلك الفتنة التى تنتشر الآن فى مناطق التخوم العربية الزنجية ، جنوب الصحراء ، ابتداء من غرب القارة حتى شرقها ، تشعل نار البغضاء فى علاقات الجوار العربى الإفريقى ! .

فى أقصى الغرب ، يتحول حادث عادى من حوادث الحدود المألوفة فى مناطق التخوم السنغالية الموريتانية إلى فتنة دامية بين قبائل البيضان ذات الأصل العربى ، وقبائل السنغال الزنجية ، فتنة دامية تتسع لكى تصبح شرخا عميقا فى علاقات بلدين إفريقيين جارين ، ينتمى أغلب سكانهما إلى الاسلام ! .

وفى تشاد ، لا تزال تشتعل بفعل تداخلات عديدة ، عوامل الفتنة بين قبائل الشمال ذات الأصل العربى وقبائل الجنوب ذات الأصل الزنجى ، حيث يكتسى الصراع هناك بعدا طائفيا ودينيا لأن الشمال مسلم والجنوب مسيحى !

وفى السودان ، نزيف مستمر أهدر طاقات البلاد ومزق وحدتها الوطنية ، لأن حرب الجنوب لم تجد ، بعد ، جهدا مخلصا يصحح علاقات الشمال العربى الهوية مع الجنوب بهويته الزنجية !

وفى القرن الإفريقى ، لم تزل المشكلة الأريترية جرحا غائرا فى الجسد الأثيوبى ، يهدد وحدته الوطنية ، ويستنزف الكثير من إمكانات التعايش العربى الإفريقى ! .

من أقصى الغرب إلى أقصى الشرق ، من داكار على المحيط الأطلسى إلى عصب على البحر الأحمر ، يعيش هذا الحزام السكانى - الذى تتجاور فيه قبائل إفريقية ذات أصل عربى مع قبائل إفريقية زنجية - فتنة كبرى ، فتنة تكاد تصل فى السنغال وموريتانيا ، إلى حدود الصدام المسلح بين دولتين مسلمتين جارتين ، وتأخذ

فى تشاد والسودان وأثيوبيا طابع الحرب الأهلية تقسم الوطن الواحد ، تمزق طوائفه وأديانه ، وهى فى كل الأحوال فتنة تستهدف توسيع عوامل الفرقة والصراع بين الشمال الإفريقى بهويته العربية والجنوب الإفريقى بهويته الزنجية .

للفتنة بذورها القديمة فى الحقبة الاستعمارية ، عندما تم الترويج لحكايات أغلبها من نسج الخيال ، عن العرب تجار الرقيق الذين كانوا يشنون الغارات على الغابات يخطفون البشر ، يأخذونهم أسلابا إلى أسواق النخاسة فى السواحل الإفريقية ، حيث تنتظر مراكب الأوربيين ، تحمل أفــواج العبيد إلى ما وراء البحـــار ! .

لكن ما أبقى على الفتنة مستعرة حتى الآن ، أن الغرب الاستعمارى لم يكن يرى أبدا ، فى مصلحته أن تكون هناك علاقات وفاق عربى إفريقى ، أو حتى أن تكون هناك علاقات تواصل مباشر بين الجانبين .. وفى كل مواقع الفتنة ، ابتداء من داكار إلى عصب ، تبدو أصابع الخارج واضحة للعيان .

ومع ذلك فإن أحدا لا يستطيع أن يعفى بعض العرب من بعض الإثم ! ففى بعض من دول الشمال التى تضم بين سكانها عناصر زنجية ، جرى إهمال حقوق هؤلاء على نحو أخل بتكافؤ الفرص بين مواطنى البلد الواحد ، وحدث التمييز بين الأقاليم فى توزيع خطط التنمية ومشروعاتها ، وسكتت نخبة الحكم عن ممارسات صغيرة وعديدة ، أشعرت العنصر الزنجى بأنه الأقل فرصة ومكانة ! .

السنغال وموريتانيا :

انفجار الزنوجة والعروبة

لماذا تصبح مشكلة عميقة الجذور على هذا النحو واحدة من تحديات فترة رئاسة مبارك لمنظمة الوحدة الإفريقية ؟ ! .

قبل يومين من انعقاد قمة إفريقيا ، تجددت الاشتباكات بين السنغال وموريتانيا ، على نحو يهدد بانفجار شامل لعلاقات البلدين .

كانت بداية الفتنة ، حادثا بسيطا وقع فى مناطق الحدود فى أبريل الماضى ، عندما عبرت بعض من قطعان ماشية قبيلة موريتانية منطقة الحدود إلى سهل

السنغال ترعى فى أراضى قبيلة سنغالية ، اشتبكت القبيلتان فى عراك اتسع مداه ليشمل بعضا من قرى الحدود على نهر السنغال .

حاول الرئيس الموريتانى معاوية ولد طايع والرئيس السنغالى عبده ضيوف تطويق الحادث ، لكن الأوضاع انفجرت فى البلدين على نحو يثير الشبهات ، لأن أحدا لا يمكن أن يصدق أن حادثا بسيطا من حوادث مناطق الحدود اليومية ، يمكن أن يؤدى إلى إشعال فتنة بهذا الحجم .

ولأن فى السنغال ما يقرب من ٣٠٠ ألف موريتانى يعملون فى تجارة التجزئة ولأن فى موريتانيا ما يقرب من ٣٠ ألف سنغالى يعملون فى صيد الأسماك ، تحولت مدن السنغال وموريتانيا إلى ساحات لمعارك دامية ، السنغال يطاردون الموريتانيين فى المدن السنغالية ، والموريتانيون يطاردون السنغاليين فى المدن الموريتانية فى فتنة دامية صعب على سلطات الأمن فى البلدين السيطرة عليها .

قيل إن وراء الفتنة خلافا قديما بين البلدين حول مناطق الحدود ، لأن جزءا كبيرا من سهل السنغال الغنى بالموارد قد استولت عليه قبائل البيضان الموريتانية .

وقيل أيضا إن وراء الفتنة ضيق السنغال وغضبها ، لأن موريتانيا قد أقامت لنفسها ميناء جديداً استغنت به عن ميناء داكار السنغالى الذى كانت تستورد عن طريقه موريتانيا كل حاجياتها ، الأمر الذى أثر على النشاط التجارى فى السنغال .

ولم يكن أى من هذه الأسباب يكفى لأن يقع الانفجار فى علاقات القبائل الموريتانية ذات الأصل العربى ، والقبائل السنغالية ذات الأصل الزنجى ، على هذا النحو الشامل والمفاجىء ثم تكشفت بعد ذلك أبعاد مؤامرة واسعة ، طرفاها الأساسيان ، الحزب الديمقراطى السنغالى – الحزب المعارض لحكم الرئيس السنغالى عبده ضيوف – والجبهة الإفريقية لتحرير موريتانيا – الحزب المعارض لحكم الرئيس الموريتانى معاوية ولد طايع – ولأن للحزبين أصولا زنجية ، فقد أسهما فى إشعال نار الفتنة بالمبالغة فى إذاعة أرقام الضحايا على الجانبين .

الحزب الديمقراطى السنغالى الذى لا يخفى كراهيته للعنصر العربى استثمر الحوادث لكى يعزز اتهاماته للرئيس السنغالى عبده ضيوف بأنه منحاز للعرب ضد قومه ، والجبهة الإفريقية لتحرير موريتانيا استثمرت هى الأخرى ما حدث ، لكى

تعزز اتهاماتها لحكم الرئيس الموريتانى معاوية ولد طايع ، بأنه حكم يتجاهل المساواة فى الحقوق والواجبات بين العرب الموريتانيين والزنوج الموريتانيين الذين يعانون الغبن فى حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، خصوصا بعد التصفيات الأخيرة التى جرت لممثليهم من كل هيئات الحكم ومؤسسات الدولة .

وبالطبع تكشف أيضا أن وراء هذه المؤامرة الواسعة أصابع لقوى خارجية ، يهمها أن تتسع شقة الخلاف ما بين العنصر العربى والعنصر الزنجى جنوب الصحراء إحياء لتلك الفكرة القديمة التى تدعو إلى إنشاء منظمة إفريقية زنجية تقصر عضويتها على الدول الإفريقية جنوب الصحراء .

كان واحدا من دوافع المؤامرة أيضا أن يجد الرئيس السنغالى عبده ضيوف نفسه فى موضع حرج يلزمه الدفاع عن نفسه ، لأن السنغال لم تأل جهدا تحت قيادته فى العمل على توثيق العلاقات العربية الإفريقية والانتصار للحق العربى ، ولأن الرئيس عبده ضيوف كان ولا يزال واحدا من أبرز قادة إفريقيا الذين رفضوا فكرة إنشاء منظمة زنجية إفريقية تستبعد من عضويتها دول الشمال العربى .

لو أننا عدنا إلى هذا السؤال المهم : لماذا تصبح مشكلة عميقة الجذور على هذا النحو واحدة من تحديات فترة رئاسة مبارك لمنظمة الوحدة الإفريقية ؟ !

بعض الأسباب يتعلق بالظروف التى فرضت على قمة يرأسها مبارك أن تواجه مشكلة تجدد اندلاعها قبل أيام محدودة من انعقاد القمة ، خصوصا أن ما جرى فى السنغال وموريتانيا كانت له أصداؤه القوية فى ردهات المؤتمر .

ارتفعت بعض الأصوات مرة أخرى ، تطالب بمنظمة إفريقية زنجية تقصر عضويتها على الدول الإفريقية جنوب الصحراء ، وارتفعت الأصوات نفسها تسأل عن جدوى الحوار العربى الإفريقى الذى ظل بندا ثابتا على جدول أعمال القمة الإفريقية لمدة اثنى عشر عاما ، دون أن يحقق الحوار أيا من أهدافه المنشودة .. وحاول البعض أن يدفع الأمور الى مداها الأخير لكى تصبح قضية «العرب والأفارقة» لغم المؤتمر .. والحق أن معظم الأصوات الإفريقية كانت تحذر من مغبة هذا الموقف خصوصا مع فترة جديدة تتولى فيها مصر رئاسة المنظمة .

كان الجميع - أو أغلبهم - على ثقة من أن مصر ، لأسباب عديدة ، سوف تبذل كل ما تستطيع لكى تضع المشكلة فى إطارها الصحيح دون انحياز أو تحيز ،

لأن انتماء مصر الإفريقى يعدل أو يكمل انتماءها العربى لأن مصر التى ناصرت كل حركات التحرير الإفريقية ، لا يمكن أن تنحاز إلى أى توجه عنصرى .

كان الجميع على ثقة من أن تفويض الرئيس مبارك باعتباره رئيس منظمة الوحدة الإفريقية فى أمر الوساطة بين السنغال وموريتانيا وتفويضه فى اختيار لجنة إفريقية تعاونه على المهمة ، هو الحل الأمثل لرأب هذا الصدع فى العلاقات العربية الإفريقية ، خصوصا أن الجانبين (السنغال وموريتانيا) أكدا - فى اجتماعات وزراء الخارجية التى سبقت لقاءالقمة - ثقتهما الكاملة فى وساطة مبارك ، وعزمهما المشترك على معاونته فى مهمته الصعبة .

وأغلب الظن أن هذه الوساطة سوف تقتضى من الرئيس مبارك رحلة سريعة إلى نواكشوط وداكار ، رحلة ربما تعقب أعمال اللجنة المعاونة التى سوف يكون من مهامها تحقيق ظروف الحوادث وأسبابها .

مصر وإفريقيا :

انتماء مصير

بعض الأسباب يتعلق برؤية مصر لمغزى العلاقات الإفريقية فى السياسة المصرية .

ربما لا يكون جديدا أن نقول هنا : إنه ما من رباط لمصر بأى من دوائر عالمها الخارجى ، ينبغى أن يسبق أو يعوق رباطها الإفريقى ، لأنه ما من رباط لمصر يمكن أن يكون أكثر قوة وعمقا من رباط النيل .

ولأن مصر - تربة وماء ، أرضا ونهرا - هى جزء من الجسد الإفريقى ، يصبح انتماء مصر الإفريقى انتماء قدر ومصير ، ترتبط به مصالح الأمن القومى المصرى وأهدافه الوطنية العليا .

فطنت مصر على طول تاريخها القديم إلى أن واحدا من أخطر أبعاد أمنها الاستراتيجى يتجه جنوبا فى العمق الإفريقى حتى منابع النيل .. حدث ذلك فى مصر الفرعونية التى تواصلت حضارتها مع الجنوب حتى بلاد بنت فى القرن الإفريقى وحدث ذلك فى مصر القبطية التى تواصلت رسالتها الدينية حتى الكنيسة

الأثيوبية ، وحدث ذلك فى مصر الإسلامية التى لعبت دورا مهما فى دفع المد الإسلامى إلى الجنوب .

كان طبيعيا إذن ، أن يكون إدراك مصر الحديثة ووعيها المسئول بحقائق أمنها الاستراتيجى دافعا قويا على أن تواصل دورها الريادى فى إفريقيا .

حدث ذلك فى مصر الناصرية التى رأت فى دعم حركات التحرير الإفريقى دعما لأمن مصر ولمصالحها العليا .

والآن يتابع مبارك رسالته الإفريقية ، فى إطار حضارى جديد ، يقوم على الإخاء والمساواة ، ينتصر لسلام القارة ووحدتها ، يستهدف تعزيز حوار الجنوب مع الجنوب .. وهو يفعل فى ذلك كل ما يستطيع ، لأن أى جهد مصرى يعاون إفريقيا فى التغلب على مشكلاتها ، هو فى النهاية إضافة قوة لمصر وتعزيز لمصالحها .

يتصل بأسباب الاهتمام المصرى بصحة العلاقات العربية الإفريقية وسلامتها إيمان مصرى صحيح بجدوى الحوار العربى الإفريقى وقدرته ، رغم المصاعب التى يمر بها ، على تعزيز علاقات التعاون بين الجنوب والجنوب ، ليس فقط لأن بين العرب والأفارقة روابط جيرة ومصالح ، ولكن لأن التعاون العربى الإفريقى يمكن - إن نما وتطور - أن يعيد الاتزان لعلاقات الجنوب مع الشمال .

كان المأمول أن يسهم الحوار العربى الإفريقى فى سد هذه الفجوة التى باعدت بين العنصر العربى والعنصر الزنجى ، خصوصا فى مناطق التخوم جنوب الصحراء ، لكن واقع الأمر أن عقبات عديدة صادفت قضية الحوار حتى عطلت أهدافه .

الحـوار العـربى الإفريقى : ركـود

فى عام ١٩٨١ انسحبت مصر طواعية من عضوية لجنة الحوار العربى الإفريقى التى يجرى تشكيلها فى العادة من ٢٤ دولة ، تختار نصفهم جامعة الدول العربية وتختار نصفهم الآخر منظمة الوحدة الإفريقية ، انسحبت مصر فى غضون تلك الفترة التى اشتدت فيها حملة المقاطعة العربية على مصر بسبب اتفاقات السلام

حتى لا تكون مصر موضع اتهام ، من أى من الدول العربية ، التى رأت يومها أن وجود مصر ضمن لجنة الحوار العربى الإفريقى سوف يعوق الحوار !! .

وبرغم انسحاب مصر ، ظل التعاون العربى الإفريقى فى حالة ركود ، بل لقد تحولت جلساته في هذه الفترة إلى ساحة تراشق بين العرب والأفارقة ، الأفارقة يتهمون العرب بأنهم زادوا من أسعار البترول على حساب اقتصاديات دول أفريقية صغيرة لا تقدر على هذا العبء ، والعرب يشكون من الأفارقة الذين يتجاهلون جهد الدول العربية من أجل تعويض الأفارقة .

ثم حدث بعد ذلك ما جعل حتى مجرد عقد اجتماعات اللجنة الدائمة للحوار ، أمرا صعبا وشبه مستحيل ، استثمرت الجزائر علاقاتها الإفريقية لتزج بقضية الصحراء إلى منظمة الوحدة الإفريقية ، عندما تعذر على أطراف المشكلة الصحراوية ، المغرب والجزائر وموريتانيا والبوليزاريو، أن يصلوا إلى حل يرضى كل الأطراف ، وبالفعل وتحت ضغوط الجزائر ، جرى قبول « الصحراوية » عضوا فى منظمة الوحدة الإفريقية ، فى حين لا تعترف بها جامعة الدول العربية .

خرج المغرب من المنظمة الإفريقية احتجاجا على قبول «الصحراوية» ووقع التباين والخلاف بين المنظمتين ، منظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية ، بل وأصبح نوعا من المستحيل أن تجتمع اللجنة الدائمة للحوار أو أن يجتمع المؤتمر الوزارى للتعاون الإفريقى العربى ، لأن « الصحراوية » سوف تكون ممثلة فى أى من الاجتماعين .

بعد ٧ أعوام من الانقطاع ، استطاعت سكرتارية منظمة الوحدة الإفريقية وسكرتارية الأمانة العامة للجامعة العربية التوصل إلى حل وسط يقضى بعقد اجتماعات اللجنة الدائمة بتشكيلها الأصلى دون المراقبين تفاديا لحضور «الصحراوية» واجتمعت بالفعل لجنة الحوار مرتين ، مرة فى واجادوجو خلال ديسمبر عام ٨٨ ومرة أخيرة فى الكويت خلال يونيه٨٩ .

والآن تغيرت ظروف عديدة .

عادت مصر إلى جامعة الدول العربية عودة كريمة ، أعادت للتضامن العربى وجهه الصحيح ، وأعطت الأفارقة الأمل فى موقف عربى أكثر نضجا وأكثر فاعلية ..

وعادت مصر إلى عضوية اللجنة الدائمة للحوار العربى الإفريقى ، فى اجتماع جرى فى أديس أبابا قبل أيام من انعقاد القمة .. طلب المندوب المصرى عودة مصر إلى مقعدها فى لجنة الحوار لانتفاء الأسباب التى أدت إلى انسحابها ورد ممثل ليبيا باسم المجموعة العربية ، مرحبا بعودة مصر إلى اللجنة لأن فى عودة مصر ما يزيد من وزن الحوار وفاعليته .

والآن أيضا ثمة آمال جديدة فى أن يتمكن الحوار العربى الإفريقى من أن يأخذ أبعادا جديدة ، تحت مظلة رئاسة مبارك لمنظمة الوحدة الإفريقية ، وفى ضوء علاقاته القوية والوثيقة مع كل الأطراف العرب والأفارقة .

ثمة أفكار حول إنشاء مناطق تجارية عربية إفريقية ، تحظى فيها تجارة كل طرف بحقوق الطرف الأولى بالرعاية ، ليكون ذلك بداية لإنشاء سوق عربية إفريقية .

وثمة أفكار حول أفتتاح معرض تجارى مشترك ، عربى إفريقى فى غضون عام ١٩٩٠ ، تقوم على تنظيمه أمانة الجامعة العربية وأمانة منظمة الوحدة الإفريقية بهدف تشجيع التبادل التجارى العربى الإفريقى ، باعتباره نوعا من تجارة الجنوب مع الجنوب .

وثمة مشروع كويتى بإنشاء مؤسسة مالية عربية إفريقية ، تتولى أمر الاستثمار فى مشروعات مشتركة ، برأسمال يصل إلى مليار دولار ، عرضت الكويت استعدادها للمساهمة بمبلغ يصل إلى ١٨٠ مليون دولار ، مشترطة أن تشارك مصر فى هذه المؤسسة ...

وثمة اتفاق آخر على أن تشارك لجان الجامعة العربية ولجان المنظمة الإفريقية المختصة فى صياغة اتفاق بضمان وتشجيع الاستثمار فى إفريقيا ، فضلا عن تنظيم اجتماعات مشتركة تضم مستثمرين عربا وأفارقة لتنشيط الاستثمار فى أفريقيا .

وثمة مشروع بدعوة الاتحاد العربى للمواصلات السلكية واللاسلكية ونظيره الاتحاد الإفريقى ، لكى يتدارسا معا استغلال إمكانات القمر الصناعى «عربسات» لتحقيق خدمة الاتصالات المباشرة بين الدول العربية والدول الإفريقية والتى لم تزل تتم عبر وسيط أوربى .

تجـارة مصر مع
إفريقيـــا ١٪

لعل من الضرورى أن نقول هنا . إن مصر ينبغى أن تضرب المثال وأن تكون النموذج فى توسيع حجم تجارتها مع إفريقيا والتى لاتكاد تصل الآن إلى واحد فى المائة من حجم تجارة مصر الدولية .

ليس فقط لأن مبارك قد تولى أمر منظمة الوحدة الإفريقية ، ولكن لأن تشجيع التجارة المصرية الإفريقية ، سوف يكون حافزا على تشجيع تجارة الجنوب مع الجنوب لصالح الجنوب ، ولأن تشجيع التجارة المصرية مع إفريقيا سوف يعود بالنفع على مصر ، من خلال صفقات متكافئة تتم فيها المبادلة السلعية بعيدا عن ضغوط النقد الأجنبى هنا أو هناك ، وأخيرا لأن الأسعار فى السوق الإفريقية سوف تكون أكثر واقعية وصدقا .

المؤسف والغريب فى نفس الوقت ، أن تصر بعض من مؤسسات التجارة الخارجية فى مصر على أن تشترى من أسواق بعيدة ، سلعا ومواد أساسية كان يمكن استيرادها من دول إفريقية بالسعر الأقل وبذات الجودة المطلوبة .

المؤسف والغامض فى نفس الوقت ، أن تصر هذه المؤسسات على أن تشترى اللحم والبن والأخشاب من أسواق تبعد عن مصر إلى حد أمريكا اللاتينية ، برغم توجيهات سابقة عديدة للرئيس مبارك تنصح بالتوجه إلى السوق الإفريقية تخفيفا لضغوط العملة الصعبة .

وثمة حكايات عديدة نسمعها من سفراء مصر فى دول إفريقية عديدة .

السفير المصرى فى أثيوبيا ، يشكو من أن اتفاق التجارة بين مصر وأثيوبيا – والذى يصل حجمه السنوى إلى ٣٠ مليون دولار فى شكل صفقات متكافئة – لم يصل حجم استخدامه إلى أكثر من ٩٠ ألف دولار ؛ لأن مؤسسات التجارة الخارجية والقائمين على استيراد السلع الغذائية يفضلون لحم الأبقار الأرجنتينية على لحم الأبقار الإفريقية ! .

إن كانت السعودية تشترى اللحم من السوق الأثيوبية ، فلماذا لا يشترى المصريون ؟ .

سوف تكون هناك ألف حجة وحجة وألف اعتذار واعتذار ، وسوف تجمد البيروقراطية المصرية نفسها كى تصطنع أسبابا ملفقة حول ضمانات الجودة والصحة وهى التى لم تستطع أن تحمى المستهلك المصرى من سلع غذائية فاسدة تسربت من السوق الأوربية .

كل الأسباب ملفقة إلا سببا وحيدا ، يتعلق بالمصالح الشخصية .

السفير المصرى فى الجابون يشكو من ضياع صفقة أخشاب تربو قيمتها على عشرة ملايين دولار ، رغم أن المعامل المصرية قد أكدت جودة الخشب بل وتفوقه على مثيله الأوربى ، ورغم أن أسعار خشب الجابون كانت أقل بنسبة وصلت الى حدود ٤٠ فى المائة ، ورغم أن مصر لم تكن ستدفع لقاء الصفقة عملات دولارية لأنها جزء من صفقة متكافئة تقوم على التبادل السلعى .

فشل الاتفاق رغم أن الجانب المصرى كان قد وقع أوراقه بالأحرف الأولى ، وكانت الحجة هذه المرة أن أخشاب الجابون رغم جودتها ومطابقتها للمواصفات ، تحتاج إلى منشار آلى قيمته ٢٠ ألف دولار على الأكثر ! ! .

ومرة أخرى كل الأسباب ملفقة إلا سببا وحيدا من أجله تهون مصالح الوطن .

لا حل مع البيروقراطية المصرية إلا أن يصدر قرار سياسى واضح يعطى أسبقية الاستيراد من الدول الإفريقية فى سلع بعينها «البن واللحم والأخشاب والشاى» أو أن يتم كسر هذا الاحتكار الحكومى مادام لا يرعى صالح الوطن وأن يفتح الباب واسعا كى يشارك القطاع الخاص فى استيراد هذه المواد .. ولأن القطاع الخاص حريص على ماله ، حريص على ربحه فهو لن يذهب إلى أسواق الأرجنتين وكوستاريكا ، ولكنه سوف يذهب إلى أسواق الجابون والنيجر وأثيوبيا .

مواجهة تحدى

ديون القـــارة

سوف يكون على الرئيس مبارك أن يواجه خلال فترة رئاسته للمنظمة الإفريقية تحديا ثانيا ، يتمثل فى مشكلة الديون الإفريقية بكل أبعادها الخطيرة على كل دول القارة التى تعانى من تدهور بالغ فى مستويات حياة إنسانها .

لأن الديون وفوائدها قد تراكمت إلى الحد الذى يستحيل فيه على معظم الدول - خصوصا الأكثر فقرا والأقل دخلا - حتى إعادة جدولة الدين على مدى زمنى أكثر طولا .

ولأن الموارد قد تضاءلت نتيجة الانخفاض المتتابع والمستمر فى أسعار المواد الأولية ، التى تشكل ٩٠ فى المائة من جملة الصادرات الإفريقية ، بسبب مضاربات الدول الصناعية وإخلالها المتعمد بشروط التبادل التجارى الصحيح .

ولأن الجميع يعانون من عدم وجود فوائض نقدية تكفى لتمويل أى من استثمارات خطط التنمية أو الوفاء بحاجيات الشعوب الأساسية .

وإذا كانت مؤسسات التمويل الدولى - صندوق النقد والبنك الدوليان - قد طرحت بعض التسهيلات المالية الجديدة لمجموعة من دول القارة ، الأكثر فقرا والأقل دخلا ، فإن هذه التسهيلات المحدودة لم توفر لهذه الدول حجم التخفيف المطلوب ، برغم الأرقام التى تقول إن ديون الدول الأقل دخلا فى إفريقيا ، لاتكاد تصل إلى ٧٠ مليار دولار من جملة الديون الإفريقية « ٢٢٠ مليار دولار» ، وبرغم أن هذه الديون هى فى الأغلب ديون حكومية ، لا يتأثر بخفض قيمتها النظام المالى الدولى .

نعم ، لقد أدركت بعض من الدول الدائنة صعوبة الموقف بالنسبة لدول إفريقية لا تملك قدرة السداد لأن مواردها لم تعد تكفى مواجهة متطلبات الغذاء .

تبنت هذه الدول عددا من إجراءات التخفيف ، كان إبرزها إعلان فرنسا تنازلها الكامل عن كل ديونها الحكومية لدى الدول الأقل دخلا فى أفريقيا ، لكن جوهر المشكلة لم يزل قائما ، لأن الولايات المتحدة لم تزل تعارض تخفيف عبء الديون من خلال خفض أسعار الفائدة أو إلغاء جزء من حجم هذه الديون ، وأقصى

ما تقدمه أن تتم جـدولة الديون على مـدى زمنى أكثر طولا وفقا لحـالة كل دولة على حدة .

رفضت الولايات المتحدة خيارا أكثر سماحة تقدمت به بعض الدول الدائنة ، يقضى بإلغاء ثلث تكاليف خدمة الدين وإعادة جدولة الباقى على فترة استحقاق تصل إلى ١٤ عاما منها ٨ سنوات فترة سماح .

ورفضت خيارا ثانيا ، يقضى بخفض أسعار الفائدة إلى النصف ، وإعادة حساب الدين وجدولته على فترة استحقاق مماثلة « ١٤ عاما » بفترة سماح مماثلة «٨ سنوات» .

وتمسكت بخيار ثالث يقضى بأن يبقى حجم الدين على ما هو عليه ، وأن تبقى الفوائد على أسعارها السابقة على أن تتم الجدولة ضمن فترة استحقاق تصل إلى ٢٥ عاما منها فترة سماح تصل إلى ١٤ عاما .

ولم يكن هذا الخيار الأخير يعنى شيئا سوى زيادة حجم الدين ليصل بعد ٢٥ عاما إلى أرقام فلكية تمثل عبئا فادحا على الأجيال الجديدة ! .

يتمثل الجانب الآخر من مشكلات ديون إفريقيا فى أن كل التسهيلات المطروحة الآن وبرغم تواضعها لم تزل تستبعد مجموعة الدول الإفريقية المتوسطة الدخل والتى تضم مصر و١٦ دولة إفريقية أخرى أهمها الجزائر والكاميرون وتونس والكونجو وساحل العاج وزائير .

والواقع أن ديون هذه المجموعة من الدول الإفريقية المتوسطة الدخل ، تكاد تصل إلى ١٠٨ مليارات دولار من حجم ديون إفريقيا « ٢٢٠ مليار دولار » لكن معظم هذه الديون حكومية ، تسمح للدول الدائنة إن أرادت بأن تقدم مبادرات حقيقية لخفض عبء المديونية عن كاهل الدول المدينة ، دون أن يؤثر ذلك على اتزان النظام المالى الدولى .

إن الأمر يختلف هنا عن ديون أمريكا اللاتينية التى هى فى الأغلب ديون مصرفية تجارية ، سوف تتأثر بخفضها مصارف وبنوك عالمية ضخمة قد يؤدى إفلاس بعضها إلى اهتزاز النظام المالى الدولى .

والغريب أن تتعسف الدول الدائنة إزاء ديون هذه الدول المتوسطة الدخل التى تتوافر فيها امكانات عديدة للنمو الاقتصادى وقدرات مناسبة على تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادى ، فضلا عن مواردها المتنوعة التى تسمح بتدفقات مالية يمكن أن تساعدها على عبور أزمتها الاقتصادية الراهنة .

إفريقيـا تختـار
من يدافع عنهـا

اختارت إفريقيا مبارك كى يكون مدافعا عن قضية ديونها ، ديون الدول الأكثر فقرا والأقل دخلا وديون الدول المتوسطة الدخل التى لا تزال مستبعدة من أى خطط تستهدف تخفيف أعباء المديونية .

اختارت إفريقيا مبارك مدافعا عن قضية الديون ، اتصالا مع جهده الذى لا يكل فى المحافل الدولية وحواراته مع الأمريكيين ومباحثاته مع الأوربيين حول قضية ديون العالم الثالث ، وفوضته أن يواصل جهوده فى هذه الدوائر جميعا من أجل عقد مؤتمر دولى يجمع الدول الدائنة والمدينة .

ساندت إفريقيا أيضا المبادرة الرباعية التى دعا إليها مبارك وراجيف غاندى وعبـده ضيوف والرئيس المكسيكى كممثلين عن قارات آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ، تلك المبادرة التى أعلنها القادة الأربعة فى باريس خلال انعقاد مؤتمر الدول الغنية السبع .

وكعادته كان مبارك صريحا وواقعيا وهو يخاطب الأشقاء الأفارقة ، فالدين استحقاق ينبغى أن يتم الوفاء به إلا أن يتعذر ذلك على الدول الأقل دخلا والأكثر فقرا ، هؤلاء ينبغى إعفاؤهم من الديون كاملة ، خصوصا أنها فى الأغلب ديون حكومية ، أما الدول المتوسطة الدخل فمن حقها أن تطالب بتخفيف حقيقى فى أعباء ديونها ، يمكنها من الوفاء بمتطلبات التنمية حتى تستطيع الحفاظ على مستوى مقبول لحياة إنسانها .

أغلب الظن ، أن اجتماعا من الخبراء الفنيين ، الأفارقة والأجانب ، سوف يعقد فى القاهرة مع نهاية أغسطس القادم من أجل وضع توصيف حقيقى لمشكلة ديون إفريقيا وطرح حلول عملية وواقعية يمكن أن تكون مقبولة من كل الأطراف .

والأمر المؤكد أن الرئيس مبارك سوف يحمل قضية ديون إفريقيا ، والتى تمثل ديون مصر جزءا منها ، إلى الدورة القادمة لاجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر القادم ، وهو على ثقة من أن هذا الجهد يمكن أن يسفر فى النهاية عن إسقاط تحفظات الدول الدائنة حول عقد مؤتمر دولى مشترك بين الشمال والجنوب لبحث مشكلات المديونية .

ذلك أن الرئيس مبارك يعتقد أنه رغم التحفظات الراهنة لعدد من دول الشمال الغنية ، فإن مشكلة الديون قد أصبحت عبئا على الضمير العالمى خصوصا أن الأزمة سوف تنال الجميع ، الأغنياء والفقراء ، فالكل فى قارب واحد ، لأن الفقراء إن ازدادت أحوالهم عسرا ، سوف يمتنعون فى النهاية عن الشراء من الدول الغنية ، سوف يتقلص بذلك حجم التجارة الدولية ، الأمر الذى قد يؤدى إلى كساد عالمى وبطالة فى دول العالم الغنى .

استقلال ناميبيا :
التحــدى الثالث

لعل التحدى الثالث الذى يواجه فترة رئاسة مبارك لمنظمة الوحدة الإفريقية يكون فى ضمان أن يتحقق استقلال ناميبيا فى موعده ، عندما تجرى انتخاباتها التشريعية فى أول نوفمبر من هذا العام ، وتنتقل سلطة الحكم إلى الأفارقة ممثلين فى حركة سوابو التى تناضل منذ سنوات طويلة من أجل الاستقلال .

ولأن ثمة مخاوف إفريقية من أن يحاول الحكم العنصرى فى جنوب إفريقيا عرقلة الأمور من خلال أساليب عديدة ، تستهدف إنجاح عناصر موالية له فى الانتخابات القادمة حتى لا تنفرد سوابو بالحكم .

ولأن ثمة مخاوف أخرى من عدم الالتزام بتنفيذ الجدول الزمنى لاستقلال ناميبيا فى المواعيد المحددة ، فسوف يكون واحدا من مهام مبارك خلال فترة رئاسته للمنظمة ، التعاون مع المجتمع الدولى من أجل اتخاذ إجراءات أكثر فاعلية لضمان استمرار عملية استقلال ناميبيا وفقا لخطة الأمم المتحدة التى حددت برامج زمنية لكل الخطوات المطلوب تنفيذها تهيئة ليوم الاستقلال .

وسوف يكون على منظمة الوحدة الإفريقية أن تعمل من خلال رئيسها على تضافر كل الجهود الإفريقية لتقديم المساعدات اللازمة للدولة الجديدة فى مجالات اقتصادية عديدة حتى تتمكن من تقليص اعتمادها على جنوب إفريقيا .

تتصل باستقلال ناميبيا قضية التميز العنصرى فى جنوب إفريقيا ، خصوصا بعد أن أبلغت جنوب إفريقيا ، الأمم المتحدة على نحو رسمى بتجديد حالة الطوارىء فى كل البلاد ، بما يؤكد استمرار سياسات القمع الجماعى والشامل ضد الغالبية السوداء التى تناضل من أجل حقوقها المدنية والسياسية .

فى هذا الإطار ، ثمة اتفاق إفريقى على أن تعقد لجنة تحرير إفريقيا اجتماعها القادم فى القاهرة لكى تنظر فى أمر الضمانات التى لابد من وجودها حتى يتحقق استقلال ناميبيا فى موعده ، ولكى تنظر أيضا مشروع خطة متكاملة تستهدف الضغط على النظام العنصرى فى جنوب إفريقيا من أجل إلغاء الطوارىء والإفراج عن المعتقلين السياسيين وأولهم نلسون مانديلا ، وتوحيد جهود حركات التحرير الوطنى فى الجنوب الإفريقى لمواجهة النظام العنصرى وإلزامه تهيئة المناخ الصحيح لمفاوضات جادة تعيد للأغلبية السوداء حقوقها المدنية والسياسية .

❑❑❑

سوف يكون حدثا له مغزاه التاريخى ، أن يحضر مبارك فى أوائل نوفمبر القادم ، يوم استقلال ناميبيا ، آخر دولة إفريقية يتم استقلالها .

وسوف يكون حضوره تتويجا لدور مصرى عظيم بدأ مع الستينيات ، عندما ساندت مصر حركات التحرر الإفريقى منذ البداية إلى أن استعادت كل الدول الإفريقية استقلالها .

فى النهاية ..

أعرف أن كثيرا من المصريين يشفقون على الرجل من أعباء جديدة فوق أعبائه الضخمة !

أعرف أيضا أن هناك من تساورهم الظنون فى أن يتم ذلك على حساب الداخل ! .

لكن هؤلاء ينبغى أن يدركوا حقائق انتماء مصر الإفريقى .

ومرة أخرى أقول :

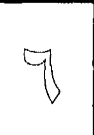
إنه ما من رباط لمصر بأى من دوائر عالمها الخارجى ينبغى أن يسبق أو يعوق رباطها الإفريقى ؛ لأنه ما من رباط لمصر يمكن أن يكون أكثر قوة وعمقا من رباط النيل .

إن المصالح المصرية تطابق المصالح الإفريقية ، فالديون المصرية جزء من ديون إفريقيا ، والتجارة المصرية الإفريقية تستطيع أن تنعش مصر وأن تنعش إفريقيا ، من خلال صفقات متكافئة تتم فيها المبادلة السلعية ، بعيدا عن خطوط النقد الأجنبى ، وبأسعار أكثر واقعية وصدقا .

ثم فى النهاية ، تلك هى إفريقيا التى ناصرت مصر فى أصعب المواقف ، ووقفت إلى جوارها فى كل الظروف ، وهى إذ تختار مبارك اليوم رئيسا لمنظمتها فى فترة تحديات قاسية فهى فى الحقيقة تضع إكليلا من الغار على جبين مصر ، يزيد من وزنها الدولى ومن فاعليتها فى عالمنا المعاصر ومن قدرتها فى الحوار مع كل الأطراف .

المصور - ١٩٨٩/٧/٢٨





٦
مصر وأمريكا ..



الرحلة الأولى :

الاختيار السياسى والاقتصادى لمصر

فى الأغلب سوف تستهدف رحلة الرئيس مبارك القادمة فى فبراير ١٩٨٢ التركيز على العلاقات المصرية الاوربية والامريكية .. ومع ذلك فان المتغيرات الراهنة من حولنا تجعل من الرحلة فى حد ذاتها اجابة عن تساؤلات عديدة ، بعضها مثار بدافع الرغبة المخلصة فى معرفة الحقيقة ، وبعضها مثار بدوافع شكوك لايمكن إغفال مقاصدها .

هناك من يسألون عن استقرار مصر بعد موجة العنف الاسود التى عصفت بالبلاد كعاصفة مفاجئة ، أخذت منا شهيدا شجاعا وعظيما كان قد استطاع أن يصل الى قلوب الملايين فى العالم الغربى ، كما استطاع أن يفتح عقولهم على حقائق الصراع العربى الاسرائيلى ، حتى بات جزءا من يقينهم الآن أن المشكلة الفلسطينية هى قلب نزاع الشرق الاوسط وجوهره .

ربما تكون الرحلة فى حد ذاتها اجابة عن السؤال ، فالرئيس مبارك يغادر بلاده لاول مرة بعد ١٠٠ يوم من توليه ، تدعمه جميع مؤسسات الدولة التى استطاعت أن تضمن انتقالا سلسا للشرعية الدستورية فى ظروف جد عصيبة وصعبة .. والرئيس مبارك يغادر بلاده فى رحلة ١٠ أيام الى عواصم غربية ، تسانده الاغلبية وتسانده الاقلية ، مدعوما من الحزب الحاكم الذى أولاه رئاسته ومدعوما من أحزاب المعارضة ، وهو بهذا المعنى يمثل اجماعا وطنيا واضحا لا يشوبه غموض أو إبهام أو شبهة ادعاء ، والرئيس مبارك يغادر بلاده مدعوما من شعب يرى فيه الامل والقدوة والمثال .. فلتصحبه السلامة فى رحلة الذهاب والعودة .

وبرغم هذه الحقائق التى يعرفها العالم كله يخرج علينا موشى ارينز سفير اسرائيل الجديد فى امريكا وأحد الصقور الذين رفضوا أن يمنحوا اتفاقات كامب ديفيد تأييدهم ليقول قبل وقت قليل من وصول الرئيس مبارك الى واشنطن : « انه يخشى أن يكون للإرهاب الأسود جذور عميقة فى مصر تمكنه من احداث انتقال مفاجىء للسلطة » .

لانريد أن نحجر على أحد حقه فى ابداء الرأى ، ولكننا فقط نود أن نقول للسفير الاسرائيلى فى واشنطن أن يفتى فيما يعلم ، ولو أن موشى ارينز يعرف شيئا عن طبيعة مصر لما سمح لنفسه أن يطلق هذه التكهنات على عواهنها .

ماينبغى أن يعرفه موشى ارينز ، أن ملايين المصريين الذين توجهوا الى صناديق الاستفتاء لاختيار رئيسهم الجديد ، كانوا مدفوعين يومها بعامل واحد ، أن يقولوا بوضوح كامل « نعم » للشرعية و« لا » للارهاب الاسود الذى تمكن من عقول بضع مئات من شبابنا لظروف متداخلة ليس ذلك مجال الحديث عنها . ولم يكن قد بدر من مبارك حتى هذا التاريخ ما جعله بعد ذلك أمل المصريين جميعا ، وما ينبغى أن يعرفه موشى ارينز ان جميع القوى الوطنية فى مصر يمينا ويسارا ووسطا قد توجهت مختارة الى صنايق الاستفتاء برغم المشاكل المثارة بينها فى ذلك الحين لتقول فقط ، انها تسقط كل خلافاتها ، لان الوطن فى خطر ولأن الإرهاب الأسود لاينبغى أن يسود ولأنه قد آن الأوان لاقتلاع بثوره .

ولو أن موشى ارينز يعرف جيدا ، لعرف أن مصر على احساسها العميق بالدين كانت دائما ترفض الكهنوت وكانت ترفض أن تصوغ عقلها السياسى على أساس من أفكار الحق الالهى أو الحق التوراتى .

المصريون باختصار يفهمون الدين فى يسر وسماحة ، ولن تحكمهم حكومة دينية أو أتوقراطية باسم الدين أو الحق الإلهى .

مصر ليست إيران أيها السفير .

❑❑❑

هناك من يسألون عن الاختيار السياسى والاقتصادى الراهن لمصر . وهل تعود مرة أخرى الى فلسفة الستينيات ، وهل تنحسر موجة الانفتاح الاقتصادى لأن المصريين يعانون من بعض بؤر الفساد التى صاحبت هذه الموجة .

سوف تكون الفرصة متاحة أمام الرئيس مبارك فى اجتماعه مع المسئولين ورجال الاعمال الأوربيين والأمريكيين ليؤكد مرة أخرى ، أن مصر لن تنطوى على نفسها وراء أسوار العزلة الاقتصادية والسياسية ، لأن مصر قد حددت اختيارها

السياسى الراهن على ضوء تجربة طويلة ومريرة .

مصر اختارت الديموقراطية القائمة على تعدد الأحزاب ، لأنها قد جربت طويلا مخاطر النظام الشمولى مهما حسنت نواياه ، كذلك حددت مصر اختيارها الاقتصادى فى ضرورة تعاون القطاعين العام والخاص من أجل النهوض بالتنمية ، لان الاقتصاد المصرى لا يستطيع أن ينهض على ساق واحدة .

وإذا كانت هناك بعض الظاهرات السلبية التى صاحبت موجات الانفتاح الأولى ، فذلك أمر طبيعى ، لأن الانفتاح يأتى بمشاكله الجانبية قبل أن يعطى ثماره الصحيحة فالذين يأتون مع الموجة الأولى هم الطفيليون وسارقو أقوات الشعب وراغبو الكسب العاجل والسريع ، واذا كان فى مصر الآن وقفة صارمة ازاء هؤلاء فلكى نحمى الاستثمار الحقيقى والرأسمالية الوطنية الصحيحة ولكى نوجه كل الإمكانات الى مشاريع الإنتاج والتنمية التى يحتاج اليها الوطن والتى تفيد الأغلبية العظمى من المواطنين ، دعما للاستقرار والاستمرار .

❑❑❑

هناك من يسألون عما سوف يكون بعد أبريل القادم ، خصوصا أن العرب تواقون الآن الى أن يعودوا لمصر أو تعود اليهم .

وسوف يكون فى وسع الرئيس مبارك أن يزيل الالتباس المقصود حول هذه القضية .

لأنه إذا كان العرب برغم اختلافهم حول الوسائل يكادون يجمعون الآن على أن التسوية السلمية هى الحل الأمثل للنزاع العربى الإسرائيلى فإن ذلك يعنى صحة الاختيار المصرى .

ولأن عودة مصر الى عالمها العربى ضمان ضد التمزق الراهن والذى هيأ الفرصة للاستقطاب بين عالمين متنافرين .

ولأن مصر ترى أن العلاقات العربية المصرية لابد أن تعاد صياغتها على أسس أكثر واقعية وأكثر ادراكا لحقائق العصر .

ولأن مصر تؤكد بكل الوضوح أن علاقاتها العربية لاينبغى أن تكون على

حساب مسيرة السلام التى كانت بالفعل ، اختيارا لكل المصريين وليس اختيار فرد بعينه خصوصا بعد أن ثبت جدواها رغم كل الصعاب .

❑❑❑

هناك من يسألون أخيرا عما اذا كانت العلاقات المصرية الأمريكية سوف تتراجع خطوة الي الوراء لأن إحساسا جارفا بالذات والوطن ينبعث الآن داخل نفوس المصريين أو لأن مصر عازمة على أن تعود لدور أكثر إيجابية فى إطار عدم الانحياز ، أو لأن مصر تبدو الآن غير عازفة عن إقامة علاقات طبيعية مع القطب الثانى فى العالم ، الاتحاد السوفييتى .

هؤلاء عليهم أن يعرفوا أن العلاقات الممتازة بين مصر والولايات المتحدة تستند الى رصيد ضخم يؤهل لمزيد من تقدمها ، ليس فقط لأن الأمريكيين كما أكدت كل الخبرات هم أكثر الأطراف المعنية ، قدرة على المشاركة الإيجابية فى جهود السلام وليس فقط للمعونات الاقتصادية الضخمة التى ساعدت الاقتصاد المصرى كما ساعدت على تحديث قواتها المسلحة ، بل لأن خبرة حرب ٥٦ لا تزال عالقة بأذهان المصريين ولأن مصر موقعا ومكانا لابد أن تسعى دائما الى علاقات وثيقة بالغرب ولان المصالح المتبادلة مابين عالمها العربى والولايات المتحدة مصالح ضخمة وهائلة ، لان العالم كله يتوجه الى نوع من الاعتماد المتبادل ولان الاختيار الديموقراطى الراهن لمصر يقرب المسافات .

والعلاقات الممتازة مع الولايات المتحدة لاتتناقض مع دور أكثر ايجابية لمصر فى عالمها غير المنحاز ، لأن وجود مصر المؤثر فى هذه الكتلة يعنى مزيدا من الحرص على نقائها وهويتها .

والعلاقات الممتازة مع الولايات المتحدة لاتتنافر مع علاقات طبيعية مع الاتحاد السوفييتى ، إذا كان شرط العودة احترام الإرادة المصرية وعدم التدخل فى شئون الآخرين .

المصور - ٢٩ / ١ / ١٩٨٢

تساؤلات واشنطن
ومتطلبات القاهرة

إن كان لى أن اختصر مهمة الرئيس مبارك فى بضعة سطور فإن فى وسعى أن أقول إنه ربما أبرز ماحققه الرجل فى مهمته هو أنه استطاع رغم سحب من الضباب تم افتعالها قبل الزيارة أن يؤكد على استمرار واستقرار النهج الأساسى فى السياسة المصرية وأن يؤكد فى نفس الوقت على الذات الوطنية ، على حق الاختيار المصرى بدافع الاولويات المصرية وحدها

قبل الوصول الى وشنطن ، كانت الصحافة الامريكية قد أسهمت فى خلق جو من التساؤلات حول سياسة الرئيس المصرى الجديد ، الذى يبدو عازفا عن أن يربط مصير بلاده الى عجلة الولايات المتحدة حريصا على نهج متميز فى علاقات البلدين يختلف عن النهج الذى سارت عليه إبان حكم الرئيس الراحل أنور السادات .

كانت الكريستان ساينس مونيتور قد ذهبت الى التوقع بأن الزيارة إشارة لبدء صداقة « باردة » مع واشنطن لأن الرئيس مبارك يبدو حريصا على إقامة علاقة أقل التصاقا عن تلك العلاقة التى كانت قائمة أيام حكم الرئيس الراحل ولأنه لن يكون هذا الرجل الذى يقول « نعم » دائما .. وكانت الواشنطن بوست ترى أن الزيارة سوف تكون بالغة الأهمية فى تحديد ما إذا كانت مصر سوف تمضى فى علاقاتها مع واشنطن على نفس الخط « المتطابق » الذى سارت عليه خلال السنوات الماضية أم أنها سوف تأخذ خطا أكثر استقلالا ، على حين قالت صحيفة « وول ستريت جورنال » إنها تتوقع أن تساعد الزيارة على توضيح صورة مصر مابعد السادات خصوصا أن الرئيس مبارك قد أدخل على سياسات مصر « بعض التغييرات » التى أثارت عديدا من التساؤلات حول مسيرة مصر القادمة ..

كانت الاسئلة المثارة فى واشنطن قبل وصول الرئيس مبارك :

١ - لماذا عمدت مصر الان الى شراء ٢٠ من طائرات الميراج ٢٠٠٠ الفرنسية وهل يعنى أن مصر الحريصة على تنويع مصادر سلاحها تعود مرة أخرى الى تنويع مصادر السلاح ، لأنها ترى « الآن » خطورة الاعتماد الكامل على

الولايات المتحدة أو لأنها ترى « الآن « أن عليها أن توازن علاقاتها « الاطلنطية » بعلاقات « أوربية » وثيقة خصوصا مع فرنسا التى تسـعى « الآن » الى كسب صداقة مصر بعد أن أكدت أحداث الشرق الأوسط والعالم العربى على وجه الخصوص ، أن مصر سوف تبقى بحكم الموقع والتاريخ والدور الرائد مفتاح الطريق الى العالم العربى و الشرق الاوسط والقارة الافريقية ؟ .

٢ – ماهو المغزى « الآن » من عودة الخبراء السوفييت الى مصر ، وهل تكون عودة ٦٦ خبيرا سوفيتيا مقدمة لإعادة العلاقات الطبيعية وتبادل السفراء مع موسكو ، سعيا الى معادلة النفوذ الامريكى الذى زاد فى مصر أخيرا ، ولماذا يبدو الرئيس مبارك عازفا عن الهجوم على الاتحاد السوفييتي أو التنديد المستمر به على نحو ما كان يفعل الرئيس السادات فى كل مناسبة ؟ .

٣ – لماذا أعلنت القاهرة بعد ساعات من مغادرة الرئيس مبارك بلاده فى رحلته الى أوربا وأمريكا عن فتح الحدود المصرية الليبية وهل يعنى ذلك أن القاهرة قد غفرت للعقيد القذافى كل خـطاياه الســابقة برغم أنه لايزال على سياساته فى تشجيع جماعات الإرهاب الدولى ؟ .

٤ – وأخيرا .. لماذا هذا الإلحاح والحنين المتزايد من جانب مصر الى العودة الى دورها الرائد ضمن مجموعة عدم الانحياز التى يسعى السوفييت الى تمييع هويتها المستقلة من خلال أدوار عدد من الدول الأكثر ارتباطا بموسكو ؟ .. وهل يعنى هذا الإلحاح أن مصر تسعى فى ظل مبارك الى إعادة التوازن لحياد السياسة المصرية ازاء الكتلتين الشرقية والغربية ؟ .

وإنصافا للحقيقة فلقد كان هناك من المعلقين الأمريكيين الذين رأوا فى هذه التساؤلات نوعا من التغير الطارىء على سياسات مصر ازاء الولايات المتحدة ! لكنهم آثروا أن يفسروا ذلك بدوافع انبعاث « الذات الوطنية » فى مصر التى ربما يكون فى تشجيعها مايؤدى الى علاقات أكثر ثباتا وأطول أمدا وإن لم تكن أكثر التصاقا .. الأمر الذى يتطلب من الدبلوماسية الامريكية أن تكون أكثر ذكاء وحنكة وإدراكا خصوصا أن علاقات البلدين تستند الآن الى مصالح حيوية للطرفين تكفل ضمان استمرارها وتقدمها .

كان هناك أيضا بعض المعلقين الذين حاولوا أن يفسروا هذه « الرموز » الجديدة فى سياسة مصر ازاء الولايات المتحدة على أنها تعكس - رغم عمق العلاقات وتميزها - نوعا من عدم الارتياح المصرى إزاء إحجام الولايات المتحدة الدائم والملحوظ عن اتباع سياسة أكثر حزما فى مواجهة مغامرات الاسرائيليين فى المنطقة ، ونوعا من الضيق المصرى إزاء عدم قدرة الادارة الامريكية الراهنة على اتباع سياسة واضحة ومحددة إزاء أزمة الشرق الأوسط ، خصوصا أن إحدى المجلات المتخصصة فى شئون الشرق الاوسط قد نشرت - أيضا - قبل وصول الرئيس مبارك تقريرا يقول إن الفريد أثرتون السفير الامريكى فى القاهرة يعتقد أن القيادة المصرية الجديدة تقوم الآن بعملية تقييم شامل لمدى ماسوف تكون عليه درجة ارتباط القاهرة بواشنطن فى المرحلة القادمة ، وقالت المجلة إن أثرتون نفسه يعتقد أن الرئيس مبارك فى رحلته القادمة سوف يكون له تأثيراته الجوهرية على مستقبل علاقات البلدين .

وبرغم تباين هذه التحليلات وتجاوزها لبعض من حقائق الصورة ، فلقد كان يمكن تفسيرها فى اطار الاجتهاد المشمول بحسن النوايا ، لولا تلك السموم التى كانت تحملها عن قصد وعناية بعض الاراء التى خرجت من اسرائيل تزرع الشك والريبة فى مستقبل العلاقات المصرية الامريكية وفى مستقبل السلام ؛ لأن مصر كما ترى هذه الدوائر تريد الخلاص من ارتباطها بالغرب ! لأنها تسعى الى تحسين علاقاتها مع السوفييت ! ولأنها عازمة على العودة الى الدول العربية ! حتى لو كان ثمن العودة التخلى على اتفاقيات كامب ديفيد وتجميد مسيرة السلام .

.. وبعيدا عن ذلك السؤال الفج ! ماذا فى مصر بعد ٢٥ ابريل القادم ؟ والذى كان واضحا أن الدوائر الوثيقة الصلة باسرائيل لاتزال تلح عليه برغم تأكيدات القاهرة المتتابعة والمتلاحقة ، كان واضحا أن جانبا كبيرا من المنظور الامريكى لمباحثات مبارك فى واشنطن يتعلق بهذا السؤال المباشر ، ماذا يمكن أن يطرأ على العلاقات المصرية الأمريكية فيما بعد السادات وهل يمكن أن يعكس المسلك الشخصى المختلف للرئيس الجديد نوعا من التغيير فى علاقات البلدين ؟ .

❑❑❑

على الجانب الاخر ، كان واضحا أن تساؤلات واشنطن يقابلها « مطالب أساسية » من القاهرة ، تشكل المنظور المصرى لمهمة الرئيس مبارك فى واشنطن وتعطى لهذه الرحلة التى يقوم بها بعد ٤ أشهر فقط من توليه مغزاها الحقيقى .

أول هذه المتطلبات ، أن تتفهم واشنطن بروح من الصداقة تترفع عن الشكوك المثارة جزافا ، أن الاستجابة الكاملة ، لدواعى « القرار الوطنى ومتطلباته » ، لاتعنى على وجه الاطلاق التقليل من أهمية العلاقات المصرية الامريكية وامتيازها الخاص أو العودة بهذه العلاقات خطوة الى الوراء ، على العكس فإن الاستجابة الموضوعية لمتطلبات الإرادة والقرار الوطنى هو ضمان الاستمرار الحقيقى لصحة هذه العلاقات وتقدمها ، لأن مايخدم العلاقات الصحيحة بين الأصدقاء ، ليس الطنطنة أو المبالغة فى التظاهر أو افتعال الخصومات أو التبرع المجانى بحملات الهجوم لإظهار المساندة والالتصاق أو إهدار المصلحة الوطنية بدوافع الحساسية ، والخوف من سوء الفهم ، بل يخـدم هذه العلاقات التفهم الموضوعى لحدود الارادة الوطنية ومتطلباتها فى الداخل .

ثانيا : أن العلاقات المصرية الامريكية تستطيع أن تكون نموذجا فى علاقات الدول الكبرى بغيرها من الدول ، اذا ما استطاعت أن تكون إضافة بناءة فى خدمة أمن العالم وسلامه واستقراره ، لامجرد جزء من « لعبة توازن القوى » ، وإذا ما استطاعت الإسهام فى إيجاد حلول للمشاكل التى تزيد من توتر عالمنا لا أن تكون فقط مجرد جزء من لعبة « إدارة الازمات » وبالتالى فإن الاستقطاب الدولى الراهن لا يسعف حاجتنا الى عالم أكثر استقرارا ، وكذلك سباق التسلح بين القوتين العظميين ومن ثم فإن الوصول الى « اتفاق أمريكى سوفييتى » حول الحد من التسلح أمر تحبذه مصر وتعطيه تأييدها .

ثالثا : أن مصر مفتاح الاستقرار ومربط الأمن فى المنطقة ، ومن ثم فان مصر القوية هى التى تستطيع أن تضمد جراح المنطقة ، كما تستطيع أن تسهم فى مقاومة عناصر التهديد . والتدخل الخارجى ، والسلام مع اسرائيل لايعنى إهدار طاقات مصر وقدراتها الدفاعية لانه مامن بلد آخر فى العالم أكثر تأهيلا وقدرة على مساندة أشقائه العرب والأفارقة عند الحاجة ، ولان أى « قوات أجنبية » « قادمة من

الخارج » مهما حملت من أسماء لاتستطيع أن تقوم بهذا العبء كما أن الإلحاح على أية « قواعد عسكرية » فى هذا المجال لن يفيد شيئا ، هذا درس العام الماضى الذى وضح كالنهار للجميع .

رابعا : أن عدم الانحياز هو انتماء مصر الحقيقى وليس لأحد أن يأخذ هذا الجهد على أنه نقيض للصداقة المصرية الأمريكية أو لعلاقات مصر الغربية ، واذا كانت حركة عدم الانحياز قد عانت فى الماضى القريب من مصاعب جمة أفقدتها قدرا كبيرا من فاعليتها تحت « ضغوط القوى الاعظم » وبسبب بطء الاستجابة للمتغيرات الدولية المتسارعة فإن عودة مصر الى دورها المؤسس سوف يسهم فى إعادة النظر فى دورها الاستراتيجى فى عالم اليوم وهو جهد تقوم به مصر الآن بالاشتراك مع الهند ويوجوسلافيا .

خامسا : أن العلاقات المصرية الأمريكية الوثيقة هى الآن جهد مشترك بين شعبين كما أنها اختيار يقوم على أساس المصالح المتبادلة ، وليس رهنا بالاشخاص مهما يكن تأثيرهم على المجتمع . وإذا كانت روابط العلاقات بين البلدين تكمن الان فى الدور الأمريكى كشريك كامل من أجل سلام المنطقة واستقرارها وفى المساعدات الاقتصادية لمصر ، فإن مما يزيد هذه الروابط قوة :

● أن يدرك الأمريكيون أن لافرار من مواجهة المشكلة الفلسطينية وأنه قد آن الأوان لحوار فلسطينى أمريكى .

● أن مقابلة الضغوط الاسرائيلية على الولايات المتحدة لايمكن مواجهتها بتجميد المشكلة أو بالتوجه الى مصر سعيا الى مزيد من التنازلات لأن مصر لم تعد تملك مايمكن التنازل عنه .

● أن التوجة الحقيقى لدور الشريك الكامل هو فى العمل على كبح جماح الجانب الاسرائيلى وفى دور أكثر وضوحا وحزما .

● أن مصر وإن كانت لاتطمع فى معاملة اقتصادية على قدم المساواة مع الاسرائيليين الذين لهم مطلق التصرف فى توجيه بنود المعونة وفق الاولويات التى يقررونها ودون عوائق بيروقراطية كثيرة إلا أن مصر ترى أن مزيدا من المرونة سوف يسهم فى قدرة استيعاب مصر على برامج المعونة ، خصوصا أن هذه القيود قد

ضيقت قدرة الاستيعاب المصرية حتى أن الفائض لها من القروض المتاحة للاستخدام والتى لم يتم استخدامها قد وصلت الى ٢ر٢ مليار دولار .

❑❑❑

تلك هى عناصر الرسالة الجديدة التى حملتها مهمة مبارك الى واشنطن .

والواقع أن الرسالة لم تكن سهلة أو يسيرة .. ربما ، لأنها جاءت فى أعقاب انتقال السلطة فى مصر ومن قيادة جديدة ، وان كانت تحافظ على الاختيارات الأساسية المصرية تأكيدا على « الاستمرار والاستقرار » الا أن لهذه القيادة رؤيتها الخاصة وأولوياتها المرتبطة « بالذات الوطنية » ، أو « بالداخل أولا » وقبل أى شىء اخر .. ربما لان المهمة جاءت فى أعقاب ممارسات مصرية جديدة فى الداخل أسهمت أطراف أخرى فى تضخيم آثارها وإعطاء أبعاد مغايرة لمقاصدها الأصلية على نحو ماحدث فى قضية الخبراء السوفييت .. ربما أيضا لهذا التزامن فى التوقيت بين ضرورة الرسالة وأهميتها وحرص الأمريكيين على أن يسبروا غور الرئيس الجديد .. وربما لان الاسرائيليين ألحوا فى العالم أجمع على هذا السؤال الفج ماذا فى مصر بعد أبريل القادم ؟ .

وفى الأغلب فإن هذه العوامل قد حشدت مناخا مثيرا من التوقع فى العاصمة الامريكية ، عندما وصلها الرئيس مبارك قادما من باريس حيث لقى هناك دفئا حارا وتفهما كاملا ، بل ربما سعادة غامرة بموقفه الواضح إزاء قضية الحكم الذاتى الكامل للفلسطينيين وإزاء نهجه الراهن مع الأشقاء العرب المختلفين .

ماذا سوف يكون الحال فى واشنطن ؟ .

لقد عانت السياسة الاوربية خصوصا الفرنسية طويلا من حرج الاختيار بين مصر ، على إدراكهم الكامل لدورها الذى لا يستطيع أحد إغفاله أو تجاهله ، و بين التشنج العربى الذى زادت الحزازات الشخصية من حراراته ، وهذا التعقل الذى يبديه العرب الآن إزاء الموقف المصرى وإزاء مبارك ، قد أسهم كثيرا فى اسقاط دوافع الحرج الذى ربما ارتبط به حجم معاملاتهم الضخمة مع الدول البترولية العربية .. والسؤال المطروح فى واشنطن الآن فوق جميع الأسئلة السابقة .

هل تمتد هواجس القلق الى العاصمة الامريكية لمجرد أن أملا عربيا يلوح فى الافق بامكان العودة ! وهل لاتزال واشنطن على تلك الرؤية غير الواقعية إزاء دور محدود لمصر فى عالمها العربى ؟ .

إن جانبا كبيرا من نجاح المهمة ووضوح الرسالة دون لبس فى الفهم ، سوف يتوقف دون شك على أداء الرئيس المصرى الجديد هنا ، خصوصا أن السادات كان قد استطاع بالفعل أن يصل الى قلوب الأمريكيين ، وأن يجسد لرجل الشارع الأمريكى وللبيت الأمريكى ، مثال القيادة التى افتقدوها منذ اغتيال الرئيس كنيدى وحتى تولى رونالد ريجان مهام الرئاسة .

□□□

منذ اللحظة الاولى لهبوطه الى العاصمة الأمريكية اختار مبارك أن يكون نفســه ، يختصر الطريق الى الهدف ، لايغلف رؤيته بغطاء من السكر ، يقول آراءه باختصار حاد وواضح ، تتلاشى فى وضوحه وصراحته وأدائه الطبيعى المسافة بين شخصة الطبيعى وأداء الرئيس « يقدم شعبه على ذاته . فالقضية ليست فردا أو نخبة . القضية فى وجهها الحقيقى مصر بموقفها ، بمكانتها ، بدورها الرائد فى المنطقة ، بشعبها الذى يربو على ٤٤ مليون نسمة » .. هكذا تكلم ريجان فى جلسة المباحثات .

وحتى فى كلمة الاستقبال الحافل الذى جرى له فى إحدى قاعات البيت الأبيض لأن المطر كان ينهمر شديدا فى الخارج كان حريصا على أن يحدد جدول أعمال ونقاط مباحثاته مع الرئيس ريجان .

● أن عظمة الولايـــات المتـحدة لاتكمن فى القـوة وحدهـا ولكن أن يكون القوى عادلا ، حتى يكون الضعيف آمنا ، وبذلك يمكن الحفاظ على السلام .

● أن مفتاح السلام وجوهر المشكلة هو القضية الفلسطينية ، تلك حقيقة ينبغى مواجهتها بوضوح كامل فى الرؤية .

● أن الحل العادل ينبغى أن يقوم على أساس من الاعتراف المتبادل لأن لكل من الاسرائيليين والفلسطينيين الحق فى هويتهما الوطنية بعيدا عن السيطرة والخوف .

● أن أحدا لايستطيع أن ينكر حق تقرير المصير للفلسطينيين ، بل ان ذلك هو أعظم ضمانات الأمن الأسرائيلي

● أن على الولايات المتحدة أن تبدى تفهما أكثر وضوحا لحقوق الفلسطينيين وأن تبادر بإجراء الحوار معهم ، وواجب الرئيس الأمريكي الا يخيب توقعات هؤلاء الذين يتوقعون من الولايات المتحدة أن تكون كحامية للحرية وصانعة للسلام .

وفى جلسة مباحثاتهما المشتركة بدأ الرئيس الامريكي حديثه ، قائلا إنه يتفهم ويمتدح تلك الإجراءات الأخيرة التى اتخذها الرئيس مبارك فى الداخل والتى أشاعت مناخا من الارتياح ساعد على تجميع القوى الوطنية بصورة أدهشت كل المراقبين .

قال الرئيس الأمريكي أيضا ، إنه يعرف موقف مصر الواضح من قضية القواعد الأجنبية وأن الولايات المتحدة لم تكن راغبة أبدا فى أى وجود عسكرى ثابت فى المنطقة ولكنها سعت الى الاتفاق على بعض الترتيبات التى تمكنها من ضمان أمن دول المنطقة خصوصا مع الخطر المتزايد عليها بسبب التدخل السوفييتى ، الذى يسعى الآن الى توسيع سيطرته على نحو ماحدث فى أفغانستان ، وبولندا .

وقال الرئيس الأمريكي إنه يعتقد أن الفرصة لم تزل قائمة لإمكان إنجاز اتفاق بمبادىء الحكم الذاتى يضع الخطوط العريضة التى يمكن أن تكون عليها تلك الفترة الانتقالية التى نصت عليها اتفاقيات كامب ديفيد وأنه مع عدم تمسكه بإبرام الاتفاق قبل ابريل القادم فإنه يرى أن إنجاز الاتفاق على وجه السرعة ، سوف يساعد كثيرا على توجيه جهودنا نحو إقامة السلام الشامل فى المنطقة مع عزم الولايات المتحدة على أن يستمر دورها كشريك كامل فى هذه المباحثات .

قال الرئيس الأمريكي أيضا إنه يعرف أن الإدارة الأمريكية السابقة ممثلة فى الرئيس كارتر ، كانت قد قدمت وعد أمريكيا بأن يسير برنامج المعونة لمصر ، بنفس الترتيبات التى يسير عليها برنامج المعونة لإسرائيل ، حيث تقل قيود البيروقراطية وتزداد قدرة الطرف الآخر على التصرف فى بنود المعونة وفق الاولويات المتاحة .

❑❑❑

ثم تكلم الرئيس مبارك مؤكدا على الحقائق التالية :

أنه يرى أن مقاومة التهديد الخارجى فى المنطقة ، أيا كانت صوره إنما تكون أولا وأخيرا بتقوية دول المنطقة ذاتها ، ومساعدتها على أن تكون لها قوة الردع الكافية التى تمكنها من حماية أمنها الخارجى من كل صور التهديد الخارجى، وأنه يشك كثيرا فى إمكان أن تكون القواعد الأجنبية عاملا مساعدا على ذلك ، خصوصا فى العالم العربى ، حيث تجلب القواعد العسكرية الكراهية على هؤلاء الذين يقبلونها وأولئك الذين يريدونها على السواء .

وتحدث الرئيس مبارك عن الموقف فى السودان ، مؤكدا أن مساندة السودان بتقوية قوة دفاعه ، ومساعدته على اجتيازه الأزمة الاقتصادية الراهنة ، ربما يكون أكبر أثرا فى استقرار المنطقة من أى شىء آخر ولكن المشكلة أنه يرى أن الاستجابة الامريكية لمطالب السودان محدودة وغير سريعة .

كذلك أثار الرئيس مبارك مع الرئيس الامريكى قضية تحديث القوات المسلحة المصرية ، خصوصا بعد أن انتهى العمر الافتراضى لعدد من معداتها ، مؤكدا للرئيس الامريكى أن مصر القوية هى بالتأكيد عامل ضمان لاستقرار المنطقة ، لانه ما من بلد اخر يستطيع أن يلعب هذا الدور ، وما من دولة عربية أو إفريقية يمكن أن تقبل المساعدة العسكرية عند الضرورة والحاجة من خارج مصر . وقال الرئيس مبارك أن الاولويات الاقتصادية فى الداخل وضروراتها لاتساعد كثيرا على الوفاء بالمتطلبات الحيوية والعاجلة للقوات المسلحة وكذلك برنامج المعونة العسكرية الامريكية الراهن ، وأن مزيدا من القروض يعنى مزيدا من العبء على المستقبل ورد ريجان قائلا ، إنه يتفهم تماما تلك المتطلبات العاجلة وأن الادراة الامريكية سوف تحث الكونجرس على زيادة المعونة العسكرية لمصر بـ ٤٠٠ مليون دولار فى شكل منح غير قابلة للسداد لتمويل متطلبات مصر من السلاح الأمريكى وبالتالى فان برنامج المعونة لتحديث القوات المسلحة المصرية سوف يرتفع عام ٨٣ الى ١٣٠٠ مليون منها ٤٠٠ مليون فى شكل منح غير قابلة للسداد .

وقال الرئيس الامريكى إنه طلب الى وزير ماليته دونالد ريجان أن يبحث مع الوفد الاقتصادى المصــرى كل المعوقات التى تحــول دون أن تكــون المعونة لمصر « ١١٠٠ مليون دولار » أكثر فاعلية وأثرا . وأنه يوافق على ملاحظات الجانب المصرى

حول ضرورة تخفيف القيود البيروقراطية ، ومنح المرونة الكافية التى تزيد من قدرة مصر على استيعاب هذه القروض .

مساء نفس اليوم كان الوفد الاقتصادى المصرى يجلس الى وفد أمريكى برئاسة دونالد ريجان وزير المالية الأمريكى ، حيث حدد الجانب المصرى شكواه من التعقيدات البيروقراطية فى ٣ محاور أساسية :

أولا : ضرورة التعجيل باستخدام المبالغ المقررة باختصار تلك المراحل الطويلة التى تتطلبها موافقة الجانب الامريكى على المشروع والتى تصل فى بعض الاحيان الى عامين ، على نحو ماحدث فى مشروع بناء محطة جنوب القاهرة والالتزام الكامل بالمدة التى حددها البرنامج للموافقة على المشروع من ٦ الى ٩ أشهر على الاكثر ان لم يكن من السهل اختصارها .

ثانيا : ضرورة المرونة بحيث يكون التمويل الأمريكى على أساس القطاعات المتكاملة وليس على أساس المشروع الواحد ، الأمر الذى يعطى للجانب المصرى فرصة نقل الاعتمادات المقررة الى المشروعات الجاهزة للتنفيذ بدلا من تجميد هذه الاعتمادات لأن المشروع الواحد لم يستوف كل عناصر الدراسة .

ثالثا : تخفيف القيود على استيراد السلع ذات الطبيعة العاجلة .

وبالفعل لقى الجانب المصرى تفهما لهذه المطالب أكثر وضوحا عن ذى قبل خصوصا أن المطلوب من الجانب المصرى رفع قدرة استيعاب بنود المساعدات الى نسبة ١٥٠ فى المائة حتى يمكن استيعاب القروض التى تخلفت عن العام الماضى والتى لم يستطع الجانب المصرى استيعابها بسبب هذه التعقيدات « ٢ر٢ مليار دولار »

❑❑❑

كان مسلك الرئيس مبارك تجاه المشكلة الفلسطينية واحدا من الأمور التى تتوق واشنطن الى سبر أغوارها ، خصوصا أنه لم يذكر فى كلمته التى ألقاها فور وصوله الى البيت الابيض شيئا عن اتفاقات كامب ديفيد ، وإنما تحدث عن الفلسطينيين ٣ مرات .. مطالبا بإجراء الحوار الفلسطينى الأمريكى « دون الاستبعاد المسبق لاى من الأطراف » تحت أى دعاوى ، لأن الحوار سوف يشجع قوى الاعتدال فى الجانب الفلسطينى .. مؤكدا فى نفس الوقت على حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى لان أحدا لايملك إنكاره عليهم .. مقترحا بذل الجهود الفورية لتحقيق

الاعتراف المتزامن والمتبادل ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين لأن لكل من الشعبين حقه المشروع فى الأمن والهوية الوطنية .

وكان واضحا أيضا أن الرحلة الأخيرة التى قام بها الكسندر هيج الى المنطقة قبل أيام من مهمة مبارك قد أكدت للجانب الأمريكى أن القضية فى المنظور المصرى الراهن ، ليست مجرد السعى الى إعلان مبادىء للحكم الذاتى قبل ٢٥ أبريل القادم ، ركضا وراء مطالب الإسرائيليين .. ولكن القضية الحقيقية هى فحوى هذا البيان المنشود ومدى الاضافة التى يستطيع أن يقدمها على طريق السلام الشامل ، والى أى حد يمكن أن يكون عامل تشجيع لتوسيع نطاق عملية السلام بحيث تشمل أطرافا أخرى أولها الطرف الفلسطينى .

بل لقد استخدم الرئيس مبارك فى مباحثاته مع الرئيس ريجان نفس الكلمات التى استخدمها فى لقائه مع نادى الصحافة الأمريكى عندما قال إنه ربما يكون الأفضل ، الا يصدر أى بيان على الاطلاق من بيان يزيد من تعقيد المشكلة ولا يقدم ما يشجع الآخرين على المشاركة .

□□□

وبذات الوضوح قال الرئيس مبارك لوزير الخارجية الأمريكية الكسندر هيج عندما اجتمعا معا فى الخارجية الامريكية بعد لقائه مع ريجان « ليس لدى مصر الآن أى تنازلات لايمكن أن تقدمها من أجل هذا البيان المنشود ، ولقد قدمت مصر كل التنازلات التى تستطيعها فى اتفاقات كامب ديفيد ، ونحن لانملك الان شيئا لأنه ليس من حقنا أن نتصرف فيما لا نستطيع ولانملك .. مستر هيج أنصحك أن تغض النظر عن هذا الموضوع »

وبرغم أن الطرفين قد اتفقا على أن يواصل مبعوث الكسندر هيج مع بداية مارس محاولاته فى جهد مكوكى بين مصر واسرائيل ، فإن رؤية واشنطن الان قد أصبحت واقعية خصوصا أن جهود التوصل إلى حل مقبول لم تسفر حتى الآن عن شىء ذى بال ؛ لأن الإسرائيليين وإن كانوا قد ألحوا إلى إمكان قبول زيادة محدودة فى أعضاء المجلس التشريعى للحكم الذاتى الا أنهم يصرون على حق الفيتو أو مشاركة المجلس سلطاته فى ٤٨ من مجالات اختصاصه تبدأ من حق اصدار طابع

البريد إلى الأمن الداخلى مرورا بسلطة المجلس التشريعية على الأرض والمياه !.

❑❑❑

ربما كان واحدا من أهم لقاءات الرئيس مبارك فى العاصمة الأمريكية لقاؤه مع رجال الكونجرس الأمريكى من أعضاء لجنتى العلاقات الخارجية لمجلسى النواب والشيوخ .. ومرة أخرى اختار مبارك أن يكون نفسه ، الإجابة سريعة ومختصرة ومباشرة وصريحة .

● لماذا كانت صفقة طائرات الميراج الأخيرة لمصر ؟

●● لأن مصر القوية ضمان أساسى فى استقرار المنطقة وأمنها ، ولاننا كنا قد بـدأنا المباحـثات بشأنها منذ عام ٧٣ ، ولأن لدينا الجيل السابق من طائرات الميراج ٥ ، ولأن نسبة كبيرة من طائرات سلاحنا الجوى خصوصا السوفييتية الصنع قد تقادمت ، ولأن لدينا الآن الطيارين اكثر مما لدينا من الطائرات ولأنه حتى هذا التاريخ ، لم يكن واضحا أن الولايات المتحدة سوف تمد مصر بالطائرات المتقدمة ، إن لدى الاسرائيليين طائرات من طراز اف ١٥ واف ١٦ ، ولان العرض الفرنسى عرض كريم ، وسوف تكون هناك فترة سماح تمتد حتى عام ٨٦ ولن ندفع مع بداية الصفقة سوى ٥ر٢ فى المائة فقط من مجمل الشراء ولأن سعر الفائدة لايزيد على ٨ فى المائة ، ولأن لمصر المستقلة الحق فى أن تشترى ماتحتاج اليه لتقوية دفاعها ونحن جـاهزون لقبول أية عروض مماثلة أن يتقدم بها أى طرف دولى صديق .

● لماذا كانت عودة الخبراء السوفييت إلى مصر ؟

●● لان ذلك فى صالح بلادنا ، ثمة تعاقدات قديمة مع السوفييت على إقامة عدد من المصانع وشرط الضمان فى هذه التعاقدات أن يتولى الخبراء السوفييت الإسهام فى تركيبها ومن غير المقبول أن يبقى عدد من المصانع المصرية متوقفا عن العمل على حين تتعلق آمالنا فى احداث تقدم حقيقى للانسان بزيادة قدرتنا الإنتاجية .. لقد آثرنا أن نعلن ذلك الآن بدلا من إعلانه بعد ذلك ، حتى لاندخل فى تلك الحلقة الغريبة ماذا بعد أبريل القادم ، المثير للدهشة أن يسأل الامريكيون ذلك ، على حين يعمل الخبراء الامريكيون فى دول ليست لهم معها أية علاقات دبلوماسية .

● لماذا فتح الحدود المصرية الليبية الآن ؟

●● لسبب بسيط ،لقد كان هناك ٢٧ أسرة مصرية سمح لها العقيد القذافى بالعودة على الطريق البرى فى هذا الوقت بالذات وعندما اتصلوا بى وكنت لاأزال فى روما كان الاختيار الصحيح أن أوافق على فتح الحدود لـ ٣ ساعات عبرت خلالها هذه المجموعة المصرية الحدود إلى بلادها ، لا أن أدع هؤلاء على الحدود أو أكلفهم مشقة العودة مرة أخرى إلى بنغازى أو طرابلس ، لقد تم فتح الحـدود لعودة أفراد مصـريين مع أسـرهم إلى بلادهم .

وعندما سأل الصحفيون السناتور تشارلز بيرسى عن انطباعاته عن أول لقاء للرئيس مبارك مع رجال الكونجرس ، قال بيرسى لقد نجح الرجل فى إقناع الجميع ، إننا بلاشك أمام قيادة جديدة تتسم بالأمانة والوضوح والصراحة ، لقد كان مؤثرا فى اجتماعه مع رجال الكونجرس واستنفدت إجاباته السريعة المباشرة كل أسئلة الأعضاء فى وقت سريع حتى أنه لم يعد هناك مجال لسؤال جديد ، لقد كان مؤثرا للغاية وهو يقول فى معرض إجاباته عن سؤال لأحد الاعضاء ، إننى مصرى ، مصرى ودافعى الوحيد مصلحة مصر الوطنية

وفى لقائه مع نادى الصحافة أشاع مبارك بسرعة بديهته روحا مرحة وهو يجيب ببساطة متناهية عن كل الأسئلة التى كانوا يتصورونها فخا مربكا .. ولعل أبسط إجاباته وأكثرها وضوحا عندما سألوه لماذا اختار هذا النهج المتميز ؟ ورد الرجل ضاحكا لأن الاسم الذى أحمله هو حسنى مبارك .

أستطيع أن أقول فى النهاية إنه إذا كان الرئيس السادات قد نجح بالفعل فى أن يكسب عقول وقلوب الأمريكيين لأنه كان يمثل بالنسبة لهم مثال القيادة التى افتقدوها منذ مصرع جون كنيدى وحتى تولى رونالد ريجان فإن الرئيس مبارك قد كسب مساحات واسعة من الثقة الأمريكية برغم سحب الشكوك والتساؤلات لأنه استطاع أن يخاطب العقلية البرجماتية والعملية للأمريكيين لأنه اختصر طريقه إلى الهدف ، ولأنه آثر الوضوح والصراحة لمسيرة العلاقات المصرية الأمريكية .

المصور – ١٢ / ٢ / ١٩٨٢

الرحلة الثانية :

الآن وليس غدا ...

اذا جاز لنا أن نقول اليوم إن رحلة الرئيس مبارك إلى واشنطن قد حققت نتائج باهرة على مستوى العلاقات الثنائية بين مصر والولايات المتحدة الامريكية ، فإن دواعى الحكمة تقتضى منا أن نقول فى المقابل إن النتائج المتعلقة بقضية الشرق الاوسط تتطلب منا قدرا من الاحتراز والترقب على الاقل خلال الاسابيع القليلة القادمة ، لنرى حجم المساحة بين الكلمات والأفعال ، مابين الوعود والنتائج .

من أجل وعود أمريكية بدور أكثر نشاطا من أجل تحقيق انسحاب فورى وعاجل لكل القوات الأجنبية من لبنان ، وهناك إصرار أمريكى على اتاحة الفرصة لكى تتمكن حكومة لبنان من بسط سيادتها على كامل التراب اللبنانى .

نعم ، هناك تأكيدات أمريكية على عزم الولايات المتحدة الامريكية على أن تقف بكل ثقلها إلى جوار مبادرة رئيسها ، والا تترك المبادرة فريسة الزمن الضائع والوقت المهدر ، لكى تذوى وتموت مع بداية حملة انتخابات الرئاسة الامريكية فى مطلع الصيف القادم ،

نعم سمعنا لغة أمريكية أكثر تشددا تجاه التسويف الاسرائيلى المتواصل ، سمعنا الكثير فى حوارات مباشرة مع مسئولين امريكيين كبار ، فى مجلس الأمن القومى وفى الخارجية والكونجرس الأمريكى .

سمعنا عن نفاد صبر الرئيس ريجان إزاء التسويف المستمر لحكومة بيجن ، وسمعنا عن ثقة الولايات المتحدة فى قدراتها على أن تمسك بزمام الأمور ، ورغم كل الظواهر المعاكسة ، وعن عزمها على أن تعيد للموقف الاسرائيلى نوعا من صواب الرشد والاتزان المفقود حتى ولو تطلب الأمر نوعا من الإجراءات الأكثر حزما من مجرد إعلان أن زيارة بيجن لواشنطن الآن أمر غير مرغوب فيها ، لأن الرئيس لا يريد أن يهدر وقته فى مناقشة تفاصيل يرى أنها هامشية ومفتعلة من أجل تعويق الهدف الأساسى الذى يصر عليه ريجان ، وهو الانسحاب الفورى لجميع القوات

الأجنبية من لبنان ، ودفع عملية السلام فى الشرق الأوسط لكى تحقق إنجازها الأكبر بالاتفاق على تسوية عادلة للمشكلة الفلسطينية .

إذا جاز لنا نقول بعد ذلك إن الرئيس مبارك يهدف من رحلته إلى واشنطن أن تترتب على إهدار الفرصة الذهبية المتاحة الآن من أجل إحلال سلام عادل فى الشرق الاوسط وأن يحفز الرئيس الأمريكى على بذل المزيد من الجهد لإنقاذ مبادرته التى يمكن أن تتداعى مع الشهور والأيام القادمة ، خصوصا أن أربعة أشهر كاملة قد مضت على إعلانها دون أن يبدو فى الأفق مايشير إلى أنها يمكن أن تتجسد فى أية خطوات محددة .. إذا كان ذلك هو الهدف لزيارة الرئيس مبارك للعاصمة الامريكية فى نطاق قضية الشرق الاوسط - ولقد كان بالقطع كذلك - ففى الامكان أن نقول إن الرسالة قد وصلت كاملة ، بل وبأكثر العبارات صراحة ووضوحا ، الآن وليس غدا لأنه مالم يتم انجاز التسوية العادلة فى الظروف المتاحة الان بالقبول العربى الواسع لفكرة التعايش السلمى مع إسرائيل ، فربما لاتكون التسوية متاحة غدا ، وربما لاتكون متاحة أبدا ، فى الإمكان أن نقول أيضا إن واشنطن قد أبدت ماهو أكثر من التفهم الكامل لوجهة النظر المصرية ، بل لقد كان هناك تطابق فى رؤية الاخطار التى يمكن أن تحدق بالمنطقة اذا ماظلت الأمور تتداعى على هذا النحو الخطير ، بل لعل فى وسعنا أن نقول إن القاهرة قد تلقت تأكيدات أمريكية محددة بعزم واشنطن على تحرك حازم وسريع .

ولأن نتائج هذا التحرك لايمكن أن تتأخر لأكثر من أسابيع محددة ، فإن علينا أن نترقب الموقف انتظارا لشهر مارس القادم ، لنرى ما إذا كانت هذه التأكيدات الامريكية سوف تتجسد فى الخطوات المحددة التى وعدوا بها ، أم أن الأمور ستبقى فى يد بيجن ، وستظل استجابات واشنطن مجرد ردود أفعال تفتقد التصور الشامل والقدرة على اتخاذ القرار !!

ومع كل ذلك فعلينا أن نفطن إلى أن واشنطن يمكن أن تتحلل من كل العهود أو تجد اعتذارها المقبول إذا لم يخرج العرب خلال هذه الاسابيع المحددة من دائرة التردد والاحجام إلى دائرة القرار الشجاع ، لأن واشنطن ترى أن مبادرة ريجان ستظل تفتقد شرطها الأساسى ما لم يتم توسيع دائرة التفاوض بدخول أطراف

جدد ، وبعبارة أكثر تحديدا ، مالم يتم الاتفاق بين الملك حسين وعرفات على وفد أردنى فلسطينى مشترك ، يسهم فى المباحثات القادمة .

أكثر المخاوف أن يغتال التطرف الفلسطينى الذى يتجمع فى طرابلس الآن روح الاعتدال داخل المنظمة ، وأن ينفجر الفلسطينيون على أنفسهم فى مؤتمر الجزائر القادم ، وأن يقطع المتطرفون الطريق على عرفات لكيلا يساند فكرة الوفد الاردنى الفلسطينى المشترك .

أكثرالمخاوف أيضا أن يتصور فلسطينيو الخارج أن الحل بأكمله مكرس لصالح فلسطينيي الداخل ، وأنهم سوف يصبحون فى التسوية القادمة هباء منثورا ، ومن ثم فان عليهم أن يعوقوا أمر هذه التسوية .

أكثر المخاوف أيضا أن تظل بعض العواصم العربية « المؤثرة » على حذرها الشديد ترفض مساندة حسين الذى يحتاج إلى مؤازرة عربية واضحة لكى يجلس إلى مائدة المفاوضات حتى لايحدث مثلما حدث للرئيس السادات .

أكثر المخاوف كذلك أن تضيع الفرصة المتاحة الآن وإلى الأبد ، ونحمل نحن العرب من جـديد وزر إهدار الفرصة المتاحة ، لاننا اختلفنا حول بعض التفاصيل ، على حـين يواصل بيجن برنامجـه الاستيطانى الرهيب الذى يكاد يبتلع ٦٠ ٪ من مساحة الضفة الغربية بعد أن قفز عدد المستوطنات إلى ١٣٠ بإضافة ٣٠ مستوطنة جديدة .

❑❑❑

ماذا لو حاولنا أن نضىء قدرا من تفاصيل هذه الصورة المجملة لأزمة الشرق الأوسط ، على ضوء مباحثات الرئيس مبارك فى واشنطن ؟

كانت وجهة نظر مبارك فى مباحثاته مع الرئيس الامريكى ريجان :

١ - أن الوقت عامل حاسم أمام المبادرة الأمريكية .. وإلا كان مصيرها أن تنضم إلى أرشيف الجهود الامريكية التى لم تثمر حتى الان .. ابتداء من مبادرة روجرز التى اغتالتها مائير ودفنها كيسنجر .. إلى مباحثات الحكم الذاتى التى استمرت ثلاث سنوات ونصفا دون أن تحقق التقدم المنشود ، ومن ثم أصبح استمرارها على هذا النحو جهدا بلا طائل خصوصا مع تمسك الطرف الإسرائيلى بتفسيره القاصر لاتفاقات كامب ديفيد .

٢ - أن إهدار المبادرة أمر يتعلق بمصداقية الثقة فى الولايات المتحدة الامريكية ، خصوصا أن المبادرة تحمل اسم الرئيس الامريكى ، وهى لذلك تضع قدرة الولايات المتحدة أمام اختبار حقيقى .. ليس فى المنطقة فحسب ، ولكن أمام العالم أجمع ، لذلك يصبح ضروريا أن يعلن الرئيس ريجان عزمه على التمسك بالمبادرة وإعمالها ، وأن تؤكد السياسة الامريكية التزامها الواضح بالمبادىء الأساسية التى انطوت عليها المبادرة .

٣ - أن العرب قد وافقوا عل مجمل المبادىء الأساسية التى انطوت عليها مبادرة الرئيس الأمريكى ، وإن كان البعض يدرك أنها لاتحقق كل المطالب ، كما ان الفلسطينيين حتى فى نطاق منظمة التحرير ، رأوا فى المبادرة عوامل إيجابية لايمكن إهدارها .والواضح الآن أن المنظمة تريد أن تبحث لها عن مكان فى المفاوضات القادمة .. وإن لم يكن بشخوصها ، فعلى الأقل بشخوص آخرين يمكن أن ترضى عنهم .

٤ - أن الملك حسين وعرفات قد وافقا على صيغة الاتحاد الكونفدرالى ، وهى ذات الصيغة التى طرحتها المبادرة الامريكية كحل لمشكلة السيادة العربية على الضفة الغربية وغزة .

٥ - أنه فيما لو تأخر الأمريكيون عن إعمال مبادرتهم ، فسوف يأتى عام الانتخابات الأمريكية . وذلك يعنى أن نعطى حكومة بيجن فرصة تنفيذ برنامجها الاستطيانى المخيف بحيث لايتبقى من أرض الضفة ما يمكن أن يكون موضوعا للتفاوض ، ومن هنا فإن القاهرة تصر على موقف أمريكى أكثر وضوحا وحزما تجاه قضية المستوطنات .

٦ - أن المشكلة اللبنانية تمثل أولوية مطلقة أردنا أم لم نرد ، لأن إخفاق الجانب الأمريكى فى إلزام الاسرائيليين الانسحاب العاجل من لبنان برغم تصريحات المسئولين الاسرائيليين بأن ليس لهم مطالب فى الارض اللبنانية ، هذا الاخفاق يلقى ظلالا من الشك على قدرة الجانب الامريكى على تحقيق إنجاز واضح فى الضفة وغزة والتى يجاهر الإسرائيليون بأنها جزء من أرض إسرائيل .

٧ - أن على الولايات المتحدة الامريكية الا تركن كثيرا لاعتدال ردود الافعال

العربية حتى الان إزاء مايجرى فى المنطقة ، لأن استمرار السياسات الإسرائيلية على هذا النحو ، سوف يجر المنطقة بأكملها إلى دائرة التطرف ، بل سوف يقودها إلى فوضى مخيفة لايستطيع أحد أن يتكهن بنتائجها .

على ضوء المباحثات التى جرت فى واشنطن أستطيع أن أؤكد أن الإدراة الأمريكية قد نقلت للجانب المصرى رؤيتها لأبعاد المشكلة فى الحقائق التالية :

أولا : أن الرئيس ريجان ملتزم بمبادرته ، وهو عازم على إنفاذها وأنه رغم المشكلة الاقتصادية فى أمريكا والتى تحتل الجانب الأكبر من اهتمامه لم تزل قضية الشرق الاوسط جزءا من أولوياته خصوصا أن عددا من معاونيه يرون أن فى إمكان الرئيس الأمريكى أن يحقق فى أزمة الشرق الاوسط قدرا من النجاح يعوضه شيئا ما عن تأخر إثمار سياساته الاقتصادية الراهنة .

ثانيا : أنه برغم أن الولايات المتحدة لاترى الآن ضرورة الربط المباشر بين المشكلة اللبنانية وجهود التسوية الشاملة لأزمة الشرق الأوسط ، بل لعلها ترى أن التوجه المباشر لمعالجة المشكلة الفلسطينية سوف يساعد على تثبيت الاستقرار فى لبنان . الا أن مطلب الانسحاب الفورى لكل القوات الأجنبية من لبنان ، لايزال يمثل اهتماما أمريكيا أساسيا . وأن المبعوث فيليب حبيب الذى تم استدعاؤه من لبنان بمناسبة زيارة الرئيس مبارك لواشنطن ، سوف يعود مرة أخرى على وجه السرعة ليباشر مهمة وضع جدول زمنى لانسحاب متزامن لكل القوات الاجنبية . وأن المطلب الاسرائيلى بالابقاء على ٧٥٠ جنديا لإدارة محطات الإنذار المبكر ، بعد الانسحاب من لبنان ، مطلب مرفوض تماما من الجانب الامريكى ، الذى أبدى استعداده للإشراف على تشغيل هذه المحطات .

أن الولايات المتحدة كانت تعرف أن شارون كان يكذب عندما أعلن أنه قد استطاع التوصل إلى اتفاق شبه كامل مع بعض الأطراف اللبنانية وأن هدفه كان تعويق المباحثات على هذا النحو الذى يتسم بالمماطلة والتعويق .

أنه برغم عزوف الادارة الامريكية الراهن عن أن تحدد موعدا محددا لبداية هذا الانسحاب ، الا أن الامر لن يتأخر عن مارس القادم خصوصا أن حبيب سوف يحمل إلى الجانب الإسرائيلى ما يمكن أن يكون أبعد أثرا فى العلاقات الأمريكية الإسرائيلية من مجرد رفض استقبال بيجن فى واشنطن .

ثالثا : ان الولايات المتحدة تنتظر أن تكلل جهود الملك حسين وعرفات بالنجاح من أجل تشكيل وفد أردنى فلسطينى يسهم فى توسيع دائرة المباحثات ، لأنه دون ذلك سوف تفتقد المبادرة شرطها الأساسى . كما أن الولايات المتحدة لاتمانع فى أن يقع التشاور بين عرفات وحسين من أجل تحديد أسماء الوفد الفلسطينى وأن شرطها الوحيد فى أعضاء الوفد الفلسطينى أن يكون لهم شرعية فلسطينية فى تمثيل الضفة الغربية وغزة .

وثمة أفكار تجرى مناقشتها الآن ، بأن يتشكل أعضاء الوفد الفلسطينى من عدد من عمد الضفة ، سواء بقوا فى مناصبهم أو طردتهم سلطات الاحتلال الاسرائيلى ، وعلى سبيل التحديد يمكن أن يضم الوفد اشخاصا مثل الياس فريج عمدة بيت لحم ، ومحمد ملحم وفهد القواسمة من العمد المطرودين ، وكان الاخيران قد زارا واشنطن قبل شهرين واجتمعا مع وزير الخارجية شولتز .

كما أن ثمة أفكارا تجرى مناقشتها بأن يتناوب رئاسة الوفد المشترك رئيس الوفد الاردنى ، ورئيس الوفد الفلسطينى الذى ترجح الشواهد انه سيكون الياس فريج .

رابعا : أن الملك حسين قد بحث مع الإدارة الامريكية خلال زيارته الأخيرة لواشنطن جميع التفاصيل ، وبتعبير مسئول امريكى كبير « لقد أنجزنا عملا ضخما تجاوز مناقشة الخطوط الرئيسية إلى بحث تفصيلى شمل كل الإجراءات » .

كذلك حصل الملك حسين على وثيقة مكتوبة من الرئيس ريجان تضمن استمرار الجهد الأمريكى من أجل تحقيق السيادة العربية على الضفة الغربية وفى نطاق اتحاد كونفدرالى يتمتع داخله الفلسطينيون بالاستقلال

خامسا : أن اتفاقا تم مع الملك حسين على أن يعلن - إثر انتهائه من تشكيل الوفد الاردنى الفلسطينى - بيانا يؤكد فيه استعداده للجلوس إلى مائدة المفاوضات بوفد مشترك ويطلب العمل على تجميد المستوطنات كبادرة لحسن النوايا . وقد تلقى الملك حسين من الولايات المتحدة ما يؤكد استعدادها للاستجابة لطلبه باتخاذ موقف أكثر حزما تجاه المستوطنات .

سادسا : أنه برغم أن بيجن يعلن معارضته الكاملة لمبادرة الرئيس الأمريكى فلن يكون أمامه سوى أن يستجيب للمباحثات إذا ما أعلن الملك حسين مع أول مارس القادم بيانه المتوقع ، وأن الولايات المتحدة سوف تساند بقوة خلال مرحلة التفاوض المبادىء التى انطوت عليها مبادرة الرئيس الأمريكى ريجان ، باعتبارها تمثل التفسير الوحيد والصحيح لاتفاقات كامب ديفيد .

سابعا : أن لدى الولايات المتحدة ما يؤكد أن عدم استجابة بيجن لنداء الملك حسين يعنى - فضلا عن استبعاد هذا الاحتمال - تفكك حكومته ، بل وربما يترتب عليه أن يتغير تحالف ليكود ، وأن ينضم الحزب القومى الدينى إلى حزب العمل حتى يحصل على الأغلبية المنشودة

ثامنا : أنه فيما قبل الملك حسين الدخول إلى دائرة التفاوض ، فسوف يقوى العناصر المعتدلة داخل أوساط اليهود الامريكيين مما يعطى الرئيس ريجان تأييدا وسندا داخليا قويا يمكنه من مواجهة سياسات بيجن فى الشرق الأوسط والتى أصبحت لاتتفق فى أى شىء مع أدنى متطلبات الاستراتيجية الامريكية فى المنطقة .

تاسعا : ريجان ربما يكون اليوم أقدر منه غدا على المضى قدما فى مواجهة شاملة مع كل عناصر الشرق الأوسط لأن اقتراب الحملة الانتخابية ربما يجعله محكوما بالصوت اليهودى فى الانتخابات ، خصوصا أن الرئيس الامريكى لايتمتع فى الفترة الثانية من حكمه بنفس القوة التى كان يتمتع بها فى الفترة الاولى .

❑❑❑

تلك هى أبعاد الرؤية الامريكية لأزمة الشرق الأوسط ، على ضوء مباحثات الرئيس مبارك فى واشنطن . ويبقى أن أقول فى النهاية إن الزيارة حققت على مستوى علاقات البلدين - مصر وأمريكا - نتائج باهرة تمثلت فى الثقة المتزايدة من الجانب الأمريكى فى جدية الموقف المصرى ، بإصراره على مواجهة المشكلة الاقتصادية فى مصر مواجهة شاملة واعتبارها من أولويات الرئيس مبارك .

كذلك تزايدت القناعة الأمريكية بأن النهج الوطنى الذى اختاره الرئيس مبارك لايتصادم مع العلاقات الأمريكية المصرية التى توطدت وأصبحت راسخة ، بالتالى فإن الشكوك الأمريكية التى ثارت حول طبيعة حكم الرئيس مبارك خلال زيارته الاولى

لواشنطن قد تبددت تماما ، بل إن الجانب الأمريكى لايرى الآن أية حساسية حتى من إمكان عودة العلاقات المصرية السوفيتية على مستوى السفراء . كذلك فإن الجانب الامريكى يرى أن نهج مصر كاحدى الدول الرائدة فى عالم عدم الانحياز لا يؤثر على طبيعة العلاقات الخاصة بين واشنطن والقاهرة .. وربما كان أبرز هذه الدلائل ، قناعة الرئيس ريجان بجدوى الخطة الخمسية المصرية ، وقدرتها على مواجهة مشاكل المجتمع المصرى حتى أنه ضمّن خطابه أمام الرئيس مبارك تأييده كاملا لهذه الخطة وحماسه لمساندة مشروعاتها .

وبالطبع فإن موقف الرئيس ريجان من الخطة الخمسية لم يأت عفوا ، بل جاء بعد دراسة مستفيضة للخطة التى توافر عليها خبراء أمريكيون من أجل دراسة جدوى مشروعاتها وأبعاد تمويلها .

ثم أخيرا هذه القناعة الامريكية الجديدة بضرورة إبداء قدر أكبر من المرونة فى مشكلة المساعدات الامريكية لمصر ، بالتركيز على عدد من المشروعات الضخمة التى تهم السواد الأعظم من المصريين .

ووفقا لهذا الاتجاه فلقد تم تخصيص ١٢٥٠ مليون دولار لمشروعات الصرف الصحى فى القاهرة والاسكندرية ، على خمس سنوات بواقع ٢٥٠ مليون دولار كل عام تقتطع من أموال المعونة .

لكل هذه الأسباب جميعا ، أستطيع أن أقول فى النهاية إن رحلة مبارك قد حققت بالفعل أهدافها .

المصور – ٤ / ٢ / ١٩٨٣

مبارك وريجان فى لقاء المكاشفة

قبل أن يختتم الرئيس مبارك مناقشاته السياسية مع الرئيس ريجان ، وقبل أن يدلف إلى مناقشة العلاقات الاقتصادية المصرية الامريكية سأل الرئيس مبارك قائلا : إنى لا أكتمك دهشتى ، لقد كنت أتوقع تساؤلا عن حكاية السفير المصرى فى اسرائيل . ورد ريجان ضاحكا لاتقلق سوف يسألونك كثيرا عن هذا فى لقائك مع أعضاء الكونجرس بعد غد .

علق الرئيس مبارك بصراحته المعهودة ، إننى جاهز للإجابة ، ولكن المشكلة أن البعض سوف يسأل فقط لأن عيونه على أصوات اليهود فى دائرته الانتخابية .

رد الرئيس الأمريكى : اننا واثقون من أنكم عازمون على احترام معاهدة السلام ، كما اننا واثقون من أن السلام لم يزل أحد الأعمدة الأساسية لسياسة مصر تجاه الشرق الأوسط .. وإننى سعيد لأنك أكدت ذلك اليوم .

فيما يبدو لم تشأ الإدارة الامريكية أن تجعل من موضوع السفير المصرى فى اسرائيل قضية أساسية فى الحوار الذى أداره الرئيس مبارك فى البيت الأبيض . ربما لأنها رأت أن الضجة المثارة فى بعض الصحف الامريكية تكفى لإثارة الانتباه ، وربما لأنها شاءت أن يكون ذلك جزءا من مناقشات أعضاء الكونجرس مع الرئيس المصرى .

على أية حال لقد كان موضوع السفير المصرى ، المحور الأساسى لاهتمام عدد من كتاب افتتاحيات الصحف الأمريكية .

فى صحيفة وول ستريت ، وفى صحيفة نيويورك تايمز حيث كتب وليام سافاير الذى نذر قلمه دفاعا عن تصرفات مناحم بيجن فى لبنان مقالا حاول فيه أن يثير الشكوك فى الموقف المصرى استنادا إلى إصرار مصر على عدم إرسال سفيرها إلى تل أبيب مشيرا إلى صفقة من ٣٠٠ دبابة شرقية كانت مصر قد اشترتها أخيرا من رومانيا . كان سافاير يهدف إلى أن يدق إسفينا فى العلاقات المصرية الامريكية مع مجىء مبارك ، وكان قد فعل ذلك فى زيارة مبارك الاولى

لواشنطن بعد شهور قليلة من توليه عندما كتب فى افتتاحيته عن صفقة طائرات الميراج التى كانت مصر تعتزم شراءها من باريس ، لأنها تريد أن تحول دفة سياستها الخارجية بعيدا عن صداقة واشنطن !!

كان موضوع السفير أيضا محورا أساسيا للحوار الذى أداره الرئيس مبارك مع رؤساء المنظمات اليهودية الأمريكية والذين تمت دعوتهم إلى لقاء الرئيس حتى لايظن البعض أن القاهرة عازفة عن الإجابة عن السؤال . لكن الحوار بلغ قمته فى اجتماع الرئيس مع أعضاء لجنة العلاقات الخارجية لمجلس النواب الامريكى .

كان واضحا أن القاهرة لاتزال على إصرارها فى التحفظ تجاه عودة السفير المصرى إلى اسرائيل ، واختار مبارك المكاشفة بدلا من المناورة ، واختار الصراحة بدلا من الالتفاف حول الحقائق فى حواره مع أعضاء الكونجرس الذين تسابقوا على التساؤل لأن ٥٩ منهم كانوا قدموا رسالة حول الموضوع جرى تسليمها إلى السفير غربال قبل يوم من مجيء الرئيس .

نعم لن أرســل الســفير الآن إلى اســرائيل ولدى كل الأسباب التى تدعــو إلى ذلك .

هكذا بدأ مبارك إجابته عن السؤال .

لقد كان استدعاء السفير المصرى من اسرائيل أقل ردود الأفعال الممكنة فى مواجهة فظاعة الغزو الاسرائيلى للبنان ، وفظاظة شارون فى صبرا وشاتيلا ، وتأثير ذلك على جموع الشعب المصرى التى صدقت أن حرب أكتوبر هى آخر الحروب ، ثم فاجأها شارون بمقامرته ليقول لها : إن السلام هو فقط ماتريده اسرائيل لا ما يريده أى طرف آخر .

ذلك أول الأسباب .

لقد كان استدعاء السفير المصرى ردا على مماطلة الاسرائيليين فى مباحثات طابا وتلكؤهم فى حل مشكلة ١٥ ألف فلسطينى يقيمون حتى الآن فى معسكر القوات الكندية السابق فى مدينة رفح المصرية ، لا تريد اسرائيل أن تعيدهم إلى رفح الفلسطينية بعد أن تم إقامة الحاجز بين البلدين .

ذلك ثانى الأسباب .

لقد كان استدعاء السفير المصرى بعد أن فاض الكيل من ممارسات اسرائيل ابتداء من ضرب المفاعل النووى فى العراق ، إلى طرد عمد الضفة وغزة ، إلى الممارسات الأخرى التى تتعلق ببناء المستوطنات وضم القدس ، والتى تمثل خرقا كاملا لكل اتفاقات السلام .

ذلك ثالث الأسباب

ولعلنى أسألكم بصراحة ، لماذا لم أسمع سؤالا مماثلا عن المستوطنات ؟ ، لماذا لاتسألون عن ممارسات اسرائيل فى الضفة .لماذا تسألوننا ولا تسألوا الطرف الآخر الذى لم يعد يحترم أيا من تعهداته تجاه السلام الشامل ؟ .

إننا جميعا نعيش نتائج الغزو الإسرائيلى للبنان ، ومع ذلك تسألون فقط عن السفير المصرى وعودته إلى إسرائيل .

إن أردتم الصراحة والوضوح واستقامة التفكير ، فإننى أقول الآن : ليس فى وسعى ، وليس فى قدرتى احتراما لغضب الشارع المصرى مما جرى فى لبنان ، ومن الممارسات الاسرائيلية الأخرى ، أن أعيد السفير المصرى قبل توافر ظروف أكثر صحة ، لن تتهيأ إلا بإحداث تقدم فى مشكلة طابا التى هى أرض مصرية ليست موضع تفريط ، مهما يكن حجم مساحتها ، والا بموافقة الاسرائيليين على انسحاب نهائى من لبنان يضمنه جدول زمنى معلن و يتم البدء فى تنفيذه .

فى ختام إجابته ، قال الرئيس مبارك إن مسئولية الإدارة والكونجرس الأمريكى تجاه قضية السلام الشامل تقتضى منكم أن تنظروا بعدالة وموضوعية على جانبى الموقف ، لاعلى جانب واحد منه .

أن جاز لى أن أقول مغزى الرسالة التى أرادها الرئيس مبارك من حديثه الصريح مع أعضاء الكونجرس ، فإن الرسالة كانت ببساطة أن يعى الكونجرس الأهـمية الذاتية للعلاقـات المصـرية الامريكية ، التى لا ينبغى أن يكون معيار تقدمها أو تباطـؤها هو فقط طبيعة العلاقات المصرية الاسرائيلية ، فى صعودها أو فى توترها .

كان الرئيس مبارك غاية فى الصـــراحة ، وهو يناقش مع الادارة الامريكية الأبعاد المتغايرة للعلاقات المصرية الامريكية .

كان الأمريكيون يسألونه : لماذا لم تكن القاهرة أكثر حماسا تجاه مايجرى فى تشاد ؟

وكان رد مبارك : لقد أعلنا منذ البداية مساندتنا الكاملة لحكومة تشاد الشرعية ، كما أعلنا الرفض لفكرة تقسيمه واستعدادنا لأن نقدم العون المعقول ، إلى الحكومة الشرعية ، وفى حدود قدراتنا .. الا أن نورط أنفسنا فى صراع داخلى يمكن أن يتحول بتأثير القوى الخارجية الى صراع دولى ، لان ما يعنينا فى المقام الاول هو قضية الداخل في مصر والاستقرار الوطنى الذى لن يتأتى الا بتكريس كل جهودنا لخدمة أهداف التنمية المصرية .

كان رد مبارك أن وجه مصر الإفريقي يقتضى منا العمل بكل الجهود من أجل تعزيز منظمة الوحدة الإفريقية والعمل فى إطارها ، ولم نكن أبدا على استعداد لأن نقامر بوجه مصر الإفريقى من أجل التدخل العسكرى فى تشاد وتوسيع أبعاد المشكلة بالمساهمة فى تدويلها .

لعل الموضوع الأول الذى حظى باهتمام مبارك خارج العلاقات الثنائية بين مصر وواشنطن ، كان الأزمة اللبنانية والقضية الفلسطينية انطلاقا من عدة حقائق أوضحها الرئيس مبارك فى مباحثاته مع ريجان .

أولا : أن الموقف الأمريكى ينذر بالتآكل إذا لم يتحقق تقدم أساسى فى الأزمة اللبنانية ، ينعكس فى انسحاب شامل للقوات الإسرائيلية ، الذى سوف يستتبعه بالضرورة انسحاب القوات السورية .

ثانيا : أن الأمر لا يحتمل التأجيل إلى ما بعد الانتخابات الأمريكية ، وإذا كانت الظروف تفرض الآن العمل أولا على تثبيت وقف إطلاق النار الهش فى لبنان ومساندة الشرعية اللبنانية ، وعقد مؤتمر للمصالحة الوطنية ، فإنه يصبح ضروريا أيضا إحداث تقدم مواز للقضية الفلسطينية .. أساسه بدء الحوار بين الإدارة الأمريكية والطرف الفلسطينى تشجيعا للحوار الفلسطينى الأردنى .

ثالثا : أن تفهم مبررات الأمن السورى داخل لبنان من جانب الإدارة الأمريكية الآن خطوة تستحق التشجيع والتأييد المصرى خصوصا إذا ما تم ذلك فى إطار المحافظة على الشرعية اللبنانية .

رابعا : ضرورة الإسراع فى بناء الجيش اللبنانى على أساس وطنى حتى لا يكون ذلك مبررا لتعويق الانسحاب الإسرائيلى من لبنان .

استطيع أن أقول إنه فى تقرير الإدارة الأمريكية أن إكمال بناء الجيش اللبنانى ربما يستغرق مدة لن تطول إلى أبعد من ١٨ شهرا ، وهى المدة التى خولها الكونجرس الأمريكى للرئيس ريجان فى نطاق صلاحيته للإبقاء على القوات البحرية هناك ، وإن كانت التقديرات الأمريكية تتوقع أن يتم بناء لواءين مماثلين لقوات الجيش اللبنانى الآن «٣٤ ألفا» فى مدة زمنية ربما لا تتجاوز ١٢ شهرا .

وفى تقدير الجانب الأمريكى أن الجهود ينبغى أن تكرس الآن لتثبيت وقف إطلاق النار على أن يتم خلال ذلك عقد مؤتمر المصالحة الوطنية ، ثم خروج القوات الأجنبية من لبنان ثم التوجه بعد ذلك إلى معالجة المشكلة الفلسطينية .

فى تقدير الجانب الأمريكى أيضا ، أنه لابد من تفاهم فلسطينى أردنى ، من أجل أن تستمد مبادرة ريجان شرطها العملى الذى يحقق فاعليتها ، وفى قناعة الأمريكيين أنه ربما لا تتهيأ الظروف لإحداث هذا التنسيق على نحو يسمح بالعمل على نحو نشط فى نطاق القضية الفلسطينية قبل الانتخابات الأمريكية القادمة ، ما لم يتحقق فى الموقف العربى نوع من الفاعلية التى تهيئ للحوار الفلسطينى الأردنى فرصة الوجود والنجاح .

بنفس الصراحة ، وبذات الوضوح جرى أيضا مناقشة العلاقات الاقتصادية بين البلدين ، بل لعلها تكون المرة الأولى التى يصل فيها مدى المكاشفة إلى حد طرح تقييم شامل لطبيعة هذه العلاقات وفحواها .

حدث ذلك فى لقاء الرئيسين مبارك وريجان ، ثم امتد النقاش إلى التفاصيل عندما دعا الرئيسان معاونيهما إلى الانضمام لجلسة المباحثات . ثم تواصل النقاش بعد ذلك فى اللقاءات التى عقدها الوزراء : صلاح حامد ، ومصطفى السعيد ، ووجيه شندى ، وزراء المالية والاقتصاد والاستثمار ، مع نظرائهم من الجانب الأمريكى .

كان المشير عبد الحليم أبو غزالة قد ناقش أيضا مع الجانب الأمريكى طبيعة المساعدات العسكرية الأمريكية وملاحظات الجانب المصرى عليها قبل أن يصل الرئيس مبارك إلى العاصمة واشنطن . وكان الهدف من كل ذلك وضع العلاقات الاقتصادية المصرية الأمريكية على مسارها الصحيح انطلاقا من ملاحظات الجانبين المصرى والأمريكى .

ولو أننا أردنا الإجمال فى البداية ، ففى الإمكان أن أقول إن ملاحظات الجانب المصرى على العلاقات الاقتصادية المصرية الأمريكية شملت أوجهها الثلاث :

أولا : قضية المساعدات بشقيها الاقتصادى والعسكرى .

فى الشق الاقتصادى كانت وجهة نظر القاهرة :

(أ) أنه مع تقديرها البالغ لهذه المساعدات ، ومساهمتها الواضحة فى تعزيز القدرة الاقتصادية لمصر ، إلا أن هذه المساعدات «ألف مليون دولار» يمكن أن تكون أكثر فاعلية وكفاءة إذا ما جرى استخدامها على نحو يتسم بالمزيد من المرونة ، وإذا ما تم توجيه القدر الأعظم منها لتمويل خطة التنمية المصرية خصوصا المشروعات الضخمة التى تمس مصالح الجماهير الأوسع فى مصر ، على نحو ما حدث فى مشروعات مجارى القاهرة والاسكندرية .

(ب) أنه برغم اختلاف تقديرات الجانب المصرى والجانب الأمريكى حول كمية الأموال التى تم تخصيصها لمشروعات لم يتم تنفيذها لأسباب قد تتعلق بعدم الجدوى الاقتصادية ، أو تعثر التنفيذ لأسباب بيروقراطية على الجانبين فإن من المفيد أن يكون هناك قدر أكبر من المرونة يتيح توجيه هذه الأموال شبه المجمدة إلى مشروعات جديدة تكون جاهزة للتنفيذ الفورى ، خصوصا أن الجانب الأمريكى يقدر حجم الأموال التى لم يتم استخدامها بـ ٢٦٠٠ مليون دولار على امتداد سنوات المعونة الأمريكية ، على حين يرى الجانب المصرى أنها أقل من ذلك كثيرا «٥٠٠ مليون دولار» . طبقا لتقديرات وزير الاستثمار المصرى .

(جـ) أن الجانب الأمريكى كان قد وعد القاهرة إثر توقيع اتفاقات كامب ديفيد بأن تسرى ذات المعاملة التى تتمتع بها إسرائيل على المساعدات المصرية بحيث يكون للجانب المصرى الحق فى سحب هذه المساعدات أو على الأقل جزء منها فى صورة شيكات وأذون نقدية يمكن للقاهرة أن توجهها فيما تراه ملحا من

مشروعات إنتاجية ، دون التقيد بالإجراءات الطويلة التى تفرضها شروط المساعدات الراهنة .

□□□

يمكن أن أقول هنا ، إن ملاحظات الجانب المصرى فى هذا المجال قد لقيت استجابة كبيرة من الجانب الأمريكى ، حيث جرى بالفعل توقيع اتفاق قيمته ٨٥ مليون دولار من أجل تمويل مشروعات مجارى الاسكندرية كما جرى توقيع اتفاق ثان يتيح للجانب المصرى الاستفادة بمائة مليون دولار شبه مجمدة ، لأنها كانت مخصصة لمشروعات تعذر تنفيذها .

كذلك وعدت الإدارة الأمريكية بأن تتقدم إلى الكونجرس الأمريكى بمشروع قرار يخول لمصر حق استخدام جزء من مساعداتها فى صورة شيكات قابلة للدفع النقدى «٢٠٠ مليون دولار طبقا لتقديرات الجانب المصرى» .

فى الشق العسكرى من المساعدات :

كانت وجهة نظر القاهرة أنه مع تقديرها البالغ لتسارع الجهد الأمريكى من أجل الوفاء بتسليم تعاقدات مصر من السلاح الأمريكى فى موعدها المحدد ، إلا أن للقاهرة عددا من الملاحظات المهمة :

١ - أن دولا عديدة فى المنطقة تسعى الآن إلى مضاعفة قدراتها العسكرية بصورة تدعو إلى القلق البالغ خصوصا مع زيادة حدة الاستقطاب الدولى ، وتفاقم الصراعات الاقليمية وتغاضى البعض عن احترام الشرعية الدولية الأمر الذى يلزم مصر بضرورة دعم قدراتها العسكرية تحسبا لأى احتمال .

٢ - أن مصر لا يمكن أن تقبل بالموازين العسكرية الراهنة فى المنطقة والتى سمحت لإسرائيل أن تضاعف قدراتها العسكرية أربع مرات ، والتى أتاحت لدول صغيرة أن تضاعف قدراتها العسكرية ثمانى مرات .

إن الأمن المصرى يقتضى أن يكون لمصر قدرتها العسكرية التى تتكافأ مع موقعها باعتبارها إحدى دعائم الاستقرار فى المنطقة .

٣ - أنه إذا كانت الولايات المتحدة قد أصبحت الآن المصدر الرئيسى لتسليح

القوات المصرية ، فعلى واشنطن أن تتفهم الضرورات الإقليمية والاستراتيجية التى تدعو إلى زيادة القدرة العسكرية لمصر ، وأن تتفهم أيضا حدود القدرة الاقتصادية لمصر ، والتى لا تستطيع أن تواجه التكاليف الباهظة لارتفاع أسعار السلاح الأمريكى .

٤ - أن القاهرة تنظر بعين التقدير البالغ إلى المساهمة التى قدمتها الإدارة الأمريكية عندما أعفت من القروض العسكرية «١٢٠٠ مليون دولار سنويا» ٤٠٠ مليون دولار تم اعتبارها منحة خلال مفاوضات الرئيس مبارك فى العام الماضى لكن القاهرة ترى ضرورة معاملتها على قدم المساواة مع إسرائيل ، وذلك يقضى باعتبار القروض العسكرية من الآن فصاعدا منحة لا ترد ، تنفيذا للوعد الذى قطعته الإدارة الأمريكية على نفسها إثر توقيع اتفاقات كامب ديفيد .

٥ - أنه فيما لو لم تتغير الطبيعة الراهنة للمساعدات الأمريكية لمصر ، فإن أعباء خدمة الدين العسكرى ، سوف تتصاعد سنويا إلى حد يمكن معه أن تبتلع خدمة الدين «الأقساط والفوائد السنوية» مجمل المساعدات المدنية التى تقدمها الولايات المتحدة لمصر كل عام «ألف مليون دولار» الأمر الذى يصعب تصوره ، لأن ذلك يعنى تفريغ العلاقات الاقتصادية المصرية الأمريكية من هدفها الأساسى ، وهو تعزيز القدرة الاقتصادية لمصر .. خصوصا ان التقارير الاقتصادية تقول إن ذلك ممكن حدوثه بدءا من عام ١٩٨٧ .

٦ - أن مصر حريصة على ألا تكون أعباء التسلح على حساب خطة التنمية التى تستهدف رفع مستوى حياة الإنسان المصرى ، لأن غير ذلك يعنى أن نضع الجماهير المصرية فى حيرة بالغة إزاء السلام الذى لم يحقق أى تقدم حقيقى فى حياتها . فالسلام يعنى بالنسبة لكل الشعوب ازدهار الحياة ورخاءها .

٧ - أنه لابد للإدارة الأمريكية أن تعاود النظر فى ارتفاع أسعار الفائدة على القروض العسكرية ، والذى يكاد يصل فى بعض الأحيان إلى ١٦ ٪ الأمر الذى يشكل عبئا لا تقوى الخزانة المصرية على مواجهته .

ربما كانت هذه المشكلة هى جوهر مباحثات واشنطن ومحورها . كانت موضع بحث حقيقى وأساسى فى زيارة الفريق أبو غزالة الأخيرة لواشنطن . وكانت موضع

مناقشة صريحة ومستفيضة بين الرئيس مبارك والرئيس ريجان . بل لقد كان الرئيس مبارك غاية فى الوضوح وهو يشرح أبعاد المشكلة فى جلسة المباحثات الموسعة التى ضمت الجانبين ، عندما قال موجها كلامه للرئيس الأمريكى :

«إن التحدى الذى يواجهنا الآن صعب وخطير ، فالقضية ليست أن نختار بين التنمية وتعزيز القدرة العسكرية لمصر ، فكلاهما على ضوء الظروف التى أوضحتها الآن ضرورة حياة أو موت ، ضرورة استقرار واستمرار . وأستطيع أن أقول بكل الوضوح ياسيادة الرئيس إننى لست على استعداد أن أهدر أهداف التنمية . أو أن أقلص خططها الراهنة وفاء لمستلزمات تعزيز القدرة العسكرية المصرية التى تدركون ضرورتها الحتمية ، بل لعلنى أقول إن إهدار خطط التنمية يعنى المساس بالاستقرار الداخلى . فالجماهير التى منحت تأييدها للسلام الشامل تتطلع إلى تحسين أحوالها، وبالمقابل فإن التفريط فى تعزيز القوة العسكرية لمصر مقامرة يمكن أن تودى باستقرار المنطقة . وأظن أنكم تدركون على ضوء ما يجرى الآن فى المنطقة مبلغ صدق هذه الحقيقة » .

عندما انتهى الرئيس مبارك من كلامه طلب ريجان أن يسمع رأى البنتاجون الأمريكى . لم يكن واينبرجر وزير الدفاع الأمريكى حاضرا الاجتماع لأنه فى رحلة إلى الصين . لكن واحدا من مساعديه رد قائلا : « إننا نتفهم تفهما كاملا الموقف المصرى بكل الأبعاد التى شرحها الرئيس مبارك فى وضوح واستقامة » .

طلب الرئيس ريجان أيضا رأى ممثل المالية الأمريكى ، الذى أكد على سلامة النهج الذى تسلكه مصر الآن لإصلاح أوضاعها الاقتصادية برغم الأعباء الضخمة التى تواجه الخزانة المصرية .

أستطيع أن أقول إن الجانب الأمريكى قد تفهم تماما مشكلة الديون العسكرية بأعبائها المتصاعدة . واستطيع أن أقول إن الجانب المصرى قد حصل على وعد أكيد بضرورة مواجهة المشكلة . وحلها على نحو يسمح لمصر بأن تواجه قدراتها الاقتصادية من أجل تعزيز خطط التنمية .

استطيع أن أقول أيضا إن الحساب الاقتصادى المجرد إذا ما سارت الأمور دون تعديل جذرى يعنى تفريغ المعونة الأمريكية من شرطها الأساسى ، بسبب تلك

الحقيقة البسيطة التى تقول : إن خدمة أعباء الدين ، يمكن أن تبتلع خلال السنوات المحدودة القادمة كل المساعدات المدنية الأمريكية لمصر ، الأمر الذى يعنى خللا كاملا فى هيكل العلاقات المصرية الأمريكية .

❑❑❑

ثانيا : العلاقات التجارية المصرية الأمريكية : كانت وجهة نظر القاهرة أن موازين العلاقات التجارية بين مصر والولايات المتحدة تمضى فى غير صالح القاهرة بصورة لا تدعو إلى الارتياح ، فالقاهرة تستورد سنويا من الولايات المتحدة بما يساوى ٢٧٠٠ مليون دولار على حين لا يكاد يصل حجم الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة على اتساع سوقها الضخم إلى ٥٠٠ مليون دولار ، معظمها من البترول والباقى من بعض صادرات الغزل أو النسيج المحدودة ثم الألومنيوم .

وكان رد واشنطن نوعا من الدهشة التى تقول : ماذا يمنعكم من أن تزيدوا صادراتكم ؟ إن السوق الأمريكية تستقبل بضائع هونج كونج والهند وتايوان ورومانيا والمجر ودول أخرى عديدة ، فلو أن وفدا من رجال الأعمال المصريين زار الولايات المتحدة فسوف يجدون باليقين أن فى وسعهم أن يضاعفوا حجم صادراتهم إلى السوق الأمريكية .

ثالثا : قضية الاستثمارات :

واقع الأمر يقول إن حجم الاستثمارات الأمريكية فى مصر لم يزل دون ٢٥٠ مليون دولار .. بما يساوى ٤ ٪ فقط من حجم الاستثمارات الأجنبية المتاحة فى مصر، وبما يساوى أقل من ١ ٪ فقط من حجم الاستثمارات الأمريكية فى الخارج « ٢٢٠ بليون دولار» .

واقع الحال يقول أيضا إنه برغم أن الاستثمارات الأمريكية هى فى الأغلب لمؤسسات القطاع الخاص إلا أن هؤلاء المستثمرين غالبا ما يتوجهون بأموالهم إلى مناطق يتم تحديد أولوياتها بمعرفة الإدارة الأمريكية ، أو على الأقل إلى مناطق تعطيها الإدارة الأمريكية نوعا من الضوء الأخضر .

لماذا تباطأت اذن الاستثمارات الأمريكية فى مصر ؟!

هذا هو السؤال الذى طرحه الوفد الاقتصادى المصرى ، خصوصا أنه لا مجال الآن للتعلل ببطء إجراءات الاستثمارات أو بيروقراطية الإدارة ، بعد أن تم اختصار إجراءات الموافقة على المشروعات إلى الحد الأدنى .

استطيع أن أقول على ضوء ردود الجانب الأمريكى :

لعله الحذر بعد فترة القلق ، التى جاءت فى أعقاب اغتيال الرئيس السادات .

أو لعلها بقايا حملة مقصودة توافرت عليها عناصر معروفة سعيا إلى إضعاف الموقف المصرى أمام الرأى العام الأمريكى لحساب الموقف الإسرائيلى .

ولعله هذا المثل الأمريكى للشائع «انتظر وترقب» ، لكن الصورة الآن أفضل كثيرا عن ذى قبل ، فثمة ثقة متزايدة فى استقامة الخط السياسى لمصر . وثمة تفهم لجدية الجهود المصرية الراهنة من أجل إصلاح الخلل الاقتصادى . وثمة قناعة بخطة التنمية المصرية وضرورتها وجدواها وثمة احترام كامل لإصرار مصر على الطهارة ونظافة اليد .

وفوق ذلك كله قناعة أكيدة بأن الاستقرار المصرى الراهن يمكن أن يكون حجر الزاوية فى استقرار المنطقة . لأن مصر القوية المزدهرة التى تحافظ على استقلال إرادتها وتحترم مواثيقها تعطى المثال على الصداقة الصحيحة . وهى قوة تستحق المؤازرة .

المصور – ٧ / ١٠ / ١٩٨٣

الرحلة الثالثة :

القاهرة تواجه واشنطن بأخطاء حساباتها فى أزمة الشرق الأوسط

كان طبيعيا أن تكون الأزمة اللبنانية البند الأول على جدول أعمال مباحثات الرئيس مبارك والرئيس ريجان ، خصوصا بعد أن تفاقمت عوامل التردى والانهيار فى الموقف اللبنانى .

ولقد كان مجمل الرسالة المصرية إلى الجانب الأمريكى فى مباحثات واشنطن أن الموقف الأمريكى الراهن فى لبنان يمكن أن يقود إلى أسوأ هزيمة سياسية ، يمكن أن تلحق بالولايات المتحدة الأمريكية ، ما لم يتم تدارك الموقف خصوصا أن ما حدث فى لبنان أخيرا لا يمكن توصيفه إلا فى إطار كونه فشلا للتوجهات الأمريكية السابقة إزاء القضية اللبنانية ، وبالتالى فإنه ما من بديل أمام الجانب الأمريكى فى ورطته الراهنة إلا أن يسعى إلى معالجة شاملة ومتزامنة لكل عناصر أزمة الشرق الأوسط ، وعلى وجه التحديد خلصت وجهة نظر القاهرة فيما يلى :

١ - أنه بالرغم من التضارب بين تصريحات المسئولين الأمريكيين حول المدى الزمنى الذى سوف تستغرقه عملية سحب القوات المتعددة الجنسيات وبينهم مشاة الأسطول الأمريكى من بيروت ، فإن الظروف تحتم ضرورة العمل على وجه السرعة من أجل استبدال القوات المتعددة الجنسيات بقوات من الأمم المتحدة تحظى بقبول كل الأطراف ، والقاهرة ترى فى هذا الشأن أن يجرى تشكيل هذه القوات من الدول غير الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن ، وأن تكون تابعة للأمين العام للأمم المتحدة أو مجلس الأمن .

٢ - أن قوات الأمم المتحدة حتى وإن استطاعت أن تقدم بعض الدعم المحدود من أجل حماية الشرعية اللبنانية ، إلا أن حماية الشرعية اللبنانية تقتضى عملا سياسيا يستهدف تعزيز الوحدة الوطنية بالعمل على توسيع حق المشاركة فى الحكم

بما يمكن كل الطوائف اللبنانية ، خصوصا الدروز والشيعة ، من المساهمة بقدر يتوازن مع الأغلبية العددية لهذه الطوائف .

٣ - أن الخطأ الأكبر للإدارة الأمريكية أنها تصورت أنها تستطيع حل المشكلة اللبنانية على أساس توسيع دائرة الاختيار العسكرى على حساب العمل السياسى ردعا للأطراف التى ناهضت سلطة الرئيس اللبنانى أمين الجميل ، وبالتالى فلقد أصبح مشاة البحرية طرفا فى القتال الأهلى وهدفا تترصده أطراف المعارضة . وإذا كان انسحاب مشاة البحرية الأمريكية من بيروت إلى ظهر الأسطول السادس الذى يرابط قريبا من الساحل اللبنانى ، سوف يسهم فى توفير الحماية المطلوبة لهذه القوات ، فإن التصعيد العسكرى المتمثل فى قذف مواقع السوريين والمعارضة اللبنانية والقرى والمدن بمدفعية الأسطول الأمريكى لن يفيد الموقف شيئا ، بل على العكس سوف يؤدى إلى مزيد من الانهيار . وفى هذا الإطار فإن القاهرة لا تستطيع أن تكتم قلقها من احتمالات تصعيد المواجهة الأمريكية مع سوريا لأن ذلك لن يفيد الموقف شيئا ، فضلا عن أنه سوف يؤدى إلى ردود أفعال عربية غاضبة ، إزاء الموقف الأمريكى .

كذلك تحذر القاهرة من الاحتمالات التى تستهدف أن يقوم الإسرائيليون بعمل عسكرى ضد السوريين وبالتالى فإن الحل الأمثل لا ينبغى أن يكون فى إطار الاختيارات العسكرية الراهنة ، وإنما يكون فى البحث عن بدائل سياسية تعيد للدور الأمريكى بعضا من الثقة المفقودة .

٤ - أن واحدا من أخطاء الموقف الأمريكى أيضا تصوره لإمكان الفصل بين المشكلة اللبنانية والقضية الفلسطينية . فرغم عوامل التداخل والتأثير المتبادل ما بين القضيتين ، فإن على الجانب الأمريكى أن يعيد النظر فى موقفه من ذلك ، وأن يستكشف الوسائل التى يمكن أن تساعده على مواجهة متوازنة ومستمرة لكل من المشكلتين معا .

٥ - أنه ما لم يتهيأ إمكان سحب القوات الإسرائيلية من لبنان فسوف تزداد المشاكل تعقيدا ، وبالتالى فإن انسحابا إسرائيليا من لبنان فى إطار ترتيبات أمن متفق عليها بالنسبة لمناطق الجنوب اللبنانى المتاخمة للحدود الإسرائيلية سوف يؤدى بالضرورة إلى سحب القوات السورية من البقاع لأن البديل الوحيد وسط هذه

الفوضى الضاربة أطنابها فى لبنان ، أن يتحول الشمال اللبنانى إلى منطقة نفوذ وهيمنة للجانب السورى ، وأن يتحول الجنوب اللبنانى إلى منطقة نفوذ وهيمنة للجانب الإسرائيلى ، على حين تتحول باقى المناطق : جبل الشوف ، والعاصمة ، والأجزاء الأخرى من الجنوب اللبنانى إلى كانتونات صغيرة يحكمها ملوك الطوائف ، وتندثر وحدة لبنان إلى سنوات طويلة ، ويصبح تفكك الدولة اللبنانية تجسيدا لفشل التوجه الأمريكى فى الشرق الأوسط .

٦ - أنه إذا كان هناك فى إسرائيل اليوم من ينادى بإعادة غزو لبنان ردا على احتمالات إلغاء الاتفاق الإسرائيلى اللبنانى من جانب أمين الجميل تحت ضغوط السوريين ، فإن الغالبية العظمى من الاسرائيليين تبدى حذرها من عودة الجيش الإسرائيلى مرة أخرى للتورط فى «المستنقع اللبنانى» ، حتى لا تتزايد خسائره البشرية ، وبالتالى يصبح ضروريا أن يعرف الإسرائيليون من خلال الطرف الأمريكى أن وجودهم فى لبنان لا ينبغى أن يكون مبررا لتغييب قضية الضفة والجولان .

٧ - أن توسيع دائرة العمل السياسى تقتضى من الجانب الأمريكى ضرورة إعادة النظر فى البدائل السياسية المتاحة خصوصا أن الامريكيين لم يفعلوا الكثير من أجل إنقاذ مبادرة ريجان أو تهيئة الظروف العملية التى تمكنها من دخول دائرة التنفيذ .

٨ - أن واحدا من البدائل المتاحة ينبغى أن يكون فى إعادة التفكير مرة أخرى فى العوامل التى تحول دون الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وبالتالى فإن طرح المبادرة المصرية الفرنسية مرة أخرى على ساحة النقاش ربما يهيئ فرصة الاعتراف المتبادل والمتزامن ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين .

٩ - أنه ينبغى تشجيع الحوار الفلسطينى الأردنى باتخاذ مواقف أكثر حزما إزاء قضية استمرار المستوطنات وخلق مناخ أفضل فى الضفة وغزة تشجيعا للملك حسين على دخول التفاوض .

على كل فلقد كان مجمل الرسالة المصرية إلى الجانب الأمريكى فى مباحثات واشنطن هى مواجهته بأخطاء حساباته فى أزمة الشرق الأوسط ومحاولة لكشف بدائل جديدة تساعد على إخراج الموقف الأمريكى من ورطته الراهنة ، وتقود إلى تنشيط جهود السلام مرة أخرى .

المباحثات المصرية الأمريكية تحقق تقدما
فى مشكلة القروض العسكرية

يمكن أن نقول إن رحلة الرئيس مبارك قد أنجزت معظم أهدافها فى إطار الشق الاقتصادى المتعلق بمشكلة القروض العسكرية كالآتى :

١ - طبقا لتصريحات مصادر مصرية مسئولة للمصور ، أن الجانب الأمريكى قد أبدى موافقته الكاملة على اعتبار القرض العسكرى وقيمته ١١٠٠ مليون دولار سنويا منحة لا ترد اعتبارا من ميزانية عام ١٩٨٤ .

وقد أكدت الإدارة الأمريكية للجانب المصرى ، أنها لا تعتقد أن المصاعب التى يثيرها بعض من رجال الكونجرس الأمريكى الوثيق الصلة بجماعات الضغط الصهيونى ، يمكن أن تحول دون موافقة الكونجرس على مذكرة الإدارة الأمريكية برفع قيمة المنح العسكرية لمصر من ٤٥٠ مليون دولار إلى ١١٠٠ مليون دولار لتغطى كامل المساعدات العسكرية .

وكان بعض من جماعات الضغط قد حاولت أن تربط بين استمرار المساعدات العسكرية والاقتصادية لمصر وعودة السفير المصرى إلى إسرائيل فى ضغوطها المتزايدة على الإدارة الأمريكية خصوصا مع اقتراب موعد انتخابات الرئاسة ، غير أن هذه المحاولات لم تحقق أى نجاح يذكر .

٢ - تأكد أيضا موافقة الإدارة الأمريكية على صرف ١٠٣ ملايين دولار فى صورة شيكات قابلة للدفع بحيث يتيسر للجانب المصرى قدر من السيولة النقدية يمكنه من تمويل بعض من احتياجات خطة التنمية .

وسوف يتم صرف المساعدات التى لم تكن مصر قد تمكنت من استخدامها فى سنوات سابقة ، إما لأنها كانت مدرجة لحساب مشروعات رئى عدم تنفيذها بسبب تعارضها مع خطة التنمية أو لثبوت عدم جدواها الاقتصادية .

وسوف تكون تلك هى المرة الأولى التى تتمتع فيها مصر بذات الميزة التى تتمتع بها المساعدات الأمريكية لإسرائيل ، والتى يتم صرف الجانب الأكبر منها فى صورة شيكات قابلة للدفع .. يكون لإسرائيل حق توجيهها دون ارتباط بمشروعات محددة.

٣ - أكد الجانب الأمريكى استعداده لإعادة النظر فى أسعار الفائدة ، خصوصا بالنسبة للديون العسكرية التى لم يتم سدادها بعد .

والمعروف أن مصر كانت تحصل قبل عام ١٩٨٤ على قروض عسكرية لتمويل مشترياتها من السلاح الأمريكى بأسعار فائدة قدرها ١٣ ٪ لكن الجانب المصرى طلب إلى الإدارة الأمريكية عدم تثبيت سعر الفائدة وتعويمه طبقا للأسعار السائدة الآن والتى وصلت إلى نطاق ٩ ٪ .

وقد وافق الجانب الأمريكى من حيث المبدأ على سريان قاعدة تعويم الفائدة بالنسبة للدين العسكرى ابتداء من عام ١٩٨٤ ، وعلى الجانب الأمريكى بحث إمكانية تطبيق أسعار الفائدة على السنوات السابقة على عام ١٩٨٤ ، وذلك فى إطار التشريعات والإجراءات التى يمكن أن يقرها الكونجرس .

٤ - أكد الجانب الأمريكى استعداده لدراسة إمكانية إعادة جدولة الدين العسكرى لمصر المترتب على مشترياتها للسلاح قبل عام ١٩٨٤ عندما كانت ترتيبات المساعدة الأمريكية تقضى بأن تحصل مصر على قيمة مشترياتها من السلاح فى حدود ٤٥٠ مليون دولار منحة لا ترد على أن يكون الباقى « ٥٧٠ مليون دولار» فى إطار قروض عسكرية بفائدة ١٣ ٪ .

وكان الوزيران د. مصطفى السعيد وزير الاقتصاد ، ود. وجيه شندى وزير الاستثمار قد سافرا إلى واشنطن فى الأسبوع الماضى بتكليف من الرئيس مبارك لدراسة تمهيدية للمشاكل الاقتصادية ، مع الجانب الأمريكى ، وقد أنهى الوزيران مهمتهما فى العاصمة الأمريكية ، وعادا إلى باريس حيث التقيا بالرئيس مبارك قبل يوم من سفره إلى واشنطن وقدما له تقريرا عن مباحثاتهما ، كما طلبا إلى الرئيس التدخل لدى الرئيس الأمريكى ريجان من أجل إنهاء بعض المشاكل التى لم يتيسر حلها بالكامل فى إطار مباحثاتهما مع نظرائهما من الجانب الأمريكى .

والمعروف أن جدول مباحثات الرئيس مبارك وريجان كان يشتمل فى بنده الثانى ، بعد قضية لبنان ، على قضية العلاقات الثنائية بين البلدين مع التركيز على مشكلة القروض العسكرية وأثرها على معدلات التنمية المصرية .

وفى هذا الصدد علمت أن الرئيس مبارك قد أعاد على الرئيس ريجان تأكيده على الحقائق التالية :

أولا : أن مصر لا تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدى بين ما يتبدل من حولها شرقا وغربا فى موازين القوى العسكرية ، الأمر الذى يمثل تهديدا حقيقيا للأمن المصرى ما لم يتهيأ للقوات المسلحة المصرية تعزيز قدراتها العسكرية وتحديث سلاحها بما يمكنها من الوفاء بمتطلباتها الأمنية .

ثانيا : أنه إذا كانت مصر قوة سلام فى المنطقة فإن هذا السلام ينبغى أن يستند إلى قوة رادعة ، ذلك أن سلاما لا تحرسه القوة يمكن أن يغرى أطرافا عديدة بالمقامرة .

ثالثا : أن متطلبات مصر من تحديث قواتها لا ينبغى أن تجئ على حساب خططها فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، خصوصا أن تعزيز الاستقرار المصرى الراهن يتطلب إعطاء دفعة قوية لبرامج التنمية حتى تتمكن من انجاز أهدافها فى رفع مستوى معيشة السواد الأعظم من الجماهير ، التى ينبغى أن تلمس بالفعل آثار السلام مترجما إلى مكاسب محددة فى حياتها اليومية . كما أن فى استقرار مصر تزايد فرص استقرار المنطقة التى تهدر بعوامل التفجر والغليان.

رابعا : أنه ينبغى على الطرفين المصرى والأمريكى أن يبحثا بجدية فى وسائل رفع أعباء القروض العسكرية لمصر قبل عام ١٩٨٤ ، عن كاهل الاقتصاد المصرى الذى يواجه مشكلات حادة تتمثل فى ضرورة التجديد الشامل للبنية الأساسية للمجتمع ، والتى تمثل جميع مرافقه التى تحتاج إلى تغيير شامل . كما تتمثل أيضا فى ضرورة العمل على رفع أعباء التضخم والأزمة الاقتصادية ، والارتفاع المستمر فى الأسعار عن كاهل السواد الأعظم من الشعب .

المصور ١٩٨٤/٢/١٧

الرحلة الرابعة :

مبــارك ومهمتـه الصــعبة

إذا جاز لنا أن نلخص مهمة الرئيس مبارك فى العاصمة الأمريكية ، فربما يكون من قبيل الكلام المعاد أن نقول إن رحلة مبارك تركز على هدفين أساسيين ، أولهما : السعى المصرى لكى تخرج الإدارة الأمريكية عن حذرها وترددها الراهنين من أجل تحريك قضية الشرق الأوسط تجاه التسوية الشاملة ، خصوصا بعد المتغير الجديد الذى طرأ على الساحة بالاتفاق الأردنى الفلسطينى الذى أكد حرص الجانب الفلسطينى ممثلا فى منظمة التحرير على قبول التسوية السلمية فى إطار الشروط التى تقرها الشرعية الدولية :

- الاعتـراف الواضـح بحق إسـرائيل فى الوجـود داخل حـدود آمنة ومعتـرف بها .
- الاقـرار بحق تقرير المصير الفلسـطينى فى إطار اتحـاد كونفدرالى مع الأردن .

الهدف الثانى .. أن تسعى الإدارة الأمريكية إلى إصلاح الخلل الذى أصاب هيكل المعونة الأمريكية لمصر نتيجة ارتفاع خدمة أقساط الديون العسكرية إلى ٤٦٠ مليون دولار هذا العام ترتفع مع بداية عام ١٩٨٦ إلى ما يقرب من ٥٠٠ مليون دولار ولمدة ٢٥ عاماً قادمة ، الأمر الذى يعنى أن نصف المعونة الاقتصادية (١٢٠٠ مليون دولار) يمكن أن تذهب سداداً لخدمة هذه الديون وفوائدها التى تراكمت قبل أن تصبح المعونة العسكرية لمصر منحاً كاملة فى مايو عام ١٩٨٤ .

فى إطار الهدف الأول لرحلة الرئيس مبارك تقترح مصر خطة عملية ذات بدائل من أجل إحياء جهود السلام تقوم على إعطاء الفرصة لحوار أمريكى مع الوفد الأردنى الفلسطينى المشترك ، حواراً يكون بمثابة مقدمة لتفاوض مباشر بين كل الأطراف المعنية ، يتمثل البديل الأول فى أن تدعو واشنطن الوفد الأردنى الفلسطينى إلى حوار مباشر فى العاصمة الأمريكية أو فى أى مكان تختاره ،

خصوصا أن ثمة أفكارا عن زيارة متوقعة وقريبة يمكن أن يقوم بها الملك حسين لواشنطن إذا ماتهيأت الظروف الملائمة لهذه الزيارة .

ثانيا : أن يعاود المبعوث الأمريكى لشئون الشرق الأوسط ماكفرلين نشاطه فى المنطقة من خلال رحلات مكوكية تستهدف استكشافاً أبعد لمواقف الأطراف المعنية .

فى إطار الهدف الثانى الذى يتعلق بإصلاح الخلل الذى أصاب هيكل المعونة الأمريكية لمصر تقترح القاهرة معونة إضافية لمصر قدرها ٨٧٠ مليون دولار عن عام ١٩٨٥ تمكن مصر من سداد أقساط خدمة الدين العسكرى إذا ما كان متعذرا الآن على الإدارة الأمريكية إلغاء أقساط الديون وفوائدها؛ لأن ذلك يتطلب سن تشريع جديد ربما لا يكون الكونجرس الأمريكى متحمسا لإصداره الآن لدوافع عديدة ، أولها : نشاط مجموعات الضغط الصهيونية فى الكونجرس ، وآخرها ضغط الميزانية الأمريكية لإصلاح الخلل الذى يتمثل فى عجزها المتزايد .

❑❑❑

والمهمة ليست سهلة بل لعلها أصعب المهام التى قام بها الرئيس مبارك ، ذلك أن دوائر معينة قد حرصت قبل الزيارة على أن تحيط مناخها سواء فى كواليس الكونجرس الأمريكى أو فى بعض الصحف الأمريكية بنوع من سوء الفهم والقصد والشكوك المتعمدة حتى لا يبالغ الجانب المصرى فى مطالبه ، خصوصا أن مبارك يحمل إلى واشنطن هذه المرة أوراقا جادة لا يمكن إهدارها بسهولة .

ولعلنى أستطيع أن ألخص جهود هذه الدوائر فى محاولة الربط المفتعل بين جهود مصر الأخيرة من أجل تحريك السلام فى الشرق الأوسط ومطالبها فى زيادة حجم المعونة الاقتصادية لمصر لمواجهة مشاكل أقساط خدمة الديون العسكرية .

فاستئناف مصر لمباحثات طابا والحوار الذى اتصل بين مصر وإسرائيل عبر مبعوثين على مستوى عال من البلدين ، وحتى مقترحات الرئيس مبارك الأخيرة لدفع السلام فى الشرق الأوسط وإضفاء قدر من الفاعلية العملية على الاتفاق الأردنى الفلسطينى ، كل هذه الجهود فى عرف هؤلاء الذين يشككون لم تنبع من قناعة مصر بأهمية السلام الشامل للمنطقة ، وإنما كان دافعها من وجهة نظرهم التمهيد لزيارة مبارك لواشنطن سعيا إلى زيادة المعونة الاقتصادية الأمريكية إلى القاهرة . وفى إطار سوء الفهم والتشكيك المتعمد تجدد هذه الدوائر مرة أخرى مطالب وتساؤلات

قديمة حول عودة السفير المصرى إلى إسرائيل وحول حقيقة التوجه الذى اختاره الرئيس مبارك بصدد علاقاته مع إسرائيل والعلاقات المصرية العربية .

ولعلنى أستطيع أن أقول إن الرئيس مبارك يدرك أبعاد هذه الحملة ودوافعها وبالتالى فإن واحداً من أهم لقاءاته سوف يكون اللقاء الذى يعقده مع لجنتى العلاقات الخارجية فى الكونجرس الأمريكى .

وأظن أن منطق الرئيس مبارك سيكون واضحا ومباشرا وصريحا مستندا إلى الحقائق التالية :

أولا : أنه ليس فى وسع أحد أن يشكك فى توجه مصر تجاه السلام الشامل ، فالسلام هدف استراتيجى لمصر وبرغم كل الممارسات الإسرائيلية فى المنطقة ابتداء من غزو لبنان إلى الاستمرار فى بناء المستوطنات لا يزال السلام المصرى الإسرائيلى صامدا أمام هذه الاختبارات المريرة كما أن مصر كانت وستظل على استعداد لاستئناف الحوار مع الإسرائيليين حول حل المشاكل التى تعوق علاقات البلدين .

لقد استأنفت مصر أخيرا مباحثات طابا من أجل أن تعطى حكومة بيريز الفرصة لكى تكون أكثر مرونة ، ولكى تخلى من طريق العلاقات المصرية الإسرائيلية واحدة من العقبات الأساسية ولكن الجولة الأولى من المباحثات انتهت بإصرار الإسرائيليين على الابتعاد عن جوهر الموضوع الذى يتعلق بحق السيادة المصرية الواضح على طابا .

ثانيا : أن مصر أعلنت عن استعدادها لعودة السفير المصرى إلى تل أبيب إذا ما تحقق جهد فعال ومؤثر فى القضية الفلسطينية ، وإذا ما تم إنجاز الانسحاب من لبنان ، وإذا ماوجدت مشكلة طابا طريقها إلى الحل الصحيح ، ولن يكون فى وسع مصر أن تغير من موقفها المعلن إذا لم يتم إنجاز أهداف محددة فى هذه المجالات الثلاثة .

ثالثا : أننا بالفعل الآن أمام فرصة تاريخية نادرة تتمثل فى وجود طرف فلسطينى عربى قابل للتفاوض وفق قواعد الشرعية الدولية وباعتراف كامل بجوهر القرار ٢٤٢ ، وبالتالى فليس من واجب أى طرف إهدار هذه الفرصة بدعوى عدم الاستعداد كما أنه ليس من واجب أى طرف أن يشكك فى مصداقية التحرك المصرى. فاختيار مصر ، اختيار واضح لا يحتمل أى لبس أو غموض .

ولعل وجه الصعوبة في مهمة الرئيس مبارك لا يكمن فقط في الحملة التي تبذلها تلك الدوائر سواء في الصحف الأمريكية أو في كواليس الكونجرس من أجل التشكيك في أهداف ومقاصد الرحلة المصرية ، وإنما تجئ الصعوبة أيضا من تردد الإدارة الأمريكية ذاتها التي لا تزال عازفة عن الاقتراب من المشكلة .

فالرئيس ريجان يرى الآن مع فترة رئاسته الثانية أنه وقد أعاد للولايات المتحدة الأمريكية هيبتها ، وتمكن بالفعل من أن يعيد السوفييت إلى مائدة التفاوض حول نزع الأسلحة الاستراتيجية والنووية دون أن يقدم تنازلا واحداً بل وفي إطار إصراره على تنفيذ برنامجه الدفاعي في الفضاء الذي يحمل اسم «حرب النجوم» . الرئيس ريجان في إطار موقفه القوي الراهن يتوج نفسه الآن كواحد من أعظم الرؤساء الذين حكموا الولايات المتحدة الأمريكية بعد روزفلت ، وبالتالي فإن التورط الأمريكي المباشر في مشكلة الشرق الأوسط بكل مصاعبها واحتمالات ردود أفعالها السلبية قد يأكل بعضا من بهاء الصورة الراهنة للرئيس الأمريكي ، وبالتالي فلماذا تكون المغامرة إذا لم تكن الأهداف مضمونة ؟ ، خصوصا بعد الذي حدث لجنود البحرية الأمريكية في بيروت قبل فترة ضئيلة من انتخابات الرئاسة الثانية .

إن انسحاب الأمريكيين حتى من صفوف مراقبي الأمم المتحدة في لبنان الآن يعطي مؤشرا مهما على رغبة الإدارة الأمريكية أو على عزوفها عن التورط المباشر في أزمة الشرق الأوسط .

ورغم أهمية هذا المتغير الجديد الذي يمثله الاتفاق الأردني الفلسطيني فإن المنطق الأمريكي في بعض الدوائر يذهب إلى أن أفضل ما تستطيع أن تقدمه الولايات المتحدة الآن في أزمة الشرق الأوسط هو ألا تفعل شيئا على وجه الاطلاق ، وأن تعطي لنفسها فرصة وقت أطول توقعا لمزيد من الخلاف داخل المعسكرين العربي والفلسطيني .

فالاتفاق على أهميته لا يزال يفتقد من وجهة نظر هذه الدوائر الوضوح السافر في تعامله مع القرار ٢٤٢ ، والشواهد الراهنة تنبئ بإمكان وجود خلاف أردني فلسطيني حول تفسير بعض من بنود هذا الاتفاق فضلا عن أن الاتفاق نفسه ربما يكون موضع خلاف داخل دوائر منظمة التحرير الفلسطينية الأكثر التصاقا بعرفات .

وتختفى وراء محاولة هذه الدوائر للتقليل من شأن هذا الاتفاق وفاعليته المتوقعة على عملية السلام رغبة أمريكية واضحة فى إعفاء التحالف الإسرائيلى الحاكم من أن يقترب الآن من قضية الاحتلال الاسرائيلى للضفة وغزة ومصيرهما بدعوى أن شيمون بيريز غير مستعد الآن لمواجهة مفاوضات سوف تسفر بالضرورة عن إسقاط تحالفه مع الليكود شريكه فى الحكم .

❑❑❑

ولعل الرئيس مبارك يواجه هنا أصعب جزء من مهام رحلته ، وبالتالى فإن معيار النتائج التى يمكن أن تتحقق لا ينبغى أن يكون فى توقع خطوات عاجلة أو إجراءات دراماتيكية من جانب الإدارة الأمريكية أو رد فورى مباشر على المقترحات المصرية ، بل لعل معيار النجاح يكون فى الإصرار على التعامل مع الموقف الأمريكى فى ظروفه الراهنة دون يأس من تغييره .

وربما كان أوضح تجسيد لذلك عندما سأل أحد الصحفيين الرئيس مبارك فى باريس هذا السؤال المهم : هل ترى ياسيادة الرئيس أن الإدارة الأمريكية فى إطار ظروفها وأولوياتها الراهنة سوف تكون على استعداد لأن تستجيب استجابة فورية لمقترحاتكم خلال وجودكم فى واشنطن ؟ .

ورد الرئيس قائلا : إن مهمتنا أن نحاول وأن نتحرك وأن نحفز الآخرين ولو أننى ركنت لهذا القصور اليائس لما كان على أن أغادر القاهرة .

إن تغيير الموقف الأمريكى لن يتم إلا بتراكم جهود مصرية وجهود عربية متتابعة ومستمرة وربما تضيف زيارة الملك حسين ، ملك الأردن المتوقعة لواشنطن خلال الأسابيع القادمة ، ثم زيارة الرئيس الشاذلى بن جديد شيئا فى هذا المجال . خصوصا أن تنسيقاً على مستوى عال يجرى الآن بين القاهرة والجزائر من أجل الاتفاق على لغة حوار واحدة مع واشنطن .

فإذا كان الرئيس مبارك قد استقبل فى باريس مبعوثا جزائريا على مستوى عال فليس من المستبعد أن تستقبل الجزائر فى نهاية رحلة مبارك إلى واشنطن مبعوثا مصريا على مستوى عال من أجل مزيد من التنسيق المشترك .

استطيع أن أقول أخيرا إنه برغم الظروف الصعبة التى تواجه مهمة الرئيس

مبارك فى واشنطن الآن فإن الموقف المصرى لا يزال يمسك بيده عديدا من عناصر القوة وتتمثل فى :

أولا : التفاهم الأردنى المصرى الكامل الذى تم فى الغردقة والذى قطع الطريق على من كانوا يتصورون خطأ أن الأفكار المصرية الأخيرة لتحريك جهود السلام كانت تستهدف قطع الطريق على الاتفاق الأردنى الفلسطينى فالواقع أن لقاء الغردقة قد أكد للجميع أن الأفكار المصرية لم تستهدف أبعد من إعطاء الفاعلية العملية للاتفاق الفلسطينى الأردنى وتهيئة الظروف الملائمة على مسرح التحرك السياسى حتى لا يذهب الاتفاق الفلسطينى الأردنى أدراج الرياح مثلما ذهبت تلال المبادرات العديدة السابقة التى اندثرت جميعا لأنها لم تكن تملك فاعلية التطبيق على أرض الواقع .

ثانيا : التفهم الأوربى الأكثر تقدماً للمقترحات المصرية وليس سراً أن الفلسطينيين قد تحفظوا بعض الشئ على مقترحات مصر الأخيرة لتحريك جهود السلام وأظن أنه بعد مباحثات مبارك وميتران فى باريس فإن وجهات النظر الفرنسية المصرية قد أصبحت أكثر اقتراباً .

ثالثا : أن مبارك فى رحلته إلى واشنطن هذه المرة يحمل أوراقاً جادة ومهمة تتمثل فى وجود طرف فلسطينى عربى قابل للتفاوض فى إطار الشرعية الدولية وبالتالى لا ينبغى إهدار هذه الفرصة بدعوى أن الإسرائيليين غير مستعدين الآن ، أو أن ثمة مخاوف من أن يسقط التحالف الحاكم فى إسرائيل الآن إذا ما أقدم بيريز على التعامل بجدية وواقعية مع الفرصة المتاحة الآن ، فالفرصة أمام بيريز لم تزل سانحة لو أنه أدرك بواقعية شديدة أن خيار السلام سوف يجابه أزمة حقيقية إذا ماجرى إهدار الاتفاق الفلسطينى الأردنى بنواياه المعلنة تجاه الاعتراف بحق إسرائيل فى حدود آمنة ومعترف بها ، كما أن البديل الآخر مخيف حيث تظهر الآن بداياته فى العنف المشتعل الآن فى الجنوب اللبنانى .

رابعا : أن تأخير الاستجابة للاتفاق الفلسطينى الأردنى تحت أى دعاوى ومعاذير هو دعوة مباشرة لمزيد من العنف فى المنطقة ، وإذا كان صقور الإسرائيليين وبعض من الدوائر الأمريكية ترى أن الوضع الراهن فى الشرق الأوسط هو أفضل اختيار ممكن أن تنحاز إليه ، فإن هؤلاء ينبغى أن يضعوا تأثير ذلك على استقرار

المنطقة وعلى مصداقية الموقف الأمريكى وفاعليته المتوقعة على مجمل مسيرة السلام.

خامسا : أنه لاارتباط بين مطالب مصر الاقتصادية الجديدة من الجانب الأمريكى وجهودها الراهنة من أجل دفع عملية السلام ، فالمعونة الاقتصادية لمصر تنتظم لصالح علاقات ومصالح متكافئة لكل من مصر والولايات المتحدة ، والآن فإن الصورة الراهنة تؤكد أن المعونة لم تعد تمثل بكفاءة متعادلة مصالح البلدين .

❑❑❑

فثمة عجز فى الميزان التجارى المصرى لصالح الولايات المتحدة يزيد الآن على مليارى دولار سنويا ، وذلك يعنى أن تجارة مصر مع الولايات المتحدة مسئولة عن ٨٠ ٪ من مجمل العجز فى الميزان التجارى المصرى الأمر الذى يعنى خللا لابد من إصلاحه فإذا ما أضفنا إلى ذلك العبء المترتب على أعباء خدمة أقساط الديون العسكرية (٤٦٠ مليون دولار الآن وترتفع مع بداية عام ١٩٨٦ إلى ما يقرب من ٥٠٠ مليون دولار) فإن معنى ذلك أن هذا الخلل يمكن أن يأكل كل أهداف المعونة الاقتصادية ، وبالتالى فإن مطالب مصر متواضعة بالقياس إلى مجمل الصورة التى تؤثر بالسلب على مسيرة الاقتصاد المصرى الراهن .

إن الحديث يجرى فى الكواليس الآن عن إمكان رفع المعونة الاقتصادية لمصر هذا العام لاقرار حجم المعونة الإضافية التى تصل قيمتها إلى القسط الأخير من خدمة الدين العسكرى المتأخر ، وأظن أن مايجرى فى الكواليس أو ما يجرى ترتيبه الآن أن إقرار هذه القيمة سوف يمثل الحل أو التوجه الصحيح لإنماء علاقات اقتصادية متكافئة بين القاهرة وواشنطن .

أخيراً .. يمكن أن نقول إنه برغم صعوبة المهمة وبرغم المناخ الذى أحاط بهذه الزيارة فإن قدراً كبيراً من الآمال لا يزال متوقفا على اللقاء بين الرئيس مبارك والرئيس ريجان ، وفى كل الأحوال ليس لنا أن نتوقع نتائج دراماتيكية سريعة ذلك أن عصر النتائج الدراماتيكية السريعة لم يعد الآن فى الحسبان .

المصور - ١٥ / ٣ / ١٩٨٥

الرحلة الخامسة :

لماذا لم يذهب مبارك إلى واشنطن ؟

لأسباب عديدة ، سوف تبقى الولايات المتحدة ، ولأمد طويل قادم ، محورا أساسيا فى علاقات مصر الخارجية ، وسوف يبقى التعامل معها واحدا من المشاغل الكبرى للسياسة المصرية ، باعتبارها أكثر القوتين العظميين تأثيرا على مجريات عالمنا الراهن بمفهومه الكونى الواسع ، أرضا وفضاء ، ومجريات عالمنا المحدود بنطاق الشرق الأوسط ، بؤرة الصراع العربى الإسرائيلى والحرب العراقية الإيرانية، ومواطن أكبر احتياطى للبترول معروف حتى الآن ، والمسرح الذى لم يزل مفتوحا لجهود الاستقطاب الدولى ، صراعا على مناطق الثروة والنفوذ .

أول هذه الأسباب ، أن الولايات المتحدة ، رغم كل الانتقادات ورغم كل الاحترازات ورغم كل المآخذ ، لم تزل لأسباب موضوعية شتى الطرف الأكثر قدرة على دفع عجلة السلام فى الشرق الأوسط ، باتجاه حل شامل وعادل يعيد للمنطقة استقرارها وتوازنها .

ولست أعتقد أن أحدا يمكن أن يقر بواقعية أية خطة للتسوية تستبعد أو تتجاهل أو تخاصم الولايات المتحدة ، ذلك لا يعنى أن الأطراف المعنية الأخرى يمكن أن تكون مجرد كم مهمل فى حساب أوراق اللعبة ، و إنما يكون تأثير هذه الأطراف ، سلبا أو إيجابا ، بمقدار قدرتها على التأثير فى الموقف الأمريكى ، وبمقدار براعتها فى أن تهيئ أفضل الظروف المتاحة ، لكى يتحمل كل طرف مسئولياته دون أن تدع له فرصة الإفلات أو التحلل من هذه المسئولية .

ذلك لا يعنى أيضا ، أن الدور الأمريكى دور مطلق فى الفراغ بغير حساب الوزن النسبى لمنافسه الأكبر ، الاتحاد السوفييتى ، الذى وإن لم يكن يملك نفس الوزن وذات الأوراق التى تمكنه من أن يكون عنصرا إيجابيا فى دفع عملية السلام ، فإنه يستطيع بالقطع ، أن يضع العصى فى العجلات وأن يعرقل الجهود .. ولقد كان ذلك بالفعل جزءا من سيناريو المسيرة المتعثرة لسلام الشرق الأوسط منذ أن وقعت مصر اتفاقات كامب ديفيد عام ١٩٧٩ .

ثانى الأسباب ، أن العلاقات المصرية الأمريكية قد شهدت ، منذ منتصف السبعينيات وبعد فترة ركود طويلة استغرقت الستينيات بأكملها ، تطورا ضخما على مستوى العلاقات الثنائية بين البلدين .. ولست اعتقد أن شيئا يمكن أن ينتقص من كبريائنا الوطنية ، إذا ما قلنا الآن إن هذه العلاقات فى إطارها الاقتصادى قد وصلت إلى درجة عالية من الاعتماد المتبادل ، منذ أن أصبحت مصر طرفا أساسيا فى برنامج المساعدات الأمريكية .

لقد بدأ الأمر متواضعا للغاية ، باعتمادات ضئيلة لم تتجاوز فى عامها الأول ٣٧٢ مليون دولار ، والآن وبعد ما يزيد على عشر سنوات ، وصل حجم المعونات الأمريكية لمصر إلى ما يزيد على بليون و ١٠٠ مليون دولار ، ٧٥ فى المائة منها تحولت ، منذ عام ٨٣ ، إلى معونة لا ترد .

ولست أظن أن شيئا يمكن أن ينتقص من كبريائنا الوطنية ، إذا ما قلنا ، الآن ، إن مصر قد حصلت خلال السنوات العشر الأخيرة على ما يربو على ثمانية بلايين دولار ، ذهبت فى معظمها إلى مشروعات البنية الأساسية التى كانت قد اهترأت وتآكلت بسبب إهمال تجديدها ، تحت ضغوط اقتصاد محدودة الموارد ، كثيف السكان ، عاش فى الأغلب ومنذ منتصف الخمسينيات ظروف حرب لم تنقطع قط .

يتصل بهذين السببين ، سبب ثالث ، مرده أن العلاقات المصرية الأمريكية هى فى تحليلها النهائى علاقات بين أكثر القوتين العظميين تأثيرا فى مجريات عالمنا الراهن ، قوة عظمى ذات دور كونى لها رؤاها ولها استراتيجيتها ولها مطامحها الضخمة على اتساع العالم كله ، ترتبط بعلاقات متداخلة ، مع دولة متوسطة القدرة ، تفرض عليها ظروف الموقع والمكان دورا إقليميا مسئولا عن منطقة هى جزء منها .. وفى كثير من الأحيان لا يقع التوافق فى المصالح والأهداف بين الطرفين ، ولا تتطابق رؤية كل منهما إزاء عديد من مشاكل المنطقة رغم خصوصية علاقات الطرفين وتداخلها ، وذلك بالضبط ما يجعل من قضية العلاقات المصرية الأمريكية جزءا من المشاغل الكبرى للسياسة المصرية ، التى وإن كان يستحيل عليها أن تناغم بالكامل سياستها مع الرؤية الأمريكية بحيث يقع التطابق الكامل فإن واجبها ألا تدع لتعارض المصالح فرصة أن يصل إلى حدود التناقض .

وما من حل لهذه المعضلة فى علاقات البلدين سوى الحوار ، لأنه وحده الذى يكسب هذه العلاقات صحة وسلامة وقدرة على التواصل وعبور المشاكل .

إن معيار الوطنية المصرية ليس أبدا فى أن نجعل من خلاف وجهات نظرنا مع الرؤية الأمريكية نقطة صدام بين المصالح الأمريكية والمصالح المصرية ، ذلك ترف لا يقدر عليه الآن سوى المغامرين ، كما أن معيار الانتماء القومى ليس أبدا فى أن ننفض أيدينا من الموقف الأمريكى ، مهما تكن مصاعبنا معه ، فذلك حلم الإسرائيليين ، نحققه لهم بذواتنا وقصدنا حتى تخلو الساحة مثلما خلت لهم طوال حقبة طويلة ماضية ، وإنما المعيار الصحيح أن نحافظ على علاقات خاصة مع الولايات المتحدة ، دون أن نكون جزءا من استراتيجيتها الكاملة ، وأن نحرص على عناصر الاتفاق ، وألا نخشى الخلاف أو نهابه ، لأن مصر تعطى الولايات المتحدة ، ربما بقدر أكبر مما تأخذ ، ولأن مصر مهما تكن ظروفها الصعبة والشائكة ومهما يكن ضيق البدائل المتاحة أمامها الآن ، لم تزل فى النهاية ، قنب الميزان وحجر الزاوية فى أمن هذه المنطقة واستقرارها ، فضلا عن تأثيرات اختياراتها وتوجهاتها على مجمل اختيارات المنطقة وتوجهاتها .

لا أود أن أسرد مجمل التطورات التى طرأت على توجهات المنطقة منذ خروج السوفييت من مصر ، ولا أود أن أتوقف طويلا عند اختيارات مصرية أصبحت بعد اختبارها فى مصر ، الاختيارات الأغلب فى المنطقة : تنويع السلاح ، إضفاء قدر من الليبرالية على طبيعة التوجه الاقتصادى ، الاختيار الديمقراطى ، النظرة الجديدة إلى العلاقات الأوربية ، السلام الشامل العادل بديلا عن الحرب ، الحوار مع العالم المتقدم بديلا عن قسمة حادة تفصل بين الشمال والجنوب .

ولكننى أود أن أؤكد أن عناصر القوة فى الموقف المصرى أكبر كثيرا مما يتصور أنصار الدعة ، الذين لا يتصورون المستقبل المصرى إلا فى تطابقه الكامل مع الرؤية الأمريكية ، هؤلاء الذين يهابون كل خلاف فى وجهات النظر ، ويرون الحل الأمثل فى أن نعطى الأمريكيين كل ما يريدون بصرف النظر عن الوطن والمبادئ والدور الخاص والهوية القومية ، وكل تلك المعايير التى يتصورونها لغوا بغير طائل لأنها لا تعجن خبزا أو تطحن دقيقا .

❑❑❑

تلك مقدمة لابد منها لكى نجيب عن السؤال الموضوع : لماذا لم يذهب مبارك إلى واشنطن وقد كانت واشنطن ترجو لو أنه ذهب إلى هناك قبل نهاية فبراير ، فلعل لقاء ثلاثيا يمكن ترتيبه هناك ، يحضره شامير قبل أن تنتهى زيارته للولايات المتحدة، ومرة أخرى تسطع عدسات التصوير فى لقاء ثلاثى جديد ، أطرافه الثلاثة ، على يقين من أنهم لن يحققوا شيئا أكثر من بسمة دهشة ومفتعلة على الوجوه ؟

لعله كان فى ترتيب واشنطن أيضا أن يكون فى مجئ مبارك إليها - وقضية تصدير الأسلحة إلى إيران لم تزل مثارة على نحو خطير - دلالة جديدة على أن الموقف الأمريكى قد استعاد قدرا من مصداقيته المفقودة فى العالم العربى .

ولست أعتقد - إن صح هذا التصور - أن ذلك هو الطريق الصحيح لاستعادة بعض من مصداقية الموقف الأمريكى ، الذى أصابه الاهتراء ، لأنه لم يزل حتى الآن غير راغب فى أن يضع مصالح العالم العربى وأمنه واستقراره ضمن أولويات اهتمامه ، بل لأنه لم يزل يقايض على هذه المصالح المضيعة لصالح الخصوم أنصار التطرف .

اعتذرت القاهرة فى رسالة رقيقة وواضحة ، عن عدم استطاعة الرئيس مبارك أن يكون فى واشنطن مع بداية الخامس والعشرين من فبراير الحالى ، مؤكدة حرصها على لقاء آخر قريب مع الرئيس ريجان ، لقاء ينبغى الإعداد الجيد له ، لكى يثمر نتائج إيجابية فى صالح علاقات البلدين ، وفى صالح مسيرة السلام فى الشرق الأوسط .

ولم يعتذر مبارك ، لأنه لا يريد لقاء شخص شامير ، ولكن لأنه على يقين من أن شامير الذى أثار الدنيا وأقعدها على المؤتمر الدولى ، لن يكون فى وسعه أن يقدم شيئا لصالح السلام ، ولن يكون فى وسعه أن يتحرك قيد بوصة واحدة ، خارج إطار نظرته العقائدية الجامدة ، التى ترى أن إسرائيل بعد ابتلاعها لأرض الضفة والقطاع ، لم تستعد بعد كل حدودها التوراتية التى تتطلع إلى شرق الأردن .

وها هو شامير يعود من واشنطن ، بعد خلافه الشكلى والمحدود مع جورج شولتز ، بمكاسب جديدة تعطى لإسرائيل الحق فى كل ميزات الأعضاء الأساسيين فى حلف الأطلنطى ، حتى وإن لم تكن عضوا فى هذا الحلف ، ثم هو يصطنع بهذا

الدعم الذى تحصّل عليه فى واشنطن معركة شرسة مع بيريز حول المؤتمر الدولى ، مؤكدا للمرة الألف ، أن إسرائيل لن تذهب إلى المؤتمر وكأنما كان بيريز يتحدث باسم حكومة أخرى غير حكومة إسرائيل ، عندما أعطى هذا الوعد للرئيس مبارك خلال زيارته للاسكندرية فى سبتمبر الماضى .

لقد استجابت القاهرة ، قبل أسبوع واحد ، لرغبة بيريز وزير الخارجية الإسرائيلى فى زيارة سريعة إلى مصر ، تستمر ثلاثة أيام ، فقط لكى تقول للإسرائيليين ، إنه ما من شئ يمنع من لقاء مصرى - إسرائيلى ، فى أى وقت وفى أى مكان ، إن كان ثمة أمل يرجى فى أن يثمر هذا اللقاء دفع مسيرة السلام التى يخاصمها المتطرفون .

❑❑❑

إن كان الحماس الأمريكى الفاتر لفكرة المؤتمر الدولى يشكل نقطة الخلاف الأولى مع واشنطن ، فإن نقطة الخلاف الثانية تكمن فى الطريقة التى لم تزل تعالج بها الإدارة الأمريكية قضية الديون العسكرية وفوائدها .

والحق أن قضية الديون العسكرية كانت تؤرق بال الرئيس مبارك ، ربما منذ الأيام الأولى لتسلمه مهام الحكم ، وفى خلال زياراته المتكررة لواشنطن ، بل وابتداء من أول زيارة ، كان مبارك يصر على أن يكون موضوع الديون العسكرية بنداً ثابتاً على جدول أعمال مباحثاته مع الإدارة الأمريكية ، بدءا من ريجان إلى وزير خارجيته شولتز ، ووزير دفاعه واينبرجر ، إلى لجان الكونجرس الأمريكى .. وفى كل مرة كانت مصر تكرر على مسامع الجانب الأمريكى موقفها الواضح والصريح من هذه القضية.

كانت رؤية مصر أنه إذا كان صحيحاً - وهو صحيح بالفعل - أن استقرار مصر ركيزة أساسية من ركائز استقرار الشرق الأوسط فإن هذا الاستقرار لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود قوة ردع مصرية قادرة على أن تحمى هذا الاستقرار ، وأن تصونه من عناصر المغامرة ورياح العنف التى تهب شديدة على المنطقة . وبالتالى فإن جزءاً من الوجود المصرى ذاته ، أن يكون لمصر جيشها القوى القادر على الحفاظ على أمنها وسلامتها الإقليمية .

وكانت وجهة نظر مصر أنه إذا كانت القاهرة قد وقعت اتفاق سلام مع

إسرائيل فإن السلام لا يعنى انتفاء حاجة مصر إلى قوة ردع تصون السلام وتحفظ عدالته ، خصوصاً أن القاهرة لا تستطيع أن تغض البصر عما يجرى شرقها وغربها، حيث تجرى – هنا وهناك – عمليات حشد وتطوير مستمرة لقوة قتالية ضخمة على الجانبين ، يصعب ضمان أهدافها .

وكانت وجهة نظر مصر أنه إذا كان جزء من استقرارها مرهونا بوجود قوة ردع قادرة على أن تصون هذا الاستقرار فإن جانباً آخر من هذا الاستقرار مرهون بإحداث تنمية شاملة ومتواصلة تكافئ زيادتها السكانية المستمرة ، وتعطى لإنسانها فرصة الأمل فى غد أفضل ، ومن هنا يصبح جوهر المشكلة هو الموازنة الدقيقة بين مطالبها الضرورية فى بناء قوة ردع قادرة ومطالبها الضرورية فى تحقيق تنمية تحقق الاستقرار لإنسانها .

كانت تلك هى أبعاد الرؤية المصرية ، وكانت حدود مطالب مصر أنها لا تستطيع أن تستمر فى تمويل حاجاتها من السلاح اعتمادا على قروض باهظة التكاليف ، سوف تثقل بفوائدها وأقساطها كاهل مصر لأجيال عديدة قادرة ، الأمر الذى يجعل من المساعدات الأمريكية لمصر عملا بغير معنى لأن فوائد القروض وأقساطها سوف تبتلع الجزء الأكبر من المعونة الأمريكية .. والحق أن الإدارة الأمريكية وافقت بالفعل على أن تكون كل واردات السلاح بعد عام ١٩٨١ فى إطار المنح التى لا ترد ، وفى نطاق مبلغ يزيد على المليار دولار كل عام .

وكان – ولم يزل – جزءاً مهما من مطالب مصر اقناع الإدارة الأمريكية بأن العدالة تقضى بإعادة النظر فى فوائد قروض صفقات السلاح التى جرى شراؤها قبل عام ١٩٨١ ، وكانت قد بلغت ما يزيد على أربعة مليارات ونصف مليار دولار ، تتصاعد أعباؤها وفوائدها حتى تصل إلى نطاق يقرب من سبعمائة مليون دولار كل عام .

كان مطلب مصر المحدد ، خفض أسعار فوائد هذه الديون إلى واقعها العالمى الراهن والذى لا يتجاوز سبعة فى المائة ، إن عز على الإدارة الأمريكية أن تنظر إلى قضية فوائد قروض الأسلحة نظرة أوسع شمولا ، تضع فى اعتبارها أنه عندما يصبح تسليح قوة الردع المصرية أمريكياً فى الأغلب ، فإن علاج هذه القضية يحتاج

إلى منظور سياسى أوسع شمولاً ، لأننا إزاء قضية سياسية فى جوهرها ، ينبغى ألا تعوقها قضايا الروتين أو مشاكل الإدارة .

والحق أن واشنطن كانت ترد فى كل مرة : نعم .. نعترف بالحاجة إلى تصحيح وضع فوائد الديون ليكون أكثر عدالة ، وفى كل مرة كانت تعد بالبحث عن صيغة ملائمة تستطيع أن تمر من لجان الكونجرس دون أن تتعرض لسهام بعض من مجموعات الضغط التى ربما لا يكون فى صالحها استقرار مصر أو أمنها .

ثم جاء العرض الأمريكى الأخير ليلزم مصر بأن تدفع نصف الفوائد المستحقة على أن يتم تأجيل النصف الباقى إلى ما بعد نهاية مدة القرض ، الأمر الذى يعنى خفض ما تدفعه مصر كفوائد للقروض العسكرية إلى حدود ٣٠٠ مليون دولار كل عام ، وتلك خطوة لا بأس بها ، لكنه يعنى فى نفس الوقت ترحيل الجزء الباقى بذات الفوائد ، ولمدد زمنية أطول بحيث تتضاعف قيمة القرض إلى أرقام فلكية تثقل كاهل مصر بأجيالها القادمة إن لم تسع الإدارة الأمريكية إلى إيجاد حل واقعى ومقبول لهذه المشكلة الفظة .

لقد كان - ولايزال - صعباً على مصر أن تدفع تسعة مليارات ونصف مليار دولار ثمنا لأسلحة قيمتها أربعة مليارات ونصف المليار ، فكيف تكون الحال فيما لو أن هذه المليارات التسعة قد تضاعفت مرة أخرى نتيجة تأجيل نصف فوائد الدين العسكرى إلى ما بعد نهاية مدة القرض الأمريكى ؟

تلك نقطة الخلاف الثانية التى كانت ترجو مصر لو أن الإدارة الأمريكية وجدت حلها المناسب الذى يمكن أن تستسيغه مصر ويستسيغه كل المصريين الذين يدهشهم أن تدفع مصر أضعاف القرض لسلاح كان المفروض أن تكون النظرة إليه نظرة سياسية أوسع شمولاً .

أظن أنه لهذين السببين كانت رسالة الاعتذار الواضحة والرقيقة ، والتى تطالب بضرورة الإعداد الجيد للقاء ريجان ومبارك حتى يثمر اللقاء نتائج إيجابية على طريق السلام وعلى طريق توثيق علاقات البلدين ، لأن الأمر أخطر من أن يكون مجرد لقاء تلمع تحت أضوائه ابتسامات الدهشة افتعالا ، إرضاء لعدسات التصوير.

المصور - ١٩٨٧/٢/٢٧

مبارك وبوش
أسباب القوة فى مركز مصر التفاوضى

ليس فى خلاف مصر مع الولايات المتحدة فى أى من وجهات النظر ، حول أى من المشكلات مايخيف أو يدعو إلى القلق ..

فالدور المصرى يثقل كفة الميزان ، إن وضعنا فى الكفة الأخرى حجم المعونة الأمريكية ..

وعوامل القوة فى موقف مصر التفاوضى عديدة ومتنوعة ..

.. غير أن الحكمة تكون دائما ، فى الاستخدام العاقل لكل هذه العوامل ، فى حوار شجاع يستهدف تكافؤ المصالح بين الأصدقاء ..

لماذا يذهب مبارك إلى واشنطن وقد تجمعت لديه أسباب عديدة ، زادت من قوة مصر التفاوضى

لعل أول الأسباب ، أن مبارك يذهب إلى واشنطن هذه المرة ، وقد استعادت مصر علاقاتها مع عالمها العربى ، فى إطار دور مسئول استبقى رسالتها الرائدة فى أن تكون جسراً إلى سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط .

لم تقايض مصر موقفها من السلام بعلاقاتها الجديدة مع عالمها العربى ، كما كان يتوقع الإسرائيليون ! أو كما كان يتخوَّف الأمريكيون ، وإنما استعادت مصر علاقاتها العربية فى إطار مناخ عربى جديد ، أكثر عقلانية ، يثق بقدرة مصر على أن تكون حارساً أميناً على أهداف النضال القومى ، لم تفرط فى السلام ولم تفرط فى الحق العربى ، وإنما وازنت مصر مسيرتها بحكمة مدهشة حافظت على الهدفين الصحيحين .

هذا الدور القومى المسئول الذى استعاد لمصر علاقاتها العربية واستبقى لها رسالتها فى السلام وزادها عمقاً واتساعاً ، ما كان يمكن لمصر أن تنهض به لولا

دأب مبارك ووضوح رؤيته لهدفين صحيحين ، استطاع أن يزيل عنهما كل عوامل التضارب ليؤكد لكل الأطراف إمكان تحقيقهما معاً .

كلفه ذلك أكثر من أزمة مع الإسرائيليين ، وأكثر من مشكلة مع الأمريكيين ، وكلفه ، على الجانب الآخر ، صبراً على شكوك الأشقاء ، لكنه استطاع بالمسلك الصحيح والاختيار الرشيد أن يراكم من مواقف عديدة اقتناعا أكيداً وشبه شامل بصحة الاختيار المصرى وقدرته على حراسة الهدفين الصحيحين .

يذهب مبارك إلى واشنطن أيضاً هذه المرة ، وقد استطاع الحوار المصرى الفلسطينى أن ينجز حجماً من الثقة المتبادلة شجعت الفلسطينيين على اختياراتهم الأخيرة والصحيحة .

لقد قدم الفلسطينيون فى مجلسهم الوطنى الأخير فى الجزائر - استناداً إلى ثقتهم فى دعم مصر - اعترافهم الواضح والمباشر ، بالقرار ٢٤٢ ، وقبولهم العلنى لإمكان التعايش الآمن مع إسرائيل فى حدودها المعترف بها قبل حرب ٦٧ ، وإقرارهم الشجاع بنبذ الإرهاب احتراماً للشرعية الدولية وقبولاً للتسوية السلمية من خلال تفاوض مباشر مع الإسرائيليين يجرى تحت مظلة المؤتمر الدولى .. قبل الفلسطينيون كل ذلك ، ثم أكدوه مرة اخرى فى الاجتماع المشهود للجمعية العامة التى نقلت جلساتها إلى جنيف ، عندما رفض شولتز وزير الخارجية الأمريكى السابق ، أن يمنح عرفات تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة .

وكانت جائزة الفلسطينيين على موقفهم ، إصراراً مصرياً على أن يبدأ شولتز الذى رفض أن يمنح عرفات تأشيرة دخول متذرعا بأن عرفات ومنظمته لايزالون يساندون بعضاً من أعمال الإرهاب .. كانت جائزة الفلسطينيين إصراراً مصريا على أن يعلن شولتز ذاته ، قبول واشنطن بدء الحوار مع منظمة التحرير .

يذهب مبارك إلى واشنطن ، ثالثاً ، وقد استعادت مصر طابا آخر شبر من ترابها الوطنى .

كان صقور الإسرائيليين يتصورون أن طابا يمكن أن تكون الطوق الأخير الذى يُلزم مصر عدم الفكاك من سلامها التعاقدى مع اسرائيل ، لكن مبارك يكرس هذا اليوم المصرى المجيد لكى يكون رسالة سلام إلى كل الأطراف تؤكد ثبات مصر

على اختيارها السلام هدفاً استراتيجياً ونهائياً ، لأن السـلام هدف غير مستحيل يمكن أن يصنعه الإنسان ، ولأن الحرب خراب ودمار ، ولأن هؤلاء الذين يتصورون - وهماً - أن القوة يمكن أن تحفظ مصالحهم يعيشون خارج تطلعات عالمنا المعاصر إلى سلام دائم وعادل يرعى حقوق كل الأطراف .

كانت رسالة طابا إلى الإسرائيليين أن مصر لم تزل عند حرصها على أن تكون حرب أكتوبر هى آخر الحروب ، وأن على الإسرائيليين المنقسمين على أنفسهم أن يحسموا اختيارهم فى صف سلام دائم وعادل يرعى حقوق الفلسطينيين .

يذهب مبارك رابعاً ، إلى واشنطن وقد وظفت مصر علاقاتها الدولية لكى تكون سنداً لإصرار مصر على أن يكون المؤتمر الدولى الإطار الوحيد الذى يمكن أن يجرى التفاوض المباشر تحت مظلته بين كل الأطراف من أجل الوصول إلى تسوية عادلة تعطى الإسرائيليين حقهم فى وجود آمن داخل حدود يعترف بها الجميع ، وتعطى الفلسطينيين حقهم فى دولة فلسطينية مستقلة ، سوف ترتبط ، بحكم ضرورات التماثل السكانى والجوار الجغرافى ووحدة المصير ، باتحاد كونفدرالى مع الأردن .

كانت القاهرة هى العاصمة التى ارتضى شيفرنادزه وزير الخارجية السوفييتى أن تكون محلاً مختاراً لأول لقاء يتم منذ عام ٦٧ بين وزير الخارجية السوفييتى ووزير الخارجية الإسرائيلى موشى أرينز ، وكانت أيضاً هى المحل المختار للقاء عرفات وشيفرنادزه .

وكان حصاد الاجتماعين ، اللذين أصابا العالم بالدهشة والإعجاب تقديراً لمهارة الدبلوماسية المصرية ، تأكيداً سوفييتيا على صحة الاختيار المصرى الذى يستهدف تسوية عادلة تنهض على أساس القرار ٢٤٢ الذى يعترف بحق إسرائيل فى وجود آمن ومعترف به ، مقابل الاعتراف بحق الفلسطينيين فى دولتهم المستقلة .

وكان التأكيد السوفييتى يعنى على الناحية الأخرى ، أن أى اختيارات مخالفة تطرحها أطراف أخرى ، تدعى أنها أكثر التصاقاً بالموقف السوفييتى ، هى اختيارات مُغامرة ، تتجاهل لغة العصر وحقائق الواقع ، ولن تجنى هذه الاختيارات سوى المزيد من العزلة عن تيار صحيح لابد أنه سوف يحقق أهدافه .

وظفت مصر علاقاتها أيضاً ، فى هذه الرحلة الأوربية الأخيرة ، التى قام بها الرئيس مبارك عندما زار عواصم بلجيكا وهولندا وألمانيا الاتحادية وفرنسا ، مستهدفاً تثبيت اقتناع الأوربيين بضرورة انعقاد المؤتمر الدولى الذى لم يزل موضع معارضة شامير .

كان فى حساب مبارك لرحلته الأوربية الأخيرة ، أن الوزن السياسى لأوربا فى علاقاتها الأطلنطية مع الولايات المتحدة يزداد ثقلا ، لأن أوربا توشك بوحدتها الاقتصادية الاندماجية عام ٩٢ أن تحقق وحدة القرار الأوربى ، وبالتالى فإن الدور الأوربى تجاه واشنطن ، يستطيع أن يتجاوز الآن دور النصيحة ليصبح دوراً فاعلاً وضاغطاً تجاه مطلب المؤتمر الدولى الذى يسانده العالم أجمع إلا عصبة شامير فى إسرائيل .

ثم تأتى بعد ذلك ، المفاجأتان الكبيرتان اللتان تعطيان مبارك فى واشنطن - هذه المرة - أبعاداً تضيف إلى الوزن المصرى إضافات مهمة ذات مغزى قومى ، وأعنى بهما ، زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد ، ثم هذا الاجتماع الثلاثى المهم الذى انعقد فى مدينة الاسماعيلية وحضره مع الرئيس مبارك الملك حسين والزعيم الفلسطينى ياسر عرفات .

ماذا تعنى زيارة الملك فهد ؟

وما الذى جرى فى اجتماع مبارك وحسين وعرفات ؟ .

سوف يكون من قبيل تكرار ماهو معروف وبديهى ، أن نقول إن زيارة الملك فهد إلى القاهرة ، هى فى النهاية تتويج لاستقرار علاقات مصر والسعودية على أساس من الفهم الصادق والمشترك لأهمية تكامل دورهما فى توسيع علاقات التضامن العربى على أسس صحيحة .

وسوف يكون من قبيل تكرار ماهو معروف وبديهى ، أن نقول أيضا ، إنه عندما تكون القاهرة والرياض معاً ، فإن ذلك يعنى أن الوفاق العربى يجد مجراه الصحيح فى تيار عريض ، يبعث دفء التضامن فى أوصال الجسد العربى من المحيط إلى الخليج ، لأن العرب .. كل العرب يكونون أكثر قدرة على مخاطبة الآخرين ، إن كانت القاهرة والرياض معاً ، يداً تؤازر أخرى وساعداً يشد ساعداً .

والزيارة فى مغزاها الواضح تقول لكل الأطراف : إن الرياض تساند المسعى المصرى الجاد من أجل تحقيق سلام عادل فى الشرق الأوسط ، يحفظ لكل الأطراف - وبينها الطرف الإسرائيلى - الحق فى تعايش آمن ، ويحفظ للفلسطينيين حقهم فى تقرير المصير ، فى إطار دولة فلسطينية توجب علاقاتها المميزة مع الأردن صيغة الاتحاد الكونفدرالى .

وإذا كان الملك فهد قد اختار أن يصل زيارته لبغداد بزيارته للقاهرة ، فإن ذلك يعنى أن السعودية تدرك الارتباط الوثيق بين سلام الخليج وأمنه وسلام الشرق الأوسط واستقراره .

لأن الصراع على الجبهتين كشف عن تحالفات سوداء تترصد الحق العربى .

ولأن الصراع على الجبهتين أهدر - بقصد الكبار وتخطيطهم - طاقات كان يمكن أن تُزهر هنا وهناك حياة أكثر إشراقا من حاضر بائس .

باختصار ، الزيارة تعنى فى توقيتها الراهن ، تفويضا بالحديث عن توافق القاهرة والرياض على الأهداف ، مثلما تعنى المصادقة العلنية من جانب الرياض على سلامة المسعى المصرى الجاد فى قضية السلام .

❑ ❑ ❑

إن كانت مساندة الرياض تضيف إلى حوار مبارك فى واشنطن أبعاداً تعطى لمهمة مبارك مغزاها القومى العميق ، فإن اجتماع الاسماعيلية الذى حضره الملك حسين والزعيم الفلسطينى ياسر عرفات قبل أيام من سفر مبارك ، يعنى أن الفلسطينيين والأردنيين والمصريين متفقون على خطة سلام متكاملة ، سوف يتعذر على أى أطراف أخرى ، خصوصاً الطرف الإسرائيلى ، أن تجد فيها ثغرة تمكنها من المماطلة أو التسويف أو الهرب من تبعات السلام .

ماذا جرى فى هذا اللقاء المهم الذى تم فى الاسماعيلية ؟

اتفق القادة الثلاثة على أن تبدلاً مهما قد حدث فى المناخ الدولى تجاه القبول بحق منظمة التحرير الفلسطينية فى أن تكون طرفاً على قدم المساواة فى أى تسوية سلمية تجرى تحت مظلة المؤتمر الدولى ، خصوصاً بعد أن أعلنت المنظمة قراراتها

الشجاعة التى أكدت فيها قبولها الواضح بالقرار ٢٤٢ ورغبتها الأكيدة فى تعايش آمن مع إسرائيل داخل حدودها المعترف بها قبل عام ٦٧ وإعلانها القاطع نبذ الإهارب ، مثلما اتفقوا على أن الانتفاضة هى واجب الشعب الفلسطينى الذى يكرس حقه فى رفض الاحتلال الاسرائيلى .

واتفق القادة الثلاثة على أن الإدارة الأمريكية الجديدة ، قد أبدت من خلال مؤشرات عديدة رغبة واضحة فى أن تتواصل جهود السلام فى ضوء رؤية أكثر واقعية لا يقيد خطاها رفض شامير المتعنت وغير المبرر للحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية .

كان أول المؤشرات ، استئناف الحوار الأمريكى مع المنظمة فى جولة جديدة خاطب فيها حوار الطرفين – وربما لأول مرة – المشكلات الأساسية لقضية السلام .

وكان أخطر المؤشرات ، إعلان جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى الجديد ، أنه لن يكون هناك بديل أمام إسرائيل إلا أن تتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية ، مادامت اسرائيل عاجزة عن إيجاد طرف فلسطينى بديل من داخل الأرض المحتلة .

... كان إعلان وزير الخارجية الأمريكية الجديد يعنى بالنسبة لشامير نوعاً من اجتراع دواء مُرّ على دفعتين لأن شامير يعرف قبل الأمريكيين وقبل العالم ، أن إسرائيل لن تجد فى الداخل الفلسطينى طرفاً يقبل التفاوض معها بعيداً عن منظمة التحرير .

واتفق القادة الثلاثة أيضاً على أن شامير لن يستطيع أن يرتهن جهود السلام بموقفه المتعنت والرافض للدخول فى تفاوض مباشر مع منظمة التحرير ، خصوصاً مع التنامى المستمر لقوى ترى أن الحوار مع المنظمة هو السبيل الوحيد لخلق علاقات تعايش آمن مع الفلسطينيين ومع مؤسساتهم العديدة لخطورة موقف شامير الذى يمكن أن يصيب إسرائيل بخسارة فادحة ، تتبدى الآن فى عزلتها الدولية الراهنة ، وفى انقسامها على نفسها من الداخل ، وفى افتقارها إلى أى حجج مقبولة أو مستساغة تنهض فى مواجهة عقلانية الموقف الفلسطينى الجديد وواقعيته ، فضلاً عن عجز إسرائيل الأكيد عن مواجهة انتفاضة الشعب الفلسطينى

التى بات واضحاً للجميع أنها سوف تستمر وسوف تتصاعد إلى أن تقبل إسرائيل الجلوس مع المنظمة على مائدة التفاوض تحت مظلة المؤتمر الدولى .

لكن أخطر ما اتفق عليه القادة الثلاثة فى اجتماع الاسماعيلية ، هو تنسيق الأدوار فى خطة تحرك محكمة ، لاتدع لأى طرف - خصوصاً الطرف الإسرائيلى - فرصة الإفلات من حصار السلام .

إن كان الإسرائيليون قد راهنوا طويلاً على البديل الأردنى ، ففى وسعنا أن نقول اليوم إن ثمة اتفاقاً فلسطينياً أردنياً على القضايا التالية :

(١) أن الأردن لايمكن أن يكون بديلاً عن منظمة التحرير ، الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى ، والتى ينبغى أن تكون طرفاً على قدم المساواة فى حضور المؤتمر الدولى ، لأنه لا أحد غير الفلسطينيين يستطيع أن يتحدث باسم الفلسطينيين .

(٢) أن الأردن يقبل بل ويرحب بالدولة الفلسطينية المستقلة ، وأن أى علاقات مستقبلية بين الكيان الفلسطينى والكيان الأردنى ، إنما هى علاقات يقيمها الشعبان طوعاً بالاختيار الحر ، فى إطار رويتهما العربية .

(٣) أن التطور الراهن فى جهود السلام ، يقتضى إنشاء لجنة ثلاثية على مستوى عال ، تضم ممثلين عن مصر والأردن والمنظمة تكون مهمتها تنسيق المواقف فى أوراق عمل محددة توحد مواقف الأطراف الثلاثة ، خصوصا فيما يتعلق بحوار الرئيس مبارك فى واشنطن والحوار الآخر الذى يجريه هناك الملك حسين فى زيارته القادمه للولايات المتحدة والتى سوف تبدأ الشهر القادم .

.. وسوف يمثل مصر فى هذه اللجنة الدكتور أسامة الباز المستشار السياسى للرئيس مبارك ، كما سوف يمثل الأردن عدنان أبو عودة مستشار الملك ، كما سوف يمثل المنظمة هانى الحسن مستشار عرفات .

لعلنى أستطيع أن أركز بعضاً من الضوء على تصريحين مهمين أدلى بهما كل من الملك حسين وياسر عرفات خلال المؤتمر الصحفى الذى عقده القادة الثلاثة فى الاسماعيلية .

ربما أستطيع أن أقول أيضا إن ثمة اتفاقا على أن يعاود القادة الثلاثة اجتماعهم مرة ثانية فى العقبة قبل أن يبدأ الملك حسين زيارته المتوقعة إلى واشنطن

مثلما اجتمعوا فى الاسماعيلية قبل رحلة الرئيس مبارك ، استمرارا لتنسيق جهودهم المشتركة فى خطة سلام يتفق الجميع على صحة أهدافها .

سأل الصحفيون الملك عن قضية التنسيق الأردنى الفلسطينى ، وكان الرد واضحاً قاطعاً ، أن الأردن يرى أن المنظمة هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى ، وهى التى لها حق الحديث باسم الفلسطينيين ، ونحن نصر على وجودها طرفاً على قدم المساواة فى مؤتمر السلام .

وسأل الصحفيون عرفات نفس السؤال ، وكان الرد ، أن التنسيق المصرى الأردنى الفلسطينى يستهدف حلاً عادلاً للقضية الفلسطينية يقوم على أساس دولة فلسطينية مستقلة ، ترتبط بمقررات المجلس الوطنى الفلسطينى التى تدعو إلى إقامة اتحاد كونفدرالى مع الأردن ، على أساس طوعى واختيارى ، التزاماً بالعلاقات الخاصة بين الشعبين الأردنى والفلسطينى .

قطع عرفات والملك حسين ، بموقفهما الواضح الطريق على أى محاولات تستهدف تعويق مسيرة السلام تحت ذرائع وجود بعض التمايز والخلاف بين الموقفين الفلسطينى والأردنى .

❑ ❑ ❑

أحسب لكل هذه الأسباب ، أن مبارك يستند فى رحلته القادمة إلى واشنطن إلى موقف تفاوضى يستمد عناصر قوته من عوامل عديدة ، تضفى على مهمة واشنطن بعداً قومياً لايستطيع أحد تجاهله ، وبعداً دولياً يتمثل فى المساندة الواسعة التى حظيت بها جهود مصر خلال رحلة مبارك الأوربية الأخيرة ، فضلاً عن اقتدار الأداء المصرى الذى استطاع أن يستعيد لمصر علاقاتها مع العالم العربى فى إطار دور مسئول استبقى لمصر رسالتها الرائدة فى أن تكون جسراً إلى سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط .

ولعلنى أستطيع أن أضيف إلى هذه الأسباب العديدة سبباً آخر يتعلق بمصر الداخل ، ذلك أن كثيرين يتصورون أن الأزمة الاقتصادية يمكن أن تكون سببا ضاغطاً فى علاقات مصر مع الولايات المتحدة ، وأن أى خلاف أمريكى مصرى حول أى من وجهات النظر لابد أن يأتى حسابه خصماً على الجانب المصرى .

هؤلاء لايرصدون بدقة عوامل القوة فى الموقف المصرى فى علاقته المميزة مع الولايات المتحدة رغم سوابق عديدة للخلاف ، انتصرت فيها وجهة النظر المصرية .

اختلفنا مع واشنطن مرة سابقة ، حول ضرورة انعقاد المؤتمر الدولى ، لكن مصر ظلت على موقفها الثابت من ضرورة انعقاد المؤتمر ، حتى أصبح المؤتمر جزءا من الرؤية الأفريقية الأمريكية الراهنة لقضية الشرق الأوسط .

اختلفنا حول إيران جيت وحول حادث اختطاف الطائرة المصرية فى أعقاب حادث السفينة أكيلى لاورو وحول صفقة الصواريخ الصينية للسعودية ، وحول قضايا أخرى عديدة ، لأن الخلاف أمر طبيعى فى علاقات متعددة الجوانب كهذه العلاقات التى تربط مصر بالولايات المتحدة ، ولأن الخلاف أمر طبيعى فى علاقات يصعب أن يسودها التطابق الكامل ، لأن للولايات المتحدة منظورها الكونى الشامل الذى تمليه مصالحها ، ولأن لمصر منظورها القومى الذى يتوافق مع دورها العربى ومصالحها القومية .

والآن نحن مختلفون مع بعض من دوائر الإدارة الأمريكية حول قضية الإصلاح الاقتصادى فى مصر .

أحيانا يحلو للأمريكيين أن يأخذوا مواقف الوعظ من بعض القضايا الداخلية التى تخص أصدقاءهم !! والأمريكيون يعظوننا الآن بأن ضرورات الإصلاح الاقتصادى تستوجب منا موقفاً أكثر مرونة إزاء بعض من مطالب صندوق النقد الدولى ، وهم يمتنعون عن الوفاء بالجزء النقدى من المعونة الأمريكية (١٥٠ مليون دولار كل عام) مالم تعاود مصر حوارها مع الصندوق وتستجيب لهذه المطالب .

لعل الأمريكيين يدركون فى هذه الرحلة ، أن أهل مكة أدرى بشعابها حتى يوفروا على أنفسهم والآخرين وعظاً لن يفيد ..

لأن الإصلاح الاقتصادى هو اختيار مصرى بالأساس ، ولأن خلافنا مع الصندوق لايتعلق بالأهداف بل لعله لايتعلق أيضاً بالبرامج ، بل يتعلق خلافنا مع الصندوق بالمدى الزمنى الواسع الذى يجب أن يتم خلاله تنفيذ هذه البرامج حفاظاً على متطلبات العدل الاجتماعى فى مجتمع لم تزل فيه أغلبية غير قادرة .

ليس فى خلاف مصر مع الولايات المتحدة فى أى من وجهات النظر حول أى من المشكلات مايخيف أو يدعو إلى القلق .

فالدور المصرى يثقل كفة الميزان إن وضعنا فى الكفة الأخرى حجم المعونة الأمريكية .

وعوامل القوة فى الموقف المصرى عديدة ومتنوعة ، والحكمة هى فى الاستخدام العاقل لهذه العوامل فى حوار شجاع ، لكى تبقى العلاقات المصرية الأمريكية دائما هى حوار الأصدقاء الأنداد .



إن مصر الداخل ، بديمقراطيتها التعددية التى ترسخ يوماً وراء يوم رغم ظروف صعبة عديدة وبالجهد الضخم الذى تبذله خروجاً من عنق الزجاجة ، بالعمل الجاد الذى استهدف تجديد كل بنيتها الأساسية بوحدة نسيجها الوطنى الذى لم تستطع أن تؤثر فيه ريح الهبوب التى تهب من كل جانب ، وبسلامة نهجها فى توظيف رشيد لكل قدراتها الاقتصادية ، سواء كانت فى القطاع الخاص أم فى القطاع العام .. مصر التى تناضل نضالاً عنيداً على كل هذه الجبهات ، هى ركيزة استقرار الشرق الأوسط وضمان أمنه وسلامه ، وتلك أعظم أوراق مبارك فى تفاوضه مع واشنطن فى مهمة توافرت فيها كل عناصر القوة .

المصور - ١٩٨٩/٣/٣١ .

تطورات مهمة فى
قضية الشرق الأوسط

فى حديقة الورد ، التى يطل عليها ، مكتبه البيضاوى فى البيت الأبيض ، وأمام جمع حاشد من الصحفيين ، وتحت أضواء عدسات التليفزيون ، تنقل الصورة والكلمات ، عبر كل المحطات إلى كل بلاد العالم ، وإلى كل بيت أمريكى ، قال بوش فى كلمات لا تحتمل التباس المعنى أو تأوليه ، وكان قد أنهى جلسة مباحثاته الأولى مع الرئيس مبارك :

«يستطيع الرئيس مبارك أن يتأكد من أن مصر تتمتع بكامل دعمنا وهى تمضى فى خطوات شجاعة ، تستهدف إصلاح مسيرة الاقتصاد المصرى لصالح أجيالها الجديدة ، لقد كبرت مصر حجما ومكانة فى ظل قيادة الرئيس مبارك ، ونحن سعداء بهذا التطور ، بل نحن فخورون بأن نكون شركاء لمصر ، فى عمل جاد ومشترك يستهدف سلام الشرق الأوسط واستقراره وتطوير الحياة لصالح كل شعوبه » .

يمكن أن نثق فى كلمات بوش ، وفى كلمات بوش ما يدعو إلى الثقة .

كان واضحا ، وهو يؤكد على ملأ من الجميع ، أن إصرار مصر على توسيع دائرة السلام ، كان مبعث حافز قوى لكل الذين يبحثون الآن عن حل شامل لقضية الصراع العربى الإسرائيلى .

وكان واضحا ، وهو يعلن اتفاقه مع مصر حول ضرورات الإسراع فى دفع عجلة السلام تجاه الحل الشامل وعزمه على اغتنام الفرصة الراهنة ومواجهة تحدياتها ، حتى لا تضيع فرصة أخرى .

وكان واضحا ، وهو يؤكد التزامه بأهداف ثلاثة : أمن إسرائيل ، وإنهاء احتلال الضفة والقطاع ، وإقرار الحقوق السياسية للشعب الفلسطينى .

وكان واضحا وهو يعلن ، ربما للمرة الأولى ، أن المؤتمر الدولى يمكن أن يلعب دورا مفيدا من أجل إقرار تسوية تقوم على التفاوض المباشر بين كل الأطراف ، وتستند إلى القرار ٢٤٢ والاعتراف بمبدأ الأرض مقابل السلام .

يصعب أن نقول ، إن ثمة خلافا يمكن أن نجده بين الكلمات التى قالها بوش والكلمات التى قالها مبارك .. وعندما سأل الصحفيون مسئولا أمريكيا كبيرا ، عما إذا كان قد برز خلال مباحثات الرئيسين ، التى استمرت أكثر من ساعة ، بعض من الخلاف في وجهات النظر ، رد المسئول الأمريكى : لم يكن هناك أى خلاف ، وأعتقد أن الرئيسين توصلا إلى فهم أساسى مشترك ، إننى على يقين من وجود تماثل فى وجهات نظرهما ، وربما يحتاج الأمر إلى مناقشات أكثر تفصيلا حول توقيت بعض الخطوات اللازمة لدفع عجلة السلام .

فى هذه الجلسة ، أكد الرئيس مبارك على ضرورة أن تكون المنظمة طرفا على قدم المساواة فى مؤتمر دولى ينبغى الانتهاء من إعداده قبل نهاية هذا العام ، أو مع بداية العام الجديد على أكثر تقدير ، لأن الإسراع بالتسوية الشاملة هو وحده الكفيـل بإعادة الاستقرار إلى الضفة والقطاع ، ولأنه ما من أحد ، حتى عرفات نفسه ، يستطيع أن يلزم الشعب الفلسطينى وقف انتفاضته .

وعندما سأل بوش الرئيس مبارك ، إن كان اقتراح شامير رئيس وزراء إسرائيل بإجراء انتخابات فى الضفة والقطاع يمكن أن يسهم فى إعادة بعض الهدوء إلى الأرض المحتلة ، أو يكون مدخلا يساعد على عملية السلام .. كان رد الرئيس مبارك ، إنه لا يعتقد فى إمكان أن يقبل الفلسطينيون إجراء أى انتخابات تحت إشراف سلطة قوات الاحتلال ، كما أن أحدا لا يستطيع أن يتوقع نجاح ممثلين للشعب الفلسطينى خارج منظمة التحرير .

وبالتالى فإن أقصر الطرق إلى مواجهة الوضع الراهن ، أن تقبل إسرائيل التفاوض مع المنظمة ، خصوصا أن المنظمة أدت كل التزاماتها لكى تكون طرفا مقبولا فى جهود التسوية الشاملة .

□□□

سوف يكتب تاريخ الشرق الأوسط – يوما ما – ما يؤكد أن لقاء بوش ومبارك كان أخطر لقاءات القمة الأمريكية المصرية ، ليس فقط لأن الرئيسين استطاعا أن يصلا إلى فهم واتفاق مشترك حول عدد من المبادىء المهمة التى تضمن لجهود السلام مسيرتها نحو أهدافها الصحيحة ، فى إنهاء الاحتلال الإسرائيلى وإقامة ســلام شامل يضمن أمن إســرائيل ويرعى حق الشعب الفلسطينى فى تقرير

مصيره .. ذلك سبب جدير بالتأريخ ساعدت على إنجازه الخبرة العميقة للرئيس الأمريكى الجديد وإحاطته الواسعة بكل أبعاد المشكلة وتمرسه القديم فى دروبها الصعبة عبر المناصب العديدة التى تقلدها .

ذلك يعنى أيضا ، أن الرئيس الأمريكى بوش سوف يكون بخبرته العميقة ، عاملا رئيسيا فى صياغة أى رؤية أمريكية يمكن أن تنبثق من مشاوراته القادمة مع الأطراف الآخرين : شامير الذى يلقاه بعد غد والملك حسين الذى يلقاه فى منتصف هذا الشهر ، ومع ذلك ، ثمة أسباب أخرى تجعل من لقاء بوش ومبارك حلقة مهمة فى سلسلة جهود السلام .

أول هذه الأسباب أن مبارك يأتى إلى واشنطن بمنظور متكامل تتوحد من حوله كل الأطراف المعنية ، الأردنيون والفلسطينيون ، منظور تحددت خطوطه العريضة فى لقاء الإسماعيلية ، عندما التقى مبارك وحسين وعرفات قبل أيام من رحلة مبارك إلى واشنطن ، وصادقت عليه المملكة العربية السعودية خلال زيارة الملك فهد للقاهرة .

يتمثل ثانى هذه الأسباب ، فى تلك الآثار الواسعة المدى التى لم يزل يحدثها الموقف الفلسطينى الجديد باختياراته الرشيدة التى حدثت فى الجزائر .

لقد أسقط الموقف الجديد كل ذرائع الإسرائيليين الذين يفتقدون الآن أى حجج مقنعة تبرر المماطلة والتسويف ، فضلا عن تأثير الموقف الفلسطينى الواسع المدى على جماعات الضغط اليهودية التى ترى فى رفض شامير المستمر لأى بادرة سلام خطرا داهما على مستقبل إسرائيل .

❑❑❑

امتد الحوار ما بين الرئيسين فى جو زادت من حرارته علاقة صداقة قوية تربط بين بوش ومبارك منذ أن كان كل منهما يشغل منصب نائب الرئيس .. والحق أن الرئيس الأمريكى سعى لأن يجعل من هذه الزيارة إشهارا علنيا للعلاقة القوية التى تربط مصر بالولايات المتحدة ، ولروابط صداقته مع الرئيس مبارك .

حرص بوش على أن يصحب معه الرئيس مبارك إلى بلتيمور ، لكى يفتتحا معا بداية موسم البيسبول ، أكثر الألعاب شعبية فى أمريكا ، ولكى يظهرا معا أمام شاشات التليفزيون فى كل بيت أمريكى ، صديقين - قديمين - تربطهما عوامل الألفة بعيدا عن أعباء مهامهما الرسمية .

وحرص على أن يلتقى بالرئيس مبارك ثلاث مرات فى زيارته القصيرة لواشنطن التى لم تستغرق أكثر من ثلاثة أيام ، التقيا معا فى جلسة مباحثاتهما الأولى فى المكتب البيضاوى فى البيت الأبيض أكثر من ساعة ، ثم ذهبا ظهر اليوم نفسه «الاثنين» إلى بلتيمور حيث أمضيا ما يقرب من أربع ساعات وسط جمهور غفير من مشجعى البيسبول ، ثم كان لقاؤهما الثالث على حفل العشاء الذى أقامه فى البيت الأبيض مساء الثلاثاء تكريما للرئيس مبارك .

جاءت حفاوة بوش ردا على محاولات عديدة بذلتها بعض الدوائر ، تستهدف إفساد مناخ الزيارة قبل أن تبدأ ، أو تستهدف إلزام مصر موقف الدفاع عن قضايا فرعية مختلفة ، حتى يستنفد الجهد المصرى نفسه بعيدا عن الأهداف التى كانت من أجلها الزيارة .

فى البداية ، اصطنعوا قصة مصنع مبيدات أبى زعبل ، الذى تحول فجأة إلى مصنع لإنتاج غازات الحرب الكيماوية ! !

والحق أن أحدا من الإدارة الأمريكية لم يسأل الرئيس مبارك رداً على قصة هذا المصنع ، وإنما كان الرئيس نفسه هو الذى بادر بفتح الموضوع ، فى ثنايا حديث عابر جرى خلال مباحثاته مع الرئيس بوش ، مؤكدا أن مصر التى ترى دورها الصحيح فى أن تكون قوة سلام لا يمكن أن تخطط لإنتاج هذا النوع من الأسلحة ، خصوصا أن المصنع الذى تحدث عنه البعض يقع إلى جوار مصنع أمريكى مشترك ، فضلا عن أنه موجود فى المنطقة نفسها التى يتم عليها بناء المصنع المصرى الأمريكى لإنتاج الدبابة (إم - ١) .

شكر الرئيس بوش الرئيس مبارك على هذا التوضيح ، مؤكدا ثقته فى سلامة الموقف المصرى ، دون أن يحاول متابعة الرئيس مبارك بأى سؤال من جانبه حول هذا الموضوع .

ثم اصطنعوا حكاية أخرى ، مفادها أن الرئيس مبارك لا يزال يرفض لقاء شامير رئيس وزراء إسرائيل ، وهو أمر غير طبيعى فى علاقات بلدين تربطهما الآن معاهدة السلام ، وكان رد الرئيس مبارك واضحا ومحددا ، فى أنه لا يجد أى فائدة من لقاء احتفالى الطابع لن يترتب عليه أن تتقدم جهود السلام ولو خطوة واحدة إلى الأمام .

❑❑❑

ثم كانت الحكاية الثالثة ، عندما نشرت بعض الصحف الأمريكية ، نقلا عن بعض من دوائر الكونجرس ، ما يشير إلى عجز مصر الكامل عن أن تواصل برنامجها للإصلاح الاقتصادى .

هنا ينبغى أن يكون سؤالنا :

كيف أدار الرئيس مبارك حواره مع الإدارة الأمريكية حول قضية الإصلاح الاقتصادى فى مصر ؟

فى قضية الإصلاح الاقتصادى :

١ - التزم الرئيس مبارك وجهة النظر التى عبر عنها أكثر من مرة ، أن الإصلاح الاقتصادى ضرورة مصرية ، تمليها مصلحة مصر التى تسعى إلى تنفيذ برامج الإصلاح فى إطار ظروف تفرض التدرج ، لأن الدولة لا تستطيع أن تتخلى عن مسئولياتها الأساسية إزاء الفئات الأقل قدرة فى المجتمع .

وبالتالى فإن دعم الدولة للسلع الأساسية «الزيت والخبز والدقيق» لابد من أن يستمر حفاظا على اتزان المجتمع وحرصا على ظوابط العدل الاجتماعى الذى يحفظ لمصر وحدة نسيجها الوطنى .

وإذا كان صندوق النقد الدولى يتحدث عن ضرورة تحريك سعر الصرف لمجمع البنك المركزى ، الذى يغطى فروق دعم هذه السلع ، فإن مصر لا ترى ما يوجب إلزامها بذلك ،حفاظا على مصالح الطبقات الأقل قدرة فى المجتمع ، إلا فى إطار متدرج طويل الأمد يتضمن خطة متكاملة لرفع دخول هذه الفئات .

وعلى وجه التحديد ، عرضت مصر أن يظل دعم السلع الأساسية فى حدود الدخل الذى تحققه عائدات القناة وفى إطار سعر خاص للصرف ، يتم رفعه سنويا بنسبة ١٠ فى المائة ، على أن تصاحب ذلك خطة متكاملة لرفع الرواتب والأجور .

٢ - أكدت مصر أن جانبا مهما من الإصلاح الاقتصادى يتعلق - فى المنظور المصرى - بضرورة تعظيم الناتج من أنشطة القطاع العام ، وذلك يمكن أن يتأتى من خلال فصل قضية الملكية عن قضية الإدارة .

وفى هذا الإطار عرضت مصر خطة متكاملة لتحرير الإدارة فى القطاع العام تتمثل ملامحها الأساسية فى وجود شركات قابضة تتولى الإدارة والإشراف على المؤسسات والشركات ذات النشاط النوعى الواحد .

تحرير إدارة الشركات تحريرا كاملا من قيد الروتين ، بحيث يصبح القرار فى النهاية هو قرار الإدارة التى ينبغى أن تكون مسئولة مسئولية كاملة عن كل عوامل الخسارة والربح .

منح مؤسسات القطاع العام الحق فى أن تطرح للاكتتاب الشعبى أسهما تمول مشروعات التوسع الجديدة .

إمكان التصرف بالبيع فى بعض من المشروعات الصغيرة التى تديرها المحليات ، بحيث يصبح القطاع العام وقفا على الأنشطة الضخمة التى تشكل ركيزة حيوية للاقتصاد .

٣ - أكدت الخطة المصرية للإصلاح الاقتصادى ثالثا ، على ضرورة أن تتوازن الأجور مع الأسعار ، فى إطار سياسة جديدة تستهدف فى مراحلها الأولى ضبط تكاليف الدعم فى إطار دخل القناة وتحرير أسعار الحاصلات الزراعية تشجيعا للمنتجين ، والرفع المتدرج لأسعار الطاقة فيما عدا البنزين ، والحساب الاقتصادى لأسعار السلع وفقا لتكاليف الإنتاج .

وبالتالى يصبح لزاما على الدولة ، أن ترفع الأجور والرواتب ، فى نطاق رؤية جديدة تستهدف الربط بين الأجر والإنتاج مثلما تستهدف الموازنة بين الأسعار والأجور .

٤ - كذلك أعادت خطة الإصلاح الاقتصادى فى مرحلتها الجديدة ، التأكيد على ضرورة حفز القطاع الخاص والمستثمرين على الإسهام بدورهم فى تنمية المجتمع ، خصوصا أن ٤٠ فى المائة من مشروعات الخطة الخمسية الراهنة ، جرى تخصيصها بالفعل للقطاع الخاص ، بما يعنى مضاعفة إسهام القطاع الخاص ثلاثة أضعاف حجم إسهامه فى الخطة الخمسية السابقة ، فضلا عن إفساح مجالات بعينها تكون وقفا على نشاط هذا القطاع ، خصوصا السياحة حيث أكدت التجارب ، أن القطاع الخاص سوف يكون أكثر نجاحا فى هذا الميدان .

❑❑❑

ويبقى السؤال ، لماذا تعرض مصر على الإدارة الأمريكية رؤيتها لمرحلة جديدة فى برنامج الإصلاح الاقتصادى تمليها أولا وأخيرا مصلحة مصر الاقتصادية ،

ولماذا أفاض الرئيس مبارك فى شرحه لأبعاد هذه الخطة وأهدافها فى اجتماعه مع الرئيس الأمريكى بوش ثم فى لقائه مع وزيرى الخارجية والخزانة الأمريكيين ؟ .

ما من شك فى أن واحدا من الأسباب القوية ، إنما يتمثل فى المفاوضات التى تعثرت طويلا بين مصر وصندوق النقد الدولى ، بسبب إصرار مصر على ضرورة أن يكون برنامج الإصلاح الاقتصادى متدرجا ، تستطيع الفئات الأقل قدرة فى المجتمع أن تستوعب آثاره دون أن تواجه مصاعب حياتية ضخمة .

ولقد كان واحدا من نتائج تعثر هذه المفاوضات أن تعقدت العلاقات بين مصر ومؤسسات التمويل الدولية التى ترى أن فى اتفاق مصر مع الصندوق ما يطمئنها على استئناف علاقاتها المالية مع مصر ، فضلا عن حاجة مصر إلى جدولة جديدة لديونها فى إطار نادى باريس ، الأمر الذى يتعذر تحقيقه مالم يتم الاتفاق بين مصر والصندوق .

وبكل المقاييس ، فإن الولايات المتحدة هى صاحبة النفوذ الأكبر فى صندوق النقد الدولى ، بحكم حجم الأصوات التى تمكنها من أن تكون الطرف الأكثر حسما فى قرار الصندوق .. من هنا يصبح إقناع الإدارة الأمريكية بصواب النظرة المصرية إلى قضية الإصلاح الاقتصادى ضرورة مهمة كى لا يشتط الصندوق فى مطالبه ، التى تركز على ضرورة اختصار الأمد الزمنى لبرنامج الإصلاح الاقتصادى .

إن الأمر مع الصندوق يشبه - كما قال الرئيس مبارك فى لقائه مع رجال الأعمال الأمريكيين - طبيبا يصر على أن يجترع مريضه الدواء مرة واحدة ، أملا فى شفاء عاجل ، على حين تقول شواهد الحال ، إن ثمة خطورة جسيمة فى أن يجترع المريض الدواء مرة واحدة .

الواضح من مباحثات واشنطن ، أن ثمة اقتناعا أمريكيا جديدا ، بجدية برنامج مصر للإصلاح الاقتصادى ، وأن هناك تفهما عميقا لدواعى إصرار مصر على برنامج جاد متدرج ، فى خطة طويلة الأمد محكمة الأهداف ، لا تتوقف فقط عند حدود الإصلاح المالى ، وإنما تتعدى ذلك إلى معالجة شاملة لأوجه القصور فى الاقتصاد المصرى وأولها قضية الإنتاج .

وذلك ما يعزز الآمال فى أن تنتهى جولة المفاوضات القادمة مع الصندوق باتفاق يتوقع الجميع الوصول إليه قبل يونيه القادم .

ثمة سبب آخر من أجله كان الحرص المصرى على ضرورة أن تكون واشنطن على علم كامل بتفاصيل المرحلة الجديدة من برنامج مصر للإصلاح الاقتصادى ، خصوصا أن تعثر مفاوضات مصر مع الصندوق ، قد أعطى الفرصة لبعض من دوائر الكونجرس كى تحتجز ٢٣٠ مليون دولار ، تمثل الحجم النقدى من المعونة الأمريكية على امتداد عامين .

احتجزت الإدارة الأمريكية وبتوصية من الكونجرس قسطين من الحجم النقدى للمعونة الأمريكية « ١١٥ مليون دولار سنويا » ، مشترطة لصرفها أن تأخذ مصر خطوات أكثر حســما على طريق الإصلاح الاقتصــادى كما يراه صندوق النقد الدولى .

والواضح من مباحثات واشنطن ، أن الإدارة الأمريكية على اقتناع الآن ، بجدوى المرحلة الجديدة من برنامج مصر للإصلاح الاقتصادى ، وأن ثمة ترتيبات يمكن أن نتوقعها فى غضون فترة زمنية قصيرة من أجل فك احتجاز الحجم النقدى من المعونة الأمريكية والذى تراكم فى عامين ليصل إلى حدود ٢٣٠ مليون دولار ، خصوصا أن الكونجرس لا يشترط لفك هذا الاحتجاز أكثر من اقتناع الإدارة الأمريكية بجدوى خطوات الإصلاح التى اتخذتها مصر أخيرا .

غير أن جوهر القضية ، لا يتمثل فى احتجاز هذا المبلغ المحدود « ٢٣٠ مليون دولار » من حجم المعونة الأمريكية التى تصل إلى حدود ٢ر٣ مليار دولار سنويا ، وإنما جوهر الأمر فى تلك الضجة المصطنعة من بعض دوائر الكونجرس ، أنها تستهدف إغلاق الطريق على إلحاح مصر على ضرورة إحداث تغيير جذرى فى برنامج المعونة الأمريكية ، يمكن مصر من الاستخدام المرن لهذه المعونة وبما يحقق تعظيم استفادتها من هذه المعونة ، على نحو ما يفعل الإسرائيليون .

كانت مصر تلح على زيادة الحجم النقدى من المعونة ، حتى تتمكن من استخدام مرن لهذه الأموال ، يمكنها من أن تشترى من أية سوق عالمية ، ما قد تراه غير ملائم لحاجتها فى السوق الأمريكية .

وكانت مصر تلح على ضرورة إعادة النظر فى الضوابط التى تمنع استخدام أى أموال جرى تخصيصها لمشروعات بعينها ، فى مشروعات أخرى بديلة ، ترى

مصر أنها أكثر احتياجا إليها ، خصوصا أن هناك ما يقرب من مليار و ٨٠٠ مليون دولار تراكمت فى حساب المعونة ، لم تتمكن مصر من استخدامها بسبب هذه الضوابط .

وكانت مصر تلح ثالثا ، على بعض المرونة من أجل الاستفادة بـ ٩٠ مليون دولار جرى تخصيصها لدعم القطاع الخاص فى إطار هذا المبلغ الضخم « ١ر١ مليار دولار » الذى تراكم فى حساب المعونة دون أن يتم استخدامه .

كان الهدف إذن من احتجاز الحجم النقدى من المعونة اصطناع ضجة بغير مبررات كافية حول تباطؤ مصر فى تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادى بما يغلق الطريق أمام مطالب مصر فى ضرورة تعديل شروط المعونة حتى تكون المعاملة على قدم المساواة مع الإسرائيليين .

❑❑❑

لعل فى الإمكان أن نقول هنا ، إنه لم يكن محض مصادفة أن تنشر صحيفة الواشنطن بوست ، فى نفس يوم وصول الرئيس مبارك إلى واشنطن ، مقالا مهما كتبه النائب الديمقراطى هاملتون رئيس لجنة العلاقات الخارجية للشرق الأوسط ، وواحد من المسئولين عن مراقبة برنامج المعونة الأمريكية ، ينتقد فيه عدم مرونة برنامج المساعدات الأمريكية ووقوعه تحت وطأة تعقيدات البيروقراطية الأمريكية وقلة فاعليته عما ينبغى أن يكون عليه ، بسبب هذه المعوقات .

كان أبرز ما قاله هاملتون ، أن برنامج المساعدات الأمريكية لا يرعى الظروف المتغيرة فى عالمنا اليوم ، بسبب قيوده التشريعية والبيروقراطية التى تضع كثيرا من العراقيل أمام الاستخدام الأمثل لهذه المعونة وأن ثمة حاجة ماسة إلى تغيير شامل لفلسفة هذا البرنامج وتشريعاته التى جرت صياغتها فى بداية الستينيات فى ضوء علاقات الحرب الباردة بين الشرق والغرب ، على حين تقول متغيرات عالمنا الراهن ، إن الدول النامية التى تستفيد من هذه البرامج ، أصبحت أقل اهتماما بهذه المشكلات ، لأن ما يعنيها الآن هو قضايا التنمية والديون .

جاء مقال هاملتون ، ليبرز مسئولية البيروقراطية الأمريكية والدور الذى تلعبه ضوابط البرنامج وشروطه فى تعويق فاعلية هذه المساعدات .. وإذن ، فإن الأمر لا يتعلق فقط بقيود البيروقراطية المصرية أو تباطؤ التنفيذ فى مصر ، كما حاولت

بعض من دوائر الكونجرس أن تصور الموقف ، وإنما للقضية وجهها الآخر ، المتم
فى افتقاد برنامج المساعدات إلى متطلبات المرونة الكافية ، التى يمكن أن تضاعف
من كفاءة استخدام هذه المعونات وفاعليتها .

أستطيع أن أؤكد ، أن الجانبين المصرى والأمريكى جلسا فى مباحثا
واشنطن لكى يناقشا بصراحة كاملة ، كل أوجه خلافهما حول برنامج المساعدات
مثلما ناقشا بذات الصراحة مشكلات مصر مع الصندوق ، وقضايا الإصلا
الاقتصادى فى مصر .

أستطيع أن أؤكد أيضا ، أن المرحلة الجديدة من البرنامج المصرى للإصلا
الاقتصادى قد حفزت الجانب المصرى على أن يعيد التأكيد على مطالبه السابقة
حول ضرورات المرونة فى برنامج المساعدات الأمريكية ، مركزا على ضرورة الوصو
إلى قرار حاسم حول هذا المبلغ الضخم (مليار و ٨٠٠ مليون جنيه) الذى تراكم ف
حساب المعونة دون أن يتم إنفاقه بحجة أن هذه المبالغ جرى تخصيصها لمشروعا
بعينها لم يتم تنفيذها .

كان مما ساند الجانب المصرى فى نقاشه الصريح والواضح لقضي
المساعدات الأمريكية افتقار العلاقات التجارية بين البلدين إلى أدنى معايير
التوازن ، ذلك أن مصر التى تستورد من الولايات المتحدة بما يكاد يصل كل عام إلى
ما يقرب من مليارين ونصف مليار دولار ، لا تصدر للولايات المتحدة بأكثر من ٤٣٨
مليون دولار كل عام .

ذلك يعنى فى الحساب النهائى ، أن ما يقرب من مليارى دولار سنويا تخرج
من مصر إلى الولايات المتحدة ، بما يؤكد أن تعاون البلدين فى مجال التجارة
الدولية ، يمضى فى الأغلب فى طريق أحادى الجانب ، لصالح واشنطن بأكثر مما
هو فى صالح القاهرة .

❑❑❑

ما الذى يدعونا أخيرا إلى التفاؤل فى إمكان أن تتم صياغة العلاقات
المصرية الأمريكية فى عهد بوش على أسس أكثر تكافؤا ؟ !

لعلنا نجد فى كلمات بوش الواضحة الدلالة ، خصوصا تلك الكلمات التى أعقبت جلسة مباحثاته الأولى مع الرئيس مبارك ، ما يؤكد فهما أمريكيا أكثر عمقا لأهمية الدور المصرى وفاعليته .

فى حديقة الورد التى يطل عليها مكتبه البيضاوى فى البيت الأبيض وأمام جمع حاشد من الصحفيين وتحت أضواء عدسات التليفزيون ، تنقل الكلمات عبر كل المحطات إلى بلاد العالم وإلى كل بيت أمريكى ، قال بوش فى كلمات لا تحتمل التباس المعنى أو تأويله :

« يستطيع الرئيس مبارك أن يتأكد من أن مصر تتمتع بكامل دعمنا وهى تمضى فى خطوات شجاعة ، تستهدف إصلاح مسيرة الاقتصاد المصرى لصالح أجيالها الجديدة ، لقد كبرت مصر حجما ومكانة فى ظل قيادة الرئيس مبارك ، ونحن سعداء بهذا التطور ، بل نحن فخورون بأن نكون شركاء لمصر فى عمل جاد مشترك ، يستهدف سلام الشرق الأوسط واستقراره ويستهدف أيضا تطوير الحياة لصالح إنسانه » .

المصور – ١٩٨٩/٤/٧

مبــادرة بوش ومبــادرة مبارك

عندما يقول وزير الدفاع الأمريكى تشينى ، إنه لا يعرف على وجه اليقين ، إن كان الإسرائيليون يملكون أو لا يملكون أسلحة نووية (!!) فإن ذلك يدعو إلى المزيد من الشـكوك والحيرة حول التزام الموقف الأمريكى تجاه سلام الشرق الأوسط واستقراره ، بل ولعله يدعو إلى مزيد من الحذر تجاه هذه المبادرة الجديدة التى أطلقها الرئيس بوش حول إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل ، رغم أن المبادرة لم تزل مجرد خطوط عامة ، ينقصها الكثير من التفاصيل التى يمكن أن تكشف عن ملامحها الكاملة وعن دوافعها الأصيلة .

وربما يُضاعف من عوامل الحذر ، أن مبادرة بوش تأتى وكأنها جهد منفصل بذاته عن ضرورات تسوية النزاع العربى الإسرائيلى التى لم تزل تتعثر بسبب صلف حكومة شامير ، رغم أن سباق التسلح ودخول الصواريخ المتوسطة والبعيدة المدى ، واللجوء إلى صور أخرى من أسلحة الردع الشامل ، أكثر يسرا وأقل كلفة « السلاح الكيماوى » ، كل ذلك كان مصدره افتقاد العالم العربى لمتطلبات أمنه إزاء رغبة الإسرائيليين الجامحة فى التوسع على حساب الأرض العربية ، مستندين فى صلفهم إلى تفوق عسكرى ساحق ، سقفه الأعلى مائة رأس نووى ، مركبة فوق صواريخها ، يمكن أن تطول أى عاصمة عربية ، لا يعرف وزير الدفاع الأمريكى عنها شيئا !

❑❑❑

كان المتوقع أن يعلن الرئيس الأمريكى بوش مبادرته حول إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل ، فى إطار سياقها الطبيعى الذى يربط بين النتائج والأسباب ، حتى لا يترك الرئيس الأمريكى مبادرته نهبا لعوامل الخوف والقلق التى لم تزل تسود عالمنا العربى ، تؤرق أيامه الراهنة ، حذرا من أن يكون

الجهد الأمريكي من أجل تسوية النزاع العربى الإسرائيلى قد أصبح نوعا من أداء الواجب ، متجردا من روح الإصرار والتصميم التى كانت تملأ كلمات بوش وهو يتحدث خلال الحرب العراقية عن ضرورة بزوغ عالم جديد ، أكثر التزاما بقواعد الشرعية والقانون الدولى ، وعن ضرورة إيجاد تسوية عادلة لأزمة الشرق الأوسط ، على أساس مبادلة الأرض بالسلام ؛ لأن هذا النزاع لم يعد يحتمل المزيد من المماطلة أو التسويف !

وكانت الأخبار القادمة من واشنطن قد أكدت – وعلى لسان مسئولين فى البيت الأبيض – أن الرئيس الأمريكي سوف يعلن مع مبادرته خطط الإدارة الأمريكية إزاء مستقبل التسوية ، بعد أن أغلق شامير كل الأبواب باستهانة بالغة ، تجسدت فى النشاط المفاجىء لحركة بناء المستوطنات فى الضفة الغربية ، عيانا جهارا ، تحت سمع العالم وبصره ، بما فى ذلك قوته العظمى التى تتربع منفردة على قمة النظام العالمى الجديد !

على عكس كل التوقعات ، أعلن الرئيس الأمريكي عن مبادرته ، دون كلمة واحدة عن مستقبل التسوية ، وفى مناخ يدعو إلى المزيد من القلق والإحباط :

لأن المبادرة ترافقت مع نجاح الخطط الأمريكية الإسرائيلية فى إنهاء عملية إجلاء الفلاشا ، قبل أن تدخل القوات المتحالفة لفصائل الثوار العاصمة الأثيوبية ، أعلن الأمريكيون ابتهاجهم بنجاح المهمة دون أن تكلف الادارة الأمريكية نفسها أن تعلن – وقد شاركت فى عملية الإجلاء – التزامها بأن يكون استيطان هؤلاء المهاجرين الجدد خارج نطاق الأرض العربية التى جرى احتلالها بعد حرب ٦٧ .

ولأن المبادرة ترافقت مع الإعلان عن اتفاق أمريكى إسرائيلى يكفل للولايات المتحدة تخزين معدات عسكرية ، فى حدود مائتى مليون دولار داخل إسرائيل التى لا يعرف وزير الدفاع الأمريكي إن كانت تملك أو لا تملك قنبلة نووية ، فضلا عن إسهام واشنطن بما يربو على ٧٠ فى المائة من تكاليف إنتاج الصاروخ الإسرائيلى « أرو » المضاد للصواريخ .

❑❑❑

ربما يكون الفصل بين مبادرة بوش الأخيرة واستمرار جهود التسوية غير متعمد ، وربما يكون متعمدا لأسباب تتعلق باستمرار التشاور بين الأمريكيين

والسوفييت حول طبيعة مؤتمر السلام الذى لم يزل موضع خلاف الأطراف المعنية ، أو لأسباب تتعلق باستمرار التشاور الأمريكى السورى حول مطالب دمشق فى أن يكون للأمم المتحدة دور مهم فى مؤتمر السلام الذى ينبغى أن يعاود انعقاده فى جلسات دورية مع استمرار التفاوض المباشر بين العرب والإسرائيليين ، ربما يكون الفصل قد تم بالقصد ؛ لأن التشاور لم يزل مستمرا ، لكن ماذا فى وسعنا كعرب أن نفعل حيال هواجس الحذر والقلق التى تؤرق عالمنا العربى الذى يرى فى مبادرة بوش ، كجهد منفصل بذاته عن ضرورات تسوية النزاع العربى الإسرائيلى ، تقليصا لقدرة العرب على أن يفعلوا شيئا ، فى الأمد المنظور أو فى الأمد البعيد ، إزاء استمرار الصلف الإسرائيلى الذى لم يجد حتى الآن رادعا أمريكيا يُلزمه احترام الشرعية والقانون الدولى !

ثمة هواجس عربية ، ربما تكون صحيحة وربما تكون غير صحيحة فى أن تكون دمشق هى الهدف الثانى بعد العراق ! ربما لا يتم الأمر بنفس الوسائل ولا بنفس الأدوات ، لأن ذلك شبه مستحيل ، ولكنه يمكن أن يتم بأساليب ضغط متنوعة ، تستهدف إكراه دمشق على التخلى عما قد يكون فى حوزتها من سلاح رادع قبل أن تكتمل مسيرة السلام العادل ، أو تستهدف إغراء الصين على وقف إرسال تعاقداتها من الصواريخ المتوسطة إلى دمشق ، التزاما بالمبادرة الأمريكية .

هكذا يفكر العالم العربى فى مبادرة بوش رغم أنها لم تستكمل بعد كل ملامحها .

❑❑❑

إن أحدا لا يختلف مع الرئيس الأمريكى حول ضرورة تقليص مخاطر أسلحة الدمار الشامل فى منطقة الشرق الأوسط ، بل لعل الدول العربية – خصوصا تلك التى تحمل على عاتقها مسئولية خاصة تجاه قضايا الأمن القومى – تكون أكثر الجميع رغبة فى شرق أوسط مستقر ، خال من كل عوامل الخوف ، يسوده السلام العادل ، ترتبط دوله بعلاقات تعاون وحسن جوار تسمح بإحداث تقدم حقيقى فى حياة إنسانه ، الإسرائيلى والعربى ، على حد سواء ، لأنهما يعانيان معا ، افتقاد الأمن وفقدان اليقين بغد لا يتهدده نشوب حرب مفاجئة .

لا أحد يختلف مع الرئيس الأمريكى حول حاجتنا الملحة إلى منطقة آمنة خالية من كل أسلحة الدمار الشامل ، تكرس مواردها الاقتصادية من أجل تحسين ظروف حياتها .

ولا أحد يختلف مع الرئيس الأمريكى حول المخاطر الضخمة التى يمكن أن تهدد الحياة الإنسانية بأكملها ، إذا ماتم استخدام أسلحة الدمار الشامل فى منطقة تختزن فى باطنها ٦٠ فى المائة من احتياطيات العالم البترولية . يكفى ما حدث فى الكويت ، حيث لم تزل آبار النفط تشتعل بالحرائق ، لتصنع أكبر مأساة بيئية عرفها الإنسان ، لكن مشكلة مبادرة الرئيس بوش ، أنها تثير هواجس القلق بأكثر مما تزرع من عوامل الطمأنينة والثقة ، التى ينبغى أن تكون الأساس فى أى جهد دولى ، يستهدف نزع أسلحة الدمار الشامل وتقييد حجم التسلح فى منطقة الشرق الأوسط .

مبادرة الرئيس بوش ، تطالب الأطراف المعنية - العرب والإسرائيليين - بتجميد اقتناء أية صواريخ أرض / أرض مهما يكن مداها ، وتجميد إجراء أى تجارب لتطوير هذه الصواريخ ، تمهيدا للتخلص منها على نحو عاجل ، لأن فى العالم الثالث - على حد قول الرئيس بوش - ٢٠ دولة تستطيع إنتاج صواريخ مختلفة المدى قبل نهاية القرن الحالى ، وهى تتحدث عن خطر إنتاج اليورانيوم المخصب أو أية عناصر أخرى يمكن استخدامها فى إنتاج القنبلة النووية ، وهى تلح على ضرورة التخلص العاجل من كل صور الأسلحة الكيماوية ، كما أنها تطلب إلى الدول الخمس الدائمة العضوية فى مجلس الأمن ، اجتماعا عاجلا من أجل الاتفاق على قيود تحظر توريد أسلحة بعينها إلى دول الشرق الأوسط ، خاصة أن الدول الخمس تسهم بنسبة تصل إلى ٩٠ فى المائة من إمدادات السلاح إلى المنطقة .. وتلك جميعا عناصر أساسية لوجود شرق أوسط خال من كل أسلحة الدمار الشامل ، لكنها - مع الأسف - ليست كل العناصر !

نعم ، تقول المبادرة إن إسرائيل - إن قبلت بالمبادرة - سوف تفتقد القدرة على إنتاج المزيد من القنابل النووية ، لأن المبادرة تحظر إنتاج اليورانيوم المخصب أو أية عناصر أخرى يمكن استخدامها فى إنتاج قنبلة نووية .

.. ولكن ما الذى يدعو إسرائيل إلى إنتاج قنابل نووية جديدة ، إن كان لديها بالفعل ١٠٠ رأس نووى على أقل تقدير ، مركبة فوق صواريخ موجهة ، يمكن أن تصيب أية بقعة فى عالمنا العربى ! .

ما الذى يدعو إسرائيل إلى إنتاج المزيد من القنابل النووية ، إن كان مخزونها النووى يكفى لتدمير الشرق الأوسط مرات عديدة ؟ !

ومع الأسف ، فإن مبادرة بوش تلتزم الصمت الكامل إزاء قدرة إسرائيل النووية ومخزونها من السلاح النووى ، وتصب كل جهودها على ضرورة حظر توريد الصواريخ مهما يكن مداها إلى أى من الدول العربية ، دون أن تقول لنا على وجه التحديد : ماذا سوف يفعل الإسرائيليون بصواريخ أريحا التى يمكن أن تطول أية عاصمة عربية ! .

لا غرابة إذن فى أن تثير المبادرة هواجس العرب ، ليفهموا أن المقصود طمأنة الإسرائيليين على مخزونهم النووى فى مقابل أن تدمر كل الدول العربية صواريخها أرض – أرض ، وتغلق الباب أمام أى توجه نحو التسلح النووى ليبقى الأمر حكرا على إسرائيل وحدها .

إن معالجة قضية الحد من التسلح ، لا يمكن أن تتم من خلال تناول بعض عناصرها بمعزل عن بقية العناصر الأخرى ، لأن الأساس فى القبول المشترك لنزع السلاح ، أن يكون هناك حد أدنى من توازن القوى بين كل الأطراف المعنية ، لأن توازن القوى وتقارب الموازين العسكرية هما اللذان يضمنان ترسيخ عوامل الاستقرار فى المنطقة ، لكن وزير الدفاع الأمريكى الذى لا يعرف شيئا عن وجود قنبلة نووية إسرائيلية ! يقول بغير ذلك ، لأنه خلال زيارته إلى إسرائيل لم يجد فى مبادرة الرئيس الأمريكى بوش ما يمنعه من أن يعلن على الملأ ، عزم الولايات المتحدة على ضمان استمرار تفوق إسرائيل العسكرى !

❑❑❑

كان يمكن أن تكون هواجس العرب أقل وطأة ، لو أن مبادرة بوش جاءت رغم نقائصها فى أعقاب الوصول إلى تسوية عادلة للصراع العربى الإسرائيلى ، أو جاءت على الأقل فى إطار خطة متكاملة تضمن التقدم المتوازى بين جهود التسوية وجهود نزع السلاح ، لأنه بدون هذا التلازم تبدو المبادرة غير متوازنة ، تحفظ

لإسرائيل مخزونها النووى ، وتحفظ لها حقها فى إنتاج صواريخ أريحا ، إضافة إلى تقدم صناعاتها الحربية التى تجعل تأثير أى حظر على السلاح هامشيا ومحدودا بالنسبة لها ، وليس هكذا حال العرب ، لأن المطلوب من العرب أن يدمروا صواريخهم ، وأن يذعنوا لحظر يمنع عنهم بعض الأسلحة التقليدية المتقدمة .

❑❑❑

لست أشك فى أن الدبلوماسية المصرية التى أعلنت ترحيبها بمبادرة الرئيس الأمريكى ، انطلاقا من أن المبادرة تحوى بالفعل عناصر ضرورية لوجود شرق أوسط خال من كل أسلحة الدمار الشامل ، لست أشك فى أن الدبلوماسية المصرية تدرك – رغم ترحيبها – عناصر النقص الأساسية فى مبادرة الرئيس بوش ، وتدرك أن التعامل الصحيح مع مبادرة لم تكتمل كل عناصرها لا يكون بالرفض المطلق ، ولكن بالحوار المسئول من أجل الوصول إلى حلول تضمن أن تكون المبادرة متوازنة وعادلة تقضى على هواجس الخوف العربى ، وأن تكون جزءا من رؤية متكاملة تستهدف إقرار السلام العادل ، لا أن تبقى وحدها معلقة فى الفراغ ، مقطوعة الجذور بواقع المنطقة التى لم يزل يفترسها الخوف العميق من الغد المجهول .

وما يدعو إلى بعض التفاؤل أن مبادرة الرئيس بوش ، ليست المبادرة الوحيدة الموجودة الآن على الساحة الدولية ، فثمة مبادرة أخيرة ، أكثر اكتمالا وشمولا أعلن عنها الرئيس الفرنسى ميتران ، أساسها الحظر الشامل لكل أسلحة الدمار الشامل ، وقبل هاتين المبادرتين كانت هناك مبادرة الرئيس مبارك .

❑❑❑

لقد كانت مصر أسبق الجميع إلى إدراك أهمية وجود شرق أوسط خال من كل أسلحة الدمار الشامل ، وعندما تقدم الرئيس مبارك قبل عامين بمبادرته التى تؤكد على ضرورة حظر وتحريم كل أسلحة الدمار الشامل ، النووية والكيماوية والبيولوجية دون استثناء ، كان حافزه على هذه المبادرة ، إدراكه الواعى لحجم الأخطار المتزايدة فى الشرق الأوسط ، بعد أن تكدست فى ترساناته العسكرية العديد من أسلحة الدمار الشامل ، وصواريخ أرض – أرض التى يمكن أن تطول كل عاصمة ، وأقمار التجسس التى تسبح فى فضاء المنطقة ليل نهار ، كان حافزه أيضا ، إحساسه

العميق بضرورات السلام العادل حتى تخرج المنطقة من متاهة هذا الصراع الدامى الذى استنزف الكثير من مواردها .

خاطبت مبادرة مبارك هواجس العرب وخاطبت هواجس الإسرائيليين ، عندما تحدثت عن ضرورة حظر وتحريم كل أسلحة الدمار الشامل ، وعندما أكدت على ضرورة التزام كل دول المنطقة بتجهيزات متساوية ومتبادلة تضمن الرقابة الفعالة والتزام الجميع بهذه الإجراءات ، وعندما ربطت بين ضرورات التسوية العادلة ومتطلبات نزع أسلحة الدمار الشامل .

لقد وثقت مصر مبادرتها على نحو دولى ، عندما وافقت الأمم المتحدة على مشروع قرار مصرى يقضى بدعوة كل دول الشرق الأوسط إلى اتخاذ الخطوات العملية والعاجلة من أجل إنشاء منطقة منزوعة السلاح النووى ، وقبول وضع مفاعلاتها النووية تحت الإشراف الدولى لوكالة الطاقة ، والتوقف عن إنتاج وتطوير وشراء وتجربة أية أسلحة نووية إلى أن يتم إقرار قيام منطقة منزوعة السلاح النووى .

على هذا النحو المتكامل عالجت مبادرة الرئيس مبارك قضية نزع أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط ، لأن جوهر القضية مخاطبة مخاوف كل الأطراف والمساعدة على بزوغ قدر من الثقة المشتركة يسمح بتعاون الجميع على إنجاز هدف صحيح لا يشك أحد فى ضرورته أو جدواه .

بهذا الفهم المتكامل جرت المباحثات بين وزير الدفاع الأمريكى تشينى ووزير الخارجية المصرى عمرو موسى الذى أعلن فى نهاية المباحثات ، أن مصر ترحب بالمبادرة الأمريكية ، لكنها ترى فى الوقت نفسه أن الحظر ينبغى أن يشمل كل أسلحة الدمار الشامل بما فى ذلك السلاح النووى ، كما أن المبادرة ينبغى أن تكون جزءا من الجهد الأمريكى المتواصل نحو إقامة سلام عادل فى الشرق الأوسط .

المصور - ١٩٩١/٦/٧

مصر وأمريكا - تحديات التسعينيات
ملاحظات على تقرير كـوانت

« وليام كوانت » ، واحد من الخبراء الدارسين الذين أسهموا فى تخطيط سياسات واشنطن تجاه مصر والشرق الأوسط على عهد الرئيس كارتر ، لكنه لم يزل حتى الآن أحد الذين تستفيد بمشورتهم الإدارة والكونجرس الأمريكى كتب تقريرا مهما حول العلاقات المصرية الأمريكية وتحديات التسعينيات ، ونحن يصعب أن نختلف مع وليام كوانت فى تقييمه لمسار العلاقات المصرية الأمريكية خلال الثمانينيات ، فلقد أنصف مصر فى معظم قضايا خلافها مع الولايات المتحدة ، محاولا أن يستكشف أبعاد هذا الخلاف ، الذى أخذ فى كثير من الأحيان شكل الأزمة الحادة والمكتومة فى علاقات البلدين .

بل لعل كوانت يكون فى تقييمه لمسار هذه العلاقات ، أكثر إنصافا من وجهات نظر عديدة - بعضها مصرى وبعضها عربى ! - حاولت أن تصور هذه العلاقات فى إطار مختلف عن إطارها الحقيقى ، لتعطى الانطباع بأن مصر كانت الطرف التابع فى هذه العلاقة ! أو كانت على حد التعبير الذى أشاعه اليسار العربى ، العراب الأمريكى فى منطقة الشرق الأوسط !!

أنصف كوانت مصر وهو يتحدث عن طبيعة العلاقات المصرية الأمريكية خلال هذه الحقبة ، فبرغم الفارق الهائل فى الحجم والقدرة ، رفضت مصر - بإصرار شديد - أية قيود أمريكية على حركتها المستقلة أو قرارها السياسى ، وبرغم الحجم الضخم من المعونات الأمريكية التى تحتاج إليها مصر ، كان الإصرار على علاقات متكافئة قوامها الحوار ، لأن مصر - على حد تعبير كوانت - رغم قدراتها الاقتصادية المحدودة ، دولة إقليمية ذات دور ، يصعب ، بل يستحيل ، تصنيفها على أنها مجرد واحدة من دول العالم الثالث ، ولأن لمصر أهدافها القومية التى فى كثير من الأحيان قد لا تتطابق مع الأهداف الأمريكية ، إن لم تتعارض معها ، ولأن

المصريين بكبريائهم القومية التى أدركها ، السوفييت والأمريكيون ، لن يقبلوا أن تكون مصر عميلا أو حليفا لأى قوى كبرى ، ولأنه مهما تكن التغيرات التى حدثت على خـريطة العالم العربى ، فإن مصر سـوف تبقى زعيمة العالم العربى دون منازع .

لذلك لم يكن مستبعدا ، أن يثور الخلاف بين الجانبين المصرى والأمريكى حول قضايا عديدة ، بل أن يصل الخلاف إلى حد التضارب ، لأن لمصر جدول أعمال سياسيا قد تتداخل أهدافه أو تتعارض مع أهداف واشنطن ، ولأن مصر بطبيعة دورها وتجربتها الطويلة مع التاريخ ، دائمة التوجس من أى اعتداء خارجى على حريتها فى اتخاذ قرارها المستقل .

إن كوانت يسرد لنا فى تقريره المهم قائمة طويلة من أوجه الخلاف المصرى الأمريكى حول عديد من القضايا تداخلت فيها مصالح البلدين :

فى بداية الثمانينيات أوقفت مصر مبارك المباحثات التى كان قد بدأها الرئيس السادات مع البنتاجون حول استخدام قوات الانتشار الأمريكى السريع لقاعدة رأس بناس على البحر الأحمر ، كما رفضت مطالب واشنطن بأن يكون متاحا لسلاح الجو الأمريكى استخدام القواعد والمطارات المصرية على نحو آلى ، وفى المجمل فلقد تحدد إطار التعاون العسكرى مع مصر فى إطار الحدود التى حددتها السلطات المصرية بما لا يمس مصالح مصر الوطنية والقومية .

فى بداية الثمانينيات أيضا ، رفضت مصر حتى أن تناقش أفكار الكسندر هيج وزير الخارجية الأمريكية حول إمكان قيام توافق استراتيجى ثلاثى يجمع ، مصر وإسرائيل والولايات المتحدة ، لأنها رأت فى أفكار وزير الخارجية الأمريكى ما يعزز مخاوفها من أن يكون واحدا من أهداف الولايات المتحدة تكريس الانقسام بين مصر والعالم العربى ، حتى يسهل لإسرائيل ابتلاع الأرض المحتلة فى الضفة والقطاع .

فى عام ١٩٨٣ ، عندما حدث الغزو الإسرائيلى للبنان ، رأت مصر فى عملية الغزو حدا فاصلا ؛ لأن واشنطن تحولت بتأييدها المستتر لعملية الغزو من شريك كامل فى عملية السلام إلى شريك كامل فى عملية الغزو .. وكان الرد المصرى سحب سفير مصر من إسرائيل .

ورغم الضغوط الأمريكية التى مارستها واشنطن لأكثر من ثلاث سنوات ، وشارك فيها الكونجرس والإدارة الأمريكية ، رفضت مصر هذه الضغوط ، ولم يعد السفير المصرى إلى إسرائيل إلا فى سبتمبر عام ١٩٨٦ ، بعد انسحاب قوات الغزو الإسرائيلى من لبنان ، وتوقيع مشاريع التحكيم على قضية طابا .

فى غضون هذه الفترة أصابت الدهشة المذهلة واشنطن ، عندما أرسلت مصر سفنها الحربية لتحمى خروج عرفات من طرابلس ، كانت واشنطن تتصور أن القاهرة قد نفضت يدها من القضية الفلسطينية ، ولم يكن يدخل ضمن تقديراتها أن مصر سوف تتجاوز عن خلافاتها المستعرة مع الفلسطينيين حول قضية السلام لتحمى خروج عرفات فى عرض البحر من احتمال عدوان إسرائيلى .. ومنذ هذا التاريخ ظلت قضية الاعتراف بمنظمة التحرير واحدة من محاور الخلاف الأمريكى المصـــرى ، حتى تحقق لمصـــر ما أرادت ، عندما قبل شولتز فكرة الحوار مع المنظمة .

فى عـام ١٩٨٦ وقع خلاف مصرى أمريكى بلغ حد الأزمة فى علاقات البلدين ، عندما تكشف على ضوء فضيحة « إيران جيت » الدور الذى لعبته الولايات المتحدة وإسرائيل فى تزويد إيران بصفقات السلاح ثمنا للإفراج عن الرهائن .. وتعززت شكوك مبارك فى مصداقية الموقف الأمريكى التى تقوضت فى العالم العربى دون أن تتمكن واشنطن من استعادة بعض منها ، إلا بعد تدخل الأسطول الأمريكى لحماية ناقلات البترول الكويتية من اعتداءات إيران المتكررة فى حرب الخليج .

لكن كوانت يؤكد لنا فى تقريره المهم ، أن العلاقات المصرية الأمريكية خرجت من هذه الأزمات المتتابعة وقد بلغت مرحلة النضج لأن الأمريكيين أدركوا أن التطابق الكامل فى المصالح بين مصر والولايات المتحدة أمر متعذر لأن مصر لن تكون الحليف ولن تكون العميل ، ولأن مصر حريصة على أهدافها القومية ، ولأن أى ضغوط أمريكية قد تؤدى إلى نتائج معاكسة .. لكن كوانت يضيف إلى كل ذلك شيئا مهما وجديدا ، لأن هذه التجارب قد أنضجت قيمة استراتيجية جديدة لمصر بالنسبة للولايات المتحدة ؛ فى كونها قوة استقرار وضمان أمن لمنطقة الشرق الأوسط ، فى دورها الرائد الذى لا يستطيع طرف أن ينازعه فى العالم العربى ، فى اختيارها الديمقراطى الذى تصر عليه رغم مشكلاتها الاقتصادية الصعبة ، فى رعايتها

لحقوق الإنسان وحرصها على توازن عاقل بين سلطة الحكم وجماهير المصريين ، فى كونها قوة تقدم وحضارة فى عالمها العربى .

أنصف « كوانت » مصر ، ثانيا ، وهو يتحدث عن العلاقات المصرية الأمريكية من منظور قضية السلام فى الشرق الأوسط ، فالمصريون - على حد تعبيره - كانوا فى تفاوضهم مع الأمريكيين على حذر دائم من أية محاولة تستهدف تكريس عزلتهم عن العالم العربى ، لأنهم كانوا يرون فى هذه العزلة ما يساعد إسرائيل على ابتلاع الأرض المحتلة فى الضفة والقطاع .. كما أنهم كانوا لا يكتمون غضبهم الدائم من عدم وفاء الولايات المتحدة بما قطعته على نفسها فى اتفاقات كامب دافيد ، بأن تكون شريكا كاملا فى عملية السلام .. وفى فترة ريجان تعززت شكوكهم فى أن واشنطن غير راغبة فى اتباع سياسة متوازنة بين العرب والإسرائيليين ، واهتزت ثقتهم فى نزاهة الموقف الأمريكى .. لكنهم مع كل ذلك لم يركنوا إلى الاستسلام ..

مارس المصريون ضغوطا مستمرة على واشنطن التى لم تكن ترى فى منظمة التحرير أكثر من كونها منظمة إرهابية لا مكان لها فى جهود التسوية ، وأثمرت فى النهاية جهودهم - وبعد مسلسل طويل من الأزمات - قبولا أمريكيا بالحوار مع الفلسطينيين وإدراكا متزايدا لضرورة أن تكون المنظمة طرفا فى أية جهود تستهدف الحل العادل للقضية الفلسطينية .

رفض المصريون أيضا كل محاولة تستهدف الربط بين العلاقات المصرية الأمريكية والعلاقات المصرية الإسرائيلية حتى لا تكون علاقات مصر وأمريكا رهينة طرف ثالث هو إسرائيل ، وفى رؤية كوانت أن الدبلوماسية المصرية قد حققت فى هذا المجال قدرا كبيرا من النجاح ، رغم نفوذ جماعات الضغط فى الكونجرس الأمريكى ، ورغم وجود جالية يهودية قوية قوامها ستة ملايين يهودى أمريكى تربطهم تنظيمات عديدة تملك قوة سياسية ومالية وإعلامية ضخمة فى الولايات المتحدة كما تربطهم تنظيمات أخرى عديدة بإسرائيل .

وفى إطار رؤيته للدور المستقبلى لعلاقات مصر وأمريكا وتأثيرها على جهود السلام الشامل فى فترة قادمة ، ربما تكون أخصب فترة فى تاريخ العلاقات المصرية الامريكية ، إذا ما استمر الرئيس الأمريكى بوش ووزير خارجيته بيكر فى تصعيد جهود السلام بهذا الإيقاع الرصين والمتمكن الذى يوائم ظروف الموقف

الأمريكى الأخير ، وبالتنسيق - دون ضجيج - مع مواقف الرئيس مبارك ودبلوماسية مصر الهادئة .

أنصف كوانت مصر أخيرا ، وهو ينتصر لرؤيتها فى ضرورة تدرج الإصلاح الاقتصادى لأن أحدا غير المصريين لن يكون أدرى بمشكلات مصر ، ولأن أية إصلاحات يتم فرضها من الخارج ، أو يتم تطبيقها رغما عن ظروف الواقع السياسى والاجتماعى ، سوف تؤدى إلى نتائج معاكسة ؛ لأن ضمان جدية الإصلاح الاقتصادى ، إنما يكون فى تواصله واستمراره ، فى إطار واقع سياسى مستقر ، وقبول مصرى عام لمطالب هذا الإصلاح .

إن كوانت ، يؤكد هنا خطأ وجهة النظر الأمريكية التى كثيرا ما اتهمت مصر بالتردد حيال اتخاذ خطوات حاسمة مطلوبة لإصلاح هيكل الاقتصاد المصرى ، وهو يرفض أيضا وجهات نظر مؤسسات التمويل الدولية - « البنك والصندوق » - التى تؤكد على ضرورة أن يتم الإصلاح الاقتصادى فى إطار برنامج متسارع يستهدف مخاطبة كل القضايا دفعة واحدة وعلى كل الجبهات ، لأن أى غريب لن يكون فى وسعه أن يحدد للمصريين اختياراتهم ، فهم وحدهم الذين سيعيشون نتائج هذه الخيارات .

□□□

ولعل الجزء الأكثر خطورة فى تقرير « كوانت » هو رؤيته لمستقبل العلاقات المصرية الأمريكية فى التسعينيات ، على ضوء المتغيرات الجديدة التى يحفل بها عالمنا المعاصر ، وفى إطار التحديات الاقتصادية التى تواجه مصر المثقلة بأعباء ديون ، لم تفلح جهود الإدارة الأمريكية حتى الآن ، فى أن تساعد على حلها العادل .

ثمة متغيرات ضخمة حدثت فى أوربا الشرقية ، تلقى حماس الغرب وتلقى حماس الأمريكيين لأن ريحا عاصفة قد جرفت هناك أفكارا وعقائد ونظما لم تستطع أن تلبى حاجات الناس إلى الحرية والخبز ، تفككت أوربا الشرقية على نحو مفاجىء وأسطورى ، وسقطت عقائدها الشمولية ونظمها الماركسية فى موجة متتابعة تحت ضغوط جماهير خرجت من الأسر العقائدى للحزب الواحد ، تنشد الاختيار الديمقراطى وتعدد الأحزاب وحرية الرأى ، وتوازن حق الفرد مع سلطة الدولة .

ثمة ترتيبات كونية جديدة يمليها الفراغ الضخم الذى حدث بانزواء الاتحاد السوفييتى وانكفائه على مشاكله الداخلية المتفاقمة التى تهدد وحدته وكيانه ، وثمة ترتيبات جديدة تمليها الوحدة الألمانية التى تنهض الآن عملاقا جديدا فرضه الشعب الألمانى أمرا واقعا رغم احترازات الجميع .

ثمة دوافع وبواعث جديدة تُغرى الأمريكيين بإعادة النظر فى أولوياتهم وخياراتهم لاستثمار الظروف المتاحة فى الاتحاد السوفييتى وشرق أوربا ، لكى يصبح الامتداد الأوربى نسيجا جديدا من نظم متقاربة تنتصر لديمقراطيات الغرب وأفكاره ، فهل هناك فرصة لهذا الحوار الذى كنا ننشده بين الشمال والجنوب ؟ ! وأية مساحة سوف تبقى للأصدقاء القدامى ؟ ! إن كان هناك طابور من أصدقاء جدد لهم ميزة كونهم أوربيين تجرى فى عروقهم الدماء نفسها ، ثم إلى أية أولوية يمكن أن يهبط اهتمام العالم بالشرق الأوسط ومشكلاته ؟ !

إن كوانت يحذر المصريين من أن يغفلوا عن متابعة ما يجرى الآن فى العقل الاستراتيجى الأمريكى من حسابات غاية فى الدقة والتعقيد ، لكنه يحذر واشنطن فى الوقت نفسه من أن تأخذ مصر كأمر مسلم به ، يحفزها على هذا الخطأ قصة النجاح فى العلاقات المصرية الأمريكية التى وصلت إلى حد النضج بعد صمودها طوال الثمانينيات فى تجارب صعبة وعديدة .

يخلص جوهر تقرير كوانت فى عدة حقائق :

١ - أن الولايات المتحدة سوف تسعى إلى خفض مساعداتها العالمية فى إطار أولويات جديدة تدعوها إلى مساندة عمليات التحول الهيكلى الضخم التى تجرى فى اقتصاديات دول أوربا الشرقية .

٢ - أن على المصريين أن يناقشوا مع الأمريكيين مقترحات هذا الخفض ، لأن الخفض واقع لا محالة ، ومن المهم أن يتفق المصريون والأمريكيون على البدائل المتاحة حتى لا تفاجئهم النتائج أو تتعرض العلاقات المصرية الأمريكية لمأزق جديد .

٣ - أن خفض المساعدات لمصر يأتى فى ظروف مشكلتها الاقتصادية التى يزيد من صعوبتها ديونها العسكرية بفوائدها المرتفعة التى لم تستطع الإدارة الأمريكية ايجاد الحل العادل لها حتى الآن .

٤ - أن أنسب المقترحات - من وجهة نظر كوانت - أن يتم خفض المساعدات العسكرية والاقتصادية لمصر بنسبة تمكن الولايات المتحدة من إلغاء كل ديون مصر العسكرية مرة واحدة ، ذلك من شأنه - كما يقول - أن يزيح عن الاقتصاد المصرى عبئا ثقيلا ، خاصة إذا ما اتفق الجانبان - المصرى والأمريكى - على برنامج جديد للمساعدات أقل قدرا وأكثر فاعلية ، يتيح لمصر نسبة أكبر من التحويلات النقدية ، تستطيع أن تشترى بها ما تريد ومن أى الأسواق دون التزام بالسوق الأمريكية .

قد لا يكون كوانت جزءا من القرار الأمريكى الآن ، وربما تكون مشورته مجرد اجتهاد فى سوق الأفكار المفتوح على مصراعيه فى الولايات المتحدة ، لكن ما يقوله كـوانت على الملأ اليوم ، كنا نسمعه همسا فى كواليس الإدارة والكونجرس الأمريكى ، بل لعل تجاربنا السابقة تعلمنا أنه حتى لو كانت أفكار كوانت مجرد اجتهاد لمفكر امريكى لعب دورا فى تخطيط سياسات أمريكا فى الشرق الأوسط ، فإن هذه الأفكار غير منقطعة الصلة بما يدور الآن فى العقل الأمريكى .

والحق أننا نلمح على الساحة الأمريكية الآن شواهد جديدة تساند بعضا من توقعات كوانت :

هناك اهتمام أمريكى فائق بحشد القدرات المالية لأوربا الغربية (٢٦ دولة) من أجل تقديم برنامج سخى من المعونة لدول أوربا الشرقية خصوصا المجر وبولندا .

هناك مشروع محدد بإنشاء بنك أوربى أمريكى للتعمير برأس مال قدره ١١ مليار دولار من أجل توفير الاستثمارات المطلوبة لدول أوربا الشرقية .

هناك أيضا اقتراح محدد قدمه زعيم الأقلية الجمهورية فى الكونجرس الأمريكى بخفض المعونات الخارجية لخمس دول من بينها مصر بنسبة ٥ فى المائة سنويا .

ذلك يعنى أن الأفكار التى أوردها تقرير كوانت غير منقطعة الصلة بما يدور بالفعل فى العقل الاستراتيجى لأمريكا .

ما العمل ؟ وماذا يكون تصرفنا ؟ !

ما البدائل المتاحة ، إن كانت المقايضة سوف تتم بين المساعدات العسكرية وديون مصر العسكرية ؟ !

ثم هل صحيح أن الظروف فى الشرق الأوسط قد أصبحت أكثر استقرارا ، بما يمكن مصر من خفض أعبائها العسكرية ؟ !

أسئلة ملحة وخطيرة ينبغى أن تكون شاغلنا قبل أن يفوت الأوان .

المصور - ١٩٩٠/٣/٢٣

القـــاهرة وواشـنطن تواجهـــان
مشاكل الديون والإصــلاح الاقتصادى

هذا هو ملخص تقرير فى غاية الأهمية حصلت عليه « المصور » من مؤلفه الدكتور وليام كوانت ، الذى عمل مستشارا للرئيس كارتر لشئون الشرق الأوسط خلال أنجح فترات السياسة الأمريكية فى المنطقة .

وأهمية كوانت لا ترجع فقط الى سجله فى السياسة الأمريكية أو الى مركزه الحالى فى مؤسسة البروكنجز – أهم معاقل الفكر والبحوث فى أمريكا – بل الى الاحترام والمصداقية اللتين يتمتع بهما .

غير أن للبحث أهمية إضافية هذه المرة .. إذ أن لجنة شئون الشرق الأوسط بمجلس النواب بالكونجرس قد استدعت الدكتور كوانت والدكتور ووتربيرى ، الأستاذ بجامعة برنستون – بصفتهما أهم الخبراء الأمريكيين فى الشئون المصرية – للإدلاء بشهادتيهما أمام اللجنة عند مناقشتهما – أثناء الدورة الحالية – للعلاقات المصرية الأمريكية .

بداية يقول « بيل » .. كما يعرفه الجميع هنا ، إن الثمانينيات قد شهدت تدفقا غير مسبوق فى العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية بين البلدين ، فقد اعتمد الكونجرس ٢٢ مليار دولار كمساعدات لمصر فى هذه الفترة ، كما أن قليلا من الزعماء فى العالم قد استطاعوا أن يتمتعوا بالقدر نفسه من الاحترام الذى استطاع الرئيس المصرى مبارك أن يتمتع به فى واشنطن ، فضلا عن الانطباع الذى خلفته هذه الحقبة عن البلدين كصديقين حميمين . غير أنه اذا نظرنا الى الحقبة القادمة فإنه من المتوقع أن تسيطر الهموم الاقتصادية على العلاقات المصرية الأمريكية لتحل محل الموضـوعات السياسية والاستراتيجية مع اختفاء الحرب الباردة ، فاذا لم تعالج وتدر هذه المشاكل الاقتصادية بصراحة ومهارة وإصرار

وبحساسية تجاه الحقائق السياسية . فإن هذه المشاكل يمكن أن تقوض الأسس التى ارتكزت عليها علاقات متميزة خدمت مصالح البلدين .

وبصراحة فانه ليس هناك فى العلاقات المصرية الأمريكية شيء يُشبه شبكة الروابط التى تربط - على سبيل المثال - ما بين أمريكا وبريطانيا أو بينهما وبين اسرائيل .. فإن العلاقات بين مصر وأمريكا قد تطورت على مستوى الصفوة الحاكمة ولم ينعكس ذلك بعد على التعامل المباشر بين عامة المصريين والأمريكيين مما يثير المخاوف من أن العلاقات بين البلدين يمكن أن تتعرض لتغييرات سريعة إذا ما تغيرت السياسة على المستويات العليا . وإن يكن لا يمكن تجاهل بعض العوامل التى نشأت خلال الفترة الماضية والتى قد تحول دون إحداث تغييرات جوهرية فى هذه العلاقات، أضف الى ذلك أن هذه العلاقات قد تجاوزت شهر العسل وتواجه الآن مشاكل متعددة مثل مشكلة الديون والإصلاحات الاقتصادية واذا كان يوجد على الجانب المصرى الحساسية التقليدية ازاء التعامل مع القوى الكبرى أيا كانت ، فإن الأحداث الهائلة التى وقعت فى أوربا الشرقية والتغييرات فى طبيعة العلاقات الأمريكية السوفييتية قد تغرى أمريكا بإعادة تقييم ركائز دبلوماسيتها فى منطقة الشرق الأوسط بعد أن قلت أهميتها الاستراتيجية ، وهى دبلوماسية قائمة الى حد كبير على المساعدات الاقتصادية والعسكرية ، كما قد تغريها بإعادة صياغة دورها فى عملية السلام ، فاذا ما حدث ذلك واستسلمت أمريكا لأى من الإغراءين على نطاق واسع فإن ذلك سيؤثر على الفور على العلاقات المصرية الأمريكية .

الحقـــائق الهيكليـة

ومن ثم فإن على واشنطن والقاهرة وهما ترتبان لادارة العلاقات بينهما فى التسعينيات أن تقيّما مواطن القوة والضعف فى الروابط التى تربطهما وتفكرا معا فى أفضل طريقة يمكن بها إقامة أساس أمتن للتعاون بين بلدين تتداخل مصالحهما ولكنها لا تتماثل ، ولا يمكن ذلك دون فهم للحقائق الهيكلية للعلاقات بين البلدين ، وفى مقدمة هذه الحقائق حقيقتان بالذات :

الأولى : تتعلق بالفرق الهائل فى قوة طرفى العلاقة خاصة إذا ما كانت الدولة الأصغر دولة مثل مصر لها دورها وطموحاتها الاقليمية الواسعة والتى ، رغم قدراتها

الاقتصادية المحدودة ، فإنه لا يمكن تصنيفها على أنها مجرد دولة صغيرة أخرى من دول العالم الثالث خاصة أن لمصر تاريخها القريب كزعيمة للعالم العربى دون منازع .. ولذا فإنه لا يمكن للمصريين بكبريائهم القومية - التى أدركها كل من السوڤييت والأمريكيين - أن يقبلوا أن تكون مصر عميلا أو حليفا لقوة كبرى .. ولكن يمكن أن تكون شريكا ، ومع ذلك فهذا النوع من العلاقة يتضمن قدرا من التوتر المكتوم الناشىء من تخوف الطرف الأصغر من التبعية أو الاستغلال أو فقد السيطرة على مقدراته .. وبالنسبة للطرف الأكبر فإن الخطورة تكمن فى أنه كثيرا ما يشعر بأن اكتساب حليف أو عميل أو شريك جديد وفقا لكل حالة ، سيعطيه سعادة أكبر من مجدر الاحتفاظ بالحليف أو العميل أو الشريك القديم (ولسنا فى حاجة الى أن يذكرنا كوانت هنا بمحاولة زعيم الحزب الجمهورى الحاكم السناتور دول فى يناير الماضى أن يخفض المساعدات الأمريكية لمصر وأربع دول أخرى من ضمنها اسرائيل ذاتها من أجل مساعدة الدول التى أطلق عليها اسم الديمقراطيات الجديدة فى أوربا الشرقية) ويزيد الطين بلة أنه بينما تهتم الدول الصغيرة بتتبع التفاصيل الدقيقة للتغييرات السياسية فى واشنطن أو موسكو فإن الدول الكبرى ليس لديها الخلفية من أحداث أو تقلبات كما أنه غالبا ما تفتقر بشكل مخيف للحساسية المطلوبة لتفهم ما يجرى على مسرح للأحداث بعيد عن حدودها .. واذا ما نشأت أى صعوبات فإن الدول الكبرى تتوقع من الدول الصغيرة ، أن توفق أوضاعها مع ما تراه هى وأن تتبع القواعد التى ترسمها لها معترفة بجميل المساعدات السابق تقديمها والتى غالبا ما تكون قد أخذتها الدول الصغيرة كأمر مسلم به .. ومن هنا تنشأ وتتعقد المشاكل أحيانا .

إسرائيل .. البعد الآخر

أما الحقيقة الثانية التى تتعلق بهيكل العلاقات المصرية الأمريكية فى رأى كوانت فهى وجود اسرائيل كأحد أبعاد هذه العلاقات بحيث إنه اذا تأثرت العلاقات بين مصر واسرائيل فانها تنعكس على العلاقات بين واشنطن والقاهرة . ويؤكد كوانت اعتقاده بأن المصريين على حق فى الإعراب عن غضبهم إزاء قدرة طرف ثالث على إلحاق الضرر بعلاقاتهم مع واشنطن خاصة أن الرئيس كارتر كان قد وعد الرئيس السادات بالمساواة بين مصر واسرائيل . غير أن كوانت الذى شارك فى

محادثات السلام يقول : ان كارتر عندما قال أثناء اجتماعه بالسادات فى أبريل ١٩٧٧ : اننى أرى امكان أن تصبح علاقاتنا معكم . بعد عشرة أعوام من الآن . فى الميادين الاقتصادية والعسكرية والسياسية بالقدر نفسه من القوة التى تتميز بها علاقاتنا مع اسرائيل . فإن كارتر قد سارع بإضافة أنه يمكن أن يتحقق ذلك فقط إذا ما أصبحت العلاقات المصرية الاسرائيلية قوية . ولا يشك أحد فيما يقوله كوانت، ولكن المراقبين للعلاقات المصرية الأمريكية يعتقدون أن الدبلوماسية المصرية قد استطاعت الى حد ما أن تستقل بالعلاقات المصرية الأمريكية بعيدا عن العلاقات مع اسرائيل بحيث أصبحت واشنطن تقدر القاهرة ليس كمجرد شريك للسلام مع اسرائيل ولكن كدولة رائدة فى عملية السلام الشامل ودعامة أساسية لاستقرار الشرق الأوسط ، بل وذهب البعض الى القول بأن مصر قد احتفظت بهذه العلاقة العميقة مع أمريكا فى الوقت الذى نشأ فيه التناقض بين أمريكا واسرائيل نتيجة لتعنت الأخيرة فى عملية قبول الحوار الفلسطينى الاسرائيلى الذى دعت اليه مصر وتبنته واشنطن ، ولكن من الخطأ المبالغة أو التمادى فى هذا القول أو محاولة القفز منه الى بعض الاستنتاجات التى لا يبررها واقع العلاقات الأمريكية الاسرائيلية المستند الى روابط عضوية عن طريق جالية يهودية قوامها ستة ملايين نسمة تربطهم تنظيمات فى غاية التماسك والديناميكية والقوة السياسية والاعلامية والمادية ، كما تربطهم فى الوقت نفسه تنظيمات مختلفة باسرائيل ، وذلك بجانب العلاقات الوثيقة التى نمت على أساس من التحالف الواقعى فى شتى الميادين بين المؤسسات الرسمية والشعبية فى أمريكا واسرائيل .

ومن هنا فان كلا من كوانت ووتر بيرى على صواب عندما يقولان إن العلاقات المصرية الأمريكية لم تمتد بعد لأن تصبح علاقات بين الشعبين لعدم وجود روابط عضوية مشابهة فضلا عن عدم وجود علاقات التحالف التى لا تتفق ودور مصر فى منطقتها .

مصر والسوفييت والأمريكيون

ويعتقد كوانت أن مصر تجد نفسها وهى تتعامل مع أمريكا فى مأزق فهى تنشد المساعدات الاقتصادية والعسكرية التى يمكن لأمريكا وحدها أن تقدمها ، ولكنها ترفض بشدة أى قيود على حركتها المستقلة وتنبذ أى تدخل للعامل الاسرائيلى فى علاقاتها مع واشنطن .

ثم يتساءل اذا ما كان يمكن للإحباطات التى يمكن أن يؤدى اليها هذا المأزق أن تدفع بالعلاقات المصرية الأمريكية الى الطريق نفسه الذى اندفعت فيه العلاقات المصرية السوڤييتية فى السبعينيات ؟. ويشير فى هذا الصدد الى أن بعض المصريين يرون بعض أوجه التشابه فى العلاقات بين مصر وكل من موسكو وواشنطن فقد تميزت الفترة الأولى بالحماس الشديد والتوقعات الكبيرة وبالاهتمامات المشتركة أثناء قيام الدولة الكبرى بمساعدة مصر فى تحقيق مصالحها ، وتستمر هذه الفترة سنوات قليلة قبل أن تبدأ المشاكل حول قضايا إمدادات السلاح والمساعدة الاقتصادية وتسديد الديون .. واذا أخذنا نموذج العلاقات المصرية السوڤييتية بجدية فان من الممكن أن نتوقع أن تصل العلاقات المصرية الأمريكية الى مفترق الطرق فى وقت مبكر فى التسعينيات .

غير أن كوانت يسارع فيؤكد أن الديناميكيات التى ولدتها العلاقات المصرية الأمريكية تختلف عن مثيلاتها التى نتجت عن العلاقات المصرية السوڤييتية ، فلقد اعتمد السوڤييت بالدرجة الأولى على امدادات السلاح للتأثير على السياسات المصرية وإن يكن من غير المحتمل أن يكونوا قد اعتقدوا فى أى لحظة أن فى قدرتهم تزويد مصر بكمية من الأسلحة تكفى لهزيمة اسرائيل . كما أن تجربة مصر مع الأسلحة السوڤييتية فى حربى ١٩٦٧ و ١٩٧٣ لم تؤد تماما الى شعور مصر بالعرفان تجاه السوڤييت ، وباختصار فإن السوڤييت لم يتمكنوا أبدا من الوفاء بسد احتياجات المصريين لمواجهة أهم القضايا التى دفعتهم بالدرجة الأولى لطلب المساعدة منهم .

وعلى عكس ذلك تماما ، فإن مصر عندما توجهت الى الولايات المتحدة فقد كان وراء هذا التوجه بالدرجة الأولى أهداف سياسية واقتصادية وقد استطاعت مصر بمساعدة أمريكا تحقيق خطوة أساسية على طريق تحقيق التسوية الشاملة للصراع العربى الاسرائيلى باستعادة سيناء .. كما حصلت منذ عام ١٩٧٥ على مساعدات اقتصادية كبيرة « أكثر من ٨٠٠ مليون دولار سنويا » تحولت الى منحة لاترد منذ ١٩٨٢ ومساعدات عسكرية (١ر٢٠٠ مليون دولار سنويا) تحولت الى منحة لاترد أيضا منذ ١٩٨٥ .. وذلك بالاضافة الى حوالى ٢٠٠ مليون دولار معونة غذائية بشروط ميسرة وفقا لقانون ٤٨٠ لفائض الحاصلات الزراعية . كل ذلك

- فى رأى كوانت - قد وضع العلاقات المصرية الأمريكية على مستوى مختلف تماما عن العلاقات المصرية السوفييتية ، كما يحصنها الى حـد أكبر ضد أى هزات ضخمة مماثلة لما حدث عام ١٩٧٢ عندما طردت مصر حوالى ١٥٠٠ خبير سوفييتى فجأة .. فعلى سبيل المثال يتساءل كوانت عن القوة التى يمكن أن تحل محل امريكا فيما يتعلق بالترتيبات التى أعقبت انسحاب اسرائيل من سيناء ؟

ثم من الذى يمكن ان يعوض مصر عن ٢٫٢٠٠ مليون دولار سنويا تحصل عليها من امريكا وبأى شروط ؟ ويستطرد فيقول إن الدول العربية لديها الأموال ولكنه يعتقد أن الشروط التى يمكن أن تشترطها لتنظيم مساعدات لمصر بهذا الحجم قد تكون غير مقبولة من مصر .

ولدى الأوربيين الأسلحة ولكنهم سيطالبون بثمنها ، وبينما يستطيع الاتحاد السوفييتى تقديم بعض الأسلحة ، فإن قدرته على مساعدة مصر اقتصاديا ضئيلة ، ولكن ومن الممكن أن تحل مجموعة من الدول محل امريكا .. وعلى كل حال فإنه كان اسهل على مصر فى عامى ١٩٧٣ و ١٩٧٤ أن تجد بديلا للمساعدات السوفييتية من أن تجد بديلا للمساعدات الامريكية حاليا ، ويخلص كوانت من كل ذلك ليقول إن الدافع لأن تحاول مصر استبدال امريكا بدولة أخرى هو أقل الآن من الدافع الذى كان وراء تحولها بعيدا عن الاتحاد السوفييتى ، ومن ثم فإنه لايتوقع أى هبوط مفاجىء أو حاد فى العلاقات المصرية الأمريكية كما يتخيل البعض الذين يتملكهم نموذج العلاقات مع الاتحاد السوفييتى ، ولكنه يضيف انه اذا كان من الصعب تكرار شهر العسل بين مصر وامريكا .. فإنه بالإمكان الاحتفاظ بنمط للعلاقات الصحيحة يخدم مصالح البلدين .

السادات وتطور العلاقات

وقبل أن يتناول كوانت الاختيارات السياسية المتاحة لمصر ولأمريكا للتوصل الى هذا النمط الصحيح للعلاقات بينهما يستعرض أهم عناصر هذه العلاقات من خلال تطورها فى الفترة الماضية منذ حرب أكتوبر التى شنها الرئيس السادات بهدف دفع القوتين العظميين للتوصل الى تسوية للصراع فى الشرق الأوسط . فقد احتاج السادات لموسكو ليحارب واحتاج الى واشنطن للتسوية وقد كان الدور الذى

لعبته امريكا فى انهاء الحرب ثم فى عمليتى فض الاشتباك بين القوات المصرية والاسرائيلية ثم التوصل الى اتفاقيتى كامب ديفيد ومعاهدة السلام فى هذا الإطار . أى أن العلاقات المصرية الامريكية هى فى الواقع نتاج حرب اكتوبر .

وإذا كان هنرى كيسنجر هو مهندس هذه العلاقات على الناحية الأمريكية . فإن الرئيس كارتر كان وارثها وراعيها الذى نجح فى إقامة رابطة خاصة مع السادات ، إذ التقى به اربع مرات فى مناسبات مختلفة خلال عامين متتاليين . منها مرتان فى مصر كما بعث بوزير خارجيته سايروس فانس إلى مصر ست مرات حاملا رسائل شخصية منه الى الرئيس المصرى بالإضافة الى الاتصالات التليفونية التى أصبحت أمرا مألوفا بين الزعيمين ، يذكرنا ذلك بالعلاقة الوطيدة التى ربطت بين الرئيس مبارك والرئيس بوش حيث التقيا مرتين خلال ستة أشهر فى العام الماضى ولم يمض على بوش تسعة أشهر فى البيت الأبيض وأصبحت المحادثات التليفونية بينهما لدفع عملية السلام حديث وسائل الإعلام الأمريكية .

ثم كان فشل كارتر فى انتخابات الرئاسة فى نوفمبر ١٩٨٠ وتولى رونالد ريجان الذى لم يكن يعرف عنه السادات شيئا سوى آرائه المتحيزة لاسرائيل التى كان قد أوضحها فى مقال فى صحيفة الواشنطن بوست (١٥ أغسطس ١٩٧٩ أى قبل انتخابه بعام تقريبا) قال فيه إن أى ارتبطات ثانوية لامريكا مع بعض الدول العربية المحددة مثل مصر التى تعد صديقة لنا فى لحظة معينة .. لايمكن أن تغنى عن اسرئيل القوية فى الشرق الأوسط الدائم الاضطراب والعنف .

الوفاق الاستراتيجى مرفوض

ثم كان اختيار ريجان لالكسندر هيج للخارجية فأرسى هيج علاقات أمريكا في الشرق الأوسط على فكرة اقامة اجماع استراتيجى معاد للسوفييت ، ولم يكن ذلك ليشجع احدا يأمل فى أن تستعيد امريكا دورها كوسيط للسلام فى المنطقة ، بل ذهب هيج إلى الإعراب عن مخاوفه من أن تنزلق مصر مرة أخرى إلى العالم العربى بعد استعادتها لسيناء كما جاء فى مقال لبوب وودورد فى الواشنطن بوست فى ١٩ فبراير ١٩٨٢ مما زاد من حدة المخاوف المصرية من أن يكون هدف أمريكا طوال مساعيها السلمية هو تحقيق الانقسام بين مصر والعرب حتى يمكن لاسرائيل

ابتلاع الاراضي المحتلة وهو أمر يؤكد كوانت الذى كان شاهدا على جميع مباحثات السلام أنه كان بعيدا كل البعد عن السلام الشامل الذى كان يطمح المصريون باخلاص في تحقيقه ، وأيا كان الأمر فإن عملية السلام فى الشرق الأوسط لم تحظ فى السنوات الأولى من رئاسة ريجان بالاهتمام الذى كانت تتمتع به تحت رئاسة سلفيه نيكسون وكارتر .

ثم جاء اغتيال الرئيس السادات الذى استطاع أن يقنع الأمريكيين وفقا لاستطلاع اجرى عام ١٩٧٩ أن أهمية مصر للولايات المتحدة تعادل أهمية اسرائيل ، وتولى الرئيس مبارك الحكم فى فترة صعبة احتاجت إلى طبيعته الحذرة وأسلوبه الهادىء فى معالجة الأمور كما تميز بحماسه فى أن يستمد شرعيته من نظام سياسى أكثر انفتاحا وحرية . وقد اتاح هذا المناخ الجديد للمثقفين بين الصفوة السياسية الفرصة للإعراب عن عدم ارتياحهم من التقارب مع أى قوة كبرى خارجية ، وعن نظرتهم لاسرائيل « كخصم » كما ظهر الحنين الواضح الى قيام مصر بدورها العربى .

وعالج مستشار الرئيس مبارك لشئون الشرق الأوسط غزو اسرائيل للبنان عام ١٩٨٢ كحادث فاصل بين فترتين فى الشرق الأوسط وكمصدر للتوتر فى العلاقات المصرية الأمريكية ، بحيث اعتبر الكثير من المصريين ان واشنطن قد تحولت من شريك كامل فى عملية السلام الى شريك كامل فى غزو اسرائيل لبلد عربى آخر واحتلاله .. وهنا يُرجع كوانت مبادرة ريجان فى أول سبتمبر ١٩٨٢ الى محاولة الرئيس الامريكى احتواء الآثار السلبية التى خلفها غزو لبنان على العلاقات العربية الأمريكية بصفة عامة ، ولكنه يعرب عن أسفه من أن هذه المبادرة التى كانت تدعو الى انسحاب اسرائيل فى نهاية المطاف لم يتح لها أن تنطلق . ويكاد يلقى باللوم على الملك حسين الذى يقول عنه إنه ادار ظهره للمبادرة بحلول ربيع ١٩٨٣ فى حين أن اللوم يقع أولا على اسرائيل التى رفضت المبادرة فورا ، وعلى ريجان نفسه لأنه لم يستثمر أى نفوذ أو ثقل لإدارته لتوليد الزخم اللازم لدفع المبادرة الى الأمام وانما تركها تذبل وتموت دون أن يوليها أى اهتمام .

شولتز والفرصة الضائعة

ورغم شكوك العرب فى ريجان فإنهم رحبوا بشكل عام بانتخابه لفترة ثانية على أمل الا تلعب الضغوط الداخلية دورا كبيرا فى سياسات رئيس متحرر من هموم الاستعداد لخوض حملة رئاسية جديدة .

وعملت مصر على خلق تآلف من القوى العربية المعتدلة يتركز على التقارب بين الأردن ومنظمة التحرير . وعندما تجسد ذلك بالبيان المشترك الذى صدر عنهما فى ١١ فبراير ١٩٨٥ فقد بذل الرئيس مبارك جل جهده لكى يأتى رد واشنطن ايجابيا وبالفعل فقد تم إعداد المسرح السياسى جيدا لاستقبال الملك حسين عندما وصل الى واشنطن فى مايو ١٩٨٥ مما بشر بعودة امريكا للقيام بدورها من جديد فى عملية السلام ، إلا أن ريجان ووزير خارجيته جورج شولتز ضيعا الفرصة وتراجع الكونجرس الامريكى عن التزاماته بشأن امداد الأردن بالأسلحة . ثم وقع حادث السفينة « أكيلى لاورو » فأفسد الأجواء السياسية بالنسبة لعملية السلام ووتر العلاقات بين القاهرة وواشنطن بتداعياته السلبية وبالطريقة التى عالجت بها واشنطن حادث إجبار المقاتلات الأمريكية الطائرة المصرية المدنية على الهبوط فى قاعدة أمريكية فى صقلية ، إذ اتسمت هذه الطريقة بالشماتة فضلا عن تلميح الرئيس ريجـــان بأنه كان من الممكن إسـقاط الطائرة اذا لم تكن قد اذعنت لأوامر المقاتلات الأمريكية .

هذا فى الوقت الذى يتوقع فيه المصريون شكر ريجان على مساعدتهم فى إنقاذ حياة الأمريكيين الذين كانوا على السفينة .

ويصف كوانت هذه الفترة فيقول إن صحف وإذاعات وتليفزيونات البلدين قد امتلأت بالاتهامات المتبادلة التى لم ينفع فى معالجة التوتر الذى أدت اليه إلا مرور بعض الوقت .

ثم يشير المفكر السياسى الامريكى الى محاولة التفاهم التى حدثت بين الأردن واسرائيل خلال عامى ١٩٨٦ و ١٩٨٧ خلال الفترة التى كان فيها شيمون بيرز رئيسا للحكومة الائتلافية فى اسرائيل على أساس أفكار القاهرة فى عقد مؤتمر دولى للسلام ، مما أدى إلى التوصل الى ماعرف « بوثيقة لندن » كما يشير

الى تولى اسحاق شامير رئاسة الوزراء ومعارضته لهذه الوثيقة ورفض جورج شولتز اتخاذ موقف قوى بحجة أنه لا يريد التدخل فى السياسة الداخلية لاسرائيل مما أدى إلى انهيار الجهود التى كانت تبذل بمساندة القاهرة لعقد المؤتمر الدولى للسلام.

ولعلنى أشير هنا الى بعض النقص فى بحث كوانت ، فبالرغم من اللوم غير المباشر الذى وجهه لجورج شولتز فإنه لم يعط الاهتمام الكافى للدور الذى لعبه هذا الوزير ذو التأثير الواسع فى ريجان فى إهمال عملية السلام إن لم يكن فى تعطيلها سنوات عديدة بعد ان حرقت أصابعه نتيجة للتدخل الأمريكى فى لبنان هناك مما أسفر عن مقتل ٣٤٣ امريكيا .. إذ أدى هذا الحادث فى رأى المراقبين الامريكيين أنفسهم الى عقدة نفسية جعلت شولتز يدير ظهره تماما الى الشرق الأوسط فضاعت سنوات كان يمكن إحراز تقدم فيها لو وضع شولتز امكاناته الكبيرة وخبرته العميقة فى شئون الشرق الأوسط فى خدمة هذه القضية المهمة بدلا من تكريس جهوده لإحداث اكبر نقلة فى العلاقات الأمريكية الإسرائيلية وتحويلها الى علاقات استراتيجية فى منتهى التداخـــل العضوى على جميع المستويات لدرجة أن بعض كبار قادة اليـهود الامريكيين قــد صـرحوا فى مؤتمر « الايباك » - اعتى لوبى فى امريكا - الذى عقد عام ١٩٨٨ أنه إذا تقرر أن تقيم اسرائيل تمثالين من الذهب لأهم الشخصيات الامريكية التى ساعدت اسرائيل فإن واحدا من هذين التمثالين سيكون لهارى ترومان والثانى لجورج شولتز ، ولعل السبب فى أن كوانت لم يعط اهتماما لهذا الموضوع هو تركيزه على العلاقات المصرية الاسرائيلية .

إلا أنه عالج عملية السلام ضمن أهم الاسس التى ارتكزت عليها هذه العلاقات دون معالجة كافية للدور السلبى لشولتز .

الأزمة الثالثة

أما الأزمة الثالثة التى تعرضت لها العلاقات المصرية الأمريكية فى رأى كوانت فقد وقعت فى خريف عام ١٩٨٦ عندما تكشفت فضيحة ايران كونترا التى اثبتت أن الرئيس مبارك كان على حق بالنسبة لشكوكه المستمرة فى أن امريكا تشارك اسرائيل فى تزويد ايران بالأسلحة أثناء حربها ضد العراق وذلك فى محاولة للإفــراج عن الرهـــائن الأمريكيين فى لبنان ، وقد أدت هـــذه الفضيحة الى

تقويض مصـــداقية امريكا فى العالم العربى كله وليس فى مصــر وحدها ولم تستعد واشنطن ثقة العرب إلا بعد قرارها بحمـاية ناقـــلات البترول الكويتية فى عامى ١٩٨٧ و١٩٨٨ .

ويستخلص كوانت من كل هذه الأزمات التى تخللت العلاقات المصرية الأمريكية نتيجة مهمة فيقول إن مجرد وقوع هذه الأزمات الحادة دون إحداث ضرر للروابط بين القاهرة وواشنطن لايمكن محوه ، إنما يعد دليلا على مدى النضج الذى وصلت اليه هذه العلاقات وعلى مدى نجاح العاصمتين فى احتواء الأزمات عند نشوئها حتى لاتحول دون التقدم الى الامام على طريق التعاون المشترك كما اتضح فى تعاونهما فى التوصل لتسوية مشكلة طابا ، ثم فى تحقيق الاختراق الكبير عندما وافق شولتز فى آخر أيام ولاية ريجان على فتح الحوار بين امريكا ومنظمة التحرير بعد الحظر الذى فرضة كيسنجر على أى اتصال امريكى بالمنظمة منذ عام ١٩٧٥ – أى ثلاثة عشر عاما – فمهد بذلك فى رأينا لفترة جديدة من العلاقات المصرية الامريكية تحت قيادة بوش ومبارك قد تثبت الايام انها قد تكون أخصب فترة فى هذه العلاقات ان لم تكن فى العلاقات العربية الامريكية بصفة عامة إذا ما استمر ثنائى بوش وبيكر فى تصعيد « فى منتهى الذكاء يتلاءم مع الموقف الامريكى الداخلى» لموقفهما فى صالح التوصل إلى التسوية الدائمة للصراع الفلسطينى الاسرائيلى بالتنسيق دون ضجيج مع مواقف الرئيس مبارك ودبلوماسية مصر الهادئة .

العلاقات الاقتصادية

يمثل البعد الاقتصادى للعلاقات المصرية الأمريكية أهمية خاصة لأن البعد المتمثل فى عملية السلام أصبح الى حد كبير لايمثل تحديا خطيرا فى ضوء التقارب المتزايد بين القاهرة وواشنطن حول هذه العملية ، ومع ان البعد الأمنى قد يحتل اهتماما خاصا على ضوء المتغيرات العالمية بعد الزلزال الهائل فى الاتحاد السوفييتى واوربا الشرقية مما قد يغرى امريكا بمحاولة مراجعة الترتيبات الحالية – وهو امر يتوقعه كوانت – فإن امريكا غير غافلة عن الدور الذى تقوم به مصر فى المحافظة على استقرار المنطقة ومع ذلك فقد يجدر بالمسئولين المصريين الذين يهتمون بهذا البعد الحساس أن يتابعوا ما يجرى حاليا فى العقل الاستراتيجى

الأمريكى من حسابات فى غاية الدقة والتعقيد للتخطيط للتسعينيات ولايكتفون بالخطوط أو البيانات العامة ، ويخلص كوانت الى القول بأنه بالنسبة للأمريكيين فإن القضايا الاقتصادية هى التى ستحتاج الى اهتمام متزايد بعد أن تناقصت نسبيا التهديدات الموجهة الى مصر ويضيف أن هذه القضايا كانت لها تأثيراتها التى لايمكن الحكم عليها بصفة نهائية إذ إنه فى الوقت الذى كانت فيه المساعدات الأمريكية عنصرا أساسيا فى نمو العلاقات بين مصر وامريكا إلا انه مع المساعدات قد جاءت الديون وهى قضية حساسة فى السياسة المصرية منذ أن تدخل البريطانيون أواخر القرن التاسع عشر لحماية الدائنين ولكنهم عملوا على البقاء فى مصر حوالى ٧٠ عاما .

ويقول المستشار السابق لرئيس الجمهورية الأمريكية إنه رغم الآمال العريضة فى اواخر السبعينيات فى ان يؤدى السلام الى انتعاش اقتصادى فى مصر فإن الشعور بالتفاؤل قد بدأ يخبو مع البدء فى معالجة النتائج المتراكمة للمشاكل الاقتصادية التى أهملت سنوات طويلة وازداد حلها صعوبة بالانخفاض المفاجىء فى اسعار البترول فى منتصف الثمانينيات ، والموقف حاليا هو انه لا المصريون ولا الامريكيون راضون عن الوضع الراهن .. ومن ثم فإنه يلزم بلورة نظرة جديدة للتسعينيات .

فقد تسلمت مصر مساعدات امريكية اقتصادية فى الفترة من ١٩٧٤ الى ١٩٩٠ تقدر بحوالى ١٧مليار دولار وهى بذلك تتقدم بفارق ضخم عن حلفاء امريكا التقليديين مثل تركيا والباكستان والفلبين ولاتفوقها فى هذا المجال سوى اسرائيل . وقد تم صرف ثلاثة ارباع هذه المساعدات من صندوق الدعم الاقتصادى كما كانت ٧٩ ٪ من المساعدات التى صرفت من هذا الصندوق على شكل منح لاترد « اتخذت كل المعونة التى تصرف لمصر شكل المنَح عام ١٩٨٣ » ولقد خصص ٥٠ ٪ من أموال هذا الصندوق لمشروعات التنمية وحوالى الثلث لتمويل الواردات السلعية واقل من ١٠ ٪ كتحويلات نقدية مباشرة . وقد اتخذت حوالى ٢٠ ٪ من المساعدات الاقتصادية شكل مبيعات قمح ومنتجات زراعية طبقا لقانون فائض الحاصلات الزراعية رقم ٤٨٠ وهى مبيعات ذات شروط ميسرة بحيث يمكن اعتبار ٦٠ ٪ من مجموع برنامج المعونة مجرد منحة ، وبالإضافة الى ذلك فان اقل من ٥ ٪ من المساعدات قد اخذت شكل تسهيلات بنكية للتصدير والاستيراد وإن كانت قد أصبحت هذه النسبة تشكل جزءا ضئيلا للغاية من البرنامج منذ عام ١٩٨٥ .

المصريون يشكون

ويقول كوانت إن شكاوى المصريين بالنسبة للمساعدات تبدأ بالشكوى من حجمها لاعتقادهم بأنهم كانوا قد وعدوا بالمساواة مع اسرائيل التى رغم أن تعدادها لايمثل سوى ١٠ ٪ من تعداد مصر فإنها تحصل على ٣ مليارات دولار . ويكرر كوانت هنا الرد الأمريكى الذى يعتبره هو صحيحا من أن أمريكا لم يسبق لها أن أعطت وعدا رسميا بالمساواة رغم بعض تعليقات الرئيس كارتر غير الرسمية بأن مصر - فقط اذا ما أقامت سلاما مع إسرائيل - تستطيع ان تتوقع المزايا نفسها التى تتمتع بها إسرائيل مع واشنطن .

كما يشكو المصريون الخبراء فى التأخير البيروقراطى من أنهم وجدوا منافسا ينافسهم بجدارة فى الجهاز البيروقراطى الذى يشرف على المساعدات الامريكية . بجانب عدم رضائهم عن المشاريع التى تخصص لها المساعدات ، إذ يفضل البعض المشاريع الكبيرة مثل مشاريع الطاقة عن المشاريع التى تقام بعيدة عن الأضواء فى الريف كما قد ارتفعت بعض الأصوات - خاصة فى الأوساط اليسارية - تتهم برنامج المساعدات بانحيازه لتنمية الاقتصادالحر ومساعدة القطاعات الثرية في المجتمع ، كما تعرض الجهاز الضخم الذى يشرف على البرنامج للنقد خاصة أن موظفيه يحصلون على مرتبات أكبر بكثير من مرتبات الموظفين المصريين .

ويستطرد كوانت فيقول إن قليلا من المصريين قد ينكرون النتائج الإيجابية لبعض المشروعات خاصة تلك المشروعات الصغيرة التى اقترحها ونفذها المصريون فى إطار برنامج لتشجيع اللامركزية لكن فى مقابل قصص النجاح فى حقول مثل نظم الإتصالات وتوليد الكهرباء والصرف فهناك قصص للمشاكل أيضا .

وعلى الناحية الأخرى فإن الكونجرس الامريكى يشكو من عدم تحديد المصريين للاولويات الاقتصادية ومن تنافس بعض الوزارات مما يجعل من الصعب ان لم يكن من المستحيل تنفيذ بعض المشروعات فضلا عن انه من النادر أن يعبر المصريون عن أى شعور بالعرفان للأموال الضخمة التى يقدمها دافعو الضرائب الأمريكيون المضغوطون اقتصاديا .

الديون العسكرية

وبالنسبة لمشكلة الديون المصرية فإن كوانت يقدرها بخمسين مليار دولار تقريبا منها ١٢ مليارا لأمريكا نصفها ديون عسكرية تراكمت فى الفترة مابين ١٩٧٩ - ١٩٨٤ بفائدة ثابتة فى حدود ١٢ ٪ تقريبا مما يجعل الأقساط المقرر دفعها خلال العام الحالى فى حدود ٧٠٠ مليون دولار يضاف إليها حوالى ٢٥٠ مليون دولار عن الديون المدنية الممنوحة بشروط ميسرة جدا ، أى أن مجموع ماسوف تسدده مصر لامريكا اذا لم تتم اعادة الجدولة يفوق ماتتلقاه من مساعدات أمريكية ولايمكن النظر الى اعادة الجدولة إلا على أنها تأجيل « شر » لبعض الوقت ، لإدخال الإصلاحات الاقتصادية المنشودة ولكن الديون المعاد جدولتها ليست بالديون المعفاة . إذ إن الأقساط المستحقة تضاف الى أصل الدين ويدفع عنها الفائدة السارية مما يضخم الدين بشكل مخيف عندما تأتى الجولة القادمة لبدء السداد .

وبالنسبة للإصلاحات الاقتصادية فإنه فى الوقت الذى تواجه فيه مصر بعض الصعوبات المتمثلة فى الزيادة فى عدد السكان واستيراد نسبة ضخمة من المواد الغذائية ووجود جهاز إدارى متضخم وغير كفء ، ووقوع مصر تحت رحمة اسعار البترول فهناك بعض ما يشير إلى التفاؤل مثل الارتفاع الكبير فى الدخل الإجمالى من السياحة وما يمتلكه المصريون من عملة صعبة فى الخارج تقدر بحوالى أربعين مليار دولار يمكن أن تعود الى مصر تحت ظروف اقتصادية مناسبة بالاضافة إلى وجود اقتصاد غير رسمى يتسم بقدر كبير من الحيوية ويساهم في زيادة الدخول المحدودة للكثير من المصريين .

الإصلاح الاقتصادى

ويدافع كوانت عن وجهة النظر المصرية تجاه الإصلاحات الاقتصادية فيقول إنه لايجد أى مبرر فى محاولة تطبيقها بسرعة أكثر من اللازم وبدون أخذ فى الاعتبار للواقع السياسى إذا كانت ستؤدى الى اضطراب سياسى فالإصلاحات الجادة لايمكن فرضها من الخارج ، فالمصريون يجب أن نعطى لهم الفرصة

لتمحيص وتطبيق البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تتناسب مع مرحلة التطور التى يمرون بها خاصة فى الوقت الذى تطبق فيه الديمقراطية السياسية ، فهناك علاقة تبادلية بين النمو والمساواة وبين الكفاءة والعدالة الاجتماعية ، ولايمكن لأى غريب أن يحددها للمصريين لأنهم وحدهم الذين سيعيشون النتائج المترتبة على اختيارهم .

وعلى ضوء ماتقدم فإن كوانت يدعو امريكا ومصر لوضع هيكل جديد للعلاقات الثنائية بينهما لخدمة مصالحهما المشتركة . فيقول إن تقييم هذه العلاقات من منظور الحرب الباردة لم يعد واردا فى الحقبة القادمة . كما أنه من الخطأ معاملة مصر وكأنها اسرائيل كما لا ترحب مصر بمثل هذه المعاملة رغم أن بعض الرسميين فى واشنطن والقاهرة يشيرون أحيانا الى نموذج العلاقات الأمريكية الاسرائيلية . إن القيمة الاستراتيجية لمصر بالنسبة لامريكا تكمن فى كونها قوة للاستيراد فى منطقة مضطربة وليس لأنها حليف فى حرب صليبية ضد السوفييت . كما تكمن فى الدور التقليدى الذى تقوم به مصر من موقع نفوذها المتزايد فى العالم العربى بالرغم من توقع تصادم موقفها مع موقف امريكا ازاء بعض القضايا .. كما تكمن قيمة مصر فى الديمقراطية التى تطبقها وفى انتاج اقتصادها وفى معاملتها لشعبها معاملة حسنة . ويجب عدم النظر إلى مصر على ضوء كونها مجرد شريكة فى السلام مع إسرائيل ، كما يجب ألا تربط أمريكا معظم مساندتها الاقتصادية لمصر بإصلاحات اقتصادية ترتكز على النموذج الرأسمالى الليبرالى . وباختصار فإنه يجب خفض توقعات الجانبين بحيث يدركان أن عدم تلاقى علاقات مصالحهما دائما لايعنى عدم السعى لإقامة علاقات خاصة مستمرة مرتكزة على مصالح كثيرة مشتركة .

فإذا ماحدثت هذه النقلة فى العلاقات فمن المتوقع أن تكسب مصر شيئا وتخسر شيئا ، فعلى الجانب الإيجابى فإن علاقات مصر مع إسرائيل ودورها فى عملية السلام لن يكونا بمثابة المقياس الوحيد للعلاقات الثنائية بين واشنطن والقاهرة كما حدث احيانا فى الماضى ولن تقلق مصر بالنسبة لتأثير بعض الخطوات التى قد

ترى اتخاذها على المساعدات الأمريكية لها ، فتزول بذلك بعض التوترات فى العلاقات بين البلدين. وعلى الجانب السلبى فإن مصر لن تستطيع أن تطالب بالحصول على كل ما قد تحصل عليه إسرائيل من مميزات فى المعاملة بالنسبة لشراء الأسلحة التى تنتجها أو لجعل التكنولوچيا المتقدمة فى متناولها ، وهى مميزات يقول كوانت ان مصر لم تستفد منها كثيرا فى الماضى على أى حال .

ثم يعرض كوانت أكثر اقتراحاته جرأة وربما إثارة للجدل فيقول إن أحد الجوانب السلبية التى قد تؤدى اليها إعادة هيكلة العلاقات المصرية الامريكية قد يتمثل فى تخفيض المساعدات الأمريكية ، ولكنه يسارع فيقول إن تخفيض المساعدات حتى لمصر وإسرائيل قد لاح فى الأفق فى جميع الأحوال كجزء من إعادة تقييم برنامج المساعدات على مستوى العالم كله . كما يقول إن مصر يمكن أن تحصل نظريا على مزايا أكبر من برنامج أصغر للمساعدات ولكنه يتميز بهيكل أفضل ، والمفتاح لمثل هذا البرنامج يتمثل فى إعفاء جزء كبير من الديون ، فإن أكثر المحللين يتفقون حاليا على استحالة تغلب الدول التى اثقلتها الديون كمصر على مشاكلها الاقتصادية عن طريق الحصول على ديون جديدة لإدخال الإصلاحات الاقتصادية اللازمة ، وأثقل هذه الديون هى ديون مصر العسكرية التى اقترضتها بفائدة كبيرة قبل أن تقرر أمريكا تقديم مساعداتها العسكرية كنمحة لا ترد .

وبما أن خطة برادى وزير الخزانة الامريكى التى تشجع البنوك التجارية على إعفاء جزء من ديون الدول النامية لا يمكن أن تستفيد منها مصر لأن ديونها حكومية فإن الحكومة الأمريكية يمكن أن تقدم لمصر عرضا تعفى بمقتضاه كل الديون العسكرية أو جزء منها فى مقابل تخفيض جزء من المساعدات العسكرية . ويقول كوانت إن أى تخفيض كبير فى ديون مصر لامريكا سيساعدها على كسر الحلقة المفرغة التى يمكن أن تؤدى إلى عدم قدرتها على الوفاء بتسديد اقساط الديون فى مواعيدها مما يؤدى بالتالى إلى توقف جميع المساعدات الأمريكية (وفقا لقانون بروك) كما ان قيام أمريكا بهذه الخطوة يمكن أن يقنع الدول الدائنة الأخرى باتخاذ خطوات مماثلة تجاه مصر مما يترك مصر فى موقف أفضل كثيرا فى منتصف التسعينيات .

وأفضل طريقة لقيام أمريكا بذلك أنها تتحقق عن طريق قيام الكونجرس دفعة واحدة بإعفاء كل ديون مصر العسكرية مما سيؤدى قطعا إلى أثر إيجابى فورى على الاقتصاد المصرى . وفى نفس الوقت فإنه يمكن تخفيض المساعدات العسكرية بمقدار معظم المبلغ الذى كانت مصر تدفعه تسديدا لديونها العسكرية مما يخفض هذه المساعدات إلى ٨٠٠ مليون دولار سنويا مما يوفر على الخزانة الأمريكية مبلغا يعوض بحلول عام ٢٠٠٠ ما فقدته عندما أعفت مصر من ديونها العسكرية . ويمكن كبديل تبنى أسلوب تدريجى بحيث يعفى جزء من الديون فى مقابل تخفيض جزء صغير من المساعدة العسكرية ولكن المبدأ الذى يجب اتباعه هنا هو اللجوء إلى الكونجرس أقل عدد من المرات .

اقتراح بخفض المساعدات

ويتوقع كوانت أن يعارض بعض المصريين اقتراحه على أساس أنه قد يشير إلى اضعاف التأييد الأمريكى لمصر كما أن بعض العسكريين قد لا يرضون عنه ولكنه يحاول الرد على ذلك فيقول إن الهدف من تخفيض الديون والمساعدات العسكرية فى وقت واحد هو توفير مساعدات عسكرية أكبر وليست أقل للاقتصاد المصرى .

كما ان ذلك لن يؤثر على الموقف العسكرى بأى حال إذ ان مصر تستطيع أن تشترى السلاح الذى تريده بالجزء المتوافر من الأقساط التى كانت تسدد بها ديونها وفقا لأولوياتها القومية وحدها كما تستطيع شراء السلاح الذى تحتاج إليه من أى مصدر وبأفضل الأسعار بدلا من اضطرارها الى شراء الأسلحة الأمريكية بالسعر الذى تحدده واشنطن .

كما ان مصر قد لا تحتاج إلى نفس كميات السلاح فى وضع يتميز باستقرار أكثر فى المنطقة وبقدر أقل من التهديدات والتوتر . وذلك على نمط ما تقوم به أمريكا والاتحاد السوفييتى حاليا بتخفيض ترساناتهما من الأسلحة نتيجة لاقتناع كل منهما بأن التقدم الاقتصادى يحتاج إلى الحرص فى الإنفاق على التسلح بل ويذهب كوانت فى حماسه لاقتراحه إلى حد القول بأنه إذا ما تعرضت مصر لخطر خارجى على نطاق واسع فإنه يمكنها أن تطلب من أمريكا زيادة دعمها لها ، ويستطرد فيقول إنه على أى حال فمن المحتمل أن تواجه مصر فى وقت ما مسألة تخفيض المساعدات (كأمر واقع) ومن ثم فمن الأفضل لها أن تحاول التفاوض من أجل

تخفيض هذه المساعدات ولكن كجزء لا يتجزأ من برنامج لتخفيض ديونها أيضا بدلا من أن تجد أن هذه المساعدات قد بدأت تقل نتيجة لتعب أو « ملل » قد يصيب القائمين على المساعدة فى واشنطن أو بسبب المنافسة من جانب بعض الدول الأخرى الطالبة للمساعدة مثل دول شرق اوربا .

برنامج أمريكى أصغر

أما فيما يتعلق بالمساعدة الاقتصادية فإن كوانت يقترح كذلك ان تقوم أمريكا بتقديم برنامج أصغر ولكنه أفضل . إذ إن مصر تنشد الحصول على أكبر مبلغ نقدى مع أقل الشروط .. فبدلا من حصول مصر على مساعدات اقتصادية تصل إلى حوالى مليار دولار معظمها مرتبط بمشاريع محددة أو لاستيراد سلع بعينها أو الحصول على القمح بشروط ميسرة مع صرف ١٥٥ مليون دولار نقدا فقط . فإنه يمكن أن يحل تدريجيا عبر عدة سنوات برنامج أصغر فى حدود ٧٥٠ مليون دولار مع منح مرونة أكبر لمصر فى تقرير كيفية الاستفادة من المساعدة على ان يقسم هذا المبلغ بحيث تتسلم مصر ٥٠٠ مليون دولار نقدا « لمساندة ميزان المدفوعات » مع تخصيص ١٥٠ مليون دولار للمشروعات وبحيث يكون التأكيد على المشروعات الصغيرة المهنية على مبادرات مصرية . ثم إفساح الفرصة لمصر أن تختار ما بين الحصول على ما قيمته ١٥٠ مليون دولارمن المشتريات المتاحة تحت قانون فائض الحاصلات الزراعية رقم ٤٨٠ (معظمها قمح أو دقيق) أو الحصول على ١٠٠ مليون دولار اخرى نقدا وهى تعادل بالنسبة لدافع الضرائب الأمريكى ما قيمته ١٦٠ مليون دولار من مشتريات برنامج فائض الحاصلات الزراعية إذا ما افترضنا ان ٦٠٪ من هذا البرنامج هى فى صورة منح .

ويعدد كوانت مزايا هذا الاقتراح فيقول إنه يتخلص من برنامج تمويل الواردات السلعية الذى يعشقه المصدرون الامريكيون لأنه يمثل نوعا من تدعيم السلع التى ينتجونها وتضطر مصرالى أن تشتريها بأثمان قد تكون أغلى من مثيلاتها فى الدول الأخرى مما يشكل ضغطا يؤدى إلى نوع من التشويه للاقتصاد المصرى كما أنه فى بعض الحالات يقوض القوة الكامنة فى الأسواق المحلية .

ويقول كوانت إنه إذا افترضنا إلغاء كل الديون العسكرية مما يوفر لمصر حوالى ٨٥٠ مليون دولار سنويا خلال التسعينيات وان الاقساط التى ستسدد عن

الديون الأخرى ستكون فى حدود ٢٠٠ مليون دولار فإن البرنامج الذى يقترحه سيعنى أن صافى ما يتوافر لمصر سنويا سيكون حوالى ١,٤ مليار دولار أى أكثر مما يبقى لمصر حاليا وهو ١,٣ مليار بعد دفع الاقساط المستحقة بالإضافة إلى أن ذلك يعطى لمصر مرونة أكبر بكثير فى كيفية استخدام المساعدات فلا يستطيع أحد منع مصر من شراء السلاح أو القمح الذى تريده من أمريكا أو من غيرها كما سيوفر للبلدين جزءا كبيرا من المصاريف الضخمة التى تتكلفها بعثة المساعدات الأمريكية فى القاهرة .وبجانب ذلك فإن مصر سترتاح من عبء الديون وسيزول التوتر الناتج عن ذلك فى العلاقات المصرية الأمريكية كما سيشجع ذلك « بحث من أمريكا » الدول الدائنة الأخرى على أن تحذو حذو واشنطن .

ويختتم كوانت بحثه الذى وهب له وقته وفكره خلال السنتين الأخيرتين على الأقل ، أجرى خلالهما مناقشات مكثفة فى كل من واشنطن والقاهرة ، بقوله إن القرارات التى يتطلبها تنفيذ اقتراحاته لن تكون سهلة فهناك المعارضة المتوقعة من داخل الكونجرس ومن داخل الجهاز الأمريكى البيروقراطى . ومن ثم فلابد من تدخل قوى على مستوى الرئاسة الأمريكية نفسها ويمكن أن يستند الرئيس الأمريكى فى طلبه للكونجرس على الدور المهم الذى تقوم به مصر فى عملية الاستقرار والسلام ، غير ان هذا الدور نفسه يحتاج إلى مساندة نشطة من جانب واشنطن فتدعم بذلك أيضا العلاقات التى خدمت مصالح البلدين وتحتفظ بها سليمة قوية خلال التسعينيات .

المصور ١٩٩٠/٣/٢٣









٧

حـــواراتى مع الرئيس ..



الطهارة أساس الحكم

دار حوارنا فى غرفة مكتب الرئيس فى الطابق الأرضى من منزله . مكتب بسيط خال من أى زخرف ، خلفه خزانة كتب كان فى وسعى أن ألمح بعضا من عناوينها : كتب فى التفسير والحديث أبرزها القرطبى ، عدد من قواميس اللغات ، مجموعة ضخمة من الكتب حول إسرائيل ، بينها كتاب ديان «قصة حياتى» بعض من مؤلفات توفيق الحكيم ، تقارير عن الاقتصاد المصرى فى ١٠ سنوات ، مؤلف فى الاقتصاد باللغة الإنجليزية ، عنوانه «التقدم الاقتصادى مسئولية كل فرد» ، الجذور الرواية الأمريكية الشهيرة لـ «ألكس هيلى» وعدد من مؤلفات التاريخ المصرى .

ليس فى الحجرة أكثر من حشية من الجلد ومقعدين كبيرين ، وخزانة زجاجية صغيرة كان فى وسعى أن أعد فيها ١٠ نياشين عسكرية .

فى خزانة الكتب ٥ نماذج مصغرة لطائرات سلاح الجو المصرى ، جدران الغرفة خالية من أية لوحات أو صور .

من السقف تتدلى نجفة عادية من البللور ، فى جانب من الحجرة خزانة أوراق وضع فوقها نماذج بالصدف لقبة الصخرة الشريفة ، على المكتب محبرتان ، طفاية سجاير من معدن ، هى الوحيدة فى المنزل التى يفتح شباكها على حديقة صغيرة ، الستائر البسيطة تهبط على النافذة من حامل من الألومنيوم لا يحمل أى زخرف ، فى الجانب الآخر من الحجرة ، لوحة رسم هندسى يبدو أنها لواحد من أبنائه .

دخل الرئيس ، فتوقفت عن التأمل ثم بدأ حوارنا .

وبعد ساعة زمان كان الرئيس قد أجاب فى حديث شامل عن أسئلة عديدة وكانت إجاباته تحمل عدة نقاط مهمة .

● سيادة الرئيس ، لقد أثار خطابكم أمام مجلس الشعب موجة تفاؤل واسعة داخل بيوت المصريين جميعا ودون استثناء .

وربما كان ما أثار هذا الارتياح الواسع تأكيداتكم الواضحة بأنه لن يكون هناك مكان لمنحرف ، أو مكان للتسيب ولا مكان إلا لأطهار اليد والذمة .

سيادة الرئيس : فى مجتمع يقوم على الحرية الاقتصادية ، كيف يمكن أن توضع هذه الأفكار موضع التطبيق ؟

●● **الرئيس : أقول لك ابتداء ، إن مقاومة الانحراف والتسيب ينبغى أن تكون مسئولية الجميع ، مسئوليتى الشخصية ومسئولية الأجهزة الحكومية ، ومسئولية الشعب فى نفس الوقت ، فاليد الواحدة لا تستطيع التصفيق .**

واجب الشعب أن يتعاون مع الأجهزة الحكومية فى هذا المجال حتى لا يثرى أحد ثراءً غير مشروع مصدره استغلال يجئ على حساب قوت الجماهير .

واجب كل مواطن أن يراجع نفسه ، أن يسأل ذاته ، أن يدرك أن مصر أولى بالعطاء ، وأن ساعة زمان تضيع الآن على الوطن هى خسارة بلا حدود .. باختصار واجب كل مواطن أن يقوى بالعمل ، وبالعمل وحده ، انتماءه إلى هذا البلد الأمين .

من ناحيتى ومن ناحية الحكومة ، فإننى أعلنها بوضوح : لن يكون هناك مداراة على أى لون من ألوان الانحراف مهما كان بسيطا ، لأن الامور تتفاقم بالمداراة أو السكوت ، وسنسائل كل من يخطئ الأمانة فى حق بلاده مهما كان موقعه.

من ناحيتى فإننى أقول أيضا بكل الوضوح : لا ينبغى لأحد أن يأخذ أكثر مما يستحق ، لأنه إذا ما أخذ كل حقه وفى حدود ما أداه سوف يسلم الوطن من أمراض عديدة ، من النفاق ، من الانتهازية ، من الوصوليين ، لأن معايير العطاء هنا تصبح معايير موضوعية لا يكتنفها أى مصالح ذاتية .

نعم ، هناك ضرورات إنسانية ولكن هذه الضرورات الإنسانية ينبغى أن تكون فى حدود المتاح والممكن للجميع حتى تسودها روح العدالة .

من ناحيتى أقول لك أيضا : لن أقبل الوساطة ، ولن أسمح بالوساطة ، وسوف أطاردها فى كل موقع ، لأن الوساطة إهدار لتكافؤ الفرص الذى ينبغى أن نلزم أنفسنا به كمبدأ أصيل .

سوف نشدد بعض العقوبات على بعض الجرائم ، خصوصا جرائم الإهمال الجسيم والعبث بالمال العام .

وسوف يكون حرصنا الأول على أن يتم تطبيق القانون والإجراءات على الجميع دون تهاون ؛ لأننى أعتقد كما قلت مرة قبل ذلك ، أن لدينا من القوانين ما

يكفى لردع عديد من صور الانحراف والتسيب ولكن المشكلة أن إعمال هذه القوانين لم يكن يتم بصورة مرضية .

● سيادة الرئيس . إن أكثر مخاوفنا أن تنتهى موجة الانضباط إلى وضع بعض اللوائح التى تسرى على الصغار فقط ؟

● ● الرئيس : إننا لم نزل فى البداية ، فلا يزال اهتمامنا الأول حتى الآن ، إعادة الأمن والأمان بتطهير مصر من هؤلاء الذين كانوا يريدون لها أن تسبح فى حمام من دماء وسوف ننتهى من تلك المهمة قريبا لنفرغ لباقى المهام وأولها مطاردة التسيب وصور الانحراف الأخرى .

إن تصميمى واضح فى هذا المجال على ضرورة معاملة الجميع على قدم المساواة ، إن تصميمى واضح على أنه لن تكون هناك مداراة على أى فرد مهما كان موقعه.

● سيادة الرئيس : ربما يكون الأمر أكثر صعوبة فى مجتمع يقوم على الانفتاح الاقتصادى؟

● ● الرئيس : إننا ندرس الآن إمكانية أن نزيد من الدور الرقابى لمجلس الشعب وأن تكون هناك لجان مساءلة وتحقيق وتقص للوقائع حتى يتوازن عمل المجلس كجهاز رقابة مع عمله كجهاز تشريع باسم الشعب ، كما أن هناك أفكارا أخرى عديدة نبحثها ولكن عملنا كله سوف يكون فى إطار من احترام الدستور والقانون .

سوف نفعل كل ما نستطيع حتى نزيد من فاعلية مؤسساتنا ولن نأخذ أحدا بالشبهات ، بل بالحق وحده .

لقد تكلمت مع المحافظين فى هذا المجال ، وسوف يكون لكل محافظ سلطاته واختصاصاته الكاملة التى تمكنه من مواجهة التسيب والانحراف فى نطاق محافظته وسوف يكون لكل محافظ ، نائب أو أكثر ، بدرجة نائب وزير ، يتم تعيينه وإقالته من رئيس الجمهورية ، وليس هناك ما يمنع من أن يكون للمحافظ أكثر من نائب ، إذا ما تطلب الأمر ذلك ، وهؤلاء جميعا مسئولون عن خلق روح الجدية فى العمل الوطنى ، بأن يكونوا أولا مثالا وقدوة للآخرين .

أنت تتحدث عن مجتمع يقوم على الحرية الاقتصادية ولكن علينا ألا ننسى أننا من دول العالم الثالث ، وربما يكون هناك فى مواقع أخرى وفى بلاد أكثر تقدما

وأكثر ثراء صور مخيفة للانحراف قد لا تُقارن بها صور الانحراف التى نشكو منها، ولكن لأننا فى دولة نامية ، قوامها الأغلب ، العاملون بالعرق والكد فلا بد أن نأخذ أنفسنا بالشدة ولا مجال للتهاون ، لأن جانبا كبيرا من الموضوع يتعلق بالقدوة والمثال .

● سيادة الرئيس : يبدو أن هناك من يحاولون الآن أن يخدشوا الصورة الناصعة البياض التى يعرفها عنكم كل مصرى . فى واشنطن نشر الصحفى جاك أندرسون مقالا غريبا تحدث فيه عن شركة نقل كانت تتولى شحن الأسلحة الأمريكية لمصر ، قائلا : إنه كان لصهركم الذى يعمل مديرا لمكتب مشتريات الأسلحة فى العاصمة الأمريكية مصالح مع هذه الشركة .

بالطبع ، لم يتورع جاك أندرسون أن يذكر أسماء بعض المسئولين المصريين الآخرين .

سيادة الرئيس هل يمكن أن تقول لنا شيئا تعليقا على هذه القصة التى لابد أن تكونوا قد عرفتم كل تفاصيلها ؟

● ● الرئيس : نعم لقد قرأت ما كتبه جاك أندرسون ، والغريب فى الأمر أن جاك أندرسون الذى كتب فى هذا الموضوع مرة سابقة لم يذكر سابقا اسم صهرى . ولكن لماذا عمد إلى أن يعيد كتابة القصة مرة أخرى بعد ١٥ سبتمبر عندما تم ترشيحى لمنصب رئيس الجمهورية ! هذه المرة زج الصحفى الأمريكى باسم صهرى، مع أننى واثق من تصرفاته ، ومع أننى على يقين ومعرفة كاملة بأنه غير متورط فى أى لون من هذه التصرفات التى يمكن أن تجر الشبهة من قريب أو بعيد ، إننى أقول لك : إننى لن أرحم أحدا حتى ولو كان أخى ، حتى ولو كان أقرب الأقرباء ، إن مصر ليست ضيعة لحاكمها أو لصفوتها الحاكمة أو أقربائهم . مصر ملك لشعبها ، وشعبها يتوق إلى أن يرى القائمين على أمرها أطهار اليد ، أطهار المسلك .

أقول لك ، لو أن الأمر يتعلق بأقرب أقربائى فلا فرار ، ذلك هو موقفى الذى لا يخالجنى فيه أى شكوك .

ببساطة « ليس فى الأمر هزار وليس هناك ما يدفعنى إلى أى تهاون فى هذا المجال » .

● سيادة الرئيس : إننا نعرف أن جاك اندرسون لم يأل جهدا فى السابق من أجل أن يشكك فى سبل التصرف المصرى فى المعونات الاقتصادية الامريكية لمصر ، لقد سبق أن كتب مقالا من هذا النوع فى أوائل هذا العام ، وكان المقال موقوتا بمناقشات كانت تجرى فى الكونجرس الأمريكى حول زيادة حجم هذه المعونات ، إننى أعتقد أنه ينطوى تحت زمرة بعض الأقلام الأمريكية التى تحاول منذ فترة الانتقاص من رصيد الثقة فى مصر لدى الشعب الأمريكى

لحساب آخرين . إن هدف أندرسون أن يؤكد على شيء واحد ربما لم يقله صراحة ، وهو أن الرصيد الاستراتيجي الوحيد الذي يمكن للأمريكي الاعتماد عليه ، إنما يكون في إسرائيل وحدها .

سيادة الرئيس ، إن الهدف لم يكن صهرك ، الهدف كان أنت ، أن يخدشوا تلك الصورة الناصعة التي يعرفها عنكم الجميع والتي اجمعت عليها كل الآراء في الداخل وفي الخارج ، إما لحساب من كتب أندرسون مقالا ، فذلك ما يسهل معرفته ؟

● ● رد الرئيس قائلا : إن كان شخصي هو الهدف فإنني لم أنزعج ، إن كان الهدف أن يسارعوا بإلقاء الشبهات ، فلا مجال لهذه الشبهات . لأن حدود مطامعي المادية ، متواضعة ومحدودة . لست من هؤلاء الذين ينشدون الرفاهية ولا من هؤلاء الذين يحبونها ، وحتى من قبل أن أكون نائبا لرئيس الجمهورية كان تحت يدي وفي نطاق تصرفاتي حسابات بالملايين . حسابات ما كان أحد يمكن أن يعرف عنها شيئا ، وطوال حياتي وحتى من قبل أن أدخل العمل العام لم أكره شيئا قدر الذين يمدون يدهم إلى مال الغير ، وقدر المنافقين الذين يزينون طريق الخطأ للآخرين .

ماذا يعني أن يكون لدى مليونا جنيه أو أكثر أو أقل بينما يفتقد الضمير الصدق مع الله والصدق مع الوطن والصدق مع النفس .

أية إضافة يمكن أن تضيفها إليّ هذه الملايين ؟ لن أرتدي غير ما أرتديه اليوم ولن أستهلك غير ما أستهلكه اليوم ، ولن يكون لي غير بيتي وأولادي وحياتي الخاصة التي أحب أن تكون دائما ملكا لي ، لا ملك الآخرين .

هل أبني قصرا ؟ لست من هواة القصور . أقول لك صدقا : ربما كان الأكثر راحة لنفسي أن تكون حياتي الخاصة مثلما كانت حتى قبل أن أكون نائبا للزعيم الراحل ، كنت أود أن أبقى في نفس المكان ، وفي نطاق حياتي السابقة ، وعندما انتقلت إلى قصر العروبة لم أطق أن أعيش فيه ٣ أشهر متصلة ، بالبلدي «كان العصبي يركبني في هذا القصر» حتى رحلت عنه إلى مسكني هذا ، مع أن القصر لم يكن أكثر من ٣ حجرات للنوم في طابقه العلوي . أما طابقه الأرضي ، فلقد كان يضم الصالون وحجرة المعيشة وحجرة المكتب وحجرة مائدة كبيرة ، لم أدخلها ، لم آكل فيها سوى مرة وحيدة عندما دعوت نائبا لرئيس إحدى الدول على مائدة عشاء .

ومع ذلك كله فإنني أكرر مرة أخرى أنني لن أرحم أحدا يمد يده حتى ولو كان أقرب الأقرباء إلى نفسي ، لأن مصر ليست ضيعة لحكامها : كنت أنا هذا الحاكم أم

كان غيرى . مصر ملك للذين يعرقون من أبنائها ، للذين يعملون بأمانة وشرف وحسن سريرة ، هؤلاء تواقون إلى أن يروا القائمين على أمرها أطهار المسلك أطهار اليد .

مرة أخرى لن أرحم أحدا وليس هناك ما يدفعنى إلى أى تهاون فى هذا المجال .

● سيادة الرئيس ، مع أنك لم تدخر جهدا فى أن تؤكد منذ اليوم الأول التزام مصر بمسيرة السلام ، والتزام مصر باتفاقات كامب ديفيد ، يخرج علينا رئيس الأركان الإسرائيلى الجنرال رفائيل إيتان ليقول لنا أننا لا نعرف ماذا سيحدث فى مصر ، قد يستمر السلام وقد لايستمر ولكننا نعرف أن هزة قوية قد حدثت فى الركيزة التى كانت تقوم عليها عملية السلام ، إن رفائيل إيتان يقول أيضا يستحيل علينا فى الوقت الراهن أن نؤكد أن عملية السلام سوف تستمر لأن الأمر يتوقف على مساندة الجيش المصرى !

هذه الشكوك المثارة الآن بلا مسوغات معقولة ترافقها شكوك أخرى لا تتوقف الصحافة الإسرائيلية عن إثارتها الآن برغم التأكيدات المصرية ؟

● ● الرئيس : لقد أكدت بالفعل منذ اليوم الأول أن مصر سوف تحترم جميع تعهداتها والمواثيق الدولية ، والمعاهدات التى وقعناها واتفاقات كامب دافيد ، كما أكدت منذ اليوم الأول إصرارنا على مواصلة مسيرة السلام ، لأن السلام لم يكن تعاقدا بين شخصين ، السلام اتفاق بين دولتين ، اتفاق تأكدت شرعيته بموافقة الشعبين من خلال مؤسساتهما الدستورية .

وفى مصر كان هناك ما هو أكثر من ذلك ، استفتاء أكدت فيه الغالبية العظمى من شعب مصر حرصها على استمرار المسيرة .

لقد قلت ذلك لبيجين فى هذا المكان ، عندما جاء لحضور جنازة الزعيم الراحل .

قلت له إن اتفاقنا قائم على أنه لا حرب أخرى بيننا ، وإن حرب ٧٣ هى آخر الحروب ، تماما مثلما كان اتفاقك مع الرئيس السادات .

ولقد أكد لى بيجين عزمه وإصراره على تنفيذ جميع التزامات إسرائيل ، وفى موعدها الذى قررته معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية .

اننى هنا كقيادة سياسية ، أتعامل مع قيادة سياسية مماثلة فى إسرائيل ، ولقد أكدت لى القيادة السياسية فى اسرائيل ، عزمها على التنفيذ الصادق لكل بنود معاهدة السلام .

وانطلاقا من هذا الاتفاق الواضح بين القيادتين السياسيتين فإننى لا اتوقف كثيرا عند حدود تلك التصريحات التى قالها رفائيل إيتان ، كذلك لا أتوقف كثيرا عند هذه الشكوك المثارة بين الحين والآخر فى بعض صحف إسرائيل

غير اننى أود أن أقول : إن هذه ليست المرة الاولى التى يخرج فيها رفائيل إيتان بتصريحاته الغريبة ، فمنذ شهر قال إيتان كلاما مماثلا وكادت تحدث أزمة بين البلدين فقد رفض الفريق أبو غزالة وزير الدفاع بحزم ما قاله ايتان بل ورفض حضوره إلى مصر فى زيارة كانت مقررة قبل ذلك .

وعاد إيتان ليكذب كل ما جاء على لسانه متهما أجهزة الاعلام الإسرائيلى بأنها حرفت كلامه .

أنا لا يهمنى كثيرا ما يقوله إيتان ولكننى أحب أن أقول له ولغيره : إن الجيش المصرى ، هو جيش مصر وهو ملتزم بالأهداف المصرية إنه جيش قوى وصلب ومتحضر يؤدى المهام الموكولة إليه من قيادته السياسية .

وليس لإيتان ولا لغير إيتان أن يتكلم عن موقف جيش مصر ، لأننا لن نقبل ذلك منه كما أننا لن نقبل من غيره ، هناك اتفاق بين القيادتين السياسيتين للبلدين وهذه هى حدود الشرعية والالتزام .

● سيادة الرئيس بالرغم من أن أغلب العواصم العربية قد استقبلت بالارتياح قراركم بعدم الدخول فى أية معارك كلامية ، ولا فى أية مهاترات من تلك التى تجرى على الساحة العربية ، مازال البعض يتصور أن مصر يمكن أن تعود عن اتفاقات السلام ، عن اتفاقات كامب دافيد ؟

● ● الرئيس : على العرب أن يعوا الحقائق ، أن يعرفوا الفارق بين الممكن والمستحيل ، أن يدركوا أن قرار السلام قرار مصرى لا رجعة فيه وأن الارادة المصرية والقرار المصرى أمر خارج المراجعة من أى طرف كان ، إن كامب دافيد حقيقة واقعة الآن وعلى أساسها تمت معاهدة السلام ووفقا لبنودها تحصل مصر على أراضيها ، إننا لا نتوقع ولا ننتظر إعادة العلاقات بين يوم وليلة ، والذين يفكرون أن إعادة العلاقات يمكن أن تتم فى مؤتمر للقمة أو فى جلسة عتاب للرؤساء اذا ما تمت دعوة مصر لهذا الاجتماع يخطئون التصور .

وأقولها واضحة ، ليس لدينا النية لحضور هذا الاجتماع الذى يتحدثون عنه ، كما أننا لا نتوقع أية اتصالات مع مصر بشأنه ، إن أفضل موقف مصرى يمكن أن

نفعله الآن أن ندع لهم فرصة إعادة التفكير فى مواقفهم السابقة ، فرصة إعادة النظر فى سياساتهم الخاطئة حيال مصر ، وعندما يعودون لن نقول لهم سوى أهلا.

● سيادة الرئيس : هل هناك ما يفيد بالفعل أن الليبيين قد خففوا جنودهم على الحدود طبقا لبيانات طرابلس الاخيرة ، وما هو حجم التوتر الراهن على الحدود الليبية السودانية ، والليبية المصرية ؟

● ● الرئيس : أنا لا يهمنى كثيرا إن كانوا قد خففوا الحشود ، ما يهمنى بالدرجة الأولى هو موقف مصر ، وموقف مصر واضح ، ليست لنا حشود على الحدود الليبية ، لقد أمرت أخيرا بسحب المدرعات من على الحدود الغربية .

وليس لدينا النية فى أن نحارب ليبيا أو ندخل معها فى أى قتال ونحن لم نكن نجرى أية استعدادات لحرب ليبيا ، والمناورات المشتركة القادمة ، ليست لها أية علاقة بليبيا ، لقد كانت هذه المناورات مقررة سلفا منذ أيام الرئيس السادات ، كما كان من المتفق عليه اشتراك طائرات الأواكس فى هذه المناورات ، والأواكس موجودة لفترة موقوتة وسوف تعود وهى تأتى وتذهب مع أى مناورة ولقد جاءت مرة قبل ذلك .

ومما يثير الدهشة أن يغضب البعض لأننا نريد أن نعرف ما إذا كانت هناك تحركات مشبوهة على حدودنا أم لا .

إننى أقول بوضوح : لن نحارب أحدا من جيراننا ولن نبدأ القتال مع أى أحد ، وإذا كنا قد رفضنا الحرب مع إسرائيل ، فكيف لنا أن نحارب بلدا عربيا مهما كان .

لكننا فى نفس الوقت ملتزمون بالدفاع عن أنفسنا إذا ما تصور أحد أن هناك فرصة للهجوم على مصر .

● سيادة الرئيس : هل هناك تغير فى نظرتنا إلى علاقة مصر بالقوتين العظميين ؟.

● ● الرئيس : ليس فى الأمر جديد ولكننا كما كنا سابقا على استعداد لإقامة علاقات إيجابية مع أى دولة على أساس من الاحترام المتبادل وعدم التدخل فى الشئون الداخلية ، كذلك مثلما قلنا سابقا مئات المرات ، لن نعطى قواعد لاى دولة فى أراضينا . إننا فقط أعطينا بعض التسهيلات الموقوتة بمدة زمنية محددة ولأهداف محددة ، ولكننا لسنا على استعداد لأن نعطى بالاتفاق أو بالإيجار قواعد لقوات أجنبية ترابض على أرض مصر .

● سيادة الرئيس : كيف تنظر إلى التاريخ المصرى القريب ، ما هى أبعاد رؤيتك لفترة الحكم الاولى من ثورة ٢٣ يوليو ؟

● ● الرئيس : إن عينى دائما على الواقع المصرى فى حركته لتحقيق الأهداف الوطنية ، ولست مع هؤلاء الذين يريدون تمزيق روح الأمة ، بالانحياز للأشخاص ، إن واجبنا أن ننحاز إلى مصر أولا .

لقد أعطى عبد الناصرلأمته وشعبه ، وأعطى السادات لأمته وشعبه ، وعلينا أن نخرج من تلك الحلقة المفرغة لننظر إلى الواقع المصرى ، إلى ما تتطلبه المصلحة الوطنية ، والقضية ليست فى النهاية ما يسميه البعض بالناصرية أو ما قد يسميه الآخرون بالساداتية ، القضية الآن ماذا تتطلب مصر .

وماذا ننشد وكيف نستفيد من كل أخطاء وإيجابيات الممارسات السابقة .

● سيادة الرئيس · إذا ما عدنا إلى حادث الاغتيال فهل لى أن أسال إن كان التحقيق قد كشف جديدا ؟

● ● الرئيس : التحقيق لا يزال مستمرا ووزارة الداخلية تعطى فى بياناتها المتتابعة صورة دقيقة لما يتم ضبطه ، أما أبعاد الصورة الشاملة فإنها لا تزال رهن انتهاء التحقيق .

● سيادة الرئيس : هل يمكن أن نقول إن حماية المنصة لم تلق اهتماما كافيا ، إن الشارع يتساءل عن دور الحراسة ، عن رجال الرئيس وحرسه الخاص ، هل كان هناك قدر من الإهمال فى واجباتهم كحرس للرئيس أم أن المباغتة وصدمة المفاجأة قد أخذت الجميع ، أم أن أسلحة الحرس الخاص لم تكن متكافئة مع الرشاشات التى كان يحملها الخونة ؟

● ● الرئيس : لقد جرى التحقيق مع كل المسئولين عن الحراسة ، والواقع أننا منذ سنوات بعيدة ، اعتدنا واعتاد الرئيس السادات أن يكون فى المنصة ، دون أن تكون هناك حراسة مسلحة بأية رشاشات . لقد كان الرئيس السادات نفسه يرفض وجود هذه الحراسة ويرفض وجود أى رشاش فى يد أى من حراس المنصة ليست هذه المرة فقط ، ولكن فى كل المرات السابقة أيضا ، لأن الرئيس كان يحس أنه موجود وسط أبنائه كما أنه كان عازفا عن الالتزام بأية مقاييس أمنية ، كان متفائلا ، وكان لا يتوقع شيئا من ذلك برغم التقارير التى قدمت له قبل سفره للمنصورة .

وحتى فى رحلة المنصورة ، كان المفروض أن يتوقف قطاره فى ٩ محطات ، وطلبت لدواعى الأمن اختصار توقف القطار فى ٤ محطات فقط لنقلل احتمالات الخطر . ولقد أخذت الإجراء على عاتقى بالرغم من أن الرئيس لم يكن موافقا .

ومع ذلك ، كان الرئيس وسط حشود هائلة على طول الطريق وفى المنصورة نفسها وكانت أى يد آثمة تستطيع أن تناله ، لانه ما من أحد يقدر على فرز هذه الحشود الضخمة ليتأكد أنه لم يكن فيها أى مندس .

● سيادة الرئيس . لقد فهم الكثيرون من تصريح سابق لسيادتكم بأن قرارات مهمة تتعلق بالتحقيقات التى يجريها المدعى الاشتراكى سوف تصدر خلال شهرين ، فهم الكثيرون من ذلك التصريح أن تحقيقات المدعى الاشتراكى مع السياسيين الذين تم التحفظ عليهم ضمن قرارات سبتمبر سوف تنتهى خلال هذا الأمد ؟

● ● الرئيس : ما أستطيع أن أقوله فى هذا المجال : أن المدعى الاشتراكى سوف يحقق مع السياسيين ومن يرى إحالته إلى محكمة القيم فسوف يحال إليها ، ومن يرى أن دوره كان مرتبطا بقضية الفتنة الطائفية أو تنظيمات الإرهاب الأخير فسوف يجرى ضمه إلى هذه القضية .

أما هؤلاء الذين يثبت أن لا دور لهم هنا أو هناك ، فسوف يتم الإفراج عنهم ، كل ما سوف نطلبه · أن يلتزموا الصالح القومى وحدود المصلحة الوطنية .

وربما يستطيع المدعى الاشتراكى أن ينهى تحقيقاته مع السياسيين خلال شهرين أو ثلاثة .. هل يعطيك هذا التفسير وضوحا أكثر ؟

● سيادة الرئيس : يبدو أن السيد إبراهيم شكرى رئيس حزب العمل المعارض أكثر تفاؤلا بامكان قيام حوار صحى الآن بين حزب الاغلبية وأحزاب الاقلية ، بعد لقائك الاخير معه ، لقد بادر بالإعلان عن عزمه إجراء بعض التعديلات فى بنية حزبه اتساقا مع الضرورات التى تفرضها على الوطن الظروف الراهنة ؟

● ● الرئيس : لكى نكون منصفين فلقد كان تصرف حزب العمل منذ وقع حادث الاغتيال على مستوى المسئولية الوطنية . والواقع أنه لا رئيس الحزب ولا أحد من حزبه قد تصرف بما يمكن أن يضر الموقف ، كانوا مثالا على ضرورة تكاتف كل القوى الوطنية إذا ما كان الأمر متعلقا بمصر وهذا هو المسلك الصحيح فى العمل السياسى .

لقد أعجبنى التصرف المسئول من حزب العمل ، وذلك ما يؤكد إمكان وجود حوار جديد بين حزب الأغلبية وأحزاب المعارضة ، لِم لا . على الجانب الآخر ، أعلن رئيس حزب التجمع أنه لا يوافق على سياسة الرئيس الجديد لأنه أعلن التزامه بسياسات السادات أو بخط السادات السياسى ، حسنا ليكن له تصرفه ولكن هل تلك هى القضية الملحة الآن : أين الخط السياسى لمصر ذاتها ؟

ورئيس حزب التجمع يعلن مع عدم موافقته على الرئيس الجديد عن تفاؤله لسببين : احتمال الإفراج عن السياسين ولأننى لم أهاجم الاتحاد السوفييتى !

هل الهجوم على الاتحاد السوفييتى هو كل هموم ومشاغل حزب التجمع !

هناك مصلحة وطنية عليا فوق الأشخاص وفوق الصداقات وفوق الارتباطات الدولية .

● سيادة الرئيس · إننى أعتقد أنه ما لم يتم الاتفاق ومن خلال الحوار بين حزب الأغلبية ، وأحزاب المعارضة على ما يمكن أن نتفق عليه جميعا كمصلحة وطنية عليا ، ما لم يتم الاتفاق على هذه الحدود فإن هناك احتمالا فى أن تجرنا المزايدات والممارسات الخاطئة إلى نفس الموقف السابق ؟

● ● الرئيس : فى المصالح القومية العليا ، لابد أن يكون هناك اتفاق من خلال الحوار ونحن مع الحوار إذا تخلص من روح المزايدة وإذا تخلص من النظرة الحزبية الضيقة .

يمكن للحزب الوطنى أن يدير الحوار مع كل حزب على حدة ويمكن أن نجتمع فى شكل مؤتمر وطنى يضم كل القوى .. وعلى كل فإننا ما زلنا نبحث عن أكثر الوسائل جدوى لإقامة هذا الحوار الذى نحن على استعداد له .

ولكن القضية الاولى أمامنا الآن : هى أمن مصر ، أمن الوطن الذى كان يمكن أن تضيعه هذه الجماعات الإرهابية .

ويبدو لى أن بعضا من أحزاب المعارضة لم يستطع أن يدرك أبعاد الصورة ، التى كانت تنتظر مصر فيما لو استطاعت هذه الجماعات الإرهابية أن تمسك بزمام الموقف .

مالا تعرفه المعارضة ، أن جماعات الإرهاب كانت لا تستهدف فقط نظام الحكم بكل قياداته السياسية والعسكرية ، بل كانت تستهدف كل السياسيين وكل

المعارضة ومجمل المثقفين المصريين ، ومجمل الصحفيين المصريين حتي الصف الرابع أو الصف الخامس .

كانت جماعات الإرهاب تخطط لقيام نظام على نمط خمينى وكانت ترى أنه لإنجاح هذا النظام فلا بد من القضاء على كل المثقفين الا من يرتبط بمبادئهم . وكانت تخطط للقضاء على الجميع ، علماء الأزهر وأساتذة الجامعة والفنانين ، كانت تريد مثلما يقولون نسف وإنهاء بنية المجتمع الفوقية حتى يسهل عليهم إقامة نظامهم الإرهابى .

● سيادة الرئيس : مثل هذا المخطط الإرهابى الدامى جرى فى إيران التى دخلت بحرا من الدماء لم تخرج منه حتى الآن ، ومن لم يصبه القتل والإعدام من الكوادر الفنية والمثقفين سارع بالهرب من البلاد لأنهم ما كانوا على استعداد لان يقبلوا أى فكر إلى جوار فكرهم الإرهابى ؟

● ● الرئيس : هذا بالضبط ما كانوا يخططون له ، لأن إقامة النظام الذى ينشدونه يقتضى التخلص من كل عقل ومن كل ثقافة .

المصور - ١٩٨١/١٠/٣٠ .

الديمقراطية والممارسة

لم أر الرئيس كما رأيته فى هذا اللقاء الأخير .

كان يعتصره الألم والحزن ، لما فعلته بعض من أحزاب المعارضة بقضية سليمان خاطر .

كان آسفا ، لأن شـابا ، صـغير السن ، محـدود التجـربة ، لقى مصرعه انتحارا ، لأن الجميع أخطأوا معالجة قضيته .

من رفعوا صورته إلى حد البطل الذى قتل سبعة إسرائيليين لأنه أراد الانتقام ، ومن جردوه من كل شىء إلا أن يكون مجرد قاتل أطفال ونساء .

كان الرئيس حزينا ، لأن تستثمر بعض الأحزاب قضية سليمان خاطر ، وتجعل منها عامل تهييج وإثارة ، دون أن تمحص الوقائع أو تقرأ الحقائق أو تنتظر حتى تقرير الطب الشرعى !!

وكان أشد ما يحزنه ، أن ينحدر تفكير البعض إلى حد الترويج بأن الموساد الإسرائيلى «المخابرات» قتلت سليمان خاطر فى زنزانته أو أن الدولة أو جزءا منها كان راغبا فى التخلص منه ! !

أى وطن يكون ، إن كان عاجزا عن أن يحمى سجينا داخل زنزانته وفى سجن يقع قريبا من مؤسسات الدولة الحيوية ، الدفاع والمخابرات وبيت رئيس الجمهورية ؟ !

وإلى متى تتحمل مصر هذا العبث وإلى متى يمكن أن تستمر الأمور على نحو يستهدف قتل الديمقراطية باسم الديمقراطية ؟ !

هكذا تساءل الرئيس فى حواره مع « المصور»

لكن الرئيس يجيب .

إننى حتى اللحظة الراهنة ، مازلت أراقب ، مازلت أتفرج ، ومع الأسف فإننى لم أر سوى ممارسة حزبية كل حصادها حتى الآن مجموعات يسب بعضها بعضا وحملات تشكيك واتهامات مسبقة ، دون اعتبار للواجب أو للحقيقة ، وإثارة وتهييج ، يفتقدان الإحساس بالوطن .

الرئيس يقول فى حديثه الخطير إلى «المصور » .

« لكل شيء حدود وطاقة ونهاية » .

● ● سألنى الرئيس فور أن جلست إليه :

كنت آخر من رأى سليمان خاطر ، فهل لديك تفسير لانتحاره ، أنا واثق أنه كان يلقى معاملة طيبة وكريمة فى سجنه ، لقد أسفت لموت هذا الشاب ، ولكننى حزنت على موقف المعارضة .

● قلت ، سيادة الرئيس لقد انتحر سليمان خاطر ، برغم طيب معاملته داخل السجن ، نفسيته الهشة وعمره الصغير وتجربته المحدودة لم تتحمل هذا الفارق الشاسع بين حقيقة ما جرى فى تل بركة .. الظروف والدوافع وراء الحادث وبين الصورة التى رسمتها له المعارضة .

كان سليمان خاطر فى بداية لقائى معه ، يرى أن قضاء ٢٥ عاما فى السجن، هو الموت لافارق ، لكنه فى نهاية اللقاء ، وقبل أن يذهب إلى لقاء أفراد أسرته ، كان لديه الأمل فى أن يجد التماسك لتخفيف الحكم قبولا ، لقد كان آخر ما سمعته منه ، أنه سوف يطلب إلى قائد السجن أن يسمح له بدخول كتب القانون حتى يستكمل دراسته .

والحق ياسيادة الرئيس أنه كان يعانى ، طوال الساعتين اللتين أمضيتهما معه قلقا نفسيا، عبرت عنه الصور التى نشرتها « المصور » ، كان يتقلب بين الشرود والحضور واليقظة والغياب والأمل واليأس . لكننى أشهد ، أن سليمان خاطر لقى أطيب معاملة داخل السجن .

● سيادة الرئيس ، بودى أن أسأل ؟ . بماذا تفسر موقف المعارضة من قضية انتحاره ، ماذا يريدون على وجه التحديد من إحاطة حادث انتحاره بهذه الشكوك الكثيفة ؟ ، مرة يروجون أن أجهزة « الموساد » – المخابرات الإسرائيلية – تمكنت من التسلل إلى زنزانته لتقتله انتقاما ، ومرة أخرى يروجون أنه قد لقى مصرعه فى السجن الحربى ، لأن الدولة تريد أن تتخلص منه .

● ● الرئيس : كان عليك أن تسألهم – هم – عن أسباب هذا التشكيك ، إننى لا أجد وصفا مناسبا لمسلك المعارضة فى هذه القضية ، سوى أنه سخف وضحك على عقول البسطاء ، ومع الأسف فان ذلك يجرى باسم الديمقراطية ، ولكنهم فى واقع الأمر يضربون الديمقراطية فى مقتل ..

ماذا يعنى أن تسعى أحزاب المعارضة لتهييج الشارع وطلاب الجامعات ، مرة تحت دعوى ، أنه ما كان ينبغى محاكمته لأنه بطل قتل سبعة من الإسرائيليين الأعداء، ومرة أخرى تحت دعوى . أن الحكم كان قاسيا ، وها هم يذهبون الآن إلى حد تشكيك الناس فى انتحاره .

أقول لك الحق ، لقد أسفت لموت هذا الشاب ، بل لقد وجدت نفسى عندما علمت بالخبر ، أعتذر عن لقاء كان قد تحدد موعده ، أسفت لموت سليمان خاطر، لأنه

كان ضحية الذين أرادوا أن يستثمروا قضيته ، وحزنت على مسلك المعارضة التى غاب عقلها ، إلى حد أن تروى بين الناس ، أن «الموســاد» هى التى قتلت سليمان خــاطر ، وإذا لم تكن الموســاد ، فــلا بد أن يكون هنــاك في مصر من أراد أن يتخلص منه .

إن كان ذلك هو اقتناع المعارضة أو بعض منها ، لأننى أود هنا أن استثنى الموقف العاقل والمسئول الذى تبناه شيخنا فى القانون ، وحيد رأفت ، لقد كان أشجع الجميع ، عندما أعلن على الملأ ، أن سليمان خاطر ، راح ضحية هؤلاء الذين نفخوا فى حكايته وسعوا إلى استثمارها لأغراض حزبية محدودة .

أود أن أقول : إن كان اقتناع المعارضة ، أن الموساد قد استطاعت التسلل إلى السجن الحربى لتقتل سليمان خاطر فى زنزانته ، إن كانت قناعتهم أن مصر تعجز عن أن تحمى سجينا فى زنزانته ، إن كان تفكيرنا قد وصل إلى هذا المنحدر فقل على الجميع السلام .

لقد كنت أثق ولا أزال فى أن حرب ١٩٧٣ قد نفضت عن نفوسنا ، عقدة الذنب والشعور بالنقص إزاء الاسرائيليين وجيشهم الذى لا يقهر ، ولكن يبدو أن البعض يريد أن يأخذنا مرة أخرى إلى ما قبل ١٩٧٣ ، إلى مرارة النكسة ونفسية الهزيمة .

لقد كان فى خطة تأمين سليمان خاطر داخل سجنه ، ما يواجه كل الاحتمالات ، بما فى ذلك هذا الاحتمال المخبول أن يتعرض لاعتداء من خارج السجن ، لأن الاعتداء على سليمان خاطر فى سجنه من قبل الموساد أو غير الموساد، أمر يتعلق بكرامة الوطن وأمن المواطن ، بل لعل مغزاه أكبر من ذلك .

لمن يتحدث هؤلاء ، عندما يقولون ، ان « الموساد « تسللت إلى زنزانة سليمان خاطر لتقتله جهارا فى الساعة العاشرة إلا ربعا صباحا وسط حراسته وداخل زنزانته وفى مقر سجنه القريب من كل مؤسسات الدولة الحيوية : وزارة الدفاع ، والمخابرات الحربية ، وبيت رئيس الجمهورية ؟ . مايحز فى نفسى كثيرا ، أن يجد هؤلاء من يصدقهم .

أفهم أن تطنطن صحيفة عربية بهذا اللغو ، وأفهم أن تحاول بعض صحف عربية فى بعض من دول الخليج ، نعلم دوافعها ، أن تختلق هذه القصص الواهمة ،

مثلما اختلقوا قصة مصور التليفزيون الاسرائيلي الذى زار السجن ثم ضرب سليمان بكاميرا التصوير انتقاما .. تلك القصة الواهمة التى حفزتك أن تطلب إلى المشير ، زيارة سليمان خاطر ، لترى بنفسك الكذب وتتحقق من كذبه .. أفهم هذا التصرف من هذه الصحف ، ولكننى عاجز عن أن أفهم دوافع حزب مصرى لأن يروج هذه الأكاذيب .

أقول لهؤلاء الذين يروجون فى الداخل ، لتلك القصة المخزية ، إن كان صحيحا ما تعتقدون ، فكيف تأمنون على أنفسكم ؟ ، وكيف ترضون وطنا وصل به الحال إلى ذلك ؟ .

أقول لأولئك الذين يروجون ذلك فى الخارج ، مصر تعرف كيف تصون أمنها من الموساد وغير الموساد ، على حين تعشش الموساد بين ظهرانيكم ، لا أود أن أذكر أسماء أو وقائع ، فقط تكفيهم الإشارة .

● سيادة الرئيس ، هم يقولون ، إن لم تكن الموساد قد قتلته ، فلا بد أن الدولة ، أو جزءا منها سعى للتخلص منه .

● ● الرئيس ، يبتسم فى سخرية مريرة ، مكررا ، الدولة أو جزء منها ... هه .. أى مبرر يدعونا إلى التخلص منه وقد صدر بشأنه حكم المحكمة المختصة ؟ !. ما هو الدافع لأى حاكم أو أى مسئول لأن يفعل ذلك ؟ ! . لماذا يقتله ؟ ! ، وهل من المعقول أن يقوم أحد بقتله وأنا لا أعرف ؟ ! ، ولو أن شخصا صدر إليه أمر بقتل سليمان خاطر ، فمن المؤكد ، أنه كان سيقول وكان سيبلغ ، فليس من السهل أن تأمر أحدا بأن يقتل فيقتل فى دولة السيادة المطلقة فيها للقانون ، وفى عهد لا يخفى شيئا لأنه ليس لدينا ما يمكن أن نخفيه .

إننى أسأل نفسى أحيانا ، لماذا لم ينتظر هؤلاء تقرير الطبيب الشرعى ، بدلا من إطلاق الشائعات والتهم دون أى إحساس بالمسئولية أو الواجب أو الوطن ؟ ! .

لقد عهدنا بمهمة الكشف الطبى الشرعى إلى إدارة الطب الشرعى فى وزارة العدل ، إلى الأطباء المدنيين ، برغم أن القضية تقع فى اختصاص القضاء العسكرى ، وفى القضاء العسكرى طب شرعى ، فعلنا ذلك منعا للقيل والقال ، ولأن المقصود هو الإثارة والتهييج ، لا وجه الحقيقة .

أحيانا أسأل نفسى ، لو أن أحدا من هؤلاء الذين تخصصوا فى التهييج والإثارة يخلو إلى نفسه ليسألها عن الجرم الذى صنعه فى حق هذا الشاب المسكين .

لم يكن قـد جرى التصديق على الحكم ، ولم يكن الموعد القانونى لتقديم التماس تخفيف الحكم قد حل ، ولكنهم لم يعاونوه على الأمل ، فى البداية كانت كل مهمتهم ، تضخيم الحادث مع تجاهل مخيف لكل عناصره ووقائعه ، ليصنعوا بطلا بلا بطولة ، وكأن مصر تفتقـد الأبطـــال ، رغم أن تاريخ مصر ملئ بالأبطال الحقيقيين ، مدنيين وعسكريين ، الذين واجهوا الموت والاستشهاد ، فى معارك يشيب لها الولدان .

وعندما جرت محاكمته ، وكان لابد من محاكمته ، لأن الحادث وقع على الأرض المصرية ، ولأن هناك ضحايا ، ولأن سيادة الدولة تعنى سيادة قانونها ، ولأن عدم محاكمته يعنى أن ندخل فى عمليات انتقامية ، وأن نقدم المبرر كى يفعل نفس الشئ جندى إسرائيلى فى موقعه على الجانب الآخر من الحدود .. عندما جرت محاكمته ، سارعوا إلى التشهير الكاذب بأن هناك ضغطا على مصر ، وأن إسرائيل ربطت بين قضية طابا وضرورة محاكمة سليمان خاطر .

لماذا نهون على أنفسنا إلى هذا الحد ... ؟ ! .

لقد طلب الإسرائيليون ، من خلال الوساطة ، تقريرا بالحادث وكان ردى ، أى تقرير يريدون ؟ ، ولمن أقدم هذا التقرير ؟ ، كان ردى ... لعلكم نسيتم أن فى مصر قضاء مستقلا ، وليس فى وسعى ، وليس فى وسع أحد ، بل إننى لا أسمح لأحد أن يتصل بالمحـكمة ليسألها أن تعطى تقريرا عن الحادث ، إن تقرير الحــادث الوحيد ، هو حكم المحكمة وحيثياتها عند إعلانه على الملأ .

كنت أتمنى حكم البراءة لسليمان خاطر ، كما كان يتمناها الآخرون ، ولكن الذى حدث أن سليمان خاطر ، قتل أطفالا ونساء وأن المحكمة أدانت الحادث وأصدرت الحكم ولم نتدخل من قريب أو بعيد ، ولم تكن هناك ضغوط من أية جهة ونحن لا نقبل ضغوطا من أية جهة ، نرفض الضغوط أيا كان مصدرها ... كيف لى أن أستمر فى الحكم يوما واحدا ، إن أحسست أننى سوف أمتثل لأى ضغوط من أى نوع ، وإذا كان امتثالى للضغوط أمرا مستحيلا ، والجميع يعرف ذلك فهل يمكن أن تكون المحكمة نفسها ، قد وقعت تحت ضغوط معينة ؟ ! ، هذا ما يردده بعض من صفوف المعارضة ، ولكننى أقول ، إن شيئا من ذلك لم يحدث ، ولو أنى استشعرت ذلك ، لغيرت تشكيل المحكمة على الفور ، لكن ما أسهل أن نشكك فى كل شئ ، وما أسهل أن نعبث بكل قيمة ، لأن المقصود فقط ، الإثارة والتهييج ! .

إننى أسأل نفسى الآن كثيرا ، ماذا لو استمرت الأمور على هذا المنوال ، ماذا ؟ إن كانت المعارضة، سوف تقلب حقائق الأمور ، تنتهز الفرصة ، أية فرصة من أجل الإثارة والتهييج ؟ ... أسأل نفسى الآن كثيرا ، كم من الوقت تستطيع مصر أن تتحمل هذا العبث ، وكم من الوقت يستطيع الحكم أن يتحمل ذلك ؟ .. أعتقد أن مصر لم تعد تتحمل المزيد ، وأن الحكم لم يعد يطيق ، إن كنت قد تحملت الكثير ، فهناك غيرى لا يتحمل ، إن الحكم ليس فقط شخص رئيس الجمهورية ، الحكم ، مؤسسات ودولة ومناخ واتفاق على المصالح القومية .

● سيادة الرئيس ، لا أحد يختلف حول خطورة هذه التجاوزات ، بل لعل الإنسان يسأل نفسه إن كان بعض من هؤلاء يريد الديمقراطية حقا ! ومع ذلك فلقد كنا جميعا على ثقة بأن صدرك لن يضيق يوما بهذا الاختيار .

● ● الرئيس : أنا لم أضق ذرعا بالديمقراطية ، وإيمانى لا يزال قويا بأن الديمقراطية والحرية تشكلان مرفأ الأمان لمصر ، ولكننى ضقت وضاق غيرى بهذه الممارسات التى تريد أن تئد الديمقراطية ، الديمقراطية لا يمكن أن تنفصل عن الممارسة ، وعلى كل مواطن أن يسأل نفسه ، ماذا سيكون عليه الحال ، إن استمرت الممارسات على هذا النحو ؟ .. إن لكل شئ حدودا ونهاية ، حتى الحياة نفسها لها حدود ونهاية ..

● سيادة الرئيس ، ماذا يعنى ذلك ؟ ! .

● ● الرئيس : يعنى أن الديمقراطية فى خطر ، لأنهم يضربونها ، بل يقتلونها بممارساتهم التى تستهدف الفوضى والتهييج والإثارة ، وأظن أن الديمقراطية إذا لم تعد على الشعب بشئ سوى الفوضى ، فإن من حق الشعب أن يكفر بها .

لقد كان ولا يزال هدفنا من الاختيار الديمقراطى أن يشعر كل مواطن بأنه يشارك فى الحكم ، وفى التنمية بحريته الكاملة ، وأن يكون هناك الرأى والرأى الآخر ، حتى تتكشف كل الحقائق ، وأن يجمعنا الاتفاق كمصريين على قدم المساواة ، حول أهداف وطنية ، نعمل جميعا على إنجازها فهل هذا ما نفعله الآن ؟.

تكفى نظرة عابرة على الصحف الحزبية ، لنرى أننا فقط نتبادل الشتائم والسباب .

إننى بصراحة ، لا أرى شيئا فى حياتنا الحزبية الراهنة ، أكثر من مجموعات
ل الاتهامات والسباب على صفحات الجرائد ، لقد تركوا مشاكل الشعب
غوا لعمليات الثأر والانتقام المتبادل ، إننى بصراحة لا أرى أيضا ، فى حياتنا
بية الراهنة ، أكثر من محاولات استثمار كل فرصة من أجل التهييج والإثارة ..
هذه هى الديمقراطية ؟ .

إن كان هذا هو مفهوم الديمقراطية عند البعض فعلى الديمقراطية السلام ..
ـيضيعون الديمقراطية ، بل هم يقتلونها ! ، أنا لن أحيد عن الديمقراطية ولا عن
ية ولكننى أسأل كل مصرى الآن : ماذا سيكون عليه الحال إن استمرت الأمور
هذا الوضع ؟ ! .

فالديمقراطية لا تعنى أن تعمل الأحزاب على تهييج الطلبة بدوافع غير
يحة وقضايا غير صادقة ، أو أن ينتهز البعض الفرصة كى يقول للناس إن
ـان خاطر ، لم ينتحر وإنما قتلته الموساد داخل زنزانته ، أو قتله الحكم أو جزء
، هل هذا يجوز ؟ .

ثم إننى أسأل كل مصرى : من المستفيد من التهييج بالكذب وإثارة الشغب
ـضى بين جموع الطلاب كى يتلفوا مرافق الشعب ؟ .

من أين نأتى بالأموال لإصلاح ما أفسده شغب الطلاب والجميع يعرف البئر
ـف غطاءه ، والجميع يعرف أن الإيرادات تكفى بالكاد رواتب الموظفين وسداد
ـاط الديون ، والجميع يعرف أننا نبنى بالقروض مشروعات التنمية ، فهل نقترض
ـا لإصلاح ما أتلفه الشغب ؟ .

نقطة أخرى ، أود أن أثيرها مع هؤلاء الذين يسارعون إلى بعض الصحف
بية ، ينشرون فيها بيانات غير صحيحة عن مصر .

إننى أتحدى ، أن يكون أى نظام مجاور قادرا على الاختيار الديمقراطى أو
ا على تحمل تبعاته ، ولكننا فى مصر ومع وجود هذه الحرية ، وهذه
مقراطية ، نعمل وكأننا نريد أن نقلب كل شىء وكأننا نقول إن الحرية
يمقراطية لا تجديان معنا .. كيف نثبت للمواطنين أن هذه الحرية لصالح الشعب ،
كان الشعب يرى أن كل حصاد هذه الحرية ، مجموعات تشتم وتتبادل السباب

والقذف فيما بينها ؟ ، إننى لا أحذر ، ولكننى أنبه إلى خطورة البديل عن الاختيار الديمقراطى ، ونحن لا نريد أن نعود إلى بدائل من هذا النوع .

● ما هو البديل فى تصوركم ؟ .

●● الرئيس : البديل فى علم الغيب ، لكنه مخيف وخطير .

● سيادة الرئيس ، لقد اجتمعت أكثر من مرة مع قادة أحزاب المعارضة ، فلماذا لا تجتمع إليهم ، منبها لخطورة المسلك والعاقبة ؟ .

●● الرئيس : كلمتهم كثيرا ، وأحيانا بعد أن أتكلم وأتناقش وأضعهم فى صورة الموقف ، تفاجئنى مرة أخرى تصرفات غير مسئولة من البعض بما يؤكد الحرص على استثمار أى موقف دون مراعاة لظروف الوطن ، بل ودون مراعاة لجوانب الحقيقة. العملية كلها عملية تصفية حسابات .. ولكن على حساب من ؟ ! . ألسنا جميعا مواطنين مصريين ؟ ! ، أليست مسئوليتنا المشتركة أن نبنى بلدنا وأن نحسن من أحوال شعبنا ؟! ، مع الأسف ، هناك من يعملون فى اتجاه ، ومن يعملون فى الاتجاه المعـاكس ! ، لماذا يتم الآن تشـجيع الإثارة والفوضى ؟ ! المنطقى أن نشـجع التنمية ، أن نتوجه بكل جهودنا من أجل أن تصبح تنمية الريف المصرى ، قضية كل مصر .

المنطقى ، أن نشجع كل من يريد أن يضع طوبة فى بناء قوتنا الذاتية ، وأن نعمل على تطوير الزراعة والصناعة ، لكى يقوى اعتمادنا على أنفسنا ، هذا جهد مشترك للحكم والمعارضة معا ، ولكن المعارضة تتصور أن مهمتها أن تقذف بالأحجار على الحكم ، وأن تشكك فى جدواه وفى وطنيته .

دلونى ، إن كان ذلك يحدث فى أى من بلاد العالم ، حتى فى الولايات المتحدة أو فى انجلترا .

فى الولايات المتحدة ، هناك قوانين قاسية تنظم ضوابط السلوك والممارسة ، ولكننا هنا نسب ونشتم ونشكك ، دون حساب وعلى غير أساس .

أنت تعلم من خلال لقاءاتى معكم أنت وزملائك من الصحفيين ، أننى أشجع كل انتقاد موضوعى ، لأننى لا أحمى خطأ ولا أحمى فسادا ، وأنتم تعلمون ، كصحفيين ، أن أحدا لا يحجر فى مصر الآن على الرأى ، وأن ليس لأحد حصانة باعتبار منصبه ، وأنتم تنتقدون الوزراء ورئيس الوزراء وكل مسئول ونحن لا نضيق

بهذا النقد لأنه يستهدف الصالح العام ويستهدف الحقيقة ، أما أن يتصور البعض أن الحرية تعنى حملات السباب وحملات التشكيك والادعاء بأن الوطن مسلوب استقلاله وإرادته وأنه يعانى التبعية ، فهذا ما ينبغى أن نرفضه جميعا كمصريين ، لأنه غير صحيح ولأنه يعكس امتهاننا لأنفسنا .

● سيادة الرئيس ، فى البداية ، كانت لعبة بعض أحزاب المعارضة أن يتم استثناء الرئيس ، فهو وحده النصير والملاذ ، أما الآخرون فهم الخطر الداهم وأظن أن اللعبة قد أصبحت مكشوفة الآن تماما .

● ● الرئيس : ليعرف هؤلاء أننى لا أفعل شيئا لحسابى ، وهذا مالا أفكر فيه ، أنا لا أصنع الشىء لكى أحوز به المجد أو الشهرة ، ولكننى أصنعه ، لأنه الشىء الذى ينبغى أن يكون .

ماذا يعنى ، أن تكون كل حياتنا الحزبية ، أن تسب المعارضة الحكم ، أو أن يسب اللاحقون السابقين ، ولو أننا اعتدنا هذا الأسلوب ولم نرفضه ، ولو أننا اعتدنا على الهجوم والسب والشتم فسيجىء من بعدنا من يشتم ويسب ، ثم يتغير الحكم ليأتى حاكم جديد يجد أيضا من يشتمه ويهاجمه من العهد اللاحق .

لو أن أحوالنا استمرت على هذا النحو ، فسيظل البلد يدور حول نفسه فى دائرة مفرغة أو محلك سر ، مشغولا بتصفية حسابات قديمة حتى نصل إلى الهاوية .

● سيادة الرئيس ، لم أرك من قبل ، غاضبا على هذا النحو

● ● الرئيس : أنا لست النبى ، فلى طاقة البشر ، ولى حدود ، أعمل ليل نهار ، وأبذل أقصى ما أستطيع ، لا أنعم حتى بالقدر الضئيل من الحرية الذى يمكن أن يستمتع به مواطن عادى ، لقد كان فى تصورى أننا سوف نتكاتف من أجل أن نعبر مرحلة الانتقال بسلام ، وكان فى تصورى أن الوطنية المصرية التى تجمعنا ، سوف تكون حافزنا على العمل الجاد من أجل مصر ، لكننى وجدت أن هناك من يصرون على أن تظل مصر تدور حول نفسها فى حلقة مفرغة لا تولى وجهها إلى الأمام .

● سيادة الرئيس : هل فكرت فى أن تذهب إلى مجلس الشعب ، لتعرض على الشعب من فوق منبره ، تقييما شاملا للتجربة الديمقراطية ؟ .

● ● الرئيس : عندما أضع التجربة الديمقراطية موضع التقييم الشامل وعلى مسمع ومرأى من الشعب كله ، فلابد أن يكون هناك عمل أو إجراء قد تم يستند

إلى الواقع ، ولكننى مازلت أراقب ، مازلت أتفرج ، مازلت أسأل نفسى ، هل يمكن أن ينصلح الحال ، هل يمكن أن يرقى أداؤنا الديمقراطى إلى حدود الممارسة الصحيحة التى ترعى الديمقراطية وتنميها ، ومع الأسف ، فإن قادة أحزاب المعارضة ، كل لايعجبه سوى نفسه ، كل يريد أن يسير الحاكم أو يمسك بزمام الحكم .. كل يسعى إلى استثمار أية فرصة من أجل الإثارة والتهييج .

● سيادة الرئيس : لقد مررت خلال عام ٨٥ بثلاثة اختبارات صعبة مع الجانب الأمريكى، عندما رفضت السماح للناقلات النووية أن تمر فى قناة السويس ، وعندما أكدت أن مصر لن تقبل قاعدة أجنبية على أراضيها فى رأس بناس ، ثم عندما وقع حادث إجبار الطائرة المصرية على الهبوط فى مطار صقلية ..

المؤسف ياسيادة الرئيس ، أنه بينما يتساءل البعض عن موقف الجانب الأمريكى من القيادة المصرية بإصرارها على استقلال الإرادة ، فإن فريقا من المعارضة يتهم مصر بالتبعية ! .

● ● الرئيس : أين شواهد هذه التبعية التى يتحدثون عنها ، وأين آثارها ، ومن الذى يستطيع أن يملى على مصر رأيا تراه فى غير صالحها ، أنا موجود فوق هذا الكرسى ، لأننى رئيس منتخب ، موجود لخدمة هذا الشعب وحراسة دستوره وأمانيه، وإذا كنت سأجد نفسى غير قادر على العمل لصالح هذا الشعب ، فليس هناك ما يدعونى لأن أبقى فى هذا المكان ، لقد أمضيت ست سنوات من العمل الشاق وفى ظروف عالمية صعبة أثرت على الاقتصاد المصرى وزادت من أعبائه ، وأظن أن الجميع يعرف حجم الميراث وحجم المشاكل .

أقول لهؤلاء الذين يتحدثون عن التبعية : إذا لم يكن هناك قدر من الحياء يمنعكم من أن تصفوا مصر أو أن تصفوا رئيسها بالتبعية ، فالأفضل أن تغلقوا أفواهكم ، لأننى لن أقبل أى ضغوط ولن أقبل أى مساس بالإرادة الوطنية .

نعم حدث خلال عام ٨٥ بعض المتاعب مع الجانب الأمريكى ، ولقد أخذوا وقتا طويلا حتى تفهموا مواقفنا وحتى فهمونا .. وأظن أن الفهم المتبادل بيننا يقوم الآن على أساس من الصراحة ووضوح الرؤية .

● سيادة الرئيس هل لديك تفسير ، لما يجرى فى الصحافة الأمريكية الآن من حملة شبه منظمة على مصر ورئيسها ؟

● ● الرئيس : هل لديك فى المقابل تفسير لما يجرى فى صحافة المعارضة فى مصر ؟ ، كيف لى أن ألوم الإعلام الأمريكى ، إن كان الإعلام المصرى فى

الداخل يساعده على ذلك .. كن واثقا أننى لا أهتم بمثل هذه الصغائر وعلى العموم ، فليس فى رأسى جرح على أن أتحسسه .

● سيادة الرئيس : هل حدث نوع من التهاون فى تعقب الفساد فى مصر ؟ ، الناس تتوق ياسيادة الرئيس إلى أن تراك وقد اقتلعت جذوره ، دون كبير اهتمام بالصوت العالى لجماعات الطفيليين .

● ● الرئيس : أقولها للمرة الألف ، ليكن واضحا للجميع ، أننا لا نتستر على فساد مهما يكن مصدره وصاحبه .

أنا لا أتصور أن هناك قضية فساد واحدة حدث إخفاء لوقائعها ، لم يحدث ذلك مطلقا ، وأية قضية مصيرها النيابة العامة أو المدعى العام الاشتراكى ، والقانون يأخذ مجراه ، القانون هو السيد ، ورجال القضاء موجودون فاسألوهم إن كنت قد اتصلت بأحد منهم للتدخل لصالح أحد أو ضده .

إن بعضا من صحف المعارضة يقول ، إن مصر على أبواب ثورة شعبية ، ولا أعرف ثورة شعبية ضد من ؟ ! ولحساب من ؟ وما هو دافعها مادام هناك حكم وطنى، ونظام ديمقراطى وجهود مستمرة للتنمية ؟

يقولون ثورة شعبية لمواجهة التبعية والفساد .. ماذا يريدون أكثر من ذلك ؟ ، لا أحد يؤثر على قرارنا .. وأى مجتمع يعمل من أجل التنمية ويقيم المشروعات لابد أن تظهر فيه بعض أوجه الانحراف والفساد ، فليس فى العالم كله حلم المدينة الفاضلة التى تخلو من بعض مظاهر الانحراف .

ولكن العبرة أننا نقاوم الفساد ، ولا نترك الحبل على الغارب ، ولا نتستر على أحد ، والذين يقولون عن الفساد ، ليتهم يخبروننا عن قضية فساد واحدة نكون قد أغفلناها أو تسترنا عليها . ولكنهم يلجئون إلى التعميم الجزافى ، حتى صوروا مصر كلها وكأنها مجتمع فاسد .

والفساد شىء نسبى . وإذا أدركنا حجم الفساد فى دول العالم والدول المحيطة ، لوجدنا أن مصر دولة نظيفة ، أنا لا أتوقع من البشر أن يكونوا جميعا على الخط المستقيم ، فنحن مثل أى مجتمع فى العالم فيه المخلص وفيه المرتشى . لمصلحة من إذن التشنيع والشوشرة على مصر بأكملها ؟ سوف تكون النتيجة أن يحجم المستثمرون عن استثمار أموالهم ، والخاسر فى النهاية المواطن ، لأن المصنع

الذى كان سيقام بأموال المستثمر لن يكون له وجود ، وبذلك نخسر إنتاجه و نخسر فرص عمل لعمالنا ومهندسينا . من أين سيجد شبابنا فرص العمل مادام المستثمرون يهربون .

أما إخواننا الذين يريدون إغلاقها بالضبة والمفتاح فلا أعرف لماذا يلجأون إلى ذلك ؟ لماذا لا ينظرون إلى تجربة الصين ، والصين دولة اشتراكية شيوعية ، القوة الثانية فى العالم الاشتراكى بعد السوفييت .

لقد بدأت الصين سياسة انفتاح قوية ومن أوسع الأبواب . هم يريدون دخول رأس المال والتكنولوجيا الحديثة .

ولقد ظهر فى الصين بسبب سياسات الانفتاح بعض من مظاهر الفساد ، ولكن ماذا فعلوا ؟ قاوموا واستمروا فى سياساتهم الانفتاحية .

أود أن أسأل أيضا ، أليس فى الاتحاد السوفييتى فساد ، أليس فى الدول الأوربية والولايات المتحدة بعض من مظاهر الانحراف والفساد ، الفساد موجود وأساليب التلاعب موجودة ، والأمثلة كثيرة . ولكن العبرة تكون بموقف الدولة من هذا الفساد ، هل تتستر عليه أم تقاومه ؟ ، وفى مصر قانون ، وحرية ، ولكننا استخدمنا الحرية فى اتهام الناس زورا وبهتانا ، وتثبيط الهمم وإطلاق التعميم الجزافى .

● سيادة الرئيس ، نحن بالفعل أمام مشكلة حقيقية ، لابد أن نتنبه إليها وهى مشكلة اجيالنا من الشباب ، خصوصا هذا الجيل الذى لم يتخط عمره الثلاثين عاما ، جيل يؤرقه طموح مادى ، يتميز بتطلعات عالية ، ممزق الوجدان بين القيم المتضاربة فى المجتمع ، هذا الجيل هو نفسه ، الذى يستثمر مشاكله بعض من أحزاب المعارضة .

● ● الرئيس : نحن لا نعمل إلا من أجل هؤلاء . فجميع خططنا ، ومشروعاتنا ، وصناعاتنا ، ليست من أجل الذين كبروا فى السن ، ولكن من أجل أولادهم وأحفادهم من الشباب .

كل ما نفعله فى مصر يتعلق بالمستقبل ، هو من أجل الشباب .

ولو أننا لم نكن نعمل من أجل الغد ، لكان يكفى أن نلجأ مثلا إلى حلول المسكنات فى مشاكل المرافق والمساكن والمواصلات ، بدلا من أن نجهد أنفسنا فى حلول جذرية لهذه المشاكل ، إن توجهنا لحلول جذرية لمشاكل المرافق والخدمات ، يعنى أننا لا نريد أن نلقى بالعبء على الجيل القادم ، يعنى أننا لا نتهرب من

المشاكل ، ببعض من حلول المسكنات وتبقى المشكلة برمتها مؤجلة للغد ، وليست تلك هى فلسفة عملنا .

فلسفة عملنا ، أن ننظر إلى المستقبل وألا نحمل الأجيال الجديدة فوق طاقتها، لكن مشكلة هذه الأجيال ، وقد قابلت نماذج عديدة منهم ، أنهم يريدون كل شيء دفعة واحدة ، يريد الشباب أن يغمض عينيه ويفتحهما ليجد نفسه فى وظيفة ، تدر مئات الجنيهات ، أنا أذكر أننى - وقد تخرجت عام ١٩٤٩ - لم أتمكن من امتلاك سيارة إلا فى عام ١٩٦١ .

● ولكننى اعتقد ياسيادة الرئيس أن قيم جيلك كانت تختلف تماما عن قيم الجيل الحالى .

● ● الرئيس : هل هذا يعنى أن كل شاب لابد أن يمتلك فيللا أو شقة كبيرة وسيارة، وأن يصبح ثريا فى غمضة عين ، من أين أوفر له كل ذلك ؟ ، وماذا بوسعى أن أفعل له إن كان لايريد أن يدرك قيمة العمل والكفاح ؟

إننى آسف ، إذ أقول ، إن بعضا من هذا الشباب يريد أن يقبض راتبه دون أن يصنع شيئاً .

هناك شباب يبحث عن عمل أولى ميزاته أن تكون أجازته الاسبوعية يومين بدلا من يوم واحد .

هناك شباب آخر يضيق بالعمل حتى الخامسة مساءً ، وما يريده أن يعمل فى وظيفة يخرج منها فى الثانية بعد الظهر على أقصى تقدير . هؤلاء الشباب لابد أن ينظروا إلى أقرانهم فى الخارج ، هناك يعملون من الثامنة صباحا حتى السابعة مساءً عملا جادا ومتواصلا . وهنا فى مصر نريد أن نعمل حتى الثانية بعد الظهر ونقبض ألف جنيه فى الشهر ونأخذ «جمعة وسبت» راحة !!. كيف يتحقق ذلك فى دولة نامية مليئة بالمشاكل ؟ أعتقد أن هذا صعب بل ومستحيل ، وإذا كان فى وسع أحد أن يحقق لهم ذلك ، فسوف أكون مستعدا لأن أحمله فوق كتفى وأعطيه كامل سلطاتى .

إن غاية ما أريده من التركيز على إصلاح المشاكل الأساسية من جذورها أن نرسى قواعد صحيحة للمستقبل وللأجيال القادمة ، كل مانفعله الآن هو من أجل شبابنا فى الجامعات ولكن الأحزاب تحرضهم على التخريب والفوضى .

فى مصر يتلقى الطالب تعليما مجانيا من رياض الأطفال حتى الجامعة ، وفى النهاية على الحكومة أن تجد له العمل وتعطيه المرتب ، هل هناك دولة فى العالم تفعل ذلك ؟ ! هل هناك دولة تتحمل ميزانيتها تكاليف ذلك ؟ ! أنا لا أعتقد أن دولة أخرى تفعل من أجل شبابها ما تفعله مصر .

فى الدول الاشتراكية يجرى الآن إلزام الطلاب بدفع مصروفات فى مستويات تعليمية معينة ، ولكن الدستور المصرى ينص على مجانية التعليم فى كل مراحله ، ونحن نحاول أن نتحمل كل هذه التكاليف . وبعد ذلك يأتى الطالب الذى يتعلم ليخرب فى بلده .

من أين أحصل على الأموال لكى أصلح ما أفسده هؤلاء ونحن نبنى كل شئ بقروض ؟ نبنى شبكة الصرف الصحى من الألف إلى الياء ، ونقيم شبكة تليفونات من الصفر ، ونعيد تجهيز سكك حديدية انتهى عمرها الافتراضى وتهالكت معداتها ، نبنى الطرق والكبارى ، ونطور صناعات تقادمت آلاتها ولم يطرأ عليها أى تطوير ، على الأقل منذ عشرين عاما ، ونواجه فى غمار ذلك كله زيادة رهيبة فى معدل السكان ، فأفواه جديدة تخرج إلى الحياة كل يوم ، تطلب الطعام والخدمات والوظيفة والمسكن .

كيف يتأتى بعد كل هذا الجهد أن يأتى شاب يعى مشاكل بلده ليدمر ويكسر ؟! والمؤسف أن الأحزاب تقوم بمساعدة هؤلاء على إثارة الشغب والتدمير .

الذى أفهمه أن تساعد الأحزاب الواعية على خلق المواطن الصالح وعندما تكون الدولة فى موقف اقتصادى صعب ، فواجب المواطن أن يساعد فى بناء بلده ، بغض النظر عن لونه الحزبى لأن الشعب المصرى ليس شعب الحزب الوطنى ، هو فى النهاية شعب مصر ، ومطلوب منا جميعا أن نساعد مصر ، ومع الأسف ، فإن أيا من هذه الأحزاب التى تحرض الشباب ، لا تقول لنا : ماهو البديل ؟ ! ، طالبنا بالاعتماد على النفس فشككوا فى جدواه ، طالبنا بأن يسهم المواطن المصرى فى سداد بعض قروض مصر حتى نعمق إحساسه بالانتماء ، فملأوا الصفحات سخرية من ذلك ، طالبنا بالصحوة الكبرى فسعوا إلى تفريغها من الجدية ، كل ما نسمعه من هذه الأحزاب مطالب سالبة بالإلغاء : اليسار يطلب إلغاء دور القطاع الخاص أو تقليصه ، واليمين يطلب إلغاء دور القطاع العام أو تقليصه ، يتحدثون دائما بالسالب

لأنهم لا يملكون أى بدائل ، أقول لهؤلاء الذين علا صوتهم أخيرا يطالبون بإلغاء القطاع العام : إن إلغاء القطاع العام ، أبعد من أن نفكر فيه ، بل وأبعد من أن يتخيله أحد منهم ، فالقطاع العام لمحدودى الدخل . ومهمتى أن أطوره وواجبى أن يتم ذلك ، ليس مطلوبا منى أن أضرب القطاع الخاص ، أو أن أقلص نشاطه ، لكى أرضى فريقا على حساب فريق ، فالقطاع الخاص له مجاله ، أما القطاع العام فهو الركيزة الأساسية للبلد .

● سيادة الرئيس : ومع ذلك يقولون إن الدولة تقع تحت سيطرة رجال الأعمال ؟

● ● الرئيس : الحكومة لا يمكن لأحد أن يسيطر عليها ، لا رجال الأعمال ، ولا غيرهم ، لماذا يسيطرون على الحكومة ؟ ! أنا عندما أجد إرادتى ضعيفة يصبح من الأفضل أن أنسحب من العمل السياسى ، وأتركه لشخص قوى حتى يستطيع أن يقاوم ، فنحن لسنا من أنصار التبعية ، ولا نسمح بأى ضغوط . والأفضل لمن يردد هذا الكلام أن يغلق فمه لأن العملية لن تسفر عن نتيجة .

● سيادة الرئيس : لا أريد أن أقول إن الوضع الاقتصادى سيكون أكثر صعوبة فى هذا العام ، ولكن – على الأقل – سيكون صعبا ، خصوصا فى ضوء المتغيرات المتوقعة وأولها ، الانخفاض المتوقع فى سعر البترول ، إن التوقعات كلها تقول ، إن البترول سوف ينخفض سعره إلى ١٨ دولارا للبرميل الواحد .

● ● الرئيس : هذا صحيح ، هل تعلم كم يكلفنا نقصا ، فى حصيلة العملات الصعبة ، انخفاض البترول دولارا واحدا فى البرميل ؟ ٧٠ مليون دولار فى العام ، ومع ذلك فالحكومة تعمل جاهدة للإصلاح ، لكن الحكومة فى واد والأحزاب فى واد آخر ، هم فقط مهمتهم أن يستثمروا صعوبة الوضع الاقتصادى من أجل المزيد من الإثارة .

المفروض أن تتكاتف هذه الأحزاب كى تساعد وضعنا الاقتصادى – بدلا من أن تحض الطلاب على الفوضى والتدمير – من أجل مصلحة الشعب ، وأنا أقولها صراحة ، لن نصلح شيئا تدمره يد التخريب ، إن حطم طالب الجامعة مدرجات دراسته ، فعليه أن يتحمل النتائج ، عليه أن يجلس على أرضية المدرج ليستمع إلى أستاذه .

● سيادة الرئيس : وأين سلطة الدولة وهيبة القانون ؟

● ● الرئيس : الدولة سوف تتخذ إجراءاتها ضد كل محاولات الشغب ، ولكن لا ينبغى أن نظل طوال الوقت نجرى وراء الإثارة ، ينبغى أن نفكر فيما يمكن أن نفعله لمواجهة الصعوبات القادمة ، ونحن لا نخفى أسرارا ، وإنما نعلن حقائق .

الغريب أن بعضا ممن لعبوا فى الفترة الأخيرة دورا خطيرا فى إثارة الطلاب حول قضية سليمان خاطر ، الغريب أن هؤلاء «الوطنيين» يسافرون إلى الدول التى تهاجمنا وبعد أن يعودوا ، تبدأ حملة الشتائم والتجريح على مصر ، إننى أسأل هؤلاء، هل هذه هى الوطنية ؟ ! أنا لا أريد أن أذكر الآن أسماءً أو وقائع ، ولكن سيأتى الوقت الذى أسرد فيه كل الحقائق وكل الأسماء ليتحمل كل واحد مسئوليته أمام الشعب .

● سيادة الرئيس : ألا تشعر أن هناك نوعا من البطء فى إيقاع الحكومة خلال مواجهتها لأبعاد المشكلة الاقتصادية ؟

● ● الرئيس : العملية ليست فى الإيقاع البطئ ولكن فى أن شعبنا قد اعتاد على إيقاع غير سريع ، فالشعب والبلد بمشاكلهما المتراكمة والمتوارثة لا يتحملان الإيقاع السريع . لا أستطيع أن أغامر بإجراءات قوية وسريعة مرة واحدة ، الشعب المصرى يختلف عن شعوب العالم . يجب أن يتمثل القضايا والأمور على نحو هادئ، ولذلك فنحن نضع فى اعتبارنا - عند القيام بإجراءات اقتصادية ، تستهدف الإصلاح الاقتصادى - أن نتأكد من وقع هذه الإجراءات على جموع شعبنا ، خصوصا أصحاب الدخل المحدود .

● يبدو ياسيادة الرئيس .أنه ليس هناك تكافؤ كامل فى الأعباء . الجميع يشكون الآن من ارتفاع أسعار فواتير الكهرباء ، برغم أننا أكدنا أن أصحاب الدخل المحدود لن يتأثروا كثيرا .

● ● الرئيس : مشروعات الكهرباء كلفت مصر خلال السنوات الثلاث الأخيرة ٣ مليارات جنيه .. من أين أحصل عليها ؟ من أين نسدد هذه القروض ؟ لقد أعدنا النظر فى شرائح الاستهلاك ، ومن يستهلك أكثر فعليه أن يدفع أكثر .

وأظن أن المائة كيلو وات الأولى لم تزد فى قيمتها على ١٨ قرشاً ، أنا عندما كنت ضابطا صغيرا لم يكن استهلاكى يزيد على ١٢٠ كيلو وات فى الشهر . أما الاستهلاك لما فوق ١٥٠ كيلو وات فقد ارتفع قليلا ، وما فوق الـ ٥٠٠ كيلو وات كذلك، لابد للمستهلك من أن يدفع تكاليف استهلاكه ، خصوصا أننا أنفقنا ، خلال الأعوام

الثـلاثة الأخيرة ٣ آلاف مليـون جنيه – كما ذكرت – لنغطى الاحتيـاجات المتزايدة إلى الطاقة .

محطة كهرباء شبرا الخيمة تكلفت أكثر من ٨٠٠ مليون دولار ، محطة أبو سلطان تكلفت ٨٠٠ مليون دولار ، محطة «أبو قير» بالإسكندرية تكلفت أكثر من ٧٠٠ مليون دولار ، وكل تلك قروض ينبغى سدادها .

لابد من أن تغطى عائدات كل مرفق تكاليف تطويره حتى نتمكن من تطوير باقى المـرافق : الطرق والسـكك الحـديدية ، والكبارى .. من أين سـتوفر الدولة كل هذه المبالغ ؟

إن كانت الكهرباء قد تكلفت ٣ مليارات جنيه ، فلقد تكلفت السكك الحديدية ما يوازى ما أنفقناه عليها خلال ٥٠ سنة مضت ، التليفونات تكلفت أكثر من مليارى جنيه بخلاف شبكة المجارى الضخمة التى ستتكلف ما يزيد على ٤ مليارات جنيه . فى القاهرة والإسكندرية شبكة مجار جديدة ، وفى الاسماعيلية شبكة مجار أخرى، وفى طنطا وغيرها من المحافظات . كل هذه المدن والعواصم فى حاجة إلى شبكات مجار جديدة ، من أين أستطيع الوفاء بكل هذه المتطلبات ؟ ! هذا هو البئر وهذا غطاؤه . نحن نعمل من أجل هذا الشعب ، لا نريد جزاء ولا شكورا ، أنا أعمل بدافع من ضميرى ، ومن نفسى لا حباً فى الجاه أو السلطان . ولو أننى كنت ممن يبحثون عن الجاه والسلطان لاستطعت أن أرفه عن نفسى ، وأنفق الأموال ترفا لكننى دائما وطوال حياتى أحمل ضميراً لا يسمح لى بذلك .

أمامى مشاكل تنوء بحملها الجبال . فهل من الممكن أن نحل كل هذه المشاكل بين يوم وليلة .. كيف ؟! إن حل هذه المشاكل يتطلب جهدا مستمرا ، يشمل جهودى وجهود من يأتون بعدى وجهود كل مواطن على أرض مصر ، ولا أظن أن رئيس الدولة يستطيع وحده أن يعمل دون الآخرين ؟!

لقد كانت السنوات الست الماضية – ومنذ أن توليت الرئاسة – سنوات طحن وكد شديد ، فالمسئولية التى أتولاها ليست مسئولية عائلة صغيرة ، ولكنها مسئولية شعب يبلغ تعداده الآن خمسين مليونا .

أمارس هذه المسئولية فى ظل ميراث صعب وظروف تزداد صعوبة ، واقتصاد عالمى تسوء أحواله ، وانخفاض متتابع فى أسعار صادراتنا من البترول .. فلنحمد

الله على أننا نسير ، وأننا نبنى وأننا لا نزال نملك الأمل ، ودعنا فى النهاية من المزايدين .

● سيادة الرئيس : من تقصد بالمزايدين ؟

● ● الرئيس : المزايدون الذين تراهم على المسـرح السياسى ، وكلهم حققوا الثروة ، ويبحثون الآن عن دور سياسى ، أنا ليس لدى مانع من دور للجميع بشرط أن يكون العمل لصالح الشعب والمصلحة العامة .

هل أدرك هؤلاء حجم العمل الذى تم ، والإنجاز الذى بذلناه ، وصولا إلى حلول جذرية لمشاكل المرافق المتهالكة ، هل سألوا أنفسهم كيف كان يمكن أن تتفاقم مشكلات المياه والطاقة والمجارى والتليفونات إن لم نكن قد بذلنا كل هذا الجهد ؟

إن العالم كله يرى بعينيه حجم الإنجاز القائم فى مصر ، ونحن هنا فى الداخل نقلل من قيمة هذا الإنجاز . أنا لا أريد أن أقول للناس إن ما بذلناه كان كافياً ، فنحن لانزال فى حاجة إلى أضعاف وأضعاف هذا الحجم من الإنجاز . فمجارى القاهرة ظلت متهالكة لمدة ٨٠ عاما والمحافظات الأخرى تهالكت كل مرافقها .

هناك أيضا مشروعات تطوير الزراعة التى شهدت طفرة قوية ، ومشروعات المدن الجديدة وحجم الصناعات التى أقيمت عليها ، وتطوير القطاع العام الذى لا يزال ينتظر جهدا مضاعفا لكى يصل إلى المستوى الذى نريده .

كل تلك مشاكل نواجهها ولابد أن نتعامل معها بشئ من الصبر والحكمة . وكنت أرجو من إخواننا فى الأحزاب المختلفة - وهم مصريون ، يهمهم صالح الوطن - أن يشاركوا ويساهموا بدلاً من أن يسعوا إلى إثارة طلاب الجامعات ويحرضوهم على الهدم والتخريب .

● سيادة الرئيس : صحيح أن هناك حجما ضخما من الإنفاق على مشروعات البنية الأساسية ، ولكن تبقى قضية ارتفاع الأسعار وآثارها على الجموع غير القادرة التى تشعر أنك حاميها ، وأن هناك التزاما أساسيا بضمان حد مقبول لمعيشها .

● ● الرئيس : حقيقة تلك مشكلة لا تزال تؤرقنى حتى الآن ، وبسببها فنحن لم نستقر بعد على طريقة نضمن بها وصول الدعم إلى من يستحقونه فقط ، إلى هؤلاء الذين ينبغى أن نعاونهم على ضمان حد مقبول من المعيشة ، والحق ، أننى غير راض عن عـدم وصـول السـلع المدعومة إلى مسـتحقيها من محدودى الدخل . أنا

لا أنكر أن هناك أصحاب دخول طفيلية كثيرين جداً . ولا أنكر أيضاً أن هناك فئة من العمال يحصل الواحد منهم على دخل ربما يقرب من الخمسمائة جنيه فى الشهر أو يزيد ، والمشكلة كيف نستطيع أن نفرز بدقة وأمانة وأسلوب علمى بسيط هؤلاء من الذين يستحقون الدعم بالفعل حتى لا يتضرر المحتاجون بالفعل إلى الدعم .

● سيادة الرئيس . من آن لآخر تخرج الأقاويل تروج أن المستثمرين سيهربون من مصر .. ألا ترى ياسيادة الرئيس ، أن المسائل قد وصلت إلى نوع يكاد يقترب من الابتزاز باسم مصالح المستثمرين ، نحن نعرف أن الفلسفة الاقتصادية للنظام واضحة ، وهى تنتصر لكل منتج ولكل صاحب رأس مال يريد أن يستثمر أمواله فلماذا هذا التخويف المستمر باسم مصالح المستثمرين . إلا أن يكون الهدف ، الضغط على الحكومة ؟ !

● ● الرئيس : بصراحة تامة ، مسألة أن المستثمرين سيهربون أو لا يهربون، أنا لا أعيرها أى اهتمام . نحن سائرون وفقاً لسياسات سليمة وواضحة ، والخط الذى نمشى عليه معلن ومعروف ، ونحن لن نحيد عنه ولن نغيره ، دائماً نقول ونؤكد أن سياستنا واضحة وسليمة واختياراتنا الاقتصادية معلنة . أما من يخرج علينا ويقول إن المستثمر سيهرب فهو حر فى رأيه .. لكن ذلك لن يشكل أى ضغط على الحكومة .

وعموماً أنا لا أقبل أى ضغوط ولا أعتقد أن الضغوط ستؤثر علىّ أو على الحكومة ، ويوم أحس أن الضغوط ستصبح مؤثرة على المصلحة العامة أو ستجعلنى مضطرا لمسايرتها لصالح فئة على فئة ، لن أقبل ذلك وسأترك الكرسى الذى أجلس عليه لشخص آخر ، عندما أصل إلى هذا الحد لن أبقى فى مكانى .

● سيادة الرئيس : لكن مسئوليتك توصيل مصر إلى بر السلام خلال هذه المرحلة الانتقالية الصعبة .

● ● الرئيس : أنا أفعل فوق ما يستطيعه البشر ، وأبذل أقصى مجهود .. وأعمل ليل نهار ، وأتابع وأسأل عن كل شئ . أنا لا أنعم ولو بقدر محدود من الحرية مثل أى مواطن عادى ، ولا أتمتع بأى نوع من الحرية التى يتمتع بها الآخرون ، لأن شاغلى الأساسى أن ننجز خلال فترة الانتقال عبورا سالما إلى ديمقراطية صحيحة وكاملة ، وأن ننجز إصلاحا شاملا لمرافق كانت قد انهارت وتآكلت ، وأن ننجز ثالثا ، إصلاحا اقتصاديا يزيد من اعتمادنا على الذات ، وأن ننجز رابعا ، مجتمعا منتجا ، جناحاه : قطاع خاص واثق ومنتج ، وقطاع عام متطور لا تعوقه قيود البيروقراطية، أو تقادم الآلات .

ذلك كله يتم وسط متغيرات عالمية زادت من صعوبة المشكلة الاقتصادية وأعبائها ، ويتم أيضا وسط أحزاب لا تزال تمارس العمل السياسى بأسلوب قديم ، يعتمد على الإثارة والتهييج ، أحزاب تعوق بأكثر من أن تعاون أو تشارك .

● سيادة الرئيس : متى يمكن أن تتبلور نتائج سياسة اقتصادية تحرر مصر من الاعتماد على الآخرين ؟ ، متى يمكن أن نقول إننا قادرون على أن نعتمد على أنفسنا ؟

● ● الرئيس : بصراحة ، الاعتماد المطلق على الذات ، حقيقة غير قائمة فى أى من دول العالم ، ونحن نكون كمن يضحك على نفسه إذا سلمنا بالاعتماد المطلق على الذات ، ذلك يعنى أن نعود إلى السياسة التى كانوا يسمونها «من الإبرة حتى الصاروخ» ، وهذا غير ممكن وغير عملى ، فالعالم يتجه الآن إلى التخصص .

الاتحاد السوفييتى لا يعتمد اعتمادا كاملا على نفسه ، وهو يستورد الحبوب من الولايات المتحدة ، كذلك تعتمد أمريكا فى استيراد بعض من المعدات الدقيقة على اليابان ، هذه الدول جميعها تعتمد الآن على سياسة الاعتماد المتبادل ، ولكن مصر ظروفها صعبة .. لماذا ؟ كان كل شئ متوقفا تماما .. شبكات الصرف الصحى على مستوى الجمهورية وصلت إلى حال لا يمكن السكوت عليه ، مجارى القاهرة منذ عام ١٩٠٦ لم يطرأ عليها أى تحسين أو تجديد سوى مشروع صيانة محدود ، وهو مشروع المائة يوم ، أما اليوم فهناك توسع ضخم لتطويرها .. كان يمكن أن أصلح المواسير التى تطفح ، ثم أتركها بعد ذلك لمن يأتى بعدى ، ولكننى أبنى لمن يأتى بعدى ، أنا لا أبحث عن اليوم وإنما عن الغد ، وبالنسبة لمرفق المياه فالكل يعرف أن المياه كانت لا تصل إلى البيوت ، الآن هناك العديد من محطات المياه فى كل مكان .. مرفق التليفونات شهد تطويراً كبيراً ، مرافق أخرى نالت الكثير من مشروعات التحسين والتطوير كالإسكان ، والطرق ، والكبارى ، والصناعات ، والقطاع العام . يكفى أن تعرف أن هناك مصانع تتبع القطاع العام لم تتجدد آلاتها منذ عام ١٩٣٨. الآن القطاع العام حصل على ٦ مليارات فى الخطة الخمسية الأولى من أجل تطوير شامل لمعداته ، بصراحة تامة نحن نكاد نبدأ كل شئ من الصفر ، هذه هى الصعوبة التى أواجهها . ولذلك فأنا أعمل ، وأطور ، وأبذل مجهوداً ، فى ظل ضائقة اقتصادية صعبة وميراث ثقيل حتى يجئ من يأتى بعدى ليجد الأمور أفضل بكثير مما هى عليه الآن . وأنا أذكر مثلا طريق مصر - إسكندرية الصحراوى لقد انتهينا من تطويره وأنفقنا عليه ٥٠ مليون جنيه من القروض ، هل ذكر أحد ما بذلناه فى تطويره ؟ !

لم يحدث .. هذا الطريق لو كان رديئا ! كانت الشكوى منه سوف تملأ الصحف الحزبية والقومية على حد سواء . المجارى التى كانت تطفح فى القاهرة .. الوضع الآن أفضل بكثير مما كانت عليه ولا أحد يتكلم عن هذه الإنجازات ، لأنه إذا تكلم عنها ، سيقولون عنه إنه يوالى الحكومة وإنه من كلاب السلطة ، وآسف إذ استخدم هذا التعبير الذى أتعفف عن وصفه ، أى سلطة يتحدث عنها هؤلاء ؟! هل هى سلطة أجنبية ؟! فإذا كنا نتحدث عن المشاكل فالأحرى أن نذكر أيضاً الإنجازات حتى نعطى الأمل للمواطن ، ونشجع من يعمل حتى يعطى المزيد وحتى لا نثبط من همم العاملين .

● سيادة الرئيس : البعض يطالب الآن بتعديل الدستور بدعوى تغيير انتخاب رئيس الجمهورية ، ماذا ترى فى قضية طريقة تعديل الدستور الآن ؟ .

● ● الرئيس : هناك أهداف عديدة ومتضاربة لمن يطالبون الآن بتعديل الدستور ، بعضهم يطالب بتعديل الدستور للأسباب التى ذكرتها لكن هناك أسبابا أخرى غير خافية ، بل لعل البعض قد سارع بإعلانها أخيرا ، هناك من يريدون تعديل الدستور ، لأنهم لا يطيقون وجود القطاع العام ، وهناك من يتصورون أن تعديل الدستور يمكن أن يهيىء مناخا تعود به مصر إلى ما قبل يوليو .

وبصراحة شديدة ، أقول لكل الأطراف أنا لست من أنصار العجلة فى تعديل الدستور الراهن ، لأن اللعب فى الدستور أمر خطير

الدستور الحالى ، يعكس بالفعل طبيعة المرحلة الراهنة وهو فى ذاته لا يشكل قيدا على الاختيار الديمقراطى ولا يعوق الممارسة ، وتعديل الدستور الآن سوف يؤلب فئات على فئات ومصالح على مصالح . ولا أظن أن الحكمة تقضى بذلك الآن . أمامنا كما قلت مهمات مرحلة الانتقال ، وإنضاج الديمقراطية ، وإصلاح المرافق ، وإصلاح الهيكل الاقتصادى وتهيئة الظروف لمجتمع منتج قادر على أن يقوى اعتماده على نفسه .

تلك هى مهام المرحلة الانتقالية التى ينبغى إنجازها فى ظل الدستور الراهن ، الذى تتوافق فى ظله مصالح كل الأطراف .

أريد أن أطلب إلى هؤلاء الذين يطالبون بتعديل الدستورأن ينظروا ويقارنوا بين الدستور الراهن ، ودستور ما قبل الثورة .. أنا لا أريد أن أدخل فى مهاترات

بخصوص الدستور .. أنا شخصيا أرى أن ذلك ليس وقته ، نحن نمر بظروف تنمية ، وعندما أريد أن أضحك على الناس ، أبدأ فى شغل انتباههم بالدستور لمدة عام أو عامين .

ولكننى لست من أنصار ذلك . الدستور الحالى ملىء بالحريات ، وربما يأتى دستور آخر لا يعطيهم نفس هذه الأشياء . أنا لا أعرف كيف يتكلمون عن ذلك ؟ !

● سيادة الرئيس ، هل هناك جديد فى قضية تطبيع العلاقات مع إسرائيل ؟ .

● ● الرئيس : لا جديد ، وينبغى أن تعرف أن التطبيع مرهون بمصالحنا ، إن كان لدى الاسرائيليين ما يمكن أن نشتريه بمواصفات أعلى جودة وبسعر أقل فما الذى يمنعنى من شرائه ، ذلك أجدى من أن أشتريه عن طريق طرف ثالث .

التطبيع – وأقولها للمرة الألف – لا يعنى أن هناك علاقة خاصة أو مميزة .

لقد تكلمنا معهم أخيرا عن مشكلة دير السلطان ، وقلت لهم لو أن الدير عاد كما كان للكنيسة المصرية فربما يعاود أقباط مصر الحج إلى بيت المقدس ، وذلك مرهون بإرادتهم ، لأنه ليس فى وسعنا أن نمنع أو نحض أحدا على أن يذهب أو لا يذهب ، فهذه مسألة تخص الحرية الشخصية ، لا أتدخل فيها مطلقا .

● سيادة الرئيس ، هل تعتقد فى إمكان أن تتحرك جهود السلام خطوات إلى الأمام فى عام ١٩٨٦ ، حتى الآن ، أمريكا لا تزال غير متحمسة لإشراك السوفييت ، والفلسطينيون لم يتخذوا حتى الآن قرارهم بالقبول المبدئى بالقرار ٢٤٢ فيما لو حضروا المؤتمر الدولى طرفا على قدم المساواة ، وواشنطن لا تريد الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وتصفها بأنها منظمة إرهابية ، والملك حسين يلعب فى نفس الوقت بكل الأوراق لأنه يفتقد اليقين ، فلماذا نحن فقط المتحمسون دون بقية الأطراف ؟ .

● ● الرئيس : على مصر التزام أدبى تجاه القضية الفلسطينية ، فنحن أول من ساندها منذ ، أن بدأت ، ونحن نساندها باعتبارها قضية حق عادل لشعب مظلوم ، وليست لنا مصلحة فى ذلك ، لفلن نأخذ فلسطين تحت لوائنا .. ليس لنا مصلحة خاصة سوى أننا أكبر دولة عربية نرى الحق العادل فى إعطاء حق تقرير المصير للفلسطينيين وحل المشكلة وإعادة الأرض .

● سيادة الرئيس ، ماذا يمكن أن يتبقى من القضية ، إذا لم ينعقد المؤتمر الدولى خلال هذا العام ؟ .

● ● الرئيس : أتمنى أن تكون هناك فرصة لانعقاد المؤتمر الدولي، وأن تتحرك القضية هذا العام، وإلا فلن يتبقى على الساحة سوى المزيد من الخلاف العربي .

● سيادة الرئيس ، ما هي حقيقة المهلة التي أعطيتها لياسر عرفات كي يفكر في الاعتراف بالقرار رقم ٢٤٢ ؟ .

● ● الرئيس : قلت له ، المطلوب إلى الفلسطينيين أن يبحثوا عن صيغة يرتضونها للاعتراف بقراري ٢٤٢ و٣٣٨ خلال شهرين على الأكثر حتى لا تموت العملية بين أيدينا ، لأنني أتصور أن العالم بعد مضي شهرين يمكن أن ينفض يديه من القضية تماما ، وسوف نفتقد السند الدولي ، والسند الأوربي والذي يتناقص الآن ، تحت وطأة عمليا الإرهاب المتزايدة .

● سيادة الرئيس . إذن فأنت لم توجه إنذارا إلى عرفات ، أو أن الأمر لم يأخذ شكل الإنذار ؟ .

● ● الرئيس : لم يحدث ، ولكن هناك من يحلو له أن يصور الأمور على هذا النحو لماذا أعطي عرفات إنذارا .. أنا ليس من حقي هذا .. ولكنني قلت لهم يا إخواني ، اجلسوا معاً وابحثوا عن صيغة ترتضونها للاعتراف بالقرارين كأساس لعقد المؤتمر الدولي .. قلت لياسر عرفات ، إجلس مع الملك حسين بعد أن تصلوا إلى صيغة ثم ناقشها مع الملك .

● سيادة الرئيس ، ماذا يمكن أن يتبقى من أمل في القضية ، إذا استمر الخلاف العربي ؟ .

● ● الرئيس : كيف نتكلم عن الأمل ؟ بينما نحن جميعاً لا نملك هذا الأمل ، المشكلة الآن أن كل العرب مختلفون لدرجة أنهم مختلفون حول اجتماع القمة العربية كم من الرؤساء حضر قمة المغرب ؟ فلنر ماذا يحدث بين الأفارقة ، وبينهم أيضا خلافات ضخمة ، إلا أنهم حضروا جميعا ، ٩٩ في المائة من الرؤساء حضروا مؤتمر القمة الأفريقي الأخير في أديس أبابا وفي هذه اللقاءات تتم تصفية الخلافات والأجواء نتيجة للوساطات والمساعي التي يقوم بها بعض رؤساء الدول ، بينما العرب مختلفون ، ويمنعهم اختلافهم حتى من الاجتماع لمناقشة هذه الخلافات ، وإذا ما جلسوا فليس لديهم سوى أن يتبادلوا الشتائم والسباب ، ماذا نتوقع من إسرائيل ؟

ماذا نتوقع من واشنطن ؟ ماذا نتوقع من أية قوة عظمى وهى ترى ما آل إليه حال العرب ؟ ستقول الدول العظمى « عندما يحل العرب خلافاتهم أولاً يمكن أن تستمع إليهم » العرب الآن مختلفون حول المؤتمر الدولى ، وأنا أرى أنه لابد أن يكون مؤتمرا دوليا يحضره السوريون والأردنيون وكل الأطراف المعنية ... نحن لسنا ضد هذا ، المهم أن يتفق العرب سواء حضرت مصر المؤتمر أم لم تحضر .

● سيادة الرئيس ، أشكر لكم كل الوقت الذى منحته «للمصور» .

المصور – ١٩٨٦/١/١٧ .

سلام الأقوياء

كان أمس «الثلاثاء» ، هو موعد طباعة «المصور» ، ويوم الثلاثاء هو موعد المفاجآت المثيرة فى حياة «المصور» ولكن مفاجأة الثلاثاء تفوق كل ما عداها .

تحدد موعد لقائى مع الرئيس حسنى مبارك «فجأة» فى الحادية عشرة من صباح أمس «الثلاثاء» ، استغرقت تساؤلات مصر الراهنة . وإجابات الرئيس عنها تسعين دقيقة من وقته ، فعندما كانت عقارب الساعة تشير إلى النصف بعد الثانية عشرة ظهرا ، انتهى الحديث المهم .

لم يكن هناك مفر من تغيير غلاف «المصور » وعدد من صفحاته ، التى كانت المطبعة توشك أن تدور لتبدأ عملية طباعتها .

كنا سعداء ونحن نجرى هذا التغيير لأننا حصلنا من الرئيس حسنى مبارك - فى ثالث أحاديثه التى يدلى بها «للمصور» - على عناوين مهمة وخطيرة ، تشكل إجابات لكل تساؤلات الساعة فى مصر .

فمصر تمر بحالة من الصخب العجيب ، وفى وسط هذا الضجيج ، ربما يكون مطلوبا أن نستمع إلى الرئيس مبارك . وهو يتحدث بطريقته البسيطة والمختصرة والموجزة فيما يشغل عقل مصر وقلبها الآن .

قال الرئيس إن سبتمبر ٨١ لن يتكرر مرة أخرى . ولو أنه كان يريد ذلك لوجد فى أحداث الأمن المركزى فرصة ومبررا ، وأكد أن المقبوض عليهم فى أحداث التخريب الأخيرة قلة نادرة ، وضمانات الدفاع عنهم مكفولة ، وأن التطرف موجود فى المنطقة كلها . وإن كان الرئيس لا يشارك الكثيرين قلقهم المتزايد من تصاعد ظاهرة التطرف ، فمصر تعرف حجم بؤر التطرف جيدا .

وتساءل : هل تعرف المعارضة أن التطرف يستهدف الاختيار الديمقراطى لمصر وقيادات المعارضة والنظام الحزبى ؟ . وأبدى الرئيس دهشته من وزير الدفاع الأسبق الذى يتحدث عن الأخطار والتوتر المحيط بمصر ثم يطالب بخفض ميزانية الجيش . وتعجب من انسياق البعض وراء أنصار إسرائيل حتى تبقى قوة وحيدة فى المنطقة .

ومن الأخبار الجديدة التى قالها الرئيس – وتنشر لأول مرة – أنه يخطط لرحلة قادمة إلى واشنطن عندما تنضج المشاورات حتى يكون هناك إنجاز ملموس من الرحلة .

وقال إن مصر لن تقبل من صندوق النقد الدولى سوى ما تراه فى صالحها . وأكد أن تعديل الدستور ليس من أولوياتنا الراهنة ، وعن قضية اختيار نائب الرئيس قال الرئيس : إن تعيين نائب الرئيس لا يعنى إعلام وراثة مسبق بمقعد الرئاسة . وأكد أنه ليس متحمسا لتعيين هيئة من المستشارين حتى لا تتحول إلى مراكز قوى . وقال إن مصر ترفض أى محاولة لتغيير عرفات لان ذلك ليس من حق أى طرف عربى . فذلك حق الشعب الفلسطينى وحده .

● سيادة الرئيس : أرجو أن يكون سؤالى الأول حول ما جرى فى أعقاب عمليات التخريب الأخيرة التى طالت، بالحريق العمد، عددا من أندية الفيديو .

إن أصابع الاتهام تشير إلى تورط بعض من جماعات المتطرفين وعلى وجه التحديد تنظيم الجهاد لذلك يتوقع البعض حملة اعتقالات واسعة كتلك التى جرت فى سبتمبر ١٩٨١ ؟

● ● الرئيس : أنا لا أعتقل أحدا ، ولا أعتقل بالجملة ، ولا آخذ أحدا بالشبهات ، لقد استخدمنا قانون الطوارىء من أجل القبض على عدد من الأشخاص تشير الدلائل والقرائن إلى تورطهم فى أعمال التخريب الأخيرة والتحقيق يجرى مع هؤلاء الآن ، وهناك اعترافات كاملة .. وسوف تطول يد القانون كل من شارك ودبر ونفذ . لكننا لا نأخذ الناس بالجملة ، كما أننا لا نأخذهم بالشبهات ، وبالتالى فليس لأحد أن يتوقع حملة اعتقالات جماعية ، واسعة كتلك التى جرت فى سبتمبر ١٩٨١ .

إن عمليات القبض التى جرت أخيرا ، حصرت نفسها فى إطار مسئولية التدبير والاشتراك والتنفيذ لعمليات التخريب الأخيرة ، وأظن أن الأمر كله محصور فى هذا التنظيم المتطرف ، الذى يطلق على نفسه اسم الجهاد ، ولا أظن أن تنظيم الجهاد يضم أكثر من بضع مئات من الشباب ، والتحقيق يكشف يوما وراء يوم ، من الذى تورط من هؤلاء ومن الذى لم يتورط ، ولن نأخذ أحدا بجريمة سواه .

ولو أننى كنت أريد أن آخذ الجميع على نحو ما حدث فى سبتمبر ١٩٨١ ، فلقد كانت أحداث الأمن المركزى ، تمثل الفرصة والمبرر ، لكننى لم أفعل ، لأن لدى إيمانا عميقا بضرورة أن تكتمل مسيرة مصر الديمقراطية رغم المصاعب ورغم

المزايدات ، ورغم طيش بعض من شباب هذه الجماعات الذى يتصور لنفسه حجما أكبر من حجمه الحقيقى .

إن بعضا من هؤلاء المتهمين فى أعمال التخريب الأخيرة - بل لعل معظمهم - كانوا بين أفراد تنظيم الجهاد الذين جرت محاكمتهم فى أعقاب اغتيال الرئيس السادات ، ثم تم الإفراج عنهم لعدم اكتمال الأدلة ، أو لأن القضاء رأى شبهة ضغط فى اعترافاتهم المكتوبة . والآن فإنهم يعاودون نفس الدور ، وأظن أن من حق الدولة أن تستخدم قانون الطوارىء لكى تحمى أمن مواطنيها ، ولكى تحمى أمن مصر من موجة عنف وتطرف تستهدف المنطقة بأكملها ، ولكى تحمى نظامها الديمقراطى .

● سيادة الرئيس : أية ضمانات سوف تكون لهؤلاء الذين تم القبض عليهم رغم أنهم ، كما فهمت ، لا يزيدون على بضع عشرات قليلة من المتهمين ؟ !

● ● الرئيس : نحن فى دولة أخص ميزاتها احترام سيادة القانون ، وإذا كنا نفكر فى محاكمة خاصة لهؤلاء ، لأن بينهم أربعة مجندين ، فإن كل ضمانات الدفاع سوف تكون مكفولة بالكامل لكل المتهمين ، فضلا عن تعليماتى الصريحة إلى أجهزة التحقيق بأن تحسن معاملة هؤلاء .

وما يهمنى هو أن أؤكد ، أن التطرف موجود فى المنطقة كلها ، موجود فى إسرائيل على نحو متصاعد ، وموجود فى دول عربية عديدة ، لكن بعض الأنظمة العربية ، تختار لمواجهته أسلوبا لا يرعى ديمقراطية الحكم أو سيادة القانون .

يأخذون الجميع بالجملة إلى حيث لا يعرف أحد وفى زحمة السجون والمعتقلات والصدامات العنيفة التى تكاد تقرب من صورة الحرب الأهلية ، يضيع أبرياء كثيرون .

نحن لا نفعل ذلك ولن نفعله ، لأننا مصرون على الديمقراطية ، ومصرون على احترام سيادة القانون ، ولعلنى لا أشارك الكثيرين قلقهم المتزايد من تصاعد ظاهرة التطرف ، لأننى واثق أن تعاون مؤسسات الحكم الديمقراطى سوف يؤدى فى النهاية إلى ضمور هذه الظاهرة ، حتى لو كان التعاون غير واضح الآن ، كما أننا نعرف كدولة ، حجم بؤر التطرف الموجودة فى مصر ، ومدى خطورتها وطبيعة نشاطها ، ومهما بدا للبعض أن صوت هؤلاء قد ارتفع أخيرا فإن الظاهرة لم تزل محصورة فى تنظيم محدود لا يزيد أفراده على بضع مئات .

● سيادة الرئيس : هل ترى تعاونا كافيا من كل المؤسسات السياسية فى مصر على درء أخطار هذه الظاهرة قبل أن تزداد خطورة ؟ !

● ● الرئيس : لا أكتمك ، أننى لا أرى بعد ، الصورة المثلى لهذا التعاون ، بل لعلنى أقول ، إننى لا أرى فى بعض الأحيان قدرا كافيا من الوعى المكتمل لدى بعض من هذه المؤسسات بخطورة التوجه نحو التطرف والعنف .. إننى أقصد على وجه التحديد ، بعضا من أحزاب المعارضة التى تشجع ، بوعى وبغير وعى ، على نمو اتجاهات التطرف داخل شبابنا ، رغم علم هؤلاء بأن التطرف يستهدف ، ضمن مايستهدف ، الاختيار الديمقراطى لمصر ، ويستهدف ، ضمن ما يستهدف ، شخوص المعارضة ، بل والنظام الحزبى ذاته .

وعندما يبالغ البعض فى الحديث عن الفساد ، وكأن مصر قد أصبحت مرتعا له . وعندما يتجاهل هؤلاء الحقيقة الواضحة التى تؤكد لكل ذى عقل وبصيرة أن الحكم فى مصر الآن لا يمكن أن يتستر على فساد ، كبر حجمه أم صغر ، وكبرت شخوصه أم لم تكبر ، عندما يتجاهل البعض تلك الحقيقة ، ليروج فى مغالاة لنقص ، معظمه غير صادق وغير دقيق ، فإن النتيجة المؤكدة ، أن يفقد بعض من الشباب ، الثقة فى كل شىء ، فلا يرى أملا إلا فى العنف ، ولا يرى حلا إلا فى التطرف .

لذلك أكرر الآن ، ما قلته سابقا من أن الانحراف موجود ، مادام هناك بشر وحياة إنسانية ، ومادام هناك من فقدوا ضمائرهم ، ولكن العبرة ليست بوجود الانحراف ولكن بحجم الانحراف وموقف القائمين على الحكم من مظاهره .

ومرة أخرى أكرر ، لن نتستر على أى من صور الانحراف مهما تكن شخوص المنحرفين، وإذا كان فى مصر بعض من مظاهر الانحراف فمصر لم تزل بخير ، لأن حجم الانحراف هنا لا يمكن قياسه على حجم الانحراف فى مناطق أخرى عديدة .

● سيادة الرئيس : لماذا لا يجرى عرض موازنة القوات المسلحة على مجلس الشعب ، أو على أى من لجانه المختصة بالدفاع والأمن القومى ؟ !

● ● الرئيس : أود . أولا ، أن أؤكد ، أن موازنة القوات المسلحة تكاد تكفى مسئولياتها ، لقد جرى خفض شديد للإنفاق العسكرى ، قياسا على ماكنا ننفقه قبل حرب أكتوبر ، وأظن أننا قد وصلنا الآن إلى أقصى خفض ممكن ، وموازنة القوات المسلحة ، تخضع بالفعل لرقابة صارمة داخل القوات المسلحة ذاتها فى المجلس

الأعلى ، والإدارات المالية ، ولجان التفتيش ، والمتابعة والمخابرات الحربية ، وغيرها من الأجهزة واللجان ، ولست أعتقد أن أيا من دول العالم الثالث ، المحدودة الإمكانات يمكن أن تعرض موازنة قواتها المسلحة لنقاش علنى داخل المجلس ، أو شبه علنى داخل أى من لجانه ، لأن ذلك يعنى أن نقدم للآخرين ، وحتى من دون أن يرهقوا أنفسهم ، كل المعلومات التى تمكنهم من الاستدلال على أوضاع القوات المسلحة وموقفها .

سوف أسوق لك مثالا صغيرا .

إن كانت لدينا تجهيزات ومعدات حربية تصل قيمتها الى ما يزيد على ٤٠ مليار جنيه ، فالأمر المؤكد أن الآخرين يستطيعون أن يرسموا بدقة حال وأوضاع هذه التجهيزات إن وصل الى أيديهم مجرد رقم واحد ، وليكن هذا الرقم المتعلق بتكاليف صيانة المعدات ، سوف يعرفون من هذا الرقم وحده ، الصورة الكاملة لمدى استعداد هذه التجهيزات وكفاءتها .

الغريب ، أن البعض يتحدث عن هذا الأمر ، وكأن مصر دولة عظمى ، وكأنها الولايات المتحدة ، حيث يبلغ الإنفاق العسكرى حجما هائلا وضخما لا يؤثر فيه إعلان عدد من الأرقام فى صورتها المجملة .

نحن دولة محدودة الإمكانات ، لذلك يسهل على الآخرين أن يستدلوا على أوضاع وكفاءة قواتنا ، ربما من إعلان رقم واحد من أرقام الموازنة العسكرية .

● سيادة الرئيس : قبل أيام خرج علينا أحد وزراء الدفاع المصريين السابقين ، ليقول على صفحات إحدى صحف المعارضة ، إن موازنة القوات المسلحة تقبل الآن ، خفضا جديدا يمكن أن يصل الى مليار جنيه ، وانه لا حاجة لنا لكل هذه الأعداد الضخمة من المجندين (٨٠٠ ألف) ، لأن تطور تكنولوجيا السلاح ، يتطلب الآن نوعية عالية من المجندين ، لا كماً هائلاً منهم ؟

● ● الرئيس : لقد قرأت هذا المقال ووقع منى موقع الدهشة ، لأنه ذكر فى بداية مقاله ، حجم الأخطار المحدقة بمصر ، وبؤر التوتر التى تزداد حدة .. وذلك كله صحيح ، لكن موضع الدهشة ، أن يطالب بعد ذلك بخفض الموازنة مليار جنيه .. إننى أشك كثيرا فى أن يكون الوزير الأسبق ، على معرفة بحجم الموازنة الراهنة ، التى جرى تخفيضها كما قلت لك ، خفضا شديدا ، قياسا على ما كنا ننفقه قبل حرب أكتوبر .

أستطيع أن أؤكـد لك أيضـا ، أنه ليس صـحيحا أننـا نحتفظ بـ ٨٠٠ ألف مجند ، فتكاليف إعاشة هؤلاء فوق حدود الطاقة وقواتنا المسلحة تتجه منذ فترة غير قصيرة الى خفض الكم اعتمادا على جودة الكيف ، خصوصا مع تطور تكنولوجيا السلاح التى دخلت الآن آفاقا مذهلة ، تحتاج بالفعل الى نوعية خاصة من الجنود .

● سيادة الرئيس : إن كان أحد وزراء الدفاع السابقين ، يقول ذلك ، فماذا يكون موقف رجل الشارع ، الذى يمكن أن يسأل نفس السؤال وفى ذهنه ، أن السلام الراهن يكفى مبررا لخفض الإنفاق العسكرى ؟

● ● الرئيس : لا أظن أننى بحاجة الى أن أؤكد ، أن أمن مصر وسلامها لا يمكن أن ينهض على أساس النوايا الحسنة للآخرين .

أمن مصر وسلامها يتعلقان أولا بقدرة قواتها المسلحة على أن تكون رادعا يلزم أصحاب النوايا السيئة أن يفكروا ، قبل العدوان ، ولا أظن أننا نستطيع أن نطمع فى سلام الأقوياء دون قتالية قوية .

أعتقد أيضا ، أننى لست فى حاجة الى أن أقول ، إن تقدم مصر - بل لعل وجودها المستقل - كان يرتبط دائما بقدرة جيشها . لم تدخل مصر عصور الانحطاط إلا لأنها فرطت فى قدرتها القتالية ، هذا ما يقوله تاريخ مصر منذ قدماء المصريين وحتى الآن .

ولعلنى أعود فأكرر ، إن خفض الإنفاق العسكرى فى مصر قد وصل الى حد لم يعد يواكب الزيادة فى أسعار السلاح.

.. الطائرة المقاتلة التى كنا ندفع فيها ٧٠٠ ألف دولار قبل بضع سنوات ، ندفع فيها الآن ٢٣ مليون دولار تصل مع بعض التجهيزات الإضافية الى حدود ٣٠ مليون دولار . والإسرائيليون لديهم عشرات الطائرات من طراز « إف - ١٥ » التى يبلغ ثمن الطائرة منها ٥٥ مليون دولار .

والواقع أننى فى دهشة من أن ينساق البعض منا خلف دعاوى خفض الإنفاق العسكرى المصرى ! وهى دعاوى تبناها فى البداية عدد من أنصار اسرائيل ممن يطمحون فى أن تبقى اسرائيل القوة الوحيدة المتفوقة فى هذا الإقليم .

إن كان ذلك يحقق مصلحة إسرائيلية ، فلا أظن أنه يحقق مصلحة مصرية ، لذلك فإننى فى دهشة من هذا الإلحاح الغريب ، على خفض الإنفاق العسكرى الذى ما عاد يقبل خفضا جديدا .

● سيادة الرئيس : أعرف أننى استطردت طويلا فى الأسئلة المتعلقة بقواتنا المسلحة ولكننى أود أن أسأل سؤالا آخيرا فى هذا الموضوع .

البعض يا سيادة الرئيس ، يبدى تخوفه من انشغال القوات المسلحة ببعض الأعمال المدنية ، ثمة من يذكروننا بفترة الستينيات ، عندما انشغل الجيش عن مهمته القتالية بأعمال مدنية وصلت الى تسيير مرفق النقل العام فى القاهرة ؟

● ● الرئيس : الأعمال المدنية التى تقوم بها بعض من وحدات الجيش الآن ، لا تؤثر بالمرة على التشكيل القتالى للقوات المسلحة .

فالتشكيل القتالى بعيد تماما عن هذه المهام التى تقوم بها طاقة زائدة فى التجنيد ، يجرى تجنيدها فى جهاز مستقل ، للخدمة العامة ، لا علاقة له بالتشكيلات القتالية .

نعم ، تقوم القوات المسلحة ببعض الأعمال المدنية ، وهى تفعل ذلك كى تسهم فى تنمية المجتمع الذى تنتمى إليه .

وهى تفعل ذلك بأقل التكاليف وفى زمن قياسى .

والجميع يعرفون ، أنه لولا تدخل القوات المسلحة للمعاونة فى تجديد شبكة تليفونات القاهرة ، لما انتهى المشروع خلال هذه الفترة الزمنية القصيرة ، ولتكلف المشروع مبالغ باهظة جرى توفيرها للخزانة العامة .

ثمة فارق آخر بين ما كان يجرى فى الستينيات وما يجرى الآن ، فالجيش لا يدير موقعا مدنيا ، هو فقط يسهم فى إنجاز بعض من المشروعات بأقل تكاليف ممكنة ثم يمضى الى حال سبيله .

أقول لك الحق ، إننى أشتم من هذا الانتقاد غير المبرر ، وغير الموضوعى ، لدور القوات المسلحة فى خدمة مجتمعها ، رائحة مصالح ضخمة كانت تطمع فى أن تقوم بهذه المهام عوضا عن جهاز الخدمة المدنية حتى تحقق أرباحا طائلة .

● سيادة الرئيس : قبل فترة ، وجهت الى الحكومة رسالة تحثها على مزيد من الإنجاز لأنه لم يعد فى الوقت متسع .

هل أنت راض ، يا سيادة الرئيس ، الآن عن مستوى أداء الوزارة ؟ ، إن الشارع السياسى فى مصر يمتلىء بتكهنات عديدة عن تعديل وزارى وشيك ، يرى أنه واقع لا محالة قبل انعقاد مؤتمر الحزب الوطنى فى ٢٣ يوليو الجارى .

● ● الرئيس : أقول لك الحق ، إن الحكومة الراهنة تعمل فى ظروف اقتصادية صعبة ، جاءت نتيجة متغيرات عديدة ، لم يكن لنا دخل فيها ، لعل أبرزها انخفاض أسعار البترول من ٢٩ دولارا للبرميل الى حدود ٩ دولارات ، إن خفض دولار واحد فى سعر برميل البترول ، يعنى بالنسبة لنا عجزا يساوى ٧٠ مليون دولار فى العام .

.. لقد أثر هذا العامل – مع عوامل أخرى مضافة – على دخل مصر من العملات الصعبة ، ومع ذلك أمامنا مطالب التنمية ، وأمامنا مهمة إكمال بناء المرافق الأساسية التى كانت قد تآكلت ، فى الوقت الذى نواجه فيه مطالب عديدة ، لعل أكثرها ضرورة حماية أصحاب الدخول المحدودة .

والحكومة الراهنة تفعل كل ما تستطيع فى مواجهة هذه الظروف القاسية ، ولست أعتقد أن الأداء يمكن أن يختلف كثيرا فى ظل هذه الظروف ، بمجرد تغيير شخص بشخص ، أو وزارة بوزارة .

والحق أيضا ، أن مهمة رئيس الوزراء الآن مهمة شاقة وصعبة ، وكذلك مهمة الوزراء ، لقد أصبح المنصب عبئا على أصحابه ، وهم ، مع كل الجهد الذى يبذلونه ، لا يستطيعون بالقطع إرضاء الجميع .

تعلم أيضا ، أننى من أنصار أن يستقر المسئول فى منصبه فترة تكفى للحكم على إنجازه ، لست من هواة تغيير الأشخاص كل شهور ، بل لعلنى أقول لك ، لقد كان واحدا من الأسباب التى أدت الى انخفاض كفاءة الإدارة المصرية ، أن الوزير لم يكن يطول به البقاء فى منصبه فترة معقولة ، تمكنه حتى من أن يلم بأوضاع وزارته .

● سيادة الرئيس : أيهما أكثر جدوى ، أن نضع الناس فى حقائق الصورة ليعلموا أبعاد المشكلة الاقتصادية ، أم نساعدهم ببعض الأمل على الغد الصعب ؟

البعض يرى يا سيادة الرئيس ، أنك فاجأت المصريين بحقيقة أوضاعهم الاقتصادية ، وكان الأولى أن تنعش نفوسهم ، بقدر من الأمل فى غد قريب ؟

● ● الرئيس : أنا لست من هواة السلطة ، ولست من هؤلاء المحترفين الذين يمكن أن يبيعوا الناس أملا كاذبا فى الغد ، فإذا جاء الغد ، كان علينا أن نبحث عن أعذار كاذبة .

إننى أرى أن جزءا من صميم واجبى ، جزءا يتعلق بمهمة الضمير ، أن أبصر المصريين بأبعاد المشكلة التى يجتازونها ، هدفى من ذلك أن يضع الكل مطالبه فى إطار إمكاناتنا المتاحة .

وأن يعرف الجميع ، أن المطالب تتحقق بمزيد من العمل والعرق والإنتاج ، لأنه لن يبنى مصر غير سواعد المصريين .

لقد كان كل ما فعلته ، أننى صارحت الناس بالحقائق ، قلت لهم ، هذه هى إيرادات مصر ، وهذه هى أوجه إنفاقها ، وتلك خطتنا للخروج من عنق الزجاجة .

هل كان المطلوب أن أبيع الناس الوهم ، أن أطبع نقودا بغير رصيد من إنتاج يكفى ، لأرضى المطالب وأرفع الرواتب وأنعش آمالا كاذبة . ماذا كان يمكن أن يكون نتيجة ذلك ؟ سوف يزداد التضخم خطورة وسوف تكون أولى ضحاياه الفئات غير القادرة فى المجتمع . لقد حاولنا فى كل الإجراءات الاقتصادية التى اتخذناها حتى الآن ألا نمس مصالح الفئات غير القادرة إلا بقدر محدود ، وعندما لا يكون أمامنا خيار آخر ، كما حدث فى ارتفاع أسعار السجائر .

لكننا سعينا فى نفس الوقت لكيلا تزيد الأعباء على الأسرة العاملة ، لقد رفضت إعادة النظر فى مجانية التعليم لأنها جزء من الدستور ، ولأنها تمس مصالح فئات عديدة ربما توصد أمام أبنائها أبواب المدارس ، إن تراجعنا عن التزام الدولة بمجانية التعليم .

ومع ذلك ، فما الذى يمنع من أن نسأل أنفسنا كمواطنين : هل هناك ما يحول - مع استمرار مجانية التعليم - دون أن يسهم القادرون فى تعليم أولادهم ؟ أو أن يسهم أولياء الأمور بجزء محدود من تكلفة العملية التعليمية التى تأكل جزءا كبيرا من موازنة الخدمات ، ما الذى يمنع من أن نسأل أنفسنا كمواطنين : هل يجوز أن تسرى مجانية التعليم على طالب تخلف عشرة أعوام ، بل اثنى عشر عاما فى الجامعة ؟

● سيادة الرئيس . هل حقيقة أن صندوق النقد الدولى نصح مصر بأن تذهب إلى نادى باريس من أجل التفاوض مع دائنيها على إعادة جدولة ديونها ، وأن مصر تفكر فى ذلك ؟

● ● الرئيس : ليقل الصندوق ما يريد أن يقول ، لكننا لن نقبل سوى ما نراه فى صالحنا ، ولا أعتقد أننا سوف نوافق على الذهاب الى نادى باريس ،

لأننا لا نلقى حتى الآن متاعب ضخمة فى المفاوضات الثنائية التى تجرى مع الدول الدائنة ، إننا نفضل أسلوب المفاوضات الثنائية مع كل دولة من أجل إعادة جدولة الديون على أن نذهب الى نادى باريس .

● سيادة الرئيس : لقد وضعت هدفا محددا للحكومة بضرورة استصلاح ٥٠٠ ألف فدان جديدة خلال السنوات الخمس القادمة ، حتى تتمكن مصر من سد فجوة الغذاء ، التى تدفعها الى استيراد ٦٠ فى المائة من حاجاتها الغذائية ، لكن مشكلة الأرض الجديدة ، يا سيادة الرئيس ، أنها لا تصل الى الحدود المثلى للإنتاج ، مادامت فى أيدى شركات القطاع العام ، لأن الزراعة لا تصلح مع الحكومة ولا تصلح مع القطاع العام .

● ● الرئيس : لقد أثبتت التجارب كلها أن الزراعة تحتاج الى حوافز الأفراد ، وأظن أن مردود الزراعة فى البلاد الاشتراكية جميعها يعانى من مشكلات جمة بسبب غياب الحافز ، لذلك فإننى أرى أن الجزء الأكبر من الأراضى المستصلحة ، لابد أن يتم توزيعه على الفلاحين الشباب وعلى متخرجى الجامعات ، لكى نخلق فى الأرض الجديدة مجتمعات جديدة ، إننى لست من أنصار أن يصبح القطاع العام طرفا مسيطرا فى الزراعة ، لكنى أيضا لا أوافق على أن تحوز الأرض الجديدة ، جمعيات تعاونية وهمية ، تحتجز الأرض دون زراعة ، لكى تضارب على أسعارها فى المستقبل ، لقد طلبت الى الحكومة ضرورة إعداد تشريع يمكن الدولة من استرداد هذه الأراضى ، إذا لم تقم الجمعيات التعاونية بزراعتها خلال فترة زمنية محددة .

● سيادة الرئيس . حتى الآن ، لا نعرف بوضوح كاف ، لماذا لم يتم تعيين نائب للرئيس ؟

● ● الرئيس : أظن أنك تعرف أنه ليس هناك التزام دستورى محدد بأن أعين نائبا للرئيس ، فالدستور ينظم أوضاع الخلافة على نحو آخر ، وليس هناك من مشكلة فى تعيين نائب الرئيس ، إلا أن يستقر فكرى على شخص مناسب ، أقدمه للشعب نائبا لحسنى مبارك لا أكثر ولا أقل .

والحق أن هناك بعضا من الفهم غير المكتمل لقضية تعيين نائب الرئيس ، إن جاز للبعض أن يصنع منها قضية .

فالبعض يتصور أن تعيين نائب الرئيس ، يعنى الإشهار المسبق لمن سوف يرث مقعد الرئاسة . وذلك فهم خطأ حتى لو كانت قد رسخته فى الأذهان سوابق الحكم بعد ٢٣ يوليو .

إننى أقول بوضوح كامل ان تعيين نائب الرئيس لا يعنى إعلام وراثة مسبقا لمقعد الرئاسة ، لأن ذلك حق الشعب الذى لا ينبغى الحجر عليه ، ونحن نتحدث عن اكتمال التجربة الديمقراطية فى مصر .

إننى أقول بذات الوضوح ، إن اخترت نائبا للرئيس فسوف يكون نائبى أنا ، لأن تعيين نائب رئيس الجمهورية لا ينبغى أن يلتبس به أى فهم لمعنى الوراثة .

ودعنى أكن أكثر صراحة فى هذه القضية ، لقد كان للرئيس عبد الناصر ، أكثر من نائب ، وأظن أننا نعرف جميعا حدود الدور الذى مارسه نواب الرئيس ، إن كانوا قد مارسوا شيئا ، ولعل مبعث الاهتمام الراهن بمنصب نائب الرئيس ، هو إحساس المصريين بأهمية هذا المنصب ، عندما اختارنى الرئيس السادات نائبا له ، وربما أكون قد أعطيت هذا المنصب جهدا وعرقا وعملا متواصلا أضفى عليه هذا الاهتمام .

ماذا أقول غير ذلك ، وأنا أمام خيارين ، يسهل تأويلهما .. إن عينت نائبا للرئيس فهم البعض أننى قد سميت الوريث وذلك ليس من طبيعة النظام الجمهورى . وإن أرجأت الأمر حتى أعثر على الشخص المناسب ، سألوا ، أين نائب الرئيس ؟!

● سيادة الرئيس هل نأمل فى وجود ، هيئة مستشارين تعاون الرئيس على مهام منصبه ؟

● ● الرئيس : فى الواقع لست متحمسا لتكوين هيئة مستشارين ثابتة ، يمكن أن يتضخم نفوذها ، لتصبح يوما ما من مراكز القوى ، كما أننى أيضا لا أريد حاجزا يمنعنى من الاتصال المباشر مع مشاكل الناس وهمومهم ، إننى استشير العديد من الخبراء فى كل المشاكل ، وأستمع إلى آرائهم ، لكن الأمر لا يتطلب هيئة ثابتة ، يمكن أن تصبح من مراكز القوى ، يتضخم نفوذها يوما وراء يوم ، على حساب الحكومة ، وتحول بينى وبين التحامى الكامل مع مشاعر المواطنين .

● سيادة الرئيس : لقد طالت مباحثات قضية طابا دون أن يبدو أن تقدما محسوسا قد حدث ؟

● ● الرئيس : أعتقد أنه قد حدث أخيرا بعض التقدم ، وإننى واثق من أن مشكلة التحكيم سوف تجد حلا قريبا .

● سيادة الرئيس : هل تقدم الأمريكيون بحل وسط ؟

● ● الرئيس : لا أظن أن فى القضية ما يحتـمل حلا وسطا ، فطابا أرض مصرية ، فالخرائط والوقائع وأسانيد التاريخ كلها تؤيد ذلك ، وبالتالى فليس هناك حل وسط يتعلق بمصير طابا .. لكننى أعتقد أن الامريكيين يسعون الآن إلى تقريب وجهات النظر حول صيغة السؤال الذى سوف تحمله وثيقة المشارطة الى هيئة التحكيم .

● سـيادة الرئيس : شـكرا على كل الوقت الذى منحته « للمصـور » رغـم مشاغلك العديدة.

المصور – ١٩٨٦/٧/٤ .

التطرف والديمقراطية

فى عالمنا الراهن ، ثمة صناعة جديدة ، اسمها « صناعة الرئيس » ، يتوافر عليها خبراء فى الصوت والصورة وأساتذة ومتخصصون فى فنون التواصل مع الجماهير ، يساندهم فريق متكامل من الدارسين لتخصصات عديدة ، الرأى العام ، علم النفس الاجتماعى ، سيكولوچيات الحشد والجماهير ، وربما أيضا بعض من خبراء الماكياچ والرتوش !.

فريق متكامل ، مهمته ، أن يقدم من « الرئيس الأصل » « الرئيس الصورة » ، أو الرئيس فى الصورة التى تتمناها وتريدها الجماهير ، فن جديد مهمته أن يكون الرئيس فى أحسن « أمبلاش » ممكن ! فالمهم من وجهة نظر هؤلاء الانطباع الذى يمكن أن يرسخ فى الأذهان عن صورة الرئيس لا حقيقته .

.. وفى أحيان كثيرة ، تظل « صورة الرئيس » هى الأساس ولعلها تغنى عن الأصل وقد ترفع من شعبيته ، فى قياسات الرأى العام ، الى حدود البطل الذى تتمناه الجماهير .. يحدث هذا إلا أن يقع اختيار طارىء مربك أو مخيف ، فيهتز بسببه زُخرف الصورة وزواقها ، ليبدو الرئيس وسط تعقيدات أزمته الطارئة بلا أمبلاش أو مكياچ .

والحق أن « صناعة الرئيس » ليست صناعة جديدة تماماً ، ففى مصر التاريخية ، كانت مهمة السدنة والكهنة أن يصوغوا فى أذهان الناس صورة أخرى للحاكم ، صورة الفرعون ، تحيطه هالات القداسة والرهبة لكى تكون أقرب الى الإله ، يضرع له الجميع خوفا وأملا ، خشية ورهبة !.

ولا أظن أن مصر قد عرفت فى كل تاريخها ، حاكماً آخر غير مبارك ، أصر على أن يتبدى للناس على طبيعته ، صريحاً ومباشراً ، يختصر الطريق الى الحقيقة ، يرفض البهرج والزواق ، يفضل الأصل على الصورة أو يتطابق فى مسلكه الأصل والصورة ، ربما لأنه يحب أن يراه الجميع مثلما يرون أنفسهم بلا تكلف أو صناعة .

ربما لأن المكانة التى يؤثرها لنفسه فى تاريخ هذا الوطن ، أنه كان واحدا من الذين شاركوا فى حرب أكتوبر وتحملوا بعضا من عبئها ، أما منصب رئيس الجمهورية فهو من وجهة نظره واجب يضطلع بأعبائه « مادمت أُحس قدرتى على أن أحفظ لهذا الوطن ترابه وأمنه وقراره المستقل » .

ليس فى مصر الآن ، إذن ، حاكم يرجو لنفسه مكانة الفرعون ، وليس فى مصر الآن سدنة أو كهنة ، يهمهم الصورة قبل الأصل ، والانطباع قبل الحقيقة ، وإنما ينضج تفاعل الحكم فى مصر طبيعيا بين الحاكم والمحكومين ، على نحو ربما لم يألفه تاريخ مصر القريب أو البعيد ، تفاعل بين رجل نعرفه على حقيقته ، وشعب يعرف بتجربته الطويلة ، وأصالة حدسه وحسه ، الخطأ من الصواب ، والزيف من الحقيقة .

لعل هذه المرة ، تكون الرابعة التى ألقى فيها الرئيس مبارك لحوار طويل ، وفى كل المرات السابقة كانت الظروف تفرض على الحوار موضوعا محددا ، يكون من بين شواغل الأمة أو محوراً لاهتمامها .

فى حوارى « هذا » مع الرئيس مبارك ، كان طبيعيا أن تكون حوادث الإرهاب الأخيرة ، المدخل لحديث استمر ساعتين ، بدايته هذا السؤال :

● لماذا يا سيادة الرئيس تسارعت حوادث العنف فى مصر ؟ وما مبررات هذا التوقيت ؟

●● وكعادته كان صريحاً ومباشراً يختصر الطريق الى الحقيقة .

سألنى الرئيس : كيف أنت الآن بعد الذى حدث ؟

● قلت : لقد كان أكثر ما أخشاه ، يا سيادة الرئيس ، أن يكونوا قد أخذوا شيئا من داخلى ، لكننى أحس الآن إحساسا قويا بأنهم لم ينجحوا ، ولعلنى الآن ، أكثر تصميما على أن أقول ما أعتقد أنه الصحيح والصواب ..

المشكلة يا سيادة الرئيس ، أننى أود أن أسأل .. ماذا يريدون على وجه التحديد ؟ ولماذا تتابعت على هذا النحو المتسارع ثلاث حوادث للإرهاب فى غضون فترة لا تزيد على شهر ، برغم أن هناك شواهد عديدة ، تؤكد أن مرتكبى هذه الحوادث ، ربما لم يكونوا هم نفس الأشخاص .

●● الرئيس : دعنا نتفق أولا ، على أن هذه الحوادث ، رغم اختلاف مرتكبيها ، ورغم تكرارها المتسارع أخيرا ، لا يمكن أن تنال من استقرار مصر أو تهدد أمنها الداخلى .

لست كما تعرف ، من دعاة التهوين ، ولكن ينبغى أن نضع المسائل فى إطارها الصحيح حتى لا نخطىء تحليل ما حدث أو فهم أبعاده .

– هناك فى الخارج من يريدون أن ينالوا من استقرار مصر وأمنها الداخلى ، من يريدون أن يشوهوا حجم الإنجاز الضخم الذى أنجزته مصر فى سنواتها الخمس الأخيرة ، برغم المصاعب الاقتصادية الضخمة التى حاصرتنا نتيجة أسباب لم يكن لنا فيها دخل كبير ، انخفاض أسعار البترول ، وانخفاض أعداد العاملين فى الخارج ، وثبات دخل القناة ، وكل تلك الأسباب التى تعرفونها .

– وهنا فى الداخل ، جماعات محدودة العدد والقوة ، تتصور أنها تستطيع بالإرهاب أن تعلن عن وجود أضخم من وجودها الحقيقى ، جماعات لا أقول دينية وإن كان قوامها شبابا ضلله فكر غير صحيح ، لأن الإسلام لم يكن على طول تاريخه دين عنف أو إرهاب ، الإسلام فى جوهره ونصوصه دين سماحة ، ودين حوار ، يدعو إلى الموعظة الحسنة لا إلى الإكراه والعنف .

الوجه الآخر للمشكلة ، أن موجة من العنف والإرهاب تسود العالم الآن ، وربما تكون هذه الموجة قد وجدت لها فى مناطق قريبة ومن حولنا ، بعضا من نقاط الارتكاز .. وبالتالى فليس هناك ما يحول دون أن يتسرب إلينا بعض من تأثيرات موجة الإرهاب العالمى ، إلا أن تعتصم مصر بوعى مواطنيها بخطورة الأهداف التى تريد أن تطولها داخل مصر ، وأعتقد أن واجب كل مصرى وواجب كل القوى السياسية فى مصر أن تقاوم هذا التسلل وأن تساند جهاز الأمن المصرى كى يحول بين مصر وموجة الإرهاب القادم من الخارج .

إن القاسم المشترك فى أهداف هذه الأعمال جميعا ، أنها تريد أن تهز صورة الاستقرار فى مصر ، ولو أننا لم نحقق هذا الحجم الضخم من الإنجاز ، لما أصبحت مصر هدفا لقوى عديدة فى الخارج ، يسوؤها أن تصبح مصر البلد الآمن وسط هذا المحيط العاصف من حولنا ، ويسوؤها أيضا ، أن ترى فى مصر ، وبعد غياب طويل ، تجسيدا صحيحا لحياة ديمقراطية صحيحة ، تأخذ لأول مرة ، فى بلد عربى ، طريقها الواضح إلى اكتمال ناضج .

● سيادة الرئيس : إن كنا نتحدث عن دوافع الخارج ، فماذا تقول فى أمر هذه الجماعة ، التى أطلقت على نفسها اسم « ثورة مصر » وحددت أهدافها فى مطاردة الأمريكيين والإسرائيليين .

●● الرئيس : إننى أسألك بدورى ، ماذا يكلف هؤلاء ، أن يطلقوا على أنفسهم الاسم الذى يشاءون ، إن كان كل المطلوب ، أن يطبعوا بضعة منشورات ، يبعثون بها خلسة إلى بعض من وكالات الأنباء والصحف !

لقد كان أشد ما أدهشنى ، أن يقول هؤلاء فى واحد من منشوراتهم الأخيرة ، إنهم يتصورون أن تكون أعمالهم الإرهابية سندا للرئيس مبارك فى مفاوضاته مع الإسرائيليين والأمريكيين !

هم يفضحون بهذه الكلمات الساذجة أنفسهم ، فكيف لأعمال الإرهاب أن تكون سندا للقيادة الشرعية ، وفى أية مفاوضات ولأية أهداف !!

أقول لهؤلاء ، ونحن نعلم علم اليقين ، أنهم مجموعة جد محدودة وصغيرة ، إن مصر لا تعانى تلك الضغوط التى يتحدثون عنها ، لأن لمصر إرادتها الوطنية وقرارها المستقل .

أقول لهؤلاء ولغيرهم : إن قيادة مصر الشرعية ، لا تعانى ضغوطا من خارج مصر ، تريد إكراهها على التفريط فى شىء ، وليعلم الجميع أن ليس فى كرسى الرئاسة ما يغرينى على البقاء لحظة واحدة ، إن كان الثمن هو التفريط فى تراب هذا الوطن أو أمنه ، ليس فى مقعد الرئاسة ما يغرينى على البقاء إن أحسست أننى سوف أكون مرغما على قرار لا يكون صدى لإرادة هذا الوطن ومصالحه .

وربما لا يعرف هؤلاء أو غيرهم ، أن المكانة الوحيدة التى أوثرها لنفسى فى تاريخ هذا الوطن ، أننى كنت أحد الذين شاركوا فى حرب أكتوبر ، وتحملوا بعضا من عبئها ، ذلك مصدر فخرى واعتزازى الوحيد ، وتلك هى المكانة التى أوثرها ، أما منصب رئيس الجمهورية ، فواجب أضطلع بأعبائه ، مادمت أحسست قدرتى ، على أن أحفظ لهذا الوطن ، ترابه ، وأن أرعى حقوقه ، وأن أصون أمنه ، وأقولها لهؤلاء ولغيرهم ، وقد قلتها مرات سابقة ، أن ليس هناك من يستطيع أن يرغمنى على أن أعطى شيئا ، لا أريد أن أعطيه .. تلك قصة قديمة ، فات أوانها ، منذ أن عرفت الإدارة المصرية كيف تحفظ استقلالها ، لقد دفعنا فى ذلك ثمنا باهظا ، لكى يعرف العالم كله حرص مصر الأكيد على استقلال إرادتها الوطنية .

ليس إذن فى كلمات هؤلاء ، ما يمكن أن يخدع أحدا ، وغدا سوف تتكشف بواعث هذه المجموعة المحدودة ، التى تضرب استقرار مصر لأهداف غير مصرية .

ماذا يمكن أن تجنى مصر من وراء أعمالهم ؟ ! لاشىء ، سوى أن تهتز صورة الاستقرار ، وتضمُر فرص التنمية ، ويهرب المستثمرون ، ويعود الناس مرة أخرى ، يضعون أموالهم « تحت البلاطة » بدلا من تشغيلها فى مشروعات ، تعطى فرصا جديدة لأيد عاملة جديدة ، وتساعد مصر على أن تقوى بذاتها معتمدة على نفسها ، وتزيد من حصيلة الضرائب حتى تستطيع الدولة أن تنهض بواجبها إزاء القطاع الأضعف من سكانها .

وماذا يكون الحال إن نجحوا فيما يهدفون إليه ، ولن ينجحوا .

سوف تزداد وطأة المشكلة الاقتصادية ، وسوف نعجز عن ملاحقة الزيادة الرهيبة فى سكاننا ، سوف تزداد البطالة ، وربما ننفجر على أنفسنا ، وتصبح مصر مرتعا لحركات الإرهاب والفوضى .

مرة أخرى أقول لك ، إن الاستقرار هو الهدف ، لأن مصر تحقق فى ظله معدلات إنجاز ضخمة وكبيرة ، وإذا كانت هناك بؤرة إرهاب أو بؤرتان ، فمصيرهما محتوم فى النهاية ، المهم أن يتسلح المواطن المصرى بالوعى كى يعرف الأهداف والمخططات ، وأن تدرك القوى السياسية مغبة الخطر ، وأن نساعد جميعا ، جهاز الأمن المصرى على مهمته الصعبة ، لا أن نزيد من مصاعبه .

● سيادة الرئيس : إن كانت هناك قوى خارجية تريد أن تضرب استقرار مصر ، فإن الإمر قد يختلف بعض الشىء مع جماعات العنف التى تسىء فهم الدين ، وحتى الآن لايبدو ، ياسيادة الرئيس ، أن هناك إجماعا وطنيا على كيفية مواجهة المشكلة ، البعض يرى ، أن جانبا من المشكلة يعود إلى فكر يقود بطبيعته إلى العنف ، والبعض يرى ، أن للمشكلة جذورها الاجتماعية ، فى الضائقة الاقتصادية التى ألمت بنا ، فى التفاوت الاجتماعى الحاد الذى حدث فى السبعينيات ، وأصاب المجتمع بخلل هيكلى أفقده قدرا من الاتزان ، والبعض يرى أن السبب الأهم هو فى افتقاد شبابنا الأمل فى غد أوفر حظا من الأمس .

●● الرئيس : إن كانت هناك أسباب اجتماعية تبرر اعتقاد بعض من شبابنا بفكر غير صحيح يحض على الإرهاب والعنف ، فإن الواجب يقضى بأن نسأل أنفسنا ، ما موقفنا الراهن من هذه المشكلات ؟

هل نحن نسعى بالعمل وجهد التنمية العادلة والمتواصلة إلى تغيير هذا الواقع ، أم أننا نقف مكتوفى الأيدى لتزداد الأوضاع سوءا ؟!

أليس من المفروض أن نسأل أنفسنا ، ماذا كان حصاد مصر بعد هذه السنوات الطويلة من الحرب ، وقبل أن يتحقق لها هذا الاستقرار ؟! لقد خسرت

مصر فى حروبها المتتابعة ما يقدره الخبراء الآن بألف مليار جنيه مصرى ، كان يمكن أن تغير وجه الحياة المصرية فى الريف وفى المدن .

وكان الحصاد ، انهيارا مريعا شمل كل مرافقها : المجارى ، والطرق ، والكهرباء ، والمواصلات وتآكلا فظيعا أصاب قدرتها الإنتاجية ، لأن الحرب لم تترك فائضا ، نستطيع أن نجدد به مصانعنا التى تقادمت ، ولأننا أهملنا قطاع الزراعة ، حتى أننا بوّرنا الأرض وجرّفناها .

لقد كان علينا أن نبدأ كل شىء من الصفر ، وكان علينا أن نواجه مطالب ٦ ملايين نسمة ، هم حجم الأفواه الجديدة التى أضيفت إلى التعداد المصرى خلال السنوات الخمس الماضية . وعندما تجد مصر نفسها مكرهة على أن تنفق ٧ مليارات جنيه ، فقط من أجل مواجهة مشكلة المجارى فى القاهرة والإسكندرية ، التى لم تمسسها يد الإصلاح أو التطوير لأكثر من ٨٠ عاما ولأنه لم يعد هناك بديل آخر – بعد أن تفاقمت حدة المشكلة – إلا أن نخوض جميعا ، فى شوارع وحارات تغطيها برك الوباء والمرض .

ألا يكون ذلك الجهد ، إنجازا هائلا من أجل تغيير الواقع الاجتماعى .

سـوف تخدم مجارى القاهرة كل شرائح المجتمع ، الفقراء والأغنياء بلا تمييز ، لقد كانت مجارى الإسكندرية قبل مشروعها الأخير ، تخدم فقط ٤٠ فى المائة من مساكنها ، أما الأحياء الجديدة فمحرومة بالكامل .

وعندما تجد مصر نفسها أمام نقص مريع فى مصادر الطاقة ، أفلا يكون لزاما علينا أن نبنى محطات جديدة ، لأنه بدون طاقة كافية ، يستحيل أن يكون هناك استثمار إنتاجى فى صناعة أو فى زراعة ؟ ! لقد أنفقنا مليارين ونصف المليار من الجنيهات لنزيد طاقة التوليد خلال السنوات الخمس ، بما يجاوزضعف محطات السد العالى فى أوج تشغيلها .

وعندما تجد مصر نفسها وقد خرجت من سنوات الحرب بقطاع عام تآكلت معداته وآلاته ، أفلا يكون لزاما علينا ، أن نجدد من هيكله الإنتاجى ؟ أم نبيعه خردة حتى نعيش على المستورد .

وعندما تجد مصر نفسها أمام أزمة إسكان طاحنة ، نتيجة قرارات وسياسات جعلت الجميع يحجمون عن الاستثمار فى الإسكان ، أفلا يكون علينا أن نضاعف الجهد ، لكى نخفف من أعباء مشكلة ضخمة يعانى منها المجتمع ؟ ! .

وعندما يكون الموقف قبل ٥ سنوات فقط ، انهيارا شاملا فى المواصلات ، شمل التليفونات التى كانت جثثا هامدة ، يستحيل من خلالها الاتصال بين حى وحى فى مدينة واحدة ، وشمل السكك الحديدية التى افتقدت التطوير والتجديد سنوات طويلة ، وشمل الطرق وشوارع المدن الكبرى التى ضاقت بزحام الناس والسيارات ، أفلا يكون علينا أن نواجه هذه المشكلات بحلول جذرية ، وحجم هائل من الإنجاز ، توجه فى معظمه إلى إصلاح البنية الأساسية للمجتمع والتى بدونها يستحيل أن نأمل فى استثمار أو تنمية ؟!.

ولا أظن أن أحدا يمكن أن يدور بخلده ، أن هذه المشكلات الضخمة ، المتراكمة والمتشابكة ، يمكن أن تجد حلولها النهائية فى خمس أو عشر سنوات ، خصوصا أننا نزيد كل ٥ سنوات ، ما يكاد يساوى فى العدد ، تعداد دولة صغيرة ، ستة ملايين نسمة ... المهم ، رغم الضائقة الاقتصادية الصعبة ، التى يعانى منها العالم كله ، فإننا نعمل ونتقدم على كل الجبهات ، وأننا نستهدف تنمية عادلة تحشد كل طاقات المجتمع لصنع غد أفضل من الأمس .

إن كان المراد من هؤلاء الذين يتحدثون عن الجذور الاجتماعية لحركات العنف والإرهاب ، أن يقولوا لنا ، إن علينا أن نتعايش مع ظاهرة العنف والإرهاب ، حتى نجد مسكنا لكل مواطن ، وحتى نجد عملا مقنعا ومجزيا لكل شاب ... فإننى أقول لهؤلاء ، أنتم إذن تبحثون - ربما دون وعى كامل - عن ذرائع وأسباب غير حقيقية تسوغ الإرهاب وتبرره ، ليس للإرهاب ما يبرره ... لأن هناك دولا عظمى ، لم تستطع حتى الآن أن تجد الحلول لكل مشكلاتها الاجتماعية ، الاتحاد السوفييتى ، وبرغم مرور ما يزيد على ٦٠ عاما على ثورته ، فإنه لم يستطع بعد أن يحقق مسكنا ملائما لكل مواطن ، أمس فقط كان فى زيارتى ضيف سوفييتى كبير ، وكان يقول لى ، إن هذا الشعار لم يزل بعد هدفا لم يكتمل تحقيقه ، وفى انجلترا نفس الشىء وفى بلاد أخرى عديدة نفس المشكلة .

● سيادة الرئيس : ربما يكون جانبا من المشكلة أو واحدا من أسبابها ، أننا وفى ظل التفاوت الاجتماعى الحاد ، الذى نشأ فى السبعينيات ، فاجأنا المجتمع بحقائق قاسية ، بددت حلم الدخان الأزرق الذى كان يعيش تحت سحابته ، متوقعا الرخاء ، فإذا نحن نقدم له صورة قاتمة بددت الآمال فى غد أوفر حظا من الأمس .

●● **الرئيس** : تلك أسباب غير صادقة ، نعم حدث فى السبعينيات تفاوت اجتماعى حاد ، أخل بتوازن المجتمع ، ولكن ماذا فعلنا ؟ .

الذين ثبت أنهم حققوا أرباحا هائلة عن غير الطريق المشروع ، ذهبوا إلى المدعى الاشتراكى ، لم نتستر على فساد ، لم نحم أحدا ، ولم يزل ذلك موقفنا حتى الآن ، ومن لديه وقائع أو اتهامات صحيحة ، محددة ، لماذا لا يذهب إلى المدعى الاشتراكى للإبلاغ عنها ؟ لأننا لا نستطيع أن نأخذ الناس بالشبهات .

ثم دعنا نناقش ، معا ، وفى إطار نظرة واقعية ، تضع فى اعتبارها الأول مصالح المجتمع .. دعنا نسأل أنفسنا فى أى من الاختيارين يكون الموقف الصحيح ، هل نظل نشهر بهؤلاء الذين حققوا الثراء فى السبعينيات ، نأخذهم بالشبهات ! نطاردهم بحملات التخويف ! أم نسعى لكى نقول لهم : عليكم واجب المساهمة فى تنمية المجتمع ، باستثمار أموالكم فى مشروعات تفيدكم وتفيد المجتمع ، تفيد المجتمع ، لأنها كما قلت ، تفتح فرصا جديدة لعمالة جديدة وتسد نقصا فى احتياجاته ، وتدفع ضرائب تقوى بها الدولة على مهامها الصعبة .

لقد استثمر القطاع الخاص ما يربو على عشرة مليارات جنيه فى خطة التنمية السابقة ، ونحن نأمل فى أن يستثمر القطاع الخاص فى الخطة القادمة ، تسعة عشر مليارا فى مشروعات ربما لا يكون لدى القطاع العام القدر الكافى من التراكم الرأسمالى الذى يمكنه من تنفيذها رغم حاجة المجتمع الملحة إليها ، فضلاً عن معرفتى الأكيدة بأن مصر لن تنهض إلا بحشد كل طاقاتها واستثمارها الاستثمار الأمثل ، وبين طاقاتنا المؤثرة قطاع خاص يستطيع أن يقوم بدور حيوى فى التنمية .

دعنى أقل لك بكل الصراحة ، إن الإعلام المصرى قد أسهم هو الآخر ، فى مزيد من بلبلة الرأى العام حول قضايا جد واضحة ، ولكن فلسفاتكم النظرية عقدت الأمور ، وأضفت عليها – بلا مبرر – الشكوك والغموض .

.. تحدثتم عن الانفتاح الإنتاجى والانفتاح الاستهلاكى ، وكأنما تتحدثون عن الجنة والنار ، الخير والشر ، الصواب والخطأ ، ولم يكن الأمر أبدا على هذا النحو ، لأن افتتاح مصنع حتى للمياه الغازية هو عمل إنتاجى ، أنا هنا ، لا أستورد المنتج فى صورته النهائية ، وإنما أُصنّعه فى مصر ، فى معامل ومصانع مصرية ، تعطى فرصا لمئات أو آلاف من العمال المصريين ، هذا فى نظرى هو الفارق الوحيد بين انفتاح إنتاجى وانفتاح إستهلاكى .

أنت تقول ، إننا مسئولون عن افتقاد الأمل ، لأننا قدمنا إلى الناس حقائق الصورة بلا « زواق » ، وأنا أقول ، كان ذلك واجب الأمانة الذى يقتضيه حرصنا على أن يعرف الجميع الصورة الكاملة ، لا لكى ندفع الناس إلى اليأس ، ولكن لكى نعرف جميعا أنه لا حل لمشكلات مصر الاقتصادية الصعبة ، سوى أن نعمل وأن ننتج ، فالرخاء لن يتساقط مطرا من السماء على رءوس العباد ، إذا لم يعملوا بالقدر الكافى ، وإذا لم ينتجوا بالقدر الذى يحتاجون إليه .

أليس مما يسترعى الانتباه أن يخرج علينا معهد علمى بدراسة أخيرة تقول ، إن متوسط جهد المصرى داخل بلده ، لا يزيد على ٢٧ دقيقة ، أنا لا أصدق هذه النتائج وقد لا تكون الحسبة دقيقة ، وقد تكون الحسبة هى حاصل المتوسط الحسابى لجهد كل من هم فى سن العمل ... ومع ذلك فإننا نشكو جميعا من ضعف الإنتاجية ، ولست أشك لحظة واحدة فى أن الأداء المصرى يمكن أن يثمر مستويات أفضل لقضية الانتاج .

● سيادة الرئيس : المدهش ياسيادة الرئيس ، أن تهبط إنتاجية الفرد المصرى إلى حدود غير مقبولة داخل بلده ، لكنها تصل فى المهجر أو فى الغربة إلى مستويات عالية تدهش الجميع .

●● الرئيس : السبب بسيط وواضح ، لأن فى الغربة أو فى المجهر ، نظاما صارما للثواب والعقاب ، وحسابات دقيقة للأداء أما هنا فالتقارير السنوية تقول ، إن الجميع مجتهدون ، والجميع ممتازون يستحقون علاواتهم كاملة .

● سيادة الرئيس : هل يكون تقديرا واقعيا أن نأمل فى أن يستثمر القطاع الخاص فى مشروعات الخطة الخمسية القادمة مايربو على ١٩ مليار جنيه ، رغم أنه لم يزل يشكو من تعقيدات الروتين ومن سقوف الائتمان الأخيرة التى حددها البنك المركزى ليحد من الاقتراض ؟

●● الرئيس : أعتقد أن فى وسع القطاع الخاص المصرى أن يستثمر المبالغ المقدرة فى الخطة ، إذا تخلى عن الحذر المبالغ فيه .. لقد استثمر القطاع الخاص فى الخطة السابقة ما يزيد على ١٠ مليارات جنيه فى مشروعات للإسكان والتصنيع والزراعة يمكن أن نشاهد نتائجها فى المدن الجديدة .

صدقنى ، إننى أنسى كل المتاعب ، عندما أرى حجم الإنجاز الذى تحقق فى هذه المدن وحجم الصناعات التى قامت فيها وكلها للقطاع الخاص .

وإذا كان لم يزل هناك بعض المشكلات فالحكومة جادة فى إيجاد الحلول لها ، وأظن أن مجلس الوزراء سوف يجتمع فى نهاية مناقشة الموازنة والخطة ليضع السياسات الجديدة التى يكون من شأنها تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى الخطة الخمسية الثانية .

أما قضية سـقوف الائتمـان ، فهى تتعلق بقرار من البنك المركزى يمكن تغييره ، إن كانت النتيجة سوف تكون دفعة قوية لقضايا الإنتاج .

● سيادة الرئيس : هل من تعليق تقوله لى على أداء حكومة الدكتور عاطف صدقى ؟

●● الرئيس : الحكومة تعمل فى صمت ، وهى لا تصنع من حولها زفة وضجة ، هم يدرسون - ويتعاون كامل - مشكلاتهم فى هدوء ، ثم يخرجون بحلول واقعية ، لقد سـعدت بواقعية الحكومة فى خطواتها الأخيرة لحل مشكلة سعر الصرف ، عندما مكنت الجهاز المصرفى من أن يقوم بدوره الذى كان مفتقدا ، وعندما حددت سعر الدولار على أساس السعر الواقعى فى السوق ، لقد مكنها ذلك من أن تستعيد ثقة الناس التى تبدت فى ارتفاع معدلات التحويل إلى ما يقرب الآن من مائتى مليون دولار .

وهم مشـغولون الآن بدراسات مهمة وحيوية لعديد من مشـكلات مصر ، لكنهم لا يتحدثون عنها إلا بعد أن يتأكدوا من إمكان نجاح حلولهم .

● سيادة الرئيس : ماذا تقول فى مقولة فريق آخر ، يرى أن الضوابط التى فرضها قانون الأحزاب ، لم تهيىء لكل القوى السياسية فى مصر فرصة التعبير العلنى عن نفسها ، مما دفع البعض إلى انتهاج أساليب غير شرعية .. هؤلاء يرون أيضا ، أنه ربما يكون بين روافد المشكلة قانون الانتخابات وشرطه الصعب المتعلق بضرورة الحصول على نسبة ٨ فى المائة .

●● الرئيـس : الحقيقة ، أننى فى دهشـة بالغة من هذا الخلط غير الصحيح ، لأن هؤلاء ينسون أن تلك الجماعات التى أُصرّ على أنها جماعات غير دينية ، تخاصم كل صور الديمقراطية ، ولو أن هذه الجماعات صادقة مع نفسها ، ومع وطنها ، لما كان عليها أن تشرع فى موجة عنف جديدة بعد أن وجد ممثلو التيار الإسلامى فرصة الوجود فى مجلس الشعب بنسبة معقولة .

هل أقنع دخول ممثلى التيار الإسلامى مجلس الشعب ، هذه الجماعات بضـرورة أن تراجع مواقفهـا ؟ على العكـس من ذلك ، لقـد جـاءت أعمال العنف بعد ذلك .

● سيادة الرئيس : بصرف النظر عن دواعى هذا الخط غير الصحيح ، فلقد أسفر التطبيق العلمى لقانون الانتخاب ، قبل التعديل وبعده ، عن صعوبات فى فهم القانون ومشكلات كثيرة جاءت مع تطبيقه ، لماذا الإصرار على قانون غير واضح ، لم يتعود عليه الناخب المصرى ؟

●● الرئيس : ليكن واضحا أنه ليس لى مصلحة فى قانون الانتخاب ، إلا أن تكون مصلحة مصرية ، وقانون الانتخاب ، ليس قرآنا وليس نصوصا مقدسة .. يمكن

أن نعيد النظـر فيه ، يمكن أن نبحث إمكان العـودة إلى قانون الانتخاب الفردى ، ولست منتصرا لرأى دون آخر ، إلا أن أراه على ضوء المصلحة الوطنية .

ولكن السؤال هنا : متى يكون ذلك ؟ .

هل يكون الآن كما يشـيع البعض ، سوف أسألك سؤالا مقابلا ، أى بلد نكون ، إن كنا سوف نلجأ إلى حل مجلس الشعب مرة كل ٦ شهور .

لقد كان أشد ما آلمنى فى الانتخابات السابقة ، هو تدنى نسبة حضور الناخبين فى المدن إلى مسـتويات غير معقولة ، فى القاهرة مليون و ٢٠٠ ألف صوت ، لم يذهب منهم إلى صناديق الانتخاب سوى ٢٠٠ ألف صوت ، والقاهرة ، عاصمة المثقفين والمتعلمين .

مشكلتكم كمثقفين ، أنكم تتحدثون ، أما أن تذهبوا وتمارسوا فذلك أمر آخر ، أقطع بأن الذين ذهبوا فقط هم العقائديون من كل صنف أما المجموع فلم يذهب ، لأن كل واحد منكم وضع فى رأسه مقولة خاطئة : « لماذا أذهب إن كانوا سوف ينجحون » .

القضية ليست على هذا النحو من التبسيط المخل ، ينبغى أن تذهب لكى تشارك فى حراسة الديمقراطية ، وينبغى أن تذهب ، لأن فى ذهاب المجموع الأغلب يتكشف الحجم الحقيقى لكل قوى المجتمع السياسية .

السؤال الآخر ، كيف يكون ؟ ، والإجابة واضحة عبر المؤسسات الدستورية ومن خلال قنواتها الشرعية .

● سيادة الرئيس : هل ترى أن وسائلنا الراهنة ، كافية لمقاومة أعمال الإرهاب التى تحاول أن تطول أمن مصر الداخلى ؟

ثمة قلق عام ، يا سيادة الرئيس ، من أن أجهزة الأمن لم تستطع بعد ، أن تضبط كل الجناة فى حوادث الإرهاب الأخيرة ، باستثناء قضية محاولة اغتيال أبو باشا .

● ● الرئيس : لو أنك تسأل عن كفاءة جهاز الأمن المصرى ، فإننى على ثقة من أن جهاز الأمن المصرى قادر على حماية أمن مصر الداخلى ، ووقايتها من مخاطر هذه الموجة ، والمشكلة أنهم أمام حفنة من أعداد محدودة ، هى التى ترتكب هذه الجرائم ، لكننى أعتقد أنهم قد توصلوا إلى خيوط مهمة ، سوف تقودهم إلى معرفة الجناة .

ولو أن جهاز الأمن المصرى لم يكن قادرا وكفئا ، لتضاعفت أعداد هذه الحوادث ، كما هو حادث فى كل المنطقة ، أنا لا أريد أن أسمى دولا بعينها ، ولكن مامن دولة شقيقة أو جارة ، إلا وتعانى الآن من موجة الإرهاب ضعف ما نعانى وأكثر ، أما فى مصر فإن الحوادث لم تزل معدودة على أصبع اليد الواحدة .

لكن القضية ليست جهاز الأمن وحده ، فجانب منها يتعلق بوعى المواطنين وإدراك كل الأحزاب لمغبة الأخطار الناجمة عن الإرهاب ، وإحساسنا بأهمية أن ندعم جهاز الأمن وأن نعاونه ، لا أن نفت فى عضده بهذه الحملات غير المسئولة .

إن جهاز الأمن المصرى يتحمل ما هو فوق طاقة البشر ، كى يبقى هذا البلد آمنا ولكنه مع الأسف لا يلقى المؤازرة والتشجيع الكافيين من جانب قوى عديدة تعرف خطورة ما يجرى ، وتدرك مغبة أن تتفاقم موجة الإرهاب والعنف التى يمكن أن تشمل المؤيدين والمعارضين ، لأنه إن كان الاستقرار هو الهدف ، وإن كان المراد قطع الطريق على اكتمال مسيرتنا الديمقراطية ، فإن الإرهاب يمكن أن يعم الجميع.

أننى أسأل كل مصرى ، من هم ضباط الشرطة وجنودها ؟ أليسوا مواطنين مصريين ؟ أليسوا أبناءنا ، ابنى وابنك وأبناء الآخرين ، وهم جميعا معرضون لأخطار بالغة ، لأنهم يطاردون ويدهمون أوكار الإرهاب ، وبينهم من قتل واستشهد ، وبينهم من أصيب إصابة بالغة ، وجميعهم لا يعيشون الحياة العادية التى نعيشها ، لا يذهبون إلى بيوتهم ، لا يرون أولادهم ، فهل يكون الجزاء ، حملة تشهير ظالمة من البعض ، لأن تجاوزات محدودة قد حدثت فى ظروف بالغة الصعوبة .

إننا إذ نُشهر بهم فإنما نُشهر بأنفسنا ، لأنهم فى النهاية من طينتنا وعجينتنا ، مصريون ، ليس فيهم تلك الغلظة التى يتحدثون عنها .

إننى أناشد كل المؤسسات فى مصر ، وأناشد كل القوى السياسية ، وأناشد كل مواطن لكى نكون جميعا ، عونا لهؤلاء الجنود المجهولين ، الذين يحفظون أمن مصر الداخلى ويحمون حياتنا .

وفى النهاية فإننى واثق من عدالة القضاء المصرى الذى يعرف حجم المصاعب الضخمة التى يلقاها جهاز الأمن المصرى .

● سيادة الرئيس : ماذا تعنى الخطة الخمسية الجديدة بالنسبة لمصر ، إنها الخطة الخمسية الثانية ، منذ أن توليتم مسئولية الحكم ، وهى تبدأ فى موعد يقرب كثيرا من موعد ترشيحكم لمدة ثانية فى رئاسة الجمهورية ، ما الذى تأمله يا سيادة الرئيس من هذه الخطة ؟

● ● الرئيس : تعرف واقعيتى ، وتعرف أننى لا أحب أن أضفى على الأشياء أو الحقائق بعض «الزواق» لترويجها .

مصر فى حاجة إلى أكثر من خطتين خمسيتين لكى نخفف من مشكلاتها ، ومشكلات مصر لن تحلها خطة أو خطتان أو ثلاث ، وإنما يحل مشكلات مصر وضوح الرؤية والإصرار على الأهداف ، والالتزام بتنمية متواصلة عادلة ، تعيد الاتزان لهيكل المجتمع .. وهنا لا تصبح الخطة أكثر من تنظيم الجهد والقدرة المصرية لاستثمارهما الاستثمار الأمثل فى إطار أهدافنا المعلنة .

لقد أنجزت الخطة الأولى الكثير ، رغم المصاعب الضخمة التى واجهتها ، خصوصا فى مجالات الطاقة والبنية الأساسية والإسكان والمجتمعات الجديدة ، وتجديد أدوات الإنتاج فى مصانع القطاع العام ، وحفز القطاع الخاص على أن يشارك فى التنمية بمشروعات جديدة ، برزت أكثر ما يكون وضوحا فى أنشطة عديدة بينها صناعة الملابس الجاهزة ، التى تقدمت بشكل محسوس ، حتى أصبحت تنافس مثيلاتها الأوربية ، جودة وذوقا ، فضلا عن سعر معقول لا يمكن مقارنته بأسعار الخارج .

أنا شخصيا ، أرتدى من هذه الملابس ، وأظن أنه عندما يكون سعر بدلة السفارى الصيفية فى الخارج فى حدود ٢٥٠ أو ٣٠٠ دولار فى المتوسط ، ثم تجد فى مصر مثيلها فى الجودة والإتقان والذوق بسعر يبدأ من ٤٠ ليصل إلى ١٠٠ جنيه فى الأنماط الفاخرة ، فإن علينا أن نحيى هذا الجهد الذى بذله القطاع الخاص فى مصر والذى استطاع أن يصل ، وبنجاح غير متوقع ، إلى أسواق الخارج .

لقد كانت سعادتى كبيرة ، عندما فاجأنى أحد ضيوفنا الكبار بأنه اشترى من مصر ١٢ قميصا فاخرا من أقمشة اللينوه ، دفع فيها قيمة لا تكاد تصل إلى قيمة قميص أو اثنين فى الخارج .

نحن إذن نستطيع أن ننجح وأن ننافس .

إن هذا الإحساس يملؤنى زهوا وسعادة وفخارا خصوصا عندما أعود من جولاتى فى مواقع الإنتاج وفى المدن الجديدة ، وبعد أن رأيت الإنتاج المصرى ، على درجة فائقة من الجودة والإتقان . ذلك هو التجسيد العملى لصحوة مصر عندما نهيئ لقضية الإنتاج مناخها الصحيح ، ويبرز فى مجتمعها مجموعات جديدة من رجال الأعمال يعطون جهدهم لقضية القضايا .

إن كنت تسألنى عن الخطة الخمسية الثانية ، فلم يزل أمامنا استكمال عدد من مشروعات البنية الأساسية ، ولم يزل أمامنا زيادة طاقة التوليد فى الكهرباء ، ولم يزل أمامنا استكمال تجديد بعض من معدات القطاع العام ، فضلا عن استصلاح الأراضى الجديدة بمعدل لاينبغى أن يقل عن ١٥٠ ألف فدان فى العام ، ثم مشاريع الإسكان ، وأملنا كبير فى أن يستطيع القطاع الخاص الموكول إليه جزء ضخم من أعباء الخطة ، أملنا كبير فى أن يكون قادرا على أن يتقدم مطمئنا ، لمشاركة يتضاعف بها حجم مشاركته فى الخطة الخمسية الأولى .

● سيادة الرئيس : لقد كان واحدا من النتائج المدهشة التى أظهرها التعداد الأخير ، أن يكون فى مصر مليون و ٨٠٠ ألف شقة خالية ، بينما تعتصر أزمة الإسكان كل فئات المجتمع.

● ● الرئيس : لقد أدهشنى الرقم مثلما أدهش الجميع ، لكننى سألت نفسى : كم شقة من بين هذه الشقق الخالية يمكن أن يكون قد تم احتجازها باسم مصريين يعملون فى الخارج ، وضعوا مدخراتهم فى شقة تنتظر عودتهم ؟ ثم سألت نفسى مرة أخرى ، كم شقة من بين هذه الشقق احتجزها بعض الآباء لأبنائهم .. إن الرقم فى مجمله لايعكس كل الحقيقة ، لذلك طلبت إلى مجلس الوزراء أن يدرس الموضوع ، على نحو أكثر تفصيلا ، لا لكى نصدر قرارا بالاستيلاء أو ما أشبه ، فالملكية الفردية مصونة بنص الدستور ، وواجبنا أن نحترم الدستور نصا وروحا ، وما أظن أن مصر يمكن أن تستفيد كثيرا ، بتخويف من يسعون لاستثمار أموالهم فى مشروعات الإسكان ، هؤلاء يسهمون فى حل جانب من مشكلة ضخمة يعانى منها المجتمع .

لقد طلبت إلى مجلس الوزراء ، دراسة أكثر تفصيلا لكى نتعرف على الأسباب الحقيقية التى أبقت على هذه الشقق خالية . رغم شدة الطلب ، ولكى نجد الحلول الملائمة بروح من التعاون المشترك .

● سيادة الرئيس : الجميع يتوقعون ارتفاعا فى الأسعار مع يوليو القادم ، والجميع يترقبون قرارات جديدة بزيادة المرتبات .

ما حدود الأعباء التى سوف يتحملها المواطنون ، وهل تستطيع الزيادة المتوقعة فى المرتبات أن تلاحق ارتفاع الأسعار ؟ .

● ● الرئيس : ليس فى موازنة يوليو القادم ، ما يمكن أن يشكل أعباء جديدة بالنسبة لأصحاب الدخل المحدود ، ولن يمس التغيير المقررات التى تكفلها لهم بطاقات التموين ، لأننا لم نزل ملتزمين بالحفاظ على أسعار المواد الأساسية ودعمها .

أصحاب الدخل المحدود ، هم الذين يجب أن ترعاهم الدولة ، أما أصحاب الدخول المرتفعة فينبغى أن يسهموا بنسبة تتكافأ مع هذه الدخول ، حتى يحدث التكافل الاجتماعى ، وحتى تستطيع الدولة أن تستمر فى تحمل أعبائها والتزاماتها إزاء أصحاب الدخول الضعيفة .

المستهلكون للتيار الكهربائى فوق ألف وات ، ينبغى أن يتحملوا زيادة محدودة فى أسعار التيار وقد تحملوها بالفعل .

أصحاب المهن الحرة من أطباء ومهندسين ومحامين وغيرهم ، ينبغى أن يتحملوا ضريبة محدودة سوف تتحدد قيمتها على ضوء عدد السنوات التى أمضوها عاملين فى مهنهم وسوف يتم إعفاء كل الذين تقصر مزاولتهم للمهنة عن ثلاث سنوات المشكلة التى تواجهنا بالفعل هذه المبالغة الشديدة من جانب التجار فى رفع أسعار السلع نتيجة زيادة محدودة فى أسعار المازوت أو الكهرباء أو غير ذلك من سلع ومواد وسيطة قد يكون لها دور محدود فى المنتج النهائى .

لقد عوضنا أصحاب المخابز عن ارتفاع أسعار المازوت ، ومع ذلك رفعوا أسعار الأرغفة الطباقى التى يبيعونها .

إن أكثر ما أخشاه أن ينتهز التجار الفرصة فيرفعوا الأسعار نتيجة لارتفاع رواتب الموظفين .

سوف تسألنى عن الرقابة . وأقول لك ، سوف نشدد الرقابة على الأسواق ، وسوف نتوسع فى أكشاك التوزيع والجمعيات التعاونية لكى تبيع للناس بسعر معقول ، كما أن الحكومة تدرس بعناية وصمت ، مشكلة الوسطاء التى تزيد من ارتفاع الأسعار ، ولكن ذلك لا يكفى ، لابد من أن يحافظ المستهلكون على حقوقهم . وفى يد المستهلكين سلاح أقوى من كل أسلحة الإدارة ، أن يمتنعوا عن الشراء و ألا يتبرع بعض القادرين ، على سبيل الزهو و « الفشخرة » ، بدفع أثمان تزيد كثيرا على قيمة السلع ، فقط لكى يتركز من حوله اهتمام البائع أو التاجر .

لقد كلفتنا زيادات الرواتب بنسبة ٢٠ فى المائة لموظفى الدولة وأصحاب المعاشات فقط ، ما يزيد على ٨٤٠ مليون جنيه ، مبلغ باهظ ولعلنا نتوقع بعض المتاعب مع صندوق النقد الدولى ، الذى يوصى بتقليل كمية النقود المطروحة للتداول ، ولكن لا بأس من ذلك ، إنها بلدنا ونحن أدرى بمشكلاتها .

● سيادة الرئيس : لقد عبرت مصر بقوة عن تضامنها مع دول الخليج فى قضية الحفاظ على أمنه ، عندما اعتبرتم أمن الخليج امتدادا لأمن مصر ، كيف يكون التطبيق العملى لهذا الموقف ؟

● ● الرئيس : نعم أمن الخليج جزء من أمن مصر ، لأسباب عربية وجغرافية واقتصادية وأمنية يمكن إدراكها ، وما يقلقنا ، الآن ، أن يتم تدويل الأزمة ، وأن يصبح الخليج مسرحا لصراع القوتين العظميين ، بما يضاعف من ظروف عدم استقراره ، لذلك عبرنا بقوة عن تضامننا مع دول الخليج ، أما كيف التطبيق العملي ، فمجاله مباحثاتنا مع أشقائنا هناك .

● سيادة الرئيس : هل فعلت حكومة مصر شيئاً من أجل المصريون الذين تم أسرهم فى إيران ، البعض يتحدث ياسيادة الرئيس عن ٢٠ ألف أسير مصري هناك ؟

● ● الرئيس : الرقم غير صحيح ، وهو دون ذلك بمراحل والمصريين الذين تم أسرهم على الجبهة العراقية ، كانوا يعملون متطوعين ، لا على خطوط القتال ولكن فى الخدمات خلف الخطوط ، ونسبة كبيرة منهم من السائقين ، لقد استطعنا عبر اتصال تم مع طهران من خلال طرف ثالث ، أن نعرف الأرقام ونحن ماضون فى إجراءات ربما لا يكون من المصلحة إعلانها من أجل ضمان سلامتهم .

● سيادة الرئيس : أخشى أن أكون قد اقتطعت من وقتكم الكثير ، لكن يبقى لدى سؤال أخير ، لماذا عزفت عن ترشيح نفسك رئيسا للقمة الأفريقية القادمة ، رغم حماس عواصم أفريقية عديدة ، لأن تكون مصر على رأس المنظمة ؟ .

● ● الرئيس : قيل لنا إن الرئيس كينث كاوندا عازم على ترشيح نفسه ، هنا .. لايسعنى إلا أن ترحب مصر برئاسة كاوندا للقمة الأفريقية القادمة ، فالرئيس كاوندا قطب من أقطاب أفريقيا العظام ، مناضل قديم ، بذل كل الجهد من أجل قضايا القارة .

والرئيس كاوندا صديق عظيم تعتز مصر بصداقته ، ويسعد مصر أن تقدم كل ما تستطيع من إسهام لكى يترأس كاوندا القمة الأفريقية ، فذلك شرف عظيم للقارة .

الآن يقولون : إن كاوندا لم يفكر وإنه لايعتزم ترشيح نفسه ، وإنه يزكى رئاسة مصر للقمة الأفريقية ، خصوصا أن دولا أفريقية أخرى عديدة تؤيد ذلك ، هنا لايسعنى إلا أن أنزل على رغبة الأشقاء من رؤساء أفريقيا الذين يقدرون لمصر مكانتها .. والحق ، أننا لانستطيع إلا أن نقابل بالتقدير والعرفان الوفاء الأفريقى لمصر .

لقد ساندنا الأفارقة فى وقت عزت فيه مساندة الأشقاء ، وقفوا إلى جوار مصر فى كل محفل دولى ، وقاوموا بشجاعة كل محاولات الكيد والعزلة ، من منا ينسى دور سيكوتورى ؟ من منا لايقدر عبده ضيوف ؟ لقد كانوا جميعا أصدقاء أوفياء لمصر ودورها التاريخى فى حركة التحرر الأفريقى .

● سيادة الرئيس : أشكر لك كل الوقت الذى منحته لى و«للمصور» .

المصور - ٢٦ / ٧ / ١٩٨٧ .

مبـــارك والصــحافة

مبارك والصحافة ..

لماذا الآن بالتحديد ؟

كان هذا هو سؤال رحلة القاهرة الى أسوان .

لقد سألت نفسى :

– لماذا أحاور الرئيس حسنى مبارك عن شئون وشجون صحافة مصر فى هذا الوقت بالذات ؟

قد يعود الأمر فى جزء منه الى أننى تحاورت مع الرئيس من قبل حول كل قضايا الداخل والخارج ، وفى مواجهة كل الأزمات التى واجهت عصرنا .

لم يكن هدفى من الحوار الزهو بهذا المشهد الديمقراطى الذى تعيشه مصر مبارك .

ولم يكن القصد أن أقول إنه ليس فى الإمكان أبدع مما كان ..

فالديمقراطية تتطلب دائماً المزيد من الديمقراطية ، خاصة فى وطن ظل فى انتظارها قرونا طويلة من الزمان .

كان الحوار محاولة جادة للوقوف أمام مشاكل الصحافة والصحفيين ، ولأننا لا نعيش فى جزيرة معزولة ، كان لابد من التطرق الى كل ما يلح على الذهن المصرى والعربى من هموم وقضايا عاجلة .

سأصل – بعد قليل – الى ما طرحته من أسئلة وما قدمه الرئيس من إجابات، وفى المسافة الى الحوار ، لابد من أن أقول : ما أكثر المتغيرات فى زماننا ، لكن يبقى الرجل كما هو لم يتغير ، اختلفت أسئلتى وتنوعت إجاباته ، ولكنها فى تنوعها تقول إنه يقف على أرض الصراحة والدقة فى التعبير والوضوح فى العبارة .

أمام بعض الأسئلة ، كان يتوقف قبل الإجابة ، لكى يتصل ببعض المسئولين، حيث يصدر التوجيهات التى تشكل فى حد ذاتها إجابة عن السؤال ، وكأنه يرد بالأفعال قبل أن يرد بالأقوال .

كلمة قالها مبارك فى سياق حديثه : قال أنا بشر لست إلها ، ونحن بالفعل أمام رئيس يؤسس فى مصر الآن عالم الرؤساء الذين لا يقدمون أى شىء على حرية الوطن ، وكرامة المواطنين ، فى دولة يقف وراءها تراث حضارى قديم وأصيل .

● سيادة الرئيس : لا يستطيع أحد أن يجادل فى أن الصحافة المصرية تعيش الآن واحدا من أزهى عصورها ، حرية وابداعا ، وبرغم مشكلات فرعية عديدة ، فالجميع يكتبون فى الصحف القومية وفى صحف المعارضة ، دون قيد الرقيب ودون خوف من الغد ، ومع ذلك فالجميع يسأل يا سيادة الرئيس عن ضمانات الاستمرار وعن ضمانات حقهم فى الاختلاف وفى التنوع ؟

● ● الرئيس : لا أظن أن أحدا يمكن أن يساوره الشك فى أننى مع حرية الصحافة ، لأننا لم نمنع قلما ولم نصادر على رأى ولم نضق بنقد ، حتى إن كان النقد قد تجاوز فى بعض الأحيان حدود الموضوعية والصدق ، ومنذ البداية ، كنت على يقين من أن كثيرا من التجاوزات يمكن أن تحدث ، لكننى كنت على يقين أيضا ، من أن هذه التجاوزات سوف تتضاءل ، عندما يطمئن الصحفيون والكتّاب الى أن حقهم فى حرية التعبير ليس أمرا طارئا وانما هو سند ثابت ورئيسى فى اختيارنا الديمقراطى .

لقد نقدتم فى الصحف القومية وفى صحف المعارضة كل المسئولين بلا استثناء ، ابتداء من رئيس الوزراء الى كل الوزراء ، وفى بعض الأحيان كنت أنا موضع النقد ، ،مع ذلك فإن شيئا من هذا لم يغضبنى . فى مرات كثيرة كنت أبحث وراء هذه القضايا العديدة ، التى كانت موضع انتقادكم لأكتشف نقصا فى المعلومات أو نقصا فى اكتمال الرؤية ، وفى أحيان أخرى كنت أكتشف بعضا من القصد والترصد المسبق ، ذلك لا ينفى أن بعضا من الانتقادات كان يستند الى رؤية صحيحة وحقائق واضحة ورغبة مخلصة فى تحقيق الصالح العام .

لم أغضب ولم أضق بأى من هذه الانتقادات ، لأن ذلك هو من طبيعة النظام الديمقراطى ، وعندما كان النقد يشتد على أى من المسئولين ، دون سند من الحقيقة ، أو استناد الى حقائق منقوصة وغير مكتملة ، كان هناك من يطلبون منى موقفا آخر من قضية حرية الصحافة ، بحجة أن النظام لابد أن يحمى نفسه ورجاله، وكان ردى الواضح والقاطع ، أن النظام بالنسبة لى ، ليس فقط حزب الأغلبية وليس فقط مؤسسات الحكم، النظام أوسع وأشمل من ذلك بكثير، النظام يعنى بالنسبة لى، أحزاب الأغلبية والأقلية ، المعارضين والمؤيدين ، مؤسسات الدولة ومؤسسات

المجتمع ، ومن ثم فلا حصانة لأحد خارج القانون إن كان هناك من يستشعر أن الصحافة قد ظلمته فإن عليه أن يلجأ إلى القضاء ، وقضاؤنا عادل وأمين ، وليس لأحد أن يتوقع منى إجراء استثنائيا يكون على حساب حرية الرأى وحرية التعبير .

وإذا كنتم تسألوننى اليوم عن الضمانات ، فإننى أقول بكل الوضوح : إن الضمان الوحيد إنما يكون فى دعم اختيارنا الديمقراطى واحترام الشرعية السياسية والقانونية ، لأننى أعتقد أن أعظم ضمانات حرية الصحافة ، أن نترك للكلمة حريتها دون قيد أو رقيب ، وأن نثق فى فطنة الشعب المصرى وقدرته على أن يميز بين صحيح الآراء ومغلوطها ، أن نترك للرأى العام الحكم الأخير ، وأن نحترم جميعا حكم القانون .

ومع ذلك فإننى أقول على ضوء مسيرتنا فى حرية الصحافة التى بدأت صاخبة ، ملتهبة : إن هناك عددا من ضوابط الضمير تفرض نفسها على كل صحفى وعلى كل صاحب قلم : أن تكون حرية الصحافة فى خدمة الصالح العام وأن تعلو على المصالح الشخصية وأن ترعى حرمات الناس وأن تنأى بنفسها عن التشهير بأحد دون سند أو دليل ، وألا تصبح معارك لثأر متبادل أو مجالا لتصفية حسابات قديمة .

لقد مررنا فى مسيرتنا مع حرية الصحافة بكل هذه التجارب ، لكننى فضلت أن أترك الرأى العام المصرى يحكم بنفسه على ما يجرى واثقا من فطنته وذكائه ، لكننى أعتقد أن الصورة الآن أكثر مدعاة للأمل والتفاؤل ، لقد هدأ الصخب ، والسمة الغالبة اليوم أن حرية التعبير تسير فى اتجاه المصلحة العامة .

لست إلهــــا

● سيادة الرئيس : هناك من يفهمون موقفكم من قضية حرية الصحافة على أنه نوع من الرغبة فى الموازنة بين ايجابيات الصورة وسلبياتها ، أى أن يجتهد الصحفيون فى رسم صورة متوازنة للأمور ؟

● ● الرئيس : أولا ، أنا لا أفرض على الصحفى أو الكاتب - خارج إطار القانون - قيدا غير ضميره الوطنى والمهنى وإحساسه بالمصلحة العامة ، خصوصا فيما يتعلق بقضايا الوطن الكبرى ، كما أننى لا أطلب منكم أن تخترعوا

من الفراغ صورة غير موجودة ، على العكس ، أريد منكم أن تكشفوا عن بؤر الفساد ومواطن الخطأ ، أن تفضحوا عوامل القصور وعناصر الاستغلال ، لا قيد في ذلك كله إلا قيد الضمير ، أريد منكم أن تنتقدوا ما ترونه يستحق النقد ، في إطار موضوعي يبحث عن الأسباب الأصيلة لكل مشكلة ، أريد منكم أن تساعدوا على تنوير الرأي العام المصري وأن تثقوا في فطنته وذكائه ، أريد منكم أن ترتقوا بالحوار الوطني بعيدا عن التجريح والسباب .

ولعلني أقول لك بكل الوضوح والصراحة : إن الحكام ليسوا آلهة فوق الخطأ وفوق الانتقاد ، كلنا بشر ، يصيب ويخطيء ، الرئيس عبد الناصر أخطأ وأصاب ، الرئيس السادات أخطأ وأصاب ، وأنا سوف أخطيء وسوف أصيب . ولعل تجربة مصر الطويلة هي التي علمتني أن حرية الصحافة يمكن أن تكون صمام أمن للمجتمع ، ويمكن أن تكون حارسا يمنع من التمادي في الخطأ .. المهم في ذلك كله ، أن يكون رائدنا جميعا هو المصلحة الوطنية .

وإذا كنت قد انتقدت في فترة سابقة ، الصحافة الحزبية والصحافة القومية، لأنها شغلت نفسها طويلاً بمعارك الثأر وتصفية الحسابات القديمة ، فإنني أقول اليوم إن الصورة الآن أكثر إشراقا وإن قدرا متزايدا من الموضوعية يظهر الآن في معالجات صحفنا المختلفة لكثير من قضايا مصر ومشاكلها ، أنا هنا لا أفرق بين صحفي في مؤسسة قومية وصحفي في مؤسسة حزبية ، فالجميع مصريون ، بل لعلي أتابع بكثير من الإعجاب عددا من صحفيي المعارضة المتازين ، تكشف كتاباتهم عن انتماء وطني أصيل وضمير يقظ ، ومنطق موضوعي في النقد أو المعالجة .

المعارضون والمعلومات

● سيادة الرئيس : هذا ما نلمسه بالفعل في اجتماعاتنا ، عندما تخص بعضا من صحفيي المعارضة باهتمام شخصي يتبدى في الحوار أو المداعبة ومع ذلك فإن هناك قضية مهمة تتعلق بحق هؤلاء الزملاء في المعلومات ، إن بعض المسئولين يا سيادة الرئيس لا يزالون يغلقون أبواب مكاتبهم ووزاراتهم في وجه مندوبي صحف المعارضة ، وكأن حق المعلومات وقف على الصحف القومية .

●● الرئيس : أعتقد أن تلك نظرة قاصرة للأمور ، أنا هنا في مكتبي ، أطلب إلى المسئول عن مكتب المعلومات أن يرد فورا على كل استفسار وسؤال لأي

من مندوبى صحف المعارضة ، وأن يضعهم فى الصورة وأن يشرح لهم الحقائق ، إلا أن يكون الأمر متعلقا بأسرار لا ينبغى إعلانها لصالح الوطن ، فى هذه الحالة نقول لهم بكل الوضوح : إن كشف هذه الأسرار الآن قد يضر بالمصلحة القومية .

وإذا كان هناك من يغلقون أبوابهم فى وجه مندوبى صحف المعارضة ، فذلك أمر خاطىء سوف أبحثه الآن ، لأن حرمان صحفى من المعلومات بدعوى أنه صحفى معارض قد يؤدى به الى أن يقع ضحية من يريدون أن يدسوا له معلومات غير صحيحة ، وقد يقوده هذا الموقف الى نوع من العناد والضيق يدفعه الى اختلاق معلومات غير دقيقة ، وفى كلا الحالين تكون النتيجة على حساب الحقيقة .

ملحـــــوظة :

طلب الرئيس ايصاله بالسيد صفوت الشريف وزير الاعلام تليفونيا فى القاهرة ، ليسأله عن واقعة حرمان صحفيى المعارضة من التردد على بعض الوزارات كما طلب الرئيس استدعاء الدكتور مصطفى الفقى مدير مكتب الرئيس للمعلومات ليسأله عما اذا كان مستمرا فى الرد على أسئلة واستفسارات صحف المعارضة .

فى رده على الرئيس قال الدكتور مصطفى الفقى إن مكتب المعلومات يرد على كل استفسار وسؤال لصحف المعارضة ، وانه قبل ساعة واحدة ، تلقى المكتب سؤالا من الزميل جمال شوقى محرر الوفد ، يسأل عما اذا كان قد تم ترتيب اجتماع ثلاثى فى طوكيو بين الرئيس مبارك والرئيس الأمريكى چورچ بوش ورئيس الوزراء الاسرائيلى شامير ، وقال الدكتور الفقى ، انه عاود الاتصال ثلاث مرات بالزميل جمال شوقى فى صحيفته ليرد على سؤاله ، لكنه لم يجده ، الأمر الذى دعاه الى أن يطلب من مدير تحرير الجريدة الاستاذ جمال بدوى البحث عن الزميل المحرر لكى يطلبه على الخط المباشر فى استراحة الرئيس فى أسوان .

وعندما وصلت مكالمة السيد صفوت الشريف وزير الاعلام ، سأله الرئيس عما إذا كانت هناك وزارات تغلق الأبواب فى وجه مندوبى صحف المعارضة ، ورد وزير الاعلام قائلا : إنه فى حدود معلوماته فان جميع الوزارات تفتح أبوابها لمندوبى صحف المعارضة ، ومع ذلك فإنه سوف يعاود الاتصال بكل الوزراء لينقل اليهم توجيهات الرئيس بضرورة أن تفتح الوزارات أبوابها لمندوبى صحف المعارضة ، حتى تكون المعلومات متاحة للجميع .

● سيادة الرئيس : تشكو بعض من صحف المعارضة من أن الأمن يطارد مندوبيها بسوء المعاملة ، أثناء قيامهم بمهامهم الصحفية فى عديد من المواقع ، كان آخرها ما حدث لمندوب فى صحيفة الوفد كان يغطى الأحداث الأخيرة لنقابة المحامين .

● ● الرئيس : ابتداء فإننى لا أوافق على أى إجراء ادارى أو أمنى ينال من أمن الصحفى أو كرامته ، بسبب أدائه لمهمته ، واذا كانت هناك وقائع محددة ، فلماذا لا تتم مناقشتها مع وزير الداخلية ، لأنه فى حالات أخرى سابقة اتضح أن الذين تم القبض عليهم لم يكونوا أعضاء فى نقابة الصحفيين ، ومع ذلك فإن هذا الموضوع يستحق مناقشة صريحة مع وزير الداخلية .

ملحوظة :

حكى لى الرئيس عن علاقاته بمندوبى الصحف الذين يغطون النشاط اليومى لرئاسة الجمهورية : حسن عاشور ، وهداية عبد النبى ، وعواطف الكيلانى ، وهشام الريس ، وسناء السعيد، وزياد السحار ، وصفوت أبو طالب ، وعن التعليمات المشددة لرجال الأمن والحرس بأن يكفلوا لكل الزملاء أداء مهمتهم فى إطار من الاحترام والتعاون .

الصحف الجديدة

● سيادة الرئيس : الأمر المؤكد أننا ندخل مرحلة جديدة ، تستكمل فيها مصر كل عناصر ديمقراطيتها ، ألا ترى يا سيادة الرئيس ، أن الظروف مواتية لكى نعيد النظر فى عديد من الضوابط المتعلقة بحق إصدار الصحف ، حتى يكون لكل تيار منبره وحتى نخلق مزيدا من فرص العمل أمام أجيال صحفية جديدة ؟

● ● الرئيس : لست أمانع فى إصدار صحف جديدة ، لكننى مازلت أحذر – وليس لى فى ذلك أى مصلحة شخصية – من أن تتركوا الحبل على الغارب لنجد أنفسنا فى خضم صحف ودكاكين صحفية ، لا نعرف من أين جاءت مصادر تمويلها ، عليكم أن تأخذوا الدرس الصحيح مما حدث فى بلد عربى شقيق ، ترك الحبل على الغارب فإذا صحافته الوطنية تتحول الى أدوات لقوى خارجية مزقت وحدة الوطن وعمقت انقسامه وأدخلته أتون الحرب الأهلية .

فالصحافة أداة تنوير وتثقيف وتصحيح عندما تكون صحافة وطنية تلتزم بأهداف الوطن ومصلحته ، لكنها قد تصبح سلاحاً خطيراً ، إن خرجت على دائرة الالتزام الوطنى .

ماذا يمكن للوطن أن يكسب ، من صحافة لا تلتزم بمصالحه العليا ؟! وأظن أنكم تعرفون جميعا ، كصحفيين ، حجم الأخطار المحدقة بمصر ، وحجم القوى التى تريد أن تطول مصر الداخل ، لتعبث باستقرارها .

وأنا لا أصادر حق المجتمع فى إصدار صحف جديدة ، ولكننى أحذر من أن نترك الحبل على الغارب .

● سيادة الرئيس : إن كنت ترى أن صورة الصحافة المصرية الآن - حزبية كانت أم قومية - أكثر إشراقاً من أمسها القريب ، فما الذى تنشده من صحافتنا - القومية والحزبية - حتى تستكمل فعاليتها فى تعزيز مناخ الديمقراطية ؟

● ● الرئيس : لا شىء على وجه الإطلاق ، إلا أن يرتفع حواركم كصحفيين وكتّاب ينتمون الى تيارات مختلفة الى مستوى يليق بدوركم المهم فى المجتمع ، بذلك تساعدون على تربية أجيال جديدة تعرف أن الممارسة الديمقراطية ليست مجرد الصراخ العالى وليست شجاعة السباب ، وليست عنف التجريح والتنابذ ، ولعلنى لا أكتمكم جميعا الصراحة ، ففى أحيان كثيرة يصيبنى القلق العميق ، من هبوط الحوار الى حد جارح .

عليكم أن تعرفوا أن المصريين لايزالون على احترامهم للكلمة المكتوبة ، غير أننى أخشى أن تتبدل وجهة نظرهم إن لم يرتفع حواركم الى حدود دوركم المهم فى المجتمع .

إن كان لى أن أقول ملاحظة أخرى ، فإننى أطلب الى كل الصحفيين والكتاب ، أيا كانت انتماءاتهم السياسية ، أن يضعوا عيونهم على مصالح الأغلبية العظمى من شعبنا ، أن يدركوا مطالب الاستقرار الاجتماعى ، أن يكونوا فى موقف عادل من مصالح كل الفئات ، القادرين وغير القادرين .

هناك من يطلبون إلغاء الضريبة على كسب العمل ، هناك من يريدون إلغاء بعض من صور الضرائب الأخرى التى يدفعها القادرون ، هذا التوجه غير الصحيح ينبغى أن ندرك جميعا مخاطره على استقرار مسيرة السلام الاجتماعى ، بل وعلى مصالح القادرين أنفسهم .

هذه الضرائب التى يطلبون إلغاءها إلى أين تذهب ؟ إنها تشكل واحداً من المصادر المهمة التى يتم بها تمويل مشروعات عديدة ، تخدم مصالح المجموع المصرى ، تخدم الفقير وتخدم الغنى ، خصوصاً فى المرافق، إنها تُشكل أيضاً واحداً من المصادر المهمة التى يتم بها تمويل مشروعات الخدمات ، المستشفيات والمدارس وغيرها من الخدمات التى تحتاج إليها الأغلبية العظمى من شعبنا .

ماذا يحدث إن لم يتوافر للدولة قدر كاف من مصادر تمويل تكفى هذه الخدمات؟

سوف تعجز الدولة عن الوفاء بالتزاماتها إزاء الفئات الأقل قدرة وسوف يختل توازن المجتمع ويعشش الحقد فى القلوب ونجد أنفسنا فى مجتمع تحللت روابطه الأصيلة فى التكافل الاجتماعى .

شباب الصحفيين

● سيادة الرئيس ، إننا نعيش كصحفيين بعضا من جوانب هذه المشكلة خصوصا مع شبابنا الذى يعانى أزمة الدخل المحدود وأزمة افتقاد مسكن ملائم فى مهنة تقتضى الحد الأدنى من الحفاظ على المظهر .

● ● الرئيس : أنا مع رعاية مصالح شباب الصحفيين خصوصا فى حقوقهم الاقتصادية .

● سيادة الرئيس : لم نسمع منك تعليقا واحدا على ما جرى فى نقابة المحامين ؟

● ● الرئيس : ماذا كان يمكن أن أقول ، إن كان الأمر قد وصل بين المحامين الذين هم سند الشرعية والقانون الى حد إطلاق النار فى نقابتهم ، لأن فريقا حزبيا يريد أن يزيح فريقا آخر من نقابته .

تعاركوا بالأيدى والمدى والكراسى ، ليقدموا لمصر صورة حزينة ومؤسفة ، تفتقد الإيمان الصحيح بالشرعية والقانون والمسلك الديمقراطى الصحيح .

لقد كنت أتابع ما يجرى فى نقابة المحامين بحزن فظيع وأسف بالغ ، لكننى لم أكن أملك سوى الصمت ، ماذا كان يمكن أن أقول ، وجزء من فخرى الدائم ، أننا دولة تحترم الشرعية وسيادة القانون ، إن كان المحامون قد قدموا لنا هذه الصورة البائسة؟

لقد رفضنا نداء الفريقين باقتحام مبنى النقابة ، إلا أن يصدر النائب العام قراره بذلك وعندما أرسل النائب العام ستة من وكلائه للتحقيق فى حادث إطلاق الرصاص داخل النقابة ، أجابهم المحامون داخل النقابة بالشغب والتجريح ، ولم يجد النائب العام بدا من أن يصدر قراره باقتحام النقابة وإخلائها ، وكان وكلاء النائب العام الستة هم الذين نفذوا قراره بمعونة قوة محدودة من رجال الأمن .

● سيادة الرئيس : الصحفيون عاتبون لأنهم يحسون أنهم الفئة الوحيدة بين المهنيين التى لا تلقى تقديرا كافيا من الدولة يعترف بدورهم ، هم محرومون من عيد يتذكرون فيه شيوخهم وروادهم محرومون من جائزة مُعترف بها كما هو حال العلماء والأدباء والشعراء والباحثين ، للجميع جائزتان من الدولة ، التشجيعية للشبان والتقديرية لكبار الرواد ، أما الصحفيون فلا جائزة !

● ● الرئيس : ولماذا تأخر مطلبكم الى اليوم ؟!

● أذكر يا سيادة الرئيس ، أننا ناقشنا الموضوع ، فى المجلس الأعلى للصحافة مرة سابقة قبل شهور .

● ● الرئيس : سوف أطلب الى الدكتور على لطفى رئيس المجلس الأعلى للصحافة إعداد مشروع قرار جمهورى بمنح الصحفيين ، ابتداء من هذا العام ، جائزة الدولة التشجيعية والجائزة التقديرية ، فهذا حقكم بالفعل ، فى مهنة يعرف الجميع أنها مهنة المتاعب .

● سيادة الرئيس : أود - لو أذنت - أن أنقل الحديث من دائرة الصحافة الى عدد من القضايا الأخرى .

ماذا حدث يا سيادة الرئيس بشأن طابا ، خصوصا بعد تصريحاتكم الأخيرة التى أعلنتم فيها رفضا حاسما لموقف اسرائيل فى الربط بين قضية الانسحاب من منطقة طابا تنفيذا لحكم المحكمة ومشكلة تعويضات الفندق والقرية السياحية ؟

● ● الرئيس : أعتقد أن كل الأطراف قد راجعت مواقفها ، وآمل أن ننتهى من مشكلة طابا قبل منتصف مارس القادم .

لقد كان غريبا ، أن يُعلق الاسرائيليون الانسحاب على دفع تعويض مُبالغ فى قيمته عن منشآت الفندق والقرية السياحية ، وقد رفضنا هذا المنطق بوضوح قاطع ، والحق أن كثيرا من المعلقين فى الصحف الإسرائيلية قد أخذوا جانب مصر فى هذه القضية ، مؤكدين أن موقف المفاوض الإسرائيلى سوف يلقى ظلالا من شكوك حول نوايا السلام ، وأن النتيجة الوحيدة المتوقعة لهذا الموقف أن يستشعر المصريون أنهم فى مواجهة ابتزاز لا مبرر له .

لماذا ندفع ٧٠ مليون دولار ، تعويضاً عن منشآت ربما لا تصل قيمتها الى أكثر من ٢٠ أو ٢٥ مليونا ، ولماذا الربط بين قضية الانسحاب فى الموعد الذى حددته هيئة التحكيم وهذه المماطلة فى بحث قضية التعويضات .

إن كان الإسرائيليون يفرضون شروطا مسبقة لانسحابهم فإننا نرفض هذه الشروط .

إن كانوا يتصورون أنهم بموقفهم هذا ، يضغطون لتحقيق أهداف أخرى ، فنحن لن نقبل أى ضغط .

● سيادة الرئيس : ما الذى يريدون تحقيقه من محاولات الضغط التى يمارسونها ؟

● ● الرئيس : لعلهم يتصورون أنهم بهذا الضغط سوف يكرهوننا على أن ندفع هذا المبلغ الضخم ، حتى نتعجل انسحابهم دون مشكلات ، ولعلهم يتصورون أنهم يستطيعون بهذا الأسلوب المرفوض ، إكراهنا على بعض التنازلات حول شروط دخول السائحين الإسرائيليين الى منطقة طابا ، على كل لقد طلبت الى وفد التفاوض المصرى أن يلتزم ثلاثة مواقف محددة :

١ - أن سيادة مصر على طابا قضية غير قابلة للنقاش .

٢ - أن دخول الإسرائيليين الى طابا بعد انسحاب قواتهم لن يتم بغير جوازات سفر ، شأنهم فى ذلك شأن أى سائح قادم من أى دولة أخرى .

٣ - أننا على استعداد لأن ندفع تعويضا معقولا للفندق والقرية السياحية ، تعويضا يخلو من « الاستكراد » .

والواضح ، الآن ، أن المفاوضات تمضى قدما وفى مناخ مختلف .

● سيادة الرئيس : ماذا تتوقع من الرئيس الأمريكى چورچ بوش ، خصوصا أن علاقة قديمة تربطكما معا ؟

● ● الرئيس : أنا لا أتوقع المعجزات من الرئيس الأمريكى الجديد ، ولا أتوقع انحيازا للموقف العربى ، غاية ما أتمناه أن تنشط الإدارة الأمريكية الجديدة فى استثمار الظروف المتاحة لدفع عجلة السلام نحو أهدافها الصحيحة ، وأن تلعب دور الشريك الكامل ، لا أن ينتكص دورها الى حدود دور ساعى البريد .

وربما يساعدنا على هذا الأمل أن الرئيس الأمريكى الجديد رجل منطقى ، يفهم كل جوانب المشكلة ، ويعرف من خلال خبراته العديدة كل التفاصيل ، لقد أسعدنى كثيرا أنه أجرى اتصاله التليفونى الأول معى بعد تنصيبه رئيسا فى نفس اليوم الذى دخل فيه أول مرة مكتبه فى البيت الأبيض، وفى هذه المكالمة وعد الرئيس بوش ببذل جهد بنّاء ومشترك من أجل تحقيق سلام الشرق الأوسط واستقراره .

إننى أعتقد أن الوقت قد حان لإحلال سلام كامل وعادل فى الشرق الأوسط يعترف بحق الفلسطينيين فى تقرير المصير ، خصوصا أن الفلسطينيين قدموا كل ما يستطيعون ، قدموا اعترافهم الواضح بالقرار ٢٤٢، وإقرارهم بشرعية الوجود الإسرائيلى فى حدود إسرائيل قبل حرب ١٩٦٧ ، وقدموا التزامهم الأكيد بنبذ أساليب الإرهاب ، احتراما للشرعية الدولية وقبولهم لتعايش آمن مع إسرائيل ، وفى دولة فلسطينية يمكن أن ترتبط كونفدراليا مع الأردن .

ولعل الإسرائيليين يدركون ، أخيرا ، أن بقاء الأوضاع على ما هى عليه ضرب من المستحيل بعد أن أكدت الانتفاضة الفلسطينية المستمرة ، الرفض الفلسطينى الشامل لاستمرار الاحتلال الإسرائيلى .

● سيادة الرئيس : هل نستطيع أن نقول الآن إن مصر قد أصبحت بالفعل – لا بالشعار – دولة مؤسسات ، يصدر فيها القرار عن حوار حقيقى بين مؤسسات الحكم ومؤسسات الدولة والمجتمع ؟

نعرف ، يا سيادة الرئيس أنك تدع للجميع مسئولية العمل الوطنى كل فى دائرته ، لا تفرض أمرا إلا أن يكون أمامك كل البدائل ، ومع ذلك يظل السؤال قائما حول المؤسسات ومدى فاعلية دورها .

● ● الرئيس : دعنا نعاود النظر فى دور هذه المؤسسات واحدة وراء الأخرى .

لقد تحدثنا طويلا عن الصحافة ، وهى واحدة من مؤسسات المجتمع ، ولا أظن أن أحدا يمكن أن يجادل فى أن الصحافة المصرية تتمتع الآن بحريتها كاملة ، حزبية كانت أو قومية ، وبرغم الملاحظات المحدودة التى أبديتها سابقا فإننى أحس أن الصورة الآن أكثر إشراقا ، وأن قدرا كبيرا من الموضوعية يسود صحافتنا الآن.

إن تحدثت بعد ذلك عن مؤسساتنا التشريعية ، فإننى أقول بكل الصدق إن مجلس الشعب يقوم بدوره فى التشريع ، من خلال حوار بنّاء يجرى بين الأغلبية والأقلية ، وليس لى من ملاحظة على عمل مجلس الشعب ، سوى رغبتى فى أن يدرس عضو مجلس الشعب الموضوع الذى يريد أن يتحدث فيه دراسة دقيقة لكى يستخلص الرأى الصحيح ، إننى أرى بين أعضاء مجلس الشعب من يدققون النظر فى الوقائع والحقائق ، ويدرسون كل جوانب المشكلات ، ويتقصون – بموضوعية – الأسباب

والمعوقات ، وينظرون بعدالة الى مصالح الفئات الأوسع من شعبنا حتى يتعمق الاستقرار على أسس قوية ترسى دعائم السلام الاجتماعى .

سوف أضرب مثالا من جلسة أخيرة لمجلس الشعب كان موضوع نقاشها «سياسات الحكومة الصحية» وقف أحد الأعضاء ليقول : إن نسبة الإصابة بالسرطان قد وصلت فى مصر الى ١٨ فى المائة .

من أين جاء بهذا الرقم إن كانت الأرقام الصحيحة تقول إن الأمر لم يتجاوز نصفا فى المائة .

سوف أضرب مثالا آخر من موقف عضو برلمانى يطلب فى إحدى الجلسات إلغاء ضريبة كسب العمل ، لقد تجاوبنا مع الحوار المهم الذى دار فى مجلس الشورى حول ضريبة التركات والأيلولة ، لأن التعقيدات الكثيرة فى إجراءات تحصيل هذه الضريبة فضلا عن المغالاة فى التقدير ، كل ذلك أضر بمصالح فئات كثيرة من المجتمع ، خصوصا الفئات الأقل قدرة ، لذلك وافقنا على إعادة النظر فى القانون ، اما ان تكون النتيجة ضغوطا متزايدة من إجل إلغاء ضريبة كسب العمل أو غيرها من الضرائب التى تشكل مصدرا مهما من مصادر تمويل الخزانة يمكن الدولة من أداء وظيفتها الاجتماعية تجاه الفئات الأوسع من شعبنا فهذا مالا نرضاه .

إذا تحدثنا بعد ذلك ، عن الحكومة فإننى أكرر هنا ارتياحى الكامل لوزارة الدكتور عاطف صدقى ، لقد أنجزت هذه الوزارة أكثر القرارات حسما فى مسيرة الإصلاح الاقتصادى ، قرارات توحيد سعر الصرف ، وإذا كان البعض ينتقد وزارة الدكتور عاطف صدقى ، لأنها تأخذ وقتا كافيا فى دراسة أى موضوع قبل أن تعلن قراراتها ، فإننى أحبذ هذا الأسلوب ، فالقرارات الدرامية الصاخبة والسريعة قد ترضى البعض لكننا بعد وقت سوف نكتشف أنها لاتنهض على دراسة سليمة .

● سيادة الرئيس ، الكثيرون يتحدثون عن خلافات عميقة بين الفريق الوزارى تكاد تهدد وتشل فاعلية العمل الوزارى ؟

● ● الرئيس : هذا غير صحيح بالمرة ، ليست هناك تناقضات بهذه الصورة التى تتحدث عنها داخل أعضاء الفريق الوزارى، هناك خلافات فى

الرأى واجتهادات متباينة فى إطار رؤية يتفق الجميع على خطوطها العريضة ، ولا ضرر ولا ضرار ، لأن هذه الخلافات مطلوبة حتى نتعرف على القرار الصحيح من خلال الاجتهادات المتنوعة ، ولا اظن أن أيا من الخلافات التى تتحدثون عنها قد وصل الى هذا الحد الذى تتصوره .

● يبقى ، ياسيادة الرئيس ، أن نتحدث عن دور الرئيس إزاء ميراث صعب تراكمت فيه المشكلات ؟

● ● الرئيس – ضاحكا : انتم جميعا تتحدثون عن القيد الذى قد يفرضه قانون الطوارىء على حرية بعض من الأشخاص هم فى النهاية يخاصمون الشرعية والقانون ويهددون مصالح الوطن وأمنه لكنكم قد لاتعرفون أنه إذا كان هذا القانون يسرى على أحد ، فهو يسرى على رئيس الجمهورية .

إننى اعيش حالة طوارىء مستمرة أفتقد حياتى العادية ، أفتقد رؤية الأصدقاء ، أفتقد أن أمشى فى الشارع بين الناس فردا عاديا من جموع المصريين، حتى رحلاتى السريعة الى الخارج تجرى على ذات النمط ، من الفندق الى المباحثات الى الطائرة ، وفى أحيان كثيرة لا أعرف حتى اسم الفندق الذى ننزل فيه . فى النهار وفى الليل ، رأسى يزدحم بالمشكلات ، الدعم والقروض ، الكهرباء والرواتب ، الموازنة والعجز ، طابا وإسرائيل ، الأصدقاء والأعداء ، شريط لا ينتهى من مشكلات أخرى تتباين فيها بدائل الحلول ، لكننى أحمد الله على أن سفينتنا تمضى آمنة رغم العواصف والأنواء ، لأن الشعب يعرف كل الحقائق ، ولأنه يدرك صعوبة الميراث ، ولأنه لا مطمح لى من الحكم إلا أن أقيم أساسا صحيحا لديمقراطية مكتملة ومؤسسات فاعلة.

وهذا هو الإنجاز الصحيح الذى أحس أنه مسئولية مرحلة دقيقة ومهمة من مراحل الحكم الوطنى فى مصر .

● اشكر لسيادة الرئيس سعة الصدر وفسحة الوقت اللتين أتحتموهما «للمصور» .

المصور - ١٩٨٩/٢/١٧ .

لماذا التغييرات العسكرية الأخيرة ؟!

كان طبيعيا أن أسأل الرئيس مبارك وقد أتاح لى فرصة أن ألقاه - أمس الثلاثاء - قبل ثلاث ساعات من طبع « المصور » ، كان طبيعيا أن يكون السؤال الأول : لماذا يا سيادة الرئيس هذه التغييرات العسكرية الأخيرة ، وما مغزاها ، وما الصحيح من سيل التكهنات التى تدفقت معها ؟

.. لقيته - مثلما لقيته سابقا - فى طرقة حديقة بيته الصغيرة ، كان قد أنهى مكالمة مع الرئيس الفرنسى ميتران حول مبادرة فرنسية تسعى الى وقف القتال المحموم فى لبنان .

كان ودودا كعادته ، لكنه كان أكثر انشراحا .

امتد حديثنا حول المشكلة الاقتصادية وأزمة الديون والاختيارات المتاحة أمام مصر فى ضائقتها الاقتصادية الصعبة .

كان صارماً فى قراره وهو يرد على سؤال حول مطالب صندوق النقد ، عندما قال : ليس بالضرورة أن يكون كل ما يقوله صندوق النقد فى صالح مصر ونحن فى النهاية أصحاب القرار .

كان على موقفه المنحاز من مصالح أغلبية المجموع المصرى ، وهو يؤكد إصراره على ضرورة أن يلتزم برنامج الإصلاح الاقتصادى مصالح الفئات الأوسع من شعبنا حتى لا تكون الضحية .

قال مفاجأة لم أتوقعها ، عندما أكد لى أنه لم يفاتح الملك فهد خلال زيارته الأخيرة لمصر فى أى قروض أو أى معونات مالية لمصر .

واستشعرت داخلى إحساساً عميقا بمصرية أصلية تعرف حق الضيف وتعرف أيضاً كيف تكون كريمة على نفسها .

أعلن أن الملك فهد قد دعاه لكى يزور السعودية فى وقت قريب وسوف يزورها بعد رمضان .. وهناك يمكن أن يتواصل الحوار .

لا أريد أن أبتسر الحديث المهم فى نتف من الأخبار العاجلة والسريعة ، ولكننى أود أن أضع خطوطاً كثيرة تحت تصريحه المهم عندما قال : يصعب علىَّ أن أتصور إمكان التحرك قدما تجاه تسوية عادلة فى الشرق الأوسط فى ظل وجود مستر شامير ، لأنه مازال يراوغ ، ومازال يسوّف ومازال يحاول إضاعة الوقت .

● سيادة الرئيس . عندما تتاح لى فرصة أن أراك اليوم ، فلابد أن يكون سؤالى الأول لماذا كانت التغييرات العسكرية الأخيرة ؟ إننى أسأل يا سيادة الرئيس ، وهناك من يتصورون – على غير علم – أن ثمة علاقة بين هذه التغييرات ورحلتكم الأخيرة للولايات المتحدة ! هناك من يقولون إن لهذه التغييرات علاقة بالأزمة التى اصطنعتها بعض من دوائر الإعلام الأمريكى حول مصنع المبيدات الحشرية فى أبى زعبل ، الذى تحول بقدرة قادر الى مصنع لغازات الحرب الكيماوية ! هناك من يقولون إن لهذه التغييرات علاقة بالقضية القديمة التى أثيرت حول حصول مصر على بعض من ألواح معدن خاص يتم استخدامه فى صناعة الصواريخ المصرية ! وهناك على الجانب الآخر من يتحدثون عن خلاف حول خفض موازنة القوات المسلحة ؟

● ● الرئيس مقاطعا : لقد قرأت بعضا من هذه التفسيرات فى تقرير وكالات الأنباء الأجنبية ، وجميعها يندرج تحت إطار التكهنات غير الصحيحة .. ما علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بتغيير وزير الدفاع المصرى ؟ لقد مضى منذ زمن بعيد ، ذلك الوقت الذى يمكن أن تسمح فيه مصر لأى قوة خارجية ، صديقة أو غير صديقة ، بأن تتدخل فى أعمال هى من صميم السيادة المصرية .

ليس للموضوع علاقة برحلتى إلى الولايات المتحدة ، وليس له علاقة بأى من القضايا التى تحدثت عنها ، سواء مصنع أبى زعبل أو القضية الأخرى التى أسموها هناك « قضية تهريب المواد الاستراتيجية » كما أنه ليس للموضوع علاقة بموازنة القوات المسلحة ، لأننا حتى الآن لم نبدأ ، بعد ، مناقشة الموازنة الجديدة لأى من قطاعات الدولة ومؤسساتها .

الموضوع يتعلق فى جوهره بأننى استشعرت حاجتنا إلى إحداث هذا التغيير، لكى يكون هناك فكر جديد ودماء جديدة فى واحدة من أهم مؤسساتنا، القوات المسلحة ، لقد أمضى أبو غزالة فى هذا الموقع ٨ سنوات ، قدم خلالها الكثير، وأظن أن من الحكمة بعد هذه المدة ، أن نبحث عن قدرة جديدة تستطيع أن تقدم عطاء جديدا ، حتى يتصل ويتجدد العطاء فى إطار الأهداف الاستراتيجية الثابتة لقواتنا المسلحة .

ثم إننى أيضا استشعر بالفعل حاجتى إلى من يعاوننى على أعباء منصب رئيس الجمهورية ، وأبو غزالة يملك كثيراً من القدرات التى يستطيع بها أن يخفف عنى بعضا من هذه الأعباء ، خصوصا فيما يتعلق بنوع محدد من الرسائل إلى الملوك والرؤساء تستوجب شرح أبعاد الموقف أو تتطلب المزيد من إيضاح أبعاد الصورة وخلفياتها .

لقد اخترته مساعدا لى ، لأننى أعرف قدراته ، وسوف يكون له مكتب يجرى تجهيزه الآن فى مقر الرئاسة ، وسوف توكل إليه مهام محددة يقوم على دراستها فى إطار لجنة تضم عدداً من الوزراء أو عددا من المستشارين وفقا لطبيعة هذه المهام .

● سيادة الرئيس لماذا اخترت الفريق أول يوسف صبرى أبو طالب لمنصب وزير الدفاع، وكان قد ترك الخدمة العسكرية قبل سنوات متقلدا عدداً من المناصب المدنية كان آخرها محافظ القاهرة ؟ .

● ● الرئيس : لقد استدعيت المحافظ يوسف صبرى أبو طالب إلى الخدمة العسكرية لكى يتولى منصب وزير الدفاع وقائد الجيش برتبة فريق أول ، لأسباب عديدة :

أولها : أنه واحد من أقدم كوادر الجيش الذى لم يزل يحظى باحترام بالغ فى القوات المسلحة ، وتلك قضية مهمة فى مؤسسة تقوم على تدرج القيادات فى إطار علاقات تنهض على مركزية القرار واحترام تسلسل القيادات .

ثانيا : أنه واحد من أكفأ الكوادر العسكرية ، تخطيطاً وتنفيذا ، ودوره معروف للجميع فى تحديث المدفعية المصرية ورفع كفاءتها ، ودقة تخطيط مهامها ، قبل وخلال حرب أكتوبر .

ثالثا : أنه يتمتع بعقلية منظمة قادرة على الإدراك الشامل لكل عناصر الموقف ، وتحليلها تحليلاً علمياً سليماً ، ومعالجة هذه العناصر فى إطار فهم متكامل لكل أبعاد الموقف وهذه الخبرة التى حصلها من خلال عمله الطويل فى القوات المسلحة قد مكنته من أن يحقق نجاحا ملموسا فى منصبه كمحافظ رغم ظروف القاهرة الصعبة .

رابعا : إننى أعرف عن يقين ، إيمانه بالانضباط ورفضه لكل صور التسيب وعزوفه الشديد عن مظاهر الشللية ، وتلك جميعا مؤهلات سلوك لا بد من توافرها فى

أية قيادة عسكرية .

● سيادة الرئيس : منذ متى جرى التفكير فى هذا الأمر ؟

● **● الرئيس : تتكلم وكأنما هناك قضية ، الأمر بدأ يوم الأربعاء وانتهى يوم الأربعاء ، ويوم السبت أدى أبو غزالة اليمين مساعدا لرئيس الجمهورية وأدى يوسف صبرى أبو طالب اليمين وزيرا للدفاع .**

● سيادة الرئيس : لقد تم التغيير وشمل فى طياته تكريما للمشير أبو غزالة على ماقدمه خلال السنوات الثمانى التى أمضاها فى هذا المنصب ، وهذا يعنى ، أن التغيير لا يعنى بالضرورة افتقاد الثقة فى الأشخاص ، بل لعله يعنى الآن ومثلما قلتم ، البحث عن قدرة جديدة تستطيع أن تقدم عطاء جديدا ، حتى يتصل العطاء ويتجدد .. من هذا المنطلق ، ألا يكون هذا التغيير تمهيداً لإعادة ترتيب البيت من الداخل ؟

● **● الرئيس : تعرفون جميعا حرصى على الاستقرار ، وتعرفون جميعا ، أننى لست من أنصار التغيير لمجرد التغيير ، وتعرفون ثالثا ، أنه إذا تطلب الأمر إحداث التغيير لأهداف نرجوها جميعا ، فإننى لا أتوانى عن ذلك ، لأن تغيير الأشخاص ليس القضية ، جوهر القضية أن يكون هناك ما يستوجب التغيير وأن ينطوى التغيير على تغيير فى الأفكار .**

إن كنت تتحدث عن الحكومة ، فلست أرى فى الوقت الراهن ما يستوجب هذا التغيير الذى يتحدث عنه البعض ، الكثيرون يلومون الحكومة على بطء قراراتها ، ولكن هؤلاء لا يدركون حجم المصاعب ولا يدركون حجم تشابك المشكلات أو تعقيدها ، ماذا يفعل زيد بدلا من عمرو ، إن كان لدينا خطة تنمية نلتزم بها ، إن كان لدينا برنامج للإصلاح الاقتصادى نسعى إلى تطبيقه فى ظروف شديدة القسوة، تفرض الحذر وتفرض الدراسة المتأنية لعوامل التشابك بين مشكلاتنا العديدة .

البعض يتصور ، أن الخلاف فى وجهات النظر بين بعض من أعضاء الحكومة ، يوجب تغيير الوزارة ، ولست من أنصار هذا الرأى ، مادام الخلاف قائماً حول وجهات نظر متعددة ، كلها تستهدف المصلحة العامة .

الخطر من الخلاف ، أن يكون متعلقا بمصالح شخصية ، هنا يستوجب الأمر التدخل بالقرار ، أما فى خلاف وجهات النظر حول المصلحة العامة ، فالأمر يتطلب الحوار واستمراره ، حتى نكون على ثقة من صحة اختياراتنا وسلامتها .

سوف أضرب لك مثالا .. بما يشاع الآن حول الخلافات داخل الوزارة .

لقد غيرت وزير الإسكان ثلاث مرات ، ثم جاء الوزير الكفراوى ، وأظن أن إنجازه واضح وملموس للجميع ، ربما يكون بين الوزير الكفراوى وبعض من زملائه الوزراء خلاف فى الرأى حول بعض القضايا أو بعض الاختصاصات المتداخلة وهذا لا يزعجنى كثيرا ، لأننى أتدخل فى الوقت المناسب ، المهم عندى ، حجم الإنجاز والعمل ، المهم عندى طهارة اليد والبعد عن المصالح الشخصية .

وعندما تتحدثون عن وزارة تنتفى داخلها أى خلافات ، فأنتم تتحدثون عن واقع غير قائم ليس فى مصر وحدها ، ولكن فى كل بلاد الدنيا ، الخلاف ضرورى ولا خوف منه مادام هناك التزام بالخطوط الأساسية العريضة ، وفى النهاية لست فى مقعد المتفرج ، لأننى أتابع كل شىء وأختار الوقت الذى أراه مناسبا للتدخل إن كان هناك ما يستوجب تدخلى ، وتدخلى يتم دائما فى حضور كل الأطراف المختلفة ، حتى نحسم الأمر بالاتفاق على موقف واحد وقرار واحد يلتزم به الجميع .

● سيادة الرئيس ، هناك من ينادون - داخل الحكومة وخارجها - بضرورة مواجهة المشكلة الاقتصادية فى مصر بفكر جديد يدعو إلى أن تحد الدولة من دورها باعتبارها المزارع الأول والصانع الأول ، لكى تترك للقطاع الخاص فرصة أن يتسع دوره فى مناخ ينهض على المبادرة والحافز وروح المنافسة وديناميكية السوق .

سيادة الرئيس ، مامعنى أن يستمر القطاع العام الزراعى فى استثمار ٢٥٠ ألف فدان تقول شواهد عديدة ، إن إنتاجها لم يزل دون متوسطات الإنتاج فى الأرض المملوكة للأشخاص أو الشركات ؟

لماذا لاتبيع الدولة هذه الأراضى ، إن كان عائد بيعها سوف يصل إلى حدود ثلاثة مليارات جنيه ، لكى تستطيع بهذه الأموال الجديدة أن تستصلح أرضا جديدة ؟

● ● الرئيس : أولا ، نحن لانضع الآن أى قيود على أى توسع يريده القطاع الخاص وأظن أنك تعرف أن ٤٠ فى المائة من استثمارات الخطة الراهنة قد جرى تخصيصها للقطاع الخاص ، وأظن أيضا أنك تعرف ، أن القطاع الخاص فى مصر له السيادة الكاملة على كامل النشاط الزراعى فى مصر باستثناء مساحة محدودة لا تتجاوز ٢ فى المائة من حجم الأرض الزراعية فى مصر .

والذين يدعون إلى بيع هذه الأرض يتجاهلون أمرين مهمين :

أولهما : أن شركات القطاع العام الزراعى ، كانت تعانى بالفعل من فساد وتسيب أدى إلى تدهور إنتاجية هذه الأرض ، والحق أن الدكتور يوسف والى قد بذل جهدا كبيرا ، أثمر إصلاحا شاملا فى هذه الشركات حتى أصبحت تدر الآن

عائدا مجزيا .

ثانيا : أن إنتاج هذه المساحات ، يسهم إسهاما كبيرا فى موازنة أسعار الخضر والفاكهة ، عندما يشتط القطاع الخاص فى أسعاره ، وأنتم جميعا تعرفون ما يحدث فى مواسم البطيخ والموالح وغيرها من أصناف الخضر والفاكهة ، لأنه بدون إنتاج هذه المساحات ، سوف يستحيل علينا أن نضبط أو نوازن أسعار السوق إلا أن نضع أمام كل فاكهى رقيبا أو مخبرا ، وليس ذلك حلاً واقعياً .

ومع ذلك فإننى أشك كثيرا فى أن يكون عائد بيع هذه المساحات ثلاثة مليارات جنيه كما تقول نقلا عن تقديرات بعض المسئولين .

إن القطاع العام الزراعى على صغر حجمه قياسا إلى دور القطاع الخاص فى نفس المجال ، يقوم بمهمة اجتماعية خطيرة ، لموازنة الأسعار حتى تستطيع الفئات الأقل قدرة فى المجتمع أن تحصل على حاجياتها .

● سيادة الرئيس : ، ما معنى أن يبقى حول منطقة المعمورة ، ٣٠٠ فدان مزروعة بأشجار الجوافة ، على حين تعرض شركة المعمورة شراءها بـ ٨٠٠ مليون جنيه تكفى لاستصلاح ٤٠٠ ألف فدان .

● ● الرئيس : لو سألنا أصحاب هذا الاقتراح عن تكاليف المرافق لهذه المساحة من الأرض التى تطلبها شركة المعمورة ، فمن المؤكد ، أن التكاليف سوف تبلغ قيمة الأرض أو تزيد ، لماذا لا تكون هذه الأرض متنفسا عاما للاسكندرية أم أننا نريد أن نزرع كل قطعة أرض خضراء أبراجا من الأسمنت المسلح ، لا يستغلها أصحابها أكثر من شهرين كل عام .

أعرف أن هناك من يدعون إلى هذه الاقتراحات ، وأعتقد أن بعضا منها كان جزءا من مطالب صندوق النقد الدولى ، ولكن ليس كل ما يقوله الصندوق فى صالحنا .

إننى أساند مساندة واضحة أن يكون للقطاع الخاص الغلبة فى مشروعات السياحة ، ونحن سائرون على هذا الطريق الذى أثمر إثمارا واضحا ، ولكننى مع ذلك لا أزال متحفظاً على بيع فندق كتراكت القديم فى أسوان ، لأن للمكان قيمة تاريخية ولأنه أثر عظيم ، ولأننا جددناه وأصبح يدر الآن عائدا مجزيا .

إننى أساند أيضا مساندة واضحة ، ضرورة أن يمتلك القطاع الخاص ، هذه المشروعات العديدة التى أقامها الحكم المحلى فى عدد من المحافظات ، وتحولت إلى

ضياع وعزب لحفنة من الموظفين ، خصوصا أن معظم هذه المشروعات من النوع المتوسط والصغير التى يحسن أن تكون تحت إدارة القطاع الخاص ، بدلا من بيروقراطية الحكومة ، بتكاليفها العالية وعائدها المحدود .

هناك أفكار نرى أنها فى صالح الاقتصاد المصرى ، هذه الأفكار ينبغى أن نسارع بتنفيذها ، وهناك أفكار أخرى لا ينبغى أن يغيب عنا الهدف من وراء ترويجها .

● سيادة الرئيس . لعلنى أسأل هنا أين صالح الاقتصاد المصرى فى أن تملك الدولة عددا من دور السينما التى تهالكت لعجز عائدها عن تكاليف تجديدها ؟

● ● الرئيس : لا مصلحة للدولة فى أن تملك أو تدير دور السينما ، وليس هناك ما يمنع بيعها للقطاع الخاص ، الذى ربما يكون أكثر قدرة على استثمارها استثمارا صحيحا ، ولكننى أنبه هنا إلى أمر مهم ، هو أن أكثر ما نخشاه أن تبيع الدولة هذه الدور إلى القطاع الخاص ، فيسارع بهدمها لكى يبنى فوق أرضها عمائر وأبراجا .

لا مانع البتة من أن تتخلص الدولة من هذه الدور بشرط واحد ، أن تضمن استمرار وظيفتها كدور للسينما ، أما أن نبيعها للقطاع الخاص الذى يذهب بعد ذلك إلى القضاء ليستصدر حكما بحقه فى تحويلها إلى عمائر ، استناداً إلى حق المالك فى التصرف فيما يملك ، فذلك معناه فى النهاية أن نحرم المجتمع من دور السينما .

● سيادة الرئيس هناك من يسألون أيضا لماذا لا تبيع الدولة للمستأجرين هذا الحجم الضخم من عمائر الإسكان الشعبى والاقتصادى وباقى العقارات الأخرى التى تملكها ، إن كان يمكن استثمار عائد البيع فى مشروعات إسكان جديدة ؟

● ● الرئيس : ما أعرفه أن معظم مشروعات الإسكان التى تبنيها الدولة ، إنما يتم تمليكها الآن للمواطنين ، أما إن كان القصد بعض مشروعات الاسكان القديم التى تم بناؤها فى الخمسينيات والستينيات ، فإننى أسأل فى المقابل ، هناك مستأجرون يدفعون لهذه المساكن إيجارا محدودا ، ما الذى يحفزهم على قبول عرضنا بشراء شقة ربما يصل ثمنها إلى بضعة آلاف ، إن كان إيجارها لايتجاوز خمسة أو ستة جنيهات ، وإذا رفض المستأجر عرضنا بالبيع ، ماذا فى وسعنا أن نفعل ؟ هل نطرده أم نقيم عليه دعوى الإخلاء ؟ إن الأفكار ربما تكون متسقة على الورق لكن التطبيق العملى لمثل هذه الأفكار يكاد يكون مستحيلاً ، لأن الأفكار لم تضع فى اعتبارها الواقع الراهن .

● سيادة الرئيس . سوف أسأل فى هذا الخصوص سؤالا خطيراً ، لماذا تمول الدولة التوسعات الجديدة لشركات القطاع العام ومؤسساته ، لماذا لا نطرح مشروعات التوسع الجديدة للاكتتاب العام فى شكل أسهم للمواطنين ؟

● ● الرئيس : هذه أيضا واحدة من أفكار صندوق النقد الدولى ، وأقول لك بكل الصراحة الواجبة ، لست على استعداد لأن أضع مصير هذا البلد فى أيدى من يريدون التحكم فيه .

من الذى سيشترى هذه الأسهم ؟ وهل تكون لكل من يريد ، للمصريين وللأجانب ، وما تأثير ذلك على السياسات الإنتاجية لمؤسسات ضخمة تخدم مصالح الغالبية العظمى من المصريين .

إن الدور الاجتماعى لمؤسسات القطاع العام القادرة والقوية مهم وحيوى ، لسلامة مسيرتنا الوطنية ، وبدونه يختل اتزان المجتمع ، وبدونه يصعب أن نكبح جماح الأسعار ، وبدونه يفقد المعدل الاجتماعى أدواته ويتفتت نسيج الوحدة الوطنية أنا لا أمانع أبدا فى أن تكون الغلبة للقطاع الخاص فى كل المشروعات الجديدة ولا أمانع مطلقا فى أن تتسع مساحة القطاع الخاص بالمشروعات الجديدة التى يقيمها لنفسه إلى غير حدود ، ولكن لماذا الإصرارعلى أن نبيع شركات ناجحة ، استطعنا أخيرا أن نصلح أحوالها بحيث أصبحت تدر عائدا معقولا إضافة إلى وظيفتها الأخرى فى إحداث التوازن الاجتماعى .

إن بعت مصانع المحلة غدا ، فهل يكون فى وسعى أن أتحكم فى أسعار الكستور لصالح الأغلبية الساحقة من المجتمع ؟ .. لاأعتقد ذلك ! ولعلنى أقول لهؤلاء ، إن طرح القضية على هذا النحو طرح خاطئ لأنه إذا كان جوهر المشكلة ، هو رفع الانتاجية وزيادة العائد ، فإن رفع الإنتاجية ، يمكن أن يتم من خلال الإدارة العلمية الصحيحة وليس هناك الآن أية علاقة بين قضية الملكية وقضية الإدارة .

إن جهدنا ينبغى أن يتوجه إلى استكشاف الوسائل والطرق والأدوات التى نستطيع أن نحرر بها الإدارة لكى نتمكن من أقصى استثمار ممكن لطاقاتنا المتاحة فى القطاع العام .

وبصراحة شديدة ، فإننى أحيانا أسأل نفسى : ماذا يمكن أن تكون عليه الحال ، لو أننا سايرنا هذه الأفكار ، وتصرفنا فيما يملكه القطاع العام ؟

سوف تقفز الأسعار بلا ضابط ، لأننا مع الأسف ، لم نزل نعانى من مشكلة ضمير ، سوف يغالى القطاع الخاص فى أسعاره مطمئنا إلى أنه المتحكم فى السوق ، وسوف يساعده على ذلك الزيادة السكانية الرهيبة ، التى تأكل منا كل عائد للتنمية ، وتجعل السلعة دائما فى حالة ندرة .

من يصدق أن عدد سكان مصر قد ارتفع خلال السنوات السبعة الأخيرة تسعة ملايين نسمة ، حجم من البشر يماثل حجم سكان كل دول الخليج !

لدينا كل عام مليون ونصف مليون نسمة ، مواليد جدداً ، تطلب المسكن والغذاء والدواء والملبس والوظيفة ، لأننا عودناهم سنوات طويلة على أن يكونوا « عيال الحكومة » .

وأعتقد أن واجبكم كصحفيين وكتّاب أن تنبهوا المجتمع إلى خطورة هذه المشكلة بأعبائها الفادحة على مستقبل الأجيال القادمة ، واجبكم أن تقولوا للمجتمع إن الأجيال الجديدة سوف تكون أكثر أمنا مع أسرة صغيرة قوية قادرة متعلمة عن أن تكون مع أسرة كبيرة مريضة فقيرة جاهلة وممزقة .. لأن المباهاة لم تعد بكثرة العيال ، المباهاة الصحيحة إنما تكون بحجم الرعاية التى يمكن أن يمنحها المجتمع لأجياله الجديدة ، هذا ما يقوله الإسلام وهذا ما تقوله كل الأديان .

فى الغرب ، من يهتم بمواطن اختار البطالة حتى إن مات جوعاً ؟ ، لا أحد لأنها مشكلته لا مشكلة الدولة ، مشكلته التى كان ينبغى أن يواجهها بالبحث عن أى فرصة عمل متاحة ، أو بالتدريب لكى يزيد من مهارته لمواجهة متطلبات مهنة جديدة ، أما هنا فالأمر مختلف ، استنادا إلى مسئولية الدولة ودورها الاجتماعى ، ونحن لا نتنصل من هذا الدور ، ولكن وجه الصعوبة ، أن الدولة لم تعد قادرة على مواجهة كل هذه الأعباء ، ولعلنى أسأل شبابنا الذى لا يزال ينتظر الوظيفة : ما الذى يمنعهم من أن يعملوا على تنمية مهاراتهم فى حرف ومهن جديدة يعانى المجتمع من نقص بالغ فى أفرادها ؟ .

ماذا يمنع من أن يكونوا حرفيين ومتعلمين فى نفس الوقت ، إن كان أصحاب الحرفة يحققون الآن دخولا عالية ؟ أعرف أن هناك أعدادا ضخمة من شبابنا تتوجه الآن هذا التوجه الصحيح ولكن ، مع الأسف ، لم تزل هناك أعداد ضخمة من شبابنا تنتظر وظيفة الحكومة .

● سيادة الرئيس · سوف تصل بعثة صندوق النقد الدولى إلى مصر خلال أسبوعين ، فهل تعتقدون أن الصندوق سوف يكون أكثر تفهما لمشاكل مصر بحيث يتم الاتفاق بين مصر والصندوق ؟

● ● الرئيس : هذا ما نأمله وهذا ما أتوقعه ، خصوصا بعد رحلتى إلى الولايات المتحدة ، لقد طرحت هناك كل أبعاد مشكلاتنا الاقتصادية ، وما يهمنى فى القضية الاتفاق مع الصندوق لكى نتمكن من جدولة جديدة لأقساط الديون المستحقة عن عام ٨٨ / ٨٩ ، أما الإصلاح الاقتصادى فهو ضرورة مصرية ونحن ماضون فى تنفيذ برنامج إصلاح مصرى متكامل الأبعاد ، يحافظ على اتزان مسيرة المجتمع ويحفظ لمصر سلامها الاجتماعى .

القضية الجوهرية فى مشكلة مصر الاقتصادية ، هى قضية الديون ، التى تم إنفاق معظمها على إصلاح البنية الأساسية التى كانت قد اهترأت وتقادمت ، لأن أحدا منذ ٦٠ عاما لم يبذل جهدا حقيقيا من أجل صيانتها أو تطويرها .. ولو أن الحكومات التى تعاقبت على مصر منذ استقلالها وحتى الأمس القريب ، قد بذلت جهدا متتابعا وملموسا لتطوير البنية الأساسية للمجتمع ، لما وجدنا أنفسنا أمام هذا الاختيار الصعب ، ولكنها أقدارنا التى فرضت علينا أن نواجه تراكمات مشاكل عمرها الآن يزيد على ٦٠ عاما ولا أظن أنه كان أمامنا أى خيار آخر ، لأنه بدون بنية أساسية صحيحة ، يصعب بل يستحيل الحديث عن أى آمال فى تنمية مطردة .

وحتى نصل إلى جدولة الديون ، لا بد من أن نصل أولا إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولى حول بعض من خطوات الإصلاح الاقتصادى .

هم يطلبون خفض عجز الموازنة ٦ مليارات ، وأعتقد أننا نستطيع أن نصل إلى حل وسط ، حل إجرائى وحلول أخرى مادية .

هم يطلبون رفع سعر الفائدة على المدخرات ، ونحن على استعداد لأن نرفع سعر الفائدة بنسبة معقولة .

هم يطلبون سعر صرف جديداً لبعض رسوم الجمارك وأعتقد أننا يمكن أن نصل إلى حل لا تكون نتيجته زيادة أسعار السلع المستوردة ، يمكن أن نرفع سعر الصرف ونخفض رسوم التعريفة ليحدث التوازن النهائى فى تكاليف الجمارك .

● سيادة الرئيس . لماذا تتحفظ مصر حتى الآن على تحويل ديونها الحكومية إلى البنوك التجارية رغم بعض الميزات الظاهرة التى قد ينطوى عليها هذا الحل ، هل ما زلتم تأملون فى أن يكون هناك حل سياسى لقضية ديون العالم الثالث ؟

●● الرئيس : لا بد أن يكون هناك حل لقضية الديون ، ربما لا يتم الحل هذا العام ولكن لا مناص من حل سياسى يساعد على استقرار العلاقات بين الدول الصناعية والدول النامية ، خصوصا مع مخاطر الركود وكساد التجارة الدولية بين الشمال والجنوب بسبب أزمة الديون وانخفاض قدرة العالم الثالث على الاستيراد من الدول الصناعية .

ومع ذلك فإن هناك أسباباً أخرى تدعونا إلى التحفظ على تحويل ديوننا - التى هى فى أغلبها ديون حكومية - إلى ديون تجارية .

أول هذه الأسباب ، أنه فى الدين الحكومى ، يكون فى الإمكان أن يتأخر سداد الأقساط لمدة عام قبل أى إجراء مضاد من الدول الدائنة ، أما فى الديون التجارية فالمهلة فقط فى حدود ٩٠ يوما .. وإذا كانت مواردنا المتاحة من العملات الصعبة تخضع لظروف جذر ومد صعبة ، فلماذا أقيد نفسى بهذه الفرصة المحدودة ؟.

السبب الثانى ، أنه فى الحالين ، تدخل حكومة الدول الدائنة طرفا فى ضمان السداد ، بما يعنى استمرار ذات الشروط التى تمنع صرف المعونة إن تأخرنا عن موعد السداد .

● سيادة الرئيس : إلى متى نظل فى هذه الحلقة ، وهل أصبح ضروريا أن تذهب مرة كل عام إلى دول أوربا وغيرها لكى تطلب منهم المساعدة على جدولة قسط جديد من أقساط الديون ؟

●● الرئيس : سوف يكون لزاما علينا أن نقنع أوربا والدول الدائنة بأحقية مصر فى جدولة ديونها كلما احتجنا إلى ذلك ولست أجد فى ذلك أى غضاضة ، لأننا لم ننفق هذه القروض عبثا وإنما انفقناها فى هدف نبيل وعظيم ، عندما جددنا بنية المجتمع الأساسية التى كانت قد تهالكت .

● سيادة الرئيس : لقد استأنفت مصر علاقاتها العربية منذ عام ونصف ، لكن يبدو أن هذه العلاقات لم تترجم نفسها فى الصورة التى ننشدها من تعاون اقتصادى يحقق المصالح المصرية العربية المشتركة !

إننى أسأل على وجه التحديد ، عما أسفرت عنه زيارة الشيخ زايد ، وعما يمكن أن تسفر عنه زيارة الملك فهد ؟

●● الرئيس : أحب أولا أن أقول ، إن التعاون الاقتصادى هو واحد من أوجه العلاقات المصرية العربية وليس وجهها الأوحد والفريد ، هناك مصالح أمنية

مشتركة ، هناك علاقات الأشقاء بجذورها الثقافية والتاريخية وارتباطها بوحدة المصير ، هناك أيضا ضرورات اتفاقنا المشترك على المصالح القومية العليا التى ينبغى أن تكون فوق أى خلاف .

أحب ثانيا أن أؤكد أن التعاون الاقتصادى بين مصر والعرب يمضى ، ربما ليس بالإيقاع الذى ننشده ، ولكنه يدخل آفاقا جديدة .

لقد تم بالفعل توقيع اتفاقات مشروعات استصلاح الأراضى التى كنا قد تحدثنا فيها مع الشيخ زايد ، وتم أيضا توقيع اتفاقات إنشاء القرى السياحية على ساحل البحر الأحمر .

ونحن نتوقع زيارة قريبة من الشيخ خليفة بن زايد ولى العهد ، ولست أشك مطلقا فى ان هذه الزيارة سوف تسفر عن مزيد من التعاون بين البلدين .

تسألنى عما إذا كانت هناك نتائج محددة لزيارة الملك فهد ، وربما تتولى الدهشة الجميع ، إن قلت لك اليوم : إننى لم أفاتح الملك فهد فى أى قروض أو معونات أو ما أشبه ذلك ، فالرجل نزل ضيفا على مصر وسعدنا بوجوده معنا ، ولا أظن أن تلك كانت يمكن أن تكون مناسبة صحيحة لكى يطرح حديث حول أى من هذه الموضوعات .

لقد تحدثنا حول قضايا مصيرية أساسية ومهمة ، وتحدثنا حول ضرورات التضامن العربى ، وتحدثنا أيضا حول ضرورات التعاون الاقتصادى المشترك فى مجالات تفيد مصر والسعودية معا وهناك لجان مشتركة سوف تبدأ اجتماعاتها بعد نهاية شهر رمضان .

ما أحب أن أقوله فى هذا المجال ، أن الملك فهد طلب إلى أن أزور السعودية قريبا وسوف أزوره بعد العيد مباشرة .

● سيادة الرئيس : هل أنت راض عن نتائج رحلتكم الأخيرة إلى واشنطن ؟

● ● الرئيس : لقد تحدثت معك حول الموقف الاقتصادى وأعتقد أننا قد حققنا فيه نتائج مثمرة ، وفيما يتعلق بقضية الشرق الأوسط ، فربما كان أهم إنجازات الرحلة ، تأكيد بوش الواضح والصريح على ضرورة إنهاء الاحتلال الاسرائيلى لأراضى الضفة والقطاع ، وضرورة إنهاء السيادة الاسرائيلية على هذه الأراضى .

أعتقد أيضا أن تأكيدات بيكر وزير الخارجية الأمريكى على ضرورة قبول مبدأ الأرض مقابل السلام تمثل تطورا مهما ، فضلا عن الموقف الأمريكى الواضح من قضية المستوطنات باعتبارها عقبة أساسية ضد استمرار جهود السلام .

وأظن أن هذه النتائج تعنى أشـياء كثيرة بالنسبة لمسـتر شـامير الذى لايزال يرى أن الضفة هى جزء من أرض اسرائيل .

ومع ذلك فإننى أقول بكل الوضوح : إننى لا أعتقد أن وراء اقتراح مستر شامير بإجراء انتخابات فى الضفة وغزة أية نوايا جادة من أجل الإسراع بعملية السلام ، هى فى الأغلب - وأرجو ألا يكون صحيحا - نوع من المراوغة والتسويف .

لأن هناك أسئلة عديدة لم يجب عنها مستر شامير ، لماذا هذه الانتخابات وعلى أى قانون سوف تجرى ، وما نظام الترشيح ، ومن يكون له حق الترشيح ، ومن سوف يتم حرمانه من هذا الحق ، وهل تنبثق عن هذه الانتخابات مجالس شعبية فى الداخل ، تدير الضفة والقطاع ، أم أن الأمر فقط لمجرد اختيار وفد من فلسطينيى الداخل يفاوض الاسرائيليين ؟

هناك أسئلة عديدة وهناك أيضا السؤال الجوهرى الذى يطرحه الفلسطينيون، كيف تجرى الانتخابات فى وجود قوات الاحتلال الاسرائيلى ، لقد طالبت المنظمة بضرورة انسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلى قبل إجراء الانتخابات وأعتقد أن مطلبها صحيح ونحن نؤيد هذا المطلب .

ولو أن نوايا مستر شامير خالصة فى تعزيز جهود السلام ، لكان عليه أن يوافق على فكرة المؤتمر الدولى ، على الأقل لكى يشجع الفلسطينيين على قبول فكرة الانتخابات .

لو سألتنى عن المخرج الصحيح لهذه المشكلة ، فإننى أقول بكل الوضوح : إن الحل الصحيح لقضية التمثيل الفلسطينى إنما يكون بالاتفاق والتشـاور مع المنظمـة حول تشكيـل وفد التفـاوض الفلسـطينى من الضفـة والقطاع .

● سيادة الرئيس . لقد صدر قبل أيام قليلة قرار المحكمة الدستورية بعدم دستورية قانون انتخابات مجلس الشورى ، وتلك هى المرة الثانية بعد أن أصدرت نفس المحكمة قرارها بعدم دستورية قانون انتخابات مجلس الشعب .

سيادة الرئيس . ألم يكن واجبا على المستشارين القانونيين الذين صاغوا هذه القوانين ، أن يكونوا أكثر تداركا ، حتى لا يقع خلاف مع الدستور فى قانونين أساسيين من قوانين الانتخاب؟

● ● الرئيس : فى مثل هذه القضايا ، فإن الأمر عادة ما يحتمل الاجتهادات المختلفة ، هذا يحدث فى مصر كما يحدث فى كل بلاد الدنيا ، وإلا لما كان هناك مبرر لإنشاء محكمة دستورية عليا ، لقد أصدرت المحكمة الدستورية قرارها الذى لا تمتد آثاره إلى أعمال مجلس الشورى فى دوراته السابقة على صدور الحكم ونحن نحترم حكم المحكمة الدستورية ، لأننا لا نرى أى غضاضة فى اللجوء إليها .

● سيادة الرئيس . ما الذى سوف يترتب على قرار المحكمة .

● ● الرئيس : بالضرورة سوف يصدر قرار بحل مجلس الشورى ، وسوف تجرى الانتخابات وفقاً لقانون جديد ، وهناك لجان من الخبراء والقانونيين يدرسون الموضوع ، لأننى لا أستطيع أن أقول رأياً محدداً فى مثل هذه القضايا قبل أن ينتهى خبراء القانون من دراسة الوضع بأكمله .

● سيادة الرئيس : أعرف أننى قد أثقلت - والوقت ظهر - ونحن فى رمضان ، أشكر لك كل الوقت الذى أعطيته للمصور فى حديث مهم شمل إجاباتكم الصريحة عن أسئلة أعرف أنها على ألسنة كل المصريين .

المصور - ١٩٨٩/٤/٢١ .

أزمــة الخليــج

جرى اللقاء مع الرئيس مبارك فى قصر رأس التين يوم الأربعاء الماضى ، قبل أسبوع كامل من نشر الحديث .. جلسنا فى شرفة مكتبه التى تطل على الميناء البحرى ، كنت أحمل إليه أسئلة الشارع المصرى مباشرة صريحة ، دون كلفة أو التواء . كانت بداية حوارنا : سيادة الرئيس لماذا كان قرارك المفاجئ بإزالة كل نقاط الحدود مع ليبيا رغم حذركم المعهود فى حساب مثل هذه القرارات ؟

على هذا المنوال جرى الحوار لأكثر من ساعتين ونصف ساعة ليطول كل القضايا وكل المشاكل ، لكن الحوار بدأ ذروته عندما سألت الرئيس : لماذا تتباطأ خطوات الإصلاح السياسى ؟! لماذا لا نسقط كل القيود على تشكيل أحزاب جديدة ؟

كان رد الرئيس : لأننى أريد للديمقراطية المصرية أن تصل إلى أهدافها دون ردة أو نكوص ، ولأنه فى التحولات الضخمة والخطيرة ، ينبغى أن يكون خطونا بحساب دقيق .. ضرب الرئيس المثال بما يجرى فى الاتحاد السوفييتى ، قال لى بالحرف الواحد : أخشى أن يكون الزمام قد أفلت من جورباتشوف لأن الأمور هناك وصلت إلى حد التفكك ، بل جاوزت ذلك إلى حد الفوضى .

كان ردى : سيادة الرئيس ، مشكلة جورباتشوف أنه كان يعول كل آماله على معاونة الغرب الذى كان يلح على التغيير العاجل والسريع ، ويضعه شرطا لمعاونة الاتحاد السوفييتى .

رد الرئيس بصراحته المعهودة : خطأ جورباتشوف - رغم عظمة إنجازه - أنه قبل هذه الضغوط ، لأن صاحب الدار أدرى بمشاكلها .. وربما لهذا السبب طال خلافنا فى مصر مع صندوق النقد الدولى ثلاث سنوات كاملة لأنه كان يطلب منا إنجاز الإصلاح الاقتصادى فى ضربة واحدة .

فى نهاية الحديث طلب الرئيس أن أرفع من إجابته تلك العبارة التى تحدث فيها عن جورباتشوف « لأن الرجل صديق لمصر ولأننى لا أريد الإساءة إليه » فى

الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم " الاثنين " ، جاءنى صوت الرئيس كريما على التليفون ، ليقول لى ألم أقل لك إن التحولات الضخمة تقتضى دقة الحساب ؟ إن أحدا لا يستطيع أن يتكهن الآن بمصير الاتحاد السوفييتى بعد أن تعرضت سياسات الإصلاح هناك لردة عنيفة .

● سيادة الرئيس : المصريون فى دهشة من قراركم المفاجىء بإزالة كل نقاط الحدود والجمارك مع ليبيا ، لقد بدا للكثيرين من هذا القرار أن مصر قد تخلت عن حذرها المعهود ، لتوافق أخيرا على كل مطالب العقيد ! ، سيادة الرئيس ما مبررات هذا القرار الأخير ؟!

●● الرئيس : لا بد أنكم تعرفون جميعا ، أن الحدود بين البلدين ، كانت مفتوحة منذ فترة ولم تكن مغلقة ، وما حدث هو فى جوهره مجرد تبسيط للإجراءات المتعلقة بانتقال الأشخاص والسلع بين البلدين ، تنفيذا لاتفاقيات التعاون بين البلدين التى صدق عليها مجلس الشعب ، .. وجه المشكلة أن بعض الناس لم تزل تتخوف من تجارب سابقة مفروض أن نأخذ منها العبرة والدرس ، دون أن تكبل حركتنا تجاه المستقبل ، وأستطيع أن أؤكد أننا لم نأخذ القرار بدوافع المجاملة أو على نحو ارتجالى ، لقد تمت دراسة أبعاد هذا القرار منذ فترة طويلة ، درسنا مشاكل الأمن والتهريب والحجر الصحى ، ودرسنا عوامل الاختلاف فى ظروف البلدين ، ورتبنا لكل شىء إجراءه الوقائى .. هناك دوريات مصرية ودوريات ليبية تجوب الساحل الشمالى على امتداد البلدين لمنع تسلل المهربين ، وهناك إجراءات أمن مشتركة .. والقرار فى جوهره يعنى رفع نقاط الجمارك لتسهيل مرور التجارة بين البلدين .

● سيادة الرئيس : ولكن إزالة نقاط الجمارك تحرم الخزانة المصرية من الرسوم المستحقة خصوصا أن البضائع التى تسافر من مصر لليبيا تشكل الجزء الأكبر من تجارة البلدين ، فضلا عن المشاكل الأخرى المتعلقة بحساب العملة هنا وهناك .

●● الرئيس : أولا ، نحن لا نفرض أية جمارك على البضائع الخارجة من مصر ، لأننا نهدف إلى تشجيع صادراتنا إلى الخارج ، ثم ما حصيلة هذه الجمارك قياسا على الآثار الكبيرة التى يمكن أن يسفر عنها تشابك المصالح بين الشعبين ، لقد عرض العقيد القذافى ، أن تقوم ليبيا بسداد قيمة هذه الجمارك ، إن كان الأمر

يشكل عبئا على الخزانة المصرية وواقع الأمر غير ذلك ، وإذا كانت هناك بعض المشاكل الأخرى المتعلقة بأسعار العملة فى البلدين ، فإننى واثق من أن هذه القضية سوف تجد حلها الصحيح خلال فترة قريبة ، لأن جزءا كبيرا من التجارة التى تمر الآن عبر حدود البلدين يأخذ شكل التبادل التجارى ، التجار المصريون يصدرون ملابس جاهزة وبعضا من صناعات الألومنيوم ، فضلا عن الخضر والفاكهة وهم يستوردون مقابل هذه البضائع سلعا ليبية . لعل أهمها حديد التسليح الذى نحتاج اليه فى مصر .

لكن فتح الحدود لا يعنى إعفاء السلع الأجنبية المستوردة من رسوم الجمارك سواء كانت قادمة من مصر أو ليبيا .

قبل ثلاثة أيام فقط ، كانت هناك سيارة ليبية تحمل عددا كبيرا من أجهزة الڤيديو وكان طبيعيا أن يتم سداد رسوم الجمارك على هذه الأجهزة .

● سيادة الرئيس : قد ترون فى هذه الخطوات التى تم اتخاذها أخيرا تعزيزا لمسيرة التنسيق أو التكامل مع دولة عربية شقيقة وجارة ، لكن المشكلة أن الليبيين يرون فى هذه الخطوة تمهيدا لوحدة كاملة بين مصر وليبيا ، بل تمهيدا لوحدة ثلاثية تضم السودان كذلك .

●● الرئيس : لا أظن أن بيننا خلافا كبيرا حول هذه النقطة ، فالعقيد يرى فى الوحدة الحل الجذرى لكل مشاكل العالم العربى ، وربما نوافقه على هذا الرأى ، لأننا نعيش بالفعل عصر الكيانات الكبيرة والتكتلات الاقتصادية الضخمة ، لكننا نرى وعلى ضوء تجاربنا السابقة أن الوحدة الصحيحة هى التى تنبع من تشابك المصالح بين الشعوب ، وليس من مجرد توافق الإرادات السياسية على القمة ، لأن وحدة تقوم على تشابك المصالح بين الشعوب سوف تكون أكثر رسوخا من وحدة تفرضها إرادة الرؤساء ، لأن الشعوب سوف ترى فى الدفاع عن هذه الوحدة إزاء الأخطار التى تتهددها دفاعا عن مصالحها المباشرة .

وفى قضية العلاقات المصرية الليبية ، جاءت الخطوة الأخيرة لكى نشجع انتقال الأشخاص والسلع بين البلدين ، وهذا يعنى ربط مصالح الشعبين من خلال تبادل التجارة وتوسيع فرص العمل ، لكننا فى الوقت نفسه نعمل من أجل إقامة بنية أساسية مشتركة ، تعزز هذه المصالح وتزيد من ترابطها ، وفى ليبيا يتم الآن

وبمعاونة فنية مصرية مدخط للسكك الحديدية بين مدينة " مساعد " على الحدود الليبية ومدينة " طبرق " ، وسوف يكون علينا أن نجدد الخط الحديدى الذى يربط بين مرسى مطروح والسلوم لكى نسهل للمواطن المصرى أو الليبى فرصة الانتقال بالقطار من القاهرة إلى طبرق وبالعكس .

وعندما فاتحنى العقيد فى قضية الوحدة . قلت له بوضوح كامل ، لقد كانت هناك محاولات وحدوية عديدة ، كلها باءت بالفشل ، لأنها جاءت بقرارات فوقية من القمة ، قلت له أيضا ، لست على استعداد لأن أوافق على مشروع وحدوى جديد بقرار فوقى لا يستند إلى مصالح الشعوب ، وعلينا أن نمضى فى خطوات محسوبة من أجل تعزيز علاقات شعبينا ، بما يجعل الوحدة فى النهاية نوعا من تحصيل الحاصل .. ولقد وافقنى العقيد على هذا الرأى وأعتقد أننا نمضى على هذا الطريق خطوة خطوة وبأسلوب محسوب ، رغم أن هناك فى ليبيا من يعارضون توجه العقيد نحو تعزيز علاقاته مع مصر .

● سيادة الرئيس ، هل تنبع هذه المعارضة من الشارع الليبى ، أم من بعض دوائر الحكم هناك ؟!

●● الرئيس : لا أريد أن أدخل فى التفاصيل ، ولكن هناك فى ليبيا ، أشخاصا قد يكونون قريبين من الحكم ، يعارضون تعزيز العلاقات مع مصر .. وعلينا أن نتغلب على هذه المصاعب ، خصوصا أننا لا نفعل شيئا فى الخفاء ، كما أن الاتفاقات التى تم التوصل اليها يتم عرضها على ممثلى الشعب .

● سيادة الرئيس ، إذا صح أن هناك تفاهما كاملا مع العقيد حول ضرورة أن يتم التنسيق أو التكامل مع ليبيا ، خطوة خطوة فلماذا يصر العقيد على قضية الوحدة الثلاثية مع السودان مع علمه الواضح بأن الوضع مختلف مع القائمين على أمر الحكم فى الخرطوم ؟

●● الرئيس : العقيد يتمنى أن تكون هناك وحدة ثلاثية تربط مصر وليبيا والسودان ، وهو يعتقد أنه لو توافرت الظروف لنجاح مثل هذه الوحدة ، فسوف تكون هناك دولة عربية ذات امكانات ضخمة فى هذه المنطقة من العالم ، والمشكلة اننى مثلما قلت سابقا لا أعتقد فى سلامة وحدة تقوم بقرار سياسى من أعلى ، إضافة إلى أن ظروف الحكم الراهن فى السودان تلزمنى جانب الحذر كما أنها لا تشجع

على أية خطوات من هذا النوع ، ومع ذلك فإن أملى أن ينصلح حال الحكم فى السودان ، لأن علاقات مصر والسودان على مستوى الشعبين علاقات أزلية .

● سيادة الرئيس ، هل هناك أمل فى تحسن علاقات القاهرة والخرطوم فى ظل سيطرة الترابى على حكم البشير ، وهل صحيح ما يتردد من أن الترابى يؤوى بعض المتطرفين ، يقوم على تدريبهم على أعمال التخريب فى عدد من المعسكرات فى شمال السودان ؟

●● الرئيس : السودان ليس حسن الترابى ، ولكن سيطرة الترابى على أوضاع الحكم هناك تجعلنا نأخذ جانب الحذر فى علاقاتنا مع حكومة الخرطوم ، حفاظا على العلاقات الأزلية بين الشعبين ، وحتى لا تكون قطيعة تضر بعلاقات مصيرية تربط مصر والسودان .. ، وعندما قام حكم البشير ، وقفنا إلى جواره وساعدناه بكل ما نستطيع دون أى تحفظ ، وطلبنا من دول عربية عديدة ، من السعودية ودول الخليج على وجه التحديد ، أن تمد يد العون إلى النظام الجديد ، لكن الأوضاع اختلفت عندما تكشفت لنا سيطرة الترابى المتزايدة على أوضاع السودان ، وعداؤه المتزايد لمصر وتحريضه السافر لجماعات التطرف فى العالم العربى ، ودوره الواضح فى تلك الأحداث التى جرت فى تونس ثم الجزائر .

● سيادة الرئيس ، عندما ساندنا البشير فى بداية حكمه ، كانت هناك آراء أخرى تؤكد - على الأقل - انتماء بعض المشاركين فى حركة البشير إلى هذه الاتجاهات المتطرفة ، ومع ذلك لم يفتر حماس القاهرة تجاه الوضع الجديد ، سيادة الرئيس ، هل كنا حسنى النية أكثر مما ينبغى ، أم أنه خطأ التقارير ؟!

●● الرئيس : لا هذا ، ولا ذاك ، كانت هناك بالفعل تقارير تتحدث عن انتماء بعض المشاركين فى حكم البشير إلى هذا الاتجاه ، ورغم أن هذه التقارير يمكن أن تدخل فى حساب التقديرات لأى موقف ، لكننى عودت نفسى على أن يكون الفيصل فى الموقف الممارسات والأفعال، لأنه ما لم تتأكد صحة التقارير من خلال الحكم على الفعل والممارسة ، فإنها تبقى مجرد تقارير قد تكون خاطئة وقد تكون صحيحة والقضية ليست شخص البشير لأنه لا اعتراض لى على شخصه ، ولكن صلب القضية هم من وراء البشير وذلك ما يدعونى إلى الحذر فى التعامل مع حكمه .

● سيادة الرئيس ، نسمع دائما عن محاولات وساطة ليبية من أجل إصلاح العلاقات بين القاهرة والخرطوم !!

●● الرئيس :لقد حدثنى العقيد فى هذا الأمر ، أكثر من مرة ، وفى إحدى المرات فاجأنى بوجود البشير فى ليبيا ، لكننى لم أتحدث إليه طوال اجتماعنا ، لأننى لم أر فائدة من الحديث مع شخص لا أعرف ماذا وراءه .

المؤسف فى قضية نظام الحكم الراهن فى الخرطوم أن الأوهام تصور لهم أننا نسعى لتغيير نظام الحكم هناك ، وأننا نرتب لانقلاب عسكرى جديد ، على حين أننا نرفض على نحو قاطع أى تدخل فى الشئون الداخلية لأية دولة أخرى وموقفنا فى ذلك واضح وصريح ، نمد أيدينا لأى نظام يريد التعاون مع مصر ، لا نفرض شيئا على أية دولة جارة أو صديقة ، ونمتنع عن التعاون مع أية دولة تسىء إلى مصر دون أن نشغل أنفسنا بأمورها الداخلية .

المؤسف أيضا هو إصرار الخرطوم على التحرش بمصر ، لا تمضى فترة حتى يقوموا بإلقاء القبض على الصيادين المصريين بحجة أنهم يقومون بالصيد فى مياه السودان الإقليمية ، يستولون على مراكبهم ، ويودعونهم السجن ، بينما يقوم صيادوهم بالصيد فى المياه المصرية دون أن يتعرض لهم أحد . فهل يستهدفون من هذه التحرشات والاستفزازات المستمرة ، أن نعاملهم بالمثل ؟! ، مصر أكبر من ذلك ، لأن مصر تعرف واجبها إزاء شعب السودان وإزاء روابط هذه العلاقة الأزلية بين الشعبين ، بينما يتجاهل حكام الخرطوم أن فى مصر ٤ ملايين سودانى ، يعيشون كما يعيش المصريون ، ينعمون بكل عوامل الأمن والاستقرار .

● سيادة الرئيس ، هل هناك - على الأقل - قدر من التفاهم مع العقيد أو التقارب فى وجهات النظر حول قضية السلام ، لأن أكثر ما يدهشنا هو رحلاتك المتعددة إلى ليبيا ؟!

●● الرئيس : البعض يتصور أن تعدد رحلاتى إلى ليبيا يعكس بعض الخلاف فى وجهات النظر ، وهذا ليس صحيحا ، لأن بيننا الآن تفاهما شبه كامل ، نحن نتناقش فى موضوعات كثيرة ، وربما لا يكون هناك تطابق كامل فى وجهات النظر حول بعض الأمور ، وذلك أمر طبيعى ، لأننا لا نطلب من الآخرين الاتفاق الكامل حول كل شىء ، يكفى أن يكون هناك تفهم متبادل يقوم على الصراحة والوضوح ، وذلك أخص ما يميز علاقاتى مع العقيد .تسألنى عن موقفه من قضية السلام ، وأنا لا أستطيع أن أتحدث باسمه ولكننى أستطيع أن أؤكد أننى ألقى منه

تجاوبا منطقيا تؤكده الممارسة السياسية ، العقيد الآن صاحب تجربة طويلة زادته خبرة ومرانا ، ذلك لا يعنى بالطبع أن كل زملاء العقيد يمكن أن يكونوا على نفس الرأى ، هناك من لهم آراء ربما تكون مختلفة ، وواجبنا أن نتحدث إلى هؤلاء وأن نناقشهم ، ونحن نفعل ذلك ، لأن ليبيا لها طابع خاص ، وعندما نتعامل مع أى دولة فلابد أن يكون هذا التعامل قائما على أساس فهم صحيح لظروفها الخاصة .

● سيادة الرئيس ، عندما استعادت العلاقات المصرية الليبية دفئها ، ألزم العقيد نفسه بقاعدة مهمة تحكم مستقبل علاقاته مع مصر ، قاعدة مفادها أن العلاقات المصرية الليبية ينبغى أن تكون فوق أى خـــلاف يمكنه أن ينشأ حول أى من القضـــايا الأخـرى ، سيادة الرئيس ، هل لا يزال العقيد ملتزما بهذه القاعدة ؟

●● الرئيس : نعم ، والحقيقة أن العقيد لم يقل كلمة إلا وألزم نفسه بها ، ولم يقدم وعدا دون أن يفى به ، وتلك حقيقة ينبغى أن يعرفها كل الملأ .

● سيادة الرئيس ، ماالضمانات التى تجعلنا على ثقة من أن المشروع المتعلق بتوطين مليون مصرى فى ليبيا ، لن يسفر فى المستقبل عن مقامرة خاطئة ؟

●● الرئيس : أولا نحن لا ندفع أى مواطن مصرى لكى يذهب إلى ليبيا من أجل التوطين هناك ، تلك قضية لا يمكن حسمها بقرار يصدر منى أو من العقيد ، لأنها قضية علاقات اجتماعية تتعلق بحوافز الأفراد وقدراتهم على الاندماج فى مجتمع جديد ، وحجم الإغراء الذى يدفعهم إلى الارتباط بهذا المجتمع ، الأرض والمسكن والمدرسة والمستشفى ، وكل ما يتعلق بالبنية الأساسية لمجتمع جديد ، تتوافر فيه شروط كافية تحفز الآخرين على الهجرة ' ليس هناك إذن مشروع لتوطين مليون مزارع مصرى فى ليبيا ، ولكن هناك أفكارا حول إمكان إحداث توسع زراعى ضخم فى ليبيا ، يعتمد على هجرة عمالة مصرية زراعية ترغب فى التوطين هناك ، إذا ما توافرت لها الحوافز وظروف الاغراء ، .. وفى النهاية لن يتم شىء دون أن نتأكد من وجود ضمانات تكفل للراغبين الاستقرار الحقيقى .

● سيادة الرئيس ، لم تزل هناك مخاوف من أن تتدفق عبر الحدود المفتوحة أعداد هائلة وضخمة من المصريين الباحثين عن فرصة عمل هناك ، وتكون النتيجة عمالة مصرية تفيض عن حاجة البلاد ، تعطى مظهرا مؤسفا يجرح الكبرياء ؟!

●● الرئيس : ليس فى قضية الرزق ما يجرح الكبرياء ، سوف يذهب المصرى إلى هناك بحثا عن فرصة عمل ، إن تيسرت له مع حسن المعاملة فسوف

يقدم أحسن ماعنده ، أما إذا ضاقت فلن يكون أمامه سوى العودة .

ولماذا نذهب بعيدا ..

فى ظروف سابقة كان كل الخبراء المصريين ، مثل المدرسين والأطباء وغيرهم يذهبون للعمل فى البلاد العربية من خلال إعارات حكومية تضمن لهؤلاء الخبراء حقوقهم بما فى ذلك الراتب المعقول ، الآن يذهب آلاف المصريين للعمل فى هذه البلاد بعقود خاصة أقل قيمة من الاعارات الحكومية ، يخرجون بتأشيرات عمرة أو سياحة بحثا عن فرصة عمل فى هذه البلاد .

ماذا فى وسعنا أن نفعل حيال هؤلاء ؟! .. هل يكون الحل فى أن نصادر حريات الأفراد ونمنع الجميع من السفر رغم الدستور الذى ينص على حق الأفراد فى حرية التنقل والسفر ؟!

● سيادة الرئيس ، هناك من ينادون الآن بضرورة إصدار قانون جديد يقيد حق الهجرة أو ينظمها بحيث لا يسافر إلا من تكون له بالفعل فرصة عمل جادة .

●● الرئيس : لست مع هؤلاء ، لأن ذلك ضد الدستور ولأننا سوف ننتقص بهذا القانون غير الدستورى من حريات الأفراد ، وحتى إذا ما صدر مثل هذا القانون فسوف تكون النتيجة ظهور أشكال جديدة من التحايل على القانون ، ولنتذكر جميعا ، ماذا كان يحدث عندما كانت الحدود مغلقة والعلاقات مقطوعة مع ليبيا ، كان هناك من يسافرون إلى قبرص أو مالطة أو اليونان بدعوى السياحة ثم يذهبون من هناك إلى ليبيا بحثا عن فرصة عمل هناك ، أى الاختيارين إذن يصون كرامة المواطن المصرى ؟! إصدار قانون جديد ، يقيد حق السفر والهجرة ، كى يتم التحايل عليه بأساليب وطرق شتى ، أم يخرج المواطن بكامل حريته وكرامته إعمالا لنص واضح وصريح فى الدستور ؟!

وفى النهاية فإننى أعتقد أن تقييد حق المواطن فى الهجرة أو السفر هو من سمات النظم الشمولية التى تهدر حقوق الأفراد ، وإذا كان الاتحاد السوفييتى قد أطلق أخيرا حق الهجرة لمواطنيه فكيف لى أن أدعو فى مصر إلى تقييد حق السفر والهجرة ، هذا منطق لا أستطيع قبوله .

ثم لا ننسى أنه عندما تقع ظروف قاهرة تؤثر على أمن المصريين العاملين فى الخارج ، فإننا نتحرك على الفور من أجل إعادة هؤلاء الى أرض الوطن على نفقة الدولة ، وأظن أنكم تعرفون جميعا حجم ما تكبدته الدولة من أجل إعادة العمالة

المصرية من الكويت والعراق قبل اندلاع الحرب الأخيرة ، ولقد فعلنا نفس الشيء عندما وقعت الاضطرابات الأخيرة فى الصومال ، أرسلنا طائرات القوات المسلحة كى تقوم بترحيل الجالية المصرية التى كانت تعمل هناك .

● سيادة الرئيس ، هناك تقارير متضاربة حول احتمالات انعقاد مؤتمر السلام ، وهناك بعض الشكوك حول إمكان انعقاده فى أكتوبر القادم ، ماذا تتوقعون يا سيادة الرئيس لهذا المؤتمر الذى يبدو أنه لا يزال يتعثر فى كواليس المفاوضات الجانبية ؟!

●● الرئيس : أتمنى أن ينعقد المؤتمر من أجل إنجاز سلام حقيقى ، شامل وعادل ، غير أن الواضح حتى الآن أنه لا تزال هناك مشكلتان أساسيتان ، بدون الاتفاق حولهما سوف يتعذر انعقاد المؤتمر فى موعده المتوقع :

المشكلة الأولى ، تتعلق بالقدس ؛ لأن أحدا فى العالم العربى أو العالم الإسلامى لا يستطيع الموافقة على المطلب الإسرائيلى المتعلق بإسقاط القدس من جدول المفاوضات ، بذريعة أنها عاصمة إسرائيل ، فالقدس جزء من الأرض المحتلة ، وليس من حق إسرائيل أن تقرر مصيرها على نحو منفرد ، يتجاهل حقوق الفلسطينيين فى المدينة المقدسة .

والمشكلة الثانية تتعلق بقضية التمثيل الفلسطينى ، حيث تفرض إسرائيل شروطا متعسفة على تشكيل هذا الوفد .

وعندما كان وزير الخارجية الإسرائيلى دافيد ليفى فى زيارة أخيرة للقاهرة ، قلت له بكل الوضوح : إن أحدا فى العالم العربى أو العالم الإسلامى لن يوافق على اسقاط القدس من جدول التفاوض ؛ لأن القدس مدينة عربية . قلت له أيضا ، إن أيا من فلسطينيى الخارج أو الداخل لن يساهم فى مفاوضات السلام ، دون إذن واضح وصريح من المنظمة .. هذه حقيقة يعرفها العالم كله وليس فى وسع إسرائيل تجاهلها .

إننى أتمنى أن تصل جهود وزير الخارجية الأمريكى مع الأطراف المعنية خصوصا الاسرائيليين إلى حل لهاتين المشكلتين ، يساعد على انعقاد المؤتمر فى موعده المتوقع ، خصوصا أن الولايات المتحدة لا تزال تعتبر القدس أرضا عربية محتلة، لا يحق لإسرائيل التصرف فى مصيرها على نحو منفرد .

إننى أرجو فى الوقت نفسه ، أن يكون ما تعلنه إسرائيل الآن حول القدس والجولان هو مجرد موقف تفاوضى وليس موقفا نهائيا ، وكلنا يعرف ما الذى كان يقوله الاسرائيليون قبل بدء التفاوض المصرى الاسرائيلى حول معاهدة السلام ، كانوا يقولون إن سيناء جزء من أرض إسرائيل ، وكانوا يصورون خروجهم من شرم الشيخ على أنه نهاية العالم ، وكانوا يتحدثون عن ياميت وكأنها قد أصبحت بالفعل جزءاً من إسرائيل .

● سيادة الرئيس : ماذا فى وسع الفلسطينيين أن يقدموا بعد كل الذى قدموه ؟

●● الرئيس : إن أحدا لا يستطيع أن يطلب من الفلسطينيين مزيدا من التنازلات حول قضايا جوهرية مثل قضية القدس ولكننى أنصح الفلسطينيين بأن يؤكدوا حرصهم المستمر على الجلوس والتفاوض وأن يدعو لشامير مهمة الرفض .

منذ ٤٠ عاما سابقة ، ونحن نرفض ونرفض ، رفضنا التقسيم ورفضنا عروضا أخرى ، فماذا كانت النتيجة غير ضياع فرص عديدة ، وعندما انعقد مؤتمر السلام فى مينا هاوس وتم رفع العلم الفلسطينى إلى جوار العلم الاسرائيلى ، جاء الاسرائيليون ورفضت المنظمة الحضور وضاعت فرصة تاريخية أخرى .. وربما لهذه الأسباب سميت القضية الفلسطينية قضية الفرص الضائعة .. الآن جاء الدور على الإسرائيليين ليقولوا « لا » فلندع لهم هذه المهمة فى مواجهة عالم جديد يصر على حل شامل للنزاع العربى الاسرائيلى .

المؤسف أننى قبل أيام قليلة قرأت تصريحا على لسان عرفات فى جريدة الفيجارو ، يقول فيه إن مؤتمر السلام القادم لن يكون أكثر من كامب ديفيد جديد ! ، أدهشنى تصريح عرفات لأنه كثيرا ما أبدى لى أسفه من أنه سيطول الآن نصف ما كان معروضا فى « اتفاقيات كامب ديفيد » .

لماذا إذن يقول عرفات فى العلن غير مايقوله فى الغرف المغلقة ، إنه أمر محير ، يستعصى على الفهم ، حتى أننى لم أعد قادرا على أن أفهم حقيقة ما يريد!!

● سيادة الرئيس ، إذا كان لعرفات وقادة المنظمة مواقف مترددة ، وتصريحات متناقضة، فإن تصريحات شامير على الجانب الآخر ، لا تشجع أحدا ، ولا تدع فرصة لأى أمل حقيقى فى السلام .

●● الرئيس : هذا صحيح وربما لهذا السبب تجىء نصيحتى للفلسطينيين ، بأن يؤكدوا حرصهم المستمر على الجلوس وعلى التفاوض لأنه فى النهاية لن يكون فى وسع أحد أن يفرض عليهم قبول ما لا يستطيعون قبوله .

● سيادة الرئيس ، كنا نتصور أن تلعب الولايات المتحدة دور الشريك الكامل ، وأن تقف بصرامة وحزم ليس إلى جوار العرب أو فى صفهم ولكن فى صف مجموعة المبادئ التى أعلنها الرئيس الأمريكى بوش كى تكون أساسا لتسوية النزاع الاسرائيلى العربى ، لكن يبدو أن الأمريكيين لايزالون عازفين عن أن يلعبوا دور الشريك .

●● الرئيس : واقع الأمر أن الإدارة الأمريكية الراهنة تبذل جهدا ضخما خصوصا مع الاسرائيليين من أجل أن يبدأ المؤتمر وتبدأ المفاوضات ، وعندما تبدأ المفاوضات فإن فى وسعنا أن نقول « لا » إن كانت تسير فى الاتجاه غير الصحيح ، أما أن نقول « لا » منذ البداية فذلك ما لا ينبغى أن يكون .

● سيادة الرئيس ، رغم ما حدث فى قضية الغزو العراقى للكويت ، لم تتوقف مصر عن تنسيق جهودها مع الفلسطينيين !.

●● الرئيس : نحن لا نتأخر عن تقديم العون للفلسطينيين ، حفاظا على الشعب الفلسطينى وقضيته العادلة ، ووفود المنظمة تأتى إلى مصر على نحو مستمر من أجل التشاور .

● سيادة الرئيس ، ما موقفنا على وجه التحديد من عرفات ؟

●● الرئيس : نحن لا نتدخل فى شئون المنظمة أو فى أمر قيادتها ؛ لأن هذا الأمر يخص الشعب الفلسطينى ، وإذا كانت هناك خلافات داخل المنظمة حول قيادة عرفات بسبب حساباته الخاطئة فى قضية الغزو العراقى للكويت ، فذلك شأن قيادات المنظمة ، لا دخل لنا به ، لأننا نرفض التدخل فى الشئون الداخلية لأية دولة عربية ، وقبل أيام قليلة صدرت على لسان خالد الحسن تصريحات خطيرة « خبط » فيها عرفات واتهمه بسوء القيادة ، ذلك شأنهم لا دخل لنا فيه ، ما يهمنا من هذه القضية هو تلك التصريحات التى تصدر بين حين وآخر عن عرفات ، والتى كان آخرها لصحيفة الفيجارو يحذر فيه من مؤتمر للسلام يأتى على غرار كامب ديفيد التى لعبت مصر فيه دورا أساسيا .

لماذا هذا الغمز واللمز على مصر وهو يعرف أن مصر لم تفرض شيئا على الفلسطينيين ؟! ولماذا هذا الغمز واللمز وهو يعرف أن مصر تسانده وتساعده فى مواجهة الأمريكيين والإسرائيليين على حد سواء ؟! ولماذا هذا الغمز واللمز ، إن كان قد قال لى بالحرف الواحد « أنا مش طايل نصف ما كان معروضا علينا فى اتفاقيات كامب ديفيد »

● سيادة الرئيس ، كان الملك حسين يلح على صفحة جديدة فى علاقاته مع مصر ، ومن أجل ذلك كانت مبادراته العديدة فى الاتصال بكم ، وكانت مهمة مبعوثه زيد بن شاكر ، ثم فجأة أصدر الملك حسين ما اسماه بالكتاب الأبيض ، يحمل فيه مصر مسئولية إغلاق باب الحل العربى بإدانتها المبكرة للغزو العراقى !!.

سيادة الرئيس ، لقد نشرت « المصور » ردا كاملا على كتاب الملك ، لكن يبقى السؤال هل يمكن أن تكون هناك ثقة متبادلة مع الأردن ، إن كان الملك يصر على رواية غير صحيحة ؟!

●● الرئيس : حيرنى أمر الملك حتى لم أعد أعرف ماذا يريد ! ، قبل أيام قليلة من كتابه اتصل الملك ليقول لى ، علينا أن ننسى هذه الفترة الكئيبة ، وكان ردى عليه ، لقد كانت فترة حالكة السواد ، والمهم أن نحاصر مضاعفات ما حدث حتى نساعد على عودة التضامن العربى على أسس جديدة ، وافقنى الملك ثم فجأة أصدر كتابه الذى حاول فيه تبرير موقفه على حساب مصر وعلى حساب الحقيقة ، وتحدث فيه عن مبادرة أردنية لم تكن ولم توجد ! لن أرد على مزاعم الكتاب على نحو مفصل ، لأن « المصور » نشرت ردا كافيا ، ولكننى أسأل نفسى إن كان الملك يريد تبرير موقفه فلماذا يجعل من مصر ذريعة يتحجج بها ؟! ولماذا لى الحقائق ؟! أسأل نفسى أيضا ، إن كان الملك يستهدف من هذا الكتاب تغيير مواقفه ، فذلك شأنه وهو حر فيما يريد ، فلقد تعودنا منه تغيير المواقف ، ولكن ذلك ماكان ينبغى أن يكون على حساب موقف مصرى واضح لكل الأطراف منذ اللحظة الأولى .

ولا أود التعليق أكثر من ذلك على موقف الملك وكتابه « الأبيض » .

● سيادة الرئيس ، مع ذلك يبقى السؤال قائما ، هل يمكن لمصر أن تبدأ صفحة جديدة مع الملك بعد الذى حدث ؟!

●● الرئيس : لقد فتحنا هذه الصفحة الجديدة بالفعل ، لكن الملك سارع إلى إغلاقها ، وعندما أرسل لى مبعوثه زيد بن شاكر من أجل أن نبدأ هذه الصفحة

الجديدة ، جاء زيد ومعه خطاب سرى قال لى إن الملك أراد إطلاعك على هذا الخطاب السرى الذى أرسله إلى صدام حسين فى ٢٢ سبتمبر لكى تتأكد من أن مواقف الأردن والقاهرة كانت متقاربة ، أثار الخطاب دهشتى ؛ لأن الخطاب يقول شيئا مختلفا عما كان يقوله الملك منذ بداية الغزو العراقى وحتى بدء العمليات العسكرية ضد العراق وبصراحة كاملة راودتنى الشكوك فى أن يكون قد تم تزييف الخطاب وفبركته كنوع من حفظ ماء الوجه لمساعدة الملك على تغيير موقفه .

● سيادة الرئيس ، إلى أى حد يتوافق خطو دمشق مع خطو القاهرة فى قضية السلام ؟

●● الرئيس : التفاهم قائم مع الرئيس الأسد على نحو مستمر ، وهناك تنسيق كامل على مستوى وزيرى الخارجية ، وعندما تبرز بعض النقاط التى تستدعى تشاور الرئيسين ، نجتمع على الفور لدراسة هذه النقاط ، وأعتقد أننا نسير فى الاتجاه الصحيح .

● سيادة الرئيس ، ما هى نقاط تشاوركم الأخير مع الرئيس الأسد ؟

●● الرئيس : نحن متفقون على الخطوط الأساسية ، ومتفقون أيضا على تفصيلات عديدة تحدد شكل تحركنا القادم وإطاره ، وأعتقد أنك سمعت ذلك من الرئيس الأسد خـلال لقائنا الأخير فى دمشق ، ومع ذلك فلقد كان هناك ما يمكن أن تسميه اجتهادات مختلفة حول عملية الربط بين وقف بناء المستوطنات ووقف المقاطعة العربية .

كنت أرى ، أن يكون ضمن إجراءات بناء الثقة المشتركة ، اتفاق على وقف بناء المستوطنات مقابل وقف المقاطعة العربية حتى نستنقذ ما تبقى من أرض الضفة التى تمت مصادرتها لحساب بناء مستوطنات اسرائيلية ، لأن الاسرائيليين صادروا حتى الآن ما يقرب من ٦٥ فى المائة من مساحة الأرض هناك .

لكن دمشق آثرت أن تربط إنهاء المقاطعة العربية بالاتفاق على عملية السلام ، وأن تكون ضمن الموضوعات المطروحة على المؤتمر .. وفيما عدا ذلك لا أعتقد أن هناك خلافا آخر حول مسيرة السلام .

ومع ذلك فإننى أعتقد أن السؤال الذى ينبغى أن يكون مطروحاً على عالمنا العربى هو السؤال عن مدى جدوى المقاطعة ومدى الجدية فى تطبيق قراراتها ، لأننا

جميعا نعرف أن الشركات التى تتعامل مع اسرائيل ، تتعامل مع العالم العربى كله ، كما أن معظمنا يعرف أن كثيرا من السلع الاسرائيلية تجد طريقها إلى الأسواق العربية من خلال طرف ثالث .

علينا إذن أن نسأل أنفسناالسؤال الصحيح ما جدوى المقاطعة ؟ وما مدى الجدية فى تطبيق قراراتها ؟

لقد وافقت الكويت وبعض من دول الخليج على الأفكار المصرية المتعلقة بالربط بين وقف إجراءات المقاطعة ووقف بناء المستوطنات ، فى إطار إجراءات بناء الثقة المشتركة ، لكن دولا عربية أخرى صمتت عن أن تقول رأيها فى الأفكار المصرية ، لكن المثير للانتباه أن أحدا لم يخرج ليرد على الأفكار المصرية بالشتائم أو بالتجريح ، وذلك يعنى أن العالم العربى قد أصبح أكثر عقلانية ونضجا ..

● سيادة الرئيس ، هناك من يتصورون أن وقف إجراءات المقاطعة ، سوف يعطى اسرائيل فرصة ابتلاع العالم العربى .

●● الرئيس : هذا تصور غير صحيح يعكس مخاوف غير حقيقية ، لأن الوقائع تقول غير ذلك ، ولعلك تذكر النقاش الواسع الذى جرى فى مصر حول قضايا التطبيع مع بدء تطبيق معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية .. فى مصر كان هناك من يحملون مثل هذه المخاوف ، وكان هناك من يتصورون أن الاقتصاد الاسرائيلى سوف يبتلع السوق المصرية ، وكنا نقول لهؤلاء ، لا مبرر لهذه المخاوف ، لأنه ليس فى وسع اسرائيل أن تكرهنا على شىء أو أن تفرض نوعا من الأفضلية يعطيها ميزة فى السوق المصرية دون استحقاق حقيقى يحقق فائدة للسوق المصرية ، والآن نسأل أنفسنا ، ما هى البضائع الاسرائيلية التى تبتلع السوق المصرية ، ما حدث بالفعل أن الاسرائيليين يأتون إلى مصر للسياحة ، لكنهم يشترون كل حاجياتهم من الأقطان المصرية ، البياضات والفوط والبشاكير والملابس الداخلية والملابس الجاهزة ، لأنها من قطن مصرى ، ولأنها أكثر جودة وأقل ثمنا من الإنتاج الاسرائيلى .

● سيادة الرئيس ، ما هى الدروس المستفادة من حرب الخليج ؟

●● الرئيس : هذا الموضوع لم ينته بعد ، وسوف تكون له مضاعفات وآثار كبيرة قد لا نستطيع التكهن بها على وجه التحديد ، ولكننى أؤكد أن

الموضوع سيبدأ وليس صحيحا أنه انتهى بتحرير الكويت .. الموقف لا يزال معقدا ، يحتاج لجهود ضخمة من أجل احتواء آثاره المحتملة .

● سيادة الرئيس ، مع بقاء صدام حسين فى الحكم حتى الآن ، هل لا تزال مصر على موقفها الرافض للتعامل مع الرئيس العراقى ؟

●● الرئيس : كيف لى أن أتعامل معه وقد طعننى بخنجر فى ظهرى ، وعدنى بأنه لن يهاجم الكويت ، ثم فعل ، واختلق رواية غير صحيحة عن لقائنا الذى تم فى بغداد ، عندما ذهبت إليه فى محاولة أخيرة لتدارك الموقف .

قال إننى وعدت الرئيس مبارك بأننى لن أهاجم الكويت ما دامت المفاوضات مستمرة مع الكويت .. ولم يكن ذلك حقيقة ما جرى فى لقائنا المنفرد الذى استمر ٣ ساعات .

الغريب أن صدام حسين بعث لى فى إحدى رسائله خلال الأزمة ، يؤكد على أن هناك شهودا أحياء على صدق روايته ، وعندما أرسلت إليه أسأله عن هؤلاء الشهود ، بعث إلىّ بقائمة الوفد المرافق لى والوفد العراقى الذى كان معه . أخذتنى الدهشة من جرأة التلفيق ، لأن مباحثاتنا المنفردة استمرت ثلاث ساعات دون أن يحضرها شخص ثالث ، ثم نزلنا لتناول الغداء مع أعضاء الوفدين ولم نفتح الموضوع مرة أخرى .

الأكثر غرابة ، أن يؤكد الملك حسين صدق رواية صدام ، ولا أعرف من أين جاء الملك حسين بروايته ، وقد كان الاجتماع مع صدام مغلقا لم يحضره سوانا .

يومها غادرت بغداد إلى الكويت ، وهناك أطلعونى على بيان صحفى أصدره طارق عزيز بعد سفرنا من بغداد ، يعلن فيه ، أن الاجتماع الذى تم صباح « اليوم » بين الرئيسين صدام ومبارك لم يتطرق إلى موضوع الخلاف العراقى الكويتى ! تألمت لصدور هذا البيان ، وعندما سألنى الأخوة فى الكويت عن حقيقته ، كان ردى : لعل المقصود من البيان مزيد من الضغط على الكويت من أجل الإسراع فى إنهاء المشاكل المثارة بين البلدين .

كيف لى بعد كل ذلك أن أتعامل مع صدام حسين ؟ أو أن أصدقه ؟

● سيادة الرئيس ، ما الذى يبقى فى ذاكرتك من دور الجيش المصرى فى حرب الخليج ؟

●● الرئيس : يبقى أننا ذهبنا دفاعا عن المبادىء ، ذهبت قواتنا استجابة لطلب من الملك فهد للمساهمة فى تعزيز أمن السعودية عندما اقتربت حشود صدام العسكرية بعد الغزو العراقى للكويت من حدود السعودية ثم شاركنا فى عملية تحريرالكويت التى أجمع عليها المجتمع الدولى ، احتراما للشرعية والقانون الدولى .

يبقى أن قواتا أكدت التزامها باتفاقية الدفاع المشترك التى كان العراق يقول إن مصر قد خرجت منها بعد اتفاقية السلام مع اسرائيل .

يبقى ثالثا ، أن العالم العربى يعرف الآن ، أن مصر لن تتخلى عن واجبها القومى دفاعا عن أية دولة عربية يتهددها خطر العدوان والغزو .

يبقى أخيرا ، أن قواتنا لم تدخل الأرض العراقية ، لأننا كنا نرى واجبها الوحيد فى الدفاع عن بلد عربى شقيق تعرض للعدوان .

● سيادة الرئيس ، كان لمصر موقف واضح وحاسم ، عندما أعلنت أنها لن تشارك فى أية ضربة جوية ثانية للعراق .. إلى أى حد أثر هذا القرار على موقف التحالف الدولى من هذه الضربة الثانية ؟

●● الرئيس : كان واجبا قوميا أن نشارك فى الدفاع عن أمن السعودية وأن نشارك فى عملية تحرير الكويت ، خصوصا بعد النداءات العديدة التى وجهتها مصر إلى صدام حسين تناشده أن يقبل مبدأ الانسحاب من الكويت ، لكننا رفضنا بوضوح قاطع أن نشارك فى أية ضربة جوية ثانية للعراق ، لأن ضرب العـراق مرة أخرى كان يعنى أن المسألة لم تكن تحريرالكويت ، وكان يعنى إصرار التحالف الدولى على تدمير ما تبقى من طاقات العراق وقدراته التى هى ملك لشعب العراق وليست ملكا لصدام .

رفضنا المشاركة وسعينا إلى إقناع المجتمع الدولى بضرورة وقف التفكير فى هذه الضربة الثانية ، جرى اتصالنا أولا مع رئيس وزراء بريطانيا الذى أبدى تفهما كاملا لموقف مصر مع عدد آخر من دول التحالف ، وعندما

جاء جيمس بيكر إلى الاسكندرية ، قلت له بكل وضوح إننا لا نرى أى مبرر لهذه الضربة التى سوف يستشعر الشعب العراقى أنه المقصود بها وليس نظام صدام حسين ،طلبت إلى وزير الخارجية الأمريكى يومها أن يخطر الرئيس بوش بموقفنا على نحو عاجل ، وكنا نستشعر أن الضربة وشيكة الحدوث وأسرع جيمس بيكر بإرسال برقية إلى الرئيس الأمريكى الذى كان قد بدأ زيارته لتركيا ..

فعلنا ذلك من أجل شعب العراق المغلوب على أمره ، برغم ما تكشف أخيرا من أن صدام كان يسعى لإنتاج قنبلة جرثومية ، مخالفا كل قواعد الشرعية الدولية وكل الأعراف الإنسانية ، كى يعطى للعالم أقبح صورة للعرب إذا ما تحصلوا على بعض أسباب القوة أو الاقتدار .

إن لدينا تعاطفا قويا مع شعب العراق فى محنته الراهنة التى نتجت عن سوء تقدير قيادته ؛ لأن شعب العراق مغلوب على أمره ولدينا إحساس بالمسئولية تجاه مساعدته ، لقد قدمنا بعض المعونات إلى أكراد الشمال الذين هرعوا إلى الجبال خوفا من بطش صدام وانتقامه ، أرسلنا بضع طائرات تحمل الأدوية والبطاطين والغذاء وفقا لقدراتنا ، لكننا نسعى حثيثا من أجل الإسراع فى تخفيف وقع العقوبات الاقتصادية على الشعب العراقى ، ونحن مع رفع هذه العقوبات ، لأنه ليس أمرا صعبا أن يتفق المجتمع الدولى على ضمانات كافية تمنع تبديد موارد العراق فى مشروعات لا تخدم سوى طموحات حاكمه .

● سيادة الرئيس ، ما هو موقفنا الراهن من إيران ؟

●● الرئيس : العلاقات مع إيران فى طريقها للتحسن ، لديهم الآن مكتب لرعاية العلاقات فى القاهرة ولدينا مكتب مماثل فى طهران ، وقد التقى وزير خارجيتنا مع وزير الخارجية الإيرانى على هامش اجتماعات وزراء خارجية الدول الإسلامية ، وأستطيع أن أقول : إنه لا شئ من جانبنا يحول دون تحسين العلاقات وتقدمها ، لأننا حريصون على علاقة طبيعية مع إيران كما أننا حريصون على ألا ننزلق فى أى شئ يعكر صفو العلاقات وتقدمها ، وعندما ثار الجدل أخيرا حول أمن الخليج ، كان موقفنا الواضح ، أنه لابد أن يكون هناك حساب لدور إيران فى أمن المنطقة ، لأن إيران طرف أساسى فى المعادلة لا يستطيع أحد تجاهله ، ولأنها فى النهاية دولة مسلمة وجارة .

● سيادة الرئيس : هل نستطيع أن نقول إن العلاقات بين مصر ودول الخليج ترقى الآن إلى حدود الدور المسئول الذى لعبته مصر فى أزمة الخليج ؟

●● الرئيس : علاقتنا مع دول الخليج أكثر من ممتازة وثمة آثار إيجابية عديدة لهذه العلاقات ، ربما لا يكون مفيدا أن أعددها الآن ، على أنه ينبغى أن يكون واضحا للجميع ، أن علاقات مصر مع دول الخليج كانت قبل الأزمة الأخيرة فى وضع ممتاز .

● سيادة الرئيس ، هناك من يتحدثون عن فتور فى العلاقات مع السلطان قابوس ، بدعوى أن دور مصر فى أمن الخليج يمكن أن ينتقص من دور عمان ؟

●● الرئيس : علاقاتنا مع السلطان قابوس جيدة وممتازة ، وليس صحيحا بالمرة أن بيننا بعض الحساسيات بسبب موقف مصر من أزمة الخليج ، تلك أفكار تروجها دوائر بعينها من أجل إحداث الوقيعة ، لأننى على اتصال مستمر بالسلطان قابوس الذى لا نستطيع أن ننسى أنه وقف جهارا نهارا فى مؤتمر بغداد يعترض على عزلة مصر وعلى نقل مقر الجامعة العربية رغم تهديدات صدام حسين .

● سيادة الرئيس ، أود أن أستأذن فى الانتقال إلى قضايا الداخل ، وربما كانت القضية الأولى هى قضية تعزيز المسار الديمقراطى فى مصر ، خاصة بعد أزمة الخليج .

سيادة الرئيس ، كان شيئا عظيما أن تعكس الصحافة المصرية - القومية والحزبية على حد سواء - الرأى والرأى الآخر فى قضية الخليج ، ورغم أن هناك مقالات وتحليلات كانت تعبر تعبيرا مباشرا كاملا عن وجهات نظر العراق ، فإن ذلك لم يؤثر على وحدة الداخل المصرى وموقفه من قضية الغزو العراقى ، سيادة الرئيس ، على ضوء هذه التجربة ، يتطلع كثيرون إلى خطوات أكثر تقدما من أجل تعزيز مسار الديمقراطية المصرية .

●● الرئيس : لا يستطيع أحد أن يجادل فى قضية حرية الرأى فى مصر .

هذه هى طبيعة النظام الديمقراطى الذى يكفل للمعارضة الحق فى أن تعبر عن رأيها كاملا ، ونحن نتقبل ذلك بصدر رحب ونفخر به .

وإذا كان هناك من يتطلعون إلى خطوات أكثر تقدما من أجل تعزيز مسيرتنا الديمقراطية ، فلا اعتراض لى على ذلك ، المهم أن نخطو على هذه الطريق بحساب دقيق يضع فى اعتباره ظروفنا الداخلية ، ويضع فى اعتباره النتائج المخيبة للآمال التى حدثت فى بقاع كثيرة من عالمنا ، نتيجة الإسراع فى خطوات غير محسوبة ،

لم تضع فى حسابها أوضاع المجتمع ومشاكله الداخلية ، إن التحولات الكبيرة والضخمة التى تقع فى حياة الأمم تقتضى دقة الحساب وتقتضى الأخذ بالتدرج ، إما أن نسرع الخطو دون حساب لمشاكل الداخل ، فلن نجنى من وراء ذلك سوى النكوص .

ولننظر ماذا يحدث الآن فى الاتحاد السوفييتى وفى يوغوسلافيا ، وفى الجزائر ، ولقد رأيت وشاهدت بعينك ماذا يجرى فى الاتحاد السوفييتى بسبب سرعة الخطو التى أدت إلى ما يقرب أن يكون نوعا من الفوضى التى تكاد تخرج عن حدود التحكم ، بينما يعانى المجتمع نقص الغذاء والخدمات .

لا نستطيع أن نتجاهل فى مصر ، أننا بلد محدود الموارد محدود الإمكانات ، ولا نستطيع أن نتجاهل ، ضغط التزايد السكانى الرهيب ، وتطلعات ٥٥ مليون مواطن إلى حياة أفضل قد لا يكون فى قدرة مواردنا الذاتية الوفاء بكل مطالبها .

من هنا ، لابد أن نكون على يقين من أن كل خطوة نخطوها إلى الأمام لن نعود عنها مرة أخرى ، لأنها خطوة محسوبة وليست مجرد خطوة فى المجهول ... ماذا يُجدى أن نسرع الخطو بغير حساب دقيق لمشاكلنا ، ثم نجد أنفسنا فى مواجهة مشاكل مخيفة ، كتلك المشاكل التى يعيشها الاتحاد السوفييتى الآن ؟ !

ماذا يحدث إن أسرعنا الخطو دون حساب دقيق ؟

سوف يقول الجميع ، الرئيس وحده هو المسئول ، لأنه يعرف كل الظروف ومع ذلك اتخذ القرار .

ولعلكم تعرفون جميعا ، المعركة الصعبة التى خضناها من أجل أن نقنع مؤسسات التمويل الدولى بقبول وجهة نظر مصر فى ضرورة الأخذ بالتدرج على طريق الإصلاح الاقتصادى ، كانوا يريدون برنامجا سريع الخطى حتى لا تتفاقم أعراض المشكلة الاقتصادية وكنت أرى أن مطالب صندوق النقد الدولى لا تضع فى حسابها قدرة المجتمع على هضم مطالب الإصلاح الاقتصادى .

وعندما قلت إن موقف صندوق النقد الدولى أشبه بموقف الطبيب المبتدئ الذى يريد أن يجترع مريضه الدواء مرة واحدة فتكون النتيجة وفاة المريض بدلا من شفائه ، غضب المسئولون عن الصندوق لكننا تمسكنا بضرورة الأخذ بالتدرج .

وما يصدق على الإصلاح الاقتصادى يصدق على الإصلاح السياسى ، وأظن أننا نمضى على الطريقين بخطوات معقولة .

● سيادة الرئيس ، لا أحد يختلف حول ضرورة الأخذ بالتدرج ، ولكننا نسأل ، إن كان يمكن داخل هذا الإطار أن نعيد النظر فى قانون الأحزاب لكى نخفف من شروط قيام أى حزب جديد ، لأن الأحزاب تقوم الآن بحكم قضائى بسبب القيود التى تفرضها اللجنة ؟ .

●● الرئيس : كم عدد الأحزاب التى قامت فى الجزائر .. ؟

● ٥٤ حزبا .

● ● الرئيس : ماذا كانت النتيجة ؟ أزمة مخيفة ، هددت المسيرة الديمقراطية واستدعت تدخل القوات المسلحة ، لأن الأوضاع كانت على وشك أن تصبح حربا أهلية ، فضلا عن صعوبة الأوضاع الاقتصادية وترديها هناك .

ومع ذلك فإننى أقول بوضوح كامل ، إننا سوف نكون على استعداد لإطلاق حرية تكوين الأحزاب دون أى قيد ، عندما تستقر أوضاعنا الاقتصادية ، ونعبر الفترة الانتقالية فى برنامج الإصلاح الاقتصادى .

● سيادة الرئيس ، ما يجعل من قضية الأحزاب سؤالا ملحا ، أن هناك فى مصر الآن ، قوتين سياسيتين تفتقدان وجود منبر حزبى : الاخوان المسلمين والناصريين .

● الرئيس : لن أوافق على قيام أية أحزاب على أساس دينى ، لأن فى ذلك مدعاة لفتنة طائفية ، ولأننا نعرف جميعا ماذا حدث فى الجزائر . أما الناصريون فإنى أود أن أسألهم : ما هى أوجه الخلاف بين رؤيتهم السياسية وبرنامج الحزب الوطنى ، إن كانوا يدركون أن الديمقراطية قد أصبحت مطلبا ملحا لا يستطيع أحد أن يتجاهله ، وأن التعدد الحزبى قد أصبح ضرورة لضمان سلامة المسيرة الوطنية ، إننى على استعداد لأن أطلب إلى الحزب الوطنى إجراء حوار واسع مع من تسميهم بالناصريين لكى نرى أوجه الخلاف التى يتحدثون عنها ، بين برنامج الحزب الوطنى ومنطلقات ثورة يوليو .

بهذا المفهوم الواضح ، أقول لدينا فى مجلس الشعب وفى الحزب الوطنى ناصريون لم يتجمد فكرهم عند فترة زمنية محددة ، لأننى أعتقد أنه لو عاش عبد الناصر لكان سيطور فكره ومواقفه مع المتغيرات التى تفرض نفسها على مجمل الأوضاع الداخلية والإقليمية والدولية .

إن الجمود يقتل الحركة والتطور ، لهذا فإننى لا أفهم هذا الانقسام المفتعل حول الناصريين والساداتيين والمباركيين ، أفهم أن يعمل عبد الناصر لصالح الشعب فيؤيده الشعب ، وأن يعمل السادات لصالح الشعب فيؤيده الشعب ، وأن أعمل لصالح الشعب فأنال تأييده ، أفهم أيضا أن نعدل أفكارنا ونظمنا لما فيه خير الشعب وصالحه لا أن نبقى جامدين نرفض كل تطور .

ولعلنى أسأل هنا ، من يسمون أنفسهم بالناصريين : هل يجوز أن تبقى أوضاع القطاع العام على ما هى عليه ، إن كانت النتيجة الوحيدة خسائر ضخمة لم يعد فى وسع الخزانة العامة أن تتحملها ، أم نطور القطاع العام ونفتح أبوابه لمساهمات الأفراد ، ونفصل الإدارة عن الملكية لكى نكون قادرين على المنافسة فى سوق عالمية تحكمها جودة الإنتاج ؟! .

لعلنى أسأل أيضا : هل يجوز أن نتحدث عن إقامة ديمقراطية سليمة ، كما جاء فى المبادئ الستة لثورة يوليو ، ثم نُبقى على الحراسات والتأميمات ونقيد حق المواطن فى السفر أو فى التنقل أو فى الهجرة ؟!.

لقد كان للرئيس السادات رؤية مستقبلية ، عندما أدرك ضرورات التغيير والتطور ، وإذا كانت هناك بعض الممارسات الخاطئة فليس المسئول هو السادات ، بل المسئول أصحاب هذه الممارسات ، ولعلنا نسأل أنفسنا ، هل كان عبد الناصر يريد أن يضع الناس فى السجون ، أم أن ذلك حدث نتيجة ممارسات خاطئة ؟ ! وفى كل عهد وكل فترة سوف تكون هناك ممارسات خاطئة ، المهم أن تكون لدينا حرية أن نكشف هذه الممارسات لكى نحاسب المسئولين عنها ، المهم أن يكون لدينا الرأى والرأى الآخر ، المهم أن تكون لدينا أحزاب تناقش وصحافة حرة تسأل وتستجوب وتكشف كل الأخطاء .

● سيادة الرئيس ، سؤالى المباشر : كيف نحمى المستهلك فى إطار نظام اقتصادى جديد ، يقوم على قوانين السوق ، دون ضوابط تلزم التجار هوامش ربح معقولة ؟

●● الرئيس : جانب من المشكلة يتعلق بسلبية المواطن الذى يندفع إلى الشراء وهو يعرف مغالاة التجار .. ولنتذكر جميعا ما حدث فى الأيام الأولى لتطبيق ضريبة المبيعات ، عندما فرض بعض التجار لصالحهم ضريبة المبيعات على سلع

جرى إعفاؤها من هذه الضريبة ، لماذا سكت المواطن ؟ لماذا لم يسارع إلى الابلاغ عن هؤلاء التجار ؟ جانب آخر من المشكلة يتعلق بالضمائر ، هل يمكن أن نصلح الضمائر بقوة القانون ؟ ، هل نعود مرة أخرى إلى سياسات التخويف والاعتقال ؟! ، لا أظن أن ذلك هو الحل الأمثل ، الحل الأمثل أن نسعى لزيادة الانتاج .

● سيادة الرئيس : هل أنت راض عن دور الرأسمالية المصرية اليوم ، لقد شجعت القطاع الخاص ولم تتحرج فى أن تذهب بنفسك كى تتابع نشاطه فى مواقع الانتاج ، سواء فى المدن الجديدة أم فى غيرها من الأماكن ، ما هى ملاحظاتك يا سيادة الرئيس على أداء الرأسمالية المصرية بعد كل هذا التشجيع ؟

●● الرئيس : أعتقد أن القطاع الخاص قد أنجز الكثير فى مجال الزراعة ، سواء فى المحاصيل أم فى زراعات الخضر والفاكهة ، هناك زيادة مطردة وتحسن واضح فى الإنتاج ، ولولا ذلك لأصبحت مشكلة الغذاء أكثر تعقيدا لأن ٥٥ مليون نسمة يعتمدون تقريبا على نفس مساحة الرقعة الزراعية التى تآكل جزء كبير منها بسبب الامتداد العمرانى .. كان طبيعيا أن ترتفع الأسعار لارتفاع التكاليف ، سواء فى أجور العمال أو فى جميع المكونات اللازمة للزراعة الحديثة ولكن مع توسع نشاط القطاع الخاص فى المجال الزراعى أصبحنا نشهد الآن منافسة بين المنتجين من شأنها أن تساعد على استقرار الأسعار .

فى المجال الصناعى ، يلعب القطاع الخاص الآن دورا متناميا ، لدينا الآن شركات للإنتاج الصناعى ، تتمتع بسمعة طيبة فى السوق المصرية والسوق العالمية ولدينا خبرات ممتازة ورجال أعمال ممتازون ، معروفون الآن .. رغم قصر المدة على المستوى العالمى .

هنـاك فى المقابل من يريدون الاعتماد على الدولة والحكومة ، من أجل مساعدتهم على تسويق إنتاجهم فى الخارج ، لأنهم لايزالون يفتقدون خبرة التسويق الخارجى ، أو لأنهم لا يريدون الإنفاق على تسويق إنتاجهم ، من خلال خبراء مختصين يطلبون رواتب عالية .

ومع ذلك فإنه قياسا على العمر المحدود للقطاع الخاص الصناعى « ١٠ سنوات » لدينا بدايات عديدة ناجحة تدعو الى المزيد من التفاؤل .

اننى لا أتحرج أبدا من متابعة نشاط هؤلاء فى مواقع أعمالهم لأنهم يضيفون الى مصر طاقات جديدة ، ويساهمون فى خلق فرص عمل جديدة ، وقد نجحوا بالفعل فى أن يفتحوا لإنتاجهم أسواقا عالمية عديدة .

قد تأخذك الدهشة لو عرفت أننى أتابع الجديد من إنتاج هؤلاء ، وأنقل اليهم ملاحظاتى والملاحظات الأخرى التى قد أسمعها من هنا أو هناك حول هذه المنتجات.

أتابع إنتاج سيراميك كليوباترا وكثيرا ما نقلت اليه ملاحظاتى على إنتاجه ، أتابع إنتاج ايديال استاندرد التى وصلت منتجاتها الى حد فائق فى الجودة ، وأتابع النساجون الشرقيون الذين أصبحت لهم الآن شهرة عالمية فى أسواق أوربا وأمريكا واليابان ، وأتابع إنتاج شركة الخزف والصينى التى يسهم فيها القطاع الخاص بنسبة تصل الى ٤٠ فى المائة ، أتابع إنتاج شركات ب. ت. م. وديلى تريس والإسماعيلية لصناعات الملابس الجاهزة ، وقد استطاعوا جميعا أن يحققوا نجاحا ملحوظا فى الأسواق المصرية والعربية بل والعالمية ، لأنهم حريصون على جودة الإنتاج وتطويره ولأنهم حريصون على أن يقدموا هذا الإنتاج الجيد فى تغليف جميل

ومن واقع هذه المتابعة ، تأكد لى أن لدينا رجال أعمال ممتازين قادرين على النهوض بالإنتاج المصرى ، ولا أظن أن هناك مثالا أشد وقعا من مثال شركة العامرية .. كانت فى أسوأ حال رغم التكاليف الباهظة التى أنفقت على هذه المصانع ، كانت فوائد ديونها تصل الى ٣٠٠ مليون جنيه سنويا ، وكان إنتاجها راكدا فى المخازن .

هكذا كان حال العامرية عندما زرتها قبل ٣ سنوات ، أصلحنا الهيكل المالى للشركة وأقمنا عليها إدارة رشيدة .. الآن تغيرت الصورة من النقيض إلى النقيض ، المصانع تعمل فى ورديات مستمرة لـ ٢٤ ساعة ، والانتاج لا يلاحق طلبات التصدير ، والشركة تحقق أرباحا تتزايد عاما وراء عام .

هذا الصيف ، توجهت لزيارة العامرية قبل أسابيع ، مع أحد الوزراء الذين رافقونى فى الزيارة كان فى زيارة أخيرة لبريطانيا أعجبه هناك « مايوه ، تى شيرت » ، أى « طاقم من قطعتين » دفع فيه ١٢ جنيها استرلينيا ، خلال وجوده معى

فى زيارة مصانع العامرية فوجىء الوزير بالطاقم الذى اشتراه من لندن موجودا فى عنابر التجهيز بالشركة ، لم يكن ثمنه يزيد على ١٢ جنيها مصريا ، اغتم الوزير لأنه كان قد دفع فيه ما يقرب من ٦٥ جنيها مصريا ، أنا شخصيا فرحت لأن إنتاج العامرية قد وصل الى أسواق لندن وعواصم أوربية أخرى عديدة .

لدينا الآن إنتاج مصرى نفخر به ، وقبل فترة كان فى زيارة مصر رئيس دولة افريقية صديقة ، خلال ٢٤ ساعة اشترى الرئيس الافريقى ملابس مصرية جاهزة لأفراد أسرته فى حدود ٣٠ ألف جنيه مصرى ، رئيس آخر طلبت زوجته أن تمد زيارتها لمصر ٤٨ ساعة أخرى كى تشترى احتياجاتها من السوق المصرية ، بياضات وملابس جاهزة وسجاجيد وأحذية لأنها وجدت إنتاجا مصريا جيدا ومعقول الثمن .

ولماذا نذهب بعيدا ، منذ أن تم رفع نقاط الحدود والجمارك عند بوابة السلوم ، وصل حجم السلع المصرية التى تم تصديرها عبر الحدود الى ٦٨ مليون دولار ، معظمها ملابس جاهزة .

● سيادة الرئيس : أعرف أننى قد اقتطعت من وقتكم الكثير ولكن لايزال لدى عدد من الأسئلة يتعلق بقضايا الداخل .

●● الرئيس : لنا الآن ساعتان فى هذا الحوار ، وأمامك نصف ساعة أخرى هل تكفى لكل ما جئت به من أسئلة ؟

● تكفى يا سيادة الرئيس ، وسؤالى الآن عن الخدمات التى تردت لنقص الامكانات وقلة الانفاق ، عن المستشفى الحكومى الذى لم يعد يقدم الآن خدمة مجانية ، يطلب من مرضاه ، أمبولات الحقن وخيوط الجراحة ، وأربطة التضميد لأن موازنة المستشفى لم تعد قادرة على الوفاء باحتياجات المريض ، وعن المدرسة الحكومية التى انهارت مرافقها وضاقت فصولها ومقاعدها بالتلاميذ .

●● الرئيس : معك كل الحق فيما تقول ، ولكن ماذا كان فى وسعنا أن نفعل إزاء موازنة محدودة الموارد ، تتحمل مطالب ٥٥ مليون نسمة ، لقد زاد سكان مصر ابتداء من عام ٨١ وحتى الآن ما يقرب من ١٣ مليون نسمة ، زدنا خلال ١٠ سنوات بحجم يقرب من سكان دولة شقيقة مثل سوريا ، ماذا كان فى

وسعنا أن نفعل ، إن كان حجم الدعم المنظور وغير المنظور قد وصل الى ٩ مليارات جنيه ، ماذا يمكن أن يتبقى من مواردنا كى ننفقه على تحسين معقول للخدمات فى المدارس أو فى المستشفيات ؟

الإصلاح الاقتصادى يعنى فى جانب منه ، تقليص حجم الدعم الذى كان يذهب فى معظمه الى غير مستحقيه ، وسوف يتيح تقليص حجم الدعم فرصة واسعة لتحسين الخدمات ، خصوصا خدمات الصحة والتعليم ، بل لعلنا بهذا الأسلوب نكون قد صححنا الدعم ، لأنه سوف يصل من خلال الخدمة المعقولة الى المستحقين الحقيقيين .

وفى الآونة الأخيرة ، كان مطلوبا أن ننفق ما يقرب من ٤٠ مليون جنيه من أجل تجديد المدارس فى المحافظات ، أى أن نصيب المحافظة لن يتجاوز مليونى جنيه ، ماذا فى وسع هذا المبلغ أن يفعل ؟ فى الأغلب سوف يذهب معظمه الى بعض المقاولين ، يضيع هدرا فى « فرشتين لكل مدرسة » وسوف يذهب الباقى الى قائمة طويلة من الموظفين ، حوافز على جهودهم من أجل تسهيل مهمة المقاول .

لا حل الآن سوى أن نطلب من رجال الأعمال ومن القادرين ، ومن الذين يكسبون ، الإسهام الجدى فى تحسين ظروف المدرسة والمستشفى ، كل فى مدينته أو فى إقليمه ، وعلى هؤلاء جميعا أن يعرفوا أن العائد ضخم وإن كان غير منظور ، لأن إسهام الغنى أو صاحب المصنع فى إعادة تجهيز المدرسة أو المستشفى فى قريته أو مدينته هو تعزيز لعلاقات السلام الاجتماعى ، وصون لحرمة ماله ومصنعه .

ولن نكون بدعا فى هذا المجال ، هكذا يفعل الأوربيون ، وفى أكثر دول الغرب ثراء ووفرة ، وهذا ما كان يفعله أثرياء المصريين الذين تبرعوا لبناء مؤسسات تعليمية وصحية ، مازالت قائمة حتى الآن .

إننى أتطلع الى أن تقوم فى كل محافظة ، جمعية لرجال الأعمال ، يكون جزءا من واجبها المساهمة فى تحسين خدمات المدرسة الحكومية والمستشفى الحكومى والمساعدة فى تجهيزهما بالأدوات وقطع الغيار ، وأعتقد أنها صورة محزنة ومؤسفة أن يتعطل جهاز للكلى الصناعية فى مدينة مصرية لنقص المكونات أو قطع الغيار ، دون أن يتقدم القادرون فى هذه المدينة للمعاونة فى هذا المجال .

● سيادة الرئيس ، كل ما تقوله صحيح ولكن لماذا لا نخصص جزءا من عائد ضريبة المبيعات لتحسين هذه الخدمات حتى يحس دافع الضرائب أنه يلقى مقابل ضرائبه تحسين الخدمات ؟

●● الرئيس : تتكلم كما لو أن ضريبة المبيعات سوف تحقق عائدا ضخما ومهولا ، لعلها تستطيع أن تسهم فى سد جزء من عجز الموازنة الناجم عن ارتفاع الرواتب ، عام ٨١ كانت الرواتب والأجور فى حدود ١٨٠٠ مليون جنيه وهذا العام وصل حجم الأجور والرواتب الى ٨ آلاف مليون جنيه ، هل زادت مواردنا بنفس المعدل ، على العكس نقصت الموارد بانخفاض أسعار البترول وجمود دخل القناة ، وهبوط تحويلات المصريين العاملين فى الخارج ، وهبوط دخل السياحة التى ما كادت تبدأ الانتعاش حتى جاءت حرب الخليج .

ومع ذلك فنحن نفكر فى حلول عديدة لهذه المشكلة ، لقد طلبت الى وزير الصحة أخيرا ، أن ينقل مهمة الإشراف على المستشفيات الى المحافظين ، وأن يكون من حق المحافظ أن يعرض رسوما معقولة لتحسين خدمة المرضى فى المستشفيات ، بتخصيص أقسام من المستشفى للعلاج الاقتصادى ، على أن يذهب العائد الى إصلاح المستشفى ، لا أن يذهب أجورا وحوافز للعاملين فى المستشفى والعاملين فى مديرية الصحة والعاملين فى الوزارة ، وعلى كل فالأمر المؤكد أنه كلما نقص حجم الدعم زادت قدرة الخزانة على تحسين الخدمات فى مرافقنا الصحية والتعليمية .

● سيادة الرئيس ، يبقى أن نسأل هل يمضى الإصلاح الاقتصادى وفق برنامجه ، بحيث نعبر عنق الزجاجة خلال ٣ سنوات ؟

●● الرئيس : الإصلاح الاقتصادى يسير وفقا للبرنامج المحدد له ، وخلال فترة قريبة سوف تصدر تشكيلات الجمعيات العمومية ومجالس ادارات الشركات القابضة ، التى سوف تضم خبرات من خارج هذه المؤسسات ونحن نجتهد فى أن نضع الأشخاص المناسبة فى الأماكن المناسبة « يعنى مفيش كوسة ومفيش ترتيب مناصب لأسماء بعينها أو لوزراء أو رؤساء وزراء سابقين كما يشيع البعض » ، المعيار الأساسى فى الاختيار هو الخبرة وسلامة السمعة وحسن الإدارة .

وأعتقد أننا الآن فى موقف أفضل بكثير ، رفعنا عن كاهل الاقتصاد المصرى ما يقرب من نصف الديون « ٢٠ مليار دولار » ونضع قيودا صارمة على أية

قروض جديدة ، لا نقبل قرضا إلا أن نكون على يقين من أنه سوف يُنفق لصالح مشروع قادر على سداد أعبائه ، كما أن القروض فى مشروعات حيوية ومهمة .

● سيادة الرئيس ، لدينا مشكلة بطالة وصلت الى حدود ٣ ملايين شاب وشابة وربما أكثر من ذلك وهى نسبة كبيرة من قوة العمل المصرى ، صحيح أننا نحاول توسيع فرص العمل لهؤلاء من خلال تشجيع استثمارات القطاع الخاص ومن خلال توزيع الأرض الجديدة على الخريجين ، ومن خلال الصندوق الاجتماعى الجديد ، ولكن يبدو أن المشكلة أكبر من هذه الجهود جميعا .

●● الرئيس : لا أعتقد أن الرقم الذى أوردته دقيقا ، ولعل هذا التقدير جاء من حساب كل من هم فى سن العمل دون أن يكون مدرجا فى القطاع العام أو الحكومة ، لأن نسبة من هؤلاء تجد فرصة عملها الآن فى القطاع الخاص أو فى مزاولة بعض المهن التى تحقق دخلا كبيرا أو فى السفر الى الخارج ومع ذلك فإن لدينا بالفعل مشكلة لا يستطيع أحد تجاهلها .

لقد سرنى ما كتبه الأستاذ مصطفى أمين فى عموده - اليوم - وهو يتحدث الى هؤلاء الشباب يدعوهم الى الخروج من دائرة الأفكار القديمة ، لا يكتفون بالبقاء فى منازلهم ، ينتظرون مجىء الوظيفة ، لأن الحكومة قد تكدست بموظفين لا عمل لهم سوى قبض رواتبهم ، إننا نعانى الآن من سياسات قديمة ، أغرقت مؤسسات الحكومة والقطاع العام بفائض ضخم من العمالة ، تسبب فى خسارة هذه المؤسسات .

سوف أضرب لك مثالا واحدا ، لدينا شركتان للنقل البحرى ، إحداهما شركة قديمة تملك ٤٠ سفينة نقل بحرى لكنها تخسر ، لأننا أغرقناها بـ ٦ آلاف وظيفة ، لدينا شركة أخرى جديدة تملك ١٠ سفن لكنها تحقق مكسبا يصل الى ١٤ مليون دولار سنويا ، لأن الوظائف فيها على قدر احتياجات العمل .

قد يكون الصندوق الاجتماعى الذى سوف يساعد هؤلاء الشباب لم يزل محدود الموارد ، ومع ذلك فالبداية طيبة ، لأن موازنته تصل الى حدود ٤٠٠ مليون دولار وهو مبلغ غير قليل يمكن أن يغطى قروضا صغيرة للشباب تساعدهم على إنجاز مشروعاتهم الصغيرة .

مطلوب من هؤلاء الشباب أن يبحثوا عن فرص العمل الجديدة وأن يؤهلوا أنفسهم لتلك الوظائف التى يحتاج اليها سوق العمل فى مصر وسوق العمل فى العالم العربى ، مثلما يفعل شباب الفليبين وتايلاند الذى لا يتحرج رغم حصوله على الشهادات العالية من أن يبدأ طريقه بالعمل فى الفندقة أو فى السياحة ، أو فى مجالات الخدمة .. مشكلة شبابنا أنه يريد المكتب والوظيفة ، يريد أن يجلس على المكتب ليدق الجرس ويصرف راتبه على القهوة والشاى والمواصلات .

● سيادة الرئيس ، كل ذلك صحيح ولكن نظامنا التعليمى لا يؤهل شبابنا لهذا النوع من الأعمال .

●● الرئيس : نحن نطور نظامنا التعليمى ، ليكون أكثر توافقا مع احتياجات سوق العمل ، وليؤهل شبابنا لمواجهة الحياة العملية على نحو مختلف لأننى أعتقد أن جزءا كبيرا من المشكلة يتعلق بنظامنا التعليمى ، لقد قطعنا مرحلة لا بأس بها فى تطوير نظامنا التعليمى ، لكننى أتطلع الى مرحلة جديدة ولى موعد قريب مع وزير التعليم الجديد كى نناقش معا أفكاره حول هذه القضية .

● سيادة الرئيس ، أشكر لكم كل الوقت الذى أتحتموه للمصور ، وأشكر لكم سعة الصدر على أسئلة وجدت اجاباتها الواضحة .

المصور ١٩٩١/٨/٢٣

رقم الايداع ٩٢/١٧٥٩

977- 07 - 0 142 -4

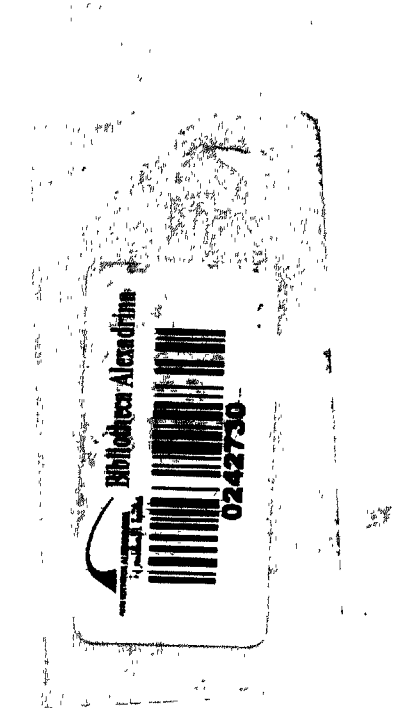
طبع بمطابع مؤسسة دار الهلال



هـــذا الكتـــاب

■ هذا الكتـــاب هو جهد حوار تواصل مع الرئيس مبارك لأكثر من ٩ سنوات ، فى لقـاءات موسـعة وفى لقـاءات خاصة ، حوار صريح حر لم يخضع لأى محظور أو ممنوع ، طـاف بكل المشــكلات التى تعرضت لها مصر وتعرض لها العالم خلال هذه الفترة .

وإذا كان الكتاب يتضمن مزيجا من المقالات والحوارات التى نشـــرت « المصـــور » معظمها ، فلقد كان الهدف من ذلك أن تتكامل كل عناصر الصورة لعصر مصرى جديد ، أخص خصائصه واقعية الرؤية وعقلانية القرار ■



ار الهـــلال

